مجلة علمية دورية محكمة تصدرها

جامعة محمد لمين دباغين سطيف2

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

مجلة العلوم الاجتماعية سابقا

المجلد: 18 العدد 02 -2021

ISSN .1112-4776 EISSN:2588-1906 الإيداع القانوني:650-2004

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية جامعة سطيف2 المجلد: 18 العدد:02 2021

REVUE DES LETTRES ET DES SCIENCES SOCIALES Université Sétif 2 Vol: 18 N° 02 2021

Revue scientifique périodique indexée éditée par

L'Vniversité Mohamed Lamine Debaghine Sétif2

REVUE DES LETTRES ET DES SCIENCES SOCIALES

Anciennement Revue Des Sciences Sociales

Vol:18 N° 02 - 2021

Dépôt légal :650-2004 EISSN:2588-1906 ISSN .1112-4776

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

مجلة العلوم الاجتماعية سابقا

هوية المجلة وأهدافها

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

مجلة علمية دورية محكِّمة ، ومنبر معرفي ومنهجي ، يُسهم في إثراء البحث العلمي والحوار المنهجي الموضوعي في حقول المعرفة الاجتماعية ؛ وتهدف إلى:

1- الارتقاء بالبحث العلمي إلى مستويات عالية من الجودة من خلال البناء المنهجي للفكر والممارسة البحثية.
2- تحقيق التكامل المعرفي بين حقول المعرفة الاجتماعية ومختلف المناهج البحثية.
3- وصل الحركة العلمية في العلوم الاجتماعية بالتنمية الاجتماعية وقضايا المجتمع الواقعية.
4- إثارة الجدل العلمي في القضايا المستحدثة في مجال العلوم الاجتماعية ، وتوجيهها نحو أفق العالمية.

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

- مجلة العلوم العلوم الاجتماعية سابقا -

مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن جامعة محمد لمين دباغين سطيف2

مدير المجلة

أ.د. الخير قشى مدير الجامعة

رئيس التحرير

أ.د. يوسف عيبش

نائب مدير الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمى

هيئة التحرير

أ.د. ميلود سفاري

أ.د. جازية لشهب صاش

أ.د صلاح الدين زرال

أ.د. محمد عزوي

أ.د. عبد الملك بومنجل

د. محمد بن أعراب

أ.د. أنور مقراني

د. عبد الحليم مهورباشة

د. لبنى أشهب

د. فريدة قماز

د. هشام شراد

أمانة المجلة

ريضا جابي

مفيدة شريفي

مبروك صبايحي

اللجنة العلمية

أ.د. السعيد كسكاس	جامعة سطيف2
د. نصرالدين غراف	جامعة سطيف2
د. التوفيق سامعي	جامعة سطيف2
د. فوزية رقاد	جامعة سطيف2
أ.د. محمد بوادي	جامعة سطيف2
د. رؤوف بوسعدية	جامعة سطيف2
أ.د. خير الدين دعيش	جامعة سطيف2
أ.د الطاهر سعود	جامعة سطيف2
أ.د. فضيل دليو	جامعة قسنطينة3
أ.د. محمود بوسنة	جامعة الجزائر2
أ.د. الطيب بودربالة	جامعة باتنة 1
أ.د. دحو فغرور	جامعة وهران
أ.د. حمزة محمد الشريف	جامعة الجزائر2
أ.د. عمار مانع	المركز الجامعي تبازة
أ.د. احمد صاري	الجامعة الإسلامية الأمير عبد القادر قسنطينة
أ.د. عزالدين بن زغيبة	مركز جمعة الماجد دبي
أ.د. عواد كاظم لفتة الغزي	جامعة ذي قار العراق
أ.د. محمد الحسن عبد الرحمن	جامعة بخت الرضا –السودان
أ.د. ساعد خميسي	جامعة قسنطينة 2
أ.د. حسين أمزيان	المدرسة العليا قسنطينة
أ.د. دانيال إستريا	CNRS فرنسا
أ.د. محمد سحنوني	CENIEH اسبانيا
أ.د. حمداوي إبراهيم	جامعة ابن طفيل القنيطرة المغرب
أ.د. آل ديكو بريما	جامعة باري 7 فرنسا

شروط النشر في المجلة

تنشر مجلة العلوم الاجتماعية ، الأبحاث والدراسات العلمية ، الفكرية والأدبية في تخصصات العلوم الإنسانية ، الاجتماعية ، الحقوق والعلوم السياسية مكتوبة باللغة العربية ، الانجليزية ، أو الفرنسية.

كما ترحب المجلة بالدراسات النقدية التي تتناول المنشورات الجديدة والتعريف بها في حدود 2000 كلمة.

- **يشترط في المقالات المقدمة للنشر ما يلي:**

1/أن يكون المقال أصيلا وجديدا ، لم يسبق نشره في نشريات أخرى مهما كانت ، ولم يسبق عرضه أو المشاركة به في ندوة أو ملتقى علمي. وألاّ يكون مستلا من رسالة أكاديمية (ماجستير أو دكتوراه).

2/الالتزام بآداب الحوار الهادف والنقد البناء بعيداً عن التجريح.

3/اعتماد منهجية موحدة في ترتيب عناصر البحث والالتزام باعتماد تقسيم من التقسيمات المعروفة (مبحث ، مطلب ، فرع ، أولا...)

4/ ألاّ يقل عدد صفحات المقال عن 12 صفحات ولا يزيد عن 25 صفحة ، بما فيها المصادر ، الهوامش ، الجداول والرسوم التوضيحية ، ويجب أن ترقم الصفحات ترقيماً متسلسلاً.

5/أن يكون المقال مطبوعا على الكومبيوتر وفق برنامج "Microsoft Word" ، ومسجلا في قرص صلب.

6/هوامش الصفحة تكون كما يلي: يمين 03 سم ، يسار 1.5 سم ، رأس الورقة 1.5 سم ، أسفل الورقة 1.5 سم ، حجم الصفحة 21cmX29.7 cm.

7/تكتب المادّة العلمية العربية بخطّ من نوع Traditional Arabic مقاسة 14 بمسافة 21 نقطة بين الأسطر ، العنوان الرئيسي **Gras** Traditional Arabic 14 ، العناوين الفرعية **Gras** Traditional Arabic 12 ، أمّا الفرنسية أو الإنجليزية فتقدّم بخطّ من نوع Times New Roman مقاسة 12.

8/ تتحفظ المجلة عن نشر مقالين متتاليين في العدد ذاته أو في عددين متتالين لمؤلف واحد

9/ يراعى عند كتابة المقال ما يلي:

- يجب أن يكون المقال خالياً من الأخطاء الإملائية والنحوية واللغوية والمطبعية قدر الإمكان.

- الالتزام بقواعد ضبط الكتابة من خلال:

- احترام مسافة بداية الفقرات ، وتجنب الفقرات والجمل الطويلة جدا.

- عدم ترك مسافة (فراغ) قبل علامات الضبط المنفردة كالنقطة (.) والفاصلة (،) والنقطة الفاصلة (؛) والنقطتين (:) وعلامة التعجب (!) وعلامة الاستفهام(؟) وترك مسافة بعدها إذا أُتبعت بكلمة أو نص ، وعدم ترك مسافة بعد الواو (و) التي تليها كلمة.

- يُتَجَنَّب الاختزال ما لم يُشَرْ إلى ذلك.

- يُذكر مرة واحدة في البحث المصطلح العلمي وأسماء الأعلام باللغة العربية وبجانبه المصطلح باللغة الإنجليزية أو الفرنسية عند وروده أول مرة ، ويُكتفى بعد ذلك بكتابته باللغة العربية.

- يجب أن يراعى في الأعمال المتضمنة لنصوص شعرية أو آيات قرآنية كريمة ، أو أسماء أعلام ضبطها بالشّكل وتخريج والأحاديث والأبيات الشعرية.

10/أن توضع الهوامش والإحالات والمراجع والمصادر في آخر المقال ، وبطريقة الإدراج الآلي مع اتبّاع ترقيم تسلسلي حسب ظهورها في النص ، (مراجع المقال هي فقط المراجع والمصادر المقتبس منها فعلا). ويراعى في طريقة التهميش المنهج التالي:

***الكتب**: إسم ولقب المؤلف ، **عنوان الكتاب** ، الجزء ، الترجمة (إن وجدت) ، الطبعة ، دار النشر (الناشر) ، مكان النشر ، وسنة النشر ، رقم الصفحة. (في حالة **التأكد** من عدم وجود البيانات الجوهرية الإجبارية **فقط** (دار النشر ، بلد النشر ، سنة النشر) على المؤلف الإشارة إلى ذلك باستعمال مختصرات د.د.ن /د.ب.ن /د.س.ن) حسب الحالة.

* **المقالات:** إسم ولقب المؤلف ، "عنوان المقال" ، **عنوان المجلة** ، (الجهة التي تصدر عنها) ، العدد ، الصفحة.

* **البحوث المدرجة ضمن كتاب:** إسم ولقب المؤلف ، "عنوان المقال" ، ضمن كتاب: (**العنوان**)، المنسق العام (اسم من أشرف على تجميع مادته العلمية) ، الجزء ، الطبعة ، دار النشر (الناشر) ، مكان النشر ، وسنة النشر ، رقم الصفحة.

* **الأطروحات والرسائل الجامعية:** اسم الطالب ، عنوان الأطروحة أو المذكرة (تحته خط) ، بيان نوعها (دكتوراه ، ماجستير) ، تحديد الكلية والجامعة التي نوقشت فيها هذه الرسالة ، تحديد السنة ، بيان حالة النشر (رسالة منشورة ، أو غير منشورة) ، الصفحة.

* **النصوص القانونية:** بيان نوع النص (دستور ، قانون عضوي ،....) ، رقمه (15/01) ، المؤرخ في (ذكر اليوم والشهر والسنة) ، موضوع النص (المتضمن كذا:...) ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية** ، العدد ، تاريخ نشرها.

* **الأحكام والقرارات القضائية:** لا بد من بيان الهيئة المصدرة (محكمة ، مجلس)، تحديد القسم أو الغرفة (رقمها ، تخصصها)، رقم الحكم أو القرار ، تاريخ صدوره (ذكر اليوم والشهر والسنة)، ذكر أطراف القضية أو الحرف الأول لألقابهم ثم الاسم ، (قضية بين..)، بيان حالة النشر (قرار أو حكم منشور أو غير منشور)، المصدر (مجلة ، نشرية ، صادرة عن)، العدد ، السنة ، الصفحة.

* **المنشورات الداخلية**: بيان الجهة المصدرة ، بيان رقم التعليمة أو المقرّر ، تحديد موضوعه.

* **التقارير:** الجهة المصدرة للتقرير ، موضوع التقرير ، مناسبة تقديمه ، التاريخ ، الصفحة.

***المراجع الالكترونية:** اسم المؤلف ، أو المنظمة "عنوان المقال" ، العنوان الإلكتروني كاملا ، (تاريخ التصفح: اليوم ، الشهر ، السنة).

* **المخطوطات:** اسم المؤلف كاملاً ، **عنوان المخطوط كاملاً** ، ويذكر اسم المكان المحفوظ فيه هذا الاقتباس ويشار إلى تاريخ النسخة ، وعدد أوراقها. ويذكر رقم الورقة مع بيان الوجه أو الظهر المأخوذ منه الاقتباس ، ويشار لوجه الورقة بالرمز (أ) كما يشار لظهرها بالرمز (ب).

* **الصحف:** إذا كان خبرا يكتب اسم الصحيفة ، والعدد ، والتاريخ ، ومكان الصدور. أما إذا كانت مقالة يكتب اسم الكاتب ، "وعنوان المقالة" **واسم الصحيفة** ، ثم تحديد نوعها (يومية ، أسبوعية ، شهرية)، (ومكان الصدور) والعدد ، والتاريخ ، والصفحة.

* عند تكرار ذكر نفس المرجع يكتب بعد رقم الإحالة عبارة: المرجع نفسه ، ثم الصفحة ، أما في حالة ما إذا كان التكرار غير مباشر (فصل تكرار المرجع بمرجع آخر أو عدة مراجع أو بصفحة جديدة) فينبغي بعد رقم الإحالة ذكر اسم ولقب الباحث ، كتابة عبارة: المرجع السابق ، ثم بيان رقم الصفحة.

* تكون الأشكال والخرائط والرسوم البيانية على درجة عالية من الجودة مع تجنب التظليل الثقيل ، وترقم الجداول والأشكال ترقيماً متسلسلاً مستقلاً ، مع إعطاء عنوان قصير لكل منها تتم كتابته (أعلى) الشكل ، ويكون المصدر أسفله. (على الباحث إرسال الخرائط والصور في ملفات مستقلة عن النص ، أي ملف لكل خريطة أو صورة وهذا من نوع (jpeg)) لتسهيل عمل الهيئة التقنية للمجلة.

11/ ترسل أو تسلّم نسخة ورقية من المقال مرفقة بقرص مدمج (CD) فضلا عن ضرورة إرسالها في ملف عبر البريد الإلكتروني للمجلة المدون أدناه ، مع مراعاة ما يلي:

-على الباحث إخفاء شخصيته في الدراسة ، وتجنب وضع أي إشارة تكشف هويته من خلال الدراسة ، ولأجل ذلك تكتب المعلومات الشخصية (اسم المؤلف ، ورتبته العلمية ، والمؤسسة التي يعمل فيها) على صفحة منفصلة ، ثم يكتب عنوان البحث مرة أخرى على الصفحة الأولى من البحث دون ذكر الاسم.

- تقديم صورة رقمية حديثة خاصة.

- التزام الدقة عند إمضاء تعهد (عقد نشر) خطي من المؤلف أو المترجم على نموذج تعده هيئة تحرير المجلة.

- ترك نسخة من بيان السيرة الذاتية للمؤلف أو المترجم (وفي حالة تقديم المقال من طرف باحثين ، يجب إرسال الموافقة الصريحة لكل واحد منهما بقبول النشر المشترك).

- تقديم ما يثبت موافقة الأستاذ المشرف على البحث ، بالنسبة للبحوث المقدمة من طلبة الدكتوراه (L.M.D).

- تقديم نسخة من الكتاب الأصلي إذا تعلق الأمر بعرض لكتاب.

12/ أن يرفق المقال وجوبا بملخص مُعَبِّر عن محتوى المقال بصورة شاملة وصادقة (في حدود 150 كلمة) باللغات الثلاث عربي ، فرنسي وانجليزي ، متبوعا بالكلمات المفتاحية ذات الدلالة على محتوى المقال(Key words) والتي لا تتعدى 7 كلمات تُرتَّب حسب ورودها في المقال ، وينبغي أن تشملها الترجمة باللغات الثلاث.

تنبيهات هامة:

* في حالة وجود أكثر من مؤلف يتم مراسلة الاسم الذي يرد أولا في ترتيب الأسماء في حالة تساوي الدرجات العلمية ، والأعلى درجة في حالة اختلاف الدرجات العلمية.

* يحول المقال إلى لجنة التحكيم السرية المختصة لتحكيمه علميا بعد التأكد من ملاءمته لقواعد النشر ، وعلى صاحب المقال إجراء التصحيحات المطلوبة منه خلال مدة زمنية تحددها هيئة التحرير.

* كل مقال يخالف شروط النشر لا يؤخذ بعين الاعتبار ، والمجلة غير معنية بإعلام صاحب المقال بذلك.كما لا تلتزم بإبداء أسباب عدم النشر.

* يحق للمجلة (إذا رأت ضرورة لذلك) إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة للنشر دون المساس بمضمونها ، كما تحتفظ المجلة بحقها في حذف أو إعادة صياغة بعض العبارات التي لا تتناسب مع أسلوب النشر.

* ترتب البحوث في كل عدد ، واختيار حيّزها الزماني يتم وفق اعتبارات فنية تقدّرها اللجنة العلمية ولا علاقة لها باسم الباحث أو رتبته العلمية أو قيمة العمل.

*الأبحاث المنشورة في المجلة لا يعاد نشرها في جهة أخرى إلا بإذن مكتوب من مدير تحريرها ، ولا تلتزم المجلة برد المقالات غير المقبولة للنشر إلى أصحابها.

* يتحمل كاتب المقال جميع التبعات الناتجة عن خرق حقوق الملكية الفكرية المترتبة للغير.

-لا تدفع مكافآت عن البحوث التي تقبل للنشر بالمجلة ، غير أن الباحث يستفيد من نسختين من العدد الذي نُشِر فيه مقاله.

- تنشر موضوعات المجلة في موقع الجامعة الالكتروني بعد صدورها.

*** الدراسات التي تنشرها المجلة تُعَبِّر عن آراء أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة.**

المراسلة والاشتراك: ترسل جميع المراسلات إلى السيد

رئيس التحرير: مجلة العلوم الاجتماعية-جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

الهاتف: 036661181

البريد الالكتروني:

revue@univ-setif2.dz

revue.setif2@gmail.com

الموقع الإلكتروني للمجلة: http://revues.univ-setif2.dz

الفهرس

المؤلف	عنوان المقال	صفحة
إيمان قاسمي أحمد فاضلي	أساليب التعامل مع الضغوط النفسية وعلاقتها بالتوافق النفسي لدى كبار السن المقيمين بدور العجزة في ظل زمن انتشار فيروس كورونا (COVID-19) في الجزائر	09
شريفة بن غذفة	نوعية الحياة لدى الطلبة الجامعيين: دراسة وصفية	21
كلثوم بيبمون	التنقلات الحضرية وهاجس العنف المروري في المدن الجزائرية "قراءة سوسيوثقافية في الروافد والتداعيات"	38
زهير بن ذيب	تكريس مبدأ المساواة والمنافسة في الصفقات العمومية وفقا المرسوم الرئاسي رقم 15-247 والقانون 08-12 المعدل والمتمم للأمر 03-	52
سلوى لهلالي	المناضلة نسيمة هبلال الكاتبة الشخصية لعبان رمضان: من حزب الشعب الجزائري إلى الثورة التحريرية (1947-1962م)	69
عبد الله سي موسى	الترجمة الحرفية في لغة الصحافة المكتوبة الجزائرية-دراسة تحليلية لجريدة الخبر من العدد 9272 إلى العدد 9298-	84
منال بولعبايز نور الدين بوالصلصال	الحماية الجزائية لحق الشركاء في الاطلاع على شؤون الشركة التجارية-دراسة مقارنة-	99
فضيلة عروج صباح نصراوي	إتجاهات طلبة قسم العلوم الإجتماعية بجامعة العربي بن امهيدي –أم البواقي-نحو أساليب االتقويم الجامعي - عملية بناء الإختبارات التحصيلية أنموذجا	115
هاجر فرطاسي	الخطاب الشعري السياسي لنزار قباني بلاغة وحِجاج	133
هشام بلخير	أثر الفترة الحرجة في اكتساب اللغة عند الطفل؛ مقاربة لسانية عصبية	145
زهية قيرواني صلاح الدين تغليت	تقييم الوظيفة السيميولوجية لدى تلاميذ عسيري القراءة	155
سمير حمياز	دور المجتمع المدني في هندسة ونشر الوعي البيئي في الجزائر	169
هاجر غندور معمر داود	عوامل ارتكاب جريمة القتل وأبرز السمات الشخصية للمجرم القاتل	183
صبرينة ماضي كمال قادري	مبادئ الفكر الاعتزالي في تفسير الكشّاف للزمخشري _مبدأ العدل أنموذجا _	201
علي العكروف	مسألة الإجهاض في الجزائر: مقاربة سوسيو ديموغرافية	214
سمير بن عياش	التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط: الدور الجزائري أنموذجا 1995-2019	227
سليمة عشو	توظيف العرفان في رواية "بلاد صاد"	245
فايزة بوراس	الأبعاد الحجاجيّة للصّورة التّمثيليّة في الحديث النّبوي الشّريف	256
Amine Nehaoua	Obésité, représentations et stigmatisation psychosociales, conséquences physiopathologiques : diagnostic et prise en charge par les activités physiques et	270

287	Classroom Semiosis through Teacher-Student Interaction	Narimane Fatima Mouaîci Fodil Mohammed Sadek
304	La place de l'expression orale dans l'enseignement/apprentissage du FLE au secondaire algérien	Moustafa Adel
316	Investigating Integrative and Instrumental Motivation and Vocabulary Learning among Third Year English as a Foreign Language Secondary School Students at Batna Province, Algeria	Nassima Kalkoul Fatiha Hamitouche

أساليب التعامل مع الضغوط النفسية وعلاقتها بالتوافق النفسي لدى كبار السن المقيمين بدور العجزة في ظلّ انتشار فيروس كورونا ﴿COVID-19﴾ في الجزائر

Methods of dealing with psychological stress and its relationship to psychological harmony among the elderly residing in the age of the elderly in light of the time of the spread of Corona virus (COVID-19) in Algeria

تاريخ الإرسال: 28-05-2020 تاريخ القبول: 04-05-2021

إيمان قاسمي*، جامعة لونيسي علي-البليدة 2، imanegasmi92@gmail.com
أحمد فاضلي، جامعة لونيسي علي-البليدة 2، Fadpsy@yahoo.fr

الملخص

تهدف الدراسة الحالية إلى الكشف عن أساليب التعامل مع الضغوط النفسية التي يعيشها كبار السن المقيمون بدور العجزة وذلك تزامنا مع انتشار فيروس كورونا (COVID-19)في الجزائر ، ومدى انعكاس ذلك في تحقيق التوافق النفسي لديهم ، ولتحقيق أهداف الدراسة تمّ تطبيق مقياس مواجهة الضغوط النفسية ، ومقياس التوافق النفسي للمسنين على (40) مسنّا مقيما بدور العجزة ، كما تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي الارتباطي ، وبعد المعالجة الإحصائية تم التوصل إلى أنّ المسنين المقيمين بدار العجزة لديهم مستوى مرتفع في أساليب التعامل مع الضغوط النفسية ، على عكس التوافق النفسي بحيث سجل انخفاضه لديهم ، بالإضافة إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية باختلاف الجنس وذلك حسب متغيرات الدراسة ، كما انتهت الدراسة إلى تأكيد العلاقة الارتباطية بين أساليب التعامل مع الضغوط النفسية والتوافق النفسي لدى كبار السن المقيمين بدور العجزة.

الكلمات المفاتيح: ضغط نفسي ، أساليب تعامل مع ضغوط نفسية ، توافق نفسي- كبار السن- فيروس كورونا (COVID-19).

Résumé

La présente étude vise à révéler les méthodes de gestion des pressions psychologiques subies par les personnes âgées résidant au domicile des personnes âgées, coïncidant avec la propagation du virus corona (COVID-19) en Algérie, et l'étendue de cette réflexion pour parvenir à leur compatibilité psychologique, afin d'atteindre les objectifs de l'étude, l'échelle de gestion du stress et l'échelle de compatibilité psychologique pour les personnes âgées ont été appliquées à (40) personnes âgées résidant au domicile des personnes âgées, et l'approche descriptive relationnelle a également été adoptée, et après un traitement statistique, il a été conclu que les personnes âgées résidant en maison de retraite avaient un niveau élevé dans les méthodes de gestion du stress. Psychologique, contrairement à la compatibilité psychologique, qui a enregistré son déclin, de plus, il n'y a pas de différences statistiquement significatives entre les sexes, selon les variables de l'étude a également conclu de confirmer la corrélation entre les méthodes de gestion du stress psychologique et la compatibilité psychologique chez les personnes âgées résidant au domicile des personnes âgées.

Mots-clés : Stress psychologique, Méthodes de gestion du stress, Alignement psychologique, Vieillesse, Virus Corona (COVID-19).

Abstract

This study aims to reveal the methods of dealing with the psychological pressure experienced by elderly residing in the nursing homes, during the spread of the Corona virus (COVID-19) in Algeria. It also seeks to explore the extent to which these methods help in promoting their psychological situation. In order to achieve these objectives, a descriptive approach relationship is adopted along with Stress Management Scale and Psychological Compatibility Scale for the Elderly that are applied to (40) elderly residents. After statistical treatment, the study concludes that the elderly residing in nursing homes has a high level in the methods of dealing with stress management but a decline in psychological harmony. Moreover, depending on the study variables, there are no statistically significant differences between the sexes. The study also confirms the correlation between psychological stress management methods and psychological harmony among the elderly residing in nursing homes.

Keywords: Psychological stress, Stress management methods, Psychological alignment, Old age, Corona virus(COVID-19).

* المؤلف المراسل

مقدمة

تعد فئة كبار السن من بين الفئات العمرية الأكثر هشاشة والأكثر خصوصية بحكم مرحلتها، بحيث قد نجد تراجعا على مستواهم الصحي الجسمي والنفسي وذلك ما يعكسه على علاقاتهم مع عالمهم الخارجي، ولحساسية المرحلة وما تمر به من مواقف وظروف سلطنا الدراسة صوب هاته الشريحة العمرية وبالأخص كبار السن المقيمين بدور العجزة، إذ تم التقرب من هاته الفئة والتماس خصوصية معاشها بدار العجزة وبالضبط وقت بداية انتشار جائحة كورونا (COVID-19)) في الجزائر الذي وافق 17 فيفري 2020 كتسجيل أول حالة إصابة بولاية البليدة، وما فعل في نشر حالات الهلع والرعب بين الأفراد القاطنين بالولاية خاصة والوطن الجزائري عامة كحال بلدان العالم بأسره، وعليه كانت مثابرتنا تكمن في جمع معطيات خاصة بفئة كبار السن وما يعيشونه من مواقف ضاغطة في ظل حياتهم اليومية ضمن المركز الذي يحتويهم، وكذلك في مدى تحقيق التوافق النفسي لديهم، حتى تتزن شخصيتهم لتصبح على السواء المرجو لتحقيق الصحة والسلامة النفسية.

الإشكالية

إن الشيخوخة المرحلة الأخيرة في رحلة الإنسان الارتقائية والنمائية، ولهذا فبعضهم يراها مرحلة الإشراف على النهاية، وبعضهم يرى فيها تبلور الحكمة وعمق التجربة والتمرس والحنكة بالحياة، أما بعضهم الآخر فينظر إليها من الجانب السلبي بصفتها مرحلة التآكل والتدهور الحسي والجسدي.

وما زاد الاهتمام بهذه الفئة العمرية هو ما عرفه العالم من تفاقم لنسبة انتشارهم والجزائر ضمن ذلك، بحيث تشير الإحصائيات في الجزائر إلى أن عدد كبار السن يتزايد باستمرار في مجتمعنا فقد تضاعف عددهم ثلاث مرات، حيث انتقل بين سنوات (1966و2008) على التوالي من (81900إلى 2540000) نسمة، وتشير الإسقاطات المستقبلية إلى (4300000) نسمة بحلول سنة (2020)، و(6700000) نسمة بحلول سنة (2030) (يحياوي، وآخرون، 2019، 119).

إنّ الواقع الذي ترسمه هذه الإحصائيات في زيادة عدد المسنين تركز على الواقع المتردي لهذه الفئة، حيث تستمر في المعاناة من بعض المشكلات، خاصة للذين يعيشون بدور رعاية المسنين، ولأهمية هذا تم التركيز على هذه الدراسة، والتي تتمحور حول "أساليب التعامل مع الضغوط النفسية وعلاقتها بالتوافق النفسي لدى كبار السن المقيمين بدور العجزة في ظل انتشار

فيروس كورونا (COVID-19) "، وما عزز ذلك تطابق الدراسة زمن انتشار وباء كورونا الوباء الذي عرف بحدة أعراضه ومعاناة من أصيب به على مستوى جهازه التنفسي، وكذلك ما يزيد من خطورته هو سرعة تنقله بين الأفراد، وما زاد الوضع ألما هو عدم توفر علاج يقضي على هذا الوباء وما خلفه من خسائر بشرية مست بالعالم أجمع، وما ساهم ذلك في نشر الخوف والهلع مما قد يسبب ضغوطا نفسية تهاجم المسن خصوصا بحكم هشاشته التي يعرفها بخصوصية مرحلته العمرية، وطبيعة الوباء ومدى مساسه بفئة كبار السن لتراجع قوة جهازهم المناعي، أو حتى مما يعانون منه من أمراض تتمثل في تدهور صحتهم الجسدية وما يعكس ذلك على توازنهم النفسي فصحتهم النفسية.

إذ تعدّ الضغوط النفسية حسب كوك Cox(1990) أنها تنشأ نتيجة أي صراع بين المطالب الملقاة على الفرد وقدراته على التعامل معها، حيث يفكر الفرد في المطلب ويفكر في قدراته وأن اختلال التوازن بين الطرفين هو السبب في ظهور الضغوط، وأن هذه الضغوط تنتج من تفاعل الفرد مع بيئته سواء كانت هذه البيئة داخلية أم خارجية، وتبرز عندما يكون هناك تعارض بين حاجات الفرد وقدراته على تلبية هذه الحاجات (برزوان، 2019، 6-7).

كما تجدر الإشارة إلى دراسة (Fleishman,1984) التي حدّد من خلالها معنى أساليب التعامل مع أحداث الحياة الضاغطة التي تواجه الفرد بأنها تلك المجهودات المعرفية والسلوكية الموجهة نحو التحكم وتقليص أو تحمل المتطلبات الداخلية والخارجية التي تهدد الفرد أو تتجاوز موارده الشخصية، لذلك فهي قد تشمل على نشاط ما أو عملية فكرية تهدف إلى تقليصها والتخلص من الضيق النفسي أو المواقف الضاغطة، ومن خلال ذلك يمكن القول إنّ أساليب التعامل مع الضغوط النفسية هي عمليات معرفية وسلوكية تحدث

لتحقيق توازن كبير السن بعد تعرضه لموقف ضاغط هز بكيان شخصه وبالتالي تحقيق التوازن النفسي لديه، إذ يعرف التوازن النفسي هو الآخر في الدراسة والبحث الذي جمع بين مُحَمَّد أحمد إبراهيم سعفان وشيماء صابر إسماعيل على أنه عملية دينامية مستمرة يهدف بها المسن إعادة تشكيل انطباعاته واتجاهاته وتوظيف إمكانياته ومهاراته استجابة للمواقف الجديدة التي عليه أن يعيشها ويتوافق معها مع الوضع في الاعتبار توقعات المجتمع ومتطلباته من المسن وأيضا واقعية المطالب البيولوجية والاجتماعية والمهنية التي يسعى المسن إلى إشباعها (سعفان، صابر، 2016، 6).

كما خلصت مجموعة من الدراسات (Aldwin(1987 "و" Revenson"، " Moos" وBillings" (1984)"، (1985)" Lazarus"و" Folkman، " Rohde "، وآخرون (1990) إلى أنه ليست كل استجابات الضغط تحدث نتائج مرغوبا فيها، فهناك استجابات مواجهة غير وظيفية منها توبيخ الذات، والتفكير الخيالي والتهرب والتجنب والإنكار، مثل هذه الاستراتيجيات من النوع التجنب تعمل ضد الفرد وصحته وتوافقه وليس لصالحه، وهناك عدد من الأدلة التي توضح أن استعمال مواجهة نشطة فعالة للتعامل مع الحياة وضغوطها تعزز عموما الحالة الصحية للفرد وسعادته (آيت حمودة، وآخرون، 2008، 114-117-119).

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن أن نطرح المشكلة البحثية التي من خلالها نريد الكشف عن أساليب التعامل مع الضغوط النفسية وعلاقتها بالتوافق النفسي لدى كبار السن المقيمين بدور العجزة، بحيث تتبلور مشكلة الدراسة الحالية في التساؤلات التالية:

1/ هل لدى كبار السن المقيمين بدور العجزة مستوى أساليب التعامل مع الضغوط النفسية مرتفع؟

2/ هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أساليب التعامل مع الضغوط النفسية باختلاف جنس كبار السن المقيمين بدور العجزة؟

3/هل لدى كبار السن المقيمين بدور العجزة مستوى التوافق النفسي منخفض؟

4/ هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التوافق النفسي باختلاف جنس كبار السن المقيمين بدور العجزة؟

5/ هل توجد علاقة بين أساليب التعامل مع الضغوط النفسية والتوافق النفسي لدى كبار السن المقيمين بدور العجزة؟

صياغة الفرضيات

1/ لدى كبار السن المقيمين بدور العجزة مستوى أساليب التعامل مع الضغوط النفسية مرتفع.

2/ توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أساليب التعامل مع الضغوط النفسية باختلاف جنس كبار السن المقيمين بدور العجزة.

3/لدى كبار السن المقيمين بدور العجزة مستوى التوافق النفسي منخفض.

4/ توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التوافق النفسي باختلاف جنس كبار السن المقيمين بدور العجزة.

5/ توجد علاقة بين أساليب التعامل مع الضغوط النفسية والتوافق النفسي لدى كبار السن المقيمين بدور العجزة.

تحديد مفاهيم الدراسة

الضغط النفسي

يعد الضغط النفسي نتيجة لمعالجة موقف ما واجهه الفرد عامة وكبير السن خاصة ضمن يوميات حياته، بحيث يحدث الضغط لما يفوق الطلب أو تلبية حاجيات معينة قدرة كبير السن فتحدث لديه حالة اللاتوازن أو ما يعرف بالضغط النفسي.

أساليب التعامل مع الضغوط النفسية

هي الطرق التي يتعامل بها كبير السن لمواجهة الضغط الذي يواجهه من أجل تحقيق راحة باله واطمئنان شخصه.

بحيث يمكن أن نحدد تعريفا إجرائيا لأساليب التعامل مع الضغوط النفسية هي تلك الدرجات التي نتوصل لها بعد تطبيق مقياس مواجهة الضغوط النفسية على عينة الدراسة.

التوافق النفسي

وهو ذاك الشعور بالطمأنينة التي تجعل كبير السن يعيش حياته في سلام ووئام داخلي، والذي سينعكس بدوره على المحيط الذي يعيش فيه.

إذ نقصد إجرائيا بالتوافق النفسي هو تلك الدرجات التي نتوصل لها بعد تطبيق مقياس التوافق النفسي للمسنين على عينة الدراسة.

كبار السن

ونقصد بكبار السن هي الفئة العمرية التي تجاوزت 60 سنة ، أما بخصوص الدراسة الحالية هي الفئة التي عمرها 60 سنة فما فوق والتي تقطن مركز رعاية كبار السن.

فيروس كورونا(COVID-19)

في ظل ما دلت به منظمة الصحة العالمية من أجل التوعية والتحسيس حول جائحة كورونا COVID-19 أنها من فصيلة الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان ، ومن المعروف أنّ عددا من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر حالات عدوى الجهاز التنفسي التي تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد ، ويسبب فيروس كورونا المكتشف مؤخرا مرض فيروس كورونا كوفيد-19 ، إذ يعد هذا الأخير مرضا معديا يسبب فيروس كورونا المكتشف مؤخرا ، ولم يكن هناك أي علم بوجود هذا الفيروس وهذا المرض المستجدين قبل اندلاع الفاشية في مدينة يوهان الصينية ديسمبر 2019 ، وعليه تم انتشاره عبر العالم والجزائر من بين البلدان التي وصلها الوباء إذ اكتشفت أول إصابة بالجزائر يوم 17 فيفري2020 ، وما زاد من هلاك هذا الوباء أن ليس لديه لقاح أو علاج يحد من أعراضه المميتة التي تهاجم الجهاز التنفسي ، وما قد يحارب هذا الوباء إلا قوة الجهاز المناعي للفرد ، وهذا ما لا نجده لدى فئة كبار السن والمصابين بالأمراض المزمنة مما زاد خطر الإصابة على فئة كبار السن وموت العديد منهم.

أهداف الدراسة

ترجع أهداف الدراسة الحالية إلى:

- التعرف على مستوى أساليب التعامل مع الضغوط النفسية لدى كبار السن المقيمين بدور العجزة.

- الكشف عن الفروق المتواجدة في أساليب التعامل مع الضغوط النفسية وذلك باختلاف جنس كبار السن المقيمين بدور العجزة.

- التعرف على مستوى التوافق النفسي لدى كبار السن المقيمين بدور العجزة.

- الكشف عن الفروق المتواجدة في التوافق النفسي باختلاف جنس كبار السن المقيمين بدور العجزة.

5/ التعرف عن العلاقة المتواجدة بين أساليب التعامل مع الضغوط النفسية والتوافق النفسي لدى كبار السن المقيمين بدور العجزة.

أهمية الدراسة

التأكيد على أنّ الاهتمام بالمسنين ليس مجرد وفاء لجيل الآباء والشكر لعطائهم ولما قدموه في شبابهم وفقط ، وإنما كذلك توقعا وتدبرا لما ستكون عليه الأحوال في الغد ، بحيث تم تسليط الضوء على شريحة عمرية لا تقل أهمية عن غيرها من المراحل التي سبقتها ، وكذا محاولة التوصل لوضع أهم التوصيات والاقتراحات من الممكن أن تكون دعما للمسنين ، وتقديم اقتراحات عملية للتحسين من معاشهم وما قد يحمله من أبعاد على صحتهم بمختلف تنوعها ، كما تكمن أهمية الدراسة الحالية في أنها توجه المسؤولية لمن يحمل عاتق التكفل بهذه الفئة من المجتمع ، وما زاد من أهمية الدراسة ويعزز من فعاليتها كونها واكبت زمن انتشار فيروس كورونا ((Covid-19 في العالم عامة والجزائر خاصة ، وفي ظل ذلك يمكن أن تفتح الآفاق أمام الجهات الوصية في التكفل بهؤلاء مع إمكانية استغلال كل ما يمكن أن يقدمه كبار السن من خدمة اتجاه الوطن وذلك ما ينفع المسن ومحيطه ، وبذلك تنقص الأعباء وتعم الفائدة.

الجانب الميداني للدراسة

المنهج المستخدم

إنّ اختيار المنهج يكون حسب طبيعة الدراسة ، وبما أنّ الدراسة الحالية هي دراسة وصفية ارتباطية التي نحاول من خلالها دراسة إشكالية" أساليب التعامل مع الضغوط النفسية وعلاقتها بالتوافق النفسي لدى كبار السن المقيمين بدور العجزة" ، فالمنهج الوصفي الارتباطي هو الأمثل لدراستنا ، لأنّ هذا الأخير يهتم بوصف الظواهر وصفا موضوعيا من خلال البيانات التي يتحصل عليها الباحث باستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي ، ويقوم كذلك على جمع الحقائق والمعلومات ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة (اليحفوفي ،2004 ،12).

ويعدّ هذا النوع من الدراسة سهلا وفي متناول الباحث في اتباع طريقة منهجية مضبوطة ومحكمة ، لاختبار فرضيات بحثه ، إلا أنّنا نجد في هذه الطريقة صعوبة تعميم النتائج على المجتمع الأصلي.

مجال الدراسة

يعدّ مجال الدراسة من أهم الخطوات التي يسعى الباحث إلى تحديدها طوال مراحل دراسته ، ومن أجل الوصول إلى تحقيق الهدف المحدد للدراسة الحالية حددنا مجالاتها نذكرها فيما يلي:

المجال البشري

بعد دراستنا الاستطلاعية والقراءة المفصلة للإحصائيات التي سنقوم بتوضيح تفاصيلها ، وبعد تحديدنا الدقيق لخصائص العينة توصلنا إلى أنّ عدد المسنين المقيمين بالمركز هم 40 (مسنا/ مسنة)

المجال المكاني

لكل دراسة علمية مكان محدد تجريبه ، وهو ما يعرف بمكان إجراء الدراسة خصوصا في جانبها الميداني ،وقد تم إجراء دراستنا هذه بالاعتماد على المسنين المقيمين بمؤسسة دار الأشخاص المسنين ، التي مقرها سيدي موسى طريق براقي ، الجزائر العاصمة.

المجال الزماني

تم تطبيق هذه الدراسة مع أواخر شهر فيفري ومارس لسنة 2020 الزمن الذي عرفت فيه الجزائر دخول فيروس كورونا (COVID-19) لأراضيها ، على غرار دول العالم أجمع.

العينة

ولما كان من الصعب القيام ببحث ميداني على جميع أفراد المجتمع الأصلي استلزم على الباحث إتباع طريقة المعاينة التي يحاول فيها التقرب من تمثيل المجتمع الأصلي حتى يكون قادرا على القيام بدراسة بعيدة كل البعد عن التحيز خاصة ، ولهذا يلجأ دائما إلى اختيار عينة يبني عليها دارسته حسب إمكانياته والوقت المحدد للدراسة ، وخاصة طبيعة وأهداف بحثه.

أما بالنسبة للدراسة الحالية فقد اخترنا عينة بطريقة قصدية عرضية ، وذلك أنها محددة لإمكانية اختبار فرضيات الدراسة عليها وأخذنا بعين الاعتبار حدود إمكانياتنا ، أما تحديد مجالها البشري ومن أجل التحكم في نوع وحجم عينتنا ، فقد تم الاعتماد على عدة متغيرات على الخصائص المحددة مسبقا وهي أن يكون أفراد العينة من:

- ✓ كبار السن المقيمين بدار الأشخاص المسنين.
- ✓ يفوق سنهم 60 سنة لكلا الجنسين.
- ✓ تمتعهم بصحة تؤهلهم للتفاعل معنا.

ولأنّ معطياتنا حول الأفراد الذين يقطنون المركز الذي أجريت فيه الدراسة تتلخص كما هي موضحة فيما يلي: العدد الإجمالي هو 102 (23 امرأة/ 79 رجلا)، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (01) يوضح عدد القاطنين بدار كبار السن بسيدي موسى(الجزائر)

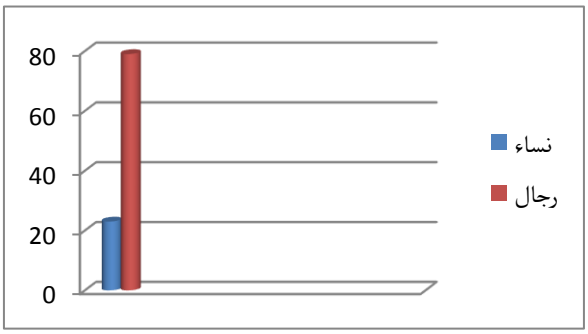

المصدر: إعداد الباحثة نلاحظ من الشكل رقم (1) أنّ أغلب القاطنين بالمركز هم من فئة الرجال بحيث تتراوح نسبتهم زهاء (80%)، أما النساء فتتراوح نسبتهم زهاء (20%) فقط.

ومن خلال ما سبق عرضه من معطيات تم حصر عدد عينة الدراسة (11 مسنة/ 29 مسنا) نظرا لما يمكن توفره لدينا وفق ما يحتويه المركز ، وكذلك حسب طبيعة خصائص عينة الدراسة ، أي أننا أردنا جمع أكبر عدد ممكن ، غير أن المعطيات الخاصة بالأفراد القاطنين بنفس المركز لا تسمح بحكم أنّ أغلبيتهم لديهم إعاقة لا تسمح لنا بالتعامل معهم ، مع أنه يمكن الإشارة إلى أنّ دراستنا واكبت دخول جائحة فيروس كورونا (COVID-19) للجزائر ، وهذا ما قد ساهم كذلك في صعوبة الوصول للعينة ، جراء هشاشة مرحلة عمرهم من جهة ، وما يمكن التعرض له من خطورة التعرض للفيروس ، وكذا التزامنا بالحجر الصحي المبرم على جميع

الجزائريين للخفض من وتيرة الإصابات بفيروس كورونا (COVID-19) من جهة أخرى ، وهذا ما جعل عدد عينتنا يبلغ (40) فردا ، ونسبة توزيعه حسب الجنس موضحة في الشكل الآتي:

شكل رقم (02) يوضح توزيع كبار السن حسب الجنس

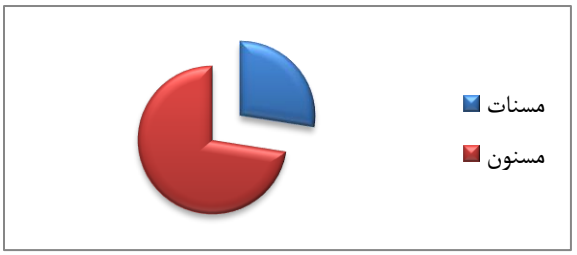

المصدر: إعداد الباحثة

من خلال الشكل البياني السابق رقم (02) يتضح لنا أنّ عدد المسنين رجال يفوق عدد النساء المسنات ، وذلك لما انطبق حول ما وجدناه من معطيات ضمن المركز وكذلك ما يحدد لنا أهداف دراستنا ويزيد من فعاليتها.

الأدوات المعتمد عليها في الدراسة

تعدّ أدوات جمع المعلومات تقنية يتم من خلالها الحصول على المعطيات اللازمة ، وقد قمنا من أجل ذلك في دراستنا باستخدام المقابلة مع الاعتماد على دليل يضم مجموعة أسئلة لها علاقة بموضوع دراستنا حتى يتسنى لنا جمع معطيات ومعلومات محددة ودقيقة حول عينة دراستنا ، وذلك من أجل تفعيل أهمية دراستنا وتحقيق الأهداف التي ترمي إليها ، كما تم اعتمادنا على مقاييس وجدناها ملائمة لدراستنا ونذكرها فيما يلي:

مقياس أساليب مواجهة الضغوط النفسية للمسنين

أعده "لازاروس وفولكمان(Lazarus et Folkman 1988)لقياس استجابة المواجهة للمواقف الضاغطة المدركة لدى المسنين ، يتكون هذا المقياس من 66 عبارة ، ويعدّ من اختبارات الورقة والقلم ، ويطبق في جلسة واحدة مدتها10 دقائق ، حيث فيها يطلب من الفرد التركيز على الضغوط التي تواجهه في الأسبوع الماضي ،وأن يجيب عن عبارات المقياس برد الفعل أو الاستجابة التي استخدمها لمواجهة هذه الضغوط (بشرى ، 2013 ، 7).

الخصائص السيكومترية لمقياس أساليب مواجهة الضغوط النفسية للمسنين

- حساب صدق المقارنة الطرفية لمقياس أساليب مواجهة الضغوط النفسية للمسنين.

- الصدق التمييزي: المقارنة الطرفية:

جدول رقم01: يبين درجة الصدق عن طريق المقارنة الطرفية لمقياس أساليب مواجهة الضغوط النفسية للمسنين

المجموعة	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	الاختبار ت	مستوى الدلالة
أساليب مواجهة الضغوط النفسية للمسنين	8	144.50	22.72	14	-4.97	0.001
	8	184.75	2.71			

المصدر: برنامج المعالجة الإحصائية spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أنّ متوسط الحسابي للمجموعة العليا قد بلغ (144.50)، وانحرافه المعياري قدر ب (22.72)، مقارنة بالمتوسط الحسابي للمجموعة الدنيا الذي بلغ (184.75)، وانحرافه المعياري فقد بلغ (2.72) وهو دال عند (0.01)، أما اختبار ت بلغ (4.97-) ومنه المقياس مميز وصادق ويمكن الاعتماد عليه.

ثبات الأداة

نعتمد معامل ألفا كرومباخ لحساب ثبات مقياس أساليب مواجهة الضغوط النفسية للمسنين

جدول رقم 02: يبين درجة الثبات عن طريق ألفا كرومباخ للمقياس

المقياس	درجة الثبات
أساليب مواجهة الضغوط النفسية للمسنين	0.87

المصدر: برنامج المعالجة الإحصائية spss

من خلال نتائج الجدول رقم (02) نلاحظ أنّ معامل الثبات عن طريق التجزئة النصفية للمقياس قد بلغ (0.87) وهي قيمة مرتفعة بالنسبة إلى (1) تجعل هذا المقياس ثابتا ويمكننا الاعتماد على نتائجه.

مقياس التوافق النفسي للمسنين

قام بإعداده كل من سعفان وصابر (2016 لقياس التوافق النفسي للمسنين ، بحيث يضم (64) بندا مركزة حول المسن وفي مدى شعوره بالتوافق النفسي ، وما على المسن إلا الإجابة أمام كل سؤال وفق ما يشعر به فعلا أمام كل عبارة (سعفان ، صابر ،2016).

الخصائص السيكومترية لمقياس التوافق النفسي

- حساب صدق المقارنة الطرفية لمقياس التوافق النفسي.

- الصدق التمييزي: المقارنة الطرفية:

جدول رقم03: يبين درجة الصدق عن طريق المقارنة الطرفية لمقياس التوافق النفسي.

المجموعة	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	الاختبار t	مستوى الدلالة
التوافق النفسي	8	83.50	1.69	14	-5.87	0.01
	8	96.50	6.02			

المصدر: برنامج المعالجة الإحصائية spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) أن متوسط الحسابي للمجموعة العليا قد بلغ (83.50)، وانحرافه المعياري قدر ب (1.69)، مقارنة بالمتوسط الحسابي للمجموعة الدنيا الذي بلغ (96.50)، وانحرافه المعياري فقد بلغ (6.02) وهو دال عند (0.01)، أما اختبار ت بلغ (5.87-)، ومنه المقياس مميز ويمكن الاعتماد على نتائجه.

ثبات الأداة:

يقصد بالثبات حصول الفرد على نفس الدرجات إذا ما طبقنا عليه نفس الأداة وتحت نفس الظروف ، في فترات زمنية مختلفة ، وقدتم حسب معامل الثبات بواسطة معامل ألفا كرومباخ لمقياس التوافق النفسي.

جدول 04: يبين درجة الثبات عن طريق ألفا كرومباخ للمقياس.

المقياس	درجة الثبات
التوافق النفسي	0.75

المصدر: برنامج المعالجة الإحصائية spss

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أنّ درجة ثبات المقياس بلغت نسبة (0.75) من أصل (1)، وهي قيمة مقبولة تجعل من هذا المقياس ثابتا وقابلا للاستعمال ، ويمكن الاعتماد على نتائجه.

الأساليب الإحصائية المستعملة في الدراسة

- ✓ معامل ألفا كرومباخ.
- ✓ التجزئة النصفية.
- ✓ المتوسط الحسابي.
- ✓ الانحراف المعياري.
- ✓ اختبار T-test
- ✓ كا^2
- ✓ معامل الارتباط بيرسون.

عرض ومناقشة نتائج الدراسة

عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى

بحيث تنص على أنّ لدى كبار السن المقيمين بدور العجزة مستوى أساليب التعامل مع الضغوط النفسية مرتفع

جدول رقم 05: يشير إلى مستوى أساليب التعامل مع الضغوط النفسية لدى كبار السن المقيمين بدور العجزة مرتفعة.

مستوى التعامل مع الضغوط النفسية	التكرار	النسبة	درجة	كا^2 المجدولة	كا^2 المجدولة	مستوى الدلالة
مرتفع	27	%67.5	1	6.45	14.53	0.01
منخفض	13	%32.5				

المصدر: برنامج المعالجة الإحصائية spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) أنّ (27) فردا من أفراد العينة ما يقدر نسبتهم بـ (67.5 %) تحصلوا على درجات تتراوح ما بين (166 و188)، وهو ما يدل على أنّ هؤلاء كبار السن يتميزون بأساليب التعامل مع الضغوط مرتفعة ، في حين نلاحظ أنّ (13) فردا من أفراد العينة والذي تتراوح درجته ما بين (94 و165)، وهذا ما يدل على أنّ هؤلاء

لديهم درجة منخفضة ، وعليه يمكن القول إنّ فرضيتنا تم تحقيقها.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق تمّ حساب كا^2 والذي بلغ (14.53)، وهو أكبر من كا^2 المجدولة والمقدر بـ (6.48) عند مستوى الدلالة (0,01)، وهذا يدل على أنّ الفروق الملاحظة هي فروق فعلية وبالتالي تشير إلى أنّ كبار السن المقيمين بدار العجزة يتميزون بأساليب التعامل مع الضغوط مرتفعة ، وبالتالي تمّ التحقق والتأكد من الفرضية.

وهذا ما توصل له فهد ربيعة في دراسته بحيث يؤكد على أنّ انخفاض أو غياب المساندة الاجتماعية والعاطفية يؤدي إلى الكثير من المشكلات ومنها ظهور الاستجابات السلبية في مواجهة أحداث الحياة الضاغطة ، كما أشار إلى أنّ الفرد الذي يتمتع بمساندة اجتماعية تتميز بالمودة والقبول منذ سنوات حياته الأولى يصبح بعد ذلك شخصا واثقا من نفسه ويصبح أقلّ عرضة للضغوط النفسية وأكثر مقاومة للإحباط ، ويكون قادرا على حلّ مشاكله بطريقة إيجابية سليمة ، لذلك توفر الدعم يزيد من قدرة الفرد على مواجهة الضغوط النفسية ويقلّل من المعاناة النفسية (بيزات ، 2019 ، 328).

وهذا ما لمسنا وجوده فعلا مع عينة الدراسة ، على الرغم أنهم مقيمون بدور الرعاية بدل الإقامة مع ذويهم إلا أنهم يتمتعون بأساليب وطرق يواجهون بها ضغوطات أحداث الحياة التي تواجههم وذلك بحنكة وفعالية عالية ، وما جمعناه من معطيات من خلال الاحتكاك بهم هو أنّ أغلبهم توفق كبر سنه وحنكته من خلال التجارب والمواقف الضاغطة التي سبقت عليه في جعل توازنه أقوى من الموقف الضاغط وبالتالي يتوجه لأساليب واستراتيجيات تخفف من حدة الموقف وذلك بتجاوبه مع المشكل بفعالية أفضل على ما كان عليه في سابق عمره.

عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية

بحيث تشير هذه الفرضية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير أساليب التعامل مع الضغوط النفسية وفق جنس كبار السن (ذكور– إناث) المقيمين بدار العجزة ، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار t - test لإيجاد الفروق لمتغير أساليب التعامل مع الضغوط النفسية وفق الجنس.

جدول رقم 06: يشير إلى الفروق ذات الدلالة الإحصائية لمتغير أساليب التعامل مع الضغوط النفسية حسب جنس كبار السن المقيمين بدار العجزة

المتغير	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
أساليب التعامل مع الضغوط النفسية	ذكور	29	167.58	18.87	-0.3.8	0.76
	إناث	11	169.45	10.86		

المصدر: برنامج المعالجة الإحصائية spss

يتبين من خلال الجدول رقم (06) أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا في درجة أساليب التعامل مع الضغوط النفسية من كلا الجنسين (ذكور– إناث)، حيث كانت الفروق دالة إحصائيا ، حيث بلغ المتوسط الحسابي للذكور (167.58) وانحرافه المعياري (18.87)، أما متوسط الحسابي للإناث بلغ (169.45) وانحرافه المعياري قدر ب (10.86) أما قيمة t فبلغت (0.30-) عند مستوى الدلالة (0.76)، وعليه نقبل الفرضية لا توجد فروق دالة إحصائيا ونرفض الفرضية التي تنص على وجود فروق دالة إحصائيا.

ونظرا لعدم توفر دراسات تنصب وفق فرضية دراستنا يمكن لنا التوجه لدراسة متقاربة لموضوعنا قام بها أحمد عبد الفتاح (2004) بحيث هدفت دراسته إلى الكشف عن الفروق في بعض الاضطرابات النفسية بين المسنين المقيمين بدور الرعاية الاجتماعية في ضوء اختلاف بعض الظروف الخاصة بهم ، والتي تتمثل في: الجنس ، السن ، المستوى التعليمي ، الحالة الاجتماعية ، وجود الأبناء ، معاملة الأبناء لهم ، القدرة على خدمة النفس ، وجود أحد الأمراض المزمنة ، وقد أسفرت نتائج الدراسة عن عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين المسنين في الاضطرابات النفسية وفقا لاختلاف السن ، عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين المسنين في الاضطرابات النفسية باختلاف المستوى التعليمي وأيضا وفقا لاختلاف الحالة الاجتماعية (تعيلب ، 192 ،2016) .

وهذا الذي يتماشى مع نتائج فرضيتنا المتعلقة بدراستنا ، بحيث وجدنا أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين كبار السن المقيمين بدار المسنين بسيدي موسى (الجزائر) باختلاف الجنس ضمن متغير أساليب التعامل مع الضغوط النفسية التي تواجههم عكس ما افترضناه سابقا ، وما تؤكد عليه عينة دراستنا أنهم يواجهون مشاكلهم والضغوط الناتجة عنها بكل ثقة وعزم لحفظ سلامة راحتهم النفسية وكذلك ضمان متطلبات عيشهم في المركز الذي يقيمون به ، إذ يتمتعون بوعي يؤهلهم لطلب كل ما يوفر عيشهم الكريم ومواصلة حياتهم بفخر واعتزاز وينطبق هذا على كلا الجنسين ، وما تحصلنا عليه من ردود أفعال وقت الأحداث الضاغطة التي تواجه كبير السن المقيم بدور العجزة هو اعتمادنا على نتائج دليل أسئلة تنصب ضمن هذا الطرح.

عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة

بحيث تنص الفرضية على أنّ لدى كبار السن المقيمين بدور العجزة مستوى التوافق النفسي منخفض.

جدول رقم07: يشير إلى مستوى التوافق النفسي لدى كبار السن المقيمين بدار العجزة منخفض

مستوى التوافق النفسي	التكرار	النسبة	درجة الحرية	كا^2 المجدولة	كا^2 المجدولة	مستوى الدلالة
مرتفع	04	%13.33	1	6.48	16.13	0.01
منخفض	36	%86.66				

المصدر: برنامج المعالجة الإحصائية spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (07) أنّ (04) أفراد من أفراد العينة ما يقدر نسبتهم بـ (13.33%) تحصلوا على درجات تتراوح ما بين (96 و110)، وهو ما يدل على أنّ كبار السن يتميزون

بالتوافق النفسي المرتفع ، في حين نلاحظ أنّ (36) فردا من أفراد العينة والذي تراوح درجته ما بين (80 و95)، وهو ما يدل على أنّ كبار السن يتميزون بالتوافق النفسي المنخفض ، وبالتالي تحقق الفرضية.

وللتأكد من دلالة هذه الفروق تم حساب كا^2 والذي بلغ (16.13)، وهو أكبر من كا^2 المجدولة والمقدر بـ (6.48) عند مستوى الدلالة (0,01)، وهذا يدل على أنّ الفروق الملاحظة هي فروق فعلية وبالتالي تشير إلى أنّ كبار السن يتميزون بالتوافق النفسي المنخفض.

وهذا ما أكده عمل سناء مُحَّد سليمان التي كانت من خلاله تدرس إشكالية التوافق الشخصي والاجتماعي عند المسنين بحيث تؤكّد من خلال دراستها أنّ الفرد كما يعيش في إطار تكوينه العضوي الفسيولوجي البدني فإنه يعيش أيضا في إطار بيئته ، وعليه أن يكيف نفسه لمطالب البيئة حتى يحقق مطالبه بصورة سليمة تتفق وخصائصه النفسية وما يطرأ عليها من تغيير خلال مراحل نموه من الرشد إلى الشيخوخة وهو قادر على تحقيق عملية التوافق في طفولته ومراهقته ورشده وذلك لمرونة جهازه العصبي وعندما تضعف هذه المرونة يصعب عليه إقامة الدعائم الصحية لهذا التوافق وخاصة عندما ينتصف به العمر وينتهي به إلى الشيخوخة (سليمان ، 2008 ، 35) .

وما يؤيد ذلك أيضا نجد دراسة بلقبي وآخرين (2019) التي كانت تهدف إلى الكشف عن دور الخدمات النفسية والاجتماعية في تحقيق التكيف لدى المسنين المقيمين في دور الرعاية إلى أنّ الشيخوخة في دور الرعاية للمسنين تبدو أكثر تعقيدا وألما على نفسية المسن ، وذلك من خلال فقد المسن للأقران وأصدقاء الطفولة والعمل في البيئة الجديدة وهو من العسير عليه تكوين صداقات جديدة ، وهذا مما ينعكس على عمد الكفاية في إشباع مشاعر الحب والصداقة والانتماء للمكان والزمان معا ، حيث تلعب البيئة الجديدة دورا كبيرا في التأثير على سلوكه النفسي والاجتماعي بشكل ظاهر ، وقد ينعكس هذا التأثير سلبا على انخراطه بالمجتمع الجديد وبالتالي يجعله أسيرا لمشاعر الحزن والتعاسة واختلال توازنه النفسي (بلقبي ، وآخرون ، 2019) .

وعلى غرار عينة الدراسة نجد أنّ لديهم اختلال توازنهم النفسي وقد رجع ذلك لطبيعة مرحلتهم العمرية في حد ذاتها ، وإلا الظروف التي يعيشونها بالمركز الذي يحتويهم ، وذلك من خلال تصريحاتهم التي كانت تنصب ضمن راحتهم النفسية واطمئنان حالهم.

عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة

تشير هذه الفرضية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير التوافق النفسي حسب جنس كبار السن

(ذكور– إناث) المقيمين بدور العجزة ، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار t -test لإيجاد الفروق في الجنس لمتغير التوافق النفسي.

جدول رقم08: يشير إلى الفروق ذات الدلالة الإحصائية لمتغير التوافق النفسي حسب جنس كبار السن المقيمين بدار العجزة

المتغير	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
التوافق النفسي	ذكور	29	2,03	,180	0.61	0.54
	إناث	11	2,00	,000		

المصدر: برنامج المعالجة الإحصائية spss

يتبين من خلال الجدول رقم (08) أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا في درجة التوافق النفسي من كلا الجنسين (ذكور ، إناث)، حيث كانت الفروق غير دالة ، حيث بلغ المتوسط الحسابي للذكور (2.03) وانحرافه المعياري (0.18)، أما متوسط الحسابي للإناث بلغ (2.00) وانحرافه المعياري قدر ب (0.00) أما قيمة t فبلغت (0.61) عند مستوى الدلالة (0.54)، وعليه نرفض الفرضية توجد فروق دالة إحصائيا ونقبل الفرضية التي تنص أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا.

وهذا مالا يطابق نتائج دراسة سني (2015) والتي كانت تهدف إلى معرفة العلاقة بين تقدير الذات والتوافق النفسي لدى المسن المقيم بدار الشيخوخة تبعا لجنس المسن ، بحيث دلت نتائجها على أنه لا توجد علاقة ارتباطية بين تقدير الذات والتوافق النفسي لدى الذكور ، كما أنّ الدراسة تؤكد وجود علاقة ارتباطية بين تقدير الذات والتوافق النفسي لدى الإناث ، وهذا يعني أنّ الإناث أكثر تأثرا بهذه العلاقة منهم لدى الذكور. كما جاء في دراسة مايسه النيال وماجدة علي (1955) التي كانت بعنوان " السعادة وعلاقتها ببعض المتغيرات النفسية والشخصية لدى عينة من المسنين والمسنات دراسة مقارنة" وقد تكونت عينة الدراسة من ستين فردا بمتوسط عمري قدره (68.25) واستخدمت الباحثتان مقياسا للسعادة من إعدادهما ومقياس قلق الحالة/ السمة لسبيلبيرجر وقائمة "بيك" للاكتئاب ومقياسي العصابية والانبساط من اختبار إيزنك للشخصية ، وقد تم تطبيق هذه المقاييس تطبيقا فرديا ، وأوضحت النتائج أنّ المسنين أكثر سعادة من المسنات ، كما تبين أنّ المسنات أكثر تأثرا من المسنين على مقياس الاكتئاب وعلى مقياس العصابية (سني ، 2015).

وكما ورد لدينا من نتائج حول فرضية الدراسة الحالية أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين كبار السن المقيمين بدار العجزة ضمن متغير التوافق النفسي باختلاف الجنس ، نؤكد نتيجة ذلك من خلال ما ورد لدينا من معطيات ومعلومات مرتبطة بعينة الدراسة ، وما تتخذه كإجراء للحفاظ على توافقها النفسي ومن ثمة على سلامة صحتها النفسية سواء تعلق الأمر بكبير السن رجل أو امرأة.

عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة:

تشير هذه الفرضية إلى قياس العلاقة الارتباطية بين أساليب التعامل مع الضغوط النفسية والتوافق النفسي لدى كبار السن المقيمين بدور العجزة ، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون.

جدول رقم 09: يشير إلى العلاقة الارتباطية بين التوافق النفسي وأساليب التعامل مع الضغوط النفسية لدى المسنين.

المتغيرات	العينة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
أساليب مواجهة الضغوط النفسي للمسنين	40	0.16	غير دال
التوافق النفسي للمسنين			

المصدر: برنامج المعالجة الإحصائية spss

يتضح من الجدول (09) أنّ معامل الارتباط بين التوافق النفسي وأساليب التعامل مع الضغوط النفسيةقدر ب (0.16) وهو غيردال وهذا ما يدلّ على وجود ارتباط ضعيف جدا بين التوافق النفسي وأساليب التعامل مع الضغوط النفسية.

ومن خلال ما تمّ عرضه من معطيات يمكن القول إنّ هناك علاقة ارتباطية ضعيفة وليست معدومة بين أساليب التعامل مع الضغوط النفسية والتوافق النفسي ، وعليه نجد بعض الدراسات التي وجدت وتؤكد على وجود العلاقة ومن بينها نجد" Lazarus "و"Folkman" يؤكدان على أنّ التوافق والتقدير يتأثران بالفروق الفردية في الإمكانيات السيكولوجية والمصادر الشخصية والاجتماعية ، أي أنّ سمات الفرد وقدراته وامتلاكه لمهارات التوافق تؤثر في الاستجابات الممكنة للتعامل مع المواقف الضاغطة ، وكان المحور الأساسي

للدراسة حول مواجهة فحص العلاقات بين استعمال مجهودات مواجهة خاصة وتسوية الضغط، كما يثبت " Costa " و" Mc Care " (1986)بأن المتوافقين نفسيا يستخدمون استراتيجيات معينة من المواجهة تجعلهم أكثر سعادة ورضا عن حياتهم، بينما يستخدم سيئوا التوافق استراتيجيات مختلفة للمواجهة ويشعرون بعدم السعادة والمرض (آيت حمودة، وآخرون، 2018، 113-114).

وهذا ما نجد إثباته من خلال دراسة كراوزاك وآخرين(Krawzak et al, 2008) حسب تعيلب (2016) والتي تهدف إلى استكشاف استراتيجيات المسايرة التي يفضلها المسنون لمواجهة الضغوط المرتبطة بأنماط الحياة، فقد شارك في عينة الدراسة (30) مسنا تتراوح أعمارهم فوق (50) عاما أو يزيد، بحيث قاموا باستكمال أداة تقام ذاتيا لقياس الضغوط المرتبطة بأنماط الحياة التي يعيشها المسنون، واستخدام الروحية، وبعض الأنشطة المرتبطة بأساليب المسايرة لديهم، واستبيان طرق المسايرة، وتشير النتائج أنّ المسنين يفضلون المسايرة المتركزة على حلّ المشكلات والمساندة الاجتماعية لمواجهة الضغوط النفسية المرتبطة بأنماط الحياة، ولقد وجدت الدراسة أنّ هناك ارتباطا دالا عند دراسة استخدام ما يجول بنفسية المسن والمسايرة الإيجابية مما يوضح أنّ هناك علاقة بين المسايرة الناجحة والروحية، كما توضح النتائج أيضا أنّ الراشدين المشاركين في الدراسة قد استخدموا استراتيجيات مسايرة صحية وتوافقية عند مواجهة ضغوط أحداث الحياة المتعلقة بنمط حياتهم (تعيلب، 2016).

ومن خلال ما سبق يمكن لنا تأكيد نتائج فرضية الدراسة الحالية من خلال ما جمعناه من معلومات وبيانات من مجموعة أفراد دراستنا، أن هناك علاقة ارتباطية بين نتائج درجات أساليب التعامل مع الضغوط النفسية ودرجات متغيرنا الثاني ألا وهو التوافق النفسي.

خاتمة

من خلال الدراسة التي تمّ القيام بها والتي تهدف إلى معرفة العلاقة بين أساليب التعامل مع الضغوط النفسية والتوافق النفسي لدى كبار السن المقيمين بدور العجزة، بحيث شملت العينة 40 مسنا متواجدا بدار رعاية المسنين، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج الوصفي الارتباطي، كما طبق على عينة الدراسة مقياس مواجهة الضغوط النفسية للمسنين ومقياس التوافق النفسي للمسنين، وهذا بعد التأكد من الخصائص السيكومترية للمقياسين، كما تمت معالجة نتائج الدراسة بواسطة برنامج (spss)، وأسفرت نتائجها على أنّ المسنين المقيمين بدار العجزة لديهم مستوى مرتفع في أساليب التعامل مع الضغوط النفسية، على عكس التوافق النفسي بحيث سجل انخفاضه لديهم، بالإضافة إلى التوصل أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية باختلاف الجنس لدى عينة الدراسة وذلك من خلال معطيات متغيرات الدراسة معا، كما انتهت الدراسة إلى تأكيد العلاقة الارتباطية بين أساليب التعامل مع الضغوط النفسية والتوافق النفسي لدى كبار السن المقيمين بدور العجزة.

وفي الأخير يمكن القول إنه تم التقرب من فئة عمرية لا تقل أهمية عما سبقها من محطات عمرية، وذاك ما زامن انتشار جائحة كورونا (COVID-19) في الجزائر، الأمر الذي يزيد من فعالية وأهمية دراستنا كوننا جمعنا معطيات حول كبار السن المقيمين بدور العجزة والتماس خصوصية معاشهم في دور العجزة، مع مواكبة ذلك ظروف انتشار وباء كورونا وتفشيه من حولهم.

وعليه يمكن أن نشير لمجموعة من التوصيات والاقتراحات أهمها:

- التركيز على كل ما ينمي ويطور من مجتمعنا الجزائري وذلك بلم شمل كل أفراده وما يحتاجونه من رعاية وتكفل.
- بلوغ التوعية بتقديم البرامج النفسية والصحية التي تساعد في التخفيف من أعباء الضغوط ومواجهتها بطرق صحية وفعالة، وذلك من خلال تعزيز الوعي الصحي لدى كبار السن.
- السهر على رعاية كبار السن بمراكز الرعاية كما يجب وينبغي الالتزام بالقوانين المخصصة لها والردع في حالة تجاوزها.
- رد الاعتبار لفئة كبار السن كونهم طاقة بشرية وهبت ما كانت تحمله من طاقة في الصغر لتنال من ذلك في الكبر.

المراجع

- يحياوي ، حسينة. وآخرون. 2019 ، كتاب أعمال الملتقى الدولي حول: مشكلات المسنين - بين الواقع والافاق- ، نواصري للطباعة والنشر ، الجزائر.
- برزوان ، حسيبة. 2019 ، الضغوط النفسية والاضطرابات العضوية ، كنوز الحكمة ، الجزائر.
- سعفان ، مُحَّد أحمد إبراهيم. صابر ، إسماعيل شيماء. 2016 ، مقياس التوافق النفسي للمسنين ، دار الكتاب الحديث للنشر ، القاهرة.
- آيت حمودة ، حكيمة. وآخرون. 2018 ، استراتيجيات مواجهة ضغوط أحداث الحياة وعلاقتها بالصحة النفسية والجسدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.
- اليحفوفي ، نجوى. 2004 ، " التفاؤل والتشاؤم لدى المسنين المتقاعدين والعاملين بعد سن التقاعد" ، دراسات عربية في علم النفس ، مجلد 3 ، العدد (4).
- بشرى ، اسماعيل أحمد. 2013 ، مقياس أساليب المواجهة للمسنين، مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر.
- بيزات ، عمرية. 2019 ، كتاب أعمال الملتقى الدولي حول: مشكلات المسنين- بين الواقع والآفاق-، نواصري للطباعة والنشر ، الجزائر.
- تعيلب ، أحمد عبد الجواد. 2016 ، الاضطرابات النفسية والضغوط وعلاقتها بحياة المسنين ، دار أطفالنا للنشر ، مصر.
- سليمان ، سناء مُحَّد. 2008 ، مرحلة الشيخوخة وحياة المسنين بين الآمال والآلام ، دار عالم الكتب للنشر ، القاهرة.
- بلقبي ، فطوم. وآخرون.2019 ، كتاب أعمال الملتقى الدولي حول: مشكلات المسنين- بين الواقع والآفاق-، نواصري للطباعة والنشر ، الجزائر.
- سني ، أحمد. 2015 ، " تقدير الذات وعلاقته بالتوافق النفسي لدى المسن المقيم بمراكز رعاية الشيخوخة " ، (أطروحة ماجيستير منشورة) ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة مُحَّد بن أحمد ، وهران2 ، الجزائر.

نوعية الحياة لدى الطلبة الجامعيين: دراسة وصفية

Quality of life among university students: a descriptive study

تاريخ الإرسال: 2020-07-04 تاريخ القبول: 2021-05-04

شريفة بن غذفة، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، benghedfa@gmail.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى قياس مستوى نوعية الحياة لدى عينة من طلبة الجامعة الجزائرية ، ومعرفة الفروق بين أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات: الجنس ، الإقامة في الحي الجامعي والمستوى الدراسي. تكونت عينة الدراسة من 100 طالب جامعي. وطُبق مقياس نوعية الحياة من تصميم الباحثة. وبإتباع خطوات المنهج الوصفي توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

مستوى نوعية الحياة لدى الطلبة الجامعيين عينة الدراسة مرتفع ، مستوى نوعية الحياة لدى الطلبة الجامعيين غير متباين على محاور المقياس الثلاث ، حيث إن جميعها مرتفعة ، لا توجد فروق بين الطلبة والطالبات في متوسطي رتب درجات مستوى نوعية الحياة ، لا توجد فروق بين متوسطي رتب درجات الطلبة المقيمين وغير المقيمين في الأحياء الجامعية في مستوى نوعية الحياة ، لا توجد فروق بين متوسطات رتب درجات الطلبة الجامعيين حسب المستوى الدراسي في مستوى نوعية الحياة.

الكلمات المفاتيح: نوعية الحياة ، الطلبة ، الجامعة ، الجزائر ، مقياس نوعية الحياة.

Résumé

Cette étude vise à mesurer la qualité de vie des étudiants algériens, et à identifier les différences entre les étudiants selon les variables suivantes : le sexe, la résidence dans la ville universitaire et le niveau académique. Les données ont été obtenues auprès de 100 étudiants. L'échelle QV conçue par le chercheur a été appliquée, et en suivant la méthode descriptive, les résultats montrent que :

La qualité de vie des étudiants est élevée, La qualité de vie sur les trois axes de l'échelle est élevée, Pas de différence statistiquement significative entre les étudiants et étudiantes dans la QV, Pas de différence statistiquement significative entre les étudiants résidents et non- résidents dans la ville universitaire dans la QV, Pas de différence statistiquement significative entre les étudiants dans la QV selon le niveau académique.

Mots-clés : Qualité de vie, étudiants, université, Alger, Echelle de Qualité de vie**.**

Abstract

This study aims to measure the quality of life among a sample of 100 Algerian university students, and to identify the differences between students according to the variables: gender, residence in University campus and academic level. Through applying the quality of life scale (designed by the researcher) and using the descriptive approach, the study reached the following results:

Students have high level of the QOL, Students have no statically significant differences in QOL on the three axes of the scale, as they are all high, There are no statistically significant differences between the mean scores of the male and female students in the QOL, There are no statistically significant differences between the mean scores of resident and non-resident students in University campus in the level of QOL, There are no statistically significant differences between the mean scores of the students in the QOL according to academic levels.

Keywords: QOL, students, university, Alger, QOL scale**.**

مقدمة

يتزايد اهتمام الباحثين بدراسة مفهوم "نوعية الحياة" رغم أنه من المفاهيم المعقدة والمتعددة الأبعاد والمؤشرات ؛ محاولين من خلال أبحاثهم معرفة نوعية الحياة لدى شرائح المجتمع المختلفة منها: المرضى والأطفال والمسنين... وأيضا فئة الطلبة ، كونها مفهوما أساسيا يمكن من خلاله تحسين الخدمات الصحية والاجتماعية والنفسية وحتى التعليمية...لتصبح أكثر جودة.

ولما كانت المرحلة الجامعية من أهم مراحل التعليم في حياة الإنسان ، وهي تعدّ أيضا من المراحل الحاسمة في حياة الفرد كونها تحدد في الغالب مسار مستقبله المهني وكذا السياق العام لسلوكه وطريقة تفاعله مع الآخر ، ففيها تتحدد معالم طريقة تفكير الطالب وتتبلور بشكل أوضح ، كما أنها تساعد في تغيير محتويات بنياته المعرفية التي تحدد فيما بعد أسلوبه المعرفي ودرجة وعيه بالمخاطر ، وقدرته على نقد القضايا وتقييم الأمور ومن ثمّ تقييم حياته بشكل عام. وهي فترة مهمة يعيش فيها الطالب مجموعة من الخبرات ، منها خبرات النجاح والفشل ، خبرات السعادة وخبرات الألم ، وهنا نجد الطالب يعيش حالات من الرضا وأخرى من السخط ، تارة كئيب وتارة سعيد ، فهو يتمتع مع زملائه وبدراسة التخصص الذي اختاره ، والعكس قد يشعر بعدم الرضا لوجوده وحيدا ودراسته لتخصص لم يختره.

إن حياة الطالب الجامعية مليئة بمتطلبات وضغوط متنوعة منها ؛ الخاصة بالمتطلبات الأكاديمية والنجاح الدراسي ، وضغوط اجتماعية وأخرى نفسية ، كما يعيش ضغوطات أمنية داخل الجامعة ، كالإضرابات المتكررة وحوادث العنف التي تحدث داخل الحرم الجامعي. وخاصة داخل الإقامة الجامعية وحتى خارج الجامعة. كما يعاني من مشكلا ت بيئية متعددة ، مما قد يؤثر على الجانب الصحي السيكولوجي والبدني. فالنظام الجامعي في السنوات الأخيرة عرف عدة اضطرابات وعلى جميع الأصعدة ؛ كالتأخر في بداية السنة الجامعية ، والانقطاع المتكرر في الدراسة التي عاشتها الجامعة الجزائرية في السنوات الأخيرة... ونظرا لكثرة المشاكل التي تعيشها الجامعة الجزائرية وتنوعها من إضرابات ومظاهر العنف والاعتداءات داخل الحرم الجامعي ، ومشكلات أكاديمية وأمنية وأخرى لها علاقة بالجانب الصحي حتى على مستوى الإقامة الجامعية ، وكثرة الشكاوي من مستوى الخدمات المقدمة داخلها. فإنّ الوضع برمته من شأنه أن يؤثر على نوعية حياة الطالب الجامعي. التكنولوجيا هي الأخرى بإيجابياتها وسلبياتها قد تؤثر على طريقة تحصيلهم الدراسي وحياتهم الأكاديمية والاجتماعية.

وعليه فإنّ دراسة نوعية الحياة لدى الطلبة الجامعيين في غاية الأهمية ؛ إذ أنّ فهم هذه الظاهرة ومعرفة كيف يقيم الطلبة حياتهم يساعد كثيرا في توصيف الظاهرة بدقة وإيجاد طرق فاعلة لتحسين نوعية الحياة داخل الحرم الجامعي والأحياء الجامعية ، كون أن القضية ليست قضية أكاديمية فحسب بل تمتد أثارها إلى مجالات مستقبلية أوسع كالمجال الاجتماعي ، النفسي ، الأخلاقي ، الأسري والمهني...

لهذا ؛ ولأنّ كل الخبرات والظروف التي تمّت الإشارة إليها سابقا وغيرها كثير ، هي عوامل يمكن أن تؤثر في طريقة تقييم الطالب لحياته عموما ، وكون أن حياة الطالب الجامعي صورة مصغرة عن حياة المجتمع ككل وبالتالي فهمها يمكننا من فهم الكثير من جوانب حياة الطلبة داخل الجامعة وكذا فهم جوانب حياة أفراد المجتمع ؛ جاءت هذه الدراسة بهدف التعرف على مستوى نوعية الحياة لدى الطالب الجزائري وكيف يقيمها من وجهة نظره ، كما تهدف إلى معرفة الفروق في نوعية الحياة حسب متغير الجنس ، الإقامة في الحي الجامعي ، والمستوى الدراسي. كون أنّ الموضوع هو موضوع الساعة ؛ حيث أصبح من الضروري دراسة نوعية الحياة لدى جميع فئات المجتمع وليس فقط لدى المصابين بمرض معين. لأن هذا النوع من الدراسات يساعد في فهم واكتشاف نقاط القوة والضعف في جوانب حياة الفئة المدروسة. وكما لا يخفى لدى الجميع أهمية فئة الطلبة ، فهم النخبة التي يعتمد عليها في تسيير جل مؤسسات البلاد ويعول عليهم في تنمية ودفع عجلة التطور على جميع الأصعدة.

إشكالية الدراسة

تعدّ "نوعية الحياة" من أهم موضوعات علم النفس الإيجابي الحديث ، الذي أصبحت موضوعاته مهمة في حقل البحث العلمي وباتت دراستها أكثر من ضرورة كونها تساعد في إيجاد التفسيرات واقتراح الحلول لكثير من المشكلات. إذ يمكن ملاحظة أن موضوع نوعية الحياة أصبح اهتمام غالبية التخصصات العلمية إن لم نقل كلها. مثل العلوم الطبية

والاقتصادية وإدارة المؤسسات والإعلام الآلي... وطبعا العلوم الإنسانية والاجتماعية على رأسها علم النفس. وفي هذا السياق حاول بعض الباحثين دراسة موضوع نوعية حياة الطالب الجامعي لأهميته في فهم حاضر الطالب ومشكلاته وبالتالي إمكانية التنبؤ بمعالم مستقبله.

ومن الدراسات التي لها علاقة مباشرة بعينة الدراسة الحالية نذكر دراسة(Suleiman & al, 2013) (حول نوعية الحياة لدى طلبة الجامعة بالأردن والتي توصلت إلى أن مستوى نوعية الحياة لدى الطلبة كان أقلّ من المتوقع وأنه من بين العوامل التي ساهمت في الوصول إلى هذه النتيجة هو العبء الأكاديمي الذي يعاني منه الطلبة، بالإضافة إلى الأنشطة غير الطلابية التي يمارسها الطلبة. وقد تم جمع المعلومات في هذه الدراسة من 119 طالبا جامعيا تخصص تمريض، تحصل الطلبة عينة الدراسة على أعلى نتائج في مجال الأداء البدني وكانت أقل الدرجات في المجال الحيوي (vitality Domain). كما اختلف الجنسان بشكل كبير في الأداء البدني وكذلك من حيث الوظيفة، وكانت هناك اختلافات كبيرة بين الطلاب العاملين وغير العاملين في الأداء البدني، والأداء الاجتماعي، ومجال الألم الجسدي. في حين أشارت الدراسة إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نوعية الحياة تعزى للمعدل التراكمي بين الطلبة عينة الدراسة.

بينما في دراسةأخرى قام بها (Al-Naggar & al, 2013) كان الهدف منها هو تقييم نوعية الحياة المتعلقة بالصحة(HRQoL) لدى طلبة الجامعات في ماليزيا، وتحديد العوامل التي قد تكون مرتبطة بها. وقد تم إجراء الدراسة على 239 طالبا جامعيا كان غالبيتهم من الذكور، 22 سنة فما فوق، عزاب ومن كلية الطب والصحة (69.9٪، 95.4٪، 59.4٪ ؛ على التوالي). وتم قياس نوعية الحياة وفقًا لاستبيان نوعية الحياة المختصر لمنظمة الصحة العالمية -WHOQoL BREF وتوصلت الدراسة إلى أن أعلى متوسطات درجات نوعية الحياة كانت في مجال البيئة وأدناها كان في مجال الصحة البدنية. كما كان الجنس والدخل الشهري للأسرة مرتبطًا بشكل كبير بالعلاقات الاجتماعية، من ناحية أخرى، وجدت أن الجنس وصغر السن يرتبطان بشكل كبير بمجال البيئة. كما أشارت الدراسة إلى أن كبار السن وذوي الدخل الشهري العائلي المرتفع حصلوا على درجات أعلى في العلاقات الاجتماعية بين طلاب الجامعات. من حيث المجال البيئي فإن الذكور وكبار السن والعزاب حصلوا على درجات أعلى مقارنة بالطلاب الإناث والصغار والمتزوجين.

كما جاء فى دراسة (Barayan & al, 2018) والتى كان الهدف منها دراسة نوعية الحياة لدى طالبات جامعة الدمام والموسومة بـ" نوعية الحياة المتعلقة بالصحة لدى طالبات الجامعات في منطقة الدمام: هل لاستخدام الإنترنت علاقة؟ وتوصلت الدراسة إلى أن نوعية الحياة لدى الطالبات تتأثر بمستوى التعليم بالنسبة للوالدين ودخل الأسرة، وباستخدام الإنترنت. تبين أن 30 % من الطالبات لديهن مشكلة الإدمان على الانترنت. وأن الطالبات اللواتي كان لدى والديهن تعليمًا أقل كانت نتائجهن أضعف فى المجال البدنى. وأن الطالبات ذوات الدخل المرتفع للأسرة أظهرن نتائج أعلى من الطالبات ذوات الدخل المنخفض للأسرة. وأنه كلما ارتفعت درجة الإدمان على المخدرات انخفضت درجة أفراد العينة فى كل من المجال البدنى والعقلى.

في حين بحثت دراسة تنبؤية قام بها Vaez وآخرون (2010) فى العوامل المحتملة والمتعلقة بنوعية حياة الطالب الجامعي، حيث تكونت العينة من 3000 طالب في السنة الأولى (1999/1998) فى جامعة بالسويد، تم تتبعهم أثناء مراحل تعليمهم. قام الطلاب بملء ثلاثة استبيانات تغطي جوانب ديموغرافية وأسلوب الحياة والجانب الأكاديمى والحالة الصحية ونوعية الحياة وهذا في نهاية كل سنة دراسية على التوالى 1999 و2001 و2003. وأكدت النتائج أنه على الرغم من أن نسبة عالية من الطلاب صنفوا صحتهم ونوعية حياتهم على أنها جيدة وكان معدل الثبات جيدًا نسبيًا خلال سنوات الجامعة ؛ كان هناك ميل للتدهور فى الصحة العامة والصحة النفسية، وكان هذا النمط أكثر وضوحا بين الطالبات. وأشارت النتائج أيضًا إلى أن نوعية الحياة للطلاب فى عام 2003 ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بالصحة النفسية (حسب الاستبيان الذاتى) والأعراض السيكوسوماتية مثل الاكتئاب، وصعوبات التركيز، والضغط المدرك بسبب الشعور الوحدة والشكوك حول المستقبل.

وهدفت دراسة (Dušinskiene& al, 2003) إلى تقييم نوعية الحياة لدى طلبة الجامعات بليتوانيا باستخدام أداة WHOQoL-BREF ومقارنة مجموعات الطلبة فى التخصصات التالية (بيوطبي biomédical / تكنولوجيا/

والعلوم الإنسانية) فى السنة الثالثة من التعليم الجامعى تم اختيارهم من ثلاث جامعات والمقدر عددهم 919 طالبا مشاركا. توصلت الدراسة إلى أن متوسط نوعية الحياة كان مرتفعا وأن العلاقة بين المجالات: المجال البدنى والبيئى، والعلاقة بين مجال العلاقات الاجتماعية والمجال السيكولوجى، وكذلك العلاقة بين الحالة الصحية كما يدركها الطلبة وبين نوعية الحياة كانت قوية. كما توصلت الدراسة إلى وجود اختلافات حسب الجنس فى المجال البدنى لصالح الذكور. وأشارت إلى عدم وجود اختلاف بين التخصصات الثلاث فى المجال البدنى والنفسى. وأن أعلى متوسط لنوعية الحياة على مجال العلاقات الاجتماعية تحصل عليه طلبة تخصص العلوم الإنسانية (ربما يعود الأمر لملمح الطالب فى هذا التخصص)، في حين تحصلوا على أقل قيمة لنوعية الحياة فى المجال البيئى من نظرائهم فى التخصصات الخاصة بالبيوطبي والتكنولوجيا (وقد يفسر الأمر بسبب نقص الموارد المالية وفقر البيئة المحلية للجامعة).

قام كل من (Sulis & Tedesco , 2007) بدراسة مسحية وتعرض هذه الدراسة نتائج استبيان موجه لقياس نوعية حياة طلبة الجامعات في Cagliari كالياري الهدف منها بناء مؤشر نموذجى اصطناعى لنوعية حياة الطلاب فى الجامعة من خلال اعتماد نهج النمذجة المخصص لقياس العناصر المطلوبة (نماذج الاستجابة للفقرات). تم تحليل حساسية النتائج بعمق من خلال إنشاء عدة نماذج بخصائص مختلفة. كما تهدف الدراسة إلى تحديد مستوى نوعية حياة الطلاب فى الجامعة من خلال مجموعة من المؤشرات الذاتية بالإضافة إلى إجراء دراسة مقارنة بين طرق القياس. وتمت الدراسة على عينة من الطلاب المسجلين فى ثلاث كليات من جامعة كالياري: الاقتصاد والقانون والعلوم السياسية. تم اختيار هذه الكليات الثلاث حيث يفترض أن يكون طلابها متجانسين بما فيه الكفاية فيما يتعلق بالعديد من الخصائص

من أهم النتائج التي نذكرها أن القياس المركب أو الاصطناعي بين أن قيمة معلمات البند تتفق مع النتائج التي نشأت من التحليل الوصفي حيث تبين أن الجوانب الثلاثة "الحضور في المسرح"، "استخدام المرافق الرياضية الجامعية" و"الحضور في الديسكو" يتمتعون بارتباط دال بنوعية حياة الطالب، في حين أن العناصر "الرياضية" و"البار" و"النوادي" لها القدرة على التمييز بشكل أكبر - من الجوانب الأخرى - بين الطلبة ذوي المستويات المختلفة من "نوعية الحياة". وأدنى ارتباط بنوعية الحياة يعود للعوامل المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالأنشطة الأكاديمية: "استخدام المقاصف الجامعية" "ولا عمل" "وحضور المحاضرة" "واستخدام مكتبة الجامعة". كما أشارت الدراسة إلى انه يمكن الكشف عن ثلاث مجموعات رئيسية: تتكون المجموعة الأولى من الطلاب الذين لديهم تقييم سلبي لمستوى نوعية الحياة، والمجموعة الثانية وهي الأكبر حجما لديها تقييم متوسط ؛ وأخيرًا، تظهر مجموعة ثالثة تقع في نطاق التقييم الإيجابي.

بينما تطرقت دراسة (Çiçek, 2018) إلى مقارنة طلبة قسم الرياضة وطلبة الأقسام الأخرى من حيث النشاط البدني ونوعية الحياة بالجامعة بتركيا وبمشاركة ما مجموعه 300 طالب جامعي. 150 من طلبة قسم الرياضة، و150 من طلبة الأقسام الأخرى لتحديد مستويات النشاط البدني تم تطبيق استبيان النشاط البدني الدولي (IPAQ) المختصر والنموذج المختصر لاستبيان نوعية الحياة (WHOQOL-BREF). وأشارت النتائج إلى وجود فروق دالة بين طلبة قسم الرياضة وطلبة الأقسام الأخرى في النشاط البدني. كما تم التوصل إلى أن مستوى نوعية الحياة وكل من الجانب البدني والنفسي والعلاقات الاجتماعية والجانب البيئي لدى طلبة قسم الرياضة مرتفعة عن مستويات الطلبة في الأقسام الأخرى.

كما وجدت الدراسة أن هناك اختلافا في النشاط البدني بين الذكور والإناث لصالح الذكور. أما فيما يخص مؤشرات نوعية الحياة فكان جانب العلاقات الاجتماعية فقط لصالح الذكور. والنتيجة المهمة هي أنه كلما زاد مستوى النشاط البدني زاد مستوى نوعية الحياة حيث كانت هناك علاقة إيجابية بينهما. لذا يجب تشجيع الطلبة على ممارسة الرياضة في أوقات فراغهم لتحسين مستويات نوعية الحياة الخاصة بهم.

بدورها تناولت ألسعود (2015) في دراسة قامت بها حول علاقة نوعية الحياة بالأفكار اللاعقلانية لدى بعض طلاب وطالبات جامعة الملك سعود. تكونت عينة الدراسة من 313 طالبا بكلية التربية وكلية العلوم الطبية التطبيقية، توصلت نتائجها إلى أن مستوى نوعية الحياة بشكل عام مرتفع

لدى الطلاب وفي جميع أبعادها المتمثلة في: الصحة الجسمية ، والصحة النفسية ، والعلاقات الاجتماعية ، والبيئة.

وأنه لا يوجد ارتباط بين الأفكار اللاعقلانية ونوعية الحياة في بعد الصحة الجسمية ، بينما يوجد ارتباط بين الأفكار اللاعقلانية ونوعية الحياة في أبعاد الصحة النفسية ، والعلاقات الاجتماعية ، والبيئة ، ولكن بدرجة ضعيفة. ولا توجد فروق في تقدير نوعية الحياة ، والصحة الجسمية ، والصحة النفسية ، والعلاقات الاجتماعية لدى الطلبة حسب الكليات التي يدرسون بها. كما أشارت الدراسة إلى أنه لا يمكن التنبؤ بنوعية الحياة من خلال درجات الطلاب والطالبات على مقياس الأفكار اللاعقلانية.

هذه الدراسات وغيرها تبين أهمية دراسة نوعية الحياة لدى الطلبة الجامعيين كونهم من الفئات المهمة في المجتمع كما يمكن توظيف نتائجها في تحسين نوعية حياة الطلبة بجميع جوانبها الأكاديمية والاجتماعية والنفسية والصحية...وبالتالي التقليل من المشكلات التي تعاني منها الجامعة الجزائرية.

ومن خلال ما تم طرحه سابقا تحاول الدراسة الحالية الإجابة على التساؤلات التالية:

1- ما مستوى نوعية الحياة لدى الطلبة الجامعيين على مقياس نوعية الحياة ؟

2- هل مستوى نوعية الحياة لدى الطلبة الجامعيين على محاور مقياس نوعية الحياة الثلاثة متباين ؟

3- هل توجد فروق بين الطلبة والطالبات في مستوى نوعية الحياة ؟

4- هل توجد فروق في مستوى نوعية الحياة بين الطلبة المقيمين وغير المقيمين بالحي الجامعي ؟

5- هل توجد فروق في مستوى نوعية الحياة بين الطلبة الجامعيين حسب متغير المستوى الدراسي ؟

الإطار النظري

أولا: نوعية الحياة

1. **مفهوم نوعية الحياة:** Quality Of Life

"إن مفهوم نوعية الحياة من أعقد المفاهيم وهذا لطبيعتها لتجريدية والديناميكية ، حيث من الصعب إعطاء تعريف موحد لنوعية الحياة بسبب اختلاف المؤشرات التي يستدل بها عليه ، وبالتالي فإن نوعية الحياة في المجتمعات الصناعية تختلف عن نوعية الحياة التي تسود مجتمعات العالم الثالث ، وفي هذا الإطار تبرز حقيقة أساسية تشير إلى اتفاق نوعيات الحياة المختلفة حول طبيعة الحاجات التي ينبغي أن تشبع ،غير أنها تختلف من حيث ترتيب هذه الحاجات ومن حيث أولويتها وأهميتها بالنسبة للحاجات الأخرى." (الجوهري ، 1997 ، ص 109)

"تتعامل جميع العلوم الاجتماعية مع "نوعية الحياة" بطريقة ما. حيث يمكن اعتبار المواضيع الاجتماعية مثل الدخل والسلطة والهيبة صفات ، وهذا ينطبق أيضًا على الموضوعات النفسية مثل الذكاء والصحة العقلية. إن جوهر أبحاث نوعية الحياة يكمن في شموليتها ، إذ لا تتعلق أبحاث جودة الحياة بصفات معينة من الحياة ، ولكنها تتعلق بنوعيتها الشاملة. يستخدم هذا المفهوم عادة لاكتشاف مدى التوازن والنتائج الإجمالية المرجوة للسياسات والبرامج" (Veenhoven, 2007, p.2)

" ويمكن استخدام "نوعية الحياة" للإشارة إلى كل من ظروف الحياة "الموضوعية" - مثل الوظيفة الحالية ، وظروف المعيشة الخارجية ، والوصول إلى الموارد والفرص في مختلف المجالات - وإلى مؤشرات "ذاتية" للرفاهية ، بما في ذلك الرضا الحالي عن مجالات الحياة المختلفة وعن الحياة بشكل عام. ووفقًا للتعريف الذي قدمته منظمة الصحة العالمية ، فإن نوعية الحياة المتعلقة بالصحة (HR-QoL) هي مفهوم ديناميكي متعدد الأبعاد تطور من الحاجة إلى تقدير التأثير النفسي والاجتماعي للأمراض ، والذي يشمل الرفاهية الاقتصادية ، وخصائص المجتمع والبيئة ، والحالة الصحية." (Maditinos, & al, 2014, p.521)

2. **تعريف نوعية الحياة**

حاول العديد من العلماء والباحثين إعطاء تعريف لمفهوم نوعية الحياة غير" أن نوعية الحياة مفهوم واسع مترامي الأطراف يعكس علاقة الإنسان بمحيطه الذي يعيش فيه ومدى هذا التفاعل ، فنجد أن كل تعريف تقريبا يعرف نوعية الحياة حسب الموضوع المدروس." (بن غذفة ، 2006 ، ص53) وفيما يلي بعض التعريفات التي حاولت توضيح هذا المفهوم ومؤشراته:

فحسب منظمة الصحة العالمية فإن نوعية الحياة المقصود بها "إدراك الفرد لموقعه في الحياة ، في سياق

الثقافة والقيم التي يعيش فيها، وربطها مع أهدافه الخاصة وتوقعاته ومعتقداته واهتماماته." (إبراهيم، 2016، ص11) ونلاحظ أنّ أهم نقطة في هذا التعريف هي **الإدراك** بمعنى كيف يرى الفرد حياته ويقدرها؟ وهذا يعني أنه مفهوم واسع وتتدخل في تكوينه عدة عوامل وبشكل معقد كالصحة الجسدية والنفسية، والاستقلالية وعلاقاته الاجتماعية وكذلك علاقته بالبيئة التي يعيش فيها.

بينما في المجال الصحي يمكن فهم نوعية الحياة من وجهين: أولهما الوجه الموضوعي والذي يهتم بشروط الحياة والصحة، والمهنة...الخ، وثانيهما الرؤية الذاتية والتي تدرس الإحساس بالرضا والسعادة والشعور بالراحة والرفاهية... وهذا ما يسمح بتقييم وتقدير الوضع العام للشخص وبصورة ديناميكية." (François, 2006, http://www.nordpasdecalais.fr/santé)

وحسب الاتجاه النفعي فإنّ نوعية الحياة تتضمن إشباع رغبات الفرد بالشكل الذي يرضيه، والمجتمع الجيد هو الذي يستطيع توفير أكبر قدر ممكن من وسائل الإشباع لإرضاء مواطنيه وتزويدهم بالخبرات الإيجابية. وهو بهذا يرتكز على الجانب المادي في تعريف أو تحديد نوعية الحياة وفي نفس الوقت يعتبر أن السلوكيات الأخلاقية كالكرم والإيثار يمكن أن تكون سلوكيات مرضية.

إذًا نوعية الحياة مرتبطة بظروف وشروط العيش غير المحدودة للشخص والجماعة، فنوعية الحياة بمعنى الرضا عن الحياة وتلبية احتياجات الأفراد هي مشروطة بمدى التوافق بين الطبقات الاجتماعية وبعضوية أو انتماء الأفراد لهذه الطبقات" (Vukadinović, 2000) بمعنى كلما كان فيه توازن وتقارب في تلبية احتياجات الأفراد داخل مختلف الطبقات الاجتماعية كانت نوعية الحياة أفضل.

وتم تعريف نوعية الحياة أيضا على أنها: "مصطلح وصفي يشير إلى الرفاهية العاطفية والاجتماعية والبدنية للأفراد، وقدرتهم على أداء المهام العادية للحياة... منها الرفاهية المادية، والرفاهية الجسدية، والنمو الشخصي، والعلاقة الزوجية، والعلاقة بين الوالدين والطفل، وعلاقات الأسرة الممتدة، والعلاقة خارج الزواج، وسلوك الإيثار والسلوك السياسي، وخصائص العمل والعلاقة المهنية والرضا الوظيفي والسلوك الجمالي الإبداعي والنشاط الرياضي وسلوك الفرد فيما يخص العطلة." (Dehkordi, 2011, p. 1739)

أما طه (2009) فيعرف نوعية الحياة بأنها" مفهوم فضفاض يهتم بدراسته تخصصات علمية مختلفة مثل (الاقتصاد، وعلم الاجتماع، والانثروبولوجيا، والحضارة، وعلم النفس) ويركز كل منهم على الظواهر والحالات التي ترتبط بمجال دراسته واهتماماته-بل- نجد أن التخصص الواحد يختلف فيه تعريف شخص لنوعية الحياة عن تعريف زميله، وفي علم النفس يغلب أن يقصد بنوعية الحياة الملامح والخصائص الأساسية لحياة الفرد من حيث(الضغوط الواقعة عليه، ومدى الثراء الذي يعيش فيه، أو الضنك المادي الذي يعانيه، وأسلوب حياته وظروفها، وظروفه الأسرية وعلاقاته الاجتماعية، وحياته المهنية، وحالته الصحية، وبيئته الاجتماعية ومستواه الثقافي، وترتيب القيم والاهتمامات لديه.)" (حمدان، 2018، ص 55)

يذهب طلعت السروجي إلى أن " المفهوم الجيد لنوعية الحياة، يشمل الأغراض والظروف والأوضاع الكيفية لمستوى الأفراد والمجتمع اجتماعيا وصحيا واقتصاديا وموقف الأفراد اتجاه البيئة الخارجية بمتغيراتها المختلفة، ومن ثمة فهي تعني: << المؤشرات الكيفية والكمية بمدلولاتها للأوضاع والظروف الاجتماعية والصحية والاقتصادية والتفاعل بين هذه الظروف وانعكاساتها على درجة إنتاجية الفرد، ومشاركته الفعالة ودرجة تقبل الأفراد والمجتمعات لهذه الظروف ودرجة إشباعها لتوقعاتهم وأهدافهم في الحياة." (هاشم، 2018، ص 52-53)

من خلال ما سبق عرضه يتبين أن تعريف مصطلح نوعية الحياة واسع جدا ويصعب التحكم في مؤشراته المتعددة وبالتالي يصعب قياسه كمفهوم محدد ومضبوط، لهذا يمكن محاولة تقديره بشكل شامل وعام وحسب كل فئة مدروسة؛ غير أنه يبقى يشترط في ذلك تحديد المؤشرات المراد قياسها. وعليه فالموضوع مازال يحتاج إلى استمرارية في البحث بمقاربات منهجية متنوعة وأدوات قياس أكثر دقة.

3. أبعاد ومكونات نوعية الحياة

من خلال تعريفات نوعية الحياة نلاحظ أنها تعتمد على فكرتين رئيسيتين أولاهما تمس شخصية الفرد وكيان المجتمع وكيف يرتب احتياجاته ويدركها، والثانية هي قدرة

المجتمع على تلبية هذه الاحتياجات ومعنى ذلك أن دراسة نوعية الحياة تفرض الاهتمام بأربعة مستويات هامة هي:

المستوى الأول: وهو مجموعة المتغيرات الموضوعية التي تشكل مدخلات بناء نوعية الحياة، ويشكل هذا المستوى، المستوى البنائي لنوعية الحياة، حيث يتحدد حجم فاعلية المتغيرات بحجم الموارد التي يمتلكها المجتمع في ضوء العدالة التوزيعية لها، حيث يمكن أن تكون هنا كموارد هائلة لكن لتلبية حاجات البعض دون الآخر، وبالتالي تدني مستو ى نوعية الحياة لهؤلاء تدنيًا عن الآخرين فتتباين الشرائح الاجتماعية.

المستوى الثاني: ويتمثل في المتغيرات الذاتية التي تساعد على إدراك نوعية الحياة من خلال مستويات رضا الأفراد عن مستوى الإشباع الذي تحقق لهم في المجتمع في إطار نوعية الحياة التي يعيشونها وتوقعاتهم لما هو مرغوب من نوعية الحياة هذه. ويعدّ الرضا نوعا من الإدراك الذاتي لفاعلية المتغيرات الموضوعية، أو لقدرة نوعية الحياة في مجملها على إشباع حاجاتهم الأساسية، ويتحدد هذا الإدراك أو مستوى الرضا بعوامل لها علاقة بالفرد كالحالة الصحية، مستوى التعليم، الدخل الفردي ...الخ، وعوامل بيئية كظروف السكن والمستوى الاجتماعي، والاقتصادي للمنطقة التي يعيش فيها وفرص الترويح والمشاركة مع الأخر.

المستوى الثالث: يدرس هذا المستوى طبيعة نوعية الحياة من خلال إدراك الفرد للحياة العامة في المجتمع، فرغم أن الفرد قد يحقق مستوى عاليا من الرضا عن الحياة نظرا لإشباع حاجاته، فإن الحياة العامة في المجتمع قد تحتوي على بعض التفاعلات التي يمكن أن تشكل مستويات رضائه عن حياته ككل إضافة إلى نظرته العامة للحياة.

المستوى الرابع: بين ما يتمثل المستوى الرابع في طبيعة النظرة إلى الحياة الفردية أو الأسرية بشكل شخصي، وفي هذا الإطار فإن الفرد قد يحقق إشباع الحاجات الكائنة وبالتالي قدرا من الرضا عن الإشباع المؤجل لهذه الحاجات. ولكنه مع ذلك يحقق مستويات أقل من الرضا عن حياته ككل، ويتعلق ذلك بأن ممارسة الحياة تتم في إطار ما هو كائن بالفعل إضافة إلى ما ينبغي أن يكون، فإذا كان ما هو كائن يتضمن الإشباع الذي تحقق بالفعل والذي يتناسب عادة مع مستوى الرضا عن هذه المجالات فإن ما ينبغي أن يكون يحتوي على مساحة أخرى من الإشباع الذي لم يتحقق، وبالتالي فإن الاثنين معا يشكلان نظرة الإنسان الشاملة لحياته الشخصية ككل. وفي هذه الحالة قد تختلف درجة الرضا عن الإشباع العام المبتغى من حياته ككل وهي الاختلاف المتوقع بين الرؤية الجزئية أو الواقعية وبين الرؤية الكلية الشاملة. (الجوهري، 1997، ص 110-111)

"وقد اقترح من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان مشروع برنامج قطري يسلط الضوء على خمس أولويات للفترة 2007 - 2009 وهي: تعزيز الإدارة الاقتصادية، وكفالة الأمن الغذائي المستدام لتحسين نوعية الحياة، وضمان الإمدادات الكافية من الطاقة للتنمية الاقتصادية، وتحقيق التنمية الاجتماعية الضرورية لتحسين نوعية حياة الناس، وتحسين بيئة مواتية لتحقيق التنمية المستدامة. (الوثيقة DP/DCP/PRK/2)."

(نوعية الحياة في https://ar.glosbe.com/ar/fr/)

ثانيا: الجامعة

1. **تعريف الجامعة**

يعرف رامون ماسييا مانسو "Ramon macia manso " الجامعة على أنها مؤسسة أو مجموعة أشخاص يجمعهم نظام ونسق خاصين، تستعمل وسائل وتنسق بين مهام مختلفة للوصول بطريقة ما إلى معرفة عليا" (فضيل وآخرون، 2006، ص79) تعرف الجامعة أيضا بأنها " مؤسسة تعليم مسئولة عن نقل القيم الحضارية وعن تنمية المجتمع الذي نعيش فيه، هي إذن مسؤوليات جسام تقوم بها الجامعة لن تستطيع استكمالها أو انجازها بكفاءة إلا إذا تابعت التغيرات العالمية، وشاركت في نقلها وتصويب أخطائها بما يتناسب مع المطلب الاجتماعي للتعليم الجامعي. ونجد أن هناك علاقة واضحة بين الجامعة والتقدم الاقتصادي وبين التعليم العالي ونسب النمو الاقتصادي" (البرعي، 2002، ص355)

الجامعة ليست مجرد مؤسسة تعليمية، بل هي مؤسسة تقدم إنتاجا من المفروض أن يكون على أعلى مستوى من الجودة، ويمكن لسوق العمل الاستفادة منه وفي مختلف الخبرات. كما أنها قبل ذلك هي مؤسسة بحث علمي، تأخذ على عاتقها إنجاز البحوث وتسويقها والعمل على تنمية وتطوير مناهج البحث لتزود الأفراد والمجتمعات بحقائق تأخذ على

أساسها قرارات قد تكون مصيرية ؛ وعليه فإن هذه الأدوار وغيرها تبين مدى أهمية وخطورة الجامعة والبحث العلمي داخلها ، وضرورة الاهتمام وإعادة النظر المستمرين في طرق التكوين الجامعي وإيجاد حلول للظواهر التي تشوبه كظاهرة عزوف الطلبة عن حضور المحاضرات ، والإضرابات.

2. الطالب الجامعي

تطلق لفظة طالب على كل متعلم مسجل في معهد عال أو جامعة أو كلية ، بحيث يكون لهذا المتعلم واجبات ينبغي أن يقوم بها متى كان يحضر لنيل شهادة عالية ، وعليه أن لا يهمل ذلك مخافة الرسوب ، ومن أبسط واجباته أن يحترم نظام المعهد الذي ينتمي إليه وأن ينفذ كل الواجبات البحثية المطلوبة منه ، وألا يتغيب عن حضور الحصص المخصصة لمقرر الدراسة (جرجس ، 2005 ، ص 350)

فالطالب الجامعي هو ذلك الشخص الذي سمحت له كفاءاته العلمية بالانتقال من المرحلة الثانوية ومرحلة التكوين المهني والفني العالي إلى الجامعة التابعة إلى تخصصه الفرعي بواسطة شهادة أو دبلوم يؤهله لذلك. ويعتبر الطالب أحد العناصر الأساسية الفاعلة في العملية التربوية طيلة التكوين الجامعي إذ أنه النسبة الغالبة في المؤسسة الجامعية. (فضيل وآخرون ، 2006 ، ص95)

3. خصائص الطالب الجامعي ومشكلاته

"أولا التحديد الزمني لمرحلة الشباب في التعليم الجامعي ثانيا الخصائص والمميزات العامة للنمو الجسمي الانفعالي في مرحلة الشباب وثالثا الخصائص والمميزات العامة للنمو العقلي في مرحلة الشباب" (فضيل وآخرون ، 2006 ، ص206)

4. دور الجامعة في تنمية شخصية الطالب:

تتعاظم يوما بعد يوم أهمية الدور الذي تقوم به الجامعة بمختلف مؤسساتها ، فهي المسئولة عن تنمية شخصية الطالب بجميع جوانبها: السلوكية والوجدانية الانفعالية وكذا المعرفية. حتى يكون الطالب أكثر اتزانا ونفعا لنفسه ولمجتمعه. غير أن هذا يجب أن لا يتناقض وقوانين النمو الطبيعية ونحن نعني بهذا مباشرة الإصلاحات الجديدة وبالذات نظام ل.م.د. حيث أصبح القادمون من الثانوية إلى الجامعة عبارة عن أطفال مراهقين من أخر اهتماماته هو التحصيل العلمي. وهذا ما من شأنه إعاقة الجامعة بشكل كبير في أداء وظائفها.

" إن جامعاتنا مدعوة لان ترسخ قيم المواطنة الإيجابية ، لكي ندفع بالحياة على أرض الوطن من العجز إلى القدرة ، ومن التقوقع إلى المشاركة ، ومن الجمود إلى الحيوية ، ومن مجرد الاتباع والانصياع إلى آفاق التجديد والإبداع " (حامد ، 2001 ، ص 18)

الإطار المنهجي

أولا: فرضيات الدراسة

1- مستوى نوعية الحياة لدى الطلبة الجامعيين متوسط.

2- مستوى نوعية الحياة لدى الطلبة الجامعيين على محاور مقياس نوعية الحياة متباين.

3- لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الطلبة والطالبات في مستوى نوعية الحياة.

4- لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الطلبة المقيمين وغير المقيمين بالحي الجامعي في مستوى نوعية الحياة.

5- لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الطلبة في مستوى نوعية الحياة حسب المستويات الدراسية (ليسانس-ماستر-دكتوراه).

ثانيا: مجالات الدراسة

حتى تكون لنتائج هذه الدراسة دلالة علمية يجب أن نوضح أبعاد وحدود إجراء هذه الدراسة ، وأهمها أن الدراسة أجريت خلال السنة الجامعية 2019-2020 ، كما تم اتباع خطوات المنهج الوصفي التحليلي ، وطبق مقياس "نوعية الحياة" المكون من 28 عبارة على عينة مكونة من 100 طالب جامعي.

ثالثا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم حساب المتوسط الحسابي ، وحساب الفا كرونبخ ومعامل الارتباط لبيرسون ، اختبار ت ، والانحراف المعياري والتباين. واختبار مان وتني ، واختبار كروسكال واليس. وقد عولجت البيانات المتحصل عليها ببرنامج spss20

رابعا: إجراءات الدراسة

1 عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة من 100 طالب ، والجدول التالي يوضح أهم خصائصها.

جدول رقم 01: يوضح خصائص عينة الدراسة

الجنس	العدد	الإقامة	العدد	التخصص	العدد
إناث	77	مقيم	25	علم النفس	86
ذكور	23	غير مقيم	75	تخصصات أخرى	14

م. دراسي	العدد	الجامعة	العدد
ليسانس	23	سطيف	62
ماستر	51	باتنة	24
دكتوراه	26	أخرى	14

من الجدول نلاحظ أن عدد الطلبة عينة الدراسة بلغ 100 طالب منهم 77 أنثى و23 ذكرا ، و25 مقيما بالحي الجامعي و75 غير مقيم. كما نجد أن 86 منهم تخصص علم النفس بفروعه المختلفة و14 من تخصصات أخرى كالطب والرياضيات وعلم المكتبات وطب الأسنان والرياضيات. أما بالنسبة للمستويات الدراسية فشارك 23 طالبا مستوى ليسانس و51 طالبا مستوى ماستر بينما بلغ عدد طلبة دكتوراه 26 طالب دكتوراه.

2 أداة الدراسة: تم استخدام مقياس " نوعية الحياة" المصمم من طرف الباحث لطلاب وطالبات الجامعة (2019). يتكون المقياس من 28 عبارة كل عبارة تعتبر مؤشرا من المؤشرات التي تمثل جانبا من جوانب حياة الطالب الجامعي. وتتوزع العبارات على ثلاثة عوامل (عامل معرفي نفسي: 16 عبارة/ عامل اجتماعي:6 عبارات/ عامل الصحة العامة: 6 عبارات) ويعبر الطالب عن تقييمه لنوعية حياته بواحدة من 5 استجابات: سيئة جدا ، سيئة ، متوسطة ، جيدة ، جيدة جدا.

***الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة**

لقد تم التأكد من صلاحية استخدام الأداة في الدراسة الأساسية من خلال تطبيقه على عينة استطلاعية تتكون من 63 طالبا جامعيا ، وتم حساب الصدق والثبات وكانت النتائج كما يلي:

أولا: الصدق

الصدق الذاتي: تم حساب الصدق الذاتي وهو جذرα لكرونباخ والنتائج مبينة في الجدول التالي.

جدول رقم 02: يوضح قيم الصدق الذاتي للمقياس وعوامله

العوامل	الفا كرونبخ	الصدق الذاتي
عامل1. المعرفي النفسي	0.941	0.970
عامل2. الاجتماعي	0.866	0.930
عامل3. الصحة العامة	0.814	0.902
المقياس ككل	0.939	0.969

من خلال الجدول يتضح أن قيم الصدق الذاتي كلها مرتفعة وعليه المقياس قادر على قياس ما وضع من أجل قياسيه. حيث تراوحت قيمه بين **0.970 و0.902.**

صدق المقارنة الطرفية

تم أخذ 27% من الفئتين الدنيا والعليا فكان عدد كل فئة يساوي 17 وبدرجة حرية 32 وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم 03: يوضح قيم صدق المقارنة الطرفية للمقياس ككل وعوامله

العامل	الفئة	المتوسط الحسابي	الانحراف معياري	قيمة ت	الدلالة
المعرفي النفسي	الدنيا	47,53	11,522	9,106	0.01
	العليا	73,71	2,779		
الاجتماعي	الدنيا	20,24	3,977	8,792	0.01
	العليا	28,82	0,636		
الصحة العامة	الدنيا	15,65	2,914	14,398	0.01
	العليا	26,81	1,276		
المقياس ككل	الدنيا	87,18	14,871	10,445	0.01
	العليا	126,35	4,242		

من خلال الجدول يتضح أن قيم الصدق كلها دالة وعليه المقياس قادر على قياس ما وضع من أجل قياسه. حيث تراوحت قيم "ت" بين **792,8 و14398.**

الصدق التلازمي للمقياس

من أجل حساب الصدق التلازمي تم تطبيق "**مقياس نوعية الحياة**" المطبق في الدراسة مع "**مقياس نوعية الحياة**

لمنظمة الصحة العالمية المختصر" والمترجم من طرف الباحثة (2009)؛ في نفس الوقت على عينة تكونت من 30 طالبا فكانت النتائج: أن معامل الارتباط بين نتائج المقياس الأول والثاني بلغت **0.839** وهي دالة عند 0.01. وهذا يعني أن المقياس قادر على قياس ما وضع من أجل قياسه.

ثانيا: الثبات

معامل ألفا كرونباخ والاتساق الداخلي

لحساب معامل ثبات أداة الدراسة (مقياس نوعية الحياة) استخدمت الباحثة معادلة ألفا كرونباخ (Alpha Coefficient) على عينة استطلاعية مكونة من (63) طالبا جامعيا. ومعامل (α) يستخدم لحساب الاتساق الداخلي للمقياس ومحاوره والجدول يوضح معاملات ثبات المقياس المصمم.

جدول رقم 04: يوضح معامل ألفا كرونباخ للمقياسككل وعوامله ومعاملات الارتباط بين العوامل والمقياس.

المؤشرات	عدد العبارات	الفا كرونبخ	الارتباط بين العامل والمقياس
العامل لأول:المعرفي النفسي	16	0.941	0.943**
العامل الثاني: الاجتماعي	6	0.866	0.712**
العامل الثالث: لصحة العامة	6	0.814	0.674**
المقياس ككل	28	0.939	** دالة عند 0.01

يتضح من الجدول رقم (04) أن معامل الثبات العام للمقياس ككل مرتفع حيث بلغت قيمة α= 0.939. ومعامل ثبات العوامل المكونة للمقياس تراوحت بين 0.814 كحد أدنى و0.941 كحد أعلى وكلها دالة عند 0.01، وهذا يدل على أن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الثبات وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في الدراسة الميدانية الأساسية، وهذا حسب "نانلي وبرستين و،Nunnaly &Bernstein,(1994) اللذين يعتبران أن قيمة الثبات 0.70 تعتبر مقبولة بالنسبة للمقياس الجديد." (Jeffreys, 2006, p.48)

كما يتضح أن قيم الارتباطات بين كل عامل من العوامل الثلاث والمقياس ككل هي قيم مرتفعة ومقبولة حيث بلغت أعلى قيمة α= 0.943 كانت على العامل الأول. وأقل معامل ثبات 0.674 كانت على العامل الثالث وكلها دالة عند 0.01، وهذا يدل على أن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الثبات وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في الدراسة الميدانية الأساسية، كما تم التأكد من أن معاملات الارتباط بين محاور المقياس وبين درجة الفقرة والدرجة الكلية للعامل الذي تنتمي إليه ومعاملات الارتباط بين درجة الفقرة والدرجة الكلية للمقياس، وكذا معاملات ارتباط الفقرات فيما بينها للمقياس ولكل عامل على حده وكانت كلها ارتباطات قوية ودالة مما يدل على اتساق عبارات ومحاور المقياس.

الثبات بالتجزئة النصفية

جدول رقم05: يوضح معاملات الارتباط بالتجزئة النصفية.

معامل الفا كرونبخ	الجزء الأول	قيمة الفا	0,940
		عدد العبارات	14
	الجزء الثاني	قيمة الفا	0,849
		عدد العبارات	14
مجموع العبارات			28
الارتباط بين الجزئين (بيرسون(			0,693
معامل سبيرمان براون	تساوي طول الجزأين		0,819
	عدم تساوي في الطول		0,819
معامل التجزئة النصفية ل Guttman			0,802

من خلال الجدول نعتمد قيمة ثبات جوتمان Guttman لتوفر الشروط الإحصائية والتي بلغت **0.802**، وهي قيمة مرتفعة وتدل على تمتع المقياس بالثقة.

عرض ومناقشة نتائج الدراسة

عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى

1- مستوى نوعية الحياة لدى الطلبة الجامعيين متوسط.

جدول رقم06: يوضح بيانات الإحصاء الوصفي لدرجات مقياس نوعية الحياة

نوعية الحياة	المتوسط	الانحراف المعياري	التباين	%
المقياس ككل	3,80	0,58	0,34	76

إن أقل قيمة للمقياس ككل بلغت 1.57 وأعلى قيمة بلغت 4.82 في حين بلغ المتوسط الحسابي 3.80 والانحراف المعياري 0.58. ومن خلال قيمة المتوسط الحسابي والمقدرة بـ 3.80 يمكن القول إنّ مستوى نوعية الحياة لدى أفراد عينة الدراسة مرتفع لأنه يقع في المدى [3.40 - 5] وهو يعبر عن المستوى المرتفع لنوعية الحياة. ومن خلال حساب الوزن

النسبي نجد أنه مساو لـ (76.122%) أي أن أكثر من 76 % من استجابات المشاركين قيموا نوعية حياتهم بـ "جيدة".

إن ارتفاع مستوى نوعية الحياة لدى الطالب في الجامعة الجزائرية قد يكون مرده إلى مجموعة من العوامل منها المنحة المالية التي تخصصها الدولة للطلبة، وتوفير وسائل النقل طيلة الأسبوع وعلى مدار اليوم الدراسي، وكذا خدمات النقل والإطعام التي تمنح للطلبة بمبالغ رمزية؛ والجزائر تكاد تكون الدولة الوحيدة التي يكون فيها النقل والإطعام بمبلغ رمزي.

نتيجة الدراسة الحالية جاءت مختلفة مع نتائج دراسة Suleiman وآخرين (2013) حول نوعية الحياة لدى طلبة الجامعة بالأردن والتي توصلت إلى أن مستوى نوعية الحياة لدى الطلبة الجامعيين تخصص تمريض كان نوعا ما ضعيفا وأقل من المتوقع وقد أرجع الباحثون هذه النتيجة إلى العبء الأكاديمي الذي يعاني منه الطلبة خاصة في الميدان، بالإضافة إلى الأنشطة غير الطلابية التي يمارسها الطلبة حيث أن نسبة 74.7 % من الطلبة عينة الدراسة يمارسون وظيفة معينة.

في حين تتفق نتائج الدراسة الحالية في ارتفاع مستوى نوعية الحياة لدى الطلبة مع النتائج التي توصل إليها Naggar -Al وآخرون والتي كان الهدف منها هو تقييم نوعية الحياة لدى طلبة الجامعات في ماليزيا. بينما تتفق مع دراسة Barayan وآخرين حول نوعية الحياة لدى طالبات جامعة الدمام في أن نوعية الحياة لدى الطالب تتداخل في تكوينها وصياغة مفهومها العديد من العوامل الاجتماعية والتربوية منها مستوى التعليم بالنسبة للوالدين ودخل الأسرة، والانتماء إلى منطقة جغرافية معينة وكذا الإدمان على الانترنت. حيث تبين أن 30 % من الطالبات لديهن مشكلة الإدمان على الانترنت IA، في حين أن 38.2 %لديهن مشكلة IA محتملة. وأنه كلما ارتفعت درجة الإدمان على الانترنت انخفضت درجة أفراد العينة في كل من المجال البدني والعقلي.

وعلى الرغم من أن نتائج الدراسة التنبؤية التى قام بهاVaez وآخرون بالسويد تبين أن تقييم الطلبة عينة الدراسة لنوعية الحياة كان مرتفعا وهو ما ينسجم مع نتائج الدراسة الحالية؛ إلا أنه وبعد تتبعهم أثناء مراحل تعليمهم تبين أن التقرير الذاتى الذي كان يعطيه الطلبة لم يكن صحيحا، وأكدت النتائج أنه على الرغم من أن نسبة عالية من الطلاب صنفوا صحتهم ونوعية حياتهم على أنها جيدة وكان معدل الثبات جيدًا نسبيًا خلال سنوات الجامعة؛ كان هناك ميل للتدهور فى الصحة العامة والصحة النفسية، وكان هذا النمط أكثر وضوحا بين الطالبات. وأشارت النتائج أيضًا إلى أن نوعية الحياة للطلاب فى عام 2003 ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بالصحة النفسية والأعراض السيكوسوماتية مثل الاكتئاب، وصعوبات التركيز، والضغط المدرك بسبب الشعور بالوحدة والشكوك حول المستقبل.

بينما تتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة Dušinskiene وآخرين والتي كان الهدف منها تقييم نوعية الحياة لدى طلبة الجامعات بليتوانيا ومقارنة مجموعات الطلبة في التخصصات (بيوطبي/ تكنولوجيا/ والعلوم الإنسانية) حيث توصلت الدراسة إلى أن تقييم الطلبة لنوعية الحياة كان مرتفعا أي فوق المتوسط، بينما لا تتفق في ظهور مجموعات مختلفة إذ أن الطلبة في الدراسة الحالية كان تقييمهم لنوعية الحياة مرتفعا بينما كما أشارت دراسةSulis إلى أنه يمكن الكشف عن ثلاث مجموعات رئيسية: تتكون المجموعة الأولى من الطلاب الذين لديهم تقييم سلبي لمستوى نوعية الحياة، والمجموعة الثانية وهي الأكبر حجما لديها تقييم متوسط؛ وأخيرًا ، المجموعة الثالثة تقع في نطاق التقييم الإيجابي.

مستوى نوعية الحياة كان مرتفعا كذلك حسب نتائج دراسة Çiçek التي أجراها على طلبة جامعات تركيا حيث توصل إلى أن مستوى نوعية الحياة لدى طلبة قسم الرياضة مرتفع. وتتماشى نتائج الدراسة الحالية أيضا مع نتائج دراسة نجلاء ألسعود (2015) التي توصلت إلى أن مستوى نوعية الحياة بشكل عام مرتفع لدى الطلاب.

عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية

2- مستوى نوعية الحياة لدى الطلبة الجامعيين على محاور مقياس نوعية الحياة متباين.

جدول رقم07: يوضح بيانات الإحصاء الوصفي لدرجات محاور مقياس نوعية الحياة

نوعية الحياة	المتوسط	الانحراف المعياري	التباين	%	الرتب
العامل1	3,78	0,69	0,48	76	2
العامل2	4,16	0,66	0,43	83	1
العامل3	3,49	0,73	0,54	70	3

يتبين من خلال قيم المتوسطات للعوامل الثلاثة وهي على التوالي: 3.78 و4.16 و3.49 أن مستوى نوعية الحياة لدى الطلبة غير متباين حيث أنها جميعا تنتمي للفئة [3.4 - 5] وهي تعبر عن مستوى مرتفع لنوعية الحياة. كما نجد أنه من المهم الإشارة إلى أن متوسط العامل الثاني والخاص بالجانب الاجتماعي والذي قدر بـ 4.16 كان أكبر من متوسط العامل الأول والثالث على التوالي.

ومن خلال حساب الوزن النسبي للعوامل الثلاث للمقياس نجد أنها في العامل الأول مساوية لـ (75.766 %) أي أن حوالي 76 % من استجابات المشاركين قيموا نوعية حياتهم بـ "جيدة" في العامل الأول. بالنسبة للعامل الثاني قيمة الوزن النسبي كانت مساوية لـ (83.8 %) أي أن أكثر من 83 % من استجابات المشاركين قيموا نوعية حياتهم بـ "جيدة" في العامل الثاني. أما في العامل الثالث فكان الوزن النسبي مساويا لـ (69.866 %)أي أن حوالي 70 % من استجابات المشاركين قيموا نوعية حياتهم بـ "جيدة" في العامل الثالث.

واستنادا إلى هذه النتائج يمكن ترتيب العوامل حسب أهميتها ومشاركتها في ارتفاع مستوى نوعية الحياة لدى الطلبة الجامعين كالآتي: يأتي في المرتبة الأولى العامل الاجتماعي ثم يليه العامل المعرفي النفسي في المرتبة الثانية ، ويأتي عامل الصحة العامة في المرتبة الثالثة والأخيرة ويمكن تفسير ذلك من خلال:

قيمة العلاقات الاجتماعية في حياة الفرد والطالب حيث أن الإنسان اجتماعي بطبعه لا يعيش بشكل منفرد ، فالطلبة يشاركون في نشاطات ثقافية ورياضية متنوعة كما يسمح لهم بإنشاء جمعيات ومنظمات يمارسون من خلالها أدوارا مختلفة مما يشعرهم بنوع من الحرية والقدرة على المشاركة في تسيير الجامعة. وكذا القيام بنشاطات متنوعة بالتعاون من أطراف المجتمع المختلفة مما يعزز العلاقات الاجتماعية لدى الطلاب ، أضف إلى ذلك أن أغلب التخصصات تخصص زيارات ميدانية تسمح للطالب بتطوير شبكة علاقاته الاجتماعية والاهتمام بها قصد إتمام البرنامج المسطر خلال مساره الدراسي.

ومادام في مرحلة تعلم فهو مطالب بالاهتمام بهذا الجانب بشكل أو بأخر إضافة إلى أهمية الجانب النفسي عند النجاح والفشل سواء على المستوى الأكاديمي أو على مستوى العلاقات الاجتماعية. أما عدم الاهتمام بالصحة البدنية عموما يمكن ملاحظتها من خلال طريقة لباسهم في فصل الشتاء ، والسهر على صفحات الفيسبوك وهم لا يشعرون بخطورة هذه السلوكيات وغيرها كونهم في مرحلة الشباب ؛ أين يتغلب النشاط على الخمول بشكل واضح وفي كثير من المجلات ، وكيفما كان هذا النشاط وموضوعه.

نتيجة الدراسة الحالية جاءت مختلفة مع نتائج دراسة Suleiman وآخرين (2013) حول نوعية الحياة لدى طلبة الجامعة بالأردن والتي أشارت إلى أنه لا توجد فروق بين الطلبة في أغلب محاور المقياس المستخدم (SF-36).غير أنه يمكن القول إن الدراستين تتفقان في كون أن آخر اهتمامات الطالب هو الجانب الصحي ، حيث تشير إلى أن نوعية الحياة حسب المقياس المطبق ليست جيدة وهو مقياس يهتم بالجانب الصحي عموما ويركز على مجالات الصحة العامة أكثر ، هذا ورغم أن الدراسة الحالية توصلت إلى أن جميع مجالات المقياس المطبق كانت فيها النتائج مرتفعة إلا أن المحور الخاص بالصحة العامة كان أقل من المحوريين الآخريين ، وهذا قد يؤكد فكرة عدم اهتمام الفرد بصحته بصورة عامة مقارنة بمجالات أخرى.

في حين تتفق نتائج الدراسة مع النتائج التي توصل إليها Al-Naggar وآخرون ، حيث أشارت إلى أن أعلى متوسطات درجات نوعية الحياة كانت في مجال البيئة وأدناها كان في مجال الصحة البدنية ، وبذلك فالدراستان تتفقان على أن آخر مرتبة هي الخاصة بمجال الصحة لدى الطلبة. بينما تتفق مع دراسة Barayan حول نوعية الحياة لدى طالبات جامعة الدمام وأن نوعية الحياة لدى الطالب تتداخل في تكوينها وصياغة مفهومها العديد من العوامل الاجتماعية والتربوية منها مستوى التعليم بالنسبة للوالدين ودخل الأسرة ، والانتماء إلى منطقة جغرافية معينة وكذا الإدمان على الانترنت. حيث تبين أن 30 % من الطالبات لديهم مشكلة الإدمان على الانترنت IA ، في حين أن 38.2 %لديهم مشكلة IA محتملة. وأنه كلما ارتفعت درجة الإدمان على الانترنت انخفضت درجة أفراد العينة في كل من المجال البدني والعقلي.

وعلى الرغم من أن نتائج الدراسة التنبؤية التى قام بها Vaez وآخرون بالسويد حيث أكدت النتائج أن نسبة عالية من الطلاب صنفوا صحتهم ونوعية حياتهم على أنها جيدة خلال سنوات الجامعة ؛ إلا أنه كان هناك ميل للتدهور فى الصحة العامة والصحة النفسية ، وكان هذا النمط أكثر وضوحا بين

الطالبات. وأشارت النتائج أيضًا إلى أن نوعية الحياة للطلاب فى عام 2003 ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بالصحة النفسية والأعراض السيكوسوماتية مثل الاكتئاب ، وصعوبات التركيز ، والضغط المدرك بسبب الشعور بالوحدة والشكوك حول المستقبل.

كما تتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة Dušinskiene وآخرين ، حيث تشير إلى أن العلاقة بين المجالات بشكل ثنائي كانت قوية: بين مجال العلاقات الاجتماعية والمجال السيكولوجي ، وبين الحالة الصحية كما يدركها الطلبة وبين نوعية الحياة. وهذا ما أشارت إليه الدراسة الحالية وهو أن المجالات كانت مرتبطة بقوة بنوعية الحياة ، خاصة المجال الاجتماعي والمجال النفسي ومجال الصحة العامة.

تتفق نتائج الدراسة الحالية وتختلف في نفس الوقت مع نتائج دراسة Sulis التي من أهم نتائجها أن الجوانب الثلاثة "الحضور في المسرح" ، "استخدام المرافق الرياضية الجامعية" و"الحضور في الديسكو" ترتبط ارتباطا قويا بنوعية الحياة... بينما أدنى ارتباط بنوعية الحياة يعود للعوامل المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالأنشطة الأكاديمية: "استخدام المقاصف الجامعية" و"لا عمل" و"حضور المحاضرة" و"استخدام مكتبة الجامعة". هذه النتائج تتماشى مع نتائج التحليل العاملي للمقياس المطبق في هذه الدراسة ، حيث أن الفقرات التي وضعت لقياس الجانب الأكاديمي للطالب الجامعي لم تكن متشبعة على أي عامل ماعدا عبارة واحدة كانت تنتمي للجانب المعرفي السيكولوجي. بينما لا تتفق في ظهور مجموعات مختلفة إذ أن الطلبة في الدراسة الحالية كان تقييمهم لنوعية الحياة مرتفعا بينما كما أشارت دراسة Sulis إلى انه يمكن الكشف عن ثلاث مجموعات رئيسية: تتكون المجموعة الأولى من الطلاب الذين لديهم تقييم سلبي لمستوى نوعية الحياة ، والمجموعة الثانية وهي الأكبر حجما لديها تقييم متوسط ؛ وأخيرًا المجموعة الثالثة تقع في نطاق التقييم الإيجابي.

مستوى نوعية الحياة كان مرتفعا كذلك حسب نتائج دراسة Çiçek التي أجراها على طلبة جامعات تركيا حيث توصل إلى أن مستوى نوعية الحياة ؛ وكل من الجانب البدني والنفسي والعلاقات الاجتماعية والجانب البيئي لدى طلبة قسم الرياضة مرتفع. تتماشى نتائج الدراسة الحالية أيضا مع نتائج دراسة نجلاء ألسعود (2015) التي توصلت إلى أن مستوى نوعية الحياة بشكل عام مرتفع لدى الطلاب وفي جميع أبعادها المتمثلة في: الصحة الجسمية ، والصحة النفسية ، والعلاقات الاجتماعية ، والبيئة. وأنه لا يوجد ارتباط بين الأفكار اللاعقلانية ونوعية الحياة في بعد الصحة الجسمية ، بينما يوجد ارتباط بين الأفكار اللاعقلانية ونوعية الحياة في أبعاد الصحة النفسية ، والعلاقات الاجتماعية ، والبيئة ، ولكن بدرجة ضعيفة.

وهذا ربما يفسر بطريقة غير مباشرة نتائج الدراسة الحالية التي كان فيها الجانب الخاص بالصحة العامة (الجسدية) يحتل المرتبة الأخيرة. حيث يمكن تفسير الأمر بالنظر إلى أن نوعية الحياة تقيس جوانب ذاتية وأخرى موضوعية ومن أكثر الجوانب موضوعية في دراستنا هو الجانب الخاص بالصحة العامة لهذا يكون إدراكه من طرف الطلبة بشكل أكثر موضوعية فاحتل المرتبة الأخيرة من حيث ترتيب العوامل ، في حين احتل جانب العلاقات الاجتماعية والنفسية المعرفية المرتبة الأولى والثانية على التوالي كونهما أكثر ذاتية مقارنة بالجانب الصحي وعليه فإن طرق قياس نوعية الحياة يجب أن تكون أكثر دقة للوصول إلى نتائج قريبة من الحقيقة المعاشة وهي التي تعبر عن نوعية حياتنا.

عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة

3- لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الطلبة والطالبات في مستوى نوعية الحياة.

(بعد التأكد من الشروط الإحصائية يتم صياغة الفرضية الصفرية والبديلة بالشكل التالي.)

H_0: توزيع درجات الطلبة والطالبات متساو.

H_1: متوسط رتب الطلبة لا يساوي متوسط رتب الطالبات.

الجدول رقم 08: نتائج اختبار مان وتني للفروق بين متوسطي الرتب للطالبة والطالبات في مستوى نوعية الحياة

المجموعة	العدد	متوسط الرتب	مجموع الرتب	المتغير	قيمة U	مستوى الدلالة
ذكور	23	55,41	1274,50	مستوى نوعية الحياة	772,500	0354،
إناث	77	49,03	3775,50			غير دالة
المجموع	100					

يتضح من الجدول أن قيمة اختبار مان وتني U بلغت 772,500 وهي غير دالة إحصائيا مما يشير إلى أنه لا توجد فروق بين متوسطي رتب درجات الطلبة والطالبات في مستوى نوعية الحياة. أي نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض الصفري القائل بـ: توزيع درجات الطلبة والطالبات متساو. كما أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق بين العوامل الثلاث على أساس الجنس.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بالنظر إلى التشابه في ظروف الحياة الجامعية بالنسبة للطلبة والطالبات ، كما أن الجامعات أصبحت تستقبل الطلبة والطالبات الذين ينحدرون من نفس الولاية وبنسب كبيرة مما يؤكد تشابه ظروف الحياة كونهم من نفس الولاية. حيث يدرس الطلبة في نفس الظروف الجامعية تقريبا ، ويقدم لهم نفس الخدمات الجامعية على العموم.

هذه النتائج تتفق مع دراسة Suleiman وآخرين حول نوعية الحياة لدى طلبة الجامعة بالأردن حيث توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد اختلافات بين الجنسين بشكل كبير في المحاور السبعة للمقياس ما عدا في الأداء البدني.

من ناحية أخرى أشارت دراسة Al-Naggar أن الجنس مرتبط بشكل كبير بالعلاقات الاجتماعية ، وهذا لا يتفق مع نتائج الدراسة الحالية التي لم يكن الجنس فيها يشكل فارقا في المجال الاجتماعي حيث بلغت قيمة ت 0.67 ومستوى الدلالة 0.50. ومرد ذلك كما أشرنا سابقا أن الجامعات تستقبل الطلبة المنحدرين من مناطق جغرافية متقاربة في الثقافة والعادات والتقاليد كما أن غالبية الطلبة المشاركين يدرسون فى جامعات الشرق الجزائري.

نتائج الدراسة التنبؤية التى قام بها Vaez وآخرون بالسويد تبين أن تقييم الطلبة عينة الدراسة لنوعية الحياة كان مرتفعا ، وأكدت النتائج بعد الدراسة التتبعية أنه على الرغم من أن نسبة عالية من الطلاب صنفوا صحتهم ونوعية حياتهم على أنها جيدة خلال سنوات الجامعة ؛ كان هناك ميل للتدهور فى الصحة العامة والصحة النفسية ، وكان هذا النمط أكثر وضوحا بين الطالبات مما يدل على وجو فروق بين الطلبة والطالبات في تقييم نوعية حياتهم.

كما لا تتفق نتائج الدراسة الحالية – جزئيا- مع نتائج دراسة Dušinskiene وآخرين أين توصلت نتائج دراستهم إلى وجود اختلافات حسب الجنس في المجال البدني لصالح الذكور. وقد يفسر الأمر بسبب نقص الموارد المالية بالنسبة للإناث واهتمام الذكور بالرياضة واكتساب القوة ورياضة كمال الأجسام أكثر من الإناث ، كما يعني أنه لا توجد فروق بين الجنسين في المجالات الأخرى وهو ما يوافق نتائج الدراسة الحالية. كما وجدت دراسة Çiçek أن هناك اختلاف في النشاط البدني بين الذكور والإناث لصالح الذكور. أما فيما يخص مؤشرات نوعية الحياة فكان جانب العلاقات الاجتماعية فقط لصالح الذكور.

عرض ومناقشة نتائج الفرضية الرابعة

4- لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الطلبة المقيمين وغير المقيمين بالحي الجامعي في مستوى نوعية الحياة.

وعليه يتم صياغة الفرضية الصفرية والبديلة بالشكل التالي.

H_0: توزيع درجات الطلبة المقيمين والطلبة غير المقيمين في الأحياء الجامعية متساو

H_1: متوسط رتب الطلبة المقيمين لا يساوي متوسط رتب الطلبة غير المقيمين في الأحياء الجامعية.

الجدول رقم09: نتائج اختبار مان وتني حسب متغير الإقامة في مستوى نوعية الحياة

المتغير	المجموعة	العدد	متوسط الرتب	مجموع الرتب	قيمة U	مستوى الدلالة
مستوى نوعية الحياة	طلبة مقيمين	25	50,50	1262,50	937,500	1,000 غير دالة
	طلبة غير مقيمين	75	50,50	3787,50		
	المجموع	100				

يتضح من الجدول أن قيمة اختبار مان وتني U بلغت 937,500 وهي غير دالة إحصائيا مما يشير إلى أنه لا توجد فروق بين متوسطي رتب الطلبة المقيمين والطلبة غير المقيمين في الأحياء الجامعية بالنسبة لمستوى نوعية الحياة. أي نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض الصفري القائل بـ: توزيع درجات الطلبة المقيمين والطلبة غير المقيمين في الأحياء الجامعية متساو.

من الخدمات الجامعية التي تقدم للطلبة هي إمكانية الحصول على سكن في الإقامة الجامعية وهذا من شأنه أن يساعدهم على تقليل تعب السفر أثناء الأسبوع ، إلا أنه وخلافا

للسابق أين كانت عدد الجامعات قليلة ويأتيها الطلبة من الولايات المختلفة أصبح الآن في كل ولاية جامعة أو ومعهد ومركز جامعي وغيرها من المؤسسات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وبسبب توفير النقل الجامعي بشكل مستمر وقرب المسافة بالنسبة للمقيمين في الأحياء الجامعية أصبح الطالب بإمكانه قضاء عطلة نهاية الأسبوع في بيته أو زيارة عائلته متى شاء وبالتالي لا فرق بينه وبين الطالب غير المقيم في الحي الجامعي.

بينما أشارت دراسة Barayan حول نوعية الحياة لدى طالبات جامعة الدمام أن نوعية الحياة لدى الطالبات المقيمات بالسعودية أعلى من مستوى نوعية حياة الطالبات السعوديات وفسروا الأمر بالبيئة الثقافية المحافظة في السعودية ، طبعا في الدراسة الحالية لم تكن هناك فروق بين الطلبة المقيمين وغير المقيمين نظرا لتقارب البيئة الثقافية والاجتماعية بين الطلبة كما أنه لا يوجد طلبة مشاركون في الدراسة من غير الجنسية الجزائرية.

عرض ومناقشة نتائج الفرضية الخامسة

5-لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الطلبة في مستوى نوعية الحياة حسب المستويات الدراسية (ليسانس-ماستر-دكتوراه).

وعليه يتم صياغة الفرضية الصفرية والبديلة بالشكل التالي.

H_0: متوسطات رتب الطلبة حسب متغير المستوى الدراسي متساو

H_1: متوسطات رتب الطلبة حسب متغير المستوى الدراسي غير متساوية.

الجدول رقم 10: نتائج اختبار كروسكال واليس للفروق بين متوسطات رتب الطالبة حسب المستوى الدراسي في مستوى نوعية الحياة

المتغير	المجموعة	العدد	متوسط الرتب	قيمة كا^2	درجة الحرية	مستوى الدلالة
مستوى نوعية الحياة	طلبة دكتوراه	26	50,08	2,629	2	0,269 غير دالة
	طلبة الماستر	51	54,31			
	طلبة الليسانس	23	42,52			
	المجموع	100				

يتضح من الجدول أن قيمة كا^2 بلغت 2,629 وهي غير دالة إحصائيا مما يشير إلى عدم وجود فروق بين متوسطات رتب الطلبة حسب المستوى الدراسي في مستوى نوعية الحياة. أين رفض الفرض البديل ونقبل الفرض الصفري القائل بـ: متوسطات رتب الطلبة حسب متغير المستوى الدراسي متساوي.

إن نظام ل.م.د وما جاء به من إصلاحات قد يكون له دور في عدم وجود الفروق في نوعية الحياة حسب المستوى الدراسي. فبالنظر إلى أن طالب الليسانس يدرس 3 سنوات والماستر سنة ونصف تقريبا ليصبح بعدها مباشرة –في الغالب- طالب دكتوراه أمر يجعل من تقارب الفترات الزمنية عاملا مهما في تقارب وجهات النظر بين الطلبة ، كما أن العينة لا تتضمن طلبة سنة أولى ليسانس. بالإضافة إلى أن بعض المقاييس متشابهة والبرنامج الزمني الأسبوعي يكاد يكون متماثلا من حيث الحجم الساعي ، وأحيانا يدرس طلبة تخصص معين عند الأساتذة أنفسهم ، بالإضافة إلى نهج وزارة التعليم العالي تقسيم الجامعات حسب التخصصات التكنولوجية والإنسانية.

خاتمة

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها ؛ أن مستوى نوعية الحياة لدى الطلبة عينة الدراسة مرتفع أي أنه جاء عكس توقعات الباحث. حيث قيم الطلبة حياتهم بشكل عام على أنها حياة "جيدة" ، وهذا يدل على الرضا على مستوى جوانب الحياة خاصة الاجتماعية منها. فالطالب كغيره من بني البشر يمر بمواقف عصيبة يحتاج فيها من يقف بجانبه للاستمرار ، كما يمر بمواقف مفرحة يحتاج فيها أيضا من يشاركه الفرح ويقدر إنجازاته وجهوده التي كللت بالتفوق أو النجاح ، كما أن اهتمامهم بالجانب النفسي المعرفي كان واضحا رغم انه جاء في المرتبة الثانية ، بطبيعة الحال ما دام في مرحلة تعليمية فلابد له من بعض الاهتمام على الأقل بما يدرس وكيف ينجح وكيف يسير أموره داخل الجامعة. كما أن الجانب المعرفي لا يكاد يُدرس منفصلا عن الجانب النفسي والسلوكي للفرد. ناهيك عن كون غالبية الطلبة غير مسئولين عن أسرهم وإلا كانت حياتهم أصعب من عينة المتزوجين والموظفين ؛ إذ مازال الطالب يعتمد على والديه ماديا.

كما أشارت النتائج إلى أنه لا توجد فروق في مستوى نوعية الحياة لدى أفراد عينة الدراسة من حيث الجنس أو الإقامة في الأحياء الجامعية أو حتى المستوى الدراسي، ويمكن ردها إلى أن دور المرأة والرجل في المجتمعات المعاصرة أصبح متشابها، فالمرأة نجدها أحيانا تقوم بدور الرجل والعكس ممكن... حتى من حيث الاهتمامات العلمية والمهنية أصبحت المرأة تنافس الرجل فيها دون قيد أو شرط، وطبعا هذا التداخل وتبادل الأدوار ليس وليد الجامعة فقط، بل هو قضية ينمو فكر الطفل عليها منذ بداية وعيه البسيط أين يقرأ" أمي ذهبت إلى السوق" غير أن الأمر يتأكد في المرحلة الجامعية، ونظرا للعدد الهائل من الطلبة وإمكانية تبادلهم للآراء والاتجاهات الاجتماعية والمهنية؛ وليس فقط العلمية فإن اتجاهات البعض من الطلبة إن لم نقل الكثير منهم تتغير وتتأسس داخل الجامعة.

وحيث أن نظام الإقامة يستقبل الطلبة الذين تبعد مقرات سكناهم عن الجامعة بحوالي 30-50 كلم حسب الجنس، فإن إمكانية تواجدهم في منازلهم كل عطلة أسبوع أو متى احتاجوا إلى ذلك متوفرة. وعليه فلا فرق كبير بينهم وبين بقية الطلبة غير المقيمين. كما أن نظام التعليم في الجزائر وبسبب الإصلاحات التي حذفت مستوى سنة السادسة وبسبب نظام ل.م.د. أصبح سن الطلبة بين مراحل الليسانس والماستر والدكتوراه متقاربا بشكل ملحوظ فلا تكاد تفرق بينهم في كثير من المواقف، ناهيك عن مشكلات النضج والنمو التي يكون فيها الطالب مازال غير قادر على تحمل المسؤولية؛ لهذا ولغيرها من العوامل يمكن تفسير عدم وجود فروق بين الطلبة حسب المستوى الدراسي، بالإضافة إلى أن حجم عينة الطلبة في مستوى الماستر كان (51) وهو أكبر من الليسانس(23) والدكتوراه (26) وهي مرحلة عمرية متوسطة لها خصائصها. هذه العوامل وغيرها تتداخل وتتفاعل فيما بينها لتحدد فيما بعد مجتمعة طريقة تقييم الطالب لنوعية الحياة التي يعيشها.

توصي الدراسة الحالية على أساس نتائجها ونتائج الدراسات السابقة بتنمية مجموعة من النشاطات والسلوكيات والعادات لدى الطلبة التي من شأنها تحسين نوعية الحياة أكثر؛ منها ممارسة الرياضة والابتعاد عن الضغوطات والإجهاد قدر الإمكان، حيث كما جاء في دراسة Çiçek أنه كلما زاد مستوى النشاط البدني زاد مستوى نوعية الحياة. وأضاف (Ribeiro, 2018) في دراسته أن أغلب الدراسات تشير إلى وجود ارتباط سلبي بين الإجهاد ونوعية الحياة لدى طلاب الجامعات، من خلال تدهور الجوانب المختلفة المتعلقة بالصحة البدنية والعقلية.

علاوة على ذلك ورغم أن هناك بعض المحاولات لدراسة نوعية الحياة لدى الطلبة إلا أن أغلبها تعتمد على مقاييس معدة مسبقا وفي بيئات أجنبية، وعليه فالأمر يحتاج إلى محاولات مستمرة لتحليل طريقة إدراك الطالب الجامعي لحياته وعناصرها، كما يحتاج إلى فهم أعمق لعادات الطالب الجامعي حسب السياق الثقافي والاجتماعي والديني الذي ينتمي إليه؛ رغم أن هناك خصائص وسلوكيات إنسانية مشتركة عالميا، إلا انه يبقى لكل مجتمع خصوصيات معينة. كما أن معظم البحوث التي أنجزت حول نوعية الحياة أو جودة الحياة تركز على تقييم الخدمات وكيف يدركها الطالب أكثر من تركيزها على المؤشرات الأساسية المكونة لمفهوم نوعية الحياة. لهذا يكون التقييم ظاهريا ولا يمس البنية التحتية للمرافق الجامعية أو البنية المعرفية السيكولوجية العميقة للطالب ويبقى مجرد تقرير ذاتي يعتمد على طريقة إدراك الطالب لحياته بشكل عام دون الاهتمام بالتقييم الموضوعي.

في الختام نؤكد على ضرورة وأهمية دراسة نوعية الحياة لدى الطالب الجامعي الأمر الذي من شانه أن يساعد في فهم هذه الشريحة أكثر ومن ثمّ إمكانية تحسين الأمور أكثر خاصة من الجانب الصحي والأمني للتقليل من الإضرابات التي تكاد تكون دورية أو موسمية، وهذا طبعا من شأنه أن يؤثر في نوعية ومدة التكوين وعلى صيرورة العملية التعليمية داخل الجامعات وبالتالي التقليل من النتائج التي تكون متراكمة بشكل سلبي لا تخدم الطالب ولا الأستاذ ولا المجتمع ككل.

قائمة المراجع

آل سعود ، نجلاء. 2015 ، " نوعية الحياة وعلاقتها بالأفكار اللاعقلانية لدى بعض طلاب وطالبات جامعة الملك سعود" ، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، كلية العلوم الاجتماعية والإدارية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، السعودية.

بن غذفة ، شريفة. 2006 ، " السلوك الصحي وعلاقته بنوعية الحياة: دراسة مقارنة بين سكان الريف والمدينة" ، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة بسكرة ، بسكرة ، الجزائر.

جرجس ، ميشال. 2005 ، معجم مصطلحات التربية والتعليم ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، بيروت.

تركي ، رابح. 1990 ، أصول التربية والتعليم: لطلبة الجامعات والمعلمين والمفتشين والمشتغلين بالتربية والتعليم في مختلف المراحل التعليمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.

إبراهيم ، صفاء. 2016 ، جودة الحياة والصحة النفسية: طريقك إلى السعادة ، يسطرون للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة.

حامد ، عمار. 2001 ، الجامعة بين الرسالة والمؤسسة ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، القاهرة.

فضيل ، دليو ، وآخرون. 2006 ، المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة ، مخبر علم الاجتماع والاتصال ، مخبر التطبيقات النفسية والتربوية ، قسنطينة.

الجوهري ، مُحَمَّد. 1997 ، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية.

حمدان ، مُحَمَّد. 2018 ، قياس جودة الحياة لدى الأشخاص ذوي الإعاقة وتأثير بعض المتغيرات الديموجرافية عليها ، يسطرون للطباعة والنشر والتوزيع ، الجيزة.

هاشم ، صلاح. 2018 ، الحماية الاجتماعية للفقراء: قراءة في معنى الحياة لدى المهمشين ، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي ، الجيزة.

البرعي ، وفاء. 2002 ، دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية.

نوعية الحياة ، https://ar.glosbe.com/ar/fr/

Al-Naggar, & al, Redhwan A. 2013, "Quality of Life among University Students in a Single Malaysian Institute", Pensee Journal, 75 (10).

Barayan, & al , Samar S. 2018, "Health-related quality of life among female university students in Dammam district:Is Internet use related?", Journal of family & community medicine,25 (1), https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC5774039/

çiçek, Güner. 2018, "Quality of Life and Physical Activity among university students", Universal Journal of Educational Research, 6(6).

Dehkordi, Atousa G. 2011, "The comparison between athlete females and non-athlete females regarding to general health, mental health, and quality of life", Procedia Social and Behavioral Sciences, 15.

Dušinskiene, & al, Danute. 2003, " Quality of life among Lithuanian university students", Acta medica Lituanica, 10 (2).

François,A., Mayer, J.-L. (10.12.2006), Qualité de vie des maladies chroniques, http://www.nordpasdecalais.fr/santé/.

Jeffreys, Marianne R. 2006, Teaching Cultural Competence in Nursing and Health Care_ Inquiry: Action and innovation, Springer Publishing Company, NEW YORK.

Maditinos, & al, Dimitrios I. 2014, "The Free Time Allocation and its relationship with the Perceived Quality of Life (QoL) and Satisfaction with Life", Procedia Economics and Finance, (Science Direct),9.

Ribeiro, & al, Ícaro J.S. 2018, " Stress and quality of life among university students: A ystematic literature review", Health Professions Education journal, (Science Direct), 4.

Suleiman, & al, Khaled. 2013, "Quality of Life (QOL) among University Students in Jordan: A Descriptive Study", Journal of Education and Practice, 4(11).

Sulis, Isabella. Tedesco, Nicola. 2007, Quality of life among university students in Cagliari. A synthetic indicator. Notebooks of the Department of Economic and Social Research — Statistical Section.

Vaez, Marjan. & al. 2010, Health-related quality of life among university students, in:Handbook of Disease Burdens and Quality of Life Measures, (Preedy V.R., Watson R.R. eds.), V4, Springer, New York.

Veenhoven, Ruut. 2007, Quality -of- life research in: '21stCentury Sociology, A Reference Handbook' ,vol.2, chapter 7, edited by D.L. Peck & C.D. Bryant, Sage, Thousand Oaks, California USA.

VukadinoviĆ, SrĐan. 2000, "Quality of life", The scientific journal FACTA UNIVERSITATIS, 2 (7).

التنقلات الحضرية وهاجس العنف المروري في المدن الجزائرية "قراءة سوسيوثقافية في الروافد والتداعيات"

Urban Commutes and Traffic Violence Obsession in the Algerian Cities- Socio cultural analysis in tributaries and repercussions

تاريخ الإرسال: 29-04-2020 تاريخ القبول: 20-04-2021

كلثوم بيبيمون، جامعة باتنة 01، bibimoune.kelthoum@gmail.com

الملخص

نتطلع من خلال هذه الورقة العلمية إلى تقديم مقاربة سوسيو ثقافية لروافد العنف المروري في المدينة الجزائرية كمفهوم وممارسة لها مبرراتها الاجتماعية والثقافية التي تكشف عن ملامح ثقافة الطريق العمومي بعدّه فضاء عاما تتجلى فيه جل الرهانات والتفاعلات الرمزية. خاصة إن واقع التنقلات الحضرية اليومية صارت جزءا هاما من الممارسات الفردية والجماعية المتصلة بنمط الحياة الحضرية المعاصرة ببعدها الاستهلاكي. لهذا نهدف من خلال الدراسة إلى الكشف عن أسبابه وتداعياته باستخدام المنهج الوصفي الذي مكننا من رصدا أهم المخاطر التي تميز التنقلات الحضرية في المدن العالمية المعاصرة ، مع الكشف عن ماهية العنف المروري وواقعه قصد تفسير مسبباته في ضوء المقاربات السوسيوثقافية لتحديد العوامل التي تقف وراءه وأهم تداعياته ، وأخيرا الوصول إلى نتائج جاءت لتؤكد أولويات تثمين السلامة المرورية كثقافة وممارسة حضرية بالدرجة الأولى.

الكلمات المفاتيح: التنقلات الحضرية ، العنف المروري ، المدينة ، ثقافة السلامة المرورية ، الفضاء العام.

Résumé

Cet article scientifique présente une approche socioculturelle des affluents de la violence routière dans la ville algérienne autant que concept et pratique liée à des justifications sociales et culturelles qui révèlent les caractéristiques de la culture de la voie publique. Cet espace dans lequel la plupart des enjeux et des interactions symboliques sont évidents. En plus, la réalité de la mobilité urbaine quotidienne devient une partie importante des pratiques individuelles et collectives liées au mode de vie urbain contemporain, avec sa dimension consommateur. C'est pourquoi nous visons à travers l'étude à découvrir ses causes et ses implications en utilisant l'approche descriptive qui nous a permis de suivre les risques les plus importants qui caractérisent la mobilité urbaine dans les villes globales contemporaines, tout en révélant la nature et la réalité de la violence routière afin d'expliquer ses causes à la lumière d'approches socioculturelles pour déterminer les facteurs qui la sous-tendent et ses répercussions les plus importantes. À la fin, les résultats ont confirmé les priorités de la valorisation de la sécurité routière en tant que culture et pratique urbaine en premier lieu.

Mots-clés : mobilité urbaine, violence routière, ville, culture de la sécurité routière, espace public.

Abstract

Daily urban mobility has become an important part of the individual and collective practices related to the contemporary urban lifestyle with its consumer dimension. This paper seeks to present a socio-cultural approach to the tributaries of traffic violence in the Algerian city, as both a concept and a practice, which has social and cultural justifications that reveal public road culture, as a public space that reflects most of the stakes and symbolic interactions. This paper, then, aims to reveal its causes and implications through using the descriptive approach, which enabled us to monitor the most important risks of urban mobility in contemporary global cities with the disclosure of the nature and reality of traffic violence, in order to explain its causes and determine the factors behind it and its most important repercussions. From there, the results came out to confirm the priorities of evaluating traffic safety as a culture and urban practice in the first place.

Keywords: urban mobility, traffic violence, city, traffic safety culture, public space.

المقدمة

يعيش كثير منا مع هاجس التنقلات الحضرية اليومية التي أصبحت تحتل مساحة هامة من روتين حياتنا المعاصرة حيث تعرف شبكة التنقلات ضغطا معتبرا خاصة في المدن الكبرى ، وهذا بالنظر إلى تنامي وتيرة الهجرة نحوها وتسارع معدلات التحضر التي غيرت أسلوب الحياة فيها ، بل جعلت معظم الأفراد أكثر ارتباطا بمراكزها الحيوية التي صارت تشكل جل فعالياتها الاجتماعية ، الاقتصادية وحتى الثقافية ، ناهيك عن أن منطق التوزيع المكاني والزماني للفضاءات الحضرية صار مع تزايد وتيرة التحضر وامتداد المدن عاملا مؤثرا في ديناميات النقل الحضري بل ساهم في تغير وتباين نمط التنقلات وتوزعها عبر أطراف المدينة. كل ذلك زاد من أهميتها بالنسبة للمتنقلين سواء من اجل العمل أو الدراسة أو الحصول على الخدمات المختلفة ، حتى أضحى الفرد الجزائري يعيش أكثر من أي وقت مضى في وضعية تنقل دائم تفرضه عليه طبيعة الحياة الاستهلاكية في المدن الكبرى التي غيرت الكثير من ملامحها ، تدعمها في ذلك تصورات الأفراد واندماجهم معها في مواجهة انعكاسات تنامي قيم الرأسمالية الجديدة والانفتاح على الأسواق العالمية التي جعلت ممارسات التنقل اليومي قيمة حضرية في حد ذاتها.

أولا: مشكلة الدراسة

يعدّ النقل أحد القطاعات الإستراتيجية التي تتوقف عليها فعالية باقي القطاعات ، بعدّه العصب الحقيقي للحياة الحضرية المعول عليه لتخطيط فعالية النظم المسيرة للمدن ، وكذا إدارة حركة الناس المتنقلين فيها بكافة أنشطتهم. مع ذلك يبقى الفضاء العام مجالا للتفاوض والتنافس بين فئات عريضة من المجتمع الجزائري لاستعراض ملامح الحضرية التي تشهد تحولا نوعيا ، يوجهها منطق النظام الاقتصادي الرأسمالي بقيمه الاستهلاكية ، فالمدينة على حد تعبير **مانويل كاستيلز** ليست موقعا متميزا فحسب ، "بل جزء لا يتجزأ من عملية "الاستهلاك الجماعي (جيدنز ، 2004، 601).

لهذا فتراكم التغيرات الحضرية التي عرفتها اغلب المدن الجزائرية الكبرى ساهمت في تمددها وتضخم حجم الساكنة فيها ، مما زاد من حجم التحولات المتسارعة والمتصلة بحركة التنقل وحجم التنقلات ، كل ذلك أفرز ممارسات عنفية موازية لدى المتنقلين من الساكنة برزت أهم مظاهرها في الخروقات المرورية ، عدم احترام قواعد السلامة المرورية ، المخاطرة أثناء التنقل ..الخ ، ترجمتها أيضا التغيرات المتلاحقة في نمط حياة الساكنة التي أضحت أكثر عرضة لمخاطر التنقل استجابة لمتطلبات الحياة الحضرية الاستهلاكية ، ناهيك عن التعرض صحيا لمخاطر التلوث ، حوادث العمل ، ومخاطر حوادث الطرقات ..وغيرها. خاصة أن الحظيرة الوطنية للسيارات قد أحصت ارتفاعا معتبرا في عدد المركبات حسب الديوان الوطني للإحصاء وهذا خلال العشرية الماضية بفعل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد والتي تزامنت مع تحسن القدرة الشرائية للمواطن الجزائري والتي انتقلت من حوالي 2.786.257 مركبة سنة 1996 إلى 6.162.542 مركبة ، بمعدل توزع سيارة واحدة لكل 10 أفراد سنة 1996 إلى سيارة واحدة لكل 5 أفراد سنة 2014. (ONS,2017) ،كما إن أغلب الملاحظات الميدانية تؤكد أولوية السيارة كوسيلة تحظى بالأفضلية لدى المواطن الجزائري وتستخدم في اغلب التنقلات (Boukour, 2014, 5) ..لهذا صار مأزق التنقل واقعا يوميا في مواجهة هاجس العنف المروري الذي صار يؤرق المتنقلين سواقا كانوا أو راجلين هذا بالموازاة مع تنامي مشكلات الازدحام المروري ، تزايد معدلات امتلاك السيارة الشخصية ، وضعف مرافق وشبكات النقل الجماعي التي جعلت المتنقلين تحت وطأة الازدحام المروري وضغوطات التنقلات اليومية مما انعكس على معدلات حوادث المرور الآخذة في التزايد سنويا والتي جعلت التنقل مأساة حقيقية .

على ضوء ذلك نحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على التساؤلات الآتية:

ماهي أهم مخاطر التنقلات الحضرية اليومية في المدن المعاصرة ؟

ما الروافد السوسيوثقافية للعنف المروري في المدن الجزائرية ؟ وماهي أهم تداعياته ؟

من خلال الإجابة على هذه الإشكالية نتطلع إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- رصد العلاقة بين تحولات ممارسات التنقل كقيمة رمزية مرتبطة بتحولات المدينة الجزائرية المعاصرة ومخاطر التنقلات اليومية التي يواجهها المتنقلون دوريا بهدف لفت الانتباه إليها والكشف عن أهم ملامحها
- تفسير أسباب العنف المروري كظاهرة اجتماعية آخذة في التوسع داخل المدن انطلاقا من التناولات السوسيوثقافية الباحثة فيها

- الكشف عن أهم العوامل التي تقف وراء الظاهرة وتفسيرها في ضوء ديناميات الحياة الحضرية.
- بحث تداعيات العنف المروري وسبل تثمين السلامة المرورية كثقافة وممارسة حضرية في الحياة اليومية.

ثانيا: المنهج المستخدم

لتحقيق هذا المسعى اعتمدنا على المقاربة السوسيوثقافية باستخدام المنهج الوصفي الذي مكننا من جمع بيانات كمية وكيفية حول الظاهرة عبر رصد أهم التقارير الإحصائية والدراسات السوسيولوجية التي بحثت في الموضوع .وعليه حاولنا تفسير العنف المروري كمفهوم وممارسة من منظور الدراسات الاجتماعية التي رغم قلتها إلا أنها مكنتنا من فهم وتفسير تجلياتها في ضوء تحولات البيئة الحضرية ، كما مكنتنا من الكشف عن روافد العنف المروري في المدن الجزائرية كممارسة اجتماعية لها مبرراتها السوسيوثقافية ، فالطريق العام ليس مجالا للتنقل والعبور فحسب ، بل هو ذلك الفضاء المسكون بالرموز والقيم المسيرة لدلالاته التي يجري تناقلها منذ عقود بعدّها تجسد تاريخية المدينة وهويتها ، وما حوادث الطريق إلا إحدى المظاهر التي تعكس تناقضاتها وأزمتها العميقة ، خاصة أن العنف المروري صار معضلة حقيقية بالنسبة للمواطنين المتنقلين سواقا كانوا أو راجلين داخل الفضاء العمومي.

ثالثا: لبلوغ هذه الأهداف استدعت المشكلة المطروحة البحث وفق الخطة البحثية التي تتجلى في العناصر الآتية:

1.مخاطر التنقلات الحضرية اليومية في المجتمعات العالمية المعاصرة

2. ماهية العنف المروري وواقعه في الجزائر

3. روافد العنف المروري كممارسة اجتماعية من المنظور السوسيو ثقافي

4. أهم عوامل العنف المروري في ضوء الدراسات الاجتماعية

5. أهم تداعيات العنف المروري

6-سبل الوقاية من العنف المروري

1.مخاطر التنقلات الحضرية اليومية في المجتمعات العالمية المعاصرة

لبحث مخاطر الحياة في مدننا المعاصرة لا شك أن عبارة مهمة افتتح بها **زيغمونت بومان** فصلا من مؤلفه المعنون "الحياة السائلة" تثير الكثير من التساؤلات ليجيب عن البعض منها وهو الذي قال: "**في غياب الاطمئنان الوجودي صرنا نقنع بالعيش في أمان أو التظاهر بالعيش في أمان** (بومان ، 2016 ، 99) " ، إلى أي مدى تصدق هذه العبارة على واقعنا المجتمعي الراهن في خضم التحولات المتسارعة التي رافقته ؟ لقد أضحت المخاطر جزء هاما من حياتنا اليومية ليس لاعتبارات اجتماعية وثقافية فحسب بل لدواعي إنسانية أيضا ، لقد تغيرت الكثير من ممارساتنا الفردية والجماعية ، وصار الأفراد في وضعية مساءلة دائمة لما يحيط بهم من تحديات تجبرهم على تقبلها ، بل حتى القبول باحتمال المخاطرة بها كجزء من نمط تفكير ساهم واقع مجتمعات اليوم التي يحكمها منطق اللا يقين في إرساء دعائمه.

فالتغير المتسارع لظروف الحياة فرضت مفاهيم جديدة غابت عنها أنماط الحياة المستقرة لتسود مظاهر اللا يقين لصالح المؤسسات الكبرى التي تعولمت وصارت تساهم في صياغة الاجتماعي بمحددات بين - ثقافية ، ولاشك أن دراسة مجتمعات المخاطر هي من أهم الموضوعات المتداولة في المرحلة الراهنة ،فقد اتجهت إسهامات علماء الاجتماع المعاصرين إلى محاولة فهم مجتمعات المخاطر وتفسير التغيرات جارية بفعل الانعكاسات السلبية للعولمة وانتشار قيم الحداثة بمفهومها السلبي على الإنسان المعاصر وما أنتجته من تحولات تقنية و مجتمعية أثبتت فشل تنبؤاتها بعالم أفضل أكثر تطورا أساسه العقل والعلم ، الا ان الواقع أثبت أن ما أنتجه الإنسان من أدوات صناعية وتكنولوجية والكترونية وحتى معلوماتية كان لهما أثران مباشران:(عبد المنعم الزيات ،2016)

- الأول: **إيجابيا:** إفادة البشرية وتحقيق التقدم المنشود.
- الثاني: **سلبي** تجسد في انتشار الأمراض الفتاكة وارتفاع معدلات التلوث البيئي وأزمة منظومة القيم وميلاد مجتمع المخاطر وعولمتها.

لهذا يشير **مفهوم الخطر**: إلى صور التهديد الوشيك أو الخلل المحتمل أو الأذى المحدق الذي تسببه الظروف والأحداث المختلفة ، حيث تتدرج صور الخلل أو الأذى من المخاطر الفردية إلى المخاطر المجتمعية الكبرى ، ومن سلوك الإسراف في الاستهلاك الفردي إلى خطر الصحة إلى البيئات العامة ، و**المخاطرة حسب** نيكولاس لومان هي:" أذى محتمل يخيف الفرد ويرتكز على قرار اتخذه بنفسه ، انها عملية حسابية

تأخذ بالاعتبار الخسارة والفائدة المحتملة بالاستناد إلى الزمن" (ولاس وروث ، 122، 2011) ،في حين يعرفه **روبير كاستيل** (Robert Castel) في كتابه **اللاأمن الاجتماعي**: "مجتمع المخاطرة هو مجتمع الكارثة أين تكون فيه الحالة الاستثنائية تهدد بأن تصبح حالة عادية (Castel, 2013, 22) ، وعليه فمجتمع المخاطرة هو مجتمع الكوارث ، الخوف ، الهلاك ، اللا يقين ، اللاأمن. لهذا يشير عالم الاجتماع الألماني **أولريش بيك** أن "مجتمع المخاطرة (بيك ، 55، 2009)" هو "المجتمع الذي يشرف على الهلاك مجتمع ساخط على تبعات الحداثة السلبية يبحث في كيفية إدارة المخاطر والأخطار الناجمة عنها بالوقاية منها "،لهذا فمجتمعات نهاية القرن العشرين باتت مرغمة على مواجهة سلبيات الحداثة المتأخرة وإيجاد الحلول والبدائل المناسبة لمجابهة تحدياتها وحسن إدارتها ، لذلك صاغ نظرية متكاملة أطلق عليها **مجتمع المخاطرة العالمي** World Risk Society ناقش من خلالها المخاطر التي تهدد البشرية والتي تعد تكاليفها أكثر من فوائدها وقد صنفها كما يلي(بيك ، 2013، 43)

- **المخاطر البيئية**: تتمثل في الاحتباس الحراري غياب التنوع البيئي ، ثقب الأوزون ، تدمير النظام البيئي.
- **المخاطر الصحية**: تتمثل في الأخطار الصحية المترتبة عن المواد الغذائية التي تعرضت لتغيرات وراثية ، وكذلك انتشار مرض السرطان وامراض الجلدية وبروز مخاوف بشأن الأمن الغذائي وكذا انتشار أمراض مرتبطة بالتلوث ونوعية الحياة مثل الربو ، القلب ، الحساسية...الخ
- **المخاطر الاقتصادية**: ارتفاع معدلات البطالة وتدهور مستويات الأمن الوظيفي.
- **المخاطر الاجتماعية**: تدهور معدلات الأمان من المستوى الشخصي إلى المجتمعي بفعل ارتفاع معدلات الجريمة ، العنف بإشكاله وكذا معدلات الطلاق.

على ضوء ما سبق خلص علماء الاجتماع إلى أن مستقبل الأفراد الشخصي لم يعد مستقراً وثابتاً نسبياً كما كان الحال في المجتمعات التقليدية ، لذلك فإن القرارات مهما كان نوعها واتجاهها ، أصبحت تنطوي الآن على واحد أو أكثر من عناصر المخاطرة بالنسبة للأفراد ، ولا شك ان تنقلات الفاعلين في المدن المعاصرة تجعلهم عرضة لمخاطر عدة بالنظر الى طبيعة الحياة الحضرية المعقدة. ويشير **هنري لوفافر** (Henry Lefèvre) في هذا الصدد أن التحولات التي تعرفها الحياة الحضرية في المجتمعات المصنعة التهمت كل شيء بطابعها الاقتصادي والذرائعية التي أدت إلى استبدال التقاليد الأخلاقية الراسخة بنظم روتينية ويسودها الخواء في مجرى الحياة اليومية (جيدنز ، 2006، 142)، ولاشك ان اغلب المجتمعات العالمية والعربية منها ، تعاني من مخاطر التنقل وحوادث الطرقات ، لهذا فقد أشار تقرير منظمة الصحة العالمية الصادر سنة (2015) أن إحدى الغايات الجديدة لخطة التنمية المستدامة لسنة 2030 هو خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث الطرق الى النصف بحلول سنة 2020، خاصة أن هذا النوع من الحوادث يعد السبب الأول والرئيسي للوفاة في العالم حسب نفس التقرير لمن تتراوح أعمارهم بين 15-29 سنة ، وقدرت عدد الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق في العالم سنة 2013 بـ 1,25 مليون وفاة وهو عدد معتبر خاصة بالنسبة لسائقي المركبات ، مع ذلك فقد سجل العدد ارتفاعا محسوسا حسب آخر تقرير لمنظمة الصحة العالمية لسنة 2018 والذي وصل إلى نحو 1,35 مليون وفاة أين برزت شريحة الطفولة كأحد الفئات الهامة الأكثر تضررا منه.(OMS, 2018) ويشير ذات التقرير أيضا إلى أن جزءا مهما من حوادث السير تسجل ضمن حوادث العمل ، لأن أغلب المتنقلين هم من فئة العمال وخاصة الشباب من الذكور ، كونهم يمثلون أكثر الفئات هشاشة وينتسبون إلى ذوي المداخيل الضعيفة ، لهذا فان 90 % من الوفيات الناجمة عن حوادث السير تحدث في البلدان المنخفضة ومتوسطة الدخل والتي تتواجد أغلبها في الإقليم الإفريقي بمعدل وفاة قدرت بنحو 9.3 إلى 26.6 لكل100000 قاطن مقارنة بالمعدل العالمي الذي بلغ 18.2 لكل 100000.وهو معدل يؤكد تشابك عدة متغيرات في إفراز هذا الوضع المقلق على المستوى الإنساني .(OMS, 2018).

2-ماهية العنف المروري واقعه في الجزائر

العنف هو المصطلح العربي المقابل للمصطلح الفرنسي والإنجليزي" violence " وهو اللفظ المشتق من الكلمة اللاتينية violenta التي تعني: إظهار غير مراقب أو غير مشروع للقوة ردا على استخدام متعمد للقوة بهدف إخضاع الآخر في إطار علاقة غير متكافئة اقتصاديا واجتماعيا (جمعة عبد الفتاح ، 2015، 167)، وهو كل تصرف يؤدي إلى إلحاق الأذى بالآخرين قد ينتج عنه آثار على المدي القريب أو البعيد. يبدو أن التعاريف المتداولة لمفهوم العنف في الدراسات الاجتماعية تتفاوت فيما بينها من حيث تركيز بعضها على طبيعة

الأفعال التي يقترن بها العنف ، أو من حيث إعطاء الأولوية للجوانب المادية أو الجوانب النفسية والمعنوية لظروف للعنف. في حين يعرفه البعض انطلاقا من مسبباته ، دوافعه وآثاره.

إنطلاقا مما سبق يعكس **العنف المروري** أحد أشكال العنف الاجتماعي عموما ومظهرا من مظاهر العنف الحضري على وجه التحديد ويمكن أن نعرفه على:

"أنه الاستخدام غير المشروع للقوة المادية أو المعنوية التي قد تتخذ الشكل الجسدي ، المادي او اللفظي لخرق القواعد الرسمية وغير الرسمية المنظمة لحركة المتنقلين بهدف فرض الذات او تجاوز الاخر" ، ومن المفاهيم المتصلة بالعنف المروري والتي وظفتها الدراسات الأنجلوسكسونية لوصف الظاهرة من قبل المؤسسات والمنظمات غير الحكومية مفهومي "**القيادة العدوانية**" و"**غضب الطريق**"(Road rage) فالقيادة العدوانية هي أي سلوك من السائق الذي يخلق عمدا حالة من الخطر النفسي أو الجسدي على باقي السائقين ، اما مصطلح "**غضب الطريق**" فهو شكل متطرف من القيادة العدوانية للسيارة ، والتي يقصد بها السلوك الذي يهدف عمدا إلى التسبب في إصابة جسدية للسائقين الآخرين أو حتى قتلهم . ((Săucana and Micle al (2012)

عموما يعكس العنف المروري في هذه الحالة كل استخدام للقوة بطريقة غير قانونية بهدف خرق قواعد وقوانين التنقل أو تجاوز قواعد السلامة المرورية أثناء استخدام الطريق العام سواءا بالنسبة للسائقين أو الراجلين والتي تنعكس اثارها الاجتماعية والاقتصادية على الفرد والمجتمع ، حيث تظهر أبرز تلك التجاوزات في شكل خروقات للقواعد الاجتماعية والقانونية الموجهة لأنظمة السير ، وبروز ممارسات عنيفة مادية او معنوية يقوم بها السائقون أو الراجلون تعرقل حركة السير في المدن كالاستخدام الألفاظ أو الإشارات البذيئة للتعبير عن التذمر والاستياء ، الركن في أماكن ممنوعة ، الإفراط في استخدام السرعة ، اللامبالاة والاستهتار بالقوانين والإشارات المنظمة للسير بالنسبة للراجلين أو السائقين ، أو عدم الالتزام بقواعد السلامة المرورية أثناء التنقل ...وغيرها من الممارسات الاجتماعية التي جعلت العامل البشري السبب المباشر لحوادث المرور في الجزائر وهو ما أكدته الدراسات فقد أشار تقرير المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق لسنة 2012 أن السبب الرئيسي لحوادث المرور يرجع إلى العامل البشري بنسبة 90.64 % بأعلى معدل لسبب الإفراط في السرعة ، ثم يليه طبيعة وسائل النقل بنسبة 5.09% ،وأخيرا العامل البيئي (حالة الطريق)بنسبة 4.27% ، أما خلال سنة 2017 فقد تزايد تأثير العامل البشري الذي بلغ نسبة 96% (Madani et Tello ,2015) وهو أمر يستحق البحث والتفسير من الناحية السوسيولوجية .

فقد شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة على غرار باقي البلدان الإفريقية ارتفاعا ملحوظا في معدلات حوادث المرور التي تجاوزت حسب المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق سنة 2017 أكثر من 363 قتيل بمعدل 10 وفيات في اليوم الواحد وهو عدد معتبر بالرغم من الجهود المبذولة ميدانيا ، كما تشير الإحصائيات أيضا الى أثر امتداد التنقلات جغرافيا عن المدن الكبرى على عدد الحوادث المسجلة على اعتبار أن اغلب الضحايا سجلوا في المناطق الريفية مقارنة بالمراكز الحضرية الكبرى بدليل أن 726 من القتلى كانوا ضحايا حوادث الطرقات داخل المدن في حين سجل أكثر من 2913 قتيل ضحايا حوادث على مستوى المناطق الريفية (Madani et Chella et al,2019) وهي أرقام مخيفة تكشف عن المتغيرات المتصلة بمآسي العنف المروري والتكلفة البشرية والاقتصادية التي تتكبدها الدولة الجزائرية كل سنة .

من بين أهم مظاهر العنف المروري: يمكن رصد ما يلي:

- خروقات وتجاوزات قانونية واضحة لأنظمة السير.
- بروز ممارسات مرورية موازية لا حضرية يقوم بها السائقون والراجلون أثناء تنقلهم تعرقل حركة السير في المدن كالركن في أماكن ممنوعة ، اللامبالاة بقوانين المرور ، الاستهتار بالإشارات المنظمة للسير بالنسبة للراجلين ، وضع ممهلات بطريقة عشوائية ، السياقة واستخدام الهواتف النقالة في وضعية السياقة ...الخ.
- عدم الالتزام بقواعد السلامة المرورية أثناء التنقل.
- استخدام القوة المادية والمعنوية لتحقيق التجاوزات غير المشروعة أثناء التنقل عبر المركبة.
- عدم احترام الآخرين والقواعد الاجتماعية المتعارف عليها أثناء التنقل سواء بالنسبة للراجلين والسائقين سيرا او قيادة.
- حوادث السير وممارسة الإفراط في السرعة. وغيرها من المؤشرات التي يكن رصدها لاستجلاء الظاهرة.

3. روافد العنف المروري كممارسة اجتماعية من المنظور السوسيو ثقافي

لاشك أن البحث عن روافد العنف المروري يدعونا إلى التمعن في تركيبة المجتمع الجزائري والتحولات البنيوية للأطر التي ساهمت في تنامي هذه الظاهرة الاجتماعية المعقدة خاصة أن مقوماته الثقافية والحضارية تعكس تاريخيا حقيقة انسجام القواعد الاجتماعية الناظمة للطريق وفق منظومة ثقافية رسمتها أحكام الدين والعرف الضاربة في أعماق الثقافة المحلية، والتي لطالما أشرفت على هندسة معالم طرقات الأحياء الشعبية في المدن الجزائرية العتيقة، حيث كانت تعطي لكل ذي حق حقه في الطريق سواء كعابر أو متنقل أو ساكن مع تنوع الفضاءات التقليدية التي كانت تهيكلها من المسجد إلى السوق و الأزقة الأحياء السكنية الضيقة .ويشير أحد الباحثين هذا الصدد إلى نموذج قرية بني يزقن بغرداية وكيف كان يحرص مجتمع القرية على الفواصل الاجتماعية بين الفئات العمرية والجنسية المختلفة ،ويعبر من خلال المجال عن هذا التقسيم الفئوي بتخصيص فضاءات فيزيقية لمجموعة دون أخرى او تخصيص فضاءات زمنية في التنقلات لكل مجموعة لتمكينها من استهلاك نفس المجال بالتناوب كالزمن الأنثوي ، الزمن الرجولي والزمن الشبابي (خواجة ،2013، 78).

فالطريق العام هو مجال مشترك يتصل اتصالا وثيقا بالذاكرة الجماعية والبنية الرمزية للمدينة، له ميكانيزماته ومعالمه الخاصة التي تحدد ضوابط التنقل فيه بانسجام وتعايش كبيرين، يغلب عليه الطابع المقدس في كثير من الأحيان. إلا أن الصفة التعاقدية التي رافقت التحولات الحضرية في المدن الجزائرية العصرية أعادت تشكيل علاقات الساكنة بالطريق انطلاقا من القوانين الوضعية والإدارة المركزية لمرافقها التي صاغت قواعدها وفق قيم المدنية لتحدد مدلول علاقة الفرد بالفضاء العمومي وبالتالي مفهوم المواطنة وفقها.

فقد كان لسلسلة التحولات البنيوية التي صاحبت تطور المدينة الجزائرية منذ الاستقلال مع تزاحم مظاهرها المادية انعكاسا مباشرا على تجانس التفاعلات والعلاقات الجارية فيها والتي أضحت أكثر عنفا، خاصة أمام تراكم أزماتها المتعددة كمشكلة الإسكان ،البطالة، ضعف الخدمات المختلفة ومشكلات توزعها أمام احتياجات السكان المتزايدة ،إضافة إلى الاعتماد على شبكات تنقلات موروثة عن الاستعمار ويشير الباحث علي سموك الى أن حركة التحضر المفاجئة قد ساهمت بفعل الهجرات الكثيفة نحو المدن الجزائرية الكبرى والموروثة من عهد الاحتلال في ظهور أحياء غير مخططة على تخومها، تحولت مع مرور الوقت الى مدن ميزتها افتقارها لأدنى شروط الحياة الحضرية(علي سموك ، 2006، 207) ،ويضيف الباحث **سليمان مظهر** في هذا الصدد قائلا: ان العنف السائد في الفضاء العمومي متعلق بصعوبات التحكم في العداء المنتشر في البيئة الفيزيقية المادية التي تفرض قيودا على المجتمع مقارنة بالوسط الريفي، فالفضاء العمومي يعاني تكديس وتزاحم للحياة الحضرية بكل تعقيداتها والتي تتجسد في نظرات وممارسات المتنقلين المتوجسة"(Slimane Medhar,2009,p103). تلك صورة جد معبرة عن تناقضات التنظيم الاجتماعي للحياة الاجتماعية في المدينة التي ربما صارت مع مرور الوقت تفتقد لفضاءات حضرية تستوعب حرية تنقل الساكنة فيها وتنمي انسجام ارتباطهم بها.

إلى جانب ذلك ورغم قلة الدراسات في علم الاجتماع التي اهتمت بالعنف المروري، إلا أن الظاهرة ظلت لوقت قريب لصيقة بمفهوم العنف الحضري باعتباره أحد المظاهر الناتجة عن خلل في التنظيم الاجتماعي للمدينة بالنظر الى طبيعة التحولات الاجتماعية والثقافية العميقة التي شهدتها المدن الجزائرية في السنوات الأخيرة وأدت إلى اختلال وظائفها الأساسية، لهذا أصبح العنف المروري في الطريق العام أحد أهم مظاهر هذا الخلل سواء تعلق الأمر بالسائقين أو الراجلين. فحوادث الطريق قد يساهم فيها كلا الطرفين ،لان الإشكال الحقيقي لا يكمن في خرق القواعد القانونية والاجتماعية المنظمة لعمليات التنقل في الفضاء العام فحسب، بل الى طبيعة الرابطة التي تجمع المتنقل بالمدينة التي تُظهر أزمة حقيقية في استيعاب مفهوم التمدن.

فالطريق العام ليس فضاء للتنقل والعبور اليومي فحسب، بل هو مجال مسكون بالرموز والقيم الجمعية المتصلة بطبيعة المنظومة الثقافية المؤطرة له (حضري، 2013) حيث تترجم أشكال التنقل فيه مضامين الروابط الاجتماعية والعلاقات المتبادلة، وكذا طبيعة القيم والمعايير الاجتماعية المنظمة له. لهذا من التفسيرات السوسيوثقافية التي يمكن تقديمها للعنف المروري ما يلي:

1.3-العنف المروري وتناقضات مفهوم الفضاء العام

إذا نظرنا إلى أزمة العنف المروري في المدينة فلا شك أنها من بين أهم المتغيرات التي تلفت انتباه الملاحظ العادي مفهوم الفضاء العام بالنسبة للمواطن الجزائري وطبيعة علاقة به ، ذلك أن مسالة استدخال مفهوم المشاركة في فعاليات الفضاء العام تشكل معضلة حقيقة بالنسبة للتجمعات الحضرية الكبرى وفي مختلف المجتمعات الراهنة. فالطريق العام هو بمثابة مجال للتفاوض حول قواعد الحضور في المدينة وإمكانيات إدارة التنقلات فيها تفترض بحث سبل تفعيل المشاركة الجماعية في فعاليات المجتمع المدني والحياة الاجتماعية للمدينة لمناقشة مشكلاتها وبحث البدائل الممكنة ، الا ان الحقائق الميدانية تؤكد ان النشاط الجمعوي عرف ضعفا في الأداء وعزوفا حقيقيا من قبل المواطن الجزائري نهاية القرن العشرين ، وهو الذي فقد نوعا ما الثقة في قدرته على إحداث التغيير المنشود كحركة مطلبية وتنظيم اجتماعي مهم في المجال العام (بيبيمون ،2004) فبفضل المجتمع المدني ترسخ قيم العمل التطوعي ليساهم أفراده معا في دعم الروابط وقيم المشاركة الجماعية داخل الأحياء السكنية المختلفة ، ويبدو أن هذا الانسحاب الطوعي من المشاركة الجمعوية عطل انسجام نمو العلاقات التعاقدية في الفضاء العام كمجال لتمثل قيم العمل التطوعي لممارسة فعل المواطنة والمشاركة في الفعاليات الحضرية مما أفرز ممارسات عنيفة موازية تجلت احد مظاهرها في الطريق العام ،وهو ما أكدته إحدى الدراسات الحديثة التي بحثت في محددات مشاركة المواطن في فعاليات المدينة الجزائرية وكشفت عن ارتباطها الوثيق بعوامل متصلة من جهة بالمواطن ، المدينة ،ممثلي المجتمع المدني والمجالس المنتخبة والتي تساهم معا في تسيير فعاليات المدينة ،إلا أن الأهمية حسبها تبقى بالنسبة للمواطن الجزائري متصلة بتحسين ظروف الحياة الحضرية في مختلف المجالات خاصة الشغل ، السكن والمشاريع الاقتصادية ،لكنها في الوقت نفسه أشارت إلى نقص واضح في الجهود من المسؤولين المحليين واللامبالاة من قبل المواطنين للمشاركة في فعاليات الحياة الجمعوية والسياسية الأمر الذي انعكس على ثقة المواطن فيهم وفعالية إدارة الحياة الحضرية (Belkaid, E. & Alili, A. 2020) .إلى جانب ذلك يبدو إن إمكانيات الحصول على خدمات النقل العمومي والمرافق الضرورية لذلك ليس أمرا متاحا بصورة عادلة. وهذا نظرا لاختلال توزع المرافق الخدماتية الضرورية للحياة الحضرية بين مختلف المناطق الحضرية وخاصة في المدن الكبرى أين يتزايد الطلب عليها مما ينعكس على فعالياتها ومرونة التنقلات بداخلها ، خاصة بالنسبة للتجمعات السكنية التي تفتقر في كثير من الأحيان إلى التهيئة الدورية لشبكات الطرق والمواصلات الجماعية أو الخاصة الأمر الذي يضعف منظومتها المرورية.

2.3-العنف المروري كمظهر للانحراف المعياري

ينشأ العنف المروري انطلاقا من نظرية الأنومي أو اللامعيارية بفعل انتشار مظاهر التفكك داخل البيئة الحضرية والتي تسود خاصة في أوقات الأزمات أو التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية السريعة وهو ما ينتج حالة اللامعيارية التي يقصد بها حالة فقدان المعنى بفعل غياب أو غموض المعايير الاجتماعية في المجتمع الحديث. وقد استخدم دوركايم مفهوم اللامعيارية للإشارة إلى حالة الصراع بين الرغبة في إشباع الحاجات الأساسية للفرد والوسائل المتاحة لتحقيقها ، فنتيجة لما سبق يحدث خلل في القواعد الأخلاقية الجمعية مع ضعف الارتباط بالجماعات الاجتماعية بفعل تزايد تقسيم العمل ،انعزال الأفراد عن بعضهم البعض واستغراقهم في الأنشطة فائقة التخصص لتختل المعايير وتسود حالة اللامعيارية التي تجعل الأفراد يفقدون الشعور بوجود هدف مشترك يجمعهم (السمري ، 2011، 163) ، لهذا يلجئون للعنف الذي يصبح بمثابة رد فعل طبيعي للخلل الوظيفي ناتج عن ضعف المؤسسات الفاعلة القائمة على تحقيق التكامل والترابط في المجتمع ، الأمر الذي يولد شعورا بالفشل والإحباط لعدم قدرة الأفراد على التكيف مع التغيرات المتسارعة ، ليصبح "العنف المروري" أحد أشكال العنف الحضري الذي يصنفه ميرتون ك "**نمط انحرافي معياري**" لان الأهداف التي يحددها المجتمع ثقافيا لا تنسجم مع طبيعة الوسائل المتاحة لتحقيقها ، ومع نقص العدالة الاجتماعية في توفير وسائل النقل خاصة العمومية وإشكالية توزعها بين مختلف المناطق الحضرية ،يصبح العنف المروري كنمط انحرافي ناتج عن اتساع الهوة بين أهداف الأفراد من التنقل في البيئة الحضرية والمرافق الاجتماعية والخدماتية المتاحة لتحقيق أهدافهم.ميدانيا .

3.3-العنف المروري ونجاعة منظومة الضبط الاجتماعي

إلى جانب ما سبق لاشك أن تبني ممارسات العنف المروري في الطريق العام تشير إلى وجود أزمة حقيقية في

منظومة الضبط الرسمي وغير الرسمي في المجتمع الحضري ، وهذا بفعل غموض أو تناقض المعيار بين الثقافة المرورية المتداولة لدى الافراد ومنظومة الضبط المعتمدة لتسيير التنقلات ، حيث يشهد الملاحظ نوع من اللامبالاة والتساهل مع بعض المخالفين للقواعد المرورية مقارنة بآخرين ، وقد يفرز ذلك ثنائية التعامل مع قواعد التنقل داخل المدينة سواء بالنسبة للسائق أو الراجل بين الالتزام واللامبالاة ، والتي قد يكون مردها تصورات المتنقل لمنظومة الضبط والجزاءات الاجتماعية القائمة عليها التي فقدت قدرتها على التدخل بفعالية لتحقيق وظائفها الردعية ، بفعل وجود منظومة غير رسمية موازية تبرر تلك الممارسات أو توفر التسهيلات المؤسساتية لانفلات للبعض من الجزاء بدل الردع الفعلي لأشكال التجاوزات والعنف المروري ، وهو ما يمكن تفسيره بالاستناد إلى **نظرية القواعد المتصارعة** للباحث **أحمد موسى بدوي** الذي أشار إلى فكرة جد مهمة تفسر هذا الواقع وتتعلق بطبيعة العلاقة بين قواعد البناء الاجتماعي ، فالبناء الاجتماعي حسبه ثلاثي التركيب يتكون من ثلاثة أبنية والمتمثلة في: البناء التفاعلي ، المؤسسي والنفقي المضاد ، حيث إن طبيعة العلاقة بينها تحدد نجاعة قواعد الضبط والجزاء الاجتماعي . فالقواعد البنائية الشفهية التي تعد جزء من البناء الاجتماعي التفاعلي تتبلور عفويا وتملك سلطة جزاء عرفية على الإفراد ، أما البناء المؤسساتي فيعكس القواعد الرسمية التي تنظم الأفعال العقلانية وتتولى المؤسسات مهمة بلورة القواعد الرسمية في العقل الجمعي ، في المقابل يأتي البناء الاجتماعي النفقي المعتم الذي يتكون من القواعد المضادة للقواعد الشفهية أو الرسمية ، حيث تنظم الأفعال الجمعية القصدية غير المشروعة من وجهة نظر المجتمع وتمتلك نظاما داخليا يضمن التنشئة ،الجزاء والحماية للأعضاء الدائمين او المؤقتين لها .(**بدوي، 2018**)

وعليه يضمن البناء الاجتماعي النفقي المعتم تلك التبريرات غير المشروعة وأشكال الفساد المؤسسي في التعامل مع تلك التجاوزات المرورية التي تتخذ شكل العنف المروري عموما ،لتتجلى مظاهر تعايش القواعد بين الأبنية الثلاثة في التعامل مع العنف المروري لامتلاك كل بناء مبرراته الخاصة مع تنامي مظاهر الفردانية ،الاستغلال والتمايز الاجتماعي في المجتمع الحضري ، ليصبح التغاضي والعلاقات المصلحية أولى من الردع ، خاصة أن للبناء النفقي حسب الباحث أحمد موسى بدوى قوة التشبيك الرأسية والأفقية مما يمنحه إمكانية بناء علاقات تضامنية بين جماعات المصلحة والفساد في مختلف الأبنية والعوالم الاجتماعية)بدوي ، 2018) ،وهو الأمر الذي يضعف أنظمة الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي ويجعلها غير مجدية وينعكس بصورة مباشرة على فعاليات المجتمع الحضري وإدارة التنقلات فيه ، مما يفسر تفاقم أزمة العنف المروري كأحد أزمات المدينة الجزائرية المعاصرة. ويشير الباحث الجزائري **إسماعيل قيرة** (2010) أيضا في هذا الصدد الى أن تغلغل قيم الفساد وممارساته في مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية يؤثر بصورة بالغة في نسيج المجتمع وسلوكيات الأفراد وقيمهم بحيث يفقد القانون هيبته في المجتمع لأن المفسدين يستطيعون تعطيل القانون واستخدامه حسب مصالحهم ، وليس من المستغرب حسبه أن يفقد المواطن العادي ثقته في هيبة القانون الذي تتكرر اختراقاته على مرأى ومسمع الجميع ،وفي هذه الحالة تختل لدى الناس معايير الصواب والخطأ ومعايير التقييم والالتزام بحيث يصبح كسر القوانين والتملص من المسؤولية مظهرا شائعا للسلوك (قيرة ، 2010) ، وهو ما يمكن اعتماده لتفسير التبرير الذي يعتمده البعض لتفسير العنف المروري في الطرقات ، بل مثل تلك التناقضات بل هي التي تفسر لنا مازق منظومة الضبط الاجتماعي وإفرازاتها في الواقع.

4.3-العنف المروري والتهميش الحضري

لا شك أن ارتباط العنف المروري بالتنقلات اليومية يجسد أيضا شكلا من عنف التفاعلات العامة في المجال العام ، هذا المجال الذي تحكمه قواعد ومعايير اجتماعية متعارف عليها يحقق الالتزام بها إمكانية الحفاظ على الاحترام والذوق العام ، لتبقى مسالة توثيق رابطة الإفراد بهذا المجال العام وانتماءهم اليه متصلة بمستوى اهتمام الساكنة بأحيائهم الحضرية وارتباطهم بها في ممارساتهم اليومية. وفي هذا الصدد يقترح الباحثين **ويلسون وكيلنج** نظرية اللاتمدن (الوريكات ،2013، 314) ، لتفسير التناقضات الناتجة عن عدم اهتمام الناس بأحيائهم والتي تنطلق من فكرة ان "الفوضى معدية" ، فالاضطرابات الاجتماعية والمادية الناتجة عن عدم اهتمام الناس بتهيئة المناطق الحضرية قد تجعل أحياءها بيئة خصبة للجريمة وصور الانحراف ،وهذا نظرا لانتشار مظاهر اللامبالاة والتسيب وعدم تجريم بعض التجاوزات المرورية التي قد تكون بسيطة في بعض الأحياء لتصبح خطيرة فيما بعد ، مما يجعل

العنف المروري والتجاوزات تتفاقم بسبب التساهل في البداية مع الانحرافات البسيطة التي قد تعكس سلوكيات اللاتمدن ، وتتسبب في انتشار تجاوزات وحودث اكثر عنفا ، لأنها تعد في نظر المعتدي مؤشرا على ضعف الضوابط الاجتماعية في المناطق التي يسودها التفكك والفوضى الاجتماعية ، لهذا يصبح التهميش الحضري ملمحا أساسيا لهذا النوع من الأحياء الحضرية التي تعاني من الطرقات المهترئة والوضع العشوائي وأحيانا الذاتي للممهلات ، ناهيك عن نقص واضح في التهيئة الحضرية للمرافق العمومية ، والتوزيع غير العادل للموارد بين مركز المدينة وأطرافها ،لهذا تشير الدراسات أن العنف البارز في الأحياء صار يعكس صورة من صور الانحراف الحضري الذي ظهرت ملامحه عند الشباب ليتخذ أشكالا عدة في المجتمع ، وهو امر يمكن تفسيره بمأزق علاقة المواطن بالدولة ،ويبدو ان ذلك ما يبرر انسحابه الطوعي من المساهمة في الفعاليات الحضرية ليعتبر نفسه مهمشا ، بل دفع ذلك هؤلاء الشباب كي يطوروا إحساسا بالرفض ، الابعاد الذاتي وحتى الكراهية اتجاه الفعاليات السياسية والحضرية (Omrane Mustapha. 2018, p200 ,203) فمن التهميش الذاتي الى التهميش الحضري يطور المواطن علاقة انسحابية مع البيئة الحضرية وتجسد سلوكات التنقل التي يتبناها جز هاما من تلك القناعات. وتلك احدى العوامل الاجتماعية التي ربما ساهمت وبشكل مباشر في تنامي العنف المروري كأحد اشكال العنف الحضري في المدينة الجزائرية

لعل ذلك ما يجعلنا ندرك أيضا تأثيرات التباين في توزع إمكانيات ومرافق التنقل بصورة غير متكافئة من حيث المؤشرات الزمنية والمكانية وكذا توزع شبكات التنقل فيها بين مراكز المدن واطرافها والذي قد يساهم في تهميشها ، الامر الذي يزيد من حدة العنف المروري بسبب الاحباطات الاجتماعية للمتنقلين وخاصة الشباب منهم ، ويشير الباحث معن خليل العمر الى ان العنف كمفهوم يرتبط كثيرا بمفهوم القوة حيث يبدأ بالقوة الجسدية لينتقل إلى الصورة التعبيرية ويسري من التطلع لإثبات الذات إلى تأكيدها لتصل إلى العدوان (العمر ، 2017، 258،) وقد يصبح عنفا بالممارسة خاصة إذا اجتمعت العوامل السوسيوثقافية الداعمة له مع عجز واضح لقنوات الاتصال عن تأدية مهامها .

لا شك أن بحثنا ضمن هذه الأطر التفسيرية بموجهاتها السوسيوثقافية وان كانت متباينة المنشأ ساهم بصفة بالغة في الكشف عن اهم المحكات التي لها صلة وثيقة بالعنف المروري في المدن كظاهرة اجتماعية قائمة بذاتها ، وقد مهد لنا الطريق للكشف عن تجلياتها في المدينة الجزائرية من خلال مناقشة حضور مؤشرات الظاهرة إحصائيا ومتابعة دلالاتها في ضوء الدراسات الاجتماعية المحلية التي رصدت معالمها. ولكنها رغم أهميتها تبقى في حاجة ماسة إلى دراسات امبريقية ميدانية لتقديم فهم أفضل لها مع الأخذ بعين الاعتبار التحولات التي عرفتها المدينة الجزائرية خاصة خلال السنوات الأخيرة.

4-اهم عوامل العنف المروري في ضوء الدراسات الاجتماعية: انطلاقا من بحث الأطر السوسيوثقافية المفسرة لظاهرة العنف المروي الى جانب البيانات الإحصائية المتعلقة بها تمكنا من تحديد اهم العوامل العنف المروري مع مناقشتها وبحث تجلياتها وهي:

- **العامل التكنولوجي** : ان طبيعة العلاقة التي تجمع السائق أو الراجل مع السيارة كوسيلة تكنولوجية وقيمة حضرية تفرض علينا فهم دلالتها الاجتماعية وأشكال اللامساواة الاجتماعية التي تفصح عنها في المجال العام ، حيث يشير عالم الاجتماع الفرنسي **لوك بولتونسكي** أن امتلاك السيارة لا يمثل امتلاك وسيلة نقل محايدة تعكس قيمتها الرمزية فحسب بل أن طبيعة السيارة الممتلكة تمثل مكانة اجتماعية في حد ذاتها وهي موضع تنافس اجتماعي بين الافراد (Boltonski (Luk 1975 pp 2-1 ، كل ذلك يفسر لنا أسلوب التنافس الرمزي العنيف في السياقة بين السائقين من أجل احتلال الصدارة في الطريق العام ، مع ممارسات التباهي بنوع السيارة وحجمها كشكل آخر من العنف المروري خاصة أن الافراط في السرعة يمثل أحد أكثر العوامل البشرية تفسيرا لحوادث المرور في الجزائر .
- **عامل الاتصالات الشبكية والرقمية:** استخدام الهاتف النقال أثناء السياقة هو أحد المشكلات المعاصرة ومن العوامل المسببة لحوادث المرور ، وهذا نظرا لانغماس السائق أو الراجل في الفضاء الافتراضي الأمر الذي يجعله لا يستوعب المخاطر التي قد تهدد حياته ولا يميز بين العالمين الواقعي والافتراضي ، بل هناك من يلجا إلى تبني سلوكات المخاطرة في القيادة او التنقل لمجرد الرغبة في نشر صور وتسجيلات من اجل البحث عن الشهرة والحضور عبر شبكات التواصل الاجتماعي لتعويض حاجة ذاتية أو اجتماعية.

• **العامل الحضري:** يعبر أسلوب السياقة عن "سلوك التمدن" ومؤشر لتمثل قيم الحضرية في المدينة فالإنسان ابن بيئته ، ولكن تبقى للتباينات الاجتماعية والثقافية أثرها في ممارسات المتنقلين بحسب فئاتهم الاجتماعية المهنية وخلفيتهم الثقافية والحضرية. إذ تشير احدى الدراسات الحضرية المعاصرة من خلال تحليل الباحث **ماتيو جروستات** إلى حقيقة تنامي ظاهرة اللامساواة الاجتماعية في الوفاة بسبب حوادث المرور في المجتمع الفرنسي خلال السنوات الأخيرة ، وقد أرجعت ذلك الى نتيجة حتمية لها علاقة بظروف سابقة لها ومتصلة بوجود تراتبية في الاقامة السكنية الخاضعة لمحددات اجتماعية طبقية. لهذا فان إمكانية التعرض لحوادث السير تتصل أكثر بالفئات الاجتماعية القاطنة في المناطق البعيدة خارج المناطق الحضرية الكبرى(Mattieu grossetete , 2010). ، وهو الأمر الذي يمكن الانطلاق منه للإشارة العلاقة بين المحددات ويمكن نفهم الصعوبات التي تعانيها الفئات السوسيومهنية التي تمتهن النقل او التي تشتغل في قطاعات وظيفية تتطلب التنقل اليومي خاصة بين الولايات أو وسط المدن الكبرى بفعل التمايز الاجتماعي بين المناطق الحضرية والأحياء السكنية التي تقطن فيها ، من حيث التوزيع المكاني والزمني للمرافق وهو وما يزيد من فرص وقوعها ضحايا لحوادث المرور خاصة في الأرياف وهو ما أشارت اليه احصائيات المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق لسنة 2017 .

• **العامل الزمني:** على اعتبار ان الاقتصاديات المعاصرة هي اقتصاديات وقت فان التطور الكبير الذي يشهده المجتمع المعلومات ونظم الاتصالات زاد من وتيرة التدفق المعلوماتي التي أدت إلى تنامي احتياجات المتنقلين وتراكمها كما سرعت من وتيرة تغيرها في ظل المجتمع الاستهلاكي ، مما زاد من ضغط التنقلات وحجمها بالموازة مع ضعف شبكة النقل الجماعي وتزايد التوجه نحو امتلاك السيارة الخاصة في المدن الكبرى ، التي صارت تشهد ازدحاما مروريا هائلا ساهم بطريقة او أخرى في انتشار مظاهر العنف المروري.

• **العامل الاجتماعي :** بفعل الضغوطات الاجتماعية والتحولات الحضرية تتزايد حوادث الطرقات كل سنة خاصة مع تنامي صخب الحياة الحضرية ببعدها الاستهلاكي والتي تتميز بطابعها العقلاني ، لتزيد من وتيرة التنقلات وتنعكس على العلاقات الاجتماعية للأفراد لتصبح أكثر فردانية وانعزالية خاصة لدى السواق الذين يعيشون في المناطق او الاحياء الحضرية البعيدة والهامشية ، ويعيشون دوريا ضغوطات التنقل في ظل صعوبات الظروف المعيشية اليومية مما يولد آفات اجتماعية عدة كاستهلاك المسكرات وتعاطي المخدرات التي تساهم بدورها وبشكل كبير في تنامي العنف المروري في المدن الكبرى.

• **العامل الثقافي :** ذهنية المتنقلين وتصوراتهم لنمط الحياة وأسلوب التنقل المثالي في المدن ، فكثيرا ما يتخذ بعض المتنقلين من ثقافة الاستعراض ملمحا أساسيا لسلوك التنقل الحضري دون الاخذ بعين الاعتبار حضور الاخر أو احترام حقه في التواجد معه في المجال العام كفضاء مشترك ، لهذا عندما تطغى القيم المادية الاستهلاكية ذات الطابع الاستعراضي في المجتمع الحضري على تجليات الحياة اليومية يصبح العنف المروري إحدى افرازاتها. ، ناهيك عن طبيعة العلاقة بين التكنولوجيا والانسان والتي لا زال ينظر اليها البعض بشيء من الانبهار الذي يمكن تفسيره بمفهوم "الهوة الثقافية او التخلف الثقافي "(Cultural lag) بين التغير المادي واللامادي على حد تعبير **ويليم أوجبرن (William F Ogburn)** ، فاستعمال السيارة بعدّها عنصر مادي من الثقافة لا يقتصر فقط على كيفية قيادتها أو صيانتها ، بل يتعلق أيضا بطبيعة الأفكار والممارسات المتعلقة بصورة السيارة في المخيال الاجتماعي كوسيلة للتنقل ، تصورات التنقل عبرها والعادات الحضرية المتصلة بها ، نظم النقل والقوانين المنظمة للسير ،اعتماد مبادئ السلامة المرورية عند استخدامها الخ ، فوضعية اللاتزامن بين العناصر المادية واللامادية من الثقافة قد تولد "ثقافة تكيفية" (عبد الغني عماد ، 2006 ،204) ظرفية لكنها ما تنفك أن تتحول إلى وضعية التناقض بين الجانب اللامادي من الثقافة الذي يكون في وضعية مقاومة مقابل التغيرات الجارية في الجانب المادي ، لكن الإشكال يظهر فيما بعد في حالة تعطل عملية التغيير الموافقة له والمنسجمة معه ليتحول الأمر إلى مجرد تكديس للتكنولوجيا ، فتتحول السيارة التي هي في الأصل وسيلة نقل إلى غاية سواء اجل استعراض المكانة الاجتماعية او مؤشر للتحضر...الخ ، لتصبح العلاقة بين العناصر المادية وغير المادية من الثقافة غير مجدية ، وهذا لان عناصرها المادية ليست متأصلة فيها بل خارجة عنه باعتبارها وليدة نسق ثقافي مغاير ، من هنا يصبح العنف المروري بمثابة رد فعل حتمي لتلك الوضعية المتأزمة. ولاشك ان النموذج التفسيري للثقافة

عند **مالك بن نبي** أفضل من يبين العلاقة بين الفكرة والشيء ، حيث أشار في مؤلفه "مشكله الأفكار"(مالك بن نبي ،2005، 63,64) إلى أن للعالم الثقافي تركيبة ديناميكية تتوافق مظاهره مع العلاقات المتغيرة التي تقوم بين عناصره الثلاث وهي : الأشياء ، الأشخاص والأفكار ، وأن الشيء يفرض طغيانه في البلد النامي بسبب ندرته ويولد مركب الحرمان والميل الى التكديس الذي يصبح في المجال الاقتصادي صورة من صور التبذير والإسراف ،لهذا فهو يعتقد أن المجتمع المحروم يستسلم لسيطرة عالم الأشياء التي حرم منها والمجتمع المكتظ يتمرد على سيطرتها. لكنهما بهذا الانفعال المزدوج يواجهان نفس الداء وهو طغيان الشيء الذي تختلف أعراضه.

إن استعراض هذه العوامل لا يعني التسليم بها وبتأثيراتها في المجتمع الجزائري ولكن رصدها يفتح المجال لبحث أعمق في مؤشراتها ودلالاتها ويلفت الانتباه إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مثل هذه المتغيرات السوسيوثقافية متعددة الأبعاد في الدراسات الحضرية والاقتصادية لرسم سياسيات تنقل تأخذ بعين الاعتبار العوامل الفاعلة في البنية الاجتماعية الحضرية بموجهاتها الثقافية لإدراك ارتباط العنف المروري في المدن الجزائرية بالعامل البشري الذي برز بشكل ملفت في أغلب تقارير المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق (2012،2017) ،وهو أمر يجدر الانتباه إليه من خلال رسم سياسيات حضرية تقوم على إعادة تمتين علاقة المواطن كرأسمال حقيقي ببيئته الحضرية لإنجاح تبني ممارسات تنقلية أكثر استدامة ، حيث تنطلق من هذه العوامل للتقليل من حدة أشكال التهميش الاجتماعي والحضري وكذا الانسحاب الذاتي للمواطنين من الفعاليات الحضرية لتتجلى صوره في ممارسات العنف المروري ، إلى جانب تطوير البنية التحتية لمنظومة التنقلات لتنسجم واحتياجات الساكنة في المدن الكبرى .

5-أهم تداعيات العنف المروري: أكيد أن للظاهرة انعكاسات وخيمة على المجتمعات ومن مختلف الأبعاد وتتمثل فيما يلي:

- **على الصعيد الاقتصادي**: تشهد كلفة العنف المروري تزايدا مستمرا كل سنة ، ولا شك أن التكلفة البشرية والاقتصادية لحوادث المرور تنبئ بمخاطر الظاهرة التي تكلف كل سنة خسائر في الأرواح ، ناهيك عن ملايير من المداخيل التي تهدرها الدولة وقد أشار الباحث الاقتصادي فارس بوباكور(2019) أن تكاليف حوادث المرور في الجزائر لسنة 2015 تجاوزت 100 مليار دينار جزائري ضمت الخسائر المادية من ممتلكات عامة وخاصة إلى جانب الخسائر البشرية وما تنفقه الدولة من مصاريف للتكفل بهم .
- **على الصعيد الصحي**: تنتج حوادث الطرقات سنويات إعاقات جسدية ومشكلات صحية ، نفسية واجتماعية تؤثر بدون شك على فعالية الحياة الاجتماعية لضحايا حوادث المرور الذين يفقد الكثير منهم وظائفهم وحياتهم العادية ، وقد يجدون أنفسهم عاجزين عن اعالة اسرهم ناهيك عن صعوبات الاندماج الاجتماعي مجددا كفئات لها احتياجاتها خاصة في المجتمع.
- **على الصعيد الاجتماعي**: تزيد مشكلات العنف المروري في الطريق العام من مشكلات العزل الاجتماعي والانطواء على الذات خاصة بالنسبة للفئات محدودة الحركة كالمسنين ، الأطفال ، ذوي الاحتياجات الخاصة كما تكشف عن صور اللاعدالة الاجتماعية في فرص وظروف التنقل مما يؤثر على اندماجهم الاجتماعي وحقهم في التنقل والمشاركة في فعاليات المدينة.
- **على الصعيد الثقافي**: يؤثر العنف المروري على السلوكات الحضرية ورموز التحضر في المدينة حيث تفقد تدريجيا قدرتها على احتواء فاعليها ، بالموازاة مع تزايد وتيرة التنافسية حول الواجهة السياحية للمدن الكبرى كمصدر استثمار ثمين في مواجهة المدن العالمية المعاصرة التي صارت تدمج ومؤشرات الاستدامة في النقل كإحدى أولوياتها.

6-سبل الوقاية من العنف المروري

بالنظر إلى عوامل العنف المروري التي جرى رصدها يبدو أن مسالة إدماج العامل البشري في رسم سياسة الحضرية تنطلق من تطوير آليات تحقق تجانس منظومة التنقلات ولا شك ان إنجاح هذا المسعى لن يتأتي الا خلال الانطلاق من مجموع العوامل السوسيوثقافية المؤثرة على البنية الاجتماعية لأي مجتمع وذلك من خلال التركيز على ترسيخ ثقافة السلامة المرورية لدى المواطن كفاعل ومشارك فيها ويمكن ان يتجسد ذلك من خلال:

1- ضبط احتياجات المستخدمين من التنقلات عبر إعداد قاعدة بيانات (اقتصادية ، اجتماعية ، تربوية ، صحية ، ثقافية ...) يجري تجميعها الكترونيا وتصنيفها لتيسير ادارتها وفق المناطق السكنية المختلفة الموزعة عليها ، فغياب احصائيات وقواعد بيانات حول احتياجات المتنقلين من

التنقل يجعل ادارة التنقلات مكانيا وزمنيا امرا صعبا ويجعلنا امام ازمة ادارتها.

2- استقصاء رضا المتنقلين عن مرافق النقل المتوفرة سواء العمومية أو الخاصة ، كيفية توزعها ، نوع الخدمة التي تقدمها ، وجودة الخدمات في البيئة التي يقطنون بها ، عبر إشراكهم في انتقائها وبحث آراءهم واتجاهاتهم نحوها ، من خلال إجراء دراسات دورية وإشراك لجان الأحياء ، الجماعات المحلية والمديريات المعنية فيها للإدماج نتائجها ضمن السياسات التنمية المحلية لقطاع النقل والسياسة الحضرية

3- إدماج مفهوم العدالة الاجتماعية في توزيع شبكات النقل العمومية وإدارة توزعها زمانيا ومكانيا ببرامج لمواجهة مشكلات التهميش الاجتماعي والتمايز بين المناطق الحضرية من حيث خصائصها الاجتماعية ووفرة مرافق النقل الجماعي مع تقليص وقت السفر وتوفير الخدمة المطلوبة في وقتها ونوعيتها.

4- توفير المرافق الخدماتية والفضاءات الجماعية كالنوادي الرياضية والثقافية والترفيهية بالمنطقة السكنية القريبة من المقرات السكن لدعم ارتباط المتنقلين بالبيئة الحضرية التي يقطنون بها والتقليل من التنقل نحو المناطق الأخرى خاصة المركزية منها للحفاظ على التجانس وتخفيف الضغط عليها.

5- إدماج مفهوم العدالة الاجتماعية في السياسات التنموية والتخطيط الحضري للمدينة للحفاظ على التوازن والتجانس الاجتماعي للمدينة وبالتالي التقليل من تأثيرات التمايز الحضري بين قطاعاتها وسكان تلك المناطق.

وأخيرا تعزيز ثقافة السلامة المرورية وممارسات النقل المستدام من خلال تشجيع استخدام وسائل النقل الصديقة للبيئة كالدراجات مثلا لدعم الوصولية للمرافق لمختلف الفئات الاجتماعية خاصة الفئات محدودة الحركة ، الى جانب تشجيع المشاركة مع الآخر عبر العمل التطوعي والجمعوي لإعادة تمتين رابط الثقة وعلاقة المواطن بمجاله العمومي.

خاتمة

لا شك ان العنف المروري هو نتيجة حتمية لتسارع وتيرة التحضر وتزايد النمو السكاني والتمدد الحضري في المدن الكبرى والجزائرية واحدة منها ، لكن يبقى هذا الهاجس قائما في ظل التوزيع غير المتكافئ للموارد بين أطرافها بالموازاة مع بطء تطور البنية التحتية لشبكات النقل والتي تعد ركيزة النمو الحضري مع تنامي الاحتياجات السكانية ، الامر الذي قد يساهم في تنامي مظاهر التهميش والعنف بكل اشكاله ، لتنعكس تناقضاته على سلامة المتنقلين في المدن والذين يواجهون مخاطر العنف المروري كإحدى مظاهر الحياة اليومية. حيث يبدو أن هناك عديد العوامل السوسيوثقافية التي تقف وراء الظاهرة وقد مكننا الكشف عنها من إدراك معضلة المدن المعاصرة وديناميكياتها الاجتماعية. فانطلاقا من رصد تلك العوامل اتضح عمق تأثيراتها ، لتبقى إمكانية تجاوز هاجس العنف المروري مسالة جد معقدة لا تتحقق إلا انطلاقا من مساهمة المواطن بعدّه مسئول و فاعل في الحياة الحضرية يساهم إلى جانب باقي الهيئات المحلية في تغيير المفاهيم ومن ثمة الممارسات عبر تبني ممارسات السلامة المرورية بمفهومها الواسع. لكن ذلك لا يمكن أن يتحقق بدون تبني خطط عملية وبرامج رشيدة ضمن السياسة الحضرية يسهم المتنقلين أولا في تثمينها عبر ممارساتهم اليومية داخل الأحياء الحضرية ، ممارسات تتخذ من المواطنين عبر المؤسسات التعليمية ،شبكات الاتصال والاعلام والمجتمع المدني فضاء فاعلا لها كقوة تدخل واقتراح تساهم في التعبئة الحضرية في الميدان بعيدا عن المشاركة الشكلية والمناسباتية ، لتغيير الممارسات والذهنيات من اجل مدينة أكثر استدامة ونظم تنقلات أكثر رشادة تستفيد من جميع مقوماتها البشرية والاقتصادية لإنجاح إدماج ثقافة السلامة المرورية كممارسة وثقافة حضرية بالدرجة الأولى ،الا أن السؤال نطرحه في الأخير ويفرض نفسه بالنظر إلى التحديات الواقعية ما هي الآليات المجدية لترسيخ ثقافة السلامة المرورية عند المواطن الجزائري في الطريق العام من أجل تجسيد فعلي لممارسات النقل المستدام وبالتالي ضمان حياة أفضل خاصة في المدن الكبرى .

قائمة المراجع

أمال جمعة ، عبد الفتاح. (2015). **القضايا والمشكلات الاجتماعية المعاصرة**. القاهرة: دار الكتاب الجامعي.

انطوني. جيدنز. (2005). **علم الاجتماع**. تر (فايز الصياغ). (ط1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،

انطوني جيدنز. (2006). **مقدمة نقدية في علم الاجتماع** ، تر (احمد زايد واخرون) ، ط 2 ، القاهرة: مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.

احمد موسى بدوي ،" القواعد المتصارعة نظرية جديدة في علم الاجتماع" ، **مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية** ، العدد الثامن عشر- المجلد الثالث ، ابريل 2018 ، ص ص 237-238.

أولريش ، بيك.. (2009) **مجتمع المخاطرة** ، تر (جورج كتورة والهام الشعراني). (ط1). بيروت: المكتبة الشرقية.

أولريش ، بيك. (2013). مجتمع **المخاطر العالمي بحثا عن الأمان المفقود**. تر (علا عادل وآخرون). القاهرة: المركز القومي للترجمة.

إسماعيل قيرة. (2010). الجزائر والنظام العالمي الجديد ، **مجلة البحوث والدراسات الإنسانية** ، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة ، المجلد 3 ، العدد6

بيبيمون كلثوم ، **النخبة النسوية والتنشيط الجمعوي في الجزائر** دراسة ميدانية لعينة من الجمعيات الوطنية ، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الثقافي ، قسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر ، 2004 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ص 81.

روث ، ولاس وأليسون ، وولف. (2011). النظرية **المعاصرة في علم الاجتماع تمدد افاق النظرية الكلاسيكية**. تر (مُحَّد عبد الكريم الحوراني). الأردن: المنهل

زيغمونت ، باومان. (2016). **الحياة السائلة**. تر (حجاج أبو جبر). (ط1). بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

مالك بن نبي. (2005). **مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي**. تر (مُحَّد عبد العظيم علي). الجزائر: منشورات ANEP.

معن خليل العمر. (2017). **حقول مستحدثة في علم الاجتماع**. ط1. الأردن: دار الشروق.

منظمة الصحة العالمية ، التقرير **العالمي عن حالة السلامة في الطرق** ،2015 ، العنوان الالكتروني:

https://www.who.int/violence_injury_prevention/road_safety_status/2015/ar/

علا عبد المنعم ، الزيات. (2016)."مجتمع المخاطر والساعات البيولوجية للجسد دراسة ميدانية على عينة من المصريين ". **مجلة إضافات. (**العدد 35**)**. بيروت**:** مركز دراسات الوحدة العربية.

عبد العزيز ، خواجة.)2013. (" ساحة السوق التقليدية ، من علاقة الانا بالآخر الى التقسيم الفئوي للمجال حالة قرية بني يزقن بغرداية" ، في: **الفضاءات العمومية في البلدان المغاربية** ، اشراف: رمعون وعبد الحميد هنية ، كراسك الجزائر وجامعة تونس .

عبد الغني ، عماد (2006). **سوسيولوجيا الثقافة المفاهيم والإشكاليات من الحداثة الى العولمة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عدلي محمود السمري. (2011). **علم الاجتماع الجنائي** ، ط 2 ، الأردن: دار المسيرة.

عايد عواد الوريكات. (2013) **نظريات علم الجريمة**. ط1. الأردن: دار وائل.

علي ، سموك. (2006) **إشكالية العنف في المجتمع الجزائري من اجل مقاربة سوسيولوجية** . جامعة الباجي مختار عنابة: ديوان المطبوعات الجامعية ، قسنطينة.

فارس بوباكور. (2019) ، "الكلفة المالية لحوادث المرور تبلغ 100 مليار دينار سنويا" .(تاريخ التصفح :20-15-2019).متاح عبر الرابط الاتي

http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160508/76875.html.

فضيل ، حضري. (2013)."العوامل السوسيوثقافية لعنف الطرقات في المجتمع لجزائري مظاهرها وانعكاساتها " ، **اعمال الملتقى الوطني الأول حول "حوادث المرور بين مستعملي الطريق وتنظيم المرور** "يوم 24-25-افريل 2013 ، مخبر سيكولوجية مستعملي الطريق ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، باتنة.

AZZEDDINE, Madani et GHIAT, Tello. (2015). Les principales causes des accidents de la circulation routière et les mesures d'atténuation en Algérie. ***European scientific journal***, vol. 11, no 20.

Belkaid, E. & Alili, A. (2020). Les déterminants de la participation citoyenne en Algérie- Exemple de la ville de Tlemcen. **Management international / International Management**, 24 (3), 150—162. 7. Available online at : https://doi.org/10.7202/1072629ar

Boubakour Fares.(2014).**La congestion routière urbaine vers des solutions basés sur la gestion de la mobilité cas de la wilaya de batna .**-projets de recherche agréé par ATRS : Algerie. .

CASTEL, Robert. (2013). ***L'Insécurité sociale. Qu'est-ce qu'être protégé ?*** Le Seuil: Paris

Doina-stefana săucan and Mihai-Ioan Micle al (2012). Violence **and aggressiveness in traffic Procedia - Social and**. **Behavioral Sciences Revue**. (33).343 – 347. Available online at www.sciencedirect.com 1877-0428 ©...

Luc Boltanski. (1975). « Les usages sociaux de l'automobile : concurrence pour l'espace et accidents ». **Actes de la Recherche en Sciences Sociales** (1-2). Available online at :(https://www.persee.fr/doc/arss_0335-5322_1975_num_1_2_2456#arss_0335-5322_1975_num_1_2_T1_0030_0000).

Madani Azzedine, Chella Tarek et Abdelmadjid Bouder." (2019). Les **accidents de la route en Algérie, nécessité d'un diagnostic**", Décembre 2019, Colloque international au Tunisie sur « L'éducation à la prévention routière : Conducteurs et piétons : Quelle prévention pour réduire les accidents de la circulation ? » **: *Revue parcours cognitifs des sciences sociales et humaines,*** Volume : Vol 03 n° 09 Numéro spécial.

Mattieu Grossetete.(2010). « L'enracinement social de la mortalité routière », **Actes de recherche en sciences sociales**, Le Seuil : Paris. Available online at : https://www.cairn.info/revue-actes-de-la-recherche-en-sciencessociales-2010-4-page-38.htm).

Omrane Mustapha (2018.). La participation civique et politique des jeunes en Algerie : problématiques et enjeux**, In : jeunesse algérienne, Vécu, représentation et aspiration**, Sous-direction : N. E Hammouda &.Benhaddad .N.A &.Boucheref .K et al Algerie: Cread.

Office nationale des statistiques. Parc d'automobiles. (2017). Available online at: https://www.ons.dz/spip.php?rubrique228.

Omrane Mustapha (2018.). La participation civique et politique des jeunes en Algerie : problématiques et enjeux**, In : jeunesse algérienne, Vécu, représentation et aspiration**, Sous-direction : N.E Hammouda &.Benhaddad .N.A &.Boucheref .K et al Algerie: Cread.

Slimane Medhar.(2009). **La violence sociale en Algérie**. (2 éd). Alger: Ed thala ...

World health organization. (2018). **Global statut report on road safety**, Available online:
https://www.who.int/violence_injury_prevention/road_safety_status/2018/en/

تكريس مبدأ المساواة والمنافسة في الصفقات العمومية وفقا المرسوم الرئاسي رقم 15-247 والقانون 08-12 المعدل والمتمم للأمر 03-03

Devoting the Principle of Equality and Competition in Public Deals in accordance with the Presidential Decree No. 15-247 and Law No. 08-12 amending and supplementing Ordinance No. 03-03

تاريخ الإرسال: 2020-04-06 تاريخ القبول: 2021-04-13

زهير بن ذيب، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، z.ben.dib2020@gmail.com

الملخص

الصفقات العمومية أداة لإنفاق المال العام، لذلك فهي من بين المجالات الخصبة لإمكانية إهداره وتبديده وإساءة استعماله، مما يستدعي خلق آليات لحمايته والحفاظ عليه، وهو مالا يمكن أن يتحقق إلا بمراعاة مبادئ حرية الوصول للطلبات العمومية والمساواة في التعامل بين المرشحين المتنافسين وشفافية الإجراءات وتكريس مزيد من مبادئ الحوكمة الرشيدة.

تمكّن قواعد المنافسة الإدارة من استخدام الموارد العمومية استخداما رشيدا وعقلانيا، بما تمنحه من تنوع في العروض يضفي على طلباتها قدرا من الشفافية والنزاهة، لذلك أولى المشرع الجزائري لموضوع المنافسة في الصفقات العمومية اهتماما خاصا لفرض إحترام قواعد السوق بين المتعاملين الإقتصاديين، وقمع جميع الممارسات المنافية لقواعد النزاهة والمنافسة، لكن **ما هي الآليات التي اعتمدها المشرع الجزائري لتكريس مبدأ المساواة والمنافسة في الصفقات العمومية، وفقا المرسوم الرئاسي رقم 15-247 والقانون 08-12 المعدل والمتمم للأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة؟**

الكلمات المفاتيح: مبدأ المنافسة، الصفقات العمومية، المساواة بين المتنافسين، حرية التعاقد، الرقابة الداخلية والخارجية

Résumé

Les marchés publics sont un outil pour dépenser l'argent public, et par extension, il est considéré comme l'un des domaines fertiles pour le gaspiller, et l'utiliser à mauvais escient, ce qui nécessite de créer des mécanismes pour le protéger et le préserver, et il ne peut être atteint qu'en tenant compte des principes du libre accès aux demandes publiques, de l'égalité dans les relations entre les candidats concurrents, de la transparence des procédures et du dévouement de plus. Principes de bonnes gouvernances. Les règles de concurrence permettent à l'administration d'utiliser rationnellement et rationnellement des ressources rationnelles, en lui donnant une diversité d'offres, ce qui confère à ses demandes un degré de transparence et d'intégrité. Par conséquent, le législateur algérien a accordé une attention particulière à la question de la concurrence dans les marchés publics pour imposer le respect des règles du marché chez les commerçants économiques et pour supprimer toutes les pratiques incompatibles. Les règles d'intégrité et de concurrence, ***mais quels sont les mécanismes adoptés par le législateur algérien pour consacrer le principe d'égalité et de concurrence dans les marchés publics conformément au décret présidentiel n ° 15-247 et à la loi 08-12 modifiant et complétant l'ordonnance 03-03 relative à la concurrence ?***

Mots clés : principe de concurrence, marché public, Égalité entre concurrents, liberté contractuelle, Contrôle interne et externe

Abstract

Public deals are among the ways of spending public money. Consequently, it is considered one of the fertile areas for wasting, spoiling and misusing it, which calls for creating mechanisms to protect and preserve it. This can only be achieved by applying the principles of free access to public requests, equality in dealing with the competing candidates, transparency of procedures, and more devotion to principles of good governance. The rules of competition enable the administration to rationally and reasonably use public resources through the diversity of offers, which guarantees a level of transparency and integrity. Therefore, the Algerian legislator paid special attention to the issue of competition in public deals to impose respect for market rules among economic dealers, and to suppress all incompatible practices of integrity and competition. Nevertheless, what mechanisms are adopted by the Algerian legislator to enshrine the principle of equality and competition in public procurement in accordance with the Presidential Decree No. 15-247 and the Law No. 08-12 amending and supplementing Ordinance No. 03-03 related to competition?

Keywords: competition principle, Public transactions, Equality between competitors, freedom of contract, Internal and external control

مقدمة

يحتل العقد الإداري مكانة هامة بعدّه من أهم وسائل النشاط الإداري في إطار تجسيد مشاريع التنمية، وتحريك العجلة الاقتصادية للدولة، وهو الوسيلة الأنجع التي تضبط إعادة توزيع الموارد الوطنية وفق السياسة الإقتصادية، والضمانة الأساسية لحسن سير واستغلال المرافق والأموال العمومية، ولأجل ذلك خصه المشرع الجزائري بإطار تنظيمي يحدد كيفيات إعداده، إبرامه وتنفيذه، والهيئات أو المصالح المعنية باستخدامه، وإذا كانت الصفقات العمومية محلا للإنفاق العام فإن ذلك يعدّ من بين المجالات الخصبة لإمكانية إهداره وتبديده وإساءة إستعماله، مما يستدعي خلق آليات لحمايته والحفاظ عليه، وهو ما لا يمكن أن يتحقّق إلا بمراعاة مبادئ حرية الوصول للطلبات العمومية، والمساواة في التعامل بين المرشحين المتنافسين، وشفافية الإجراءات، وتكريس مزيد من مبادئ الحوكمة الرشيدة.

ونظرا لأهمية تلك المبادئ التي تقترن بها الصفقات العمومية اقترانا واضحا، إذ أن احترام قواعد المنافسة يمكّن الإدارة من استخدام الموارد العمومية استخداما رشيدا وعقلانيا، لذلك أفرد لها المشرع نظاما قانونيا خاصا بها ينظّمها من جميع الجوانب، آخذا بعين الاعتبار المساواة بين الراغبين في التعاقد معها، ولعل أهم هذه النصوص قانون المنافسة، والذى يعتبر فرعا جديدا من فروع القانون العام، استحدث من أجل تكريس أسس المنافسة من خلال فرض قواعد قانونية تلزم مختلف الشركاء الإقتصادين على احترامها، إذ نص في المادة الثانية من الأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة المعدل والمتمم (أمر رقم 03-03 ج.ر 43 /2003) على أن أحكامه تطبق على الصفقات العمومية بدءا من نشر الإعلان عن المناقصة إلى غاية المنح النهائي للصفقة التي عرّفها المشرع الجزائري في ظل المرسوم الرئاسي 15-247 بأنها عقد إداري بنصه في المادة الثانية منه على ما يلي: "الصفقات العمومية عقود مكتوبة في مفهوم التشريع المعمول به، تبرم بمقابل مع متعاملين اقتصاديين وفق الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم، لتلبي حاجات المصلحة المتعاقدة في مجال الأشغال واللوازم والخدمات والدراسات".

وبعدّ الصفقات العمومية من أهم العقود الإدارية التي تبرمها الدولة ممثلة في مختلف هياكلها على المستوى المركزي أو المحلي، ووسيلة من وسائل تجسيد فكرة استمرار المرفق العام وإشباع الحاجات العامة، وأداة لإنفاق المال العام، فإن الصفقات هي من المجالات الخصبة لإمكانية إهدار المال العام وتبديده وإساءة استعماله، لذا لابد من خلق آليات لحمايته والحفاظ عليه، وهو مالا يمكن أن يتحقق إلا بمراعاة مبادئ حرية الوصول للطلبات العمومية والمساواة في التعامل بين المرشحين المتنافسين وشفافية الإجراءات وتكريس مزيد من مبادئ الحوكمة الرشيدة.

يهدف هذا المقال للبحث في قواعد المنافسة التي تعدّ من أهم ضمانات احترام مبدأ المساواة ومحاربة المحاباة ومختلف مظاهر الفساد، إذ عبر تكريس مبدأي المساواة والمنافسة تتمكّن الإدارة من استخدام الموارد العمومية استخداما رشيدا وعقلانيا، بما تمنحه من تنوع في العروض مما يضفي على طلباتها قدرا من الشفافية والنزاهة، لذلك أولى المشرع الجزائري لموضوع المنافسة في الصفقات العمومية اهتماما خاصا لفرض احترام قواعد السوق بين المتعاملين الاقتصاديين، وقمع جميع الممارسات المنافية لقواعد النزاهة والمنافسة.

لمعالجة الموضوع محل الدراسة ارتأينا الانطلاق من الإشكالية التالية: **ما هي الآليات التي اعتمدها المشرع الجزائري لتكريس مبدأ المساواة والمنافسة في الصفقات العمومية وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 15-247** (مرسوم رئاسي 15-247 ج.ر50/2015)، **والقانون 08-12 المعدل والمتمم للأمر 03-03؟**

وللإجابة عن الإشكالية الواردة أعلاه وتحقيق أهداف الدراسة نقسّم البحث إلى مبحثين نتناول في **الأول**: الضمانات التشريعية لتكريس مبدأ المنافسة في الصفقات العمومية، وفي **الثاني** نعرض مختلف آليات الرقابة المفروضة في إطار الإلتزام بقواعد المنافسة.

المبحث الأول: التكريس التشريعي لمبدأ المنافسة في الصفقات العمومية

وسنعرض فيما يلي تكريس مبدأ المنافسة من خلال المرسوم 15-247 المتعلق بالصفقات العمومية (المطلب الأول)، ثم نتناول تكريس مبدأ المنافسة من خلال قانون المنافسة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مبدأ المنافسة من خلال المرسوم 15-247 المتعلق بالصفقات العمومية

من أهم المبادئ التي ورد ذكرها في المرسوم الرئاسي 247/15 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، تجسيد نجاعة الطلبات العمومية والإستعمال الحسن للمال العام والمحافظة على مبدأ حرية الوصول للطلبات العمومية، وتحقيق المساواة بين العارضين، وشفافية المعاملة العقدية وعلانية الصفقة العمومية. ونعرض فيما يلي نظرة المرسوم 15-247 المتعلق بالصفقات العمومية الجزائري لمبدأ المنافسة، وذلك من خلال بيان ضوابط الإعداد المسبق لشروط الصفقة (الفرع الأول)، ثم علانية المعلومات ومعايير الإجراءات المتعلقة بإبرام الصفقة العمومية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: بيان ضوابط الإعداد المسبق لشروط الصفقة العمومية

تحقيقا لمقتضيات الشفافية ألزم المشرع الإدارات العمومية بضرورة اللجوء لإجراءات محددة، من شأنها إحترام فرض إطارٍ رقابيٍّ يتماشى مع ضمان السلامة القبلية للمعاملة العقدية، وذلك من خلال تحديد الحاجيات العمومية وتنسيقها وتحصيصها، كآليات تسبق الدعوة إلى التعاقد وإعداد مشروع الصفقة (أولا)، ثم بعد ذلك الإعداد المسبق لدفتر الشروط (ثانيا).

أولا – تحديد الحاجيات وإعداد مشروع الصفقة العمومية

تعد هذه المرحلة من أهم مراحل إبرام الصفقة العمومية وأكثرها **انعكاسا** على مبادئ المنافسة، فقبل التوجّه إلى إعداد دفتر الشروط، يتعين على المصلحة الإدارية الراغبة في التعاقد تحديد **احتياجاتها**، على أساس دراسة واقعية وتقنية تعدها مسبقا) تياب نادية، 2013، ص. 74(، ونظرا لأهمية هذه المرحلة نَظَّمَ المشرّع عملية تحديد الحاجات العمومية في المادة 27 من المرسوم الرئاسي 247/15 التي تنص على ما يلي: "تحدّد حاجات المصالح المتعاقدة الواجب تلبيتها مسبقا، قبل الشروع في أي إجراء لإبرام صفقة عمومية، يحدد مبلغ حاجات المصالح المتعاقدة إستنادا إلى تقدير إداري صادق وعقلاني، حسب الشروط المحددة في هذه المادة، تخضع حاجات المصالح المتعاقدة مهما تكن مبالغها لأحكام هذه المادة إلا في الحالات الإستثنائية المنصوص عليها في هذا المرسوم، ويجب إعداد الحاجات من حيث طبيعتها ومداها بدقة، إستنادا إلى مواصفات تقنية مفصلة تعد على أساس مقاييس و/أو نجاعة يتعين بلوغها، أو متطلبات وظيفية، **ويجب ألاّ** تكون هذه المواصفات التقنية موجهة نحو منتوج أو متعامل إقتصادي محدد عندما ترخص المصلحة المتعاقدة، فيما يخص الخدمات المعقدة تقنيا وفق الشروط المحددة والمضبوطة في دفتر الشروط، فإنه يمكن المتعهدين تقديم بديل أو عدة بدائل للمواصفات التقنية، يجب النص على كيفية تقييم وتقديم بدائل المواصفات التقنية في دفتر الشروط، كما يجب تقييم كل البدائل المقترحة".

نستنتج من خلال نص هذه المادة أنه يتوجب على المصلحة المتعاقدة تحديد حاجاتها الواجب تلبيتها مسبقا في دفتر الشروط، قبل الشروع في أي إجراء متعلق بإبرام الصفقة العمومية. إن المشرع ومن خلال المادة أعلاه فرض قيدا على الإدارة وألزمها الإعتماد على المواصفات التقنية المفصلة أثناء تحديد الحاجات العمومية، وذلك في إطار حماية مبدأ المنافسة بين المتعاملين الراغبين في التعاقد وضمان الشفافية في إبرام الصفقات العمومية المنصوص عليه في المادة الخامسة من المرسوم نفسه، كما أضاف المشرع ضابطا آخر لعملية تحديد الحاجات العمومية قبل الدعوة إلى التعاقد، وذلك من خلال نصه بأنه يجب ألاّ تكون هذه المواصفات التقنية موجهة نحو منتوج أو متعامل إقتصادي محدد.

في إطار ضبط وتحديد حاجيات المصالح المتعاقدة، يمكنها أن تتفق فيما بينها على تشكيل مجموعة من الطلبات، وأن تتفق على إبرام صفقة وفق ما يعرف بتنسيق الطلبات العمومية، وذلك حسب نص المادة 36 من المرسوم الرئاسي 247/15، وتجسيدا كذلك لإحترام الإدارة لمبدأ المنافسة، نص المشرع على إمكانية اللجوء إلى تحصيص الصفقات بين مختلف المتعاملين، حتى تستغرق الصفقة العمومية أكبر عدد من العروض، وقد نص على ذلك من خلال المادة 31 من المرسوم ذاته.

بعد التطرق بإيجاز لأهم العناصر المتعلقة بتحديد الحاجيات وإعداد مشروع الصفقة العمومية، نستكمل دراسة هذا الجزء بتسليط الضوء على دفتر الشروط.

ثانيا- الإعداد المسبق لدفتر الشروط

إن أهمية موضوع الإعداد المسبق لدفاتر الشروط تجسّد بشكل كبير حماية مبدأ المنافسة وتكريس الشفافية في مجال الصفقات العمومية، ومن أجل ذلك ألزم المشرع

الجزائري المصلحة المتعاقدة لضمان تطبيق مبدأ المنافسة، وتكريس شفافية أعمال الإدارة، الإعداد المسبق لدفاتر الشروط، بدليل أنه قد نص في المادة 09 من الأمر 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المعدل والمتمم المتضمن قانون الوقاية من الفساد ومكافحته (الأمر رقم 06-01، ج.ر 2006/14)، على أنه: "يجب أن تؤسّس الإجراءات المعمول بها في مجال الصفقات العمومية على قواعد المنافسة الشريفة، وعلى معايير موضوعية، ويجب أن تكرّس هذه القواعد على وجه الخصوص، الإعداد المسبق لشروط المشاركة والانتقاء التي تحددها دفاتر الشروط".

وقد كرس المشرع هذا المفهوم في المادة 26 من المرسوم الرئاسي رقم 247/15، أين نصت على ما يلي: "توضّح دفاتر الشروط، المحيّنة دوريا، الشروط التي تبرم وتنفذ وفقها الصفقات العمومية...".

ومن أجل إعداد دفتر الشروط، يجب أن التدقيق في جرد ووضع أو تحديد المواصفات المطلوبة (أ)، وتحديد الشروط العامة والخاصة للصفقة (ب).

أ/ تحديد المواصفات المطلوبة في الصفقة: الأساس القانوني المنظم لعملية تحديد المواصفات المطلوبة، بعدّها أول عملية من عمليات إعداد دفاتر الشروط، هو نص المادة 95 من تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، والذي جاء في فقرته الثالثة أنه يجب أن يكون: "موضوع الصفقة محددا وموصوفا وصفا دقيقا".

تحدد المواصفات المطلوبة إذن وفقا لطبيعة الصفقة، ويتعين على جهة الإدارة أن تحدّدها بصورة دقيقة ومفصلة، وتدرجها في دفتر الشروط، والتي تعدّ بعد ذلك أساسا في تقييم العروض المقدمة من المتنافسين، ومرجعا في حالة نشوء أي نزاع أو إخلال بالإلتزام بين طرفي العقد، وهذا ما نصت عليه المادة 161 من المرسوم السالف ذكره.

وتجدر الإشارة أن عملية وضع المواصفات المطلوبة في حالة صفقات التوريد، ترتبط بضرورة إعطاء الأفضلية للمنتوج الوطني، طبقا للمادة 83 من المرسوم نفسه، وذلك بمنح هامش الأفضلية بـ (25%) للمنتجات ذات المنشأ الجزائري و/أو للمؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري، التي يحوز أغلبية رأسمالها جزائريون مقيمون في جميع أنواع الصفقات، على أن تخضع الاستفادة من هذا الهامش في حالة ما إذا كان المتعهد تجمعا متكونا من مؤسسات خاضعة للقانون الجزائري ومؤسسات أجنبية، إلى تبرير الحصص التي تحوزها المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري والمؤسسات الأجنبية، من حيث الأعمال التي يتعيّن إنجازها ومبالغها، ويجب أن يحدد ملف استشارة المؤسسات بوضوح الأفضلية الممنوحة، والطريقة المتبعة لتقييم ومقارنة العروض لتطبيق هذه الأفضلية (قرار 28 مارس 2011، ج.ر/2011)، من أجل إضفاء أكبر شفافية على مبدأ المنافسة.

ب/ تحديد الشروط العامة والخاصة للصفقة

وضع الشروط العامة والخاصة للصفقة المراد إبرامها، يبعث ويعزّز عامل الطمأنينة بين المتنافسين ويضفي مصداقية أكبر على شفافية الصفقة، ويعزّز من نزاهة المصلحة المتعاقدة، وهذه العملية تقتضي القيام بمجموعة من الأعمال الإدارية والفنية والتقنية اللازمة لإعداد دفتر الشروط، وقد نصت المادة 64 من المرسوم الرئاسي 247/15، أنه يتعيّن على المصلحة المتعاقدة أثناء مباشرة إعداد دفاتر الشروط تحضير الوثائق المتعلقة بالإستشارة، أو عند الإقتضاء بالتراضي بعد الإستشارة التي توضع تحت تصرف المتعهدين، والتي يجب أن تحتوي على جميع المعلومات الضرورية التي تمكنهم من تقديم تعهدات.

وبعد أن تم إستعراض أهم جوانب دفاتر الشروط وضماناتها التشريعية في إطار إحترام شفافية مشروع الصفقة ومبدأ المنافسة، ننتقل إلى المرحلة الموالية المتمثلة طرح معلومات المشروع فى إطار الدعوة المتنافسين إلى التعاقد، وذلك في الفرع الموالي.

الفرع الثاني: علانية المعلومات ومعايير الإجراءات المتعلقة بإبرام الصفقة العمومية

تعد العلانية من أهم المبادئ التي تضفي الشفافية على إبرام الصفقات العمومية، ويتطلّب التجسيد الفعلي لمبدأ المنافسة في الصفقات العمومية إعتماد عدة وسائل إجرائية تكفل للمتنافسين العلم بالصفقة، وتضمن لهم معاملة شفافة على قدم المساواة، وتتمثّل هذه الوسائل عموما في علانية المعلومات أثناء عرض المشروع والدعوة إلى التعاقد (أولا)، وتحديد الطرق المتعلقة بإجراءات إبرام الصفقة (ثانيا).

أولا/ عرض المشروع أمام المتنافسين:

يتعين على المصالح المتعاقدة الإلتزام بالعلانية في جميع مراحل إبرام الصفقة، بدءًا بالإعلان عنها، وذلك لتوفير مجال المنافسة الأمثل، لأن المتنافس لا يَعْلَمُ بحاجة الإدارة

إلاّ عن طريق الإعلان (GUEDON Julien, 2004, p.15,16.). ويكون ذلك عن طريق الإشهار الصحفي ، الذي ورد بصيغة الإلزام طبقا لأحكام المادة 61 من المرسوم 15-417.

يعدّ إشهار الدعوة إلى التعاقد وإبرام الصفقات العمومية من الإجراءات الضامنة لتفعيل دور المنافسة في الصفقات العمومية (فوزي عبيدي ، 2003 ، ص.3)، إذ لا يجوز إبرام الصفقة سريا ، بل ينبغي اللجوء إلى الإعلان والإشهار عن الصفقة ، لتمكين المعنيين من المشاركة بتقديم عروضهم ، طبقا لمقتضيات دفتر الشروط ، حيث يتم إشهار الدعوة إلى المنافسة وجوبا ، طبقا لأحكام المادة 61 من المرسوم 15-417 التي جاء فيها:" يكون اللجوء إلى الإشهار الصحفي إلزاميا...". ، ويكون النشر عن طريق كل الوسائل المادية الممكنة التي تضفي العلانية ومبدأ الشفافية ، فعلنية المعلومات المتعلقة بالصفقات العمومية تقوم على جانبين (رحماني راضية ، 2015 ، ص. 64.):

أ- **جانب شكلي:** يقتضي تطبيق القاعدة القانونية المحددة لمكان إشهار الصفقة العمومية ، ويكون في الصحف باللغة العربية وبلغة أجنبية واحدة على الأقل ، وينشر في جريدتين يوميتين وطنيتين ، وفي النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي ، وذلك تطبيقا للمادة 65 من المرسوم 15-247.

ب- **جانب موضوعي**: يتمحور حول مضمون الإشهار ، إذ نص المرسوم 15-247 المتعلق بالصفقات العمومية على البيانات التي ينبغي أن يتضمنّها موضوع إعلان المناقصة ، وقد حددتها المادّة 62 ، وتحقيقا لمقتضيات الإشهار تضع المصلحة المتعاقدة تحت تصرف المؤسسات دفتر الشروط والوثائق المنصوص عليها في المادة 64 من المرسوم 15-247 ، ويجب أن يسحب دفتر الشروط من طرف المرشح أو المتعهد أو من طرف ممثليهما المعينين لذلك (المادة 63 من المرسوم 15-247) ، يحتوي ملف استشارة المؤسسات الذي يوضع تحت تصرف المتعهدين على جميع المعلومات الضرورية التي تُمكّنهم من تقديم عروضهم (المادة 58 المرسوم 15-247).

ثانيا- الطرق المعتمدة في إبرام الصفقة العمومية

جاء في المادة 39 من المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية ، أنه: "تبرم الصفقات العمومية وفقا لإجراء طلب العروض الذي يشكل القاعدة العامة ، أو وفق إجراء التراضي". وهو ما سنعرضه فيما يلي:

أ- **إجراء طلب العروض** "appel d'offre"

يشكل إجراء "طلب العروض" قاعدة رئيسية في إبرام الصفقة العمومية ، فالعرض هو: "تعبير المتعهد عن إرادته الجازمة في الإشتراك في المنافسة ، بعد أن يدرس مركزه القانوني والإقتصادي ، فيقرر أن يتقدم للإدارة بهذا العرض ، وفقا للشروط التعاقدية المطروحة ، وتبعا لما تمليه عليه رؤيته الذاتية التي يمكن أن تنجم عن علاقته مع الإدارة" (صحبي مُحَمَّد أمين ، 2020)، ومن جهته عرّفه المشرع الجزائري في المادة 40 من المرسوم الرئاسي 15-247 طلب العروض بأنه: "إجراء يستهدف الحصول على عروض من عدة متعهدين متنافسين ، مع تخصيص الصفقة دون مفاوضات للمتعهد الذي يقدم أحسن العروض ، من حيث المزايا الإقتصادية".

من خلال ما سبق ، يمكن القول بأن تجسيد مبدأ المنافسة يتم من خلال طلب العروض ، ويأخذ أشكالا مختلفة ومتفاوتة بحسب الحالة ، فيمكن أن يكون وطنيا أو دوليا ، كما يمكن أن يكون مفتوحا أمام جميع المترشحين ، أو يكون طلب العرض محدودا ، لا يسمح بالمشاركة فيه إلاّ للمتعهد الذي تتوفّر فيه بعض الشروط ، أو يكون الطلب مسابقة ، تحمل مبدأ المنافسة في إجراءاتها ، قصد إنجاز عملية تتميز بجوانب تقنية أو إقتصادية أو جمالية أو فنية خاصة.

ب- إجراء التراضي

أساس هذا الإجراء المادة 39 المذكورة أعلاه ، فالتراضي طريقة ثانية لإبرام الصفقات العمومية ، ويشكّل وسيلة لإختيار المتعامل المتعاقد ، وهو إجراء إستثنائي تقوم بموجبه المصلحة المتعاقدة بإختيار المتعاقد معها ، متحرّرة من القيود الشكيلة والإجرائية المفروضة على أسلوب طلب العروض بأشكاله المختلفة ، وقد عرّفت المادة 41 من المرسوم الرئاسي 15-247 إجراء التراضي بأنه: "إجراء تخصيص صفقة لمتعامل واحد دون الدعوة الشكلية إلى المنافسة" ، ويأخذ التراضي شكلين هما:

– **التراضي البسيط:** وهو إتفاق يعطّل فيه مبدأ التنافس بين المتعهدين ، ذلك أن المصلحة المتعاقدة تقوم مباشرة بإختيار المتعامل المتعاقد بعد التفاوض معه ، ودون اللجوء إلى الإجراءات الشكلية التي تعتمد في طلب العروض

(صحبي مُحَمَّد أمين ، 2020)، نصت عليه المادة 49 وتلجأ إليه المصلحة المتعاقدة في الحالات الآتية:

- وجود وضعية إحتكارية يتمتع بها متعامل إقتصادي وحيد.
- وجود خطر وإستعجال غير متوقع ومحدق بالمصلحة العامة.
- حالة التموين المستعجل والمخصص لضمان سير الإقتصاد أو توفير حاجات السكان الأساسية، بشرط أن الظروف التي إستوجبت هذا الإستعجال لم تكن متوقعة من المصلحة المتعاقدة.
- عندما يتعلق الأمر بالمشروع ذي أولوية وأهمية وطنية.
- عندما يتعلق الأمر بترقية الأداة الوطنية العمومية للإنتاج.
- عندما يمنح نص تشريعي أو تنظيمي مؤسسة عمومية حقا حصريا للقيام بمهمة الخدمة الوطنية.

- **التراضي بعد الإستشارة:** هو أسلوب يقوم على إبرام المصلحة المتعاقدة لصفقاتها، بعد إجراء منافسة بين مرشحين تدعوهم خصيصا للتنافس، دون الإعتماد على الإجراءات الشكلية لطلب العروض.

إذا كانت مبادئ المنافسة تظهر بوضوح في طلب العروض الذي يعدّ القاعدة العامة، لإبرام الصفقات العمومية، فإن اختيار الإدارة بما لها من سلطة تقديرية لأسلوب التراضي في إبرام صفقاتها، يثير عديد الإشكالات المنافية لمبدأ المنافسة، وقد حدد المرسوم الرئاسي 15-247 في المادة 51 خمس (05) حالات تلجأ فيها المصلحة المتعاقدة إلى التراضي بعد الإستشارة، غير أنه لم يحددها على سبيل الحصر، وتبدو هذه الحالات في مجملها تحوي ثغرات قد تسمح بالإلتفاف على مبدأ المنافسة وهي:

الحالة الأولى/ عندما يعلن عدم جدوى طلب العروض للمرة الثانية: بإستثناء حالة إتباعها بداية لأسلوب المسابقة، حيث نصت المادة 48 من المرسوم المذكور في فقرتها 07 أنه: "يتم إعلان عدم جدوى المسابقة حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 40 من ذات المرسوم، وفي هذه الحالة يمكن للمصلحة المتعاقدة اللجوء إلى التراضي بعد الاستشارة".

الحالة الثانية/ حالة صفقات الدراسات واللوازم والخدمات الخاصة التي لا تستلزم طبيعتها اللجوء إلى طلب عروض: خص المشرع هذه الحالة بخصوصية موضوع الصفقة، أو بضعف مستوى المشاركة، أو بالطابع السري للخدمات، ولم تنص هذه الحالة على صفقات الأشغال.

الحالة الثالثة/ حالة صفقات الأشغال التابعة مباشرة للمؤسسات العمومية السيادية في الدولة: إن هذه الحالة مرتبطة بصفقات الأشغال فقط، وتظل غامضة إلى غاية قيام سلطة الهيئة العمومية السيادية في الدولة أو مسؤول الهيئة العمومية أو الوزير المعني، بعد أخذ رأي لجنة الصفقات للهيئة العمومية أو اللجنة القطاعية للصفقات حسب الحالة، بإصدار مقرر يتضمن قائمة الأشغال التابعة مباشرة للمؤسسات العمومية السيادية في الدولة، ذلك ما نصت عليه المادة 51 من المرسوم الرئاسي 15-247.

الحالة الرابعة/ حالة الصفقات الممنوحة التي كانت محل فسخ وطبيعتها لا تتلاءم مع طلب عروض جديد: تراجع المشرع عن إستثناء صفقات الأشغال من هذه الحالة، والملاحظ أن حالة الفسخ من جانب واحد، دون خطأ من المتعامل المتعاقد كأساس للجوء إلى التراضي بعد الإستشارة، ثغرةً تخوّل للمصلحة المتعاقدة التهرب من إجراء طلب العروض والمساس بمبدأ المنافسة.

الحالة الخامسة/ حالة العمليات المنجزة في إطار التعاون الحكومي أو إتفاقيات ثنائية تتعلق بالتمويلات الإمتيازية وتحويل الديون إلى مشاريع تنموية أو هبات: يُملي العمل بهذه الحالة ضرورة إحترام المصالح المذكورة لإلتزامات الدولة ذات الطابع الخارجي.

الملاحظ أن المرسوم الرئاسي رقم 15-247 السالف ذكره، أفرد لحالات التراضي بعد الإستشارة نص المادة 51 منه، ولأحكامها وإجراءاتها نص المادة 52 منه. غير أنه أخل في نص المادة 52 بالتسلسل المطلوب في الصياغة، حيث بدأ نص المادة مباشرة بصيغة (تستشير المصلحة المتعاقدة المؤسسات التي شاركت في طلب العروض برسالة استشارة) دون توضيح الحالة التي يتعلق بها هذا الحكم أو الإجراء، وكان من الأولى أن تكون الصياغة كالتالي: "يتم اللجوء إلى التراضي بعد الاستشارة في الحالة المنصوص عليها في المطة 01 من المادة 51 أعلاه برسالة استشارة...".

وعدّ أن الاستشارة أول إجراء تتبعه المصلحة المتعاقدة، عندما يعلن عن عدم جدوى طلب العروض للمرة الثانية، لكنه لم يوضح المدة الفاصلة بين الإجرائين، مشيرا فقط إلى إمكانية تقليص مدة تحضير العروض.

كما أكد المرسوم أن رسالة الإستشارة توجه إلى المؤسسات التي شاركت في طلب العروض، دون أن يوضح محتويات هذه الرسالة، أو المعلومات التي يجب أن تتضمنها الإستشارة، فالأصل ذكر نية المصلحة المتعاقدة في إستخدام أسلوب التراضي بعد الإستشارة تعميقا للشفافية، ودعما للمنافسة، ودرءًا للفساد.

أما إذا ما قررت المصلحة المتعاقدة إستشارة مؤسسات لم تشارك في طلب العروض، فإنه يجب عليها نشر الإعلان عن الإستشارة توسيعا للمنافسة، ويدخل هذا ضمن حالات الإقتضاء في اللجوء إلى النشر المنصوص عليه في المادة 61، وتعد إلزامية النشر هنا إجراءً معمولا به في القانون المقارن، كما في فرنسا بالنسبة لصفقات التراضي التي تحتوي على قدر من المنافسة (سحنون سمية، 2013، ص. 14 و15).

كذلك لم يشر المرسوم 15-247 إلى مبدأ حرية الوصول إلى الطلبات العمومية، بالنسبة للمتعاملين الإقتصاديين، وهو ما يُعَدُّ تضييقا على مبدأ المنافسة، وقد إكتفى المشرع بإحالة المصلحة المتعاقدة إلى بطاقتيها المعدة طبقا لأحكام المادة 58 من نفس المرسوم، على أن يحدّد محتوى هذه البطاقيات وشروط تحيينها بموجب قرار من وزير المالية.

كما أن تحديد بيانات وموضوع الإستشارة على أساس دفتر شروط، يخضع قبل الشروع في الإجراء لتأشيرة لجنة الصفقات العمومية المختصة، لإضفاء نوع من الشفافية وعدم المساس بالمنافسة، وحرصا على عدم مخالفة المبادئ التي تحكم الصفقات العمومية قبل منح التأشيرة. ودعما للشفافية، ورغم أن المشرع لم يحدّد الإجراءات التي تتخذها المصلحة المتعاقدة في حالة اللجوء إلى التراضي بعد الاستشارة بصفة منفصلة، فإنه يمكن للمصلحة المتعاقدة أن تتفاوض حول شروط تنفيذ الصفقة، هذا التفاوض ليس إلزاميا بل متروك لتقدير المصلحة المتعاقدة غير أنه اشترط أن تتم المفاوضات في ظل احترام المبادئ المنصوص عليها في المادة 05 من المرسوم الرئاسي 15-247، ومعنى ذلك، أن المفاوضات لا يمكن أن تمس بشروط التنافس.

كما أن تبادل الوثائق والمستندات بين المصلحة المتعاقدة والمتعهدين خلال المفاوضات، يقتضي معاملة المتعهدين على قدم المساواة دون أساس تمييزي، وهذا الأمر من الصعب تحقيقه إذا استخدمت المفاوضات المتتابعة (لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، 2009، ص.)، مما يجعل المتعاملين أمام مفاوضات غير مؤطرة شكليا يحيطها الكثير من الغموض، وتختلف حسب كل إدارة، وهو ما يدعو إلى سد هذا الفراغ القانوني، بإجراءات أكثر وضوحا تحقيقا للأمن القانوني المطلوب، وحماية لمبدأ المنافسة والشفافية، ذكرت المادة 53 من المرسوم الرئاسي 15-247، على ضرورة أن تقوم المصلحة المتعاقدة بالسهر على ضمان إمكانية تتبع أطوار المفاوضات في محضر.

كما أكد **المشرّع**، على إدارج السعر وآجال الإنجاز والعناصر التي سمحت بإختيار حائز الصفقة، في إعلان المنح المؤقت للصفقة، ويتعين على المصلحة المتعاقدة أن تعلن للمرشحين الراغبين في الإطلاع على النتائج المفصلة لتقييم ترشيحاتهم وعروضهم التقنية والمالية، الإتصال بمصالحها في أجل أقصاه ثلاثة (03) أيام، إبتداء من اليوم الأول لنشر إعلان المنح المؤقت للصفقة لتبليغهم هذه النتائج كتابيا.

كما يمكن للمصلحة المتعاقدة، بعد منح الصفقة وبعد موافقة حائز الصفقة العمومية، أن تضبط الصفقة وتحسن عرضه، ومن حق المتعاملين الذين تمت إستشارتهم معارضة إختيار المصلحة المتعاقدة، والإحتجاج على المنح المؤقت للصفقة أو إلغائه أو إعلان عدم جدوى أو إلغاء الإجراء لدى لجنة الصفقات المختصة، حسب الشروط المحددة في نص المادتين 80 و82 من المرسوم الرئاسي 15-247.

يجدر التنويه **أن** هناك أسباب منطقية تدعو إلى الإقصاء من المشاركة في الصفقات العمومية، لأن الغرض من ذلك ضمان إنتقاء أفضل المتعاملين، وقد حدد المرسوم 15-247 حالات الإقصاء في المادة 75 منه، التي ذكرت تعداد المتعاملين الإقتصاديين المقصيين من المشاركة في الصفقات العمومية، وتتمثل هذه الفئة في: الذين رفضوا **استكمال** عروضهم أو تنازلوا عن تنفيذ صفقة عمومية قبل نفاذ آجال صلاحية العروض، حسب الشروط المنصوص عليها في المادتين 71، و74 أعلاه، الذين هم محل إجراء عملية الإفلاس أو التصفية أو التوقف عن النشاط أو التسوية القضائية أو الصلح، الذين كانوا محل حكم قضائي حاز قوة الشيء المقضي فيه بسبب مخالفة تمس بنزاهتهم المهنية،

والذين لا يستوفون واجباتهم الجبائية وشبه الجبائية ، الذين لا يستوفون الإيداع القانوني لحسابات شركاتهم ، الذين قاموا بتصريح كاذب ، المسجلون في قائمة المؤسسات المخلة بالتزاماتها بعدما كانوا محل مقررات الفسخ تحت مسؤوليتهم ، من أصحاب المشاريع ، المسجلون في قائمة المتعاملين الاقتصاديين الممنوعين من المشاركة في الصفقات العمومية ، المنصوص عليها في المادة 89 من هذا المرسوم ، المسجلون في البطاقية الوطنية لمرتكبي الغش ومرتكبي المخالفات الخطيرة للتشريع والتنظيم في مجال الجباية والجمارك والتجارة ، الذين كانوا محل إدانة بسبب مخالفة خطيرة لتشريع العمل والضمان الاجتماعي ، الذين أخلوا بالتزاماتهم المحددة في المادة 84 من هذا المرسوم...".

المطلب الثاني: تكريس مبدأ المنافسة من خلال القانون رقم 08-12 المعدل والمتمم للقانون 03-03، المتعلق بالمنافسة

يعمل قانون المنافسة (قانون رقم: 10-05 **ج.ر** 46/ 2010) على إضفاء الصفة القانونية لمبدأ المنافسة ، وضبط الممارسات المحظورة التي تضيّق من هذا المبدأ ، وقد بدأ هذا القانون بفرض أحكامه وجعل قواعده آداة لحماية المنافسة وتعزيزها ، بالرغم من صعوبة الموازنة بين المصالح العامة والخاصة المتضاربة ، وقد جاءت قواعده عامة وموضوعية تهدف إلى ضمان السير الحسن للسوق وتحقيق الفعالية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية للبلد ، وذلك من خلال حظر الممارسات تُضيّق أو تعرقل حرية المنافسة عموما ، وتؤثر سلبا على السوق الوطنية.

وبإستقراء مواده المتعلقة بالصفقات العمومية ، نجد المادة 02 من القانون 10-05 المعدل والمتمم ، تنص على تطبيق أحكام المنافسة على الصفقات كقاعدة عامة لإبرامها ، مغفلة أو مستثنية إجراء التراضي.

كما جاءت المادة 04 منه ضمن الباب الثاني المعنون تحت مبادئ المنافسة ، في الفصل الأول المتعلق بحرية الأسعار ، ونصّت على ما يلي: " تحدد أسعار السلع والخدمات بصفة حرة وفقا لقواعد المنافسة الحرة والنزيهة تتم ممارسة حرية الأسعار في ظل إحترام أحكام التشريع والتنظيم المعمول بهما ، وكذا على أساس قواعد الإنصاف والشفافية...".

وقد تطرق المشرع الجزائري في القانون رقم 10-05 ، إلى الممارسات المقيدة للمنافسة في المادة 06 منه التي تنص: "تحظر الممارسات والأعمال المدبرة والإتفاقيات الصريحة أو الضمنية ، عندما تهدف أو يمكن أن تهدف إلى عرقلة حرية المنافسة أو الحد منها أو الإخلال بها في نفس السوق أو في جزء جوهري منه..".

وسعيا لتكريس مبادئ الشفافية والمساواة أمام المنافع العامة المتعلقة بإبرام العقود والصفقات العمومية ، منعت المادة 10 من القانون رقم 08- 03 ،" كل عرقلة لحرية المنافسة أو الحد منها أو الإخلال بها ، كما منعت كل عمل أو عقد ، مهما كانت طبيعته وموضوعه ، يسمح لمؤسسة بالإستئثار في ممارسة نشاط يدخل في مجال تطبيق هذا الأمر".

الجدير بالملاحظة ، أن المرسوم الرئاسي 15-247 تخلى عن مصطلح "**المناقصة**" وأبدله بـ: "**طلب العروض**" كقاعدة عامة لإبرام الصفقات العمومية ، وهو ما يدعو إلى ضرورة إعادة النظر في صياغة المادة 02 من قانون المنافسة بإدخال صيغة "طلب العروض" بدلا من "المناقصة" درءًا للتناقض.

ويمكن القول أن تطبيق مبدأ حرية المنافسة لا يأخذ على إطلاقه دائما ، سواء من خلال المرسوم المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية ، أو من خلال القانون المتعلق بالمنافسة ، ففي بعض الحالات تجد المصلحة المتعاقدة ضرورة عدم إحترامه دون أن **يعدّ** ذلك إخلالا منها لمبدأ حرية المنافسة ، وتفسير ذلك عندما تحدد نصوص أو بعض القوانين ، فئات يمكن تفضيلها.

فنجد في مقابل ما ذكر أعلاه أن **المشرّع** سمح من خلال المادة 09 والمادة 21 مكرر من القانون **نفسه**، بالترخيص بالممارسات المحظورة ، وفق المادة 06 منه ، أين سمح بالترخيص بهذه الممارسات إذا أثبت أصحابها أنها تؤدي إلى تطور **اقتصادي** أو تقني أو تحسين الشكل أو تعزيز وضعيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بشرط ترخيصها من طرف مجلس المنافسة ، كما نجد فئات يمنع عليها الدخول في المناقصات التي تجريها الإدارات العمومية **لارتكابها** جرائم أو مخالفات ، وهي قيود يفرضها المشرع ويترّتب على إعمالها منع المعنيين بها من المشاركة في الصفقات ومن أمثلة ذلك ما تضمنته المادة 62 من أمر 96-31 (ج.ر85/1996).

هذا وبعد التطرق إلى أهم الضمانات التشريعية لتكريس مبدأ المنافسة في الصفقات العمومية، ننتقل في المبحث الموالي لعرض مختلف آليات الرقابة الضابطة لقواعد المنافسة.

المبحث الثاني: آليات الرقابة كضمانة لتكريس مبدأ المنافسة

أحاط المشرع الجزائري نظام الصفقات العمومية بتأطير قانوني مكثف وبجملة من الضوابط المتعددة على مستويات من الرقابة، ويتعيّن على جميع المصالح المتعاقدة قبل إتخاذ أي إجراء من إجراءات التعاقد أن تراعي القواعد الإجرائية التي تضعها الدولة، حفاظا على الأموال العامة من جهة، وإلتزامها بترسيخ قيم الشفافية، وتعزيز روح المنافسة، من جهة أخرى، وفي هذا الصدد جاءت المادة 156 من المرسوم الرئاسي 247/15، لتأكد على خصوصية رقابة الصفقات العمومية وتطبيقاتها قبل دخولها حيز التنفيذ وبعده، كما تمارس الرقابة في شكل رقابة داخلية ورقابة خارجية ورقابة وصائية، وفي السياق ذاته أكد المشرع في المادة 157 من المرسوم ذاته على هذا المبدأ من خلال نصها على ما يلي: "تمارس على الصفقات العمومية مختلف أنواع الرقابة المنصوص عليها في هذا المرسوم كيفما كان نوعها وفي حدود معينة، دون المساس بالأحكام القانونية الأخرى التي تطبق عليها"، وبإستقراء ما ذكره المشرع يتبين بأن المشرع الجزائري خص عدة مستويات للرقابة، فهناك الأجهزة الرقابية الإدارية، تتكون من لجان داخلية وخارجية (المطلب الأول)، وهناك الأجهزة المالية والهيئات المتخصصة (المطلب الثاني) هدفها الوقوف على مدى إلتزام الجهات الهيئات المختلفة بتطبيق قواعد المنافسة.

المطلب الأول: الأجهزة الرقابية الإدارية

بعد مرحلة إيداع العروض التي يتقدم بها الأشخاص المعنيين بالصفقة، يوضع ملف الترشح والعرض التقني والعرض المالي في أظرفة منفصلة بإحكام يُبين كل منها تسمية المؤسسات، وموضوع الصفقة، وتتضمن عبارة ملف الترشح أو عرض تقني أو مالي بحسب الحالة، وتوضع هذه الأظرفة في ظرف آخر مقفل بإحكام، ويحمل عبارة: " **لا يفتح إلا من طرف لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض**"، في هذه المرحلة يأتي دور لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض والتي تقوم بدور فتح الأظرفة، وتقوم كذلك بدور تقييم العروض، وسنحاول الوقوف على دور هذه اللجنة في السهر على تكريس مبدأ المنافسة، كجهة رقابة داخلية في (الفرع الأول)، ثم نبرز دور لجان الصفقات العمومية كجهة رقابة خارجية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: لجنة فتح الأظرفة ولجنة تقييم العروض

تعدّ هذه اللجنة آلية لرقابة الإدارية الداخلية، وجاء دورها لتكريس أسس الشفافية والمساواة، وحفاظا على مبدأ المنافسة المشروعة والنزاهة.

تعد عملية فتح العروض وتقييمها من أكثر المسائل التي عرفت تعديلات متعاقبة وسريعة في الآونة الأخيرة، وقد نص **المشرّع** في الفقرة 06 من المادة 71 من المرسوم الرئاسي 15-247، على أن اللجنة تقوم بالتوقيع على الأظرفة المفتوحة التي لا تكون محل طلب إستكمال، وذلك بغرض تفادي الخلط مع الأظرفة الناقصة من حيث الوثائق، وحسنًا فعل **المشرّع** في المادة 71 فقرة 08، حين نص على إستثناء من طلب إستكمال الوثائق الصادرة عن المتعهد، المذكرة التقنية التبريرية التي **تعدّ ملخصا** للعرض التقني وغيابها قد يؤدي إلى إقصاء العرض، وتسمح هذه المذكرة بتنقيط عرض المترشح وإبقاء أحسنها للحفاظ على مبدأ المساواة والمنافسة الحرة.

ومن خلال السماح للمتنافسين بحضور جلسة فتح الأظرفة يمكنهم معرفة عدد العروض التي قُدِّمت وبياناتها ومعرفة أسعارها، ومراقبة ومتابعة عمل اللجنة، من خلال معرفة القرار الذي قد تتخذه بشأن استبعاد الأظرفة غير المستوفية للشروط المنصوص عليها في دفتر الأعباء، وإجازة **المشرّع** حضور جلسة فتح الأظرفة لا يترتب **عنه** البطلان، **بعدّه حقا** لمقدّم العرض قد يتنازل عنه.

تحقيقا لمقتضيات الشفافية تخضع إجتماعات هذه اللجنة لمبدأ العلنية، وذلك رغبةً من **المشرّع** في مواجهة الفساد، إبتداء من أول مراحل الرقابة، وتَصِحّ إجتماعات لجنة فتح الأظرفة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرون، وكان على المشرع درءًا للشبهات وحمايةً للموظف أن يحدّد النصاب القانوني للجنة، وقد نصّ المشرع على ضرورة توقيع كل وثائق الأظرفة المفتوحة بالأحرف الأولى منعا للتلاعب والمحاباة.

بعد إتمام عملية فتح الأظرفة تأتي مرحلة دراسة العروض التي تتولاها لجنة تقييم العروض على مستوى كل مصلحة متعاقدة ، طبقا لنص المادة 160 من المرسوم الرئاسي 15-247 ، ونظرا للدور المهم الذي تلعبه هذه اللجنة ، ألزم المشرع المصلحة المتعاقدة بإحترام جملة من المعايير ، نصت عليها المادة 78 من المرسوم ذاته ، وقد جاء فيها: "يجب أن تكون معايير إختيار المتعامل ووزن كل منها ، مرتبطة بموضوع الصفقة وغير تمييزية ، مذكورة إجباريا في دفتر الشروط الخاص بالدعوى للمنافسة".

بعد إتمام عملية فتح الأظرفة على النحو السابق ذكره تأتي مرحلة دراسة هذه العروض ، وتتولى ذلك ذات اللجنة ، وبهذه الصفة تقوم لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض بالمهام الآتية:

- إقصاء العروض غير المطابقة لدفتر الشروط أو لموضوع الصفقة.
- تحليل العروض الباقية في مرحلتين ، على أساس المعايير المنصوص عليها في دفتر الشرط ، إذ تقوم في مرحلة أولى بالترتيب التقني للعروض ، مع إقصاء العروض التي لم تتحصل على العلامة الدنيا اللازمة المنصوص عليها في دفتر الشروط ، ثم تقوم في مرحلة ثانية بدراسة العروض المالية للمتعهدين الذين تم تأهيلهم الأولي تقنيًا ، مع مراعاة التخفيضات المحتملة في عروضهم ، وتقوم طبقا لدفتر الشروط ، بإختيار وإنتقاء أحسن عرض من حيث المزايا الاقتصادية ، ثم تبليغ نتيجة التقييم للمتنافسين ، بإعلانها عن إصدار قرار المنح المؤقت ، والذي يمكن الطعن فيه أمام لجان صفقات المصلحة المتعاقدة.

الفرع الثاني: اللجان المختصة بالصفقات العمومية

تعدّ اللجان آلية للرقابة الإدارية الخارجية ، وقد نصت المادة 163 من المرسوم الرئاسي 247/15 على هذا النوع ، حيث جاء فيها: " تتمثل غاية الرقابة الخارجية في مفهوم هذا المرسوم ، وفي إطار العمل الحكومي ، في التحقق من مطابقة الصفقات العمومية المعروضة على الهيئات الخارجية للتشريع والتنظيم المعمول بهما ، وترمي الرقابة الخارجية أيضا إلى التحقق من مطابقة إلتزام المصلحة المتعاقدة للعمل المبرمج بكيفية نظامية".

كما تتمتع هيئات الرقابة الإدارية الخارجية بصلاحيات واسعة ، مقارنة بلجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض ، هذه الأخيرة وإن كان رأيها إستشاري ، فرأي هيئات الرقابة الخارجية ملزم للمصالح المتعاقدة ، لأن الصفقة العمومية تنفذ بعد التأشير من طرفها ، وتمارس الرقابة الخارجية من طرف لجان صفقات المصالح المتعاقدة (أولا)، واللجنة القطاعية للصفقات العمومية (ثانيا).

أولا- لجان المصالح المتعاقدة

تدخل في فئة لجان الصفقات العمومية التابعة للمصالح المتعاقدة اللجان التالية:

أ-اللجنة البلدية للصفقات العمومية

أساسها القانوني المادة 174 من المرسوم الرئاسي 247/15 ، تعتمد هذه اللجنة على مبدأ التسيير الرقابي الجماعي للصفقة ، إذ تراقب وتدرس دفاتر الشروط ، كما تراقب الملاحق ، وتبت في صفقات الأشغال أو اللوازم التي يساوي مبلغها أو يفوق تقدير للحاجيات أو الصفقة مائتي مليون دينار ، وصفقات الخدمات بخمسين مليون دينار جزائري ، وصفقات الدراسات بعشرين مليون دينار جزائري ، وكل ملاحق تبرمها في حدود المستويات المحددة في المادة 139 من المرسوم ذاته ، فضلا عن هذه الرقابة تخضع هذه اللجنة لوصاية وزارة المالية التي تعدّ من ناحية إحدى ضمانات مبدأ المنافسة ، وتجدر الاشارة إلى أن قانون البلدية نص في مادته 189 على أن إبرام صفقات اللوازم والأشغال وتقديم الخدمات والمؤسسات العمومية البلدية ، تخضع للتنظيم الجاري العمل به المطبق على الصفقات العمومية ، أي أن الإحالة صريحة لقانون تنظيم الصفقات العمومية ، فقد أبقى المشرع الجزائري على اللجنة البلدية للصفقات العمومية التي تمارس رقابة سابقة وتم الاحتفاظ بنفس التشكيلة المعروضة في المرسوم الرئاسي 15-247 بموجب المادة 174 منه.

ب- اللجنة الولائية للصفقات العمومية

خول لها المشرّع رقابة الصفقات العمومية على المستوى الولائي ، بحيث أناط بها دراسة مشاريع دفاتر الشروط ، ومشاريع الصفقات ، والملاحق التي تبرمها الولاية والمصالح غير الممركزة للدولة ، والمصالح الخارجية للإدارات المركزية التي تساوي قيمتها المالية أو تفوق مليار دينار جزائري في حالة صفقات الأشغال ، وثلاث مئة مليون دينار جزائري في حالة صفقات اللوازم ، ومائتي مليون دينار جزائري ، في حالة صفقات الخدمات ، ومئة مليون دينار جزائري ، في حالة صفقات الدراسات ، زيادة على ذلك تختص اللجنة الولائية للصفقات العمومية بدراسة مشاريع دفاتر

الشروط ، والصفقات التي تبرمها البلدية والمؤسسات العمومية المحلية التي يساوي مبلغها أو يفوق مائتي مليون دينار ، بالنسبة لصفقات الأشغال واللوازم ، وخمسين مليون دينار بالنسبة لصفقات الخدمات ، وعشرون مليون دينار بالنسبة لصفقات الدرسات. بالإضافة إلى ذلك ، تقوم بدراسة الطعون الناتجة عن المنح المؤقت ، بحسب ما تضمنته المادة 173 من المرسوم 15-247 ، ومن شأن التشكيلة التي تتكوّن منها هذه اللجنة أنها تساعد على كفالة مبدأ المنافسة.

ت- اللجنة الجهوية للصفقات العمومية

تختص حسب المادة 171 من المرسوم 15-274 ، في حدود المستويات المحددة في المطات من 1 إلى 4 من المادة 184 والمادة 139 من هذا المرسوم ، بدراسة مشاريع دفاتر الشروط والصفقات والملاحق الخاصة بالمصالح الخارجية الجهوية للإدارات المركزية.

وتجدر الإشارة أن المشرع نص في المادة 178 من المرسوم أعلاه ، على أن رقابة لجان الصفقات للمصلحة المتعاقدة تتوج بمقرر منح التأشيرة أو رفضها ، خلال أجل أقصاه 20 يوم ، ابتداء من تاريخ إيداع الملف كاملا لدى كتابة هذه اللجنة.

ثانيا – اللجنة القطاعية للصفقات العمومية

لقد شملت عملية الرقابة الخارجية كونها رقابة قبلية عدة مستويات حسب موضوع الصفقة ومجال الإختصاص ، وعلى ضوء ما تقدم ، فإن إحداث هذه اللجنة على مستوى الدوائر الوزارية جاء بهدف رقابة ودرا سة مشاريع دفاتر الشروط والصفقات ، وكذا مشروع ملحق الصفقة التي تفوق قيمة تقدير الحاجات مبلغ مليار دينار في صفقات الأشغال ، وثلاثة مائة دينار في صفقات اللوازم ، ومائتي مليون في صفقات الخدمات ، ومليون دينار في صفقات الدراسات ، إضافة لدراسة مشاريع دفاتر الشروط وصفقات الأشغال والدراسات والخدمات التي تبرمها الإدارة المركزية وفق مستويات محددة قانونا.

الملاحظ حول إختصاصات هذه اللجان في تقييم العروض ورقابة صحة الإجراءات المتبعة عبر جميع مراحل إبرام الصفقة العمومية ، تؤكد حرص المشرع على بسط مجال واسع من الشفافية والنزاهة لبعث روح الطمأنينة في نفوس المتنافسين.

المطلب الثاني: رقابة الأجهزة المالية والهيئات المختصة

حرصًا من المشرع الجزائري على تعزيز الشفافية وآليات الرقابة في الصفقات العمومية ، زيادة عن تلك المقررة في التنظيم الخاص بها ، إنتهج أيضا رقابة تتصف بالدقة والتخصص ، وتأخذ عدة أشكال بصفتها رقابة مالية ورقابة مشروعية ، تمارس من طرف أجهزة مالية (الفرع الأول) ، ورقابة السلطات والهيئات الخارجية المُختصة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الرقابة الذايتة ورقابة الأجهزة المالية

تمارس على الصفقات العمومية قبل البدأ في تنفيذها رقابة ذاتية من طرف أعوان عموميين (أولا) ، ثم رقابة بعدية لاحقة من طرف الأجهزة المالية (ثانية).

أولا -الأعوان العموميين المكلّفين بالرقابة المالية

تمارس هذه الرقابة من طرف أعوان عموميين تابعين للدولة ، منحهم القانون مهمة الرقابة في مجال الصفقات العمومية ؛ وتجدر الإشارة إلى أن المادة 88 من المرسوم 15-417 ، جاءت تحت عنوان القسم الثامن بعنوان (مكافحة الفساد) أشارت إلى سلطة ضبط الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام ، والتي تقوم بإعداد مدونة أدبيات وأخلاقيات المهنة للأعوان العموميين المتدخلين في مراقبة وإبرام وتنفيذ الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام ، ويمكن حصرهم في الأشخاص التالية:

أ-الآمر بالصرف

هو موظف عمومي يراقب الهيئات الخاضعة لإبرام الصفقات العمومية المحددة في المادة 06 من المرسوم 15-247 ، ولا تكون الصفقة نهائية إلا بعد أن يوقع عليها ، فهو من يتولى التأكد من إبرامها طبقا للتشريع والتنظيم الساري المفعول ، في كل المراحل التي تمر بها العملية.

ب- المراقب المالي

هو عون إداري مكلف بالرقابة القبلية للنفقات الملتزم بها ، يعين من طرف الوزير المكلف بالمالية ويخضع له ، هذا ما يجعله يتمتع بنظام قانوني خاص ، وبموجب المرسوم 15-247 ، نجد أن المراقب المالي يختص بالرقابة على الصفقة العمومية بصفة مزدوجة ، إذ يعد عضوا في لجنة الصفقات

العمومية التي تتولى التأشير على الصفقة، ويراقب النفقات الملتزم بها، ويقوم بالتأشير عليها.

تهدف رقابته لمعرفة مدى مطابقة هذا الإلتزام للتشريع الساري المفعول وشرعيته، وتنتهي عملية رقابته بمنح التأشيرة في حالة مطابقة الإجراءات للتشريع أو برفض منح التأشيرة (المادة 58 من القانون 90-21، ج.ر1990/35)، وذلك بصفة مؤقتة أو نهائية، الشيء الذي يجعل هذه الرقابة وقائية تهدف للحيلولة دون حدوث تجاوزات مالية، وضمان إحترام شروط إختيار المتعامل المتعاقد، ما يُعد تكريسا للشفافية والمنافسة العادلة.

ت – المحاسب العمومي

نص قانون المحاسبة العمومية رقم 21-90 في المادة 33 منه، على أن مهام المحاسب العمومي تتلخّص في عمليات تحصيل الإيرادات ودفع الحاسبات، مع ضمان الحرص على الأموال والسندات والوثائق، بالإضافة لحركة الحسابات الموجودة، ويتصف المحاسب العمومي بازدواجية الوظيفية بين تنفيذ النفقات العامة، والرقابة على مدى شرعية تصرفات الآمر بالصرف، دون مراجعة مدى الملائمة، هذه الأخيرة التي تختص بها السلطة الوصية ذاتها، وقد حصر القانون حدود رقابة المحاسب العمومي بإضفائها طابع الشرعية وسيادة القانون ضمانا لصيانة النفقات العمومية (خضري حمزة، 2015، ص. 64).

بالإضافة إلى رقابة الأعوان العموميين السالف ذكرهم، يأتي دور الرقابة اللاحقة للأجهزة المالية.

ثانيا- رقابة الأجهزة المالية

يمكن حصر الأجهزة المالية الخارجية المتخصصة، في المفتشية المالية العامة ومجلس المحاسبة

أ- المفتشية العامة للمالية

تعدّ المفتشية العامة للمالية مصلحة تابعة لوزارة المالية تحت السلطة المباشرة لوزير المالية، تم استحداثها لأول مرة بموجب المرسوم رقم 80-53 المؤرخ في 01-03-1980، وأعيد تنظيمها في أكثر من مناسبة (المرسوم التنفيذي 08-272، ج، ر2008/50)، وبإعتبار الصفقات العمومية وسيلة لتنفيذ النفقات العمومية، ذلك أنها تأتي لتنفيذ المشاريع المسطرة في ميزانية مختلف الهيئات، تقوم هذه المفتشية ببسط رقابتها، عن طريق قيامها بدور رقابي على إبرام وتنفيذ الصفقات العمومية، والتأكد من شرعية الإجراءات المتبعة فيها ومدى مطابقتها للتشريع والتنظيم المعمول بهما، وكذا ملاءمتها وفعاليتها للإستجابة للأهداف المسطرة، وهذا بهدف الكشف عن الصفقات المشبوهة.

ويتمّ ذلك بفحص الشروط الشكلية والموضوعية والبحث في طريقة إبرام الصفقة، وتحديد الأهداف المتوخاة ومدى رصد الاعتمادات المالية لتنفيذها. ومن خلال فحص سجل العروض (الترقيم، التأشير) والتأكد من أن العروض قد سجلت في السجل الخاص بها، والاطلاع على دفتر الشروط قصد معرفة مختلف الشروط التي وضعتها المؤسسة من أجل قبول عرض المتنافسين، النظر في شروط تطبيق التشريعات والتنظيمات المتعلقة بمجال المالية والمحاسبة، وفي صحة ونزاهة ومشروعية المحاسبة، ومطابقة العمليات للميزانيات والبرامج، أما فيما يخص الشروط الموضوعية فهي تتحقق من أن تشكيلة لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض شرعية، كما تتأكد أيضا من مدى مراعاة هامش الأفضلية للمنتوج الجزائري.

تُعد المفتشية في ذلك تقريرا سنويا عن حصيلة عملها والإقتراحات، وتقدمه لوزير المالية خلال الفصل الأول من السنة الموالية للسنة التي أعد التقرير بشأنها، ويمكن القول أن دور المفتشية العامة للمالية يكمن في الرقابة والإعلام فقط، ولا تملك حق متابعة مرتكبي التجاوزات، ولا حتى سلطة وقف عملية مشبوهة، ولو كانت غير مطابقة للمعايير القانونية.

ب- رقابة مجلس المحاسبة

تهدف الرقابة التي يمارسها مجلس المحاسبة، حسب المادة 02 من قانون المحاسبة (الأمر 95-20، ج.ر2010/49). إلى تشجيع الاستعمال الفعاّل والصارم للموارد والوسائل المادية العمومية، قصد ضمان الشفافية في تسييرها (Sabri M,AUDIA,2000, p.123)، رقابة المجلس على الصفقات العمومية تندرج في إطار مكافحة الفساد، والوقوف على مدى احترام تنظيمات الصفقات العمومية سواء ما تعلق منها باختيار صيغة الإبرام أو عدم تقديم تحليل حول الصيغة المختارة أو ما يخص عدم القيام بما تستوجبه قواعد الإشهار أو المنافسة أو استبعاد بعض العروض دون وجه حق، فهو يقوم بمراقبة نوعية التسيير والانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية.

حسب المادة 27 من قانون المحاسبة، إذا لاحظ مجلس المحاسبة أثناء ممارسة رقابته على وقائع يمكن وصفها جزائيا يرسل الملف إلى النائب العام المختص إقليميا بغرض المتابعات القضائية، ويطلع وزير العدل بذلك، كما يشعر الأشخاص المعنيين والسلطة التي يتبعوها، وإن كان مجلس المحاسبة يتمتع بسلطة الرقابة على الهيئات الإدارية العمومية، فإن ذلك لا يجعل منه أيضا قاضيا إداريا.

ذلك أن قاضي الحسابات لا يملك أي صلاحية إلغاء القرارات التي تصدرها الهيئات الخاضعة لرقابته، ولا يملك كذلك أي صلاحية لتقدير المسؤولية القانونية لتلك الهيئات، إنما يملك سلطة تقدير مدى مطابقة عملها لقواعد التشريع المعمول به.

مما سبق ذكره يتبيّن أن المشرّع عزز قواعد المحاسبة الأفقية أمام الجهات الإدارية الموازية، كما إهتم بالمحاسبة العمودية أمام المصالح الخارجية والمركزية، وبالتالي يمكن القول أن تفعيل هذه الرقابة يُفعل مصداقية الإدارة العامة والمصلحة المتعاقدة، ويكرس ثقة المتنافسين فيها.

بعد الإشارة إلى أهم جوانب الرقابة الذاتية والرقابة المالية، نعرض في الفرع الموالي رقابة الهيئات الخارجية حسب قواعد إختصاصها.

الفرع الثاني: رقابة السلطات والهيئات الخارجية المُختصة

يمكن إجمال أوجه رقابة السلطات الضابطة والهيئات المختصة، على مدى الإلتزام بقواعد المنافسة في رقابة الهيئات والسلطات الإدارية الضابطة (أولا) ورقابة السلطة القضائية (ثانيا).

أولا- رقابة الهيئات والسلطات الإدارية الضابطة

أ - سلطة ضبط الصفقات العمومية

لدورها في ترقية المنافسة وشفافية الصفقة العمومية، نص المشرع الجزائري على سلطة ضبط الصفقات العمومية في المادة 213 من المرسوم الرئاسي 274/15، وجاء إنشاء هذه السلطة لدى الوزير المكلف بالمالية وهي تتمتع بكامل إستقلاليتها في التسيير، كما دعمها بمرصد للطلب العمومي وهيئة وطنية لتسوية النزاعات، وتتمثل صلاحياتها في تحضير القوانين المتعلقة بالصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، مع متابعة حسن التنفيذ، ومنحها القانون حق إصدار رأيها لكل من المصلحة المتعاقدة وهيئات الرقابة ولجان الصفقات والمتعاملين الإقتصاديين.

وإضفاء لمبدأ الشفافية والمنافسة تسهر على تعميم نشر وإعلام كل وثيقة أو معلومة متعلقة بموضوع الصفقة العمومية وتفويض المرفق العام، دون أن ننسى دورها في الإحصاء الاقتصادي لمجموع الصفقات العمومية المبرمة إستنادا للبطاقات الإحصائية التي تعدها المصلحة المتعاقدة.

ب- الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته

أنشأ المشرع الجزائري بموجب المادة 17 من القانون 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته هيئة إدارية مستقلة مكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته، قصد تنفيذ إستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد (المرسوم الرئاسي 06-413 ج. ر 2006/74، المعدل والمتمم بالمرسوم الرئاسي 12-64 ج. ر2012)، وتجسيد مبادئ دولة القانون والشفافية والمسؤولية في تسيير الشؤون والأموال العمومية. تعد بموجب هذا القانون سلطة إدارية مستقلة، تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وحدد قانون مكافحة الفساد بوضوح مهام اللجنة حسب المادة 20 منه.

تتمتع هذه الهيئة بعديد الصلاحيات كالتحري، التحقيق، التحليل، التحسيس بموضوع الفساد، كما لها أن تستعين بأي خبير أو مستشار يمكن أن يساعدها في أعمالها، أو بالنيابة العامة لجمع الأدلة والتحري في وقائع ذات علاقة بالفساد، وتطلب من الإدارات والمؤسسات والهيئات التابعة للقطاع العام أو الخاص أو من كل شخص طبيعي أو معنوي آخر أيَّةُ وثائق أو معلومات تراها مفيدة في الكشف عن أفعال الفساد، حسب المادة 18 من القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

ت – مجلس المنافسة

قانون مجلس المنافسة لا يقتصر دوره على النشاط الإقتصادي فقط، بل أكد من خلال أحكامه على ضرورة التقيد بمبدأ حرية المنافسة، وأنشأ سلطة إدارية ضبطية ذات طابع إقتصادي، وهي مجلس المنافسة.

كُلف مجلس المنافسة بمراقبة مدى توفر وتكريس حرية المنافسة في الصفقات العمومية، إذ يتكفل مجلس المنافسة بحماية النظام العام التنافسي بشكل خاص والنظام العام الإقتصادي بشكل عام، فهو يحتل مكانة هامة في مجال

حماية المنافسة والسوق من الممارسات المنافية التي تقع بين المتنافسين، بدءًا بالإعلان عن الصفقة إلى غاية المنح المؤقت لها، إذ يمكن للمتضرر من بعض الممارسات المقيدة للمنافسة في إطار إبرام صفقة عمومية أن يلجأ إلى مجلس المنافسة، وبعد صدور قرار المجلس يقوم بالمطالبة بالتعويض أمام القضاء، وفضلا عن هذا الدور يمكن للقاضي الإداري إستشارة مجلس المنافسة في مجال المنافسة، لأخذ رأيه في بعض الأمور المتعلقة بضبط السوق، وأن يحصل منه على بعض الوثائق، علما أن آراء المجلس ليست إلزامية للقاضي.

تجدر الاشارة أيضا أن المادة 37 من قانون المنافسة تنص على أنه يقوم مجلس المنافسة، في حالة ما إذا كانت الإجراءات المتخذة تكشف عن ممارسات مقيدة للمنافسة، بمباشرة كل الأعمال الضرورية لوضع حد لها بقوة القانون.

وسعيا من المشرّع لإضفاء نوع من الجدية والمصداقية على أعمال مجلس المنافسة، نصت المادة 45 من قانون المنافسة أن بإمكان هذا الأخير إتخاذ أوامر معللة ترمى إلى وضع حد للممارسات المعاينة المقيدة للمنافسة، عندما تكون العرائض والملفات المرفوعة إليه أو التى يبادر هو بها، من إختصاصه، كما يمكن أن يقرر المجلس عقوبات مالية، إما نافذة فورا وإما فى الآجال التى يحددها عند عدم تطبيق الأوامر، ويمكنه أيضا أن يأمر بنشر قراره أو مستخرجا منه وتوزيعه أو تعليقه.

نص المشرّع فى المادة 56 من قانون المنافسة، على ما يلى: "يعاقب على الممارسات المقيدة للمنافسة كما هو منصوص عليها فى المادة 14 من هذا الأمر، بغرامة لا تفوق 12 % من مبلغ رقم الأعمال من غير الرسوم، المحقّق فى الجزائر خلال آخر سنة مالية مختتمة، أو بغرامة تساوي على الأقل ضعفى الربح المحقق بواسطة هذه الممارسات، على ألا تتجاوز هذه الغرامة أربعة أضعاف هذا الربح، وإذا كان مرتكب المخالفة لا يملك رقم أعمال محدد، فالغرامة لا تتجاوز ستة ملايين دينار (6.000.000 دج)".

كما نص فى المادة 57 من نفس القانون على ما يلى: "يعاقب بغرامة قدرها مليونى دينار (2.000.000 دج) كل شخص طبيعى ساهم شخصيا بصفة إحتيالية فى تنظيم الممارسات المقيدة للمنافسة، وفى تنفيذها كما هى محددة فى هذا الأمر". كذلك نصت المادة 58 من نفس القانون على ما يلي: "يمكن لمجلس المنافسة إذا لم تنفذ الأوامر والإجراءات المؤقتة المنصوص عليها فى المادتين 45 و46 من هذا الأمر، فى الآجال المحددة، أن يحكم بغرامات تهديدية لا تقل عن مبلغ مائة وخمسين ألف دينار (150.000 دج) عن كل يوم تأخير".

فى إطار فرض الشفافية على المعاملات، ومحاربة الغش والتهرب الضريبى أو تقديم معلومات خاطئة أو غير كاملة، أقر مجلس المنافسة غرامة لا تتجاوز ثمانمائة ألف دينار (800.000 دج) ضد المؤسسات التى تتعمد ذلك، أو التى لا تقدم المعلومات المطلوبة فى الآجال المحددة من قبل المقرر.

ويمكن للمجلس أيضا أن يحكم بغرامة تهديدية لا تقل عن مائة ألف دينار (100.000 دج) عن كل يوم تأخير (المادتين 58-59 من قانون مجلس المنافسة)، وحماية لتنفيذ الغرامات المقررة من مجلس المنافسة، وإضفاء صفة الديون الممتازة عليها، نصت المادة 71 من قانون المنافسة على أن مبالغ الغرامات والغرامات التهديدية التى يقررها مجلس المنافسة يتم تحصيلها بوصفها ديونا مستحقة للدولة.

إذن يمكن القول أن المشرّع خوّل لمجلس المنافسة صلاحيات عديدة، تمكّنه من فرض احترام قواعد المنافسة بين الأعوان الاقتصاديين، إضافة إلى قمع الممارسات المنافية لها مهما كان مرتكبها، تحقيقا لفعالية مهمة الضبط المنسوبة إليه بعدّه سلطة ضبط أفقية.

كما يمكن القول أنه مكّن المشرّع من صلاحيات قضائية، كفرض النظام، وضبط السوق والتحقيق مع توقيع الجزاء، وهذا كله في إطار حماية المنافسة المشروعة والحد من الممارسات المنافية لها، ويجدر الذكر أن هذه الصلاحيات تمارس تحت رقابة القضاء.

ثانيا- رقابة السلطة القضائية

إنطلاقا من آليات الرقابة والترسانة التشريعية المكفولة لحماية مبدأ المنافسة والشفافية في إطار النشاط الصفقات العمومية، ينبغي القول أن تطبيق قانون المنافسة لا يمكن أن يأخذ طابعه ومساره العادي دون أي نزاع، ولا يمكن أن يمارس تحت رقابة مجلس المنافسة فقط، بل المجال مفتوح للسلطة القضائية بإعتبارها الضمان الفعال لكافة الحقوق بما منحها الدستور من سلطات وضمانات.

الإشكال في هذه النقطة لا يثار بخصوص الإختصاص الرقابي للقضاء الإداري أو الجزائي بمنازعات الصفقات

العمومية ، فهذا الإختصاص محدد مسبقاً وفق معيار تشريعي عبر نصوص مختلفة (بن ذيب زهير ، 2018 ، ص. 144). بل الأمر يحتاج منا التساؤل هل التشريع الساري المفعول والمنظومة القضائية يمكن لهما مواكبة التطور الإقتصادي الهائل بمفاهيمه التقنية العالمية ، والقول أن بإمكانها فرض إحترام قواعد المنافسة والشفافية ؟ ، ومن أهم الجوانب المثارة حول هذا التساؤل ، تبرز إشكالية تحقيق الأمن التشريعي (أ) ، وإشكالية أهلية القاضي في الجزائر وتخصصه (2).

أ-أقر المشرّع حق اللجوء إلى القضاء بخصوص دعوى المنافسة غير المشروعة ، أو دعاوى التعويض عن الأضرار الناتجة عن المنافسة ، ودعاوى بطلان الإلتزمات التعاقدية والإتفاقية أو الشروط العقدية المتعلقة بالممارسات المحظورة في إطار قانون المنافسة ، والدعاوى الإستعجالية المتعلقة بوقف التنفيذ ، وكما سبق ذكره أن دور القضاء هنا مراقب ومكمل لدور مجلس المنافسة.

أهم هذه الدعوى نص عليها المشرع ضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية ، الكتاب الرابع في الإجراءات المتبعة أمام الجهات القضائية الإدارية (القانون 09-08 ، ج.ر2008/21) ، وبالتالي مُنح الاختصاص بصريح النص للقضاء الإداري.

الملاحظ أن القرارات الصادرة عن مجلس المنافسة في إطار صلاحياته المتعلقة بالممارسات المنافية للمنافسة ، يمكن الطعن فيها أمام مجلس قضاء الجزائر العاصمة ، حسب المادة 63 من الأمر 03/03 المعدل والمتمم.

بينما قرارات رفض التجميع ، يطعن فيها أمام مجلس الدولة حسب المادة 19 من نفس الأمر ، يلاحظ اختلاف جهات الطعن حسب نوع القرار المطعون فيه ، بالرغم من أن تسبيب قرارات مجلس المنافسة كان بحجة الحفاظ على المسار التنافسي الطبيعي ، وبما أن قرارات مجلس المنافسة تدخل في فئة القرارات الصادرة عن السلطة الإدارية المركزية ، فإن نص المادة 63 يتناقض مع نص المادة 901 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية ، ونص المادة 09 من القانون العضوي رقم 01/98 المتعلق باختصاص مجلس الدولة (القانون العضوي 98-01 ، ج.ر2011/43).

الأمر الذي يثير إشكالاً كذلك هل للقاضي أثناء الفصل في الطعن المرفوع ضد قرارات مجلس المنافسة ، أن يمارس رقابته على القرار ويتصدي بصلاحيات قاضي الإلغاء (ZOUAIMIA rachid, 2012, p. 234) أم له صلاحية تعديله الجزئي فقط ، دون أن يغير مضمونه ، الأمر الذي يطرح التساؤل حول طبيعة الرقابة التي خولها المشرع للقاضي في المادة 63 من الأمر أعلاه ؟

يلاحظ كذلك غموض حول إمكانية الطعن في القرار الصادر عن مجلس قضاء الجزائر ، وما هي الجهة القضائية صاحبة الإختصاص ، أم أن قرارها لا يقبل أي وجه من أوجه الطعن.

نص المشرع من خلال المادة 48 من الأمر 03/03 المذكور أعلاه على ما يلي: "يمكن لكل شخص طبيعي أو معنوي ، يعدّ نفسه متضررا من ممارسة مقيدة للمنافسة وفق مفهوم أحكام هذا الأمر أن يرفع دعواه أمام الجهة القضائية المختصة طبقا للتشريع المعمول به" ، هنا يمكن لأي شخص متضرر من منافسة غير مشروعة ، إخطار مجلس المنافسة ليضع لها حدًا ، ويلجأ أمام القضاء المدني أو التجاري لرفع دعوى تعويض. وبالنسبة للقرارات مجلس المنافسة في حد ذاتها المتعلقة بالممارسات المنافية للمنافسة العقدية ، قد تكون غير صائبة ، وقد ينجر عنها دعوى تعويض لصالح المتضرر منها ، هل ترفع أمام قضاء مجلس الجزائر المختص بالدعوى الأصلية ، ويتصدى لها هذا الأخير في إطار دعاوى القضاء الكامل (ZOUAIMIA rachid, 2012, p. 429) ، حسب نص المادة 801 فقرة 2 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية ، أو يطبق عليها أحكام القانون المدني أو التجاري ؟

ب- إن النتيجة الحتمية التي تستلزم منا الوقوف عندها في إطار حماية قواعد المنافسة المتعلقة الصفقات العمومية ، هي القاضي في الجزائر بصفته الشخص الأخير المُقوّم لجميع الأعمال المنافية للمنافسة السالف ذكرها ، وذلك من خلال قراره القضائي الذي قد يكتسب قوة الشئ المقضي فيه تجاه الجميع. وبالتالي القول هل القاضي في الجزائر له التأهيل العلمي والمعرفي المناسب لفض النزعات المنافية للمنافسة ، التي تحمل في طياتها أمور تقنية وفنية ومبادئ إقتصادية عالمية غير ثابته ، تتأثر وفق معطيات السوق ، وسياسة الحكومات وطبيعة الصفقة العمومية في حد ذاتها.

نظرا لعدم أخذ المنظومة القضائية في الجزائر بالقضاء المتخصص، فقد نص المشرع في المادة 38 من الأمر 03/03 أعلاه، أن الجهات القضائية يمكن أن تطلب رأي المجلس فيما يخص معالجة القضايا المتصلة بالممارسات المقيد للمنافسة"، هنا القاضي يلجأ لمجلس المنافسة بصفته الهيئة الأكثر اختصاصا، والذي سيعيد استنساخ قراره محل الطعن، وقد يُصبح خصما وخبيرًا في الوقت نفسه. فالقاضي أثناء التصدي لقضايا المنافسة العقدية، عليه أن يتقمّص دور الخبير الإقتصادي، ودور الخبير المعماري، والمحاسب والتاجر...إلخ، وأن يأخذ بعين الإعتبار مختلف الجوانب، ويترك فلسفة القانون الكلاسيكي، وهذا ما يُعد ضربا من الخيال، أمام عدم وجود قضاء إقتصادي متخصص.

فالنزاع المتعلق بالمنافسة الذي يكون أحد الأشخاص العامة طرف فيه يطبق عليه أحكام القانون الإداري، وتدخل فيه ذهنية القاضي الإداري وذريعة المصلحة العامة، يتولد عنها قرارات قضائية غير صائبة تنعكس سلبا على الحياة الإجتماعية والسوق التنافسية، لعدم إمكانية الوصول للحقيقة الفكرية وراء نظرية حماية مبدأ المنافسة.

خاتمة

تعد المنافسة في مجال الصفقات العمومية من المبادئ الهامة التي حرص المشرع على تكريسها، فلا يوجد أي مانع لإشتراك أي منافس متى توافرت فيه الشروط القانونية، وفي إطار الشكلية الواجب إتباعها للدخول في المنافسة.

إذا إطلعنا على التجارب المقارنة في مجال تكريس ضمانات المنافسة في مجال إبرام الصفقات العمومية، وخاصة التجربة الفرنسية التي نستعير تشريعنا منها، فنلاحظ هذا المستوى المتطور من تعميق مبدأ المنافسة في صيغة الإستشارات، فقد عدّ مجلس الدولة الفرنسي في قرار مؤرخ بتاريخ 29 جويلية 2002، يخص شركة (Société MAJ Blanchisseries de pantin) أن الصفقات العمومية التي تتم حسب صيغة الإستشارات تحت سقف مالي محدد يجب أن تكون خاضعة للتحديد المسبق للحاجيات وإجبارية الإشهار، بالإضافة إلى الدعوة للمنافسة ومبدأ إختيار العرض الأنسب، بل تم تجاوز ذلك ليصبح حق المشاركة في الطلب العمومي حق دستوري، فقد إعتبر المجلس الدستوري الفرنسي بتاريخ 23 جوان 2003 أن حق المشاركة في الطلب العمومي، حق ذا قيمة دستورية، مستمد من الفصل السادس والرابع عشر من إعلان حقوق الإنسان والمواطن لسنة 1789.

بعد هذه التطورات تمت بلورة مفهوم جديد بالصفقات العمومية وهو الدعوة للمنافسة وتفعيلها من "واحد أورو" (mettre les opérateurs en concurrence premier euro)، وهو ما يدفعنا لدعوة المشرع الجزائري العمل أكثر على تجسيد مبدأ المنافسة في مجال الصفقات العمومية من خلال:

- ضرورة خضوع المصلحة المتعاقدة العامة إلى نصوص المرسوم 15-247 المتعلق بالصفقات العمومية التي تجبرها على ضرورة تجسيد مبدأ حرية المنافسة واحترامه.

- التنسيق بين مختلف الأجهزة الرقابية لضمان الفعالية والجدوى لضمان فعالية الرقابة على مدىتجسيد مبدأ حرية المنافسة واحترامه.

- العمل أكثر على تكوين القضاة تكوينا متخصص في مجال الصفقات الادارية، أو إستحداث قضاء إقتصادي نظرا للطابع الفني لهذا النوع من المنازعات.

قائمة المراجع

النصوص القانونية

1) أمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 يتعلق بالمنافسة ، (ج.ر.ج.ج ، رقم: 43 الصادرة بتاريخ: 20 جويلية 2003).

2) مرسوم رئاسي رقم: 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام ، (ج.ر.ج.ج ، رقم: 50 ، الصادرة بتاريخ 20 سبتمبر 2015).

3) الأمر رقم 01/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته ، (ج.ر.ج.ج ، رقم: 14 ، الصادرة بتاريخ 08 مارس2006).

4) قرار مؤرخ في 28 مارس 2011 ، يتعلق بكيفيات تطبيق هامش الأفضلية بالنسبة للمنتجات ذات المنشأ الجزائري و/أو المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري ، (ج.ر.ج.ج ، رقم: 24 ، الصادرة بتاريخ 20 أفريل2011).

5) قانون رقم: 10-05 المؤرخ في 15 أوت 2010 يتمم الأمر رقم: 03-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 والمتعلق بالمنافسة ، (**ج.ر.ج.ج**، رقم: 46 ، الصادرة بتاريخ: 18 أوت 2010).

6) القانون رقم 90-21 ، المتعلق بالمحاسبة العمومية ، (ج.ر.ج.ج.د.ش رقم 35 صادرة بتاريخ 22-08-1990.

7) المرسوم التنفيذي رقم 272-08 ، المحدد لصلاحيات المفتشية العامة للمالية ، (ج ، ر رقم 50 ، بتاريخ 07-09-2008).

8) الأمر رقم 95-20 ، المؤرخ 17-07- 1995 ، المتعلق بمجلس المحاسبة ، الجريدة الرسمية رقم 39 ، المعدل والمتمم بالأمر رقم 10-01 ، المؤرخ في 29-08-2010 ، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010 ، ج ر رقم 49.

9) المرسوم الرئاسي رقم 06-413 المؤرخ في 22 -11-2006 المحدد لتشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفيات سيره ، ج ر ، عدد 74 ، صادرة بتاريخ 22-11-2006 ، المعدل والمتمم بالمرسوم الرئاسي رقم 12-64 (**ج.ر.ج.ج**، رقم: 08 ، الصادرة بتاريخ: 07 فيفري2012).

10) القانون 09-08 ، المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية ، (**ج.ر.ج.ج**، رقم: 21 ، الصادرة بتاريخ: 25 فيفري 2008).

11)القانون العضوي رقم 98-01 ، المؤرخ في 30-05-1998 ، المتضمن إختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله ، المعدل والمتمم بالقانون العضوي رقم: 11- 13 (**ج.ر.ج.ج**، رقم: 43 ، الصادرة بتاريخ: 26 جويلية 2011).

الكتب: بن ذيب زهير ، (2018)، القضاء الإداري ومعيار تحديد إختصاصه ، دار بغدادي للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر.

المذكرات والرسائل والأطروحات

1) خضري حمزة ، (2015)، آليات حماية المال العام في إطار الصفقات العمومية ، شهادة لنيل دكتوراه العلوم في الحقوق ، تخصص قانون عام ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 1 ، 2014-2015.

2) تياب نادية ، (2013)، آليات مواجهة الفساد في مجال الصفقات العمومية (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص قانون)، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو – كلية الحقوق والعلوم السياسية ، نوقشت بتاريخ 23-12-2013.

3) سحنون سمية ، (2013)، إجراء التراضي في المرسوم 15-247 المتعلق بالصفقات العمومية بالجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في قانون الأعمال ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 01 ، 2013.

باللغة الأجنبية

GUEDON Julien, (2004), La Publicité Dans les Marchés Publics : Préalable Indisponsable L'achat Public, mémoire pour le DESS, management du secteur public: Collectivités et Partenaires, Institue D'étude politique de Lyon, Université Lumière, Lyon, 2.

Sabri M,Audia, (2000), Guide de gestion des marchés publics, edition Sahel,Alger.

zouaimia rachid, (2012) le droit de la concurrence, edition belkeise, alger.

المقالات والدوريات الالكترونية

1/ لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ، (2009)، تقييم العطاءات والمقارنة بينها واستخدام الاشتراء لتعزيز السياسات الصناعية والاجتماعية والبيئية ، الدورة 15 ، 02-06 فيفري 2009.

2/ رحماني راضية ، (2015)، "معايير تطبيق مبدأ الشفافية في المرسوم 15-247 المتعلق بالصفقات العمومية" ، **مجلة بحوث جامعة الجزائر 01** ، العدد 08.

3/ صحبي مُحَمَّد أمين ، (2020)، "تكريس مبدأ حرية المنافسة في الصفقات العمومية في التشريع الجزائري" ، **مجلة القانون والأعمال الدولية** ، مجلة الكترونية ، تصدر عن جامعة الحسن الأول ، المغرب ، متاحة على الموقع التالي: https://www.droitetentreprise.com/, (06/02/2020).

4/ فوزي عبيدي ، (2020)، "تفعيل آليات المنافسة في الصفقات العمومية" ، مقال متاح على الموقع التالي:
https://ar.businessnews.com.tn/, (12/02/2020),

المناضلة نسيمة هبلال الكاتبة الشخصية لعبان رمضان: من حزب الشعب الجزائري إلى الثورة التحريرية ﴿1947–1962م﴾.

The militant Nassima Hablal the personal secretary of Abane Ramadan: From the Algerian people's party to the liberation revolution (1947-1962)

تاريخ الإرسال: 2020-10-13 تاريخ القبول: 2021-04-07

سلوى لهلالي، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، lahlaliselwa@gmail.com

الملخص

تعتبر شخصية المجاهدة نسيمة هبلال من الشابات الفاعلات في الثورة التحريرية الجزائرية ، دخلت ميدان النضال السياسي في 1947 مع حزب الشعب الجزائري وعمرها لم يتجاوز 16 سنة إلى جانب مناضلا ت أخريات ، بداياتها في العمل الثوري كان باستقبال عبان رمضان بعد خروجه من السجن إلى جانب مُحَمَّد يزيد حيث أصبحت نسيمة هبلال السكرتيرة الشخصية لعبان رمضان ، وسكرتيرة لجنة التنسيق والتنفيذ بعد مؤتمر الصومام ، كانت أول من عمل على إصدار أول عدد من جريدة المجاهد ورقنها بتوجيهات من عبان حيث كانت ذراعه الأيمن في العمل خاصة بعد زواجها من المجاهد مُحَمَّد مقدم. ألقي عليها القبض لمدة عام ثم أطلق سراحها لتعود للعمل في إطار الاتحاد العام للعمال الجزائريين إلى جانب عيسات إيدير ، لتعتقل مرة أخرى في 1957 وتتعرض للتعذيب في مقر القبعات الزرق ، وفي السجون التي تداولت عليها التقت بعمارة رشيد وعبان رمضان وجميلة بوحيرد وغيرهم من المجاهدين لتعين بعد الاستقلال أول مديرة لمركز التكوين المهني في بير خادم ، غير أنها بقيت من النساء اللواتي عشن في الظل وظلت على هامش التاريخ ولم تحظ بالاهتمام التاريخي لهذا بقيت المادة التاريخية حول جهادها قليلة جدا .

الكلمات المفاتيح: نسيمة هبلال ، عبان رمضان ، مؤتمر الصومام ، الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، جريدة المجاهد

Résumé

La personnalité de la moudjahida Nassima hablel est considérée parmi les jeunes actantes dans la révolution de libération algérienne, Elle a accédé au domaine du militantisme politique en 1947 avec le PPA, son âge ne dépassait pas les seize ans aux côtés d'autres militantes. Ses débuts dans le travail révolutionnaire étaient la réception de abane ramdane après sa sortie de la prison à côté de mohamed yazid . Nassima hablel est devenue la secrétaire personnelle de abane ramdane et la secrétaire du comité de cordination et d'exécution après le congrès de la Soummam. Elle fut emprisonnée durant une année puis relâchée pour se remettre au travail dans le cadre de UGTA (union générale des travailleurs algériens) au côtés de Aisset Idir. Emprisonnée encore une fois en 1957, elle fut toturée dans le siège des casques bleus dans les prisons par lesquelles elle est passée, elle rencontre Amara rachid, abane ramdane, Djamila bouhired et autres moudjahidines, elle fut nomée après l'indépendance, première directrice du centre de formation professionnelle à bir khadem. Néanmoins, elle fut l'une des femmes qui ont vécues à l'ombre et demeuré sur la marge de l'histoire.

Elle n'a aucun intérêt historique, ce qui a rendu la matière historique sur son militantisme assez rare.

Mots clés : Nassima Hablel, Abane Ramdane, congrès de la Soummam, union générale des travailleurs algériens, journal El moudjahid

Abstract

Nassima Hablal, is one of the active young women in the Algerian liberation revolution. She started political struggle in 1947 with the Algerian People's Party and at the age of 16 years old alongside other activists. Her beginnings, in the revolutionary work, were by receiving Abane Ramadan after his release from prison alongside Mohammed Yazid. She became the personal secretary of Abane Ramadan, and the secretary of the Coordination and Implementation Committee after the Soumam conference. She was the first to work on publishing the first edition of Al-Moudjahid newspaper and promoted it under the guidance of Abane, as she was his right arm at work, especially after her marriage to the Moudjahid Muhammad Mekaddem. She was arrested for a year and then released to return to work with the General Union of Algerian Workers alongside Aissat Idir. In 1957, she was arrested again and subjected to torture in the Blue Hats head office. In the prisons where she had been jailed, she met Amara Rachid, Abane Ramadan, Jamila Bouhired and other freedom fighters (Moudjahidin). After independence, she was appointed as the first director of the Vocational Training Center in Bir Khadem but she remained unknown and lived on the margins of history, as she did not receive any historical attention. Therefore, the historical researches about her fighting remained very little.

Keywords: Nassima Hablal, Abane Ramadan, The Soumam Conference, General Union of Algerian Workers, Al-Moudjahid Newspaper

مقدمة

تعد هذه الدراسة أول دراسة تاريخية أكاديمية حول المناضلة والمجاهدة نسيمة هبلال (1928-2013) كونها من المجاهدات المنسيات في تاريخ حزب الشعب الجزائري والثورة الجزائرية ،و التي لم تلق نصيبها من الاهتمام التاريخي كباقي المجاهدات والشهيدات المعروفات ، دخلت ميدان النضال السياسي في 1947مع حزب الشعب الجزائري وعمرها لم يتجاوز 16 سنة إلى جانب مناضلات أخريات ، بداياتها في العمل الثوري كان باستقبال عبان رمضان في منزلها بعد خروجه من السجن ، وكانت ربما الوحيدة التي نالت الشرف ككاتبة شخصية لعبان رمضان ولجنة التنسيق والتنفيذ آليا بما أن عبان رمضان عضو فيها وكانت قريبة من القيادة الثورية من خلال تولي إصدار جريدة المجاهد والنشاط في الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، ساندت رئيسها عبان رمضان منذ استقدامه للثورة ولم تخن وطنيتها رغم اعتقالها بعد معركة الجزائر إلى جانب العربي بن مهيدي وجماعة ياسف سعدي وتعرضها للتعذيب في المراكز المختلفة التي نقلت إليها ويظهر أنها كانت تحوز الكثير من أسرار الثورة لكنها دفنتها معها إثر وفاتها في 2013 م ، ورغم أن ما فعلته يتجاوز بكثير ما قامت به الأخريات اللواتي تميزن في الجانب العسكري والفدائي حيث قدمت صورة جريئة لتطور الوعي الثوري للمرأة الجزائرية.

استطاعت نسيمة هبلال أن تكون من بين المناضلات العريقات في حزب الشعب الجزائري ومن المجاهدات اللاتي اتصلن بجبهة التحرير منذ انطلاق الثورة وشغلت مهمة الكاتبة الشخصية لعبان رمضان ولجنة التنسيق والتنفيذ ، لكن التاريخ غيبها ولم يشر إليها كباقي المجاهدات المعروفات والتي عايشت معهن الثورة وكن يعرفن بعضهن البعض ، كما غيب نضالها رغم ما قدمته من تضحيات ولم يتحدث التاريخ عن إسهامها في العمل الوطني لأسباب نجهلها ،فماهي الميزة التاريخية لنضال نسيمة هبلال وكيف تميزت بنضالها عن باقي المناضلات والمجاهدات الجزائريات ؟

1- الثورة الجزائرية -نحو تجاوز الشرط الكولونيالي

تعد الثورة الجزائرية ثمرة جهاد طويل قام به المناضلون الجزائريون من أجل التحرر والتخلص من الهيمنة الفرنسية ، وقد بدأت فكرة التحضير للثورة بعد مجازر 08 ماي 1945م أين تم إطلاق سراح مصالي الحاج وزعماء جزائريين آخرين منهم فرحات عباس والبشير الإبراهيمي وغيرهم ، فأعاد مصالي الحاج تأسيس حزب الشعب الجزائري تحت تسمية حزب حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية ، وشرع في تحضير الشعب الجزائري للثورة المسلحة من خلال القيام بإنشاء المنظمة الخاصة (بلاح ،2006 ، ص490)..

حيث يُعدُّ إنشاء المنظمة الخاصة سنة 1947م منعرجا حاسما في المسار الثوري للحركة الوطنية الجزائرية ، فهي تجسد التطور النوعي من الناحية النظرية وتبلور جدية المنهج الثوري من الناحية العملية ، وثمرة لجهود الرعيل الأول من الوطنيين خلال الحرب العالمية الثانية الذين يعود لهم الفضل في وضع أولى لبنات العمل المسلح من خلال تشكيل تنظيمات ثورية توجت بإنشاء هذه المنظمة خاصة بعد موافقة مصالي الحاج على ذلك حيث قال: "إني موافق على إنشاء جناح عسكري يتولى تدريب المناضلين عسكريا ويكونهم سياسيا ، وبذلك نكون قد هيأنا واستعجلنا جميع الوسائل من أجل تحرير البلاد".

وقد حددت أهداف هذه المنظمة في مجال التسليح بشكل واضح والعمل من أجل توفير السلاح لضمان استمرارية العمل المسلح ، بالإضافة إلى إنشاء مخازن الأسلحة الخفيفة والذخيرة في كل المناطق(جبلي ، 2008 ، ص51) ، كما أنه منذ تأسيس هذه المنظمة أصبح حزب حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية يواجه الاستعمار على جبهتين ؛ الأولى سرية قوامها نشاط المنظمة الخاصة العسكرية ، والثانية علنية تتمثل في مقاومة أساليب الاستعمار ، ومن بين الأعمال التي قامت بها المنظمة الخاصة من أجل توفير الإمكانات والأموال الكافية لنشاطها القيام بمهاجمة البريد المركزي بمدينة وهران سنة 1948م ، وأخذوا منها حوالي ثلاثة ملايين ونصف مليون فرنك وبذلك سلّطت السلطات الفرنسية أبشع طرق التفتيش والتعذيب على أعضاء الحزب من خلال الاعتقال والقتل ، لذلك قرر

أعضاء المنظمة وقف نشاطها حتى تتوقف موجة التفتيش من طرف الفرنسيين .

في عام 1950م بدأت المنظمة التحضير لخوض المعركة إلا أن السلطات اكتشفت أمرها ، وعلى إثر اكتشاف المنظمة العسكرية وتعرض الحزب لتلك الأعمال العنيفة قررت اللجنة المركزية حل المنظمة الخاصة(بوعزيز ، 2007 ، ص 127-129) ، وبعد اكتشاف المنظمة الخاصة ظهر خلاف داخل حركة الانتصار هذا الخلاف الذي أحدث انقساما داخلها ونجم عنه تأسيس جناح ثوري ممثل في اللجنة الثورية للوحدة والعمل من أجل القضاء على الصراع القائم ووقف التدهور ، فتم تأسيس اللجنة في 23 مارس 1954م ولم تكن هذه اللجنة حزبا أو تشكيلة ولا تنظيما سياسيا بل كانت لجنة تسعى لإعادة بناء وحدة الصف داخل الأحزاب الوطنية الجزائرية(بن يوسف ،2012 ، ص335-336) ،ومن أهم الأعمال التي قامت بها اللجنة الثورية للوحدة والعمل عقد اجتماع الاثنين والعشرين يوم 25 جوان 1954م حيث ترأس هذا الاجتماع مصطفى بن بولعيد ، وبعد نقاش طويل تم التوصل إلى النقاط التالية:

-إدانة المتسببين في الانشقاق داخل الحزب.

-القيام بالثورة المسلحة وهي الوسيلة الوحيدة لتجاوز الصراعات وتحرير الجزائر.

-انتخاب مسؤول وطني وتكليفه بوضع قيادة تقوم بتطبيق هذه القرارات.

وكان الهدف الأساس هو محاولة جمع الأعضاء الممثلين لكل أنحاء الوطن للتنسيق بين المناطق ، وتحقيق مبدأ الشمولية والتأكيد على مبدأ القيادة الجماعية والحفاظ عليه لجعل الثورة تنتج من أعماق الطبقة الشعبية.(شلبي ، 2005-2006 ، ص 338-339).

وقد انبثق عن هذا الاجتماع لجنة الستة التي قامت بعدة اجتماعات منها اجتماع في 10 أكتوبر 1954م ضم كل من : بن بولعيد والعربي بن مهيدي ، كريم بلقاسم ، رابح بيطاط ، وديدوش مراد مع بوضياف لوضع اللمسات الأخيرة فتم تأسيس جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطني وإعداد نصوص التصريحات وتحديد اليوم الموعود ؛ أي 01 نوفمبر 1954م في الساعة الصفر ، وقد التقى الجمع مجددا في 25 أكتوبر 1954م لضبط التفاصيل والجزئيات الأخيرة ، وبعد هذا الاجتماع كُلِّف بوضياف بالتنسيق مع رؤساء المناطق والخارج فانتقل إلى القاهرة للقيام بذلك(مهساس ، 2003 ، ص 383)

أما عن التوصيات التي خرج بها المجتمعون نذكر:

-تنظيم الفرق التي تتولى جمع السلاح ووضع المتفجرات.

-التعهد بالإبقاء على مبدأ القيادة الجماعية كخيار لا رجعة فيه لكي لا تتكرر الأخطاء التي أدت إلى انقسام الحزب وتمزقه بسبب الزعامة.

-مواصلة الاتصال بمناضلي القبائل للانضمام إلى اللجنة ، (غيلاني ، (2010-2011 ، ص70).

وبعد استكمال التحضيرات وفي الساعة المتفق عليها من ليلة أول نوفمبر 1954م ، تمت انطلاقة أول رصاصة لتعلن عن بداية الثورة التحريرية الكبرى وكما هو مخطط لها واستطاع قادة الولايات أن يباغتوا القوات الفرنسية ويخلقوا الرعب في نفوس الفرنسيين الذين كانوا يعتمدون على الجيش الفرنسي لتوفير الأمن لهم في الجزائر ، وقد كانت العمليات العسكرية متفرقة نظرا لاتساع نطاق الثورة. (بوحوش ، 1997 ، ص380)

2- حضور المرأة الجزائرية في الثورة

إن اندلاع الثورة الجزائرية كان له أثر مدوي لدى كل فئات المجتمع الجزائري لأنه يُعَدُّ فعلا ثوريا شاملا ومتكاملا من خلال مشاركة الجميع فيه ، هذا ما جعل ظهور المرأة وخروجها مما كانت فيه من التقوقع الذي كان يحكمها من تقاليد فتحولت من مجرد عادية إلى مجاهدة بكل ما تحمله الكلمة من معاني النضال وبذل النفس والإخلاص ، الصبر والفعالية من أجل غاية واحدة هي إخراج البلاد من محنتها ، وما كان دعمها للحركة الوطنية إلا تعبيرا عن وعيها العميق بقضية الوطن.

إن وعي المرأة بدورها الاجتماعي والوطني كان نتيجة تكوين ثقافي في أدبيات الإتجاه الثوري من خلال الاهتمام بمشكلة المرأة ، ولهذا كان دورها رئيسا في العمليات الثورية وكان لزاما عليها أن تكون مدركة ومقدرة لطبيعة هذا الدور (درويش ، 2014 ، ص117-118) ، وذلك من خلال:

-كفاح مباشر، ويتمثل في المظاهرات والتنظيمات والنشاطات الحزبية والإصلاحية.

-كفاح ضمني غير مباشر، وهو ذلك الموقف الإيجابي الذي وقفته كمسؤولة عن مقومات الأسرة وعاداتها وتقاليدها الروحية والحضارية، وبالتالي موقفها إزاء مقومات وخصائص المجتمع عامة، فقد أزالت الوشاح عن وجهها عن كل ما هو أجنبي واستعماري بما في ذلك الثقافة والتعليم (العسلي، 1984، ص 28-29).

أما عن كيفية انضمام المرأة للثورة التحريرية فقد كان عليها ايجاد مصدر اتصال رسمي ويكون إما أحد الأهل أو الجيران أو حتى صديقاتها المنضمات قبلا إلى الثورة، وبعد إلحاحها على الالتحاق ونقل رغبتها هذه إلى المسؤولين الذين يكونون قد تأكدوا من هويتها ونيتها ويوافقوا على انضمامها إلى صفوف المجاهدين، يرسل لها لتجهز نفسها ،و في اليوم المحدد يأتي إليها من ينقلها إلى مركز القيادة، وبمجرد وصولها إلى الجبل تستقبل من طرف المسؤولين ثم تحاورهم حتى يتمكنوا من التعرف أكثر على شخصيتها ويلمس مدى استعدادها للتضحية في سبيل الوطن، ثم يوجه لها خطاب شديد اللهجة يوضح فيه نوعية الحياة في الجبل، وفي الأخير تؤدي القسم على عدم خيانة الثورة والمجاهدين والتضحية بالنفس فداءً للوطن .

كان هذا في بداية الثورة، فكل مجاهد يريد الالتحاق بالثورة عليه أن يؤدي القسم على المصحف، غير أنه مع اشتداد الثورة واستعمال الإدارة الاستعمارية الحركي وكثرة الخونة والجواسيس، تغيرت القوانين وألزمت كل جندي أن يثبت حسن نواياه وجديته في الانضمام، والإثبات يكون عبر قيامه بعملية فدائية كقتل خائن أو تفجير ثكنة للجنود، في غالب الأحيان كانت تبعث الفتيات إلى التدريب والتكوين قبل انضمامهن إلى الجيش، فيتجهن نحو القاعدة الخلفية الموجودة في الحدود الجزائرية المغربية، أين تتمرن بإتقان على المجال الطبي والعسكري والسياسي، بعد أن تختار القيادة نخبة من المناضلات لتقلد مهام بالغة الأهمية (بومالي، 2010، ص 35)

كان انضمام المرأة الجزائرية إلى ثورة التحرير المجيدة محل تقدير وإجلال عند قادة جيش التحرير الوطني ، لأنّ مشاركتها تُنبِئُ عن نمو الوعي الوطني لدى العنصر النسوي تجاه القضية الوطنية، كما تم استقبال المرأة الجزائرية من قبل الثوار بكل حفاوة واعتزاز فعاملها الرجل معاملة الأخ لأخته وتقاسم معها الأدوار والمهمات، والمتأمل في مصطلحات الثورة لا يجد تداول مصطلح امرأة وفتاة بين المجاهدين، بل حلت محلها كلمة أخ وأخت ومناهضة ومجاهدة (بركات، 1985، الصفحات 25-30)، ومما يبرهن على تثمين دور المرأة لدى قادة جيش التحرير ما ورد في ميثاق مؤتمر الصومام، الوثيقة السياسية الأولى للثورة عام 1956م العبارة التالية:"...توجد في الحركة النسائية إمكانيات واسعة تزداد وتكثر باضطراد، وإنا لنحيّي بإعجاب وتقدير ذلك المثل البطولي الذي ما انفكت تضربه في الشجاعة الثورية الفتيات والنساء والزوجات والأمهات"(قديد، د-ت، ص176) ، وتمثلت مظاهر جهاد المرأة أثناء الثورة في :

3- الجندية

أظهرت المرأة شجاعة وكفاءة كبيرة هذا ما أكسبها ثقة قيادة جيش التحرير الذين سمحوا لها بالانخراط في صفوف المجندين وارتداء الزي العسكري للمشاركة في معارك جبهة التحرير ضد الاستعمار، فكوّنت فرقة عسكرية نسوية حملت السلاح في وجه الاستعمار، وتدربت على كل أساليب القتال والحرب فتخلت عن كل الأحاسيس الانهزامية وشكلت عنصر الإصرار والتحدي، وبرهنت على شجاعتها وإقدامها في الكفاح والتضحية ومقدرتها على استخدام السلاح ومواجهة العدو في المعارك (كفاح المرأة الجزائرية، د-ت، ص345).

وقد كانت معظم هؤلاء المجندات من الفتيات اللواتي لا يتجاوز سنهن العشرين سنة نسبتهن حوالي 51% و85% ومنهن فئة لا يتجاوز عمرهن الثلاثين سنة، أما عن نشاطهن العسكري فلم يُحدد لهنّ نشاط معين وإنما تسند إليهن المهام حسب الحاجة العسكرية والمتغيرات (هيلين، 1983، ص 134)، ومن أبرز المجندات نجد مليكة قايد التي استشهدت وهي تؤدي مهمتها في التمريض بأحد الكهوف حينما باغتهم هجوم عسكري فتم إطلاق النار فيما بينهم حتى سقطت مليكة شهيدة (كفاح المرأ ة الجزائرية، د-ت، ص 346-347).

4- الفدائية

تُعَدُّ الفدائية مجاهدة تنفّذ عملياتها في المدن وتعيش وسط سكّان المدينة، فهي لا تلبس الزّي العسكري مثل الجندية الّتي تحتفظ على مظهرها الطّبيعي فمن المعتاد كي لا تثير شكوك العدو في تصرفاتها وأعمالها، وأغلب الفدائيات من الطالبات اللائي تركن دراستهنّ إثر الاضطرابات الّتي شهدها الطّلبة سنة 1956م (بركات، 1985، ص 51).

وقد تميّزت الفدائية بتربية مثالية وتتصف بخصال سامية منها الصّمود، والصّلابة والاعتداد بالنّفس، والإيمان الراسخ الّذي لا تزلزله المشاكل والأخطار، وغالبا تبدو على وجهها مسحة من الصّرامة والجدّ والصمت المطبق، وهي مشحونة بطاقة من حديد ولا تهاب الموت (بركات، 1979، ص 25-30).

فنفذت عمليات فدائية بالغة الأهمية استهدفت فيها المراكز العسكرية والثكنات ومحافظات الشرطة، ومراكز الدرك، الملاهي والمقاهي وقاعات السينما بوضع قنابل موقوتة في الأماكن التي يلتقي فيها المعمرون بصفة عامة وعساكر وضباط ومن بين الفدائيات نجد الفدائية أزغيشي حدة التي قامت بعملية فدائية قتلت فيها أحد الحركة (كفاح المرأة الجزائرية، د-ت، ص 346-347).

5- المسبلة

هي مواطنة عادية غير متفرّغة للقتال، تقوم بأعمالها اليومية وفي الوقت نفسه تقوم بأعمال لصالح الجيش الوطني، وكنظيراتها من الفدائيات هي الأخرى يشترط فيها أن تتحلّى بصفات وأخلاق حميدة لأن تكون بين صفوف الجيش مثل: النزاهة، العفّة، الصّبر والصّرامة، وكلّ هاته الخصال كانت محببة لدى القادة المسؤولين (بوبكر، 2010، ص51).

قامت المسبلة بواجبها الوطني، وكانت تقوم بحراسة المجاهدين أثناء عمليتهم، وبعد تنفيذها تبرز لهم الطّريق وترافقهم إلى مراكزهم متحدّية بذلك يقظة العدوّ وأحيانا تخفي سلاح الفدائيين وتحمل الوثائق السّرية إلى المسؤولين المكلّفين بها وتشتري الأدوية واللّوازم الّتي يحتاجها المجاهدون، ثمّ تقوم بإيصالها لهم رغم حراسة القوّات الفرنسية والحملات التفتيشية (El moujahid, 1957, .45)

كما كانت المرأة المسبلة المساعدة تضمن لفرق جيش التّحرير الوطني المتنقلة الراحة وتوفّر للمجاهدين خلال أسفارهم المرهقة ما يحتاجون له من غذاء ونظافة ونوم، كما تشاركهم حياتهم المليئة بالمغامرات بالإضافة إلى دورها في الحراسة، وكانت تقوم بخياطة العلم الجزائري الذي تنوي رفعه عاليا في كلّ فرصة ولحظة(بوثلجة، 2002، ص 81-82)، وتنفذ أوامر المجاهدات وتساعدهنّ عند الضرورة، في بداية الثورة اقتصر العنصر النسوي على الجزائريات فقط ،ولأن الثورة كانت حق شعب في تقرير مصيره رافض للعبودية والاستعمار فقد أكسب الثورة أصدقاء من كل أنحاء العالم ودفع بنساء أوربيات من مختلف البلدان للانضمام للثورة ، وكنّ عاملا قويا وفعّالا حيث قمن بأعمال هامّة كمسؤولات في الاتّصال والدّعاية وبذلنّ جهودا كبيرة بكل إخلاص وشجاعة(بركات، 1985، ص 57) .

وقد تحمّلت المرأة المسبّلة كلّ عمليات بطش المستعمر الغاشم وتحملت أنواع العذاب والإهانة (عباس الشريف، د-ت، ص20)، خاصة الفدائيات حاملات القنابل في العاصمة حيث شاركن بقوة في معركة الجزائر كحال سامية لخضاري وزهرة ظريف وجميلة بوحيرد وغيرهن، حيث شهدت أحياء القصبة وباب الواد أعمال فدائية قوية قامت بها حاملات القنابل (Stora,Algérie,2010, p.46)

يمكن إدراج بعض الإحصائيات التي تظهر عدد المناضلات وفترة انضمامهم للثورة التحريرية، حيث يوجد حوالي 9336 مناضلة يعرف تاريخ انضمامهم للجيش، كما يبدو أن عدد النساء اللواتي انضممن للثورة بين 1954-1955 كان ضئيلا، أما سنة 1956 فقد شهد تضخما في مساهمة المناضلات.

ويوجد 2000 مناضلة التحقت بالثورة المسلحة من 1956-1958 حيث ارتفعت نسبتهم إلى 65% وهي أضخم نسبة منذ الكفاح (بركات، 1985، ص68-69)

6- نشاط المناضلة نسيمة هبلال في حزب حركة الانتصار من أجل الحريات الديموقراطية

انضمت المجاهدة نسيمة هبلال إلى العمل السياسي في السادسة عشر من عمرها، وفي 1945 انضمت إلى الخلايا السياسية الأولى لحزب الشعب الجزائري والذي كان ينشط

تحت غطاء السرية بسبب حله غداة اندلاع الحرب العالمية الثانية 1939، كانت المفارقة بالنسبة لشابة من الأهالي أن تشغل وظيفة سكرتيرة في مكتب الوالي العام في الجزائر (GGA) وعرفت الكثير من المناضلات المعروفات اللواتي ضحين بأنفسهن أمثال لعريبي ونيللي فوجي وجيرمن تيليون(El watan,2005)

كما تعرفت على عدة شخصيات وطنية أخرى كان لها دور فاعل في الحركة الوطنية الجزائرية مثل مصالي الحاج الذي قالت عنه بأنه رمز من رموز الاستقلال وأنها تذكر اليوم الذي رجع من منفاه في الكونغو – برازافيل حيث استنفرت كل المدينة من أجل استقباله في مطار الدار البيضاء (El watan, 2005)

لم يكن موضوع نضال المرأة في الحركة الجزائرية مطروحا أو ذا أهمية نظرا للتركيز على الدور الذكوري أكثر في النضال، ولم يتعد دورها أكثر من مهمة التعليم والدخول في بعض الوظائف، وامتهان عالم الصحافة وكتابة المقالات كحال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وبالتالي لم تكن قضية المرأة ودورها محل نقاش، وبالنسبة لحزب الشعب فإن انضمام المرأة إلى النضال السياسي كان محتشما خاصة مع نضال الأمير خالد في المهجر وتسجيل حضور العنصر النسوي ، ويعتبر نضال السيدة إيميلي بيسكان زوجة مصالي الحاج البداية الفعلية لدخول المرأة معترك الحياة السياسية ليظهر بشكل واضح مع سنوات الأربعينيات (El watan, 2005)

إن انضمام المجاهدة نسيمة هبلال كمناضلة في حزب الشعب الجزائري يؤكد انفتاح باب عضوية المرأة في الحزب، خاصة بعد مجازر 08 ماي 1945 حيث استوعبت نسيمة هبلال الوضع الاستعماري في الجزائر رغم صغر سنها وتأكدت من حسها الثوري بعد ما رأته بعينها من ضحايا 08 ماي 1945 بخراطة بعرض أربع جثث لمدة أسبوع في الشارع. تروي المجاهدة نسيمة هبلال بدايتها الأولى في النضال فتقول :" في البداية كان أحد أقربائي من الأغواط هو الذي وجهني إلى النضال وهو الذي أكسبني وعيا بالوضعية التي نعيشها"، وكان المجال الطلابي وسيلة مباشرة للانضمام إلى العمل السياسي مع حزب الشعب حيث احتكت بطلبة من سنها وكان بعض الطلبة من أصول تونسية، ارتسم العمل السياسي لهؤلاء الطلبة بعقد الاجتماعات وتنظيم الرحلات، و كانت أول خلية ناضلت فيها نسيمة هبلال في القصبة بالعاصمة أين كانت تتواجد فيها فطيمة بن عصمان، و مامية شنتوف وفريق من الفتيات يقمن بجمع المال للحزب من العائلات الميسورة، إلى جانب بيع أعداد جريدة الحزب والتوعية السياسية في الوسط النسوي(El watan, 2005) ، وتعتبر مامية شنتوف أول امرأة قادت أول خلية نسوية تابعة لحزب الشعب الجزائري، عرفت "بجمعية النساء المسلمات الجزائريات" والتي تأسست سنة 1947 وقد جعلت من عيادتها الطبية مقرا لها ،وكانت الأمينة العامة للجمعية نفيسة حمود و بقيت المناضلتان في مركزهما حتى 1954، وقد ركزت الجمعية في نشاطها على الوسط الطلابي تحديدا ،وكان الهدف الأساس توعية المرأة بدورها في المجتمع وهذا من خلال الأنشطة الثقافية المتعلقة بالمسرح وبعض الندوات التوجيهية ،إضافة إلى استغلال المناسبات الاجتماعية كالزواج والختان والأعياد الدينية وتحويل عائداتها المالية إلى أسر المناضلين السياسيين ،و كان للجمعية فروع في المدن الكبرى تنشط فيها مناضلات ساهمن بقوة في الثورة كحال نسيمة هبلال وعزة بوزكري زوجة عبان رمضان وفاطمة زكار وسليمة حفاف وغيرهن (يحياوي، 2010، ص342) ، كما كانت تقوم بالتحسيس والتوعية في أوساط النساء والتجنيد في سبيل القضية الجزائرية" ، كما عبرت عن تأثرها الشديد بوطنية الزعيم السياسي مصالي الحاج الذي كانت تعتبره:" رمزا وطنيا كبيرا لجيلنا خرجنا لاستقباله عندما كان في طريقه إلى المنفى في كونغو برازفيل" يومها كانت نسيمة تقيم رفقة أمها في لقولوار قرب حديقة التجارب بالحامة وكانت هبلال زميلة مقربة من مامية شنتوف في النضال(El watan, 2005)

بالإضافة إلى نشاطها مع نفيسة حمود التي كانت جزءا من أول نواة لطلاب الطب في عام 1944م المشكّلة لرابطة الطلاب المسلمين في شمال إفريقيا، افتتحت وعيها السياسي بالمشاركة في المظاهرات السياسية في الجزائر العاصمة، إلى جانب كونها عضوا في الخلايا السرية لحزب الشعب الجزائري حيث نشطت في الجزائر ""saint Eugène في القصبة خلال تجمعات النساء بنشر أفكار تشجع على مكافحة الاستعمار وتحرر النساء، اتصلت بالاتحاد الدولي

للنساء للاحتفال بيوم 8 مارس للمرة الأولى في الجزائر ، لتنضم في نهاية المطاف إلى صفوف جبهة التحرير الوطني عام 1954م وأصبحت الضابط القائد لجيش التحرير الوطني ، كما كانت تمارس نشاطها كطبيبة ، كما تعرفت على المناضلة جميلة بوحيرد التي تعد من أبرز المناضلات الجزائريات انضمت للثورة التحريرية سنة 1956 في عمر الثاني والعشرين وهي من مواليد العاصمة سنة 1934 وتعود أصولها إلى مدينة بجاية(بوصفصاف ، 1997 ، ص89)

كما كنت لها علاقة مع الناشط والمناضل عمارة رشيد الذي هو من كبار الوطنيين الثوريين مات وهو يحمل السلاح في يده بدأ في مواجهة الاستعمار وعمره لا يتجاوز الثاني والعشرين سنة ساهم بصفة كبيرة في مساندة ودعم جبهة التحرير الوطني رفقة عبان رمضان ، كما شارك في العديد من الأعمال الثورية فقد ناضل في حزب الشعب الجزائري وحضر الاجتماعات السياسية في مقر حركة انتصار من أجل الحريات الديموقراطية(إحدادن ،2018)

كما نشطت ضمن فريق صغير من الفتيات الصغيرات ذات التوجه المسيحي اليساري وكانت على علاقة وطيدة بهن في 1950م ، وقد برزت نسيمة كناشطة في جمعية النساء المسلمات في الجزائر بواسطة حزب حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية وعملت إلى جانب النقابيين الشباب سواء كانوا قوميين وطنيين أم شيوعيين أو متعاطفين ، شاركت في مهرجان الشباب الذي نظم في براغ عام 1953م من قبل اتحاد الشباب الديمقراطي الذي تبناه الشيوعيون والذي دعم أبناء المستعمرات (Gallissot, 2006, p.p.323-324)، وفيه قدمت الكشافة الإسلامية الجزائرية تقريرا عن الجزائر وتاريخها والحركات السياسية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كما نددوا بالسياسة الاستعمارية (kaddache, 1993, p.1140).

أدى هذا النضال الوطني المكثف لنسيمة هبلال إلى جانب النشطاء الثوريين في حزب الشعب الجزائري – حركة الانتصار من أجل الحريات الديموقراطية –إلى الاعتقال في العديد من المرات من طرف الشرطة الفرنسية ، لكن علاقاتها الطيبة ببعض الفرنسيين المساندين للقضية الجزائرية جعلها تخرج من السجن دون قضاء مدة طويلة فيه.

7- نسيمة هبلال: المرأة المنسية في الثورة

شكلت المرأة الجزائرية عنصرا فعالا في الثورة والعمل النضالي من أجل التحرير الوطني ، لكن توجد الكثير من المناضلات اللواتي غُيِّب تاريخهن ونضالهن مع إخوانهن المناضلين ومنهن المرأة الشجاعة نسيمة هبلال التي تُعدُّ من مناضلات الرعيل الأول في الحركة الوطنية الجزائرية التابعة لحزب الشعب الجزائري.

ولدت المجاهدة الجزائرية نسيمة هبلال المدعوة - خالتي ميمي -سنة 1928م ، ببلدية قرومة بضواحي مدينة الأخضرية(بوساطة ، 2013) ، هذه المنطقة تابعة لمدينة البويرة التي تعتبر مدينة تاريخية ، دخلها الاستعمار الفرنسي بعد خرق معاهدة التافنة مع الأمير عبد القادر ، شهدت هذه المنطقة العديد من المعارك المقاومة للاستعمار الفرنسي ، كما شهدت كل أشكال التعذيب والاستبداد من طرف الفرنسيين ، وبعد اندلاع الثورة انضم العديد من الشبان إلى صفوف جيش وجبهة التحرير الوطني وقد تمثلت مقاومتهم في عدة عمليات فدائية وكمائن (قاموش الشهداء ، 2014، ص 19-24)

كانت الشابة نسيمة هبلال تحب الضحك والنكت كثيرا ربما كان تقمص هذه الشخصية المرحة لتتخطى وتتخلص من أوجاع الواقع الاستعماري المرير ، وقد اعتبرت من المجاهدات اللواتي دخلن معترك النضال السياسي الوطني مبكرا حيث تروي عن انضمامها للنضال:" مبكرا تزوجت القضية الجزائرية حتى قبل أول نوفمبر 1954م ، وانخرطت في غمار النضال الوطني في عام 1947م حيث لم يتجاوز عمري الستة عشر سنة" ، وقد كانت نسيمة هبلال شاهدة على المجازر البشعة في ماي 1945والتي جاءت عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية حيث تتذكر تلك المجزرة في نواحي خراطة وتصف ما رأته جيدا من تنكيل بالجزائريين :" أربع شباب تعفنت جثثهم حتى دون أن يكون لهم حق الدفن" (El watan, 2005) .

8- مشاركتها في الثورة -اعتقالها وتعذيبها

كانت المجاهدة هبلال من النساء اللواتي سارعن إلى الانضمام للثورة ، وذلك بحكم خلفيتها النضالية في الحزب الاستقلالي ، فبعد اندلاع الثورة وانضمامها إليها سرعان ما

اعتقلت أول مرة في أفريل 1955 بسبب وجود عنوان المناضل عمارة رشيد بحوزتها أثناء توقيفها من طرف الشرطة الفرنسية ،غير أنه تم الإفراج عنها لأنه حينها لم يعتبر دليلا واضحا ودامغا لإدانتها ، ثم توقيفها مرة أخرى في 21 فيفري 1957 ونقلت خلالها إلى سجون كثيرة: ثكنة حسين داي ، الأبيار ، فيلا سوسيني ، سركاجي ، الحراش وغيرها من مراكز التعذيب الفرنسية ، أين تعرضت للتعذيب بشتى الطرق في هذه السجون من طرف مظلي الجنرال ماسي ، وتروي المناضلة والمجاهدة سليمة حفاف لقائها بنسيمة هبلال في السجن ت قول:" كنت نائمة في الممر عندما طلب مني السجان مساعدته في وضع الأحذية ، وعندما دخلت الزنزانة رأيتها في حالة يرثى لها ومنهكة من التعذيب فتظاهرنا بعدم معرفتنا بعضنا البعض فساعدتها على ارتداء حذائها وكان جسمها مليئا بكل أنواع التعذيب لم أرها مرة أخرى حتى الاستقلال" (Le quotidien Algèrie, 2013)

وبعد معركة الجزائر وإضراب الثمانية أيام تم اعتقالها بتاريخ 21 فيفري 1957 م ،روت نسيمة هبلال حيثيات تعذيبها بمرارة حيث تقول:" بعد أن تم اعتقالي واعتقال سي العربي ثم اغتياله مكثت في مراكز التعذيب في أفريل ، أولا مركز ثكنة القبعات الزرق في حسين داي من هنا بدأت المحنة حيث كنت من الساعة الحادية عشرة إلى الساعة السادسة أتدلى برأسي للأسفل ورجلي للأعلى وأتعرض للكهرباء و الأسلاك الكهربائية ودلاء الماء ، وكانت ذراعي مشلولة ، وعضلاتي متصلبة ومنتفخة كانت مرعبة ، وذلك الألم الشديد الذي أصاب ظهري واستمرت جلسة التعذيب هذه لساعات طويلة حوالي ست ساعات لتبدأ العملية الثانية من أجل الاستجواب هكذا يتم التعذيب في السجون الاستعمارية ، التعذيب أولا وإيذاء الجسد وإتعاب النفسية حتى يتمنى المجاهد الموت لتأتي المرحلة الثانية التي تتيح الاعتراف في إطار الاستجواب "،وتواصل نسيمة هبلال روايتها :" بدأوا في استجوابي لكني خدعتهم حيث كنت أروي قصصا مختلطة لكن أنا لم أذكر عبان إطلاقا تحدثت عن عمارة رشيد الذي توفي منذ أشهر ، لم تكن السجون الفرنسية تعتقل المجاهدات الجزائريات فقط بل وحتى المناضلات الأوروبيات صديقات الثورة الجزائرية(El watan, 2005) .

نقلت المجاهدة نسيمة هبلال إلى سجن آخر يقع في مزرعة البرتقال أين بقيت ليلتين أو ثلاث لتنقل مرة أخرى للأبيار أين يتواجد العربي بن مهيدي وتقول حول هذا السجن:" التقيت بشقيق محي الدين حيدر هو أسمر وهو شرطي تم اعتقاله .... الغريب أنهم لم يسألوني عن عبان ، بدلا من ذلك قاموا بسؤالي عن بن خدة وأين رأيته آخر مرة ...لقد ضايقوني: أنت لا تعرفين شخصا هو بن مهيدي مسؤول التبرعات؟ «. كما كان ماسو وبيجار متواجدين في هذا السجن بحكم تواجد بن مهيدي فيه وقد أبديا حسب هبلال- انتقادا لطريقة التعذيب المتبعة في هذا المركز لأنه حسبهما يترك آثارا شاهدة على أعمال التعذيب (El watan, 2005).

بقيت في سجن الأبيار يومين أو ثلاثة لتحول مرة أخرى فيلا سيزيني وتتذكر نسيمة هذا المبنى الشاهق جيدا منذ صغرها وعند وصولها تقول:" عندما نزعت العصابة عن عيني اكتشفت الجلاد كان اسمه فيلد ماير جلاد المركز المناوب عذبني في حوض الاستحمام والكهرباء ووضعني في غرفة معزولة لم أكن أعرف أين أنا" ، كما تحدثت كذلك المجاهدة نسيمة هبلال عن قضية أودان وتروي بخصوص هذا:" سمعت: أين أودان؟ أين موريس أودان ؟."وأثناء تحويلها بين السجون تذكر نسيمة هبلال أنها التقت بالعديد من المجاهدين من أمثال سليمة حفاف ونيللي فورجي وهي فرنسية يسارية كانت مناضلة في صفوف الثورة إلى جانب فطيمة بن عصمان ، حاولت نسيمة هبلال الهروب من السجن لكن ألقي عليها القبض وحكم عليها بخمس سنوات سجنا لتحول إلى سجون فرنسا أين استفادت من التخفيف بسبب تدخل بعض أصدقاء الثورة كحال "جيرمن تيلون "هذه المرأة الفرنسية -عالمة الاجتماع ولدت جرمان بمدينة أليفر بغرب فرنسا سنة 1907 عاينت أحداثا كثيرة بالجزائر منذ احتفال الاحتلال بالمئوية 1930 عملت كباحثة في الميدان الاجتماعي والإثنوغرافي بالأوراس رافقت المستشرق "لويس ماسينيون" إلى الجزائر في مهمة حول تزويد الحكومة الفرنسية بمعلومات دقيقة حول الأهالي الجزائريين بعد انطلاق ثورة التحرير قابلت جاك سوستيل في 22 فيفري 1955 وضمها إلى ديوان الحكومة ، دافعت جرمان تيلون عن المعتقلين بطلب تحقيقات ميدانية بالجزائر عن موضوع التعذيب والاعتقال ، ساهمت في ثورة التحرير من خلال

مساعدتها لمعتقلي إضراب الثمانية أيام ومعركة الجزائر (رفقاء ياسف سعدي) ، ((Germaine, 2009, p.53

ولما كانت المجاهدة نسيمة هبلال من بين المعتقلين بعد إضراب ثمانية أيام ومعركة الجزائر ساعدتها جيرمن تيلون في الخروج من السجن بفرنسا والتنقل إلى باريس (بن جيلالي ، 2017، ص 210-211)، وتمكنت بعدها من الاتصال بعبد الرحمان فارس والذي بدوره ساعدها في التنقل إلى تونس لتدخل إلى لجزائر وبعد محاولات عديدة مع المناضل مُحَمَّد يزيد أرسلت إلى بومرداس أين بقيت فيها إلى غاية 1962 (El watan, 2005)

عاشت المناضلة بعد الاستقلال حالة يرثى لها جرّاء المرض والفقر والإهمال من كل الأطراف ، توفيت يوم الثلاثاء عام 2013م ، وقد شيع جثمانها بمقبرة السحاولة (El watan, 2005)

9- إسهاماتها في الثورة الجزائرية وعلاقتها بعبان رمضان

نسيمة هبلال رقم من أرقام كبيرة من النساء اللواتي لعبن دورا في الثورة لكنهن غيبن في التاريخ لأسباب مجهولة ، كانت نسيمة من النساء الأوائل اللاتي اتصلن بالثورة مبكرا تقول في لقاء جمعها بالمخرجة الجزائرية " نسيمة قسوم " والتي أصدرت أحد أهم الأفلام التاريخية الجزائرية بعنوان: »10949 امرأة «والذي صدر سنة 2014 ويحكي قصة المناضلة نسيمة هبلال في صورة تشمل نضال المرأة الجزائرية ودورها أثناء الثورة حيث كانت أول عنصر نسوي اتصل بالثورة (le soir d'Algérie ,2015).

بالإضافة إلى أن بيتها كان ملجأ للمجاهدين ومكان تخطيط لمستقبل الثورة حيث توجد شهادة زهير احدادن حول رشيد عمارة ونشاطه ، يذكر فيه بأن منزل نسيمة هبلال كان مركزا لنشاط المناضلين حيث يقول:" استمر الاتصال مع الطلبة إلى غاية عطلة الربيع في شهر أفريل ، يومها قال لي عمارة لقد تقرر إجراء لقاء مع مسؤول كبير في تاريخ معين ، لا أتذكره حدد مكان اللقاء في حديقة التجارب بالعناصر ، كنت رفقة لمين خان ، اتبعنا عمارة الذي قادنا إلى منزل (عرفت فيما بعد أنه للسيدة نسيمة هبلال) هنا وجدنا أنفسنا أمام المسؤول الذي كان جالسا عرفت فيما بعد أنه عبان رمضان..." (إحدادن ، 2018).

أما عن المجاهد والشهيد عبان رمضان فهو من مواليد يوم 10 جوان 1920 ببلدة عزوزة بمنطقة القبائل من عائلة ثرية نال شهادة البكالوريا في ثانوية ابن رشد بالبليدة عام 1942 ، وفي 1943 استدعى للخدمة الإجبارية فأصبح أمينا عاما بالبلدية المختلطة بشلغوم العيد وانخرط في MTLD 1946 ، وانضم لحركة اللجنة المكلفة بالشؤون الاجتماعية والنقابية 1947 ، التي أسسها عيسات إيدير وأصبح مسؤولا ولائيا للحزب في مدينة سطيف ليصبح عضوا في اللجنة المركزية عام 1950 ، وقد ألقي عليه القبض في اجتماع المناضلين ليلا بمدينة عين تموشنت وحكمت عليه محكمة بجاية ب 5 سنوات في سجن بربر بالعاصمة ثم بجاية وبعدها نقل إلى فرنسا وقد كان له دور في تأسيس الاتحاد العام للعمال (Ageron,1990,p.4-6) .تحدث عنه الكثير من المؤرخين منهم مبروك بلحسين فقال عنه:"عبان رمضان يشبه شجرة البلوط التي تنمو بسرعة وبقوة ، وتترك من تحتها وورائها بقية الأشجار ، حاجبة عنها الأضواء ...وهكذا قطعت شجرة البلوط لأنها تحدث وتسبب الظلال" (بلحسين ، 2004 ، ص43).

وقد وصفه لخضر بورقعة بعدما التقى به قائلا عنه:"كانت تبدو عليه مظاهر الصحة ؛ ممتلئ الجسم ، عريض المنكبين ، لا بالطويل ولا بالقصير ، سمح الوجه ، مستدير ، نظراته لا تستقر على شيء معين." (بورقعة ، د-ت ، ص 38).

اعتبر عبان رمضان من المناضلين الكوادر في حزب الشعب الجزائري ثم ثورة التحرير ، حرر العديد من المناشير التي كانت توزع في بدايات الثورة منها المنشور الذي نشر باسم جبهة التحرير الوطني منذ الإعلان عن أول نوفمبر (بلحسين ، 2004 ، ص41-42).

لقد كان لعبان رمضان دور مهم في مؤتمر الصومام فقد كان من بين المشاركين فيه فكان ممثلا عن جبهة التحرير الوطني ، وأمين الجلسة ، كما كان من أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ التي انبثقت عن مؤتمر الصومام ، (El watan, 2005) " ورغم الدور القيادي الذي مثله عبان رمضان إلا أنه تم اغتياله حسبما صرحت به نسيمة هبلال وتصفيته من طرف القيادة حيث قالت:" عندما قتل عبان

رمضان ، كنت في السجن لكن الذي أعرفه أنّ بو الصوف هو من أعطى الأمر بتصفيته ، لأن عبان كان يريد العودة إلى الجزائر ، كان يقول : لا يمكن أن نقوم بالثورة من الخارج لأن الذين مثلوا الثورة في الخارج اهتموا بشؤونهم وليس بشؤون الثورة ، لم يكن هذا القرار يعنيهم كثيرا فقاموا بتصفيته ، عندما ذهب إلى الاجتماع في المغرب لم يراوده حتى في الخيال أنّ زملاء الثورة سيغدرون به ، هناك من حذره ونصحه بعدم الذهاب لكنه رفض أنْ يصدق أنّ أصدقاء النضال سيغدرون به... لقد شنقوه في النهاية" هكذا تم اغتيال عبان رمضان (El watan, 2005) .

تعرفت نسيمة هبلال على المناضل عبان رمضان عندما كانت مكلفة بتمثيل الشباب الجزائري في مهرجان عالمي في بوخارست برومانيا ، وبينما هي جالسة في مطعم رفقة أحد الأصدقاء جاءها مُحَمَّد سحنون الذي قام بتعريفها على عمارة رشيد الذي كان طالبا عمره 19 سنة ما يزال يزاول دراسته ، الذي أخبر نسيمة بأنه سيأتي إليها شخص لكي تستقبله في بيتها عندما تعود للجزائر ، وبعد عودتها جاءها الضيف الذي هو عبان رمضان فكان أول لقاء بينهما في بيتها الشخصي(El watan, 2005) ،حيث بعد خروجه من السجن عاد أولا إلى قريته بعزوزة حيث زاره كريم بلقاسم وعمر أوعمران من أجل شرح ما وصلت إليه الثورة ليعود عبان ويلتقي بنسيمة هبلال (Ben khedda, 2000, 54) .

وتقول نسيمة عن عبان:" كان شخصا موسوعي الثقافة ، حازما ، متخلقا ومتواضعا ، كان جد مرتاح عندنا في البيت وذلك لأن أمي كانت تتحدث معه بالقبائلية بطلاقة تعلمتها عن أبي الذي كان قاضيا بتيزي وزو. (El watan, 2005)

بدأت نسيمة هبلال العمل مع عبان رمضان كسكرتيرة شخصية له في عام 1955م ، لأنه كان تزعم قيادة جبهة التحرير الوطني في الفترة الممتدة من 1955-1956م ومارس القيادة في جبهة التحرير في الجزائر العاصمة ، أما نسيمة هبلال السكرتيرة كانت تغطي النشاطات المتعددة ، والمشاركة في الاجتماعات في مخابئ التخزين المؤقت وتقوم بأخذ النصوص والكتابة ، والرسم وإعداد الوثائق ، وقد أكدت المجاهدة حفصة بسكر في شهادتها العلاقة الجيدة والوطيدة بين هبلال وعزة بوزكري زوجة عبان رمضان.

كما شاركت نسيمة في الكثير من الأعمال إلى جانب عبان رمضان باعتبارها كاتبة له:

10- مؤتمر الصومام 1956

تذكر المجاهدة نسيمة هبلال في كل المقابلات التي سجلتها الصحافة معها أو حتى لقاؤها بالمخرجة نسيمة قسوم حضورها مؤتمر الصومام 1956 مع أن المصادر لا تذكر حضور العنصر النسوي بالأسماء بل إشارات عامة ومقتضبة ، وتجدر الإشارة أن بعض المجاهدات ذكرن حضورهن في المؤتمر كحال شهادة المجاهدة "لويز عطوش "المعروفة باسم "لويزة الفرملية" ، وهي من مواليد 1935 بفرنسا استقرت مع عائلتها بالجزائر منذ 1948 ، حيث تكونت في سلك التمريض وامتهنته مع الخمسينيات وتذكر في شهادتها أنها وجدت نفسها بعد 20 يوما من انضمامها للثورة بعد استدعائها من طرف المجاهدين بمنطقة وادي الصومام ، وتقول بأنها لم تحضر المؤتمر كعضو لكن حضورها إلى جانب ابنة عمها كان كممرضتين في حالة وقوع هجوم أو حالة صحية مستعجلة ، وقد التقت بكريم بلقاسم واوعمران كما نشطت إلى جانب المجاهدات في سلك الطب والتمريض : نفيسة حمود ويمينة شراد وعائشة حداد ، وهو ما يؤكد تواجد العنصر النسوي في المؤتمر ويؤكد حضور الكاتبة نسيمة هبلال كسكرتيرة إدارية في الثورة (النصر ، annasronline.com ، 2018)

لذلك وبعد مرور عامين من اندلاع الثورة المسلحة التي تطورت بسرعة وتبنتها كل الجماهير لاسيما في الريف ، اضطرّت القيادة إلى تنظيم مؤتمر يقيّم ما وصلت إليه الثورة ، وهكذا انعقد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956م ليقوم بتقييم سنتين من الكفاح ووضع قواعد وهياكل تنظيمية لجبهة التحرير الوطني وإعطاء الثورة بعدا دوليا ،وتؤكد المجاهدة نسيمة هبلال بأنها كانت عضوا وشاركت في التحضير لهذا المؤتمر ، قائلة :"وكنت من الذين هندسوا له رفقة عبان رمضان"(El watan, 2005) ،إلى جانب حضور شخصيات ثورية مهمة منهم: العربي بن مهيدي ، عبان رمضان ، عمر اعمران ، كريم بلقاسم ،....وغيرهم من القادة السياسيين والعسكريين (صحراوي ، 2014 ، ص66)

11- خرج هذا المؤتمر بمجموعة من القرارات التي تمثلت في

تقسيم البلاد إلى ست ولايات ورسم حدودها من جميع الجهات ، وتقسيم الولاية على النحو التالي: الولاية ، المنطقة ، الناحية ثم القسمة وتكون القيادة في مجلس الولاية جماعية بين قادة الولاية ونوابه الثلاث.

نظمت القرارات العسكرية التي أقرت بتوحيد العسكري والرتب واللباس والمصالح والمخصصات.

أقرت القرارات السياسية تنظيم النشاط السياسي على الشكل التالي:

لجنة التنسيق والتنفيذ: تتكون من خمسة أعضاء وتتكفل بالإشراف على الجهاز السياسي والعسكري للثورة ، ولها الحق في تشكيل الحكومة المؤقتة بالتنسيق مع المندوبين في الخارج (يعيش ، 2017 ، ص78)، وكانت نسيمة هبلال أقدم سكريتيرة للجنة التنسيق والتنفيذ عملت جنبا إلى جنب مع عبان رمضان وكريم بلقاسم (L'expression, 2015).

المجلس الوطني للثورة الجزائرية: يتألف من 34عضو (17 دائمين و17 مؤقتين) ويعتبر المجلس أعلى جهاز تشريعي للثورة(برلمان) ، يوجه سياسة جبهة التحرير الوطني الداخلية والخارجية ، وهو المخول بإيقاف القتال والبت في القرارات المصيرية.

ب- المحافظون السياسيون: مهمتهم سياسية ، فهم يساعدون جيش التحرير الوطني ويقدمون المنشور وينقلون الأخبار ويوجهون الشعب ويواجهون الحرب النفسية.

ج- المجالس الشعبية: تُشكَّل عن طريق الانتخاب في جميع قرى ومدن الوطن لتشرف على سير الحياة اليومية وما يتعلق بالشؤون العدلية والمالية والاقتصادية (يعيش ، 2017 ، ص 78).

12- نسيمة هبلال وجريدة المجاهد

ظهرت جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني والثورة ككل لأول مرة في جوان 1956م على شكل نشرة خاصة في الجزائر العاصمة ، وفي شهر جوان 1957م أخذت شكلها المعروف الناطقة باسم جبهة التحرير الوطني بعد وقف صدور جريدة المقاومة في 15 جويلية 1957م وبذلك أصبحت جريدة المجاهد اللسان الرسمي لجيش وجبهة التحرير الوطني (المعرفة https://m.marefa.org.)

و لما كان للمجاهدة نسيمة هبلال خلفية تاريخية في إصدار مناشير حزب الشعب فإن العمل الصحفي الثوري لم يكن غريبا عنها وهو ما يؤكد دورها في جريدة المجاهد ، فقد اشتغلت المجاهدة نسيمة بالعمل الدعائي واعتنت بالمنشورات التي كانت تطبعها في المنزل وكانت تطبع كذلك عند الأوروبيين الذين دعموا جبهة التحرير الوطني وحتى في مراكز الآباء البيض بالقرب من سيدي عبد الرحمان ، واستمرت في عملها هذا حتى بعد إطلاق سراحها في أفريل 1955 لتكون أول امرأة مناضلة دائمة كما كانت تستمر في تأكيد إصدارها جريدة المجاهد باللغة الفرنسية في كل المقابلات الصحفية ، وكانت المادة الصحفية للمجاهد معتبرة إلى جانب نشاطها في إصدار جريدة النقابة العمالية التابعة للاتحاد العام للعمال الجزائريين وهي "العامل الجزائري" (El watan, 2005) .

وتصرح المجاهدة نسيمة هبلال في شهادة قدمتها لجريدة الوطن في 2005 حول جريدة المجاهد أنها أول من اشتغل على إصدار الأعداد الأولى من جريدة المجاهد باللغة الفرنسية غير أن بيار شولي ادعى أنه هو الذي أشرف على إصدار المجاهد باللغة الفرنسية من تونس وهذا غير صحيح حسب شهادتها حيث تؤكد :"أنا من أشرفت على إصدار هذه الأعداد التي جاءت في أكثر من 70صفحة ، أما عن مادتها فقد كنا نقوم بجمعها من المناضلين وكنا نقوم برقنها وتوضيبها رفقة حمود هاشم المعروف باسم السي حسين ، وقد كانت الجريدة تعد بصفة سرية عند أحد المناضلين في "رويسو" والذي كان يملك مصنعا لتحميص القهوة هذا المناضل الذي قام بمنحهم الطابق العلوي من أجل إصدار جريدة المجاهد" ، وقد كانت نسيمة تقوم برقن هذه الجريدة و"سي حمود هاشم" يقوم بطبعها وقد كانت تتلقى التعليمات والتوجيهات من عبان رمضان وأُحَمَّد يزيد ،ولا ندري لماذا لم يشر إلى اسمها في إعداد جريدة المجاهد رغم أنها تنكر دور بيار شولي في إصدار أول عدد بالفرنسية وتؤكد أنها من أعدته إلى جانب مساعدة المجاهدة عزة بوزكري-زوجة عبان رمضان - لها في الرقن والطبع بحكم عملها كسكرتيرة لدى محامي فرنسي حيث صرحت في شهادتها أنّ هبلال اشتغلت بالطبع

وإخراج الوثائق إلى غاية توقيفها الأول في 1955 .(El watan, 2005)

13- نشاطها في الاتحاد العام للعمال الجزائريين

كان تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين استجابة لظروف مختلفة كانت تعيشها الجزائر وبالتحديد الثورة الجزائرية التي كانت بحاجة إلى وقوف كل الطبقات الشعبية الجزائرية إلى جانبها، وفي هذه الفترة قام جيش التحرير الوطني بقيادة زيغود يوسف بهجومات 20 أوت 1955م بالشمال القسنطيني، وبدأت الثورة تتوسع وتحقق الشعبوية بعد فك الخناق عن المنطقة الأولى بواسطة هذه الهجمات.

كما بدأت عمليات جيش التحرير الوطني تمتد إلى مختلف أنحاء الجزائر فحققت العديد من الانتصارات، فبدأت جبهة التحرير على المستوى السياسي أيضا، فقد التحق بالثورة التحريرية أعضاء اللجنة المركزية في الأشهر الأولى من سنة 1955م كما التحق أعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1956م (بن نعيمة، 2016، ص 142).

نشأ هذا الاتحاد بعد اتصال بين المناضلين النقابيين لعقد لقاء مشترك وتحضير تقرير حول مشروع مركزية نقابية وذلك يوم 17 فيفري 1956م بمنزل النقابي بوعلام بورويبة بحضور كل من عيسات إيدير والذي كانت ثقتهم به كبيرة، ويوسف بن خدة، عبان رمضان الذي كان مدركا للدور الذي تؤديه الطبقة العمالية، وقد تم الاتفاق على ما يلي:

-تحديد المنظمة بالاتحاد العام للعمال الجزائريين.

-ضرورة وحدة الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

-وجوب امتناع المناضلين عن كل نشاط سري.

وبعد هذا الاتفاق تأسست في 24 فيفري 1956م انعقدت بالجزائر العاصمة جمعية عامة للعديد من النقابات الجزائرية لتعلن رسميا عن تأسيسه كقوة مستقلة، هو أول تنظيم نقابي مستقل في خضم حرب التحرير الوطني، وهو منظمة نقابية مطلبية حرة ومستقلة عن كل وصاية حزبية أو إدارية أو من المتعاملين الاقتصاديين ويرمز لها ب "إ. ع.ع. ج" وهي منظمة ديمقراطية مفتوحة أمام جميع الموظفين.، وقد كانت الأهداف المسطرة لهذ التنظيم النقابي ما يلي:

وقد كانت الأهداف المسطرة لهذا التنظيم النقابي ما يلي:

- التعبير عن طموحات العمال الشرعية وإعطاء الكفاح العمالي توجيها مطابقا لآمالهم العميقة.

- القضاء العام على كافة أشكال التمييز العرقي من أجل الدفاع عن الطبقة العاملة، وتوطيد إقامة ديمقراطيته حقيقة على صعيد النقابات.

- توجيه نضال العمال للحصول على ظروف أحسن للعمل والشغل الكامل.

- تحقيق الوحدة العمالية لإفريقيا الشمالية وذلك مع نقابتي تونس والمغرب.

- العمل على التعريف بصوت الجزائر على الصعيد الدولي، وذلك بالانخراط في منظمة دولية بعد مشاورة ديمقراطية في أوساط العمال.

- يعمل الاتحاد على إخراج الأجراء من الظلمات إلى النور ومن الغموض إلى الوضوح والانتظار والتردد إلى الإقدام والسير إلى الأمام (قيصار، 2013، ص4).

وقد ضم هذا الاتحاد كل النقابات العمالية التي ستمثل بعض القطاعات الاقتصادية والوظائف هي: عمال ميناء الجزائر، عمال السكك الحديدية للجزائر والبليدة، المعلمين، عمال مؤسسة النقل، عمال مؤسسة الكهرباء والغاز، عمال مكاتب التجارة وهيئات الضمان الاجتماعي، عمال المستشفيات، عمال بعض مؤسسات التبغ، عمال الحديد، عمال تراموای الجزائر، عمال البلديات، عمال المواد الكيماوية وعمال المخابز (بن نعيمة، 2015-2016، ص147).

وتعد نسيمة من بين المناضلات والمناضلين الذين كان لهم دور في الاتحاد العام للعمال الجزائريين بعدما تم سجنها من طرف السلطات الفرنسية فحقق معها لمدة ثلاثة أيام في مقر الشرطة لكنهم لم يفلحوا في انتزاع أية معلومات منها، ليتم اقتيادها إلى سجن الحراش حيث قضت سنة كاملة فيه ثم أطلق سراحها وبعد عودتها طلب منها عبان رمضان العودة للعمل في مكتب الحاكم العام بالجزائر من أجل دعم الثورة أكثر لكنها رفضت العودة فتم إرسالها للنشاط في الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، غير أنها تذكر الصعوبات التي واجهتها أثناء نشاطها ككاتبة لعبان رمضان ونشاطها في الاتحاد بسبب رفض عيسات إيدير استمرارها في دورين حيث تعرضت لضغوطات من هذا الأخير، وهكذا

التحقت نسيمة هبلال بالاتحاد ، حيث عيّنت في الأمانة الإدارية للاتحاد العام للعمال الجزائريين وقد كانت تعتبر شخصا أساسيا فيه ،فهي تعمل كسكرتيرة تقوم بالكتابة والطباعة والإخراج وفي الوقت نفسه تنظم مركز النقابات العمالية ، وقد كانت تسجل غيابا متكررا عن الاتحاد عندما تعمل لصالح عبان رمضان أو تقوم بمهام في جبهة التحرير الوطني هذا ما جعلها لا تفهم جيدا إدارة الاتحاد العام للعمال الجزائريين (El watan, 2005) .

بالإضافة إلى عملها في الاتحاد العام للعمال الجزائريين شاركت بفعالية في لجنة الإضراب في عام 1957م ، حيث كانت على تواصل مع القيادة السياسية لجبهة التحرير الوطني: العربي بن مهيدي، عبان رمضان (Gallissot, 2006, p.324)، وتذكر نسيمة هبلال مشاركتها في إضراب سنة 1957م -إضراب الثمانية أيام - والذي جاء استجابة لنداء جبهة التحرير الوطني ودعوتها لكل شرائح المجتمع الجزائري للمشاركة فيه ابتداء من 28 جانفي 1957م ، فتم توزيع العديد من المناشير من أجل إنجاح هذا الإضراب (خلوفي ، 2018، ص84) ، والذي أدّى إلى القبض عليها من طرف القوات العسكرية الفرنسية وذكرت اعتقالها في 21 فيفري 1957 بعد الإضراب مباشرة ، وكانت تتواجد في سجن الأبيار إلى جانب بن مهيدي وهو ما يوضح صحة مشاركتها في هذه الإضرابات (Gazette, 2015).

الخاتمة

في نهاية دراستنا التاريخية هذه توصلنا إلى النتائج التالية:

أولا - كان لنجاح المشروع الثوري في تجاوز الشرط الاستعماري صدى كبير لدى الطبقات الشعبية الجزائرية وهو ما جعل عملية التعبئة الشعبية للثورة شاملة من أجل تحقيق الحرية والاستقلال والتخلص من الاستعمار، ويعتبر تجنيد المرأة من أهم نقاط قوة الثورة ولم يكن دورها أقل شأنا من الرجل في عملية التجنيد والجهاد فكانت فدائية ، مسبلة- طبيبة- كاتبة وجندية في المعارك العسكرية ، وقد عرفت الثورة نساء فعلن في تاريخ الثورة الجزائرية وسجل التاريخ بطولاتهن على الصعيد السياسي والعسكري والتاريخي.

ثانيا - لم يكن موضوع نضال المرأة مطروحا في أدبيات حزب الشعب الجزائري بسبب حصر مفهوم النضال في صنف الرجال ، وكانت بداية دخول المرأة للسياسة مع مرحلة الأربعينيات بالمشاركة في العمل السري للحزب ، واعتبرت نسيمة هبلال من الطالبات اللواتي انضممن مبكرا للنضال والعمل في طبع وتوزيع المناشير السرية وبيع جرائد الحزب ، ومنذ تأسيس جمعية النساء المسلمات الجزائريات في 1947 وانضمام نسيمة هبلال إليها تصاعد الوعي الوطني لديها أكثر وساهمت في نشر الأفكار الثورية في الأوساط النسوية في إطار نشاط الجمعية إلى جانب جمع التبرعات لصالح الحزب وكسب التأييد من بعض الفرنسيات المتعاطفات مع وضعية الجزائر .

ثالثا– صنع نضال المجاهدة نسيمة هبلال مفارقة في نوع الدعم الذي قدمته المرأة الجزائرية والمتعلق بحمل السلاح أو التمريض أو العمليات الفدائية كمعالم أساسية في الجهاد ، غير أن هبلال نالت شرف أول شابة تعمل سكرتيرة في مكتب الوالي العام بالجزائر وأول مجاهدة تستلم مهمة كاتبة شخصية لعبان رمضان وتحضر مؤتمر الصومام وتواصل مهمة السكرتيرة في لجنة التنسيق والتنفيذ كون عبان رمضان عضوا فيها ، إلى جانب مساهتها في الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، كما ساهمت في النشاط الصحفي للثورة من خلال مشاركتها في إصدار الأعداد الأولى من جريدة المجاهد إلى جانب مساهمتها بخبرتها في صحافة الاتحاد العام للعمال الجزائريين ورغم ذلك تعرضت لضغوطات شخصية بين الامتثال لأوامر عبان رمضان وعيسات إيدير ، كما شاركت في تنظيم إضراب الثمانية أيام ومعركة الجزائر حيث اعتقلت مع الفاعلين التاريخيين في هذه المحطات ، ،وتعرضت للسجن والتعذيب ويبدو أن بداية إقصائها تزامن مع عزل عبان رمضان سياسيا ثم اغتياله ،وخروج لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تونس وبالتالي انحصر نشاطها بعد عودتها للجزائر .

وتبقى هذه الدراسة مساهمة في تاريخ شخصية مغمورة من تاريخ الثورة وقد تفتح باب البحث الموسع مستقبلا لاكتشاف شخصيات وطنية أخرى فعلت في تاريخ الجزائر.

المصادر والمراجع

بالعربية

- بورقعة ، لخضر ، د-ت ، مذكرات الرائد لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة ، تح: بخوش صادق ، دار الأمة ، الجزائر.
- بلحسين ، مبروك ،2004 ، المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر- القاهرة)، مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية ، تر: الصادق عماري ، دار القصبة ، الجزائر.
- بوصفصاف ، عبد الكريم ،1997 ، جهاد المرأة الجزائرية في ولاية سطيف وتضحياتها الكبرى 1954-1962 ، منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين ، الجزائر.
- بلاح ، بشير ، 2006 ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1 ، دار المعرفة ، الجزائر..
- بوعزيز ، يحي ، 2007 ، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.
- بوحوش ، عمار ، 1997 ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان.
- بومالي ، أحسن ، 2010 ، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية 1954-1962 ، دار المعرفة ، الجزائر
- بوثلجة ، زاهية بودية ، 2002 ، نساء الجزائر ، منشورات جمعية النساء في اتصال ، الجزائر.
- بوساطة ، أحمد ،2013 ،"نسيمة حبلال كاتبة سابقة لعبان رمضان في ذمة الله" ، جريدة الجزائر الجديدة.
- بن نعيمة ، عبد المجيد ،2015-2016 ، " الحركة العمالية الجزائرية ونشاطها أثناء الثورة التحريرية 1954-1962" ، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة أحمد بن بلة ، وهران ، الجزائر.
- بوبكر ، عبد الله ،2010 ، "مساهمة المرأة الجزائرية في الجانب العسكري والاجتماعي" ، الملتقى الدولي حول دور المرأة الجزائرية في الثورة التحريرية 1954-1962 ، يومي 25-26 أكتوبر 2010 ، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة.
- جبلي ، الطاهر ،2008-2009 ،" شبكات الدعم اللوجيستيكي للثورة التحريرية 1954-1962 " ، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر.
- خلوفي ، بغداد ، "الحركة الإضرابية للاتحاد العام للعمال الجزائريين أثناء الثورة التحريرية — من خلال الوثائق الأرشيفية"،2018 ، المجلة الجزائرية للمخطوطات ، مجلد 13 ، العدد (1) ، المركز الجامعي نور البشير ، البيض ، الجزائر.
- درار بركات ، أنيسة ،1985 ، نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر.
- درار بركات ، أنيسة ، 1979 ،"المجاهدة في جبهة التحرير" ، مجلة التاريخ ، العدد (7) ، الجزائر.
- درويش سعيدة ، 2014 ، مشكلة المرأة في الفكر الجزائري الإسلامي المعاصر ، عالم الكتب الحديث ، الجزائر.
- شلبي ، أمال ، 205-2006 ، "التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956" ، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة العقيد الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر.
- العسلي بسام ،1984 ، المجاهدة الجزائرية ، دار النفائس ، ط1 ، بيروت ، لبنان.
- جريدة النصر ، 31-10-2018 (annasronline.com)
-عبد القادر صحراوي ،2014 ، "مؤتمر الصومام 1956 من خلال شهادات بعض قادة الثورة: الرئيسين بن يوسف بن خدة وعلى كافي" ، مجلة الحوار المتوسطي ، مجلد 5 ، العدد (6).
- غيلاني ، السبتي ، 2010-2012 ، " علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية" ، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر.
- قديد ، هند ، د-ت ، دور المرأة أثناء الثورة التحررية ، مقال من كتاب دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول كفاح المرأة ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث ، الجزائر.
- قاموس شهداء ثورة التحرير الوطني لولاية البويرة 1954-1962 ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ، 2014.
- قيصار ، نوال ، 2013 ، "تاريخ الحركة النقابية الجزائرية أثناء الثورة الاتحاد العام للعمال الجزائريين -1956-1962- أنموذجا " ، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية ، المجلد 5 ، العدد 1 ، جامعة الجيلالي اليابس ، سيدي بلعباس.
- كفاح المرأة الجزائرية ، د-ت ، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول كفاح المرأة ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الجزائر.
- جريدة الفجر ،2013 ، مقابلة مع المجاهدة نسيمة هبلال.
-- مهساس ، أحمد ، 2003 ، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة ، تر: الحاج مسعود ، مسعود وعباس ، مُحَمَّد ، دار القصبة ، الجزائر.
- هيلين قان ، فيلد وآخرون ، د-ت ، المرأة الجزائرية ، تر: قسطون ، سليم ، دار الحداثة.

- يحياوي ، مسعودة ،2010 ، المجتمع المسلم والجماعات الأوروبية في الجزائر القرن العشرين ، حقائق وايديولوجيات وأساطير ونمطيات ، تر: المعراجي ، مُحَّد ، دار هومه ، الجزائر.

- يعيش ، مُحَّد ، "مؤتمر الصومام عام 1956 وإشكالية تجسيد قراراته" ، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية ، المجلد 3، العدد 5، جامعة الوادي ، الجزائر.

- شهادة المجاهدة حفصة بسكر: بمناسبة اليوم العالمي للمرأة ، دار الثقافة قنفود الحملاوي ، المسيلة 6 مارس 2017.

باللغة الاجنبية

Ageron,charles robert,1990, .Vers Un Syndicalisme mationalen Alger 1946-1956 in R.H.M.C.Bib.lothèque nationale de France.

-Ben Khedda Ben youcef, ABane — Ben m'hidi leur apport a' la revolution Algèrienne .ed dahlab.Alger..

- Elmoujahid, 1957, n°3

-l'expression. Le quotidien,2015.

-El watan 16 juin 2005.

-Gallissot,Reunè,2006,Algerie engagements Sociaux et ouestion Nationale de la colonisation a' l'indèpendance 1830-1962.Paris.

-Gazette du.FIOFA-Algerie- 11 juin 2015- festival international d'ocan du film arabe.

Kaddache, mahfoud, 1993, Histoire du nationalisme algerien , question natoinal et politique algerien 1919-1951 , ,Alger

- Le soir d'Algèrie ,2015

- Stora, Benjamin., Tramor quemeneur,2010, Algérie 1954-1962.lettres. Carnets. Et rècits des Français et des Algèriens dans la guerre. Les arènes.

- Tillion, Germaine,2009, Fragments de vie. texts rassembles et presents par. TZetetan todorov .seuil .Paris..

الترجمة الحرفية في لغة الصحافة المكتوبة الجزائرية-دراسة تحليلية لجريدة الخبر من العدد 9272 إلى العدد 9298-

Literal Translation into the Algerian Printing Press -Analytical Study of Al Kabar Newspaper from number 9272 to 9298-

تاريخ الإرسال: 27-10-2019 تاريخ القبول: 13-04-2021

عبد الله سي موسى، جامعة طاهري محمد بشار،abd_simoussa@yahoo.fr

الملخص

الورقة المقدمة حول موضوع الترجمة الحرفية في جريدة الخبر اليومية في الجزائر تأتي لتحقيق جملة من الأهداف منها: طبيعة اللغة الإعلامية في صحافتنا المكتوبة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال تطبيق أداة تحليل المضمون على عينة عشوائية بسيطة متكونة من خمسة أعداد لجريدة الخبر الصادرة خلال الفترة الممتدة من 15جويلية إلى 15 أوت 2019 ؛ حيث تم تحليل كامل الأعداد من الصفحة الأولى إلى الأخيرة باستثناء الصفحات الإشهارية والإعلانية لخصوصياتها من ناحية اللغة. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى اعتماد اللغة الإعلامية على الترجمة الحرفية ولكن بصفة محدودة ومنتظمة بلغت 63 كلمة خاضعة للترجمة الحرفية من خلال مجموع الأعداد الممثلة لعينة الدراسة ، وذلك وفقا لجملة من المؤشرات التي حددت مسار الدراسة.

الكلمات المفاتيح: الترجمة ، اللغة ، اللغة الإعلامية ، الترجمة الحرفية ، الجريدة.

Résumé

Le présent article traite du sujet de la traduction littérale dans le quotidien Al-Khabar en Algérie et a plusieurs objectifs tels que la nature du langage des médias dans notre presse écrite. Pour ce faire, nous avons adopté la méthode analytique descriptive en appliquant l'outil d'analyse du contenu sur un échantillon aléatoire simple composé de cinq numéros du journal Al-Khabar publiés durant la période entre le 15 juillet et le 15 août 2019. Les numéros ont été analysés de manière aléatoire, tous les numéros ayant été analysés de la première à la dernière page, à l'exception des pages et des espaces de publicité en raison de leurs spécificités linguistiques. Les résultats de l'étude ont abouti à l'adoption de la langue des médias la traduction littérale, mais d'une manière limitée et régulière ayant atteint 63 mots traduits littéralement à travers le nombre total d'échantillons représentatifs de l'étude, selon un ensemble d'indicateurs déterminant le déroulement de l'étude.

Mots-clés : Traduction, langue, langue des médias, traduction littérale, journal.

Abstract

The presented paper deals with the subject of literal translation in the daily Al-Khabar in Algeria and has several objectives, including the nature of the language of the media in our print media. The descriptive analytical method through the application of the content analysis tool to a simple random sample of five issues of the journal published during the period of July 15 have been used. The issues were analyzed randomly, with all samples analyzed from the first to the last page, with the exception of advertising pages because of their linguistic specificities. The study resulted in the adoption of the media language on transliteration, but they were limited and regular reaching 63 words, translated literally across the total number of representative samples of the study, according to one set of indicators determining the progress of the study.

Keywords: translation, language, media language, literal translation, newspaper.

مقدمة

تجمع مختلف القوانين والدساتير على أن الأخبار تعد حقا طبيعيا من حقوق الإنسان، ومن واجب الدولة إخبار الناس بما يجرى حولهم، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن نتصور الإنسان معزولا عن المجتمع أو العالم الذي يعيش فيه، وعلى وسائل الإعلام بمختلف أنواعها واتجاهاتها وانتماءاتها أن تسهم في أداء هذه المهمة.

تتلقى الصحف كمّاً هائلاً من الأخبار اليومية المتدفقة من مختلف أنحاء العالم، وتقوم بنشر قدر كبير من الأخبار التي تتلقاها إلا أن الأحداث والمعلومات لكي تصير أخباراً قابلة للنشر تخضع لعدة معايير منها ما هو عالمي، ومنها ما هو خاص بكل وسيلة إعلامية، حيث يرتبط النوع الأول بالأحداث ومدلولاتها، بينما يتعلق النوع الثاني بإيديولوجية الوسيلة الإعلامية واهتمامات جمهورها.

وتختلف معايير انتقاء الأخبار من مجتمع إلى آخر حسب طبيعة النظام الإعلامي، وحسب الاتجاهات السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة مع وجود قيم خبرية متشابهة تسود في المجتمعات المتجانسة.

ولقد حدد منظرو الإعلام عدة معايير وتقنيات تحكم صياغة المادة الخبرية، وفي المقابل نجد أن إمكانية التحكم الدقيق في هذه التقنيات يرتبط أساسا بالمجتمع الذي توجه إليه المادة الخبرية من جهة، وخضوعه للنظام السياسي في المجتمع وطبيعة ملكية الصحف من جهة أخرى؛ ذلك أن السياسة العامة للدولة وتنوع أساليب السيطرة والتمويل واتجاهات القائمين بالاتصال وقناعاتهم ورغبات الجمهور واحتياجاته تعد عوامل مؤثرة إلى حد كبير في تحديد قيم الأخبار في المجتمعات المختلفة، والتي على أساسها يتم الانتقاء والاختيار والنشر.

ولا شك أن الأمر يتعلق أساسا باللغة، فقد عرف الإنسان أهمية هذا الفن منذ القديم، وإن كان بمسميات مختلفة سواء أكان كلاما، أم رموزا أم أصواتا، فاللغة تحتل موضعا رئيسيا في عملية الاتصال الإعلامي التي تسري في كيان المجتمع على مستويات مختلفة، من حيث استخدام اللغة والرموز، على اعتبار أن الرسالة الإعلامية هي من أهم عناصر عملية الاتصال الإعلامي في أبعادها النفسية والاجتماعية والثقافية.

وبحكم أن اللغة تعد شرطا ضروريا في تماسك المجتمع، فإن الفرد الواحد من أفراد المجتمع سواء كان مرسلا أم مستقبلا يضطر إلى الالتزام بوجهة نظر سائر الأفراد الآخرين، والبحث عنها بما لا يقتصر على فرديته الذاتية وحدها، بل تكون العملية مشتركة بينه وبين الآخرين باعتبارهم شركاء في هذه العملية، أو أطرافا فيها، فهي مشروع مشترك كوسيلة للتفاهم بين المرسل والمستقبل تحمل شيئاً مشتركاً، ومن ثم بمقدار ما يكون للغة حظ من هذا الاشتراك فإن العملية تصبح عامة وموضوعية، إذا فالتفاهم اللغوي السليم الذي يتم عبر الرسالة هو الذي يحقق النجاح للعملية الاتصالية، وهو ما جسدته وسائل الإعلام المختلفة من خلال استخدام التقنيات والأساليب الجديدة من أجل تسهيل نقل الرسائل الإعلامية إلى جمهورها العريض.

وإذا تناولنا الصحافة المكتوبة كنموذج فإننا نجد من بين الأساليب التي أصبحت تعتمد عليها هي استخدام نمط لغوي ليس بالجديد في لغتها الإعلامية، ويتمثل في الترجمة الحرفية في لغة الإعلام، حيث إن سرعة الاستخدام وضرورة العمل الصحفي اضطرت العاملين في مجال الإعلام إلى توليد مدلولات جديدة عن طريق الترجمة الحرفية. والترجمة الحرفية من وسائل التوليد اللغوي في التراث العربي ظهرت أهميتها خاصة أثناء نقل العلوم الأعجمية في القرن التاسع الميلادي، وترجع أهميتها في الغالب إلى حاجة اللغة المورد إلى ملء خاناتها الفارغة لإيجاد المقابل المناسب لمصطلحات اللغة المصدر، أو إلى عجز المترجم أحيانا عن إيجاد ذلك المقابل في اللغة المنقول إليها.

وهو ما يقوم به الإعلامي اليوم باعتماده على الترجمة الحرفية في اللغة الإعلامية؛ إذ يؤثر هذا كثيراً في تغير واقع اللغة العربية، وترجع أسباب ذلك إلى أسبقية لغات أخرى في إيجاد الألفاظ التي يحتاج إلى استعمالها، كما أصبح الصحفي يعتمدها أحيانا لمجرد التأثير في المتلقي عن طريق الاستخدام اللغوي المخالف.

من خلال ما سبق قمنا بطرح الإشكالية التالية:

ما مدى اعتماد اللغة الإعلامية على الترجمة الحرفية في الصحافة المكتوبة في الجزائر من خلال جريدة الخبر اليومية؟

تساؤلات الدراسة

للإجابة على إشكالية البحث قمنا بطرح مجموعة من التساؤلات تمثلت فيما يلي:

1- ماذا نقصد بالترجمة الحرفية في لغة الإعلام ؟

2- هل اعتماد اللغة الإعلامية على أنماط لغوية معينة في الصحافة المكتوبة منوط بطبيعة الجمهور المتلقي ؟

3- ماهي العوامل المؤثرة في صياغة اللغة الإعلامية في الصحافة المكتوبة الجزائرية ؟

4- لماذا يلجأ الصحفي في جريدة الخبر إلى الاستعانة بالترجمة الحرفية في لغته الإعلامية ؟

5- هل تتلاءم اللغة الإعلامية في الصحافة المكتوبة الجزائرية وأساسيات لغة الإعلام ؟

الفرضيات

انطلاقا من أهداف دراستنا المحددة سابقا تحدد الفرضيات الخاصة بها في ما يلي:

-**الفرضية الأولى**: تعتمد اللغة الإعلامية في الصحافة المكتوبة الجزائرية على مظاهر الترجمة الحرفية.

- **الفرضية الثانية:** تختلف صياغة اللغة الإعلامية في استخدامها للترجمة الحرفية حسب طبيعة الموضوع والمادة الإعلامية.

تحديد مفاهيم الدراسة

تتطرق الدراسة إلى عدد من المفاهيم الأساسية ، سوف نعمل في ما يلي على تحديدها في إطار العمل الراهن وما يتعلق بالأمر بالمفاهيم الأساسية التالية:

الترجمة الحرفية

اصطلاحا: هي نقل كلمة أو أكثر من لغة ما إلى لغة أخرى بترجمة دلالتها إلى اللغة المفترضة وليس بنقل لفظها نقلا مباشراً ، وقد تعطي الكلمة التي تحمل المعنى المفترض دلالة مخالفة أو مناقضة لدلالتها الأصلية في اللغة التي تستعمل فيها ؛ أي اللغة المفترضة"(مجمع اللغة العربية ، 2001 ، ص 65).

اللغـــة: لغة (فُعلة) من لغوت أي تكلمت ، وأصلها لغوة والجمع: لغات ولغون.

اصطلاحا: الوسيلة التي يحتاج إليها الإنسان لإتمام عملية التواصل بينه وبين أفراد بيئته ، والتي تتيح له بصورة طبيعية أن يعبر عن آرائه وأحاسيسه محققا بذلك ذاته في المجتمع الذي يعيش فيه (مومن ، 2005 ، ص 209).

إجرائيا: نقصد بها اللغة المستعملة في الصحافة المكتوبة ، فاللغة من خلال هذا المعنى هي نشاط مكتسب يتم بواسطته تبادل الأفكار والعواطف بين شخصين أو بين أفراد جماعة معينة عن طريق النشر المكتوب ، وهذا النشاط عبارة عن كلمات تستخدم وتستعمل وفق نظم معينة.

الصحافة المكتوبة

لغة: مشتقة من الصحف: جمع صحيفة ، والصحيفة كما شرحها ابن منظور في لسان العرب هي التي يكتب فيها (حجاب ، 2003 ، ص 1481)

اصطلاحا: نشرة تطبع آليا من عدة نسخ ، وتصدر عن مؤسسة اقتصادية ، وتظهر بانتظام في فترات متقاربة جداً أقصاها أسبوع ، ويشترط في هذه النشرة أن تكون ذات طابع عالمي ، وذات فائدة عامة تتعلق بشكل خاص بالأحداث الجارية ، ويشترط فيها أن تنشر الأخبار وتذيع الأفكار ، وتحكم الأشياء ، وتعطي المعلومات بقصد تكوين جمهورها والاحتفاظ به (دليو ، 2004 ، ص 145).

المفهوم الإجرائي

مطبوع دوري يصدر بانتظام في أوقات متقاربة أو متباعدة في عدة نسخ يُعنى بجمع الأخبار والظواهر والقضايا التي تهم القراء في جميع المجالات ، يحللها ويعلق عليها ، وهي إما يوميات أو مجلات.

اللغة الإعلامية

اصطلاحا: اللغة الإعلامية: الأداة التي يقوم الإعلاميون من خلالها بتحويل المعلومات والأفكار إلى مادة مقروءة أو مسموعة أو مرئية يمكن تلقينها وفهم واستيعاب ما تحمله من مضامين توضع في أشكال معينة"(سامي ، أيمن ، 2004 ، ص 34).

إجرائيا: هي اللغة التي يستخدمها الإعلاميون لتحويل الرموز والمعلومات والآراء والأفكار إلى مادة يمكن تلقيها من الجمهور المستهدف وفهم ما تحمله من مضامين موجهة ومخطط لها مسبقا.

منهج الدراسة

تنتمي هذه الدراسة والتي جاءت بعنوان "اللغة الإعلامية في الصحافة المكتوبة في الجزائر" إلى الدراسات الوصفية التحليلية؛ حيث يرتبط مفهوم البحث الوصفي لدراسة واقع الأحداث والظواهر والمواقف والآراء وتحليلها وتفسيرها بغرض الوصول إلى استنتاجات مفيدة، وتعد الدراسات الوصفية من الدراسات ذات الصيت الواسع في مجال علوم الإعلام والاتصال بوصفها الأكثر استخداما لدراسة الظواهر والمشكلات التي لها علاقة مباشرة بين الجمهور ووسائل الإعلام، فمن خلال هذه الدراسة نستهدف وصف وتحليل المواد الإعلامية الواردة في الصحافة المكتوبة. والمنهج الوصفي التحليلي كما يعرفه "باكسترون" و"سيزار" هو "أحد الأشكال الخاصة بجمع المعلومات عن حالة الأفراد والسلوكات والإدراكات والمشاعر والاتجاهات..."(مُحَمَّد، 2000، ص 168).

يكون الهدف من جمع المعلومات هو البحث عن أكبر قدر من الانتظام للظواهر المدروسة، بحيث يعمل على وصف الظاهرة وتصنيف عناصرها وتحليلها (عوايدي، 2006، ص 130).

تحليل المحتوى كأداة لجمع البيانات

في عام 1980 قدم "كلوز كرينورف" في كتابه تحليل المضمون: مقدمة منهجية، تعريفا حديثا ذهب فيه إلى أن "تحليل المضمون هو أحد الأساليب البحثية التي تستخدم في تحليل المواد الإعلامية بهدف التوصل إلى استدلالات واستنتاجات صحيحة ومطابقة في حالة إعادة البحث والتحليل"(سمير، 1999،ص 227)، واعتمدنا على منهج تحليل المحتوى للتعمق أكثر في محتوى المادة الإعلامية من خلال الكلمات والأساليب التعبيرية من الناحية الشكلية، ومن أجل الوصول إلى الوصف الموضوعي المنظم اتبعنا مجموعة من الخطوات التي يقوم عليها هذا المنهج والتي يتم من خلالها تحويل محتوى الإعلام إلى وحدات قابلة للعد والقياس، وذلك انطلاقا من تحديد الفئات والمتمثلة في بحثنا هذا في فـئات شـــكل الاتصال -كيف قيل؟ وهو ما يطلق عليه مصطلح "فئات شكل الاتصال"(رشدي، د س، ص 62)، ونقصد به شكل المضمون أي الكيفية أو الطريقة التي تم بها تقديم هذا المضمون إلى الجمهور والوسائل التي استخدمت في ذلك، وقد تم التركيز على هذا الجانب في عملية التحليل نظرا لطبيعة الإشكالية، والتي نريد من خلالها البحث عن مدى الاعتماد على الترجمة الحرفية في اللغة الإعلامية في الصحافة المكتوبة الجزائرية، حيث يعتبر الجانب الشكلي ذا أهمية كبرى في الوصول إلى إجابة حول هذا التساؤل، أما وحدات التحليل فهي الوحدات التي يتم عليها العد والقياس مباشرة، وهذه الوحدات تتبلور في نموذج بناء رموز المحتوى الذي يبدأ بالفكرة وصولا إلى الوحدات اللغوية للتعبير عن هذه الفكرة وصياغتها ليأخذ تحليل المحتوى الشكل الذي ينشر به على الصفحة، وتم استخدام (وحدة الكلمة) في هذا البحث والتي تشكل أصغر وحدة من وحدات تحليل المضمون.

العينة

بالنظر إلى عدة عوامل منها الدراسة، مجال الدراسة، طبيعة الموضوع المدروس، فإن أفضل عينة يمكن تطبيقها على مجال دراستنا هي: العينة العشوائية البسيطة والتي تعتمد أساسا على تحديد مجتمع البحث، أي أن جميع أفراد مجتمع البحث تتاح لهم فرصة متساوية ومستقلة لكي يدخلوا العينة، حيث يتمثل مجتمع البحث لموضوع دراستنا في الصحافة المكتوبة، والذي نعكسه من خلال تحليلنا لجريدة الخبر، وهي صحيفة يومية وطنية ذات انتشار واسع في المجتمع الجزائري؛ إذ تحتل المرتبة الثانية وطنيا من حيث السحب، حيث قمنا باختيار خمسة أعداد للفترة الممتدة من 15جويلية إلى 15 أوت 2019، وذلك بوضع قصاصات صغيرة لأرقام الأعداد والاختيار بطريقة عشوائية، حيث تم تحليل كامل الأعداد من الصفحة الأولى إلى الأخيرة باستثناء الصفحات الإشهارية والإعلانية لخصوصياتها من ناحية اللغة.

النظرية المستخدمة

تعد نظرية التفاعلات الرمزية الأنسب والأكثر توافقا مع أهداف البحث من خلال كون هذه النظرية واحدة من المحاور الأساسية التي تعتمد عليها النظرية الاجتماعية في تحليل الأنساق الاجتماعية؛ حيث تبدأ بمستوى الوحدات الصغرى منطلقا منها لفهم الوحدات الكبرى بمعنى أنها تبدأ بالأفراد وسلوكهم لفهم النسق الاجتماعي.

فأفعال الأفراد تصبح ثابتة لتشكيل بنية من الأدوار من حيث توقعات البشر بعضهم تجاه بعض من حيث المعاني والرموز، وهنا يصبح التركيز إما على بنى الأدوار

والأنساق الاجتماعية أو على سلوك الدور والفعل الاجتماعي. وجاء منظور التفاعلية الرمزية بوصفه دليل عمل سوسيولوجي لفلسفة الذرائع التي اهتمت بالخبرة الإنسانية بوصفها منبعا للمعرفة منطلقة في صياغة أفكارها من الاهتمام بالخبرة السابقة أساسا لتنظيم الحاضر والمستقبل، ومن خلال إيمانهم بمبدأ (صحة المقدمات تقاس بصحة النتائج) (آلان، 1996، ص 172)، كما ولّد هذا المنظور اهتماما بمفاهيم لها دور في فهم الاتصال والتفاعل، فهذا المنظور ينظر إلى أن البشر يتصرفون إزاء الأشياء في ضوء ما تحمله تلك الأشياء من معانٍ ظاهرة لهم، وهذه المعاني حصيلة للتفاعل، فالبشر يستطيعون تعديل المعاني من خلال عمليات التأويل التي يستخدمها الأفراد في تفاعلهم مع الرموز، أي أن التفاعلية الرمزية اتجهت نحو فهم الذات الفاعلة والنفس البشرية من خلال فهم العمليات التفاعلية والعكس صحيح، حيث تلعب الرموز كما تعكسها اللغة دورا في إضفاء معاني معينة على الموضوعات الخارجية، فهي وسيلة الذات في التعرف على العالم وتقديمها للأفراد من أجل فهمها انطلاقا مما تعكسه تلك الرموز في أذهانهم.

وترجع جذور النظرية التفاعلية الرمزية إلى أفكار عالم الاجتماع الألماني "ماكس فيبر" على أن فهم العالم الاجتماعي يكون من خلال فهم اتجاهات الأفراد الذين تفاعلوا معهم، وأن فهم الظواهر الاجتماعية يكون من خلال تحليل الفعل الاجتماعي في المجتمع، ثم تولى تطويرها الكثير من علماء النفس الاجتماعي من أمثال "جورج هربرت ميد"، ويشير مصطلح الرمز إلى الشيء الذي يشير إلى شيء آخر ويعبر عنه بالمعنى، كالعلاقات والإشارات والقوانين المشتركة، واللغة المكتوبة. أما التفاعل الرمزي فيشير إلى ذلك التفاعل الذي يأخذ مكانه من الناس من خلال الرموز، ومعظم هذا التفاعل يحدث على أساس الاتصال القائم وجها لوجه، لكنه يمكن حدوثه بأشكال أخرى كالاتصال الرمزي.

المجال الزمني والمكاني للدراسة

يمثل المجال الزماني للدراسة المراحل الزمنية المختلفة التي مرت بها الدراسة منذ اختيارنا للموضوع والقيام بدراسة استطلاعية، والمرور بجملة من الملاحظات والاستفسارات التي تبادرت إلى ذهننا لدى اختيارنا للموضوع حول مدى اعتماد اللغة الإعلامية على الترجمة الحرفية في الصحافة المكتوبة الجزائرية، ثم القيام بعدها بالجانب النظري من الدراسة والذي امتد شهر أفريل سنة 2018 بعدها قمنا بالجانب الميداني في شهر جويلية إلى غاية شهر أوت من السنة التي تلتها (2019).

حيث اعتمدنا في دراستنا كما قلنا سابقا على أسلوب المسح من خلال العينة المتمثلة في 05 أعداد لجريدة الخبر الجزائرية. ثم قمنا بتحليل النتائج الكمية وشرحها وتفسيرها إلى أن وصلنا إلى النتائج العامة لهذه الدراسة، فقمنا بالإجابة عن إشكالية الموضوع.

كما تدور الدراسة حول اللغة الإعلامية في الصحافة المكتوبة في الجزائر من خلال تحليل 05 أعداد لجريدة الخبر الجزائرية كعينة مكانية لمضمون الدراسة.

الفصل النظري: اللغة والإعلام

المبحث الأول: تعريف اللغة

المبحث الثاني: خصائص ووظائف اللغة

المبحث الثالث: علاقة اللغة بالإعلام

المبحث الأول: تعريف اللغة

عرف القدماء اللغة "بأنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم ولم تستطع التعريفات الحديثة للغة أن تتجاوز هذا التعريف الموضوعي، غير أن تعريف اللغة بوظيفتها يختلف عن تعريفها بحقيقتها وعلاقتها بالإنسان، فهي الإنسان وهي الوطن والأهل، وهي نتاج التفكير.. وهي ما يميز الإنسان عن الحيوان، وهي ثمرة العقل.

والأصل في اللغة أن تكون مسموعة أي أن الإنسان ينطقها بلسانه وشفتيه فيسمعها إنسان آخر بأذنيه، ولكن عندما عرفت الكتابة بالرسم أو بالحرف منقوشة على الحجر أو مكتوبة على الورق أصبحت هناك لغة مقروءة ؛ أي أن الإنسان يقرؤها بعينيه، وبذلك أصبحت هناك لغتان إحداهما سمعية والأخرى بصرية.

ترتبط اللغة بصورة وثيقة بالإنسان وبيئته وتأخذ أهميتها من خلال كونها الوسيلة التي يحتاج إليها الإنسان لإتمام عملية التواصل بينه وبين أفراد بيئته، والتي تتيح له بصورة طبيعية أن يعبر عن آراءه وأحاسيسه محققا بذلك ذاته في المجتمع الذي يعيش فيه (ميشال، 1982، ص 25)، وقد عرف ابن خلدون اللغة في مقدمته في تعريفه للنحو بقوله:" أعلم أن اللغة في المتعارف عليه هي عبارة المتكلم عن مقصوده وتلك العبارة فعل لساني فلابد أن تعبر ملكة متقررة

في العضو الفاعل لها وهو في اللسان ، وهو في كل أمة بحسب إصطلاحاتهم." وقال ابن جني في مفهوم اللغة:" أما حدها فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"(السيد ، 2003 ، ص 07).

يعرف تشومسكي اللغة بأنها :" مجموعة متناهية أو غير متناهية من الجمل ، كل جملة طولها محدود ومؤلفة من مجموعة متناهية من العناصر وكل اللغات الطبيعية في شكليها المنطوق والمكتوب هي لغات بهذا المعنى"(مومن ، 2005 ، ص 208)، و عليه فاللغة عنده ليست في الحقيقة مجموعة أعداد كلامية ، وهي بالتالي مختلفة عن لغة الحيوان ، و تتسم بخصائص مميزة ، وفي هذا المجال يركز تشومسكي على الميزة الإبداعية في اللغة الإنسانية ، و يرى من جهة أخرى أن نمو اللغة عند الإنسان شبيه نوعا ما بنمو الجهاز الجسمي ؛ حيث تحدده العوامل التكوينية(ميشال ، 1982 ، ص 16) ، كما تعرف اللغة على أنها نسق من الرموز الصوتية التي شاعت وانتشرت بوسائل شتى ليتعامل بها الأفراد ، فهي استعمال لوظيفة التعبير اللفظي عن الفكر في حالة معينة ، فهي مجموعة علامات ذات دلالة جمعية مشتركة ممكنة النطق من كل أفراد المجتمع المتكلم بها ، أو ذات ثبات نسبي لكل موقف تظهر فيه ويكون لها نظام محدد تتآلف بموجبه حسب أصول معينة ، وذلك لتركيب علاقات أكثر تعقيدا (سامي ، أيمن ، 2004 ، ص 14).

فاللغة من خلال هذا المعنى هي نشاط مكتسب تتم بواسطته تبادل الأفكار والعواطف بين شخصين أو بين أفراد جماعة معينة وهذا النشاط عبارة عن أصوات تستخدم وتستعمل وفق نظم معينة وتكمن أهمية اللغة في أنها أهم مميزات الجنس البشري ، والتي تميزه عن غيره من المخلوقات التي يتعامل معها في محيط حياته ووجوده على هذه الأرض ، كما تعد وسيلة التفاهم ووعاء الحضارة بالإضافة إلى أنها ترسخ في عقول أبنائها منذ الصغر أفكارا وعادات وتقاليد هي جماع الثقافة الخاصة بالمجتمع ، ومن ثم فإن نظرة الفرد والشعب إلى الحياة والكون والوجود هي غالبا نابعة من إرثه اللغوي الذي تربى عليه يوما بعد يوم لذا كان من الطبيعي أن تحظى اللغة باهتمام الشعوب على امتداد التاريخ الإنساني.

المبحث الثاني: خصائص ووظائف اللغة

يرى تشومسكي أن اللغة تتميز بعدة خصائص نذكر منها:

أولا- الإزدواجية

تحتوي أي لغة إنسانية على مستويين من حيث البنية هما: المستوى التركيبي الذي يتضمن عناصر ذات معنى تتآلف فيما بينها لتؤلف الجمل في السياق الكلامي والمستوى الصوتي ، فالأصوات المنفردة لا معنى لها بحد ذاتها إلا عندما تركب بشكل معين فتتولد عنها كلمات يصبح لها معنى اصطلاحي ، وإذا اتصلت مع غيرها يصبح بإمكانها تأدية وسائل مختلفة.

ثانيا- التحول اللغوي

والمقصود به مقدرة الإنسان على أن يتكلم بواسطة اللغة عن الأشياء والأحداث عبر الأزمنة والمسافات ، فالإنسان يستخدم الجهاز الصوتي في الحديث والجهاز السمعي للاستماع إلى اللغة ؛ فالإنسان المنتفع باللغة يمتلك مهارتي التكلم والاستماع في آن واحد.

ثالثا- الانتقال اللغوي

من خلال كون اللغة مكتسبة فهي تتميز بالإنتقال من فرد لآخر وهو مايكتسبه الطفل عن طريق التنشئة لتنتقل بذلك من جيل لآخر فاللغة البشرية المستخدمة في مجتمع معين يتوارثها الخلف عن السلف ، وتنتقل من بيئة إجتماعية إلى بيئة إجتماعية أخرى.

رابعا -الإبداعية في اللغة

وتعتبر من أهم الخصائص في اللغة ، حيث تتكون اللغة الإنسانية من تنظيم كلامي مفتوح غير مغلق يسمح بإنتاج وفهم عدد غير محدود من الجمل التي لم يسبق للفرد سماع الكثير منها من قبل ، ومن الواضح أنها ترتبط بتنظيم قواعد لغوية تتيح لمن يدركها استخدام اللغة بطريقة إبداعية (جمعة ، 1990 ، ص 51).

- وظائف اللغة

أولا- الوظيفة النفعية (الوسيلة)

وهذه الوظيفة هي التي يطلق عليها " أنا أريد" فاللغة تسمح لمستخدميها منذ طفولتهم المبكرة أن يشبعوا

حاجاتهم ، وأن يعبروا عن رغباتهم وما يريدون الحصول عليه من البيئة المحيطة ، إذ يفهم الناس معنى حديث بعضهم البعض ، وإلى جانب ذلك فهي سلاح مهم من أسلحة مواجهة الكثير من المواقف الحياتية التي تتطلب إستخدام اللغة في الإستماع والتحدث والقراءة والكتابة.

ثانيا- الوظيفة التنظيمية

وهي تعرف باسم وظيفة " إفعل كذا ولا تفعل كذا " من خلال اللغة يستطيع الفرد أن يتحكم في سلوك الآخرين لتنفيذ المطالب أو النهي وكذا اللافتات التي نقرؤها ، وماتحمل من توجيهات وإرشادات بمعنى أن اللغة لها وظيفة الفعل أو التوجيه العملي المباشر.

ثالثا- الوظيفة التفاعلية

وهي وظيفة " أنا وأنت" تستخدم اللغة للتفاعل مع الآخرين في العالم الإجتماعي باعتبار أن الإنسان كائن إجتماعي لا يستطيع الخروج من أسر جماعته ، فنستخدم اللغة ونتبادلها في المناسبات الإجتماعية المختلفة ، لإظهار الإحترام والتأدب مع الآخرين.

رابعا- الوظيفة الشخصية

من خلال اللغة يستطيع الفرد أن يعبر عن رؤاه الفريدة ، ومشاعره وإتجاهاته نحو موضوعات كثيرة وبالتالي يثبت هويته وكيانه الشخصي

ويقدم أفكاره للآخرين ، فبها يتمكن الإنسان من النطق والتعبير الجيد بطلاقة مما يشعره بالطمأنينة والإحساس بالرفعة ، ويدفعه ذلك إلى مزيد من الرقي والثقة بنفسه وعدم الخجل أو الإضطراب أو الخوف.

خامسا- الوظيفة الإستكشافية

وهي التي تسمى الوظيفة الإستفهامية بمعنى أنه يسأل عن الجوانب التي لا يعرفها في البيئة المحيطة به حتى يستكمل النقص عن هذه البيئة ، أي أنها تكشف عن علاقة حميمية بين الفكر واللغة ، أي أن بينهما ارتباطا عضويا ؛ فالفكر المختزن في عقل الإنسان لا يعلمه إلا الله سبحانه وتعالى فالله يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور ، ولكي يخرج الإنسان أفكاره إلى حيز الوجود ، فلابد من قالب يصب فيه تلك الأفكار وضبطها ودقتها ، فمن الثابت أن عملية التفكير في حد ذاتها لا يمكن أن تكون إلا باستخدام ألفاظ دالة على معان محددة تساعد على إتمامها(راتب ، 2003 ، ص ص 24-25).

سادسا- الوظيفة الإخبارية (الإعلامية)

باللغة يستطيع الفرد أن ينقل معلومات جديدة ومتنوعة إلى أقرانه ، بل ينقل المعلومات والخبرات إلى أجيال متعاقبة وإلى أجزاء من الكرة الأرضية ، خصوصا بعد الثورة التكنولوجية الهائلة ، ويمكن أن تمتد هذه الوظيفة لتصبح وظيفة تأثيرية إقناعية لحث الجمهور على سلعة معينة ، أو العدول عن نمط سلوكي سلبي (سامي ، أيمن ، 2004 ، ص 22).

سابعا- الوظيفة التربوية

يقصد بها أن اللغة لا تدرس على أنها هدف مقصود بذاته ، بل هي وسيلة لبلوغ هدف أعظم ألا وهو تربية الأجيال وإعدادها إعدادا يتلاءم وظروف الحياة وتطورها.

ومن الملاحظ أن تعدد وظائف اللغة يرتبط ارتباطا وثيقا ليس بتطور الدراسات اللغوية فحسب ، بل بمجالاته المختلفة وخصوصا في العلاقات بين الدول والمجتمعات فضلا عن تحقيق التقارب الدولي عبر أدوات ووسائل الإتصال المختلفة (راتب ، 2003 ، ص ص 24-25).

المبحث الثالث: علاقة اللغة بالإعلام

بين اللغة والإعلام علاقة قدسية ، لا يمكن لأحد منهما التخلي عن الآخر ، فلن يكون الإعلام إعلاما لولا اللغة وهو بدوره يعمل على إشاعتها.

ويبين السيد أحمد مصطفى هذه العلاقة بالقول: " اللغة بمثابة تربة خصبة بالنسبة للإعلام ، وهي المجال الذي يمارس فيه نشاطه وينقل عبرها أفكاره ، كما أن اللغة لا تستطيع أن تستغني عن هذه الوسائل بكونها أدوات للاتصال بين الأفراد والمجتمع ويساعد الإعلام اللغة على النمو والتطور ، من خلال الاستعمال الدائم لها وبذلك يحافظ على اللغة من الذبول والانزواء"(أحمد ، 1990 ، ص 71).

تبدو العلاقة بين اللغة العربية والإعلام علاقة متلازمة ، فالإعلام دون لغة رصينة مبسطة لا يستقيم أمره. واللغة دون إعلام متطور لا يمكنها أن تؤدي رسالتها في الإنتشار وتعميم الذوق الراقي ، والمساهمة في توفير شروط النهوض بالمجتمع نحو الأفضل.

كما أن اللغة هي واحدة من الأدوات الرئيسية لتبليغ مكونات الحضارة ، والاهتداء بسبل التقدم، وهي دعامة رئيسية للعملية التربوية والتعليمية إن هي خضعت لقوالب مرنة في التعلم والتلقين والأمر ذاته بالنسبة للإعلام باعتباره مجموعة من الآليات والقنوات الناقلة للمعرفة ، وللرسائل الحضارية ، شريطة أن يفهم دوره ووظائفه ، وتستوعب مكوناته التقنية ، فهو رسالة ووسيلة وكلاهما يعتمدان على اللغة وهذه الأخيرة تعتمد عليهما ، ويمكن للإعلام أن يرتقي باللغة ويساهم في تطويرها ، ويمكنه أيضا أن يكون عنصر تأخر اللغة في حالة غياب الشروط الكفيلة بفهم واستيعاب الإعلام في مكوناته وشروطه(مُحَمَّد ، 2003، 13).

يوجد في القول السابق توضيح للعلاقة التكاملية بين اللغة والإعلام، هذا الأخير يبعث في اللغة الحياة ويجعلها متداولة ، كما أن الإعلام يستمد قوته من ثروتها وأساليبها.

إلا أن للإعلام شقا آخر حيث يمكن له أن يعمل على تدهور اللغة وتأخرها، هذا ما يدل على قوته وسيطرته على توجيه مسار اللغة ، إلا أن الشيء المؤكد أنهما وجهان لعملة واحدة ، الغاية منها إيصال المعلومة والفكرة إلى المتلقي.

ويشيد المتخصصون في هذا المجال بأهمية اللغة في العملية الاتصالية ، ذلك أن الإعلام الجماهيري يحتاج إلى وسيلة نشر واسعة الأفق من أجل أن يكون إعلاما جماهيريا والواسطة هنا هي اللغة ، وبها تبلغ الرسالة الشفوية أو الخطية إلى المشاهد أو السامع أو القارئ ، تحوي معلومات وآراء عن طريق الكلام المنطوق أو الكتابة ، أو الإشارات المختلفة (عبد العزيز ، 2000، ص 110).

وفي نظر علم الإعلام اللغوي فإن الوسيلة في الإتصال بين المتلقي والمستقبل تكمن في اللغة والمتمثلة في الرموز الكتابية ، أو على صورة موجات يحملها الهواء (عبد العزيز ، 1980، ص 42).

يفصل عبد العزيز شرف في طبيعة الرسالة وطبيعة الوسيلة الإعلامية فيقول: " الرسالة هي مجموعة الأفكار والإتجاهات والمعلومات والإحساسات التي يرغب المرسل في إرسالها إلى جمهوره، أما وسيلة الإعلام فهي المنهج الذي تنتقل به الرسالة من المرسل إلى المستقبل من خلال قناة إتصالية ، ومن هذه الوسائل أو القنوات الإعلامية نجد اللغة اللفظية والإيماءات والإشارات والحركات والصور كلها وسائل لنقل الرسالة (عبد العزيز ، 1980، ص 44).

وهنا يتفق أن اللغة هي وسيلة للإتصال سواء يشكلها الملفوظ أو المكتوب " فاللغة هي الرموز اللفظية المسموعة (البيان باللسان) والمكتوبة (البيان بالكتابة) أهم وسائل الاتصال استخداما وأكثرها شيوعا ، ولذلك يذهب بعضهم في عد اللغة جنسا إعلاميا ، لأننا لا نستطيع بأي حال من الأحوال أن نفصل بين اللغة والوعاء الذي يحملها (الرسالة) والوعاء الذي ينقلها والوعاء الذي يرسلها (المرسل) كذلك الوعاء الذي يستقبلها (المتلقي) وهكذا يكون لوسائل الإعلام الجماهيرية دورها الفعال والواسع عندما تنجح في استخدام وسيلتها الأساسية التي هي اللغة(أحسن ، 1998، ص 231).

وبناء على ما سلف ذكره تظهر أهمية اللغة كأهم وسيلة إعلامية ، حيث لا يمكن فصلها عن التواصل والإعلام ، ويعد الإعلام ووسائله من أبرز العوامل في نشر اللغة إن استخدمت بالشكل المراد دون تشويهها والعبث بأساليبها.

الفصل التطبيقي: دراسة تحليلية لجريدة الخبر

بطاقة تعريفية عن جريدة الخبر

هي أول جريدة يومية وطنية مستقلة باللغة العربية ظهرت في عهد التعددية الإعلامية بالجزائر بأول عدد لها بتاريخ 1990/11/01 بادر بها مجموعة من الشباب آنذاك منهم من جاء من القطاع العام الذي أتيحت فيه الفرصة للصحفيين من أجل الاستفادة من التسهيلات وإعانات مالية لإنشاء صحف جديدة في إطار الانفتاح والتعددية ، ومنهم من دخل مباشرة عالم الصحافة عبر هذه البوابة الجديدة.

جريدة الخبر شركة ذات أسهم برأس مال276.600.608,00 دج ، توظف 215 شخصا ، منهم 72 صحفياً دائما ، و03 مصورين كاريكاتوريين ، وتملك 48 مكتبا عبر التراب الوطني ، و07 مكاتب في بلدان عربية وأجنبية ، ونحو 100 مراسل متعاون عبر الوطن ، كما تملك الخبر مكتبين جهويين أحدهما في شرق البلاد بولاية قسنطينة ، والثاني في غرب البلاد بولاية وهران ، بالإضافة إلى مكاتب ولائية عبر كامل التراب الوطني.

تعد الجريدة من أهم الصحف على الساحة الإعلامية ؛ حيث يزيد عدد السحب فيها عن 480.000 نسخة يومية ، وهي توزع في عدة بلدان في العالم ، اتسع مجال اهتمام الخبر من يومية إخبارية إلى ملاحق أخرى منها: الخبر الرياضي والخبر حوادث ، التسلية.

انتقلت إلى مقرها الجديد بحيدرة سنة 2008 بعد أن كانت تتخذ من دار الصحافة مقرا لها.

يضم المبنى الجديد للجريدة: الإدارة العامة ، مديرية المحاسبة والمالية ، المديرية التجارية ، مديرية التحرير بمختلف أقسامها ، مديرية العلاقات العامة والتسويق ، قسم المنازعات ، بالإضافة إلى مركز الدراسات الدولية ، وقد زودت مختلف الأقسام بأحدث ما أبدعت التكنولوجية ، حيث كان لها السبق في تأسيس موقع الكتروني لها عام 1998.

يتكون الهيكل التنظيمي من 24 صفحة موزعة على عدة أقسام: قسم الأخبار الوطنية ، قسم الأخبار الدولية ، قسم الأخبار الرياضية ، القسم الثقافي ، الجزائر العميقة ، أحوال الناس ، سوق الكلام ، التسلية ، وصفحات الإشهار والإعلام.

تقنيات الدراسة

اعتمدنا لتحليل الموضوع المدروس على تقنية تحليل المحتوى التي تعتبر الأنسب لدراسة اللغةالإعلامية في الصحافة المكتوبة ، حيث يعرف تحليل المحتوى بأنه: " أحد أساليب البحث العلمي الذي يهدف إلى الوصف الموضوعي المنظم ، الكمي والظاهر لمادة من مواد الاتصال (عمار ، 1985 ص 28) ، فبهذا تحليل المضمون يشتمل على الجانب الكمي والكيفي مما يؤدي إلى التعمق في البحث ، بشكل أدق.

01- وحدات التحليل

لما كان تحليل المضمون من أدواره القيام بوصف عناصر المضمون وصفا كميا ، فمن الضروري أن يتم تقسيم هذا المضمون إلى وحدات مستقلة أو عناصر محددة حتى يمكن القيام بدراسة كل عنصر أو حساب التكرار الخاص به ، فوحدة التحليل تعرف بأنها: " الشيء الذي يتم عده فعلا" وهي أصغر عناصر تحليل المحتوى ، لكنها في ذات الوقت من أهم هذه العناصر ، ووحدة التحليل قد تكون كلمة ، جملة ، رمزا ، أو حتى نصا كاملا.

اخترنا لتحليل الموضوع المدروس وحدة أساسية للعد والقياس:

- **وحدة الكلمة:** تعد الكلمة من أصغر مقاطع النصوص ، وقد تخص كل المحتوى بحسابها وتصنيفها حسب طبيعتها ، أو وظائفها في النص كأن تصف الكلمات إلى أفعال أو أوصافا أو نعوتا ، كما يمكن أن يخص التحليل بعض الكلمات الدالة فقط والتي تحملها الإشكالية ، كما يمكن للباحث من جهة أخرى اختيار بعض الكلمات الدالة قبل التحليل للبحث عن درجة استعمالها في المحتوى ودلالتها (مُحَمَّد ، 2000 ص133) ، واستخدمنا في هذا الصدد وحدة الكلمة في سياق الجملة.

فئة اللغة

فئة طبيعة اللغة المستخدمة: سنقوم في هذا المجال بدراسة الكلمة التي يعرفها النحويون بأنها قول مفرد ، أو هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد حيث سندرس طبيعة الألفاظ الخاضعة للترجمة الحرفية التي تم توظيفها للتعبير عن مضامين مختلف الكتابات الصحفية.

- جدول رقم (01) يوضح تكرار الكلمات الخاضعة للترجمة الحرفية بحسب الأعداد في جريدة الخبر الجزائرية.

الرقم	تكرار الكلمات الخاضعة للترجمة الحرفية	النسبة %
العدد الأول	11	17.46
العدد الثاني	11	17.46
العدد الثالث	12	19.04
العدد الرابع	14	22.22
العدد الخامس	15	23.80
المجموع	63	100

تكشف بيانات الجدول رقم 01 تكرار الكلمات الخاضعة للترجمة الحرفية في صحيفة الخبر الجزائرية ، ومن خلال الأرقام الموضحة في الجدول نجد أن استخدام الترجمة الحرفية محدود في مجمل الأعداد التي شكلت عينة الدراسة ، حيث نسجل متوسطا لا يتعدى 12 كلمة في كل عدد ، كما نسجل تقاربا في التكرارات ب 11 كلمة كأدنى مستوى للاستخدام بالعدد الأول ، و15 كلمة كأعلى مستوى في العدد الخامس ، فيما نلاحظ تفاوتا بسيطا في باقي الأعداد.

نستخلص من الجدول السابق أن جريدة الخبر اهتمت بشكل وبنسب واضحة في اعتمادها على الترجمة الحرفية في لغتها الإعلامية ، وذلك من خلال نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها انطلاقا من الجدول السابق ، حيث سجل معدل متوسط توظيف الترجمة الحرفية في الأعداد محل الدراسة ب 12 كلمة ، وقد عرفت هذه اللغة ارتفاعا نسبيا في العدد 03 و04 و05 وهذا راجع إلى طبيعة الموضوعات والأحداث والوقائع التي شهدها كل عدد ، ونظرا لخصوصية الأحداث التي غطتها الجريدة والتي حتمت استخدام الترجمة

الحرفية في تبليغ الرسائل الإعلامية وخاصة جلب أكبر قدر من الاهتمام والتأثير.

2- فئات التحليل

يعرف مُحَمَّد عبد الحميد فئات التحليل على أنها: " التقسيمات والتوزيعات والأركان التي يعتمدها الباحث في توزيع وحدات التحليل المتوصل إليها في المادة المدروسة ، وهذا بناء على ما تحدد فيه من صفات ، أو تختلف فيه من خصائص (مُحَمَّد ، 2000 ، ص 13).

وسنركز في هذا المجال البحثي على فئات الشكل وبالتحديد على فئتين أساسيتين هما:

أ- نوع المادة المستعملة.

ب- القوالب الصحفية.

حيث تم تحليل المادة الإعلامية في كل الصفحات باستثناء الصفحات الإشهارية والإعلانية ، نظرا لأنها تملك لغة ذات خصوصية على خلاف الكتابة الصحفية المتعلقة بالموضوعات السياسية ، الاجتماعية ، الثقافية الاقتصادية ، وكذا الرياضية .

وعليه فقد اعتمدنا في هذا الإطار التطبيقي على:

- التحليل الكمي الرقمي للبيانات.

- التحليل الكيفي للبيانات

. حيث يرتبط تحليل المضمون بالاتجاه الكمي ، أي على العد والقياس لفئات التحليل ، من أجل التوصل إلى نتائج حول المادة المدروسة تعبر عن المضمون تعبيرا صحيحا وتبعدنا عن دائرة التقديرات الذاتية والتحليل الكمي هو عرض المحتوى بطرق منظمة ، تترجم فيه ظواهر المحتوى والبيانات الوصفية إلى أرقام يقدمها الباحث في شكل جداول تساعد على ثلاثة أمور هامة:

1- المعالجة الإحصائية للبيانات.

2- إبراز الاتجاهات السائدة في المحتوى.

3- المقارنة بين البيانات بعضها ببعض ، وبينها وبين الدراسات الأخرى (طعيمة ، 1987 ، ص 145).

ومنه تعتبر الصفة الكمية إحدى المحددات الأساسية لتحليل المحتوى في التطبيقات المعاصرة (مُحَمَّد ، 2000 ، ص 221)

أ- نوع المادة المستعملة

- جدول رقم (2) يوضح تكرار الترجمة الحرفية في صحيفة الخبر الجزائرية حسب نوع المادة المستعملة

نوع المادة / العدد	اجتماعي	سياسي	ثقافي	ترفيهي	رياضي	اقتصادي
الأول	02	05	02	00	01	01
الثاني	01	04	02	01	02	01
الثالث	03	03	02	01	01	02
الرابع	03	04	03	01	01	02
الخامس	03	05	02	00	02	03
المجموع	12	21	11	03	07	09
النسبة%	19.04	33.33	17.46	04.76	11.11	14.28

- جدول مختصر رقم (3) يوضح نسب تكرار الترجمة الحرفية في صحيفة الخبر الجزائرية حسب نوع المادة المستعملة.

نوع المادة المستعملة	اجتماعي	سياسي	ثقافي	ترفيهي	رياضي	المجموع
النسبة%	19.04	33.33	17.46	04.76	11.11	14.28

يتضح من خلال الجدول رقم 03 الممثل لتكرار استخدام الترجمة الحرفية لصحيفة الخبر الجزائرية حسب نوع المادة المستعملة تسجيل أعلى نسبة في المجال السياسي من خلال 33.33%من مجمل أعداد محل الدراسة ، أما المرتبة الثانية فكانت للمجال الاجتماعي ب19.04% وبنفس النسبة بالتقريب للمجال الثقافي ب17.46% ، أما المرتبة الرابعة فسجلت في المجال الاقتصادي ب14.28% يليها المجال الرياضي ب11.11%والترفيهي ب04.76%في المرتبة الأخيرة.

يتضح من خلال هذا التحليل تصدّر المجال السياسي في الأعداد محل الدراسة لعملية توظيف الترجمة الحرفية بنسبة أكبر من غيرها في المجالات الأخرى المسجلة في الجدول ، وهذا راجع للفترة التي تمر بها الجزائر سياسيا ، والكم الكبير من الموضوعات السياسية المتداولة في الساحة السياسية والمجتمعية.

كما نجد أن جريدة الخبر الجزائرية تعتمد على الترجمة الحرفية في لغتها الإعلامية في المجال الاجتماعي مقارنة بالمجالات الأخرى ، حيث نجد أن طبيعة المجتمع الجزائري المشكل في صفة الجمهور القارئ مرتبط بصفة كبيرة في هذا المجال سواء من حيث معايشته أم من خلال الإطلاع اليومي

على ما ينشر حوله وهو ما تستغله جريدة الخبر في كسب القراء انطلاقا من هذا الجانب باستخدامها للترجمة الحرفية لجلب الاهتمام والسيطرة على المتلقي عن طريق الأسلوب ، هذا إضافة إلى المجالات الأخرى الممثلة في الثقافي والاقتصادي والرياضي والترفيهي حيث تعتمد الصحيفة على استخدام الترجمة الحرفية لنفس الهدف.

ب- القوالب الصحفية

- جدول رقم (4) يوضح نسبةتكرار الترجمة الحرفية في صحيفة الخبر الجزائرية حسب القوالب الصحفية.

القالب الصحفي / العدد	الافتتاحية	التقرير	الحديث	التعليق	العمود	التحقيق	الخبر	المقال	الروبورتاج	المجموع
الأول	01	00	00	02	02	00	02	04	00	
الثاني	01	00	00	01	03	00	02	03	01	
الثالث	02	01	01	02	03	00	00	02	01	
الرابع	02	01	01	01	03	01	01	02	02	
الخامس	02	02	00	02	03	00	01	03	02	
المجموع	08	04	02	08	14	01	06	14	06	63
النسبة%	12.69	06.34	03.17	12.69	22.22	01.58	09.58	22.22	09.58	100

-جدول مختصر رقم (5) يوضح نسب تكرار الترجمة الحرفية في صحيفة الخبر الجزائرية حسب القوالب الصحفية.

القالب الصحفي	النسبة%
الافتتاحية	12.69
التقرير	06.34
الحديث	03.17
التعليق	12.69
العمود	22.22
التحقيق	01.58
الخبر	09.52
المقال	22.22
الروبورتاج	09.52
المجموع	100

يستخدم الصحفي لتقديم المادة الإعلامية قوالب وأنواعا صحفية مختلفة كالخبر ، المقال ، العمود ، التقرير... الخ ، وهذا حسب طبيعة الموضوع المراد نشره ، حيث تكشف بيانات الجدول رقم 04 الأنواع الصحفية التي استخدمت جريدة الخبر الجزائرية فيها الترجمة الحرفية إذ يتضح أن مسار هذا الاستخدام يتسم بعض التقارب النسبي أحيانا وبعض الاختلافات والتباينات الأخرى أحيانا ، حيث سجل قالب المقال والعمود أكبر استخدام للترجمة الحرفية بنسبة 22.22% من مجمل القوالب الفنية التحريرية الموظفة للترجمة الحرفية في جريدة الخبر من خلال أعداد الدراسة وهو ما يعكس طبيعة الصحيفة محل الدراسة في تناولها للموضوعات وطبيعتها ، والجمهور القارئ لهذه الأنواع الصحفية ، إذ تختلف خصائص القراء المعرفية التعليمية والثقافية وهو ما يؤثر على فهم واستيعاب مضامين هذه القوالب الصحفية ، لتلي بعد ذلك الافتتاحية والتعليق بنسبة 12.69% يأتي بعد ذلك الروبورتاج والخبر بنسبة 09.52%ثم التقرير بنسبة 06.34% وأخيرا الحديث والتحقيق بنسبة 03.17% و01.58% من إجمالي الفنون التحريرية الموظفة للترجمة الحرفية في الأعداد محل الدراسة من صحيفة الخبر الجزائرية.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن جريدة الخبر اعتمدت بشكل واضح على استخدام الترجمة الحرفية في قالب المقال والعمود ، وذلك بغرض شرح وتفسير المادة الإعلامية والتثقيف ونشر التوعية بين الجمهور ، وهو ما يعكس أسلوب الصحيفة أو الصحفي في هذه الأنواع الصحفية التي يمكن أن تكون حاملا لبعض الأخبار أو موضوعات علمية أو أدبية ، كما يمكن أن تشمل جميع جوانب الحياة ، وليس فقط الارتباط بفكرة الأخبار ، حيث تجسد ذلك بنسبة 22.22%لكل منهما.

ليأتي بعد ذلك الافتتاحية والتعليق بنسبة 12.69% إذ يرجع ذلك إلى استخدام الترجمة الحرفية في الافتتاحية بهدف جلب الاهتمام ولفت الانتباه ومراعاة المساحة المخصصة للموضوع ، في حين أن التعليق يتيح للصحفي

التعبير بطريقة تعكس أسلوبه ومعارفه الثقافية عكس ما هو موجود في القوالب الصحفية الأخرى كالخبر والتقرير والحديث والتحقيق والروبورتاج.

- النتائج العامة للدراسة

كشفت الدراسة النظرية عن الدور الذي يمكن أن تؤديه الصحافة في توظيف الترجمة الحرفية من أجل مخاطبة أفراد المجتمع وإيصال الأفكار والمعلومات ، وذلك لقدرتها على التأثير وجلب الاهتمام والسرعة في استيعاب مضامين المواد الإعلامية انطلاقا من أهداف الدراسة الحالية والمنهجية المتبعة والمسجلة سابقا ركزنا على محاولة التعرف على مدى اعتماد اللغة الإعلامية في جريدة الخبر على الترجمة الحرفية ، وذلك من خلال تحليل مضمون رسائل إعلامية شكلت لنا عينة الدراسة الممثلة في جريدة الخبر الجزائرية ، حيث تم التوصل إلى النتائج التالية:

- إن حضور الترجمة الحرفية في اللغة الإعلامية لجريدة الخبر يعد منتظما ومحدودا ؛ حيث تم التوصل إلى هذه النتيجة انطلاقا من الدراسة التي قمنا بها من خلال مؤشرات التكرار التي تم استعمالها في الأعداد محل الدراسة ، حيث سجلنا معدل تكرار متوسط ب 12 كلمة خاضعة للترجمة الحرفية لمجمل أعداد الدراسة.

- سجلت عملية التحليل وجود انتشار كبير للترجمة الحرفية في المجال السياسي والاجتماعي بنسب 33.33% لكل منهما ، وهي أعلى نسب لعملية البحث ، وهو ما يؤكد تركيز الجريدة على الموضوعات الاجتماعية والسياسية ، والذي يمكن إرجاعه بطبيعة الحال إلى خصائص المجتمع المشكل لجمهور القراء والحراك الشعبي الذي يلازم الحالة السياسية التي تمر بها البلاد ، والتغيرات والمستجدات اليومية في هذا المجال ، ما يشكل أهمية وإقبالا واسعا لهذه المضامين الإعلامية.

- شكل فن المقال والعمود أبرز الأنواع الصحفية التي اعتمدت جريدة الخبر عليهما في توظيف الترجمة الحرفية في لغتها الإعلامية ، حيث سجل تكرار قدره 14 كلمة بنسبة 22.22% لكل منهما ، مما يعكس طبيعة الجريدة في تناولها للموضوعات من خلال أنواع المادة المستعملة بهدف جلب الاهتمام والانتباه والتأثير على القارئ ، كذلك باعتبار هذين النوعين لهما جمهور خاص من القراء ذوي خصائص تعليمية وثقافية ، أما القوالب الممثلة في التعليق والافتتاحية شكلت نسبة 12.69% هذه الأخيرة التي من خلالها يتجلى لنا وحدة أسلوب الصحيفة أو انعكاس أسلوب الصحفي ، ومحاولة تأثير وجلب اهتمام القارئ ، أما باقي القوالب الصحفية فقد شكلت انخفاضا ملموسا مقارنة بكل من المقال والعمود.

- تميز استخدام اللغة الإعلامية للترجمة الحرفية في جريدة الخبر بالانتظام في مجمل الأعداد بمتوسط تكرار 12 كلمة والمحدودية في مجمل الأعداد الممثل لعينة الدراسة ، وذلك راجع كما قلنا سابقا للخصائص المتباينة لجمهور القراء المعرفية والثقافية والتعليمية التي تؤثر على قدرة استيعاب وفهم الرسائل الإعلامية ، وهو ما تحرص عليه جريدة الخبر من خلال اعتمادها للترجمة الحرفية في لغتها الإعلامية.

- نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات

النتائج السالفة الذكر كان الهدف الأساسي من الوصول إليها هو التحقق من مدى صحة أو عدم صحة الفرضيات التي انطلقنا منها في دراستنا وبالعودة إلى هذه النتائج وإسقاطها على فرضيات الدراسة نصل إلى ما يلي:

ا- **الفرضية الأولى والتي جاء فيها:** تعتمد اللغة الإعلامية في الصحافة المكتوبة الجزائرية على مظاهر الترجمة الحرفية.

في ظل هذه الفرضية أردنا إثبات أو نفي اعتماد اللغة الإعلامية على الترجمة الحرفية في الصحافة المكتوبة في الجزائر من الناحية الشكلية وبعد الدراسة التحليلية توصلنا إلى:

أن النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة التحليلية وفق منهج وصفي تحليلي باستخدام أداة تحليل المحتوى والذي تمت الاستعانة به في هذه الدراسة تشير إلى اعتماد اللغة الإعلامية على الترجمة الحرفية ، ولكن بصفة محدودة ومنتظمة بلغت 63 كلمة خاضعة للترجمة الحرفية من خلال مجموع الأعداد الممثلة لعينة الدراسة ، وذلك وفقا لجملة من المؤشرات التي حددت مسار الدراسة ، وحجم هذا الانتشار ، سواء من خلال القوالب الفنية الموظفة لهذا النوع اللغوي أم

مـن خـلال طبيعـة الموضـوعات المنشـورة علـى صـفحات الجريدة ، وانطلاقا من جملة المؤشرات سالفة الذكر يمكننا القول إن الفرضية الأولى محققة من خلال النتائج المتوصل إليها من الناحية الشكلية للموضوع.

ب- الفرضية الثانية والتي جاء فيها: تختلف صياغة اللغة الإعلامية في استخدامها للترجمة الحرفية حسب طبيعة الموضوع والمادة الإعلامية.

إن النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة إن كانـت تصـب بالدرجـة الأولـى علـى وجـود توظيـف محـدود للترجمة الحرفية في اللغة الإعلامية في جريدة الخبر إلا أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال نفي تأثير طبيعة الموضوعات واختلافاتها في ذلك التوظيف ، حيث لمسنا من خلال الدراسة تباين استخدام الترجمة الحرفية في اللغة الإعلامية حسب طبيعة الموضوع ، ومضامين المادة الإعلامية ، وذلك من أجل جلب الانتباه واهتمام القارئ ، كذلك لعدم قدرة الصحفي على التعبير الصريح عن الفكرة التي يريد إيصالها إلى المتلقي ؛ لأن الاستعمال الواسع للترجمة الحرفية في غير مواضعها يؤدي إلى تشويش القارئ ، وبالتالي فشل الرسالة الإعلامية في تحقيق هدفها.

كانت اللغة ومازالت محط اهتمام العديد من ميادين الفكر الإنساني بوصفها الوعاء الذي يحتوي هذا الفكر ، لكن وجهات النظر فيها اختلفت باختلاف دورها الوظيفي في الميدان المعني ، فهي تارة أداة تعبير غايتها الكبرى منوطة بالتأثير الذي تحدثه في المتلقي ، وتارة أداة توصيل تهدف إلى نقل الأفكار وهو أساس اللغة ، فهي في كل مجتمع تشكل نظاما عاما يشترك فيه الأفراد ويتبعونه ، ويتخذونه أساسا للتعبير عما يجول بخواطرهم وفي تفاهمهم بعضهم مع بعض ، فاللغة ليست من الأمور التي يصنعها فرد معين أو أفراد معينون ، وإنما تخلقها طبيعة الاجتماع ، وتنبعث عن الحياة الجمعية ، وما تقتضيه هذه الحياة من تعبير عن الخواطر وتبادل الأفكار ، وكل فرد منا ينشأ فيجد بين يديه نظاما لغويا يسير عليه مجتمعه فيتلقاه عنه تلقائيا عن طريق التعلم والتقليد ، كما يتلقى عنه سائر النظم الاجتماعية الأخرى.

ومن خلال ما سبق فإن الإعلام قد ساهم بشكل كبير في تطور اللغة الأم بما يتناسب مع التطور الذي يطرأ في حياتنا الاجتماعية ؛ إذ إنه يمثل مع اللغة وجهين لعملة واحدة ، ويتجلى ذلك من خلال اللغة الإعلامية ، أو كما يطلق عليها فصحى العصر ، ذلك أنها تعتمد على نفس نظم اللغة الأم (النحوية ، الصرفية ، الدلالية ، الصوتية) كما أنها الأكثر شيوعا واستخداما في المجتمع العربي ، وفي مختلف مجالات الحياة إلا أن اتجاهاً آخر يرى أن هذا التطور شيء سلبي ؛ لأنه يعتبر خرقا أو كسرا للغة العربية من خلال الاعتماد على أنماط لغوية تؤثر على طبيعتها كاللغة العامية والترجمة.

الهوامش

1. مجمع اللغة العربية ، 2001 ، ص 560 ، المعجم الوسيط ، مكتبة الشروق الدولية ، ط5 ، القاهرة.
2. مومن أحمد ، 2005 ، ص 209 ، اللسانيات- النشأة والتطور ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط 2 ، الجزائر.
3. حجاب مُحَمَّد منير ، 2003 ، ص 1481 ، الموسوعة الإعلامية م4 ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، القاهرة.
4. دليو فضيل ، 2004 ، ص 145 ، وسائل الاتصال وتكنولوجياته ، منشورات جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر.
5. 5سامي شريف أيمن منصور ، 2004 ، ص 34 ، اللغة الإعلامية : المفاهيم-الأسس-التطبيقات ،د.ط ،القاهرة.
6. مُحَمَّد عبد الحميد ، 2000 ، ص 133 ، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية ، عالم الكتب ، ديوان المطبوعة الجامعية ، الجزائر.
7. عوايدي عمار ، د س ، 130 ، تطبيقات المنهج العلمي في الدراسات الإجتماعية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.
8. سمير مُحَمَّد حسين ، 1999 ، ص 227 ، دراسات في مناهج البحث العلمي ، بحوث الإعلام عالم الكتب ، بدون طبعة ، القاهرة.
9. طعيمةرشدي ، د س ، ص 62 ، تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية ، مفهومه ، أنواعه ، استخدامه ، دار الفكر العربي ، بدون طبعة ، لبنان
10. آلان سوينجوود ، 1996 ، ص 172 ، تاريخ النظرية في علم الإجتماع ، ترجمة عبد العاطي السيد ، دار المعرفة الجامعية ، بيروت.
11. ميشال زكرياء ، 1982 ، ص 25 ، الألسنة التوليدية وقواعد اللغة العربية — النظرية الألسنية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط1 ، بدون مكان نشر.
12. السيد خضر ، 2003 ، ص 07 ، اللغة العربية: مشكلاتها وسبل النهوض بها ، بدون دار نشر ، ط1 ، بدون مكان نشر.
13. مومن أحمد ،2005 ، ص 208 ، عن اللسانيات — النشأة والتطور ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.
14. ميشال زكرياء ، 1982 ، ص 16 ، مرجع سابق.
15. سامي الشريف وأيمن منصور ر ندا ، 2004 ، ص 14 ، اللغة الإعلامية المفاهيم-الأسس-التطبيقات ، كلية الإعلام جامعة القاهرة.
16. جمعة سيد يوسف ، 1990 ، ص 51 ، "سيكولوجية اللغة والمرض العقلي " ، سلسلة عالم المعرفة ، عدد 145.
17. راتب قاسم عاشور ، 2003 ، ص ص 24- 25 ، أساليب تدريس اللغة العربية بين النظرية والتطبيق ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ط1 ، عمان.
18. سامي الشريف وأيمن منصور ندا ، 2004 ، ص 22 ، مرجع سابق.
19. راتب قاسم عاشور ، 2003 ، ص ص 24-25 ، مرجع سابق.
20. أحمد مصطفى السيد ، 1990 ، ص 71 ، "العلاقة بين الصحافة واللغة وتأثيرها على الكتابة الصحفية" ، الثقافة العربية ، العدد 07.
21. مُحَمَّد طلال ، 2003 ، ص 13 ،" اللغة العربية في الإذاعة والتلفزيون والفضائيات في المملكة المغربية" ، مجمع اللغة العربية الأردني ، الموسم الثقافي الحادي والعشرون
22. عبد العزيز شرف ، 2000 ، ص 110 ، علم الإعلام اللغوي ، الشركة المصرية العالمية للنشر والتوزيع ، ط1 ، مصر.
23. عبد العزيز شرف ، 1980 ، ص 42 ، مدخل إلى وسائل الإعلام: الصحافة ، الإذاعة ، التلفزيون ، دار الكتاب المصري ، ط1 ، القاهرة.
24. عبد العزيز شرف ، 1980 ، ص 44 ، نفس المرجع السابق
25. أحسن أحمران ، 1998 ، ص 231 ، "الاتجاه اللغوي لجمهور وسائل الإعلام الجزائرية في ظل الازدواجية اللغوية" ، (مذكرة ماجستير غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، جامعة الجزائر ، الجزائر.
26. عمار بوحوش ، 1985 ، ص 28 ، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، د-ط ، الجزائر.
27. مُحَمَّد عبد الحميد ، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية ، عالم الكتب ، ديوان المطبوعة الجامعية ، د-ط ، 2000 ، ص133.
28. مُحَمَّد عبد الحميد ، 2000 ، ص 13 ، مرجع سبق ذكره
29. طعيمة أحمد رشدي ، 1987 ، ص 145 ، تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية ، دار الفكر العربي ، ط1 ، القاهرة.
30. مُحَمَّد عبد الحميد ، 2000 ، ص 221 ، مرجع سبق ذكره.

المراجع البيبليوغرافية

1. مجمع اللغة العربية ، 2001 ، ص 560 ، المعجم الوسيط ، مكتبة الشروق الدولية ، ط5 ، القاهرة.
2. مومن أحمد ، 2005 ، ص 209 ، اللسانيات- النشأة والتطور ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط 2 ، الجزائر.
3. حجاب مُحَمَّد منير ، 2003 ، ص 1481 ، الموسوعة الإعلامية م4 ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، القاهرة.
4. دليو فضيل ، 2004 ، ص 145 ، وسائل الاتصال وتكنولوجياته ، منشورات جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر.
5. سامي شريف أيمن منصور ، 2004 ، ص 34 ، اللغة الإعلامية: المفاهيم-الأسس-التطبيقات ،د.ط ،القاهرة.
6. مُحَمَّد عبد الحميد ، 2000 ، ص 133 ، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية ، عالم الكتب ، ديوان المطبوعة الجامعية ، الجزائر.
7. عوايدي عمار ، د س ، 130 ، تطبيقات المنهج العلمي في الدراسات الإجتماعية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.
8. سمير مُحَمَّد حسين ، 1999 ، ص 227 ، دراسات في مناهج البحث العلمي ، بحوث الإعلام عالم الكتب ، بدون طبعة ، القاهرة.
9. طعيمة رشدي ، 1987 ، ص 62 ، تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية ، مفهومه ، أنواعه ، استخدامه ، دار الفكر العربي ، بدون طبعة ، لبنان
10. آلان سوينجوود ، 1996 ، ص 172 ، تاريخ النظرية في علم الإجتماع ، ترجمة عبد العاطي السيد ، دار المعرفة الجامعية ، بيروت.
11. ميشال زكرياء ، 1982 ، ص 25 ، الألسنة التوليدية وقواعد اللغة العربية — النظرية الألسنية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط1 ، بدون مكان نشر.
12. لسيد خضر ، 2003 ، ص 07 ، اللغة العربية: مشكلاتها وسبل النهوض بها ، بدون دار نشر ، ط1 ، بدون مكان نشر.
13. مومن أحمد ،2005 ، ص 208 ، عن اللسانيات — النشأة والتطور ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.

14. سامي الشريف وأيمن منصور ر ندا ، 2004 ، ص 14 ، اللغة الإعلامية المفاهيم-الأسس-التطبيقات ، كلية الإعلام جامعة القاهرة.
15. جمعة سيد يوسف ، 1990 ، ص 51 ، "سيكولوجية اللغة والمرض العقلي " ، سلسلة عالم المعرفة ، عدد 145.
16. راتب قاسم عاشور ، 2003 ، ص ص 24- 25 ، أساليب تدريس اللغة العربية بين النظرية والتطبيق ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ط1 ، عمان.
17. أحمد مصطفى السيد ، 1990 ، ص 71 ، "العلاقة بين الصحافة واللغة وتأثيرها على الكتابة الصحفية" ، الثقافة العربية ، العدد 07.
18. مُحَمَّد طلال ، 2003 ، ص 13 ،" اللغة العربية في الإذاعة والتلفزيون والفضائيات في المملكة المغربية" ، مجمع اللغة العربية الأردني ، الموسم الثقافي الحادي والعشرون
19. عبد العزيز شرف ، 2000 ، ص 110 ، علم الإعلام اللغوي ، الشركة المصرية العالمية للنشر والتوزيع ، ط1 ، مصر.
20. عبد العزيز شرف ، 1980 ، ص 42 ، مدخل إلى وسائل الإعلام: الصحافة ، الإذاعة ، التلفزيون ، دار الكتاب المصري ، ط1 ، القاهرة.
21. أحسن أحمران ، 1998 ، ص 231 ، "الاتجاه اللغوي لجمهور وسائل الإعلام الجزائرية في ظل الازدواجية اللغوية" ، (مذكرة ماجستير غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، جامعة الجزائر ، الجزائر.
22. عمار بوحوش ، 1985 ، ص 28 ، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، د-ط ، الجزائر.

الحماية الجزائية لحق الشركاء في الاطلاع على شؤون الشركة التجارية-دراسة مقارنة-

Penal protection of the partners' right to be informed of the commercial company's affairs A comparative study

تاريخ الإرسال: 18-10-2020 تاريخ القبول: 13-04-2021

منال بولعبايز*، جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة، manelbaouche6@gmail.com
نور الدين بوالصلصال، جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة، bouselsalnorddine@gmail.com

الملخص

يقوم البناء القانوني للشركة التجارية وفقا لمفاهيم الديمقراطية في الإدارة ، وذلك لتعدد الهيئات فيها فعلى الجمعية العامة للشركة مهمة تقرير السياسة العامة ، بالإضافة إلى الرقابة على نشاط الشركة وعلى أجهزة الإدارة وأموالها ، وللشريك في هذا الصدد الحق في الاطلاع على شؤون والعلم بأمور الشركة ، إذ يعد ذلك بمثابة رقابة سابقة للمصالح المالية في الشركة ، فجاء القانون التجاري بمجموعة من القواعد التنظيمية التي تكرس هذا الحق في جميع أنواع الشركات التجارية ، كما جاء بالأحكام الجزائية التي تشكل إلى حد ما حماية وردعا عن التعدي على هذا الحق أو التعدي على الوسائل التي تضمن ممارسته بفعالية أثناء تسيير الشركة التجارية ، والتي نحاول رصدها في هذه الدراسة وبالبحث في مدى نجاعتها في تحقيق الحماية المطلوبة.

الكلمات المفاتيح: المسؤولية الجزائية ، حقوق الشركاء ، إدارة الشركة التجارية ، جرائم الشركات ، حسابات الشركة.

Résumé

En raison de la multiplicité des organes qui la composent, la construction juridique d'une société commerciale est établie conformément à la conception de démocratie dans l'administration : l'assemblée générale a pour mission de décider de la politique générale, d'assurer le suivi des activités, des outils et des fonds de la société. Le partenaire, pour sa part, a le droit d'être informé du fonctionnement, ce qui est considéré comme un contrôle préalable des intérêts financiers de la société. La réglementation du droit commercial consacre ce droit dans tous types de sociétés. Ses dispositions pénales protègent et dissuadent contre la violation de ce droit et des moyens qui garantissent son exercice et le fonctionnement efficace de la société commerciale. C'est ce que nous essayerons de réunir dans cette étude.

Mots-clés : La responsabilité pénal, Droits des associés, administration de la société, les infractions des sociétés, comptes sociaux

Abstract

The legal construction of a commercial company is based on the concepts of democracy within the administration due to the plurality of its instances. The general assembly is in charge of the general policy, in addition to the control of the company's activity of administrative structure and its finance. The partner in commercial companies has the right to be informed of the company's affairs and all its matters where, this right is considered, as previous control onto company's financial interests.

The commercial law, then has established legal sentences that regulate this right in all types of commercial companies, as well as penal sentences that protect this right from assaulting it or from assaulting the means that guarantees its practice efficiently during the management of the commercial company. which we are trying to define in this study, and discover its efficacy to get the protection wanted

Keywords: *Penal responsibility, partners 'rights, commercial company management, companies crimes, Company 's account*

* المؤلف المراسل

مقدمة

يتمتع الشريك في جميع الشركات التجارية بطائفة من الحقوق بعضها يصنف حسب طبيعتها ضمن الحقوق غير المالية أو المعنوية وبعضها ضمن الحقوق المالية ، وهناك عدة تقسيمات أخرى أو عدة مصطلحات استعملت وتختلف حسب كل فقه ، كحقوق سياسية وأخرى مالية أو تقسم حسب مصدرها إلى حقوق يقررها القانون وأخرى يقررها نظام الشركة.

يُعدّ حق الشركاء في الاطلاع على وثائق وشؤون الشركة إلى جانب حق المشاركة في قرارات الشركة من بين الحقوق غير المالية التي تضمنها القانون التجاري الجزائري واعترف بها للشركاء كوسيلة مراقبة ووسيلة تقييم مدى احترام أجهزة الإدارة لموضوع الشركة وغرضها وعدم المساس بمصالحها.

جاء التقنين التجاري بقواعد قانونية تنظم الحق في الاطلاع كوسيلة مراقبة من قبل الشركاء سواء كانوا متضامنين في الشركات التي يمكن أن تضم شركاء متضامنين في شركات الأشخاص ، أو مساهمين في شركات الأموال ، ويمكن بالتالي أن تختلف طريقة ووسيلة ممارسة هذا الحق من شركة إلى أخرى ، والمشرع الجزائري وكغيره من تشريعات العالم جاء في ذكر تلك القواعد بالتفصيل الذي يفترض معه عدم تعسف الإدارة وتجاوز سلطاتها ضد حقوق الشركاء ، إلا أنه لا مجال عن فعالية قاعدة قانونية إذا لم تكن حاملة لصفة الردع بمعنى ردع ما قد يشكل مساسا أو تعديا عليها ، وهنا تتدخل القاعدة الجزائية التي تقف على الجزاء المقرر للإخلال بالالتزام الموجب اتجاه حق الاطلاع ، فتضمنت القواعد الجزائية المنصوص عليها في القانون التجاري إسناد المسؤولية الجزائية للمسير عن ما قد يوصف بأنه تعدٍّ وعرقلة لحق الشركاء في العلم بشؤون الشركة وحساباتها ، غير أن التساؤل هنا يطرح كالآتي: **هل تشمل الأحكام الجزائية المتجهة لحماية حق الشركاء في الاطلاع على شؤون الشركة التجارية جميع القواعد القانونية المنظمة لهذا الحق في جميع أشكال الشركات التجارية بما يحقق الحماية الجزائية المطلوبة ؟**

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة للبحث في:

- ما إذا تضمن قانون الشركات التجارية قواعد قانونية تضمن إجراءات يتبعها الشركاء في ممارسة حقهم في الاطلاع على شؤون الشركة ووثائقها وحساباتها بالنسبة لجميع أشكال الشركات التجارية مع مراعاة اختلاف الوسائل القانونية لاستعمال هذا الحق حسب اختلاف أجهزة الإدارة بين أن تكون فردية في بعض الشركات التي قد تعتمد نظام الإدارة الفردية ، أو جماعية.

- البحث عن النطاق الذي يسمح بمساءلة مسير الشركة التجارية على عرقلة ممارسة الشركاء لحقهم في العلم والاطلاع على شؤون الشركة التجارية بالنظر مع نطاق القواعد القانونية التي جاءت لتنظيم هذا الحق ، كما هو الحال بالنسبة للتشريعات المقارنة.

- مدى فعالية القواعد الجزائية المتضمنة في التقنين التجاري في تحقيق الحماية المطلوبة عن التعدي على حق الشركاء في الاطلاع على شؤون الشركة بتقريرها الجزاء المناسب.

ولما كانت دراستنا تعنى بالبحث عن نطاق ومدى حرص المشرع الجزائري على حماية حق الشركاء في الاطلاع على شؤون الشركة حماية جزائية فعالة ، ومن أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة ، نرى ضرورة التطرق للقواعد التنظيمية للحق بالتفصيل الذي جاء به القانون التجاري ثم التطرق للقواعد الجزائية التي نجد فيها ما يقرر حماية هذا الحق جزائيا معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي ، كما يمكن الاستعانة بالمقارنة التي تساعد في تحديد النقاط التي وفق فيها المشرع ، من تلك التي يجب عليه مراجعتها حتى تتخذ مسار التشريعات المقارنة ، وذلك من خلال الخطة التالية:

المطلب الأول: حق الاطلاع على شؤون الشركة التجارية كمحل للحماية الجزائية.

الفرع الأول: تعريف حق اطلاع الشركاء على شؤون الشركة كالتزام في جانب إدارة الشركة التجارية.

الفرع الثاني: القواعد القانونية التي تخول للشركاء ممارسة حقهم في الاطلاع على شؤون الشركة.

المطلب الثاني: الأحكام الجزائية المتعلقة بحق اطلاع الشركاء على شؤون الشركات التجارية وينقسم بدوره لفرعين اثنين:

الفرع الأول: عدم إمكانية إسناد المسؤولية الجزائية للمسير في شركات الأشخاص عن التعدي على حق الشركاء في الاطلاع على شؤون الشركة.

الفرع الثاني: المسؤولية الجزائية لمسيري شركات الأموال عن التعدي على حق الشركاء في الاطلاع على شؤون الشركة

المطلب الأول: حق الاطلاع على شؤون الشركة التجارية كمحل للحماية الجزائية.

إن إدارة الشركة هي التي تضمن عمليا ممارسة الشركاء لحقهم في الاطلاع على شؤون الشركة التجارية، كما يظهر جليا من خلال القراءة الأولى لنصوص الأحكام الجزائية أن الجاني يتخذ في الغالب صفة المسير في الشركة التجارية ما يجعل هذا الحق يرتبط ارتباطا مباشرا بهيئة الإدارة، ما يستدعي النظر في صفة المسير التي تختلف صوره بين أن تعتمد الشركة نظام الإدارة الفردي، كما بالنسبة لشركات الأشخاص أو حتى التعدد الفردي في حالة تعدد المسيرين، أو نظام الإدارة الجماعي من خلال تسيير الإدارة عن طريق أجهزة متعددة كشركات الأموال.

الفرع الأول: تعريف حق اطلاع الشركاء على شؤون الشركة التجارية.

نص القانون التجاري على مجموع الأحكام التي تنظم سير الشركة التجارية وهي المرحلة الموالية لمرحلة تأسيس الشركة التجارية، غير أن النظام القانوني لطريقة تسيير مصالح الشركة ترتبط في الحقيقة بالمسير أو المسيرين فيها مما يخلق ضرورة التطرق لإدارة الشركات التجارية ومحاولة معرفة علاقة المسير بالشركة وصور تسيير الشركات بعد التطرق لتعريف حق الاطلاع باعتباره محل الجرائم في هذه الدراسة.

يقرر القانون الجزائري، لكل شريك في الشركات التجارية، الحق في أن يعلم بما سوف يحدث أو حدث في اجتماعات الشركة التجارية وبكل ما قرر عن مصير الشركة سواء عن طريق نشر المعلومات أو إرسالها إلى الشركاء أو باطلاعهم عليها في مركز الشركة أو بناء على طلبهم سواء تعلقت هذه التقارير أو الوثائق بالنشاطات التي تقوم بها الشركة أو بمشاريع القرارات المقدمة من قبل أجهزة الإدارة أو البيانات المتعلقة بالمركز المالي للشركة، ويأخذ هذا الحق في التطور يوما بعد يوم إذ يتعلق هذا الحق بمسألة الشفافية وقواعد حسن السلوك وميثاق الشرف وآداب المهنة في جانب الإدارة (حاطوم، 2007).

يُعدُّ الاطلاع الوسيلة التي تسمح للشركاء بتقييم مدى تنفيذ الإدارة للواجبات التي عهدت إليها وحدود كفاءتها ولهذا الحق خاصية ازدواجية (Conte et Jeandidier, 2004) إذ يعد وسيلة لإخضاع أجهزة الإدارة لرقابة غير مباشرة من قبل الشركاء، وإمكانية مناقشتها من قبلهم، كما أن هذا الحق يجسد وضعية توازن ضرورية في إدارة الشركة بين هيئة عاجزة أو ليست على ذلك القدر من الكفاءة في ممارسة اختصاصاتها وبين تلك التي تتمتع بقدر من السيطرة الفعلية على مقدرات الشركة (جاسم، 2008). ونجد في هذا الصدد اختلاف في تحديد نطاق ممارسته هذا الحق، إذ هناك من يدعوا إلى التضييق من نطاقه وذلك بقصره فقط على تقديم حد أدنى من المعلومات وكذلك عدم السماح بالاطلاع على سجلات الشركة إلا بعد الحصول على إذن من الشخص أو الجهاز المختص حسب نوع الشركة وحجمها، ويشترط عدم إفشاء أسرار الشركة وإثبات وجود ما يستدعي طلب الاطلاع ولهذا الاتجاه حالات معينة وحجج، ربما تعالج معظمها وضعية الشريك المساهم في شركة المساهمة، والذي يعتبر حائزا مؤقتا عل السهم، لا يهمه سوى الحصول على الأرباح، ولن ينشغل بالمنافسة وإمكان تسرب معلومات تهدد قيمة السهم وبالتالي المساس بمصلحة الشركة، بالإضافة إلى حساسية هذا الحق، وإمكانية حدوث فوضى وشلل في نظام الإدارة، لذا ما كان هذا الحق ممارس من قبل جميع الشركاء، حيث يكون غالبا عدد المساهمين كبير في شركات المساهمة(حاطوم، 2007).

أما عن الاتجاه الثاني، فيرى ضرورة التوسع في نطاق حق الاطلاع، وذلك بتزويد الشركاء بأقصى حد ممكن من المعلومات التفصيلية عن طبيعة نشاطات الشركة وتهيئة الوسائل الضرورية التي تضمن للشريك أو للمساهم العلم بمصير الشركة والرقابة على إدارة الشركة ولربما يحظى هذا الرأي الأخير بتأييد أكبر، وتأخذ غالبية التشريعات المقارنة الحديثة تأخذ بالمفهوم الواسع لحق العلم والاطلاع، إذ يعدُّ إعلام المساهمين أحد أبرز اهتمامات المشرع الفرنسي وظهرت هذه الأخيرة من خلال قانون 1966 والقوانين والمراسيم اللاحقة له، وذلك عن طريق التوسع في كم ونوع المعلومات

التي تلزم الشركة بإبلاغها للشركاء، تنظيما أكثر لوسائل التحقيق من صحة المعلومات، وتوسيع نطاق التجريم والجزاءات المدنية عند مخالفة الحق المذكور (جاسم، 2008).

الفرع الثاني: موقف المشرع الجزائري اتجاه حق الشركاء في الاطلاع على شؤون الشركة.

تلتزم الإدارة في حقيقة الأمر بخدمة الشركة في حدود موضوعها ومصلحتها وبالطريقة التي يخولها القانون، وعلى هذا الأساس تكون التزاماتها واسعة بقدر ما يتوسع نطاق عملها، إلا أنه ما يهمنا في هذا الصدد تلك الالتزامات التي تقع على عاتق الإدارة الممثلة في المسير الذي قد يختلف بين أن يكون متمثلا في فرد أو جهاز والتي تمثل في جانب الشركاء حقهم في الاطلاع على شؤون الشركة من وثائق وحسابات وكل ما يتعلق بتقدير نشاطاتها على اختلاف أنواعها بين أن تكون شركات أشخاص أو شركات أموال، ما يحيل بالضرورة لضرورة معرفة مدى توسيع أو تضييق مجال الاطلاع سواء من حيث نوع الوثائق التي يسمح القانون بالاطلاع عليها، أو من حيث إمكانية الاستعانة بخبير لممارسة هذا الحق.

أولا: حق اطلاع الشركاء على شؤون الشركة في شركات الأشخاص.

عرفت شركات الأشخاص الحق في الاطلاع على شؤون الشركة كالتزام يقع على المسير اتجاه الشركاء منذ 1975 في التقنين التجاري.

1-حق اطلاع الشركاء على شؤون الشركة في شركات التضامن:

نص القانون التجاري تحت عنوان قواعد سير الشركات التجارية بالنسبة لشركات التضامن صراحة على أنه للشركاء غير المديرين الحق في أن يطلعوا بأنفسهم في مركز الشركة على سجلات التجارة والحسابات والعقود والفواتير والمراسلات والمحاضر وعموما، على كل وثيقة موضوعة من الشركات أو مستلمة منها حيث تنص المادة 558 من ق ت ج على أنه للشركاء غير المديرين الحق في أن يطلعوا في مركز الشركة، مرتين في السنة على مجمل الوثائق الضرورية للعلم بالوضع المالي للشركة(Conte et Jeandidier, 2004) .

ويتشدد بعض الفقهاء من أمر جواز إنابة الشريك لغيره في مباشرة حق الاطلاع على شؤون الشركة (السنهوري، 2009)، ولا يوجد في القانون التجاري الجزائري ما يقيد ذلك، يجوز للشريك في شركات التضامن أن يستعين بخبراء معتمدين أثناء عملية الاطلاع وله في ذلك أخذ نسخ متى أراد ذلك، وهو الأمر المعمول به عند أغلب التشريعات، فالمشرع الفرنسي أقر هذا الحق بالنسبة للشركاء في شركات الأشخاص في نص المادة 12 من قانون رقم 67/236 المؤرخ في 23 مارس 1967 في فقرته الثانية، وذلك بجواز استعانة الشريك بخبير معتمد من المجالس القضائية (Conte et Jeandidier, 2004). ويثار خلاف في الفقه والقضاء الفرنسي حول الغاية من تعيين هذا الخبير، إذ هو إجراء تقتضيه مصلحة الشركة لتفادي ما يمكن أن يحدث جراء عملية الإدارة مما هو مساس بمصالح الشركاء وحقوقهم، وهو بالتالي ما يضمن إلى حد ما الوقاية من كل ما قد يحدث في المستقبل(جاسم،2008). وعموما لا يجيز القانون صراحة إنابة الغير في ممارسة حق الاطلاع غير أنه يمكن للشريك إنابة شريك آخر في ذلك ولكن بالشروط ذاتها والأوقات نفسها المقررة قانونا.

ولقد نصت المادة 557 من ق ت ج على أسلوب آخر يضمن من خلاله حق الشركاء في الاطلاع وذلك عن طريق عرض التقرير الصادر عن عمليات السنة المالية، وإجراء الجرد وحساب الاستغلال العام وحساب النتائج والميزانية الموضوعة من المديرين على جمعية الشركاء للمصادقة عليها ويكون هذا التزاما على مدير الشركة أو المديرين في حالة التعدد (عمورة، 2000). وقد حدد المشرع وقت عرض تلك الوثائق، وذلك في أجل ستة أشهر ابتداء من قفل السنة المالية، وتعد هذه الطريقة أيضا وسيلة لممارسة الشركاء حقهم في المشاركة في قرارات الشركة، هذا ويعتبر حق الشريك في الاطلاع على شؤون الشركة من النظام العام لا يجوز الاتفاق على ما يخالفه (المادة 557 ق ت ج).

2- حق الشركاء في الاطلاع على شؤون الشركة في شركات التوصية البسيطة

نص المشرع في المادة 563 مكرر ق ت ج على أنه تطبق على شركات التوصية البسيطة، الأحكام المتعلقة بشركات التضامن، ولكن نظرا لاختلاف المركز القانوني لطائفتي الشركاء التي تتكون منها هذه الشركة – شركاء

متضامنين ، وشركاء موصين- فإن ذلك ينعكس بالضرورة على إدارتها وطريقة تسييرها ، على أساس أنه يتحمل الشركاء المتضامنون المسؤولون عن ديون الشركة مسؤولية شخصية على عكس الشركاء الموصين ، الذين تحظر عليهم الإدارة الخارجية ، أما بالنسبة لطريقة ممارسة هذا الحق فقد اكتفى المشرع بتحديد الوقت ، الذي هو مرتين في السنة ، ولم يحدد بالتالي طريقة أو كيفية طلب المعلومات وعرضها ، غير أنه أجاز في حالة وجود تساؤلات حول مستندات أو حسابات الشركة ، وبصفة عامة حول تسيير الشركة ، أن يطرح الشركاء الموصون أسئلة كتابية وتكون الإجابة عنها كتابيا أيضا.

وبالنسبة للشركاء المتضامنين فلم يحدد المشرع إمكانية اطلاع هؤلاء على شؤون الشركة إلا بنصه على أنه يسري على الشركاء بالتضامن ، القانون الأساسي للشركاء بالتضامن ، وبالتالي يمارس الشركاء الموصون حق الاطلاع بما يقرره المشرع بالنسبة لشركة الأشخاص وهو أن لهم الحق في الاطلاع على الوثائق المقررة للشركاء في شركات التضامن وبإمكانية الاستعانة بخبير معتمد في ذلك.

3-حق الشركاء في الاطلاع على شؤون الشركة في شركة المحاصة.

أضاف المشرع الجزائري في المرسوم التشريعي الصادر سنة 1993 نوعا آخر من الشركات التجارية وأدرجها في فصل مستقل ، نظرا لعدم خضوعها لأي شكل من الأشكال التي ذكرها ، فهي شركة تجارية بحسب الموضوع وليست بحسب الشكل ، أما عن إدارتها فنظرا لانتفاء الشخصية المعنوية في شركة المحاصة ، فلا يوجد من يمثلها قانونا أمام الغير. (المواد من 795مكرر 1 إلى المواد 795 مكرر 5).

ثانيا- حق اطلاع الشركاء على شؤون الشركة التجارية في شركات الأموال.

تضمنها القانون التجاري بداية بالشركات ذات المسؤولية المحدودة ثم تليها شركات المساهمة ، وفي الأخير شركات التوصية بالأسهم.

1- حق اطلاع الشركاء على شؤون الشركة في الشركات ذات المسؤولية المحدودة

يحدد عقد الشركة التأسيسي عادة سلطة المدير أو المديرين في حالة التعدد ويسري هذا التحديد على العلاقة فيما بين المدير والشركاء ، ولكنه لا يسري في حق الغير ، يقوم المدير بجميع أعمال الإدارة لصالح الشركة ، وفي حالة تعدد المديرين يحق لكل مدير أن يدير الشركة بمفرده (عمورة ،2000).

يحق لكل شريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة أن يراقب مراقبة مباشرة نشاطات الشركة إذ اعترف له المشرع بالحقوق عملا بأحكام المادة 585 ق ت ج ، إذ يمكن له أن يحصل في مركز الشركة وفي أي وقت شاء على نسخة مطابقة للأصل من عقد الشركة التأسيسي الساري المفعول يوم الطلب ، ويتعين على الشريك أن ترفق بنسخة العقد التأسيسي لائحة بأسماء المديرين وقائمة أخرى بأسماء مراقبي الحسابات أو مراقب الحسابات إذا ما وجد في الشركة ولا يحق للشركة أن تطلب من الشريك في مقابل تسليم هذه الوثائق مبلغا يفوق المبلغ المحدد بموجب النظام الساري المفعول.

يحق للشريك أن يطلع بنفسه وفي مركز الشركة وفي أي وقت شاء على حساب الاستغلال العام وحساب الخسائر والأرباح وميزانية الشركة والجرد والتقارير المعروضة على الجمعية ومحاضر هذه الجمعيات للسنوات الثلاث الأخيرة ويستتبع حق الشريك في الاطلاع على هذه الوثائق حقه بأخذ نسخة عنها ، ويظهر من استعمال المشرع لمصطلح "بنفسه" أن إنابة الغير في ممارسة حق الاطلاع غير جائزة ، ولا يمكن للشريك في هذا الشأن إلا أن يستعين بخبير معتمد لمساعدته على فهم محتوى الوثائق ، ويحق له أن يطلع أو يأخذ نسخة عن تلك الوثائق قبل انعقاد كل جمعية للشركاء بخمسة عشر يوما ، وأن يطلع أو يأخذ نسخة عن القرارات المعروضة على جمعية الشركاء العامة وعلى تقرير إدارة الشركة وعلى تقرير مندوب الحسابات.

بالنسبة لشركات ذات المسؤولية المحدودة وذات الشخص الوحيد ، فتؤكد المادة 585 ق ت ج أن للشريك الوحيد حقوقا في مواجهة مسير الشركة وله في ذلك الاطلاع على جميع المستندات والوثائق والحسابات المتعلقة بالشركة ، حتى يتسنى له مراقبة أعمال الشركة من خلال التقرير الذي يقدمه له مندوب الحسابات بشأن الحسابات

الختامية للشركة ومن ثم يستطيع الشريك الوحيد الاطلاع على النتائج التي رست عليها الشركة (فوضيل ، 2003).

2- حق اطلاع المساهمين على شؤون الشركة في شركات المساهمة

تنص المادة 610 ق ت ج على أنه يتولى إدارة شركة المساهمة مجلس إدارة يتألف من ثلاثة أعضاء عل الأقل ومن أثني عشر عضوا على الأكثر، وتنتخب الجمعية العامة التأسيسية أو الجمعية العامة العادية القائمين بالإدارة وتحدد مدة عضويتهم في القانون الأساسي دون أن يتجاوز ذلك ستة سنوات.

ولا تقتصر العضوية في مجلس الإدارة على الشخص الطبيعي ، بل بجوز تعيين شخص معنوي قائما بالإدارة ويجب عند تعيينه اختيار ممثل دائم يخضع لنفس الشروط والواجبات ويتحمل نفس المسؤوليات المدنية والجزائية للشخص الطبيعي ، ومن بين التزامات المسير ما يجسد حق الشركاء أو المساهمين غير المدراء في الاطلاع والعلم بشؤون الشركة ، وفي هذا الصدد تشير قواعد تنظيم إدارة شركة المساهمة إلى التزام الشركة بتقديم المعلومات إلى المساهمين ، وكذلك إلى ما يضمن الاطلاع على سجلات الشركة على النحو الذي سيأتي بيانه.

أ- التزام ادارة شركة المساهمة اتجاه حق الشركاء بالعلم بشؤون الشركة

تلتزم الشركة بتقديم معلومات معينة إلى المساهمين إذ تنعقد الجمعية العامة بناءً على طلب مجلس الإدارة في حالة ما إذا اختار الأعضاء هذا النمط من التسيير أو مجلس المديرين ، أو بأمر من الجهة المختصة التي تبث في ذلك بناءً على عريضة ، ويقدم مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة بعد تلاوة تقريره ، جدول حسابات النتائج والوثائق التلخيصية والحصيلة ، وفضلا عن ذلك يشير مندوبو الحسابات في تقريرهم إلى إتمام المهمة المسندة إليهم (جاسم ، 2008).

ب- المعلومات التي يحق للمساهمين الاطلاع عليها في شركات المساهمة

ولتمكين المساهم من إبداء الرأي عن دراية وإصدار قرار دقيق فيما يخص إدارة أعمال الشركة وسيرها ، حق لكل مساهم أن يطلع خلال الخمسة عشر يوما السابقة لانعقاد الجمعية العامة العادية على ما يلي:

- جرد حسابات النتائج والوثائق التلخيصية والحصيلة وقائمة القائمين بالإدارة وبمجلس الإدارة ومجلس المديرين أو مجلس المراقبة.

- تقارير مندوبي الحسابات التي ترفع للجمعية.

- المبلغ الإجمالي المصادق على صحته من مندوبي الحسابات والأجور المدفوعة للأشخاص المحصلين على أعلى أجر ، مع العلم أن عدد هؤلاء الأشخاص يبلغ خمسة وذلك حسب نص المادة 680 ق ت ج.

ويرجع كذلك حق الاطلاع على هذه الوثائق إلى كل واحد من المالكين الشركاء للأسهم المشاعة إلى مالك الرقابة والمنتفع بالأسهم ، وإذا رفضت الشركة تبليغهم الوثائق كليا أو جزئيا ، فيجوز للجهة القضائية المختصة التي تفصل في هذا الشأن بطريقة الاستعجال نفسها أن تأمر بناءً على طلب المساهم الذي رفضت الشركة طلبه بتبليغ هذه الوثائق تحت طائلة الإكراه المالي.

تنص المادة 677 من ق ت ج على أنه يجب على مجلس الإدارة أو مجلس المديرين أن يبلغ المساهمين أو يضع تحت تصرفهم قبل ثلاثين يوما من انعقاد الجمعية العامة الوثائق الضرورية لتمكينهم من إبداء الرأي عن دراية وإصدار قرار دقيق فيما يخص إدارة أعمال الشركة وسيرها ، وتتمثل هذه المعلومات عموما في:

- أسماء القائمين بالإدارة والمديرين العامين وألقابهم ومواطنهم أو عند الاقتضاء بيان الشركات الأخرى التي يمارس فيها هؤلاء الأشخاص أعمال تسيير أو إدارة.

- نص مشاريع القرارات التي قدمها مجلس الإدارة أو مجلس المديرين ، عند الاقتضاء نص مشروع القرارات التي قدمها المساهمون وبيان أسبابها.

- تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين الذي يقدم إلى الجمعية.

- وإذا تضمن جدول الأعمال تسمية القائمين بالإدارة أو أعضاء مجلس المراقبة أو أعضاء مجلس المديرين أو عزلهم:

أ- اسم ولقب وسن المرشحين والمراجع المتعلقة بمهنهم ونشاطاتهم المهنية طيلة السنوات الخمسة الأخيرة لاسيما منها الوظائف التي يمارسونها أو مارسوها في شركات أخرى.

ب- مناصب العمل أو الوظائف التي قام بها المرشحون في الشركة وعدد الأسهم التي يملكونها أو يحملونها فيها.

- أما إذا كان الأمر يتعلق بالجمعية العامة العادية فيجب أن يذكر جدول حسابات النتائج والوثائق التلخيصية والحصيلة والتقرير الخاص بمندوبي الحسابات المبين لنتائج الشركة خلال كل سنة مالية من السنوات الخمس الأخيرة أو كل سنة مالية مقفلة منذ إنشاء الشركة أو دمج شركة أخرى في هذه الشركة ، إذا كان عددها يقل عن خمسة.

- إذا كان الأمر يتعلق بجمعية عامة غير عادية ، تقرير مندوبي الحسابات الذي يقدم إلى الجمعية عند الاقتضاء (678 ق ت ج).

فيما يخص كيفية ممارسة هذا الحق من طرف المساهمين فإن قواعد تنظيم شركة المساهمة لم تنص كما هو الحال بالنسبة لشركة التضامن على إمكانية القيام بالاطلاع على شؤون وأمور الشركة بواسطة خبير ، وبالتالي هل يمكن فهم هذا الصمت بعدم جواز إنابة خبير بالرغم من أن فهم محتوى بعض الوثائق لن يكون بالأمر السهل على الشركاء المساهمين؟ إذ ليس من الضروري أن يكون جميع المساهمين على درجة من العلم الذي يسمح لهم بفهم واستخلاص المعلومات خاصة المحاسبية منها ، إذ نجد أن أغلب التشريعات في هذا الشأن تجيز للمساهم أن يستعين بخبير لمساعدتهم في مباشرة هذا الحق (عكيلي ، 2008). فبمقتضى القانون المصري ، يجوز للمساهم اصطحاب خبراء من المحامين أو المحاسبين ، غير أنه هناك من يعترض على هذا الأمر لكونه يشكل تدخلا من قبل الغير في حياة الشركة ، كما أنه يلحق الضرر باسم وسمعة الشركة (جاسم ، 2008).

غير أنه في كل الأحوال لا يمكن تفسير سكوت المشرع في هذا الشأن بعدم جواز ذلك مادام لا يوجد ما يمنع ذلك صراحة ، غير أن المشرع كان صريحا في حق المساهم في حضور الجمعية العامة العادية ويجوز له أن ينيب عنه غيره ولكن على شرط أن تكون ثابتة في توكيل كتابي خاص (عمورة ، 2000).

كذلك الحال بالنسبة للخبرة الإدارية التي يعتبرها الفقه وحتى التشريعات المقارنة كالتشريع الفرنسي من أهم الوسائل التي تسمح للمساهمين بمعرفة مصير الشركة من خلال طلب تعيين خبير إداري من طرف القضاء من أجل تقييم عمل الإدارة ويكون طرفا حياديا غير منحاز لجهة ما يسمح للمساهمين بالاعتماد على ناتج خبرته في مواجهة الإدارة ، إلا أن المشرع الفرنسي لم يسمح للمساهمين سوى بالاطلاع دون إمكانية أخذ نسخة عن تقرير الخبرة (بن مختار ،2017)

إلا أنه يتضح خلو القواعد القانونية المنظمة لحق الاطلاع في شركات المساهمة على إمكانية الاستعانة بالخبير الإداري رغم أهميته وفعاليته في تحقيق الشفافية التي لا يحتاجها فقط المسيرين وإنما حتى الغير المتعاملين الحاليين أو في المستقبل مع الشركة

3-حق اطلاع الشركاء على شؤون الشركة في شركات التوصية بالأسهم

تخضع شركة التوصية بالأسهم لمزيج من الأحكام فمن جهة تخضع للأحكام التي تخضع لها شركة المساهمة فتنص المادة نفسها الفقرة الثالثة على أنه تطبق القواعد المتعلقة بشركات التوصية البسيطة وشركات المساهمة باستثناء المواد من 610 إلى 673، على شركات التوصية بالأسهم مادامت تتطابق مع الأحكام الخاصة بالفصل المتعلق بشركات التوصية بالأسهم ، وبالتالي تحدد حقوق الشركاء في الاطلاع والعلم بشؤون الشركة ، أولا عن طريق إلزامية مجلس المراقبة تقديم تقرير للجمعية العادية السنوية يشير فيه لاسيما إلى المخالفات والأخطاء الموجودة في الحسابات السنوية وعند الاقتضاء في الحسابات المدعمة للسنة المالية ، ثم عرض الوثائق الموضوعة تحت تصرف مندوبي الحسابات في الوقت نفسه على مجلس المراقبة حيث يمارس الشركاء المساهمون في شركة التوصية بالأسهم ، الرقابة على أعمال الشركة وهذا من خلال تجمعهم في هيئة الجمعية العامة ، ويلتزم مجلس المراقبة اتجاهها بتقديم تقرير سنوي للجمعية العامة العادية يتضمن المخالفات والأخطاء الموجودة في الحسابات السنوية ، وعند الضرورة يقدم تلك الموجودة في الحسابات المدعمة للسنة المالية وبالنسبة لكيفية ممارسة حق الاطلاع من قبل الشركاء فيكفي أن نص المادة السابقة يحيل إلى تطبيق قواعد شركة التوصية البسيطة وشركة المساهمة وبالتالي يمارس الشركاء في شركة التوصية بالأسهم حقوقهم المقررة للشركاء المتضامنين والمساهمين كما تم ذكره سابقا.

المطلب الثاني: إسناد المسؤولية الجزائية للمسير عن التعدي على حق اطلاع الشركاء على شؤون الشركات التجارية

جاء التقنين التجاري بمجموعة أحكام جزائية تتعلق أساسا بحماية القواعد التنظيمية للشركات التجارية، وقد حصرت تلك الأحكام في نطاق ضيق بحيث تضمنت عناوينها أنواع شركات دون أخرى، وفي الحقيقة تثير هذه المسألة إشكالية كبيرة بالنسبة لمصير حق الاطلاع في الشركات التي لم يشملها ذلك النطاق وسوف يتم فتح المجال أمام نوع الشركات التي شملتها الحماية الجزائية ليتم البحث من خلالها في مدى حماية حق الاطلاع من ما قد يشكل مساسا أو تعديا عليه.

الفرع الأول: عدم إمكانية إسناد المسؤولية الجزائية للمسير في شركات الأشخاص عن التعدي على حق الشركاء في الاطلاع على شؤون الشركة.

تم النص على قواعد سير شركات التضامن منذ سنة 1975، ثم أضاف المشرع بعض الشركات سنة 1993، ومع هذا لم ينص المشرع على جزاء خرق الالتزامات التي تقع من مسيري شركات الأشخاص المذكورة سابقا والتي تشكل في جانب الشركاء حقهم في الاطلاع على شؤون وأمور الشركة وفي الحقيقة لم تتضمن الأحكام الجزائية تجريمات تخص شركات الاشخاص أو حتى أحكام عامة يمكننا تطبيقها في حال خرق قاعدة من قواعد تنظيم شركات الأشخاص إذ يأتي التجريم في التقنين التجاري في فصل خاص بعنوان "عن المخالفات المتعلقة بالشركات ذات المسؤولية المحدودة" وفصل بعنوان "المخالفات المتعلقة بتأسيس شركات المساهمة"، وفصل يظهر بأنه يحمل المخالفات المشتركة بين مختلف أنواع الشركات التجارية، غير أنه يتضمن قسم للمخالفات المتعلقة بالشركات التابعة والمساهمة وقسم للمخالفات المتعلقة بالتصفية.

وبالتالي أمام صمت المشرع لا مجال لإسناد المسؤولية الجزائية للمسير أو أيا يكن، على خرق الالتزام اتجاه حق الشركاء في الاطلاع على شؤون الشركة ولا مجال للتفسير والقياس في هذه المسألة ولا يمكن تكييف الفعل على أنه جريمة كنتيجة لمبدأ الشرعية (سرور،2015) على عكس المشرع الفرنسي (Conte et Jeandidier, 2004) الذي يمكن أخذه كنموذج للتجريم في هذا الشأن ويمكن اعتمادا على ما جاءت به نصوصه أن نقسم الأفعال المادية محل التجريم حسب نص المادة 16 من المرسوم 67/236 إلى ثلاثة أقسام:

- ✓ تجريم المساس بواجب أو التزام إرسال السندات والوثائق التي تخول للشركاء ممارسة حق الاطلاع على أمور الشركة وقد حدد المشرع الفرنسي الالتزامات في هذا الشأن على أن ترسل الحسابات السنوية وتقارير المحاسبة وجميع السندات والوثائق التي تبين الوضع المالي للشركة قبل 15 يوما من انعقاد الجمعية العامة، أما عن الجزاءات المقررة فهي الغرامة من الدرجة الخامسة أو التي تقدر بـ 5000 أورو في حالة العود.
- ✓ تجريم المساس بالالتزام الواقع على المسيرين والمتمثل في معاينة السندات وهذا ما نصت عليه المادة 12 و16 من القانون السابق وقرر الغرامة السابقة نفسها.
- ✓ تجريم إيداع السندات والوثائق نصت عليه المادة 13 فقرة 01 وفي هذا الصدد ألحقت أحكام هذا الالتزام بشركات الأموال إذ تلتزم الشركات بوضع نموذجين عن مجموعة من السندات التي تمكن معرفة الوضع المالي للشركة وقد جاءت على سبيل الحصر في نص المادة 13 وتقرر إلحاق العقوبات السابقة نفسها والتي تضاعف في حالة العود.

الفرع الثاني: المسؤولية الجزائية لمسيري شركات الأموال عن التعدي على حق الشركاء في الاطلاع على شؤون الشركة

إن الحماية الجزائية لم تشمل إلا حقوق شركاء الشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات المساهمة ويبقى التساؤل مطروحا حول مدى حماية حق الشركاء في الاطلاع على شؤون الشركة التجارية في شركات التوصية بالأسهم؟

أولا- أركان جرائم المساس بحق اطلاع الشركاء على شؤون الشركة التجارية

حدد المشرع بعض الأفعال التي تجسد تعديا على حق الشركاء في الاطلاع والعلم بشؤون الشركة إلى جانب بعض الجرائم الأخرى في الفصل المتعلق بالمخالفات المتعلقة بشركات المسؤولية المحدودة، بالإضافة إلى شركات المساهمة حيث تضمنت المادة 801 ق ت ج نشاطات مجرمة نطاقها شركات المسؤولية المحدودة، كما اعتنت

المواد 813 ق ت ج 818، 819 بحماية حق الاطلاع في شركات المساهمة.

في الحقيقة يفرض موضوع هذه النشاطات أن يكون الجاني مسير الشركة أو رئيس شركة المساهمة، أو القائمين بإدارتها أو مديريها العامين، ولا يفترض أن يكون الجاني غير هؤلاء.

1- الركن المفترض في جرائم المساس بحق الشركاء في الاطلاع على شؤون الشركة

تعتبر صفة المسير في بعض جرائم الشركات التجارية من الصفات الخاصة التي يتوقف عليها قيام الجريمة حيث تكون هذه الصفات سابقة على وقوع الجريمة، حسب ما تبينه الأحكام الجزائية التي جاءت لتخاطب صفات دون غيرها، وهو ما يتضح من خلال الأفعال التي تشكل ركنا ماديا للجريمة إذ أنها ذات صلة مباشرة بالقواعد التنظيمية التي تشكل التزامات في جانب ذوي الصفات فيلزم القانون أن يقوم المسيرون بوضع الميزانية و الجرد وغيرها من الوثائق تحت تصرف واطلاع الشركاء، ثم منطقيا يجرم سلوك الامتناع عن فعل ذلك وهو ما يؤدي بالضرورة إلى إسناد المسؤولية للمسير الملزم دون غيره، بالتالي تعتبر هذه الصفات ركنا في تكوين هذا النوع من الجرائم كما هو الحال بالنسبة لصفة الموظف العام في جرائم الفساد وجريمة زنا أحد الزوجين مُحَمَّد بلو حسين الحمداني، 2015).

قد لا يثار الإشكال بالنسبة لشركات المسؤولية المحدودة كون صفة المسير فيها واضحة، إذ تنص المادة 576 من ق ت ج على أنه " يدير الشركة ذات المسؤولية المحدودة شخص أو عدة أشخاص طبيعيين ويجوز اختيارهم خارج عن الشركاء"، كما يمكن أن يكون المسير الفعلي لشركة المسؤولية المحدودة فاعلا بالنسبة لهذه الجرائم حيث تنص المادة 805 من ق ت ج على أنه "تطبق أحكام المادة من 800 إلى المادة 804 على كل شخص قام مباشرة أو بواسطة شخص آخر بتسيير شركة ذات مسؤولية محدودة تحت ظل أو بدلا عن مسيرها القانوني (سليماني، 2018).

غير أن الإشكال ربما نجده في شركات المساهمة حيث أن كلا من صفة مدير الشركة ورئيسها أو المديرين العامين، واضحة لا جدال فيها إذ تأخذ القواعد التنظيمية للشركة مهمة تبيان هذه الصفات بطريقة مباشرة، إلا أن الجدال ربما قد يثار بالنسبة لـ "القائمين بالإدارة" الذي لا يجد تعريفا واضحا له ضمن تلك القواعد التنظيمية كذلك الأمر بالنسبة لأعضاء مجلس المديرين في شركات المساهمة ذات النموذج الحديث، فيثار التساؤل حول إمكانية إسناد المسؤولية لهم عن الأفعال محل التجريم قياسا على أعضاء مجلس الإدارة؟ (مزياني، 2013).

في الحقيقة لا يمكن إسناد المسؤولية الجزائية لأعضاء مجلس المديرين قياسا على ما هو معمول به في مجلس الإدارة لأن ذلك غير جائز حسب ما يقتضيه مبدأ الشرعية الجنائية.

كما تؤكد المادة 834 ق ت ج على أنّ المسير الفعلي مسؤول عن الجرائم التي كانت قد نصت عليها الأحكام الجزائية المتعلقة بشركات المساهمة.

2-الأركان المادية المكونة لجرائم التعدي على حق الشركاء في الاطلاع على شؤون الشركة التجارية

تمثل الأفعال المادية محل التجريم الأركان المادية للجرائم المنصوص عليها ضمن الأحكام الجزائية التي تكفل حماية حق الشركاء في الاطلاع على شؤون الشركة، ما يستلزم التفصيل في النشاطات المجرمة حسب نطاق الحماية بين أن تكون في شركات ذات المسؤولية المحدودة، أو شركات مساهمة.

أ- الأفعال المجرمة للتعدي على حق الشركاء في الاطلاع على شؤون الشركة في الشركات ذات المسؤولية المحدودة

لقد امتازت النشاطات المجرمة التي تشكل تعديا على حق الشركاء في الاطلاع على شؤون الشركة المنصوص عليها في المادة 801 ق ت ج على أنها أفعال سلبية، وناتجة عن امتناع المسير على القيام بما يجب القيام به.

أ-1 الأفعال المادية محل التجريم

تتمثل الأفعال محل التجريم فيما يلي:

1- عدم وضع الجرد وحساب الاستغلال العام وحساب النتائج والميزانية وتقرير عمليات السنة المالية.

2- عدم توجيه حساب الاستغلال العام وحساب النتائج والميزانية وتقرير عمليات السنة المالية ونص القرارات المقترحة، وتقرير مندوبي الحسابات إلى الشركاء.

3- عدم وضع الجرد تحت تصرف الشركاء بالمركز الرئيس للشركة.

4- عدم وضع السندات التالية الخاصة بالسنوات المالية الثلاث الأخيرة المعروضة على الجمعيات وهي نصاب الاستغلال العام والجرد وحسابات النتائج والميزانيات وتقرير المسيرين وعند الاقتضاء تقارير مندوبي الحسابات محاضر الجمعيات تحت تصرف كل شريك.

أ-2مسألة اشتراط ميعاد محدد من أجل تحقق وقوع الجرائم

قد يشترط المشرع أوقات محددة حتى يتوفر إتمام الركن المادي في النشاطات الإجرامية السابق ذكرها ، (خلفي 2010) وعلى هذا:

- يجب أن يكون عدم وضع السندات المشار إليها في التجريم الأول عند تحديد الميزانية وبالتالي في كل سنة مالية بمعنى قبل قفل السنة المالية السابقة ، أما قبل هذا الوقت فلا يمكن الاعتداد بذلك النشاط قبل ذلك الوقت.

- وبالنسبة للنشاط الإجرامي الثاني فقد اشترط المشرع بالنسبة للسندات الأولى ، أن يكون عدم توجيهها إلى الشركاء قبل 15 يوما من انعقاد من انعقاد الجمعية العامة وبالنسبة لتقارير مندوبي الحسابات استعمل المشرع عبارة "عند الاقتضاء" وذلك في حالة تكون الشركة تتوفر على مندوب حسابات حسب القواعد التي تلزم تعيين مندوب حسابات على أساس رقم الأعمال

- أما عن الركن المادي الثالث فلم يشترط المشرع ميعادا أو وقتا لتحقق التجريم بل يمكن أن تقوم الجريمة بمجرد الامتناع عن وضع المستندات محل التجريم على الجمعيات بالرغم من أن هذا قد لا يتحقق إلا بعد انعقاد الجمعية.

يلاحظ من خلال الجرائم السابقة أنها لم تشترط أي نتائج ، أي أن المشرع يكتفي بالنص على الأفعال المادية مع تحديد العقوبات المقررة لها ، وهو ما يطلق عليها الجرائم المادية (d'élis formels) والتي توجد ولو لم يتحقق الغرض الذي أراده الفاعل (جندي ، 2008).

ب- جرائم التعدي على حق الشركاء في الاطلاع على شؤون الشركة في شركات المساهمة

جاءت الجرائم المنصوص عليها في القانون التجاري والمتعلقة بحماية حق اطلاع الشركاء على شؤون شركة المساهمة على ثلاث نصوص 813 ، 818 ، 819 ق ت ج.

ب-1 جرائم المساس بالوثائق الحسابية للشركة

تتمثل النشاطات الإجرامية المنصوص عليها في المادة 813 ق ت ج بأفعال سلبية وبالتالي فهي جرائم امتناع جاءت على النحو التالي:

- التخلف في كل سنة مالية عن وضع حساب الاستغلال العام وحساب النتائج والجرد والميزانية والتقرير الكتابي عن حالة الشركة ونشاطها أثناء السنة المنصرمة.

- عدم استعمال الأشكال نفسها وطرق التقدير المتبعة في السنين السابقة مع مراعاة التعديلات الطارئة على العقود التأسيسية للشركة

ب-2 جرائم تتعلق بعدم تمكين المساهم مما طلب من وثائق

في الحقيقة وردت تجريمات بنص المادة 818 تتعلق بوثائق مختلفة ، فتقوم الأفعال المادية للجرائم عن عدم توجيه للمساهم في حالة ما إذا طلب ذلك الوثائق التالية:

- نموذج وكالة إذا كان قد طلبها المساهم ؛
- عدم توجيه قائمة القائمين بالإدارة ؛
- نص مشاريع القرارات المقيدة في جدول الأعمال وبيان أسبابها ؛
- بيان مختصر عن المرشحين لمجلس الإدارة عند الاقتضاء ؛
- تقارير مجلس الإدارة ومندوبي الحسابات التي تقدم للجمعية ؛
- حساب الاستغلال العام وحساب النتائج والميزانية ، إذا كان الأمر يتعلق بالجمعية العامة العادية ؛

ب-3 جرائم عدم تمكين المساهمين من سندات الشركة قبل انعقاد جمعية المساهمين

تتمثل الجنح المنصوص عليها في المادة 819 ق ت ج في عدم وضع تحت تصرف المساهمين بمركز الشركة أو بمديريتها السندات المحاسبية التالي ذكرها خمسة عشر يوما (15) قبل انعقاد الجمعية العامة العادية ، وغير العادية وأخرى لم ترتبط بوقت محدد.

- سندات تتعلق بانعقاد الجمعية العادية

- الجرد وحساب الاستغلال العام وحساب النتائج والميزانية وقائمة القائمين بالإدارة

- تقارير مجلس الإدارة ومندوبي الحسابات التي تعرض على الجمعية

- نص وبيان الأسباب المتعلقة بالقرارات المقترحة وكذا المعلومات الخاصة بالمرشحين لمجلس الإدارة عند الاقتضاء

- المبلغ الإجمالي المصادق عليه من طرف مندوبي الحسابات والأجور المدفوعة للأشخاص الذين يتلقون أعلى الأجور، باعتبار أن عدد الأشخاص يتغير بين 10 أو 5 حسب عدد العاملين الذي يتجاوز أو يقل عن مائتين من ذوي الأجور.

- قائمة المساهمين المحددة في اليوم السادس عشر السابق لذلك الاجتماع والمتضمنة أسماء وألقاب وموطن كل صاحب أسهم مقيد في ذلك التاريخ في سجل الشركة وكذا عدد الأسهم التي يملكها كل مساهم

- سندات تتعلق بانعقاد الجمعية العامة غير العادية

- نص القرارات المقترحة
- تقرير مجلس الإدارة
- تقرير مندوبي الحسابات عند الاقتضاء
- مشروع الإدماج (أحمد مُحَمَّد، 2004).

- سندات تطلب في أي وقت من السنة

وهي السندات الخاصة بالسنوات الثلاث الأخيرة والمقدمة للجمعية العامة:

- حساب الاستغلال العام والجرد وحساب النتائج والميزانيات
- تقارير مجلس الإدارة وتقارير مندوب الحسابات
- أوراق الحضور ومحاضر الجمعيات

3- إقصاء الركن المعنوي في جرائم التعدي على حق اطلاع الشركاء على شؤون الشركة التجارية

الأصل أن تكون الجرائم عمدية بمعنى أن يكون لها قصدا جنائي، غير أنه استثناءا يمكن أن ينص المشرع على بعض الجرائم دون أن تتضمن ركنا معنويا، ولا يمكن القول إنها جرائم غبر عمدية، إذ تحمل صفة العمد في كونها من جرائم الإهمال أو الجرائم المادية، وكأن المشرع يفترض عنصر العمد في ارتكاب تلك الجرائم كونها من جرائم الأعمال (بن فريحة، 2017).

لم يأت في نص المادة 801 ق ت ج ما يفيد أن المشرع لم يشترط قصدا جنائيا، وبالتالي يكفي لقيام الجرائم تحقق الأفعال سابقة الذكر.

ثانيا: الجزاءات المقررة عن التعدي على حق الشركاء في الاطلاع على شؤون الشركة

إن عدم حصول حق الشركاء في الاطلاع على شؤون الشركة في شركات الأشخاص بالإضافة وشركات التوصية بالأسهم على الحماية الجزائية المطلوبة، يثير تساؤلا كبيرا حول مصير التعدي على هذه الحقوق أثناء إدارة الشركة وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم الجزاء الذي يواجه المسير إلى قسمين مسؤولية المسير غير الجزائية عن التعدي على حق الاطلاع محاولين فيها البحث عن مسؤولية المسير الناتجة عن علاقة العمل أو طبيعة العقد شاملة بذلك المسؤولية المدنية ثم التطرق إلى المسؤولية الجزائية المقررة بنصوص التجريم.

أولا: المسؤولية غير الجزائية عن التعدي على حق الشركاء في الاطلاع على شؤون الشركة التجارية

يعبر عن إرادة الشخص المعنوي المسير أو المسيرين حسب الحالة، وقد طرحت عدة نظريات حول طبيعة علاقة المسير بالشركة التجارية، وأهمها الوكالة التي تقترب في هذا المفهوم من النيابة غير أنها تتميز عنها (السنهوري، 2009)

فهي تارة تنفصل عنها وتكون الوكالة غير نيابية عندما يعمل الوكيل باسمه الشخصي، وتارة تكون مقترنة بها وتكون الوكالة نيابية وذلك عندما يعمل الوكيل باسم الموكل وهو ما قد نحصل عليه في وضعية المسير في الشركة.

كما لدينا في تصور علاقة المسير بالشركة التجارية عقد العمل، إلا أنه يجب التأكيد على عدم نيابة العامل عن رب العمل في عقد العمل كما هو الحال في نيابة الوكيل عن الموكل إذا كان يعمل باسمه في الوكالة، ويمكن في هذا الصدد اعتبار رئيس مجلس إدارة الشركة وكيلا عن هذا المجلس، أما المدير الفني (السنهوري،2009)، للشركة فيعتبر موظفا فيها يرتبط معها بعقد عمل لا بعقد وكالة (السنهوري، 2009)، إلا أنه يجب التمييز بين الوكيل وأداة الشركة (organe de la société) فمجلس إدارة الشركة وعضو

مجلس الإدارة المنتدب يعتبر كل منهما أداة للشركة لا وكيلا عنها (السنهوري 2009)، ويرى جانب من الفقه أنه لا يمكن اعتبار العلاقة علاقة وكالة بالمعنى الدقيق كون المسير قد لا يعين بإجماع الشركاء بل بموافقة الأغلبية وبالتالي لا تكون له صفة قانونية لتمثيل من لم يوافق على تعيينه (زكري 2016)، غير أن ذلك لا يؤثر من الناحية العملية كون المسير يخضع في علاقته مع الشركة وحقوق الشركاء للقواعد القانونية المنظمة لهذه العلاقة.

1- المسؤولية الناتجة عن طبيعة علاقة المسير بالشركة التجارية

انطلاقا من الفرضيات المطروحة في تحديد علاقة المسير بالشركة يمكن استنتاج نتائج عن ارتباط المسير بالشركة التجارية بعقد وكالة، أو عقد عمل، ثم يتم التطرق لنوع المسؤولية المدنية التي قد تطال المسير عن الخطإ الذي ارتكبه في حق الشركاء.

أ- الجزاءات المترتبة عن ارتباط المسير بالشركة بعقد العمل

يمكن أن يعتبر المسير عاملا في الشركة بموجب عقد عمل، وتتمثل التزاماته عموما في إطاعة أوامر صاحب العمل (هدفي، 2009) ويترتب على الخروج عن هذه الالتزامات أن يقوم صاحب العمل الممثل في هيئة تجمع الشركاء تأديب العامل عند مخالفة الالتزامات المترتبة عليه والتي قد عرفناها سابقا بحكم قواعد القانون التجاري وذلك على أساس ارتكابه لخطإ مهني ومن بينها الالتزام باطلاع الشركاء على كافة الوثائق والأمور المتعلقة بحسابات الشركة وشؤونها. وبالنسبة لأنواع الجزاءات التأديبية، (هدفي، 2009)، فعادة ما تصنف الجزاءات التأديبية التي يذكرها النظام الداخلي في جدول يقسم إلى درجات تبعا لجسامة الخطإ المرتكب:

- جزاءات من الدرجة الأولى، وتتضمن بعض الجزاءات البسيطة مثل الإنذار والتوبيخ.
- جزاءات من الدرجة الثانية الأكثر شدة من الأولى لأنها تمس العامل من الناحية المادية والمعنوية.
- جزاءات من الدرجة الثالثة، وتتضمن أشد الجزاءات تكون نتيجة الإخلال الخطير بالالتزامات المهنية.

ب- جزاء عدم تنفيذ المسير للوكالة أو الخروج عنها

تنص المادة 575 من القانون المدني على أن الوكيل ملزم بتنفيذ الوكالة دون أن يجاوز الحدود المرسومة، كما تنص المادة 577 من القانون نفسه في صدد اطلاع الموكل بأعمال الوكيل على أنه " على الوكيل أن يوافي الموكل بالمعلومات الضرورية عما وصل إليه في تنفيذ الوكالة وأن يقدم له حسابا عنها" وتنص المادة في 583 ق م على أنه " يكون الموكل مسؤولا عما أصاب الوكيل من ضرر دون خطإ من هذا الأخير بسبب تنفيذ الوكالة تنفيذا معتادا" ويمكن في كل الأحوال حسب ما جاءت به المادة 586 ق م عزل الوكيل في أي وقت مع مراعاة حق التعويض عن الضرر إذا ما لزم وذلك حسب المواد 587، 588 ق م ج.

2- المسؤولية المدنية للمسير، مسؤولية عقدية أو تقصيرية ؟

في كل الأحوال تقوم المسؤولية القانونية عن الخطإ فالمسؤولية العقدية تقابلها المسؤولية التقصيرية الأولى جزاء عن العقد، والثانية عن العمل غير المشروع.

أ- المسؤولية العقدية

سبق القول أن المسير قد يرتبط مع الشركة بموجب عقد وكالة، وما يجب التنويه له أن المسؤولية العقدية لا تقوم من أجل المطالبة بتنفيذ العقد، وإنما من أجل تعويض الضرر الناتج عن عدم تنفيذ العقد.

وقد يكون مصدر الخطإ العقدي الذي ينتج عن عقد الوكالة، الالتزام ببذل عناية وهو ما يتضح من خلال قواعد تنظيم الوكالة حيث جاءت المادة 576 من ق م ج أنه " يجب دائما على الوكيل أن يبذل في تنفيذه للوكالة عناية الرجل العادي" ناهيك عن الالتزام بأن يطلع الموكل على كل المعلومات المتعلقة بتنفيذ الوكالة، كما تؤكد المادة 107 من القانون نفسه على أن العقد لا يقتصر على التزام المتعاقد بما ورد فيه فحسب، بل يتناول أيضا ما هو من مستلزماته وفقا للقانون، وبالتالي قد يكون الخطأ العقدي عدم بذل عناية والشريك في شأن إثبات الخطإ العقدي هو من يدعي أن المسير لم ينفذ التزامه ويطالبه بالتعويض، على شرط أن ينشأ العقد صحيحا، وبما أن القواعد القانونية المتعلقة بحق الشركاء في الاطلاع من القواعد الآمرة ولا يمكن الاتفاق على استبعادها من العقد فإنه في كل الأحوال أيا كانت تسمية العقد فإن المسير في الشركة ملزمٌ بها ويُعَدُّ خطأ خرقها وهي

بالتالي من مستلزمات العقد التي لم تلحق في ذمة المسير إلا بموجب عقد عمله في الشركة (السنهوري ، 2009).

كما تستلزم قيام المسؤولية العقدية توفر الضرر وعلاقة سببية بين خطإ المسير والضرر اللاحق بالشريك وهو المقصود من نص المادة 176 من ق م "إذا استحال على المدين أن ينفذ الالتزام عينا حكم عليه بتعويض الضرر الناجم عن عدم تنفيذ التزامه ما لم يثبت أن استحالة التنفيذ نشأت عن سبب لا يد له فيه ، ويكون الحكم كذلك إذا تأخر المدين في تنفيذ التزامه ، وفي الواقع ليس من الضرورة الخوض في بحث درجة الخطإ الذي يقع على أساسه المسؤولية العقدية في جانب المسير ، إذ أن الخطأ محل البحث هنا هو عدم تمكين الشريك من الاطلاع على شؤون الشركة ليس غيره وقد يعتبر ذلك إلى جانب الالتزام الأساسي للمسير في تسيير أمور الشركة والقيام بما بخدم غرض وموضوع الشركة ، تقصيرا في الالتزام.

ب- إمكانية انشغال ذمة المسير بالمسؤولية التقصيرية

في الواقع لا يجوز الخيار بين المسؤوليتين ، كما لا يمكن الجمع بينهما ، فإما أن تكون مسؤولية عقدية أو تقصيرية (السنهوري 2009).

تقوم المسؤولية التقصيرية على أساس الخطإ الذي يسبب ضررا وذلك ما جاء في مضمون المادة 124 من ق م ج والخطأ في المسؤولية التقصيرية يتخذ عدة صور تصب كلها في الإخلال بالتزام قانوني واحد لا يتغير هو الالتزام بعدم الإضرار بالغير ، ويكون المدين قبل الخطأ أجنبيا عن الدائن وهو ما يجعل الخيار بين المسؤوليتين غير صائب ، فهو في الأصل غير متاح لفروق جوهرية بينهما ، كما أنه في الأخير لو فرض أن شخص المسير لم يقم بالتزامه المتمثل في تمكين الشركاء من شؤون وأمور الشركة وسنداتها ، هل يكون مسؤولا عن ذلك؟ في الواقع لا مجال للحديث أصلا عن التزام يقع على عاتق المسير ، فالعقد هو الذي خلق إمكانية تحقق المسؤولية ، وهذه الحدود لا ترتب غير المسؤولية العقدية وليس للشريك في هذا الشأن أن يلجأ إلى المسؤولية التقصيرية التي تفترض أن المسير قد أخل بالتزام فرضه القانون عن طريق العقد.

ويمكن النص في بنود العقد على ضرورة أن يراعي المسير القواعد المتعلقة بحق الشركاء في الاطلاع فتصبح بالتالي هذه القواعد جزءا من العقد ، غير أن كل هذا لا يعني عدم جدوى تلك القواعد في حال عدم الإشارة إليها في العقد لأنها في كل الأحوال قواعد مصدرها القانون ، والعقد هو من أجبر المسير على الخضوع لهذه القواعد وهنا يتضح أن هناك وسيط بين القانون وبين قيام المسؤولية في حق المسير وهو العقد (السنهوري ، 2009).

وننتهي بالقول بأن المسير عن التزامه اتجاه الشركاء في اطلاعهم عن أمور الشركة يكونون في الإخلال بالتزامهم قد وقعوا في خطإ عقدي يستوجب قيام المسؤولية العقدية وليس التقصيرية (بوعزة ، بموسات ، 2007).

ثانيا: قمع التعدي على حق الشركاء في الاطلاع على شؤون الشركة التجارية

يمكن في هذا الشأن التطرق لأساس إسناد المسؤولية للمسير عن الفعل الموصوف بأنه تعدٍّ على حق الشريك في الاطلاع على شؤون الشركة ، ثم معرفة العقوبة التي قررها المشرع حول ارتكاب هذه الجنح.

1-أساس إسناد المسؤولية للمسير عن جرائم التعدي على حق الشركاء في الاطلاع على شؤون الشركة

وهنا يتم توضيح العقوبات الملحقة بالأشخاص المرتكبة للأفعال التي تشكل نشاطات مادية للجرائم المعاقب عليها في هذا الصدد كفاعلين أصليين أو كشركاء.

أ- الفاعل الأصلي

والمعيار هنا للقول بأن الشخص فاعلٌ مباشرٌ ليس أن ينفرد شخص واحد بارتكاب الفعل وإنما أن يكون ذلك الفعل كافيا للقول بأنها جريمة كاملة ، ويظهر من ذلك أن عمل الفاعل هو اشتراك أصلي ومباشر في الجريمة إذ أنه من الأعمال المكونة لها والتي تدخل في تنفيذها ويذهب القول عن هذا التعريف للشروع في ارتكاب الجريمة ليقرر أنه يوجد تعادل بين الأعمال المكونة للشروع المعاقب عليه والأعمال التي تجعل الجاني فاعلا أصليا ، فكلاهما من الأعمال التنفيذية ، على عكس الأعمال التحضيرية التي لا تكفي لتكوين الشروع ولا تجعل الجاني فاعلا أصليا (جندي ، 2008) ، وبالرجوع لنص المادة 41 من قانون العقوبات نجد

أن المشرع الجزائري حسم أمر المحرض وذلك على إثر القانون رقم 82-04 المؤرخ في 13-02-1982 أين أصبحت المادة 41 تَعدُّ المحرض فاعلا ماديا بعد ما كانت المادة 42 قبل التعديل تعدُّه شريكا وفاعلا أصليا للجريمة عكس بعض التشريعات في العالم التي أخرجت المحرض من تعريف الفاعل الأصلي وعدَّتْه شريكا من حيث أنه فاعلٌ معنوي وليس ماديا، وبالتالي تأخذنا هذه المسألة بمناسبة إسناد المسؤولية الجزائية للمسير في شركة ذات المسؤولية المحدودة وشركات المساهمة لصورتين، الأولى تمثل حالة الفاعل الأصلي لوحده أين يكون فيها المسير منفردا بالإدارة ، والثانية حالة تعدد الفاعلين الأصليين أين يتعدد المسيرون، غير أن هذا التعدد لا يغير في المعنى شيئا فيعتبر كل من الفاعلين على حدا فاعلا ماديا لوحده بحيث يرتكب كل منهم فعلا ماديا من الأفعال المنفذة للجريمة والتي قد تحدد في حالة تعدد المسيرين بالمساهمة في إصدار القرار الذي يشكل اعتداء على حق الاطلاع (سرور، 2015)، وقد نصت المادة 41 من ق ع على أنه " يُعَدُّ فاعلا كل من ساهم مساهمة مباشرة في تنفيذ الجريمة أو حرض على ارتكاب الفعل بالهبة أو الوعد أو التهديد أو إساءة استعمال السلطة أو الولاية أو التحايل أو التدليس الإجرامي".

ب- الشريك

مبدئيا لا يمكن تصور وجود الشريك إلا مع فاعل ويُعدُّ بهذا مساهما تبعيا كما يشترط في تحقق الاشتراك بالإضافة إلى وجود جريمة أصلية معاقب عليها، أن يكون للشريك قصد الاشتراك في الجريمة، كما يجب أن يقع الاشتراك بارتكاب الأفعال التحضيرية، المسهلة أو المنفذة لها، بحيث يصمت أحد أعضاء مجلس الإدارة على ما ارتكبه رئيس المجلس بعدم اطلاع الشريك على الوثائق وشؤون الشركة حسب الأوصاف التي جاءت بها الجرائم فيُعَدُّ صمته فعلا معاونا يُكيَّف على أنه اشتراك

وفي الحقيقة هذا ما جاءت به المادة 42 من قانون العقوبات الجزائري، وكانت كالتالي: "يُعَدُّ شريكا في الجريمة من لم يشترك اشتراكا مباشرا، ولكنه ساعد بكل الطرق وعاون الفاعل أو الفاعلين على ارتكاب الأفعال التحضيرية أو المسهلة أو المنفذة لها مع علمه بذلك".

2-الاكتفاء بالغرامة في جنح التعدي على حق الشركاء في الاطلاع على شؤون الشركة

اكتفى المشرع بالغرامة والتي قدرها بـ 20.000 دج كحد أدنى و200.000 دج كحد أقصى، للتعدي على حق الاطلاع سواء بالنسبة لشركات ذات المسؤولية المحدودة، أو شركات المساهمة.

إن طبيعة هذه الجرائم والتي تجسد حماية لحق الشركاء في الاطلاع على شؤون الشركة والعلم بأمورها، تجعل من المعنى يذهب بعيدا عن حماية هذا الحق، وإنما تمتد في الواقع إلى حماية ما قد يمس المصالح المالية للشركاء، وهو السبب ربما الذي جعل المشرع يكتفي بالغرامة كعقوبة دون الحبس، وهو ما قررته أغلب التشريعات المقارنة (stosiok, 2005) إذ أن التعدي على حق الشركاء في الاطلاع على شؤون الشركة قد يكون أولى الخطوات للتعدي على أموال الشركة واختلاسها، والتي تحتاج لجزاء ربما أكبر، كما يمكن أن يكون امتناع المسيرين عن ما يلزمه القانون اتجاه الشركاء لتمكينهم من الاطلاع على أمور الشركة وشؤونها إنما ناتج عن تخاذل أو إهمال لا أكثر ولم يكن في الحقيقة ناتجا عن نية سيئة وهروب من كشف أمور في السندات.

وللغرامة كنوع من العقوبات المالية مكانة في نظام العقوبات، إذ أعدت خصيصا للمعاقبة على الجرائم التي تلحق ضررا بملك الغير، وتشغل في شرائعنا مكانا مقابلا للحبس هذا إذا كان مقدارها معينا لإيلام المتهم وتحقيق الغرض من وضعها، وأن تتخذ الطرق المناسبة التي تكفل تحصيلها من كل محكوم عليه حتى إن كان معسرا (جندي، 2008). وهو غالبا ما لا تتوفر عليه الغرامات المقررة للجرائم الماسة بحق الشركاء في الاطلاع على شؤون الشركة في التشريع الجزائري، ولا تُعَدُّ فعلا ذات إيلام بالمقارنة مع سعر الدينار (بوعزة، بموسات، 2007).

خاتمة

لقد تناولنا في هذه الدراسة موضوعا من المواضيع الحديثة في جرائم الشركات التجارية أو الجرائم الاقتصادية عموما والتي تمثلت في التطرق للحماية الجزائية لحق الشركاء في الاطلاع على شؤون الشركة والعلم بأمورها وحساباتها الشركة التجارية، بعدِّه من الحقوق غير المالية اللازمة للحفاظ على مصلحة الشركة، كما يمكن عدُّه في الواقع المرحلة التي

تسبق مباشرة ممارسة الشركاء لحقهم في المشاركة في قرارات الشركة الذي يُعدُّ هو الآخر من بين الحقوق التي تدعم الديمقراطية والشفافية في الهيئات التجارية ما يضمن تطور معايير التنمية الاقتصادية أو حتى بالنسبة لحوكمة الشركات التي باتت من أكثر المجالات اهتماما من طرف الباحثين في تطوير مجال المال والأعمال ، وعلى هذا نرى أن تقرير الحماية الجزائية عن المساس بهذا الحق هو في الحقيقة إحدى السبل الفعالة لمحاربة كل ما يعيق استقرار الشركة وتنميتها.

وبعد هذه الدراسة توصلنا إلى بعض النتائج والتوصيات المقترحة:

أولا: النتائج

- جاء التقنين التجاري بمجموعة من النصوص التي تنظم إمكانية الشركاء للاطلاع على كل ما يُعَدُّ من شؤون الشركة ، شاملا بذلك جميع أشكال الشركات التجارية.

- كان للقواعد القانونية التي تسمح بالاطلاع على وثائق وحسابات الشركة التجارية وكل شؤونها الضرورية لمعرفة وضعها المالي ومصير مشاريعها ، نصيب من الحماية الجزائية من خلال تجريم ما قد يحول دون إمكانية الشركاء من الاطلاع على الوثائق محل المناقشات والقرارات التي سوف تتخذ أثناء انعقاد الجمعية العامة ، وهي المرحلة التي تسبق مرحلة المشاركة في اتخاذ القرارات ، وبهذا يكون المشرع قد سد الطريق التي يمكن للمديرين اتخاذها من أجل الوقوف أمام مصالح الشركاء غير المالية في الشركة.

- يضيق نطاق الحماية الجزائية المقررة في التعدي على حق الشركاء في الاطلاع بين شركات المساهمة وشركات ذات المسؤولية المحدودة دون غيرها من الشركات الأخرى رغم تنظيم المشرع وسائل ممارسة هذا الحق بين النصوص التنظيمية في شركات الأشخاص وشركات التوصية بالأسهم على عكس التشريعات المقارنة.

- قرر المشرع الجزائري الغرامة فقط ، كعقوبة عن تعدي المسير على حق الشركاء في الاطلاع على شؤون الشركة التجارية.

ثانيا: التوصيات

- ضرورة إعادة النظر في القواعد الجزائية المنصوص عليها في التقنين التجاري بحيث تشمل جميع أنواع الشركات التجارية خاصة شركات الأشخاص التي تخلو قواعدها نهائيا من النص على الحماية الجزائية المطلوبة لمصالح الشركاء وحقوقهم المالية أو غير المالية.

- ضرورة التدقيق في صفة المسيرين الذين يمكن متابعتهم في ارتكاب الجرائم المتعلقة بحق الاطلاع في شركات المساهمة وإدراج أعضاء مجلس المديرين في الجرائم المتعلقة بشركات المساهمة تفاديا للتفسير بما يتماشى ومبادئ الشرعية الجنائية.

- إعادة النظر في العقوبة المقررة للجرائم التي تحمل تعديا على حق الشركاء في الاطلاع ، بما يتناسب مع خطورة الفعل ، خاصة وأن الفقه قد اتجه مؤخرا لضرورة حصر الجزاء الجنائي عن جرائم المال والأعمال في الغرامة كرد على الموجة الداعمة لنظرية عدم التجريم ، على أن تحقق الغرض المطلوب

المصادر

1. الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 والمتضمن القانون التجاري ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 101 ، الصادرة بتاريخ 19 ديسمبر 1975 ص 1073 ، المعدل والمتمم.
2. المادة 66 من القانون رقم 10-13 المؤرخ في 29 ديسمبر سنة 2010 ، والمتضمن قانون المالية لسنة 2011 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 80 ، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر سنة 2010.
3. المادة 575 من الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 ، المتضمن القانون المدني الجزائري ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 78 المؤرخة في 1975/09/30 ، المعدل والمتمم.
4. الأمر 82-04 المؤرخ 13 فيفري 1982 ، جريدة رسمية ، العدد 07 ، المؤرخة في 16 فيفري 1982 ، المعدل والمتمم للأمر رقم 66-156 مؤرخ في 08 يونيو 1966 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية ، عدد 49 ، المؤرخة في 11-06-1966 المتضمن قانون العقوبات.
5. المادة 08 من القانون رقم 11/90 المؤرخ في 26 رمضان 1410 الموافق لـ 21 أفريل 1990 المعدل والمتمم المتعلق بعلاقات العمل ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عدد 17 ، الصادرة في 25 أبريل 199 ، ص 562 ، المعدل والمتمم.

المراجع باللغة العربية

1. حاطوم سليمان حاطوم ، 2007 ، دور المصلحة الجماعية في حماية الشركات التجارية ، دراسة مقارنة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان.
2. جاسم فاروق ابراهيم ،2008 ، حقوق المساهم في الشركة المساهمة ، الحلبي الحقوقية للنشر ، بيروت ، لبنان.
3. السنهوري عبد الرزاق أحمد ، 2009 ، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد ، الجزء الخامس (عقد الهبة ، وعقد الشركة) ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان.
4. عمورة عمار ، 2000 ، الوجيز في شرح القانون التجاري (الأعمال التجارية ، التاجر ، الشركات التجارية) ، دار المعرفة ، الجزائر.
5. فوضيل نادية ، 2003 ، شركات الأموال في القانون الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.
6. عكيلي عزيز ،2008 ، الوسيط في الشركات التجارية ، دار الثقافة ، عمان ، الأردن.
7. سرور أحمد فتحي ،2015 ، الوسيط في قسم العقوبات القسم العام ، دار النهضة العربية.
8. الحمداني منى مُحَمَّد بلو حسين ،2015 ، الصفة في قانون العقوبات (دراسة تحليلية مقارنة) ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية.
9. خلفي عبد الرجمان ، 2010 ، محاضرات في الجنائي العام ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر.
10. جندي عبد الملك ، 2008 ، الموسوعة الجنائية ، الجزء الثالث (جرائم ، ربا فاحش).
11. أحمد مُحَمَّد محرز ، 2004 ، الوسيط في الشركات التجارية ، منشأة المعارف.
12. السنهوري عبد الرزاق أحمد ، 2009 ، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد ، الجزء الأول (مصادر الالتزام) ، المجلد الأول ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان.
13. السنهوري عبد الرزاق أحمد ،2009 ، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد ، الجزء السابع (العقود الواردة عن العمل) ، المجلد الأول ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان.
14. هدفي بشير ، 2009 ، الوجيز في شرح قانون العمل ، (علاقات العمل الفردية ، والجماعية) ، جسور للنشر والتوزيع ، الجزائر.
15. السنهوري عبد الرزاق أحمد ، 2009 ، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد ، الجزء الأول (مصادر الالتزام) ، المجلد الثاني ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان.
16. جندي عبد الملك ،2008 ، الموسوعة الجنائية ، الجزء الاول (الإتجار- الاشتراك).
17. جندي عبد المالك ،2008 ، الموسوعة الجنائية ، الجزء الخامس (عقوبة-قتل ، جرح وضرب).

المقالات العلمية

1. زكري ايمان ، 2016 ، "المسؤولية العقدية للشركة التجارية عن أعمال ممثليها تجاه الغير" ، مجلة القانون والعلوم السياسية ، مجلد 02 ، عدد 02.
2. بوعزة ديدن ، وآخرون ، 2007 ، "المسؤولية الجنائية والمدنية ، لمسيري شركات المساهمة" ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية. مجلد 44 ، عدد01.
3. سليماني جميلة ، 2018 ، «تقرير مبدأ المساءلة الجزائية للمسير الفعلي" ، مجلة الدراسات الحقوقية ، مجلد 05 ، عدد 01.

الرسائل الجامعية

1. بن مختار ابراهيم ، 2017 ، "سلطة رأس المال في شركة المساهمة" ، (أطروحة دكتوراه منشورة في موقع الجامعة) ، كلية الحقوق ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر.
2. مزياني عمار ،2013 ، "المسؤولية الجزائية لمسيري الشركات" ، (رسالة دكتوراه منشورة في موقع الجامعة) ، كلية الحقوق ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Conte Philippe, Jeandidier Wilfrid, 2004, droit pénal des sociétés commerciales, édition classeur, paris.
2. Stosiok Frederic, Droit pénal des affaires, 2005, LGDJ, paris

اتجاهات طلبة قسم العلوم الاجتماعية بجامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي– نحو أساليب التقويم الجامعي – عملية بناء الاختبارات التحصيلية أنموذجا–

Attitudes of students of the Department of Social Sciences larbi ben m'hidi University – oum el bouaghi- towards methods of university evaluation - the process of building achievement tests, as a model

تاريخ الإرسال: 2020-03-25 تاريخ القبول: 2021-04-13

فضيلة عروج*، جامعة العربي بن امهيدي ام البواقي، aroudjfadila@gmail.com
صباح نصراوي، جامعة العربي بن امهيدي أم البواقي، sabahnesraoui@gmail.com

الملخص

تهدف الورقة البحثية الحالية إلى تسليط الضوء على اتجاهات طلبة قسم العلوم الاجتماعية بجامعة العربي بن مهيدي نحو أساليب التقويم الجامعي (عملية بناء الاختبارات التحصيلية أنموذجا) ،حيث استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي القائم على التحليل على عينة قوامها 171 طالبا وذلك بتطبيق استمارة صممت لهذا الغرض ، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن عملية بناء الاختبارات التحصيلية بالقسم ذاته تمارس بشكل متوسط على العموم ، وأن الاختبارات التحصيلية المطبقة على الطلبة تنقصها كثير من الخصائص العامة للاختبار الجيد ، كما أن النسب المئوية المحصل عليها تشير إلى أن كلا من التزام الأساتذة بالخصائص العامة للاختبار الجيد ، و بمدى تحقيقها للأهداف التربوية ، ومراعاتهم للزمن المحدد للاختبارات ومدى صعوبتها و تناسب أسئلتها مع المحتوى التعليمي المقرر ، تشير وبدرجات متقاربة إلى أن كل ذلك يكاد يكون متوسطا على العموم.

الكلمات المفاتيح: أساليب التقويم الجامعي ، الإختبارات التحصيلية ، الطلبة.

Résumé

Le présent document de recherche tente d'apporter un éclairage autour des attitudes des étudiants du département des sciences sociales de l'université Larbi Ben M'hidi à l'égard des méthodes d'évaluation universitaire (le processus de construction de tests de réussite comme modèle). Cette étude a utilisé l'approche descriptive analytique sur un échantillon de 171 étudiants en appliquant un questionnaire conçu à cet effet. Les résultats de l'étude révèlent que le processus de construction des tests de réussite dans ce département est mis en œuvre de manière moyenne en général, et que les tests de réussite appliqués aux étudiants manquent de nombreuses caractéristiques qui déterminent un test de bonne qualité, et les pourcentages obtenus indiquent que l'engagement des professeurs envers les caractéristiques générales d'un bon test et leur engagement envers l'étendue de la réalisation des objectifs éducatifs, en tenant compte du temps spécifié pour les tests et de la difficulté et des questions du test de proportionnalité avec le contenu éducatif de la décision, indiquent une variation proche à tout cela c'est presque une moyenne dans l'ensemble.

Mots clés : Méthodes d'évaluation universitaire, tests de réussite, étudiants.

Abstract

The current research paper is aiming to shed light on the attitudes of students of the Social Sciences Department at larbi ben m'hidi University towards university evaluation methods (the process of building achievement tests as a model). This study uses the descriptive analytical approach on a sample of 171 students by applying a form designed for this purpose. The results of the study concluded that the process of building achievement tests in this department is practiced in an average way in general, and that the achievement tests applied to students lack many of the general characteristics of good testing, and the percentages obtained indicate that both professors commitment to general characteristics of a good test,the achievement of educational goals, the time specified, difficulty of the test and and the extent to which the test questions fit to the educational content, indicate, to close degrees, that all of this is almost average in general.

Key words: University assessment methods, achievement tests, students.

* المؤلف المراسل

مقدمة

لقد أصبح التعليم العالي ركيزة أساسية من ركائز التنمية الإقتصادية والإجتماعية ويرتبط بتقدم الأمم ومقدرتها على توظيف العلم في خدمة الفرد والمجتمع ، فأصبح العمل على تطوير أنظمة التعليم لتلاءم الأهداف والمصالح العامة العليا من الأولويات ، كما تبذل الجهود من اجل إيجاد التوازن بين مخرجات وإنتاج مؤسسات التعليم العالي وبين الإحتياجات والمتطلبات السارية لسوق العمل ، هذا من جهة ومن جهة أخرى رفع مستوى التعليم العالي والوصول إلى النوعية.

إن هذه النوعية تحتاج إلى مؤشرات ومعايير عالية ومتقدمة في الأداء حيث أصبحت هذه الأخيرة مبررا للنجاح ، و تحتاج للمتابعة الدائمة للتعرف على النقائص و معالجتها ، حيث أن ملائمة التعليم العالي لأهدافه ودوره في خدمة المجتمع تتطلب تحسينه الدائم من أجل تحقيق النوعية و الجودة من خلال تطوير جميع الوظائف والأنشطة التعليمية كنوعية التدريس ومستوى ونمط برامج التدريب ومستوى أداء أعضاء هيئة التدريس ومضمون ومحتوى المناهج وصولا إلى أساليب ووسائل التقويم(فرهود ،277، 2002)، حيث يجمع المختصون في التربية على أن المنهاج بمفهومه الواسع يتكون من أهداف التعليم ومحتوى المادة التعليمية وطرائق التدريس ووسائل وأساليب التقويم المعمول بها ، ويؤكدون على أن أساسيات التقويم يجب أن تتناول هذه المكونات. الأمر الذي جعل التقويم على رأس الأولويات في برامج التعليم العالي الأمر الذي يستلزم الوقوف على مدى تحقيق الأهداف التربوية ومدى فاعلية البرامج التربوية ككل ، من تخطيط وتنفيذ وأساليب ووسائل تعليمية ، فالتقويم وسيلة للإصلاح والتطوير في المجال التربوي يهدف إلى تحسين تعلم الطلبة وبالتالي تحقيق الأهداف المرجوة ، فهو يشكل أرضية مهمة لكثير من القرارات المتعلقة بالطلبة وأعضاء هيئة التدريس وغيرها من عمليات النظم التعليمية (عثمان ،2011، ص.16).

إن عملية التقويم الهادفة والناجحة هي التي تأتي كتتويج لأي عمل أو سلوك نقوم به ، ولكنه لا يزال بعيد المنال والإدراك سواءا في أوساط المؤسسات التربوية أو داخل الجامعات حيث أننا نجد أن أغلب ومعظم العمليات التقويمية روتينية لا تهدف في أغلب الأحيان إلا إلى ترتيب التلاميذ والطلبة وذلك من خلال نقاط تمنح لهم عقب تقويم جمعي غير هادف لا تربويا ولا بيداغوجيا والهدف منه هو الترتيب والحكم على المستوي الدراسي (عثمان ،2011، ص.18).

وللقيام بذلك لا بد من توافر الموارد البشرية القادرة على تفعيل هذه الأدوار وتحقيق ما هو منتظر من الجامعة كمؤسسة اجتماعية ، ونجد الأستاذ الجامعي على رأس هذه الموارد البشرية بل وأهمها كونه المحرك الرئيس للعملية التكوينية والقادر على تجسيد الأهداف المسطرة للجامعة ، من خلال قيامه بعديد الأدوار التي لا يمكن أن تكون ثابتة ، وإنما تتغير بتغير حاجات الجامعة ، والمجتمع ، والموقف التعليمي ، وذلك من أجل مجاراة التطورات في البيئة الداخلية والخارجية ؛ ومن بين أهم الوظائف التي يقوم بها الأستاذ الجامعي مهمة التقويم ، إذ تعدّ تتويجا للعملية التدريسية التي يمارسها الأستاذ وباعتبارها القادرة على معرفة مدى تحقق الأهداف المسطرة لهذه العملية لدى الطلبة ، وتمارس مهمة التقويم من خلال مجموعة من الإجراءات والعمليات على مدى سنوات الدراسة الجامعية ، والتي تهدف إلى تحديد جوانب القوة والضعف لدى الطلبة واتخاذ ما يلزم من تطوير وتحسين في مستوياتهم.

من هنا سعت الدراسة الحالية الى الكشف عن واقع الممارسات التقويمية في جانبها المتعلق بالاختبارات التحصيلية من وجهة نظر مخرجات ونواتج العملية التكوينية وهم الطلبة ، بعدّهم محور وموضوع هذه العملية ؛ وبالتالي يكون الطرف الأكثر قدرة على ذلك.

1- إشكالية الدراسة

تعد عملية التقويم بمفهومها العلمي من المفاهيم الحديثة نسبيا ، والتي تعنى بتحديد قيمة الشيء حيث تتضمن الحصول على المعلومات اللازمة للحكم على قيمة برنامج أو منتج أو إجراءات أو أهداف كما يشير مفهوم التقويم إلى العمليات التي تتم بواسطتها جمع وتفسير المعلومات المناسبة بطريقة منظمة لتكون اساس الحكم العقلاني على القيمة أو الجدارة أو الفاعلية(الزهراني ،1998)، ويحتل تقويم تحصيل الطلبة دورا هاما في الميادين التربوية إذ يحدد درجة تحقق الأهداف التربوية فيما يخص بيان مكتسبات الطلبة المعرفية ، الوجدانية والسلوكية ، كما أنه يشخص صعوبات التعلم ويؤثر بشكل واضح على دافعية الطلبة

للتعلم(كاظم ،2007)، ويستخدم أعضاء هيئة التدريس في الجامعات حسب (دودين ،2006) أساليب تقويمية متعددة وذلك لغرض تقويم تحصيل الطلبة ومن أكثر تلك الأساليب شيوعا الإختبارات التقليدية والتي توفر معلومات دقيقة ومفيدة ضمن وقت وجهد معقولين دون الحاجة للكثير من التجهيزات والأدوات لتطبيقها، إلا أن الطلبة ينظرون إليها كحدث مصيري ويحاولون تجنبها لإرتباطها بالدرجات التي تحدد النجاح والرسوب.

ولقد أثارت إشكالية بناء الاختبارات التحصيلية في التعليم الجامعي اهتمام الباحثين نظرا لأهميتها في تحديد مستويات مخرجات العملية التعليمية التعلمية وما لها من فوائد تعود بالإيجاب على نظام التعليم الجامعي، وباعتبارها أسلوب هام من أساليب التقويم الجامعي وفي هذا الصدد يعرف(قطيط ،2009) الاختبار على أنه مجموعة من المثيرات والتي أعدت بطريقة منهجية لقياس السلوك والمعارف التي اكتسبها الطلبة خلال مرورهم بالخبرات التعليمية، ويشير(دروزة ،2005) أنه من المهم خلال تحضير الاختبارات التركيز على ماهية الأسئلة التعليمية ومصادر استقائها ومدى توافقها مع الأهداف التربوية المنشودة، كما يجب أن يراعي أعضاء هيئة التدريس عند وضع أسئلة الاختبارات قياسها لكافة المستويات العقلية للمتعلمين، حيث تتنوع الاختبارات بتنوع أغراضها وأهدافها إلى أنواع رئيسية وهي اختبارات الأداء، الاختبارات الشفوية والتحريرية والتي تنقسم إلى مقالية وموضوعية (torice.2000).

ودراسة التقويم من خلال الاختبارات التحصيلية وإلقاء الضوء عليها هو من الأهمية بمكان، حيث أنّ هذه الاختبارات تعد مهمّة لكل من المعلم والمتعلم، ليقيس من خلالها ما أنجزه خلال فترة تعليمية معينة، فبينما يتعرف الطالب من خلالها على مستوى تحصيله وبالتالي مدى قدرته على الانتقال إلى المستويات الأعلى من المعرفة يقيس الأستاذ نسبة تحقق الأهداف التي سطرها في مختلف مستويات المعرفة ومستوى نجاحه في إيصال مختلف المعارف لطلبته، ، فضلاً عن أنّه يقيس نسبة نجاحه في وضع هذه الاختبارات وشموليتها بحيث تنجح في تحقيق الغرض الذي تستهدفه.

ولقد جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على واقع عملية بناء الاختبارات التحصيلية كأحد طرق التقويم الجامعي من خلال وجهة نظر طلبة كلية العلوم الاجتماعية بجامعة أم البواقي، من خلال سعيها للإجابة على.

2- تساؤلات الدراسة

2-1 التساؤل الرئيس

- هل تراعى شروط بناء الاختبارات التحصيلية في الاختبارات المطبقة من قبل أساتذة العلوم الاجتماعية بجامعة أم البواقي حسب وجهة نظر طلبتهم؟

2-2 التساؤلات الجزئية

- هل تتوافر الخصائص العامة للاختبار الجيد في الاختبارات المطبقة من قبل أساتذة العلوم الاجتماعية بجامعة أم البواقي حسب وجهة نظر طلبتهم؟
- هل تقيس الاختبارات المطبقة من قبل أساتذة العلوم الاجتماعية بجامعة أم البواقي حسب وجهة نظر طلبتهم أهدافا تربوية محددة؟
- هل يتلاءم الزمن المخصص للاختبار مع مدى صعوبته في الاختبارات المطبقة من قبل أساتذة العلوم الاجتماعية بجامعة أم البواقي حسب وجهة نظر طلبتهم؟
- هل تراعى الموضوعية التقويمية للاختبارات من قبل أساتذة العلوم الاجتماعية بجامعة أم البواقي حسب وجهة نظر طلبتهم؟

3- التحديد الإجرائي لمفاهيم الدراسة

لكل دراسة مجموعة من المفاهيم تخدم الموضوع بشكل مباشر وتساعد الباحث على تحديد مسار بحثه. ولقد تم استخدام المفاهيم التالية في الدراسة الحالية:

3-1 أساليب التقويم: هي مجموعة من الإجراءات والعمليات التي يقوم بها الأستاذ الجامعي على مدى سنوات الدراسة الجامعية، والتي تهدف إلى تحديد جوانب القوة والضعف لدى الطلبة واتخاذ ما يلزم من تطوير وتحسين في مستوياتهم بما يسهم في تكوين خريجين من ذوي الكفاءات العليا والمتفقة مع ما يتطلع إليه المجتمع.

3-2 الاختبارات التحصيلية: تعرف الاختبارات على أنها جهود عقلانية تستعمل في طرق البحث المختلفة بهدف توفير معلومات ضرورية لاتخاذ قرارات متعلقة بالخطط والبرامج والسياسات وفيها يتم إصدار حكم على مدى تحقيق الوسيلة التعليمية للأهداف المنشودة، والعمل على كشف

نواحي القصور واقتراح وسائل لتفادي هذا القصور مستقبلا (قطيط ،2009)، وفي دراستنا هي الاختبارات التي يقوم الأستاذ الجامعي بقسم العلوم الاجتماعية بجامعة أم البواقي ببنائها في نهاية كل سداسي في مادة دراسية معينة لمعرفة مدى تحقق الأهداف التعليمية لدى طلبته والتي يحدد على أساسها نجاح الطالب في تلك المادة ، والتي يجب أن تتوافر فيها: الخصائص العامة للاختبار الجيد ، أن تقيس أهدافا تعليمية محددة ، أن يتلاءم الزمن المخصص لها مع مدى الصعوبة ، أن تراعى الموضوعية التقويمية لها.

3-3 الطلبة الجامعيين: هو كل شخص ينتمي أكاديميا للجامعة ، أو الكلية ، أو المعهد ، من أجل الحصول على العلم وامتلاك شهادة معترف بها من ذلك المكان حتّى يستطيع ممارسة حياته العملية فيما بعد تبعاً للشهادة التي حصل عليها ، وفي دراستنا هم الطلبة المسجلون والذين يزاولون دراستهم الجامعية بأحد التخصصات بقسم العلوم الاجتماعية بجامعة أم البواقي.

3-4 الأستاذ الجامعي الجزائري: يعد الأستاذ الجامعي الركيزة الأساسية في الجامعة ، حيث تتمحور حوله وظيفة إعداد الكوادر البشرية التي تعتبر أهم مخرجات النظام الجامعي ، ويصنف الأساتذة الجامعيون في القانون الجزائري إلى: (مربوحة ، 1990)

- سلك الأساتذة
- سلك الأساتذة المحاضرين
- سلك الأساتذة المساعدين

وفي دراستنا هو الشخص الذي يعمل بقسم العلوم الاجتماعية بجامعة أم البواقي بصفة دائمة ، ويمارس مهمة تقويم الطلبة باستخدام الاختبارات التحصيلية.

4- الدراسات السابقة

تحتل آلية التقويم باستخدام الاختبارات دورا بارزا في المؤسسات التربوية والجامعية ولكن التفرد باستخدامها أبعدها عن غايتها الأصلية في فحص وإنجاز مهارات الطلبة ، فقد اهتمت العديد من الدراسات بإشكالية الاختبارات باعتبارها إحدى وسائل التقويم ومن بينها دراسة الناجم(2002) والتي هدفت للتعرف على المشكلات في جامعة الملك فيصل وفقا لمتغيرات الجنس والتخصص والمستوى التعليمي حيث أسفرت نتائج العينة المكونة من 319 طالبا وطالبة من مستويات دراسية مختلفة أن أكثر المشكلات شيوعا هي عدم مراعاة رأي الطلبة في وضع جدول للاختبارات ، وإلى وعدم موضوعية نتائج الاختبارات.

أما بروكهارت brookhart(2001) والتي قامت بدراسة لفحص كفاءة المعلمين في امتلاكهم لمهارة التقويم ، وأشارت أن المعلمين يفتقدون الخبرة في بناء الإختبارات الجيدة حيث أنهم يعملون بشكل أفضل في التطبيقات الأدائية الصفية أكثر من الإختبارات ، كما يشير بورتون burton(2001) في دراسته المعنونة: هل يمكن حقيقة أن تساعدنا مؤشرات التمييز في تحسين اختباراتنا ، بأن الحل في هذه الإشكاليات يكمن في تحسين الاختبار والتقليل من الضعف في ثباته عن طريق صياغة أسئلة بدقة وحذر للاقتراب من مواصفات الاختبار الجيد.

أشارت عديد الدراسات إلى قضية مواصفات الإختبار الجيد وقياسها للمستويات المعرفية ومن بينها دراسة أل عجيان(2001) والتي هدفت للتعرف على فعالية أساليب التقويم وللتعرف على مدى مطابقة الإختبارات لمواصفات الإختبار الجيد ، حيث جاءت أهم نتائج هذه الدراسة أن 86 بالمئة من المعلمين ينوعون في أسئلتهم بين الأسئلة المقالية والموضوعية بينما 13.6 بالمئة يركزون على الأسئلة الموضوعية والتي اعتمدت على أسئلة الإختبار من متعدد ثم الأسئلة التكميلية فأسئلة الصواب والخطا ، وخلصت النتيجة ألى أن مواصفات الإختبار الجيد متوفرة بشكل جيد إلا أنه هناك بعض الممارسات التقويمية الخاطئة مثل وضع الإختبارات في وقت قصير وتكرار الإختبارات لأكثر من سنة(نفس اختبارات السنة الماضية)، ووضع أسئلة سهلة لتلافي الرسوب والتطرق أثناء الإختبار لأسئلة لم بتم التطرق إليها أو لم يتم التركيز عليها خلال الشرح.

يشير ميرتلر mertler (2004) أن قضية تعدد أساليب الاختبارات إلى مقالية وموضوعية تؤثر على تحصيل الطلبة وعلى درجاتهم النهائية وفي هذا الصدد تشير دراسة الدردير وعبد الله (2004) والتي جاءت نتائجها أن الطلبة يفضلون الاختبارات الموضوعية كما وجدت فروق دالة إحصائيا وفقا لمتغير التخصص والجنس حيث كان طلبة التخصص الأدبي والإناث أكثر إيجابية نحو الاختبارات المقالية (كيال ،2011).

5- **إجراءات البحث الميداني**

تلخصت مجريات البحث الميداني في الخطوات التالية:

5-1 منهج البحث: إن لكل بحث منهجا خاصا يناسبه وتفرضه طبيعة البحث ، ونظرا لطبيعة وهدف البحث الحالي وهو وصف واقع بناء الامتحانات التحصيلية لتقويم طلبة العلوم الاجتماعية بجامعة أم البواقي ، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي المناسب لذلك.

5-2 حدود البحث

- **الحدود المكانية:** لقد تم إجراء البحث التطبيقي على أحد الجامعات الجزائرية وهي جامعة أم البواقي ، وبالتحديد بقسم العلوم الاجتماعية.

- **الحدود الزمنية:** امتدت من 09 جوان 2019 إلى غاية

تم خلالها إجراء البحث الأساسي.

5-3 عينة البحث

بعد حصر مجتمع البحث من خلال الإحصائيات المتحصل عليها من المصالح الإدارية المختصة بكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة أم البواقي والذي بلغ (1506) طالبا وطالبة ، تم استبعاد طلبة السنة الأولى وذلك لكونهم لم يجتازوا إلا امتحانا تقييميا واحدا وبالتالي تنقصهم الخبرة اللازمة للاستجابة على أداة البحث ، وبالتالي أصبح مجتمع الدراسة مقدرا بـ (1134)، ويمكن توضيح توزيعهم على مختلف التخصصات والحجم الذي يقابله في العينة كالتالي:

جدول رقم (01): توزيع أفراد المجتمع حسب التخصص

السنة	التخصص	المجتمع		العينة
		التكرار	%	التكرار
الثانية ليسانس	علوم التربية	134	11,81	34
	علم النفس	204	17,98	51
	علم الاجتماع	81	7,14	21
	الأرطوفونيا	44	3,88	8
الثالثة ليسانس	ارشاد وتوجيه	30	2,64	8
	علم النفس العيادي	68	5,99	17
	علم النفس العمل والتنظيم	29	2,55	7
	علم النفس التربوي	60	5,29	15
	علم النفس المدرسي	18	1,58	5
	علم الاجتماع	36	3,17	9
	الأرطوفونيا	93	8,20	24
الأولى ماستر	ارشاد وتوجيه	39	3,43	10
	علم النفس العيادي	68	5,99	17
	علم النفس العمل وتسيير الموارد البشرية	20	1,76	5
	علم النفس المدرسي	02	0,17	1
	علم الاجتماع التنظيم والعمل	39	3,43	10
	أمراض اللغة والتواصل	38	3,35	10
	علم النفس التربوي	36	3,17	9
الثانية ماستر	علم النفس العيادي	21	1,85	5
	علم النفس العمل وتسيير الموارد البشرية	09	0,79	2
	ارشاد وتوجيه	15	1,32	4
	علم الاجتماع التنظيم والعمل	21	1,85	5
	أمراض اللغة والتواصل	18	1,58	5
	علم النفس المدرسي	10	0,88	3
	ارطوفونيا	01	0,08	0
	المجموع	1134	100	285

وبالنظر للحد الأدنى للعينة اعتمادا على جدول uma sckaran والذي بلغ 285 فردا (أنظر الملحق رقم 01: الجدول الإحصائي للعينات)، وقد تم مراعاة هذا الحد خلال التطبيق ، وقد راعينا نسبة الطلبة في كل تخصص في المجتمع وحافظنا

عليها في العينة أثناء التوزيع ، وتم استرجاع 171 استبيانا قابلا للتحليل أي ما نسبته 60% من المقاييس الموزعة

4-5 أدوات جمع البيانات

بهدف تشخيص واقع بناء الامتحانات التحصيلية للتقويم طلبة العلوم الاجتماعية بجامعة أم البواقي تم الاعتماد على الاستبيان المصمم من قبل الباحثة نادية صالح عويضة الذي صممته بهدف تحديد أساليب التقويم المستخدمة من قبل أعضاء هيئة التدريس في جامعة يرزيت بفلسطين (نادية عويضة ،2011)، مع إجراء بعض التعديلات على بعض الفقرات لتتلاءم مع طبيعة المصطلحات المستخدمة في نظام التعليم الجامعي الجزائري ، وتكونت أداة الدراسة في صورتها النهائية من أربع عوامل ، تضمن العامل الأول 7 فقرات ، والعامل الثاني 8 فقرات ، والعامل الثالث 4 فقرات ، والعامل الرابع 6 فقرات ، ويطلب من الطالب المجيب على الاستبيان تحديد مدى اتصاف الامتحانات التي تطبق عليه بالخاصية المحددة في شكل فقرة يستجيب عليها من خلال ثلاثة بدائل (دائما ، أحيانا ، أبدا)، ويمكن توضيح عوامل المقياس والفقرات المكونة لكل عامل كالتالي:

جدول رقم (02): عوامل وفقرات الاستبيان

العامل	الفقرات
الخصائص العامة للامتحان الجيد	6-1
قياس الامتحانات للأهداف التربوية	14-7
الزمن المحدد للامتحانات ومدى صعوبتها	18-15
ممارسات أعضاء هيئة التدريس التقويمية	24-19

وقبل تطبيق الاستبيان كان لا بد من التأكد من صدقه وثباته ، وللقيام بذلك تم تطبيقه على عينه تقنين قدرت بـ (29) طالبا موزعين على التخصصات المختلفة بقسم العلوم الاجتماعية بجامعة أم البواقي.

- **التأكد من صدق درجات الاستبيان:**

- **صدق المقارنة الطرفية:** من أجل تقدير صدق درجات المقياس ، تم الاعتماد على الصدق التمييزي من خلال تطبيق الاستبيان على عينة التقنين المذكورة آنفا. وبعد ترتيب درجاتهم على الاستبيان وسحب نسبة 27% من الدرجات العليا و27% الدنيا للأفراد ، والمقدرة بدرجات 8 فردا من الفئة العليا و8 من الدنيا ، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مجموعة ، لتقدير الفروق بين المجموعتين باستخدام اختبار T لعينتين مستقلتين.

لتطبيق الخطوات السابقة اعتمدنا على برنامج SPSS النسخة 22 ، ويمكن توضيح نتائج الاختبار المتوصل إليها كالتالي:

التي تطبق عليه بالخاصية المحددة في شكل فقرة يستجيب عليها من خلال ثلاثة بدائل (دائما ، أحيانا ، أبدا)، ويمكن توضيح عوامل المقياس والفقرات المكونة لكل عامل كالتالي:

الجدول (03): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للعينتين العليا والدنيا

	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
الفئة الدنيا	08	66.12	7.16	2.53
الفئة العليا	08	92.12	2.53	0.89

الجدول (04): اختار T للمقارنة بين المتوسطات

	اختبار Levene لتجانس العينات	اختار T للمقارنة بين المتوسطات			
التباينات		T	درجة الحرية	sig	مستوى الدلالة
تباينات متجانسة	0.000	-9.68	14	0.000	0.01
تباينات غ متجانسة		-9.68	8.72	0.000	0.01

نلاحظ من الجدول (03) باستخدام اختبارLevene لتجانس العينات أن sig 5% وبالتالي نرفض الفرض القائل أن التباينات غير متجانسة ، وللتأكد نلاحظ من الجدول (02) أن الانحراف المعياري للمجموعة العليا يبتعد بـ 5 % عن المجموعة الدنيا وهو فرق دال بين المجموعتين.

إذا نختار اختبار T للتباينات المتجانسة -9.68 وبالنظر الى sig 0.000 نلاحظ أنها فروق دالة عند مستوى

دلالة 0.01 وبالتالي فإن الاستبيان يوجد فيه صدق تمييزي أي أنه قادر على التمييز بين الدرجات المرتفعة والمنخفضة.

- **التأكد من ثبات درجات الاستبيان:**

للتأكد من ثبات درجات الاستبيان، اعتمدنا على التطبيق لمرة واحد على نفس العينة السابقة الذكر (29 طالبا من التخصصات المختلفة) واستخدمنا الطريقتين التاليتين:

الجدول (05): معامل ثبات درجات المقياس بطريقة التجزئة النصفية

معامل (α) لكرونباخ			التباين
	الجزء الأول من الاستبيان	0.66	33.54
	الجزء الثاني من الاستبيان	0.62	43.19
الارتباط بين الجزئين		0.58	
معامل الارتباط سبيرمان		غ متساوية	0.73
معامل الارتباط جتمان Guttman		0.73	

من خلال الجدول (04) نلاحظ أن ثبات الجزء الأول من الاستبيان (0.66) يختلف عن ثبات الجزء الثاني (0.62)، كما أن التباين للجزء الأول (33.54) يختلف عن التباين للجزء الثاني (43.19)، وبالتالي نختار معامل جتمان والذي قدر بـ(0.73) وهو دال جدا.

- **طريقة الاتساق الداخلي:** باستخدام معامل الثبات (α) لكرونباخ (cronbach's alpha)؛ والذي قدر بـ: 0.77 أي أن درجات المقياس تتسم بثبات مرتفع ودال.

6- عرض ومناقشة النتائج في ضوء التساؤلات:

إن الوقوف على واقع بناء الامتحانات التحصيلية للتقويم طلبة العلوم الاجتماعية بجامعة أم البواقي أمر ضروري، وذلك من أجل تحسين وتجويد العملية التقويمية

- **طريقة التجزئة النصفية:** من أجل التأكد من ثبات الاستبيان تم الاعتماد على طريقة التجزئة النصفية، فكان معامل الثبات قبل وبعد التصحيح كالتالي:

وهو هدف الدراسة الحالية، وللإجابة على تساؤلاتها تم الاعتماد على حساب التكرارات والنسب المئوية وكذا المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وفي هذا الصدد يمكن عرض ومناقشة استجابات الطلبة على الاستبيان المطبق لتشخيص هذا الواقع كالتالي:

6-1 عرض ومناقشة النتائج في ضوء التساؤل الأول:

هل تتوافر الخصائص العامة للاختبار الجيد في الاختبارات المطبقة من قبل أساتذة العلوم الاجتماعية بجامعة أم البواقي حسب وجهة نظر طلبتهم؟

كانت استجابات الطلبة على فقرات العامل الأول كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول (06): نتائج استجابات أفراد العينة على العامل الأول

الرقم	الفقرة		أبدا	نادرا	أحيانا	غالبا	دائما
01	تصاغ أسئلة الامتحانات بصورة واضحة	العدد	3	13	90	53	12
		النسبة المئوية	1.8	7.6	52.6	31	7
		المتوسط الحسابي	3.93				
		الانحراف المعياري	0.62				
02	تطبع أسئلة الامتحانات بشكل سليم دون أخطاء	العدد	3	4	22	53	89
		النسبة المئوية	1.8	2.3	12.9	31	52
		المتوسط الحسابي	4.29				
		الانحراف المعياري	0.82				
03	يصيغ أعضاء الهيئة التدريسية تعليمات شاملة للاختبارات	العدد	6	21	60	55	29
		النسبة المئوية	3.5	12.3	35.1	32.2	17
		المتوسط الحسابي	3.46				
		الانحراف المعياري	1.05				
04	تقيس أسئلة الامتحانات الأهداف التربوية التي تم توضيحها مسبقا للطلبة	العدد	8	21	45	59	38
		النسبة المئوية	4.7	12.3	26.3	34.5	22.2
		المتوسط الحسابي	3.57				
		الانحراف المعياري	4				
05	تتناسب أسئلة الامتحانات مع أهمية المحتوى	العدد	6	6	44	63	52
		النسبة المئوية	3.5	3.5	25.7	36.8	30.4
		المتوسط الحسابي	3.87				
		الانحراف المعياري	4				
06	تغطي أسئلة الامتحانات جميع محتوى المادة التعليمية	العدد	8	20	51	52	40
		النسبة المئوية	4.7	11.7	29.8	30.4	23.4
		المتوسط الحسابي	3.56				
		الانحراف المعياري	4				
المجموع		العدد	34	85	312	335	260
		النسبة المئوية	3.31	8.28	30.4	32.65	25.34
		المتوسط الحسابي	3.68 =6/22.1				
		الانحراف المعياري	1.82 =6/10.96				

من خلال الجدول أعلاه والمتضمن رأي طلبة قسم العلوم الاجتماعية بجامعة أم البواقي حول توافر الخصائص العامة للاختبار الجيد في الاختبارات المطبقة من قبل أساتذتهم ، نلاحظ:

بالنسبة للفقرة الأولى (تصاغ أسئلة الامتحانات بصورة واضحة) أن النسبة الغالبة من الطلبة والمقدرة (52.6%) رأوا بأن هذه الصياغة تكون واضحة أحيانا ، تلاها البديل غالبا بنسبة (31%) ثم بنسب أقل البدائل: نادرا (7.6%) دائما (7%) وأبدا بنسبة (1.8%)، أي أن أغلب الطلبة رأوا أن أسئلة الامتحانات من أحيانا إلى غالبا تكون واضحة وهو الأمر الذي أيده المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.93) أي أنه أقرب (4) والتي يقابلها البديل غالبا وهو غير راجع لقيم متطرفة لأن قيمة الانحراف المعياري منخفضة (0.62)

بالنسبة للفقرة الثانية (تطبع أسئلة الامتحانات بشكل سليم دون أخطاء) أن النسبة الغالبة من الطلبة والمقدرة (52%) رأو بأن هذه الطباعة دائما واضحة ، تلاها البديل غالبا بنسبة (31%) وهو الامر الذي يعكس أن أغلب الطلبة يرون أن هذه الطباعة واضحة من دائما إلى غالبا ، عكس البدائل المتبقية والتي حازت على نسب أقل: أحيانا (12.9%) نادرا (2.3%) وأخيرا البديل أبدا بنسبة (1.8%)

وهو الأمر الذي أيده المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.29) أي أنه أقرب للبديل غالبا والذي لا يعزى لوجود قيم متطرفة لأان الانحراف المعياري المقدر بـ(0.82) منخفض.

بالنسبة للفقرة الثالثة (يصيغ أعضاء الهيئة التدريسية تعليمات شاملة للاختبارات) إن النسبة الغالبة من الطلبة والمقدرة ب (35.1%) رأوا بأن هذا الشرط متوفر أحيانا ، تلاها البديل غالبا بنسبة (32.2%) وهما النسبتان الغالبتان أي أن أغلب الطلبة يرون أن أعضاء الهيئة التدريسية يضعون تعليمات شاملة للاختبارات من أحيانا الى غالبا ، وحازت البدائل الباقية على نسب أقل: دائما (17 %)، أحيانا (12.3)، أبدا (3.5%)

وهو الأمر الذي أيدته قيمة المتوسط الحسابي التي كانت أقرب للبديل غالبا (03.64) وذلك بانحراف معياري مقبول نسبيا (1.05)

بالنسبة للفقرة الرابعة (تقيس أسئلة الامتحانات الأهداف التربوية التي تم توضيحها مسبقا للطلبة) فإن النسبة الغالبة من الطلبة والمقدرة (34.5%) رأوا بأن الأسئلة في الامتحانات غالبا تكون تقيس أهدافا تربوية تم توضيحها مسبقا لهم ، تلاها البديل أحيانا بنسبة (26.3%) ثم البديل دائما (22.2%) أي أن النسب الأكبر تدل أن هذا الشرط محقق من غالبا إلى أحيانا إلى دائما أما النسب الأقل: نادرا (12.3%) أبدا (4.7%).

وهو الأمر الذي أيدته قيمة المتوسط الحسابي التي كانت أقرب للبديل غالبا (03.57) وذلك بانحراف معياري يقدر بـ(4) يوحي بوجود قيم متطرفة

بالنسبة للفقرة الخامسة (تتناسب أسئلة الامتحانات مع أهمية المحتوى) فإن النسبة الغالبة من الطلبة والمقدرة (36.8%) رأوا بأنها غالبا كذلك ، تلاها البديل دائما بنسبة (30.4%) أي أن هذا الشرط متوافر من غالبا إلى دائما ، والنسب المتبقية هي الأقل: أحيانا (25.7%) أبدا ونادرا بنسبتين متساويتين (3.5%).

وهو الأمر الذي أيده قيمة المتوسط الحسابي التي كانت أقرب للبديل غالبا (03.87) وذلك بانحراف معياري يقدر بـ(4) يوحي بوجود قيم متطرفة

بالنسبة للفقرة السادسة (تغطي أسئلة الامتحانات جميع محتوى المادة التعليمية) نلاحظ أن النسبة الغالبة من الطلبة والمقدرة (30.4%) رأوا بأنها غالبا تغطي محتوى المادة التعليمية ، تلاها البديل أحيانا بنسبة (29.8%) ثم البديل دائما (23.4%) أي أن هذا الشرط متوافر من غالبا إلى أحيانا إلى دائما ، والنسب المتبقية هي الأقل: نادرا (11.7%) دائما (4.7%).

وهو الأمر الذي أيدته قيمة المتوسط الحسابي التي كانت أقرب للبديل غالبا03.56) وذلك بانحراف معياري يقدر بـ(4) يوحي بوجود قيم متطرفة

أما عن المجموع بالنسبة للمحور الأول والذي يعكس رأي طلبة قسم العلوم الاجتماعية بجامعة أم البواقي حول توافر الخصائص العامة للاختبار الجيد في الاختبارات المطبقة من قبل أساتذتهم ، نلاحظ أن النسبة الغالبة كانت للبديل غالبا (32.65%) تلتها نسبة مقاربة ترى أن هذه الخصائص تتوافر بصورة نسبية معبرين عن ذلك بالبديل أحيانا (30.4%) كما أن الربع منهم (25.34%) يرى أن هذه الخصائص متوافرة دائما ، بينما النسب الأقل كانت للبديلين نادرا وأبدا بنسبتي (8.28%) (3.31%)

أي أنه يمكن القول أن الخصائص العامة للاختبار الجيد في الاختبارات متوافرة وهو الأمر الذي عكسته قيمة المتوسط الحسابي العام للمحور (03.68) وهو أقرب للبديل غالبا ، وبانحراف معياري يقدر بـ(1.82) وهو جيد نسبيا

6-2 عرض وتفسير نتائج التساؤل الثاني

هل تقيس الاختبارات المطبقة من أساتذة العلوم الاجتماعية بجامعة أم البواقي حسب وجهة نظر طلبتهم أهدافا تربوية محددة ؟

كانت استجابات الطلبة على فقرات العامل الثاني كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول (07): نتائج استجابات أفراد العينة على العامل الثاني

الرقم	الفقرة		أبدا	نادرا	أحيانا	غالبا	دائما
07	تتسم أسئلة الامتحانات بالشمولية في قياس جميع مستويات التعلم	العدد	5	23	60	43	40
		النسبة المئوية	2.9	13.5	35.1	25.1	23.4
		المتوسط الحسابي	3.52				
		الانحراف المعياري	1.1				
08	تقيس أسئلة الامتحانات المستويات المعرفية الدنيا (التذكر والفهم والتطبيق)	العدد	43	54	46	23	5
		النسبة المئوية	25.1	31.6	26.9	13.5	2.9
		المتوسط الحسابي	2.37				
		الانحراف المعياري	1.18				
09	تقيس أسئلة الامتحانات المستويات المعرفية العليا (التحليل والتركيب والتقييم)	العدد	28	56	54	27	6
		النسبة المئوية	16.4	32.7	31.6	15.8	3.5
		المتوسط الحسابي	2.57				
		الانحراف المعياري	1.1				
10	تتنوع أنماط أسئلة الامتحانات بحيث تحتوي على أسئلة مقالية وموضوعية	العدد	4	29	64	54	20
		النسبة المئوية	2.3	17	37.4	31.6	11.7
		المتوسط الحسابي	3.33				
		الانحراف المعياري	0.94				
11	تقيس أسئلة الامتحانات مستويات التفكير المختلفة (التذكر ، الفهم ، التطبيق ، التحليل ، التركيب ، التقييم)	العدد	9	38	63	43	18
		النسبة المئوية	5.3	22.2	36.8	25.1	10.5
		المتوسط الحسابي	3.13				
		الانحراف المعياري	1.09				
12	تحث نوعية أسئلة الامتحانات على التفكير	العدد	5	17	50	51	48
		النسبة المئوية	2.9	9.9	29.2	29.8	28.1
		المتوسط الحسابي	3.7				
		الانحراف المعياري	1.15				
13	تراعي أسئلة الامتحانات الفروق الفردية بين الطلاب	العدد	27	25	49	46	24
		النسبة المئوية	15.8	14.6	28.7	26.9	14
		المتوسط الحسابي	3.08				
		الانحراف المعياري	1.61				
14	ترتب أسئلة الامتحانات من السهل إلى الصعب	العدد	36	41	49	28	17
		النسبة المئوية	21.1	24	28.7	16.4	9.9
		المتوسط الحسابي	2.7				
		الانحراف المعياري	1.56				
المجموع		العدد	157	283	435	315	178
		النسبة المئوية	11.47	20.68	31.79	23.02	13.011
		المتوسط الحسابي	3.49 =7/ 24.43				
		الانحراف المعياري	1.5=7/10.51				

لقد جاءت نتائج العامل الثاني من الاستبيان أساتذة كلية العلوم الاجتماعية بجامعة أم البواقي والمتضمن مدى قياس الاختبارات التحصيلية التي يعدها تربوية محددة كالتالي:

بالنسبة للفقرة السابعة (تتسم أسئلة الامتحانات بالشمولية في قياس جميع مستويات التعلم) نلاحظ أن النسبة الغالبة من الطلبة والمقدرة (35.1%)رأوا أن هذه الاختبارات أحيانا ما تتسم بهذه الشمولية ، تلاها البديل غالبا بنسبة (25.1%) ثم البديل دائما (23.4%) وهو الأمر الذي يفسر أن الطلبة يرون أن الامتحانات التي تطبق عليهم شاملة بالفعل ، ثم يأتي البديلين نادرا (13.5%) ودائما (2.9%) بنسب أقل.

وهو الأمر الذي أيدته قيمة المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (03.52) وهي أقرب للبديل غالبا ، وبانحراف معياري يقدر مقبول (1.1).

بالنسبة للفقرة الثامنة (تقيس أسئلة الامتحانات المستويات المعرفية الدنيا (التذكر والفهم والتطبيق)) نلاحظ أن النسبة الغالبة من الطلبة والمقدرة (31.6%)رأوا بأن هذه الاختبارات نادرا ما تقيس المستويات المعرفية الدنيا ، تلاها البديل أحيانا بنسبة (26.9%) ثم البديل أبدا (25.1%) ثم البديل غالبا (13.5%) ثم أخيرا البديل دائما (2.9%)، أي أن الطلبة أميل إلى أن عدم توافر هذا الشرط وهو الأمر الذي أثبتته قيمة المتوسط التي كانت أقرب للبديل نادرا وبلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (02.37) وذلك بانحراف معياري مقبول (1.18).

بالنسبة للفقرة التاسعة (تقيس أسئلة الامتحانات المستويات المعرفية العليا (التحليل والتركيب والتقييم)) نلاحظ أن النسبة الغالبة من الطلبة والمقدرة (32.7%)رأوا بأن هذه الاختبارات نادرا ما تقيس المستويات المعرفية العليا ، تلاها البديل أحيانا بنسبة (31.6%) ثم البديل أبدا (16.4%) ثم البديل غالبا (15.8%) ثم أخيرا البديل دائما (3.5%)، أي أن الطلبة أميل إلى أن عدم توافر هذا الشرط وهو الأمر الذي أيدته قيمة المتوسط التي كانت أقرب للبديل نادرا وبلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (02.57) وذلك بانحراف معياري مقبول قدر بـ(1.1).

بالنسبة للفقرة العاشرة (تتنوع أنماط أسئلة الامتحانات بحيث تحتوي على أسئلة مقالية وموضوعية) نلاحظ أن النسبة الغالبة من الطلبة والمقدرة (37.4%)رأوا بأن هذه الاختبارات أحيانا ما تكون متنوعة بين المقالية والموضوعية ، تلاها البديل غالبا بنسبة (31.6%) ثم البديل نادرا (17%) ثم البديل دائما (11.7%) ثم أخيرا البديل أبدا (2.3%)، أي أن استجاباتهم كانت تتراوح من أحيانا إلى غالبا وهو الأمر الذي أيدته قيمة المتوسط التي كانت أقرب للبديل أحيانا (03.33) وذلك بانحراف معياري منخفض ومقبول (0.94).

بالنسبة للفقرة الحادية عشرة (تقيس أسئلة الامتحانات مستويات التفكير المختلفة (التذكر ، الفهم ، التطبيق ، التحليل ، التركيب ، التقييم)) نلاحظ أن النسبة الغالبة من الطلبة والمقدرة (36.8%)رأوا أن هذه الاختبارات أحيانا ما تكون تقيس مستويات التفكير المختلفة ، تلاها البديل غالبا بنسبة (25.1%) ثم البديل نادرا (22.2%) ثم البديل دائما (10.5%) ثم أخيرا البديل أبدا (5.3%).

وتعكس قيمة المتوسط الحسابي أن استجاباتهم على الفقرة كانت أقرب للبديل أحيانا (03.13) وذلك بانحراف معياري مقبول بـ(1.09).

بالنسبة للفقرة الثانية عشرة (تحث نوعية أسئلة الامتحانات على التفكير) نلاحظ أن النسبة الغالبة من الطلبة والمقدرة (29.8%)رأوا أن نوعية أسئلة الاختبارات غالبا ما تحث على التفكير ، تلاها البديل أحيانا بنسبة (29.2%) ثم البديل دائما (28.1%) ثم البديل نادرا (9.9%) ثم أخيرا البديل أبدا (2.9%).

وبلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (03.7) أي أن استجابات الطلبة حول هذه الفقرة كانت أقرب للبديل غالبا ، بانحراف معياري يقدر مقبول قدر بـ(1.15).

بالنسبة للفقرة الثالث عشر (تراعي أسئلة الامتحانات الفروق الفردية بين الطلاب) نلاحظ أن النسبة الغالبة من الطلبة والمقدرة (28.7%)رأوا أن أسئلة الاختبارات أحيانا فقط ما تراعي الفروق الفردية بين الطلاب ، تلاها البديل غالبا بنسبة (26.9%) ثم البديل أبدا (15.8%) ثم البديل نادرا (14.6%) ثم أخيرا البديل دائما (14%).

وبلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (03.08) أي أن استجابات الطلبة حول هذه الفقرة كانت أقرب للبديل غالبا ، بانحراف معياري يقدر مقبول قدر بـ(1.61).

بالنسبة للفقرة الرابع عشر (ترتب أسئلة الامتحانات من السهل إلى الصعب) نلاحظ أن النسبة الأكبر من الطلبة والمقدرة (28.7%)رأوا أن أسئلة الاختبارات أحيانا فقط ما ترتيب من السهل إلى الصعب ، تلاها البديل نادرا بنسبة

(24%) ثم البديل أبدا (21.1%) ثم البديل غالبا (16.4%) ثم أخيرا البديل دائما (9.9%).

وبلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (02.7) ي أن استجابات الطلبة حول هذه الفقرة كانت أقرب للبديل أحيانا ، بانحراف معياري يقدر مقبول قدر بـ(1.56).

أما عن المجموع بالنسبة للمحور الثاني والذي يعكس قياس الاختبارات المطبقة من قبل أساتذة العلوم الاجتماعية بجامعة أم البواقي حسب وجهة نظر طلبتهم أهدافا تربوية محددة ، نلاحظ أن النسبة الغالبة كانت للبديل أحيانا (31.79%) تلاها للبديل غالبا (23.02%) وهما النسبتان الغالبان وهذا دليل على أن الطلبة يرون أن الأهداف المطبقة عليهم بالفعل تعكس أهدافا تربوية محددة ، وحازت البدائل المتبقية على نسب أقل: نادرا (20.68%)، والبديلين دائما وأبدا بنسبتي (13.01%) (11.47%)

وهو الأمر الذي أيدته قيمة المتوسط الحسابي الذي توسط البديلين أحيانا وغالبا بقيمة (03.49) بانحراف معياري مقبول قدر بـ(1.5).

3-6 عرض وتفسير نتائج التساؤل الثالث

هل يتلاءم الزمن المخصص للاختبار مع مدى صعوبته في الاختبارات المطبقة من أساتذة العلوم الاجتماعية بجامعة أم البواقي حسب وجهة نظر طلبتهم ؟

كانت استجابات الطلبة على فقرات العامل الثالث كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول (08): نتائج استجابات أفراد العينة على العامل الثالث

الرقم	الفقرة		أبدا	نادرا	أحيانا	غالبا	دائما
15	تتناسب صعوبة الامتحانات مع زمن الإجابة المحدد لها	العدد	17	35	48	41	30
		النسبة المئوية	9.9	20.5	28.1	24	17.5
		المتوسط الحسابي	3.18				
		الانحراف المعياري	1.51				
16	يتناسب طول الامتحانات مع الزمن المخصص لها	العدد	15	23	58	44	31
		النسبة المئوية	8.8	13.5	33.9	25.7	18.1
		المتوسط الحسابي	3.3				
		الانحراف المعياري	1.38				
17	يراعي أعضاء الهيئة التدريسية إعطاء وقت إضافي للاختبارات (الوقت الكافي لحل الامتحان اقل من وقت الامتحان)	العدد	50	46	36	27	12
		النسبة المئوية	29.2	26.9	21.1	15.8	7
		المتوسط الحسابي	2.44				
		الانحراف المعياري	1.57				
18	يقدم أعضاء الهيئة التدريسية التغذية الراجعة على أسئلة الامتحانات في الوقت المناسب	العدد	19	33	81	29	9
		النسبة المئوية	11.1	19.3	47.4	17	5.3
		المتوسط الحسابي	2.85				
		الانحراف المعياري	1				
المجموع		العدد	101	137	223	141	82
		النسبة المئوية	14.76	20.02	32.6	20.61	11.98
		المتوسط الحسابي	2.95=4/11.8				
		الانحراف المعياري	2.42=4/8.97				

بالنسبة للفقرة الخامسة عشرة (تتناسب صعوبة الامتحانات مع زمن الإجابة المحدد لها) نلاحظ أن النسبة الغالبة من الطلبة والمقدرة (28.1%)رأوا أن صعوبة أسئلة الاختبارات أحيانا فقط ما تتناسب مع الزمن المحدد لها ، تلاها البديل غالبا بنسبة (24%) ثم البديل نادرا (20.5%) ثم البديل دائما (17.5%) ثم أخيرا البديل أبدا (9.9%).

وبلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (03.18) وذلك بانحراف معياري يقدر بـ(1.51).

بالنسبة للفقرة السادسة عشرة (يتناسب طول الامتحانات مع الزمن المخصص لها) نلاحظ أن النسبة الغالبة من الطلبة والمقدرة (33.9%)رأوا أن طول أسئلة الاختبارات أحيانا ما تتناسب مع الزمن المحدد لها ، تلاها البديل غالبا بنسبة (25.7%) ثم البديل دائما (18.1%) ثم البديل نادرا (13.5%) ثم أخيرا البديل أبدا (8.8%).

وقد عكست قيمة المتوسط الحسابي بالفعل أن غالبية الطلبة أميل للبديل أحيانا (03.3) وذلك بانحراف معياري مقبول (1.38).

بالنسبة للفقرة السابعة عشرة (يراعي أعضاء الهيئة التدريسية إعطاء وقت إضافي للاختبارات (الوقت الكافي لحل الامتحان اقل من وقت الامتحان)) نلاحظ أن النسبة الغالبة من الطلبة والمقدرة (29.2%)رأوا أن لا يتم مراعاة إعطاء هذا الوقت الإضافي أبدا ، تلاها البديل نادرا بنسبة (26.9%) ثم البديل أحيانا (21.1%) ثم البديل غالبا (15.8%) ثم أخيرا البديل دائما (7%).

وبلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (2.44) وهي أقرب للبديل نادرا ، وذلك بانحراف معياري مقبول (1.57).

بالنسبة للفقرة الثامنة عشرة (يقدم أعضاء الهيئة التدريسية التغذية الراجعة على أسئلة الامتحانات في الوقت المناسب) نلاحظ أن النسبة الغالبة الساحقة من الطلبة والمقدرة (47.4%) رأو بأن يتم تقديم هذه التغذية الراجعة أحيانا ، تلاها البديل نادرا بنسبة (19.3%) ثم البديل غالبا (17%) ثم البديل أبدا (11.1%) ثم أخيرا البديل دائما (5.3%).

وبلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (2.85) وهي أقرب للبديل أحيانا وذلك بانحراف معياري مقبول (1).

أما عن المجموع بالنسبة للمحور الثالث والذي يعكس تلاءم الزمن المخصص للاختبار مع مدى صعوبته في الاختبارات المطبقة من أساتذة العلوم الاجتماعية بجامعة أم البواقي حسب وجهة نظر طلبتهم ، نلاحظ أن النسبة الغالبة كانت للبديل أحيانا (32.6%) تلاها للبديل غالبا (20.61%) ثم نسبة مقاربة للبديل نادرا (20.02%) ، بينما النسب الأقل كانت للبديلين أبدا ودائما بنسبتي (14.76%) (11.98%)

وهو الأمر الذي أيدته قيمة المتوسط الحسابي لهذا المحور (02.95) أميل للبديل أحيانا ، على الرغم أن قيمة الانحراف المعياري (2.42) توحي بأن للقيم المتطرفة تأثير على قيمة المتوسط.

4-6 عرض وتفسير نتائج التساؤل الرابع

هل تراعى الموضوعية التقويمية للاختبارات من قبل أساتذة العلوم الاجتماعية بجامعة أم البواقي حسب وجهة نظر طلبتهم ؟

كانت استجابات الطلبة على فقرات العامل الرابع كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول (08): نتائج استجابات أفراد العينة على العامل الرابع

الرقم	الفقرة		أبدا	نادرا	أحيانا	غالبا	دائما
19	تناسب العلامات المحددة لكل سؤال في الاختبار مع أهمية المحتوى التعليمي الذي يقيسه	العدد	18	28	50	54	21
		النسبة المئوية	10.5	16.4	29.2	31.6	12.3
		المتوسط الحسابي	3.18				
		الانحراف المعياري	1.36				
20	لا يتحيز أعضاء الهيئة التدريسية عند تصحيح أوراق الطلبة في اختبارات	العدد	41	25	53	37	15
		النسبة المئوية	24	14.6	31	21.6	8.8
		المتوسط الحسابي	2.76				
		الانحراف المعياري	1.62				
21	يمنح أعضاء الهيئة التدريسية الطلبة درجات عادلة في الامتحانات	العدد	12	42	47	48	22
		النسبة المئوية	7	24.6	27.5	28.1	12.9
		المتوسط الحسابي	3.15				
		الانحراف المعياري	1.3				
22	بإمكان الامتحانات المطبقة تقويم المستوى التحصيلي للطلبة في المادة	العدد	10	25	81	45	10
		النسبة المئوية	5.8	14.6	47.4	26.3	5.8
		المتوسط الحسابي	3.11				
		الانحراف المعياري	0.86				
23	يجدد أعضاء الهيئة التدريسية الامتحانات بشكل مستمر	العدد	21	17	38	57	38
		النسبة المئوية	12.3	9.9	22.2	33.3	22.2
		المتوسط الحسابي	3.43				
		الانحراف المعياري	1.63				
24	يقدم أعضاء الهيئة التدريسية الإجابة النموذجية عن الامتحانات للطلبة	العدد	16	29	51	43	32
		النسبة المئوية	9.4	17	29.8	25.1	18.7
		المتوسط الحسابي	3.26				
		الانحراف المعياري	1.48				
المجموع		العدد	118	166	320	284	138
		النسبة المئوية	11.5	16.17	31.18	27.68	13.45
		المتوسط الحسابي	3.15=6/18.92				
		الانحراف المعياري	2.64=6/15.85				

لقد جاءت نتائج العامل الرابع من الاستبيان والمتضمن مدى مراعاة الموضوعية التقويمية للاختبارات من أساتذة العلوم الاجتماعية بجامعة أم البواقي حسب وجهة نظر طلبتهم كالتالي:

بالنسبة للفقرة التاسعة عشرة (تناسب العلامات المحددة لكل سؤال في الاختبار مع أهمية المحتوى التعليمي الذي يقيسه) نلاحظ أن النسبة الغالبة من الطلبة والمقدرة (31.6%)رأوا أن العلامات المحددة لكل سؤال في الاختبار غالبا ما تتناسب مع أهمية المحتوى التعليمي الذي يقيسه ، تلاها البديل أحيانا بنسبة (29.2%) ثم البديل غالبا (16.4%) ثم البديل دائما (12.3%) ثم أخيرا البديل أبدا (10.5%).

وانعكست هذه النتائج في قيمة المتوسط الحسابي (03.18) بانحراف معياري مقبول (1.36).

بالنسبة للفقرة العشرون (لا يتحيز أعضاء الهيئة التدريسية عند تصحيح أوراق الطلبة في اختبارات)

نلاحظ أن النسبة الغالبة من الطلبة والمقدرة (31%) رأو بأن أساتذتهم أحيانا ما يتحيزون عند تصحيح أوراق الطلبة ، تلاها البديل أبدا بنسبة (24%) ثم البديل

غالبا (21.6%) ثم البديل نادرا (14.6%) ثم أخيرا البديل دائما (8.8%)

وانعكست هذه النتائج في قيمة المتوسط الحسابي الذي كان أميل للبديل أحيانا (2.76) وذلك بانحراف معياري مقبول (1.62).

بالنسبة للفقرة الواحدة والعشرون (يمنح أعضاء الهيئة التدريسية الطلبة درجات عادلة في الامتحانات) نلاحظ أن النسبة الأكبر من الطلبة والمقدرة (28.1%) رأو بأن أساتذتهم غالبا ما يمنحون درجات عادلة في الامتحانات ، تلاها البديل أحيانا بنسبة (27.5%) ثم البديل نادرا (24.6%) ثم البديل دائما (12.9%) ثم أخيرا البديل أبدا (7%)

وانعكست هذه النتائج في قيمة المتوسط الحسابي الذي كان أميل للبديل أحيانا (3.15) وذلك بانحراف معياري مقبول (1.3).

بالنسبة للفقرة الثانية والعشرون (بإمكان الامتحانات المطبقة تقويم المستوى التحصيلي للطلبة في المادة) نلاحظ أن النسبة الأغلب من الطلبة والمقدرة (47.4%)رأوا أن الامتحانات أحيانا ما يكون بإمكانها أن تقوم المستوى التحصيلي للطلبة في المادة ، تلاها البديل غالبا بنسبة (26.3%) ثم البديل نادرا (14.6%) ثم البديلين أبدا ودائما بنسبتين متساويتين (5.8%)

وانعكست هذه النتائج في قيمة المتوسط الحسابي الذي كان أميل للبديل أحيانا (3.11) وذلك بانحراف معياري منخفض ومقبول جدا (0.86).

بالنسبة للفقرة الثالثة والعشرون (يجدد أعضاء الهيئة التدريسية الامتحانات بشكل مستمر) نلاحظ أن النسبة الأكبر من الطلبة والمقدرة (33.3%)رأوا أن أساتذتهم غالبا ما يجددون امتحاناتهم دوريا ، تلاها البديل دائما وأحيانا بنسبتين متساويتين (22.2%) ثم البديل أبدا (12.3%) ثم البديل نادرا بنسبة (9.9%)

أما عن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.43) فكان بين البديلين أحيانا وغالبا وذلك مقبول نوعا ما (1.63).

بالنسبة للفقرة الرابعة والعشرين (يقدم أعضاء الهيئة التدريسية الإجابة النموذجية عن الامتحانات للطلبة) نلاحظ أن النسبة الأكبر من الطلبة والمقدرة (29.8%) رأو بأن أساتذتهم أحيانا ما يقدمون الإجابة النموذجية عن الامتحانات للطلبة ، تلاها البديل غالبا بنسبة (25.1%) ثم البديل دائما (18.7%) ثم البديل نادرا (17%) ثم أخيرا البديل أبدا (9.4%)

وانعكست هذه النتائج في قيمة المتوسط الحسابي الذي كان أميل للبديل أحيانا (3.26) وذلك بانحراف معياري مقبول (1.48).

أما عن المجموع بالنسبة للمحور الرابع والذي يعكس مراعاة الموضوعية التقويمية للاختبارات من قبل أساتذة العلوم الاجتماعية بجامعة أم البواقي حسب وجهة نظر طلبتهم ، نلاحظ أن النسبة الغالبة كانت للبديل أحيانا (31.18%) تلاها للبديل غالبا (27.68%) ثم البديل نادرا (16.17%)، بينما النسب الأقل كانت للبديلين دائما وأبدا بنسبتي (13.45%) (11.5%)

وانعكست هذه النتائج في قيمة المتوسط الحسابي الذي كان أميل للبديل أحيانا (3.15) على الرغم من قيم قيمة الانحراف المعياري والمقدرة بـ (2.64) توحي بوجود قيم متطرفة.

5-6 عرض وتفسير نتائج التساؤل الرئيس:

هل تراعى شروط بناء الاختبارات التحصيلية في الاختبارات المطبقة من قبل أساتذة العلوم الاجتماعية بجامعة أم البواقي حسب وجهة نظر طلبتهم ؟

يمكن توضيح المجاميع المقابلة لاستجابات الطلبة على فقرات الاستبيان في البدائل الخمس من خلال الجدول التالي:

جدول (09): نتائج استجابات أفراد العينة على الاستبيان ككل

العامل 1	العدد	34	85	312	335	260
	النسبة المئوية	3.31	8.28	30.4	32.65	25.34
	المتوسط الحسابي	3.68				
	الانحراف المعياري	1.82				
العامل 2	العدد	157	283	435	315	178
	النسبة المئوية	11.47	20.68	31.79	23.02	13.011
	المتوسط الحسابي	3.49				
	الانحراف المعياري	1.5				
العامل 3	العدد	101	137	223	141	82
	النسبة المئوية	14.76	20.02	32.6	20.61	11.98
	المتوسط الحسابي	2.95				
	الانحراف المعياري	2.42				
العامل 4	العدد	118	166	320	284	138
	النسبة المئوية	11.5	16.17	31.18	27.68	13.45
	المتوسط الحسابي	3.15				
	الانحراف المعياري	2.64				
المجموع الكلي	العدد	410	671	1290	1075	658
	النسبة المئوية	9.99	16.34	31.43	26.19	16.03
	المتوسط الحسابي	3.31				
	الانحراف المعياري	2.09				

بالنسبة لنتائج الاستبيان ككل والتي تعكس مراعاة شروط بناء الاختبارات التحصيلية في الاختبارات المطبقة من أساتذة العلوم الاجتماعية بجامعة أم البواقي حسب وجهة نظر طلبتهم نلاحظ أن النسبة الغالبة كانت للبديل أحيانا (31.43%) تلاها للبديل غالبا (26.19%) أي أن البديلان حازا على أكثر من نصف الاستجابات وهو الأمر الذي يدل على أن هذه الاختبارات تراعي شروط بناء الاختبار الجيد ، وحازت باقي البدائل على أقل من نصف الاستجابات: نادرا (16.34%) ، دائما (16.03%) ، وأخيرا أبدا (9.99%).

وقد أيدت هذه النتائج قيمة المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.31) والذي توسط البديلين أحيانا وغالبا ، على الرغم من أن قيمة الانحراف المعياري توحي بوجود قيم متطرفة أثرت على قيمة المتوسط.

خاتمة

يقاس تقدم الأمم بقوة النظام التربوي بها ، والتي تكون مخرجاته على درجة عالية من الجودة ، حيث يعد أفراد مؤهلين ذوي كفاءة وقادرين على تطوير المجتمع ، ولديهم مرونة عالية على تطوير أنفسهم ومواكبة التغيرات ومستجدات العصر ، ويعتمد ذلك على جودة وسائل القياس وأساليب التقويم التي تساعد في اتخاذ قرارات بناءة . ولأنّ الاختبارات التحصيلية عضو من النسيج التعليمي ، فقد توالت العديد من الدراسات لكشف بعض الجوانب الخفية له ومن بين هذه الدراسات ما يؤكد على أن التقويم التربوي يقتصر في المؤسسات التربوية والتعليمية على الامتحانات أو الاختبارات باعتبارها أحد الأساليب الأساسية وإن لم تكن الوحيدة ، والتي يعتمد عليها في قياس مستوى تحصيل الطلبة وإصدار القرارات والأحكام التربوية بشأنهم ، وبالتالي فقد جاءت نتائج هذه الدراسة لتبين أن عملية بناء الاختبارات التحصيلية التي على أساسها تقاس مدى اكتساب الطلبة للمعارف الأكاديمية وذلك بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة أم البواقي تشوبها الكثير من النقائص سواء ما تعلق الأمر بمدى التزام أساتذة قسم العوم الاجتماعية بالخصائص العامة للاختبار الجيد ، أو مدى قياس هذه الاختبارات للأهداف التربوية أو فيما يخص الزمن المحدد للاختبارات ومدى صعوبة هذه الأخير بالإضافة إلى عامل مهم جدا في عملية بناء الاختبارات التحصيلية وهو

مدى تناسب أسئلة الاختبارات مع أهمية المحتوى التعليمي الذي تقيسه ، وذلك من خلال النسب المئوية المتحصل عليها وكذا المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ، والتي تفسر عدم التمكن أو النقص في كفاءة أعضاء هيئة التدريس من حيث مراعاتهم للخصائص العامة للاختبار الجيد. الشيء الذي يستلزم من منظورنا الخاص تكوينا دائما و مستمرا لأعضاء هيئة التدريس من أجل التحكم الجيد في العملية التقويمية وبطرق موضوعية ، وبعيدين كل البعد عن ذاتية وتحيز الأستاذ الجامعي مهما كانت الأسباب كل ذلك من اجل محاولة ضمان بعض الجودة في تعليمنا الجامعي.

توصيات

ومن خلال مجريات الدراسة الحالية يمكن أن نقترح ونوصي بأهمية تفطن القائمين على بناء هذه الاختبارات إلى إيلاء العناية الشديدة لنتائج هذه الدراسة وكل تلك الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بالتشخيص والتحليل ، محاولين من خلال ذلك التفطن إلى الأخطاء والإشكالات السابقة ، ونوصي في هذا الصدد بالتالي:

عقد دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس أو فريق التكوين فيما يخص كيفية بناء الاختبارات التحصيلية ومراعاة الشروط العلمية الأكاديمية لتحقيق الجودة في ذلك والتي قد تساعد في الارتقاء بمستوى أدائهم حيال تقويم الطلبة.

إتباع آليات متطورة لتقويم الاختبارات داخل الجامعة لضمان سرعة ودقة وشفافية أعمال هذه الأخيرة وذلك لضمان نوعية العملية التقويمية.

محاولة إيجاد الحلول العملية لإشكاليات الاكتظاظ الجامعي والتي أصبحت تشكل معضلة حقيقية تقف حجر عثرة أمام تحقيق الموضوعية والنوعية في عملية التقويم الجامعي بما فيها تصحيح الأعداد الهائلة من نسخ الاختبارات.

إبلاء العناية الشديدة لعملية انتقاء الأساتذة المتعاقدون والذين أصبحوا يشكلون قوة ضاغطة ساهمت بشكل كبير في تدني نوعية التعليم سواء فيما يتعلق بعدم الاختصاص أو عدم الخبرة أو عدم الجدية في العمل.

ضرورة قيام الهيئات الإدارية بأدوارها فيما يخص المتابعة البيداغوجية للأساليب التقويمية وخاصة المراقبة الدورية للاختبارات ومضمونها والذي قد يكون معادا لعديد السنوات

.

قائمة المراجع

- قطيط ، غسان يوسف. (2009). التقويم في التعليم العالي. القاهرة. مصر. مركز الخبرات المهنية للإدارة.
- دروزة ، أفنان نصير. 2005.الأنشطة التعليمية والتقييم المدرسي. ط1. عمان. دار الشروق للنشر والتوزيع
- كاظم ، علي. (2007). إتجاهات المعلمين والطلبة وأولياء الأمور نحو التقويم التكويني وعلاقته بالتعليم العالي. مجلة كلية التربية.41-79.
- الزهراني ، سعد عبد الله بردي. (1998). التجربة الأمريكية في تقويم مؤسسات التعليم العالي. ندوة التعليم العالي. المملكة العربية السعودية.
- فرهود ، نداء محمود. (2002). التقويم الذاتي الشامل لأداء الجامعات مدخل للتطور وضمان لجودة التعليم. العدد الأول. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات.
- عثمان ، مُحَمَّد. (2011). أساليب التقويم التربوي. عمان. دار أسامة للنشر والتوزيع.
- كيال ، نادية صالح عويضة. (2011). أراء طلبة الدراسات العليا نحو أساليب التقويم المستخدمة من قبل أعضاء هيئة التدريس في جامعة بيرزيت. رسالة ماجستير منشورة. جامعة بيرزيت. فلسطين.
- Torice.A.2001.assessing academic achievement. Needhau .height.m.a
- Oermann.m.gaberson.k.2006.evaluation and testing in nursing education.2nd ed.new york.springer publishing.

الملحق رقم (01): حجم العينة المناسب عند المستويات المختلفة حسب جدول uma sckara

حجم المجتمع الأصلي	حجم العينة المناسب	حجم المجتمع الأصلي	حجم العينة المناسب
10	10	550	226
30	28	650	242
70	59	900	269
110	86	1100	285
170	118	2000	322
210	136	6000	361
250	152	15000	375
360	186	75000	382
420	201	1000000	384

الخطاب الشعري السياسي لنزار قباني بلاغة وحِجاج

The political poetic discourse of Nizar Qabbani -rhetoric and argumentation-

تاريخ الإرسال: 18-07-2019 تاريخ القبول: 18-05-2021

هاجر فرطاسي، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة،fertassihadjer@yahoo.fr

الملخص

أقر العرب منذ القدم بسلطة الشعر وقدرته على التغيير ، وآمنوا بالدور التأثيري للشاعر الذي قد يجعل المتلقي مستعدا لتقبل أفكاره وتبني مواقفه ، وقد لجأ إليه الشعراء في معالجتهم للقضايا السياسية لأنه يتمتع بميزات تمكنه من الولوج إلى أعماق المتلقي والتأثير فيه ، وهو غني بالآليات البلاغية واللغوية ذات الأبعاد الحجاجية ، التي تجعل منه خطابا حجاجيا قادرا على إقناع الآخر وتوجيهه ، ويعد الشعر السياسي أكثر الأنواع الشعرية إظهارا للجانب الحجاجي للخطاب الشعري ، ولذلك تم في هذه الدراسة انتقاء نموذجين شعريين من الشعر السياسي لـ" نزار قباني" وإخضاعهما للتحليل بالاستعانة بأبرز الآليات التي توصلت إليها نظرية الحجاج.

الكلمات المفاتيح: التداولية ، الحجاج ، الخطاب الشعري السياسي ، نزار قباني

Résumé

Les Arabes ont su depuis l'aube des temps que la poésie a la capacité de tout changer. Ils ont cru aussi au rôle et à l'impact que peut avoir un poète qui par le billet de ses mots change à son gré des évidences. Les poètes l'utilisent en politique grâce à sa littérature riche et son influence sur le public en matière de conviction et d'argumentation. La poésie politique se distingue alors par son aspect argumentatif. Dans cette étude, nous avons choisi quelques exemplaires de la poésie politique de Nizar QABBANI afin de les analyser en utilisant les outils que les théories de l'argumentation ont développés.

Mots clés : pragmatique, l'argumentation, discours poétique politique, Nizar Qabbani

Abstract

From the ancient time, the Arabs affirmed and believed in the power of poetry to bring changes, and they believed in the important role of the poet who can change by his poems the facts and gain success. The poets have used poetry to deal with political cases because it has the adequate characteristics to affect the reader and it has the linguistic and metaphoric richness to bring the necessary arguments to convince the others. The political poetry is considered as the most argumentative kinds of poetry that show the argumentative side of poetry. As a result, we have chosen for this study some samples from the political poetry of Nizar QABBANI and analyzing them by using the most important techniques achieved by the theory of argumentation.

Keywords: pragmatic, argumentation, political poetry, Nizar Qabbani

مقدمة

إنّ الخطاب الشعري خطاب يحمل دلالات كامنة في ذاته ، وفي نفس كل من مبدعه ومتلقيه ، وفي عناصر السياق المختلفة المحيطة بعملية إنجازه ، وقد أدرك الدارسون أنّ له أبعادا أخرى غير الأبعاد الجمالية التي تميزه عن الخطابات العادية ، فهو خطاب تواصلي تتوافر فيه كل عناصر العملية التواصلية ، ولكن تميزه سيطرة الوظيفة الشعرية المنبثقة من اللغة الخاصة التي تصدر عن شخص موهوب يشعر بما لا يشعر به الآخرون ، ويعبر بطريقة يعجز غيره عن التعبير بها ، ولمّا نبحث في حقل المناهج النقدية عن مقاربة تمكن من دراسة الخطاب الشعري من كل الجوانب ، سنجد المقاربة التداولية التي تسمح للباحث بالغوص في عمق الخطاب الشعري دون أن يغفل أيّ عنصر من عناصر إنجاز العملية الإبداعية ، هذه المقاربة التي بدأت كمنهج لدراسة الخطاب العادي لكنها أثبتت قدرتها على مقاربة الخطابات الشعرية ، وذلك لإحاطتها بكل ما يتعلق بالخطاب الشعري ، إذ لم تحصر اهتمامها في جانب واحد من جوانب العمل الإبداعي مثلما فعلت المناهج الأخرى ، وذلك انطلاقا من أن العملية الإبداعية عملية تواصلية قائمة على عناصر لكل واحد منها دوره الخاص به ، وهي المتكلم والمتلقي والرسالة واللغة والقناة والسياق ، وكل هذه العناصر جديرة بالدراسة ، وهذا ما وفرته التداولية بمقولاتها المتعددة سواء أكان الأمر متعلقا بقصدية المتكلم ، أم بإفادة المتلقي ، أم بالسياق ، أم بالأفعال الكلامية بأنواعها ، أم بالحجاج.

وفي هذه الدراسة سيتم الكشف عن الوظيفة الحجاجية للخطاب الشعري السياسي بالاعتماد على نظرية الحجاج التي تعد مبحثا هاما من مباحث التداولية ، إذ تقدم آليات إجرائية متنوعة تبرز كيفية تأثير الخطاب الشعري في المتلقي ، والشعر السياسي لنزار قباني هو مثال للشعر الذي لم تمنع شعريته من ظهور بعده الحجاجي ، حيث يعد نزار من أبرز شعراء العصر الحديث الذين واكبوا التطورات الحاصلة على الساحة السياسية من جهة ، وعلى الساحة الأدبية من جهة أخرى ، فكان شعره شعرا حداثيا "يقوم على الاقتراب المباشر من الحدث اليومي والتجربة العادية ، ولغة الحياة ، واستعمال الرموز التاريخية والأسطورية" (أبو سنة ، 1982 ، صفحة 123) ، وهو شعر نابع من قلب عربي تجرع مرارة الظلم ، فأراد أن يعبر عما يحدث في العالم العربي ، ويكشف الحقائق التي تزيد الجراح عمقا ، ولكن في الوقت ذاته هو يبحث عن الأمل الذي يخفف عمق الألم ، وقد استطاع بشعره السياسي أن يبني جسرا متينا يصله بمتلقيه ، ويمكنه من تحريك قلوبهم ، فهم الذين اعتادوا على قربه منهم ومحاكاته لآلامهم وآمالهم ، وألفوا لغته التي اعترفوا بقوتها وسحرها ، وآمنوا بقدرة شعره على التأثير فيهم ، فالشعر على حد تعبير سامية الدريدي "لا يؤثر في الآخرين ويغير من سلوكهم ومواقفهم ، ويبدل من واقعهم إلا إذا كان منخرطا في نظرية بلاغية تسلم للشعر بهذه القدرة العجيبة وتعترف بسلطانه على النفوس والعقول من جهة ، ومخاطِبا من جهة أخرى متلقين يعترفون للشاعر بمنزلة الريادة ويعدونه بمثابة الرائد القادر على الفعل والتأثير" (الدريدي ، 2008 ، صفحة 74).

ونظرا لغنى الخطاب الشعري السياسي بالآليات الحجاجية ، سيتم التركيز على الآليات البلاغية وتتبع دورها في بلورة البنية الحجاجية الكامنة في الخطاب الشعري ، مع التطرق إلى مفهوم السلم الحجاجي القائم على تراتبية الحجج ، وكيفية ترتيب الحجج البلاغية فيه ، وستحاول هذه الدراسة الإجابة عن تساؤلات مهمة هي: هل يمكن أن يكون للمجاز بعد حجاجي خاصة وأن علماءنا الأوائل أقروا بأنه أبلغ من الحقيقة؟ وكيف يرفع المجاز من درجة الحجة في السلم الحجاجي؟ وهل يظهر ذلك جليا في الخطاب الشعري السياسي لنزار قباني؟

1- نظرية الحجاج والخطاب الشعري السياسي

تقدم نظرية الحجاج آليات إجرائية متنوعة يمكن الاستفادة منها في مقاربة الخطاب الشعري مقاربة تداولية ، هذا الخطاب الذي قيل إنه بعيد كل البعد عن الحجاج ، إذ هما خطان متوازيان لا يلتقيان ، حيث "أكّد بعض الفلاسفة على عدم وجود حجاج في الشعر ، لأنّه لا يمكن الحديث عن حجاج فردي أو ذاتي له سماته الخاصة المميزة ، ذلك أن الحجاج ضرب من المعارف الشائعة بحيث إن أحطنا بقوانينه تحصلنا على خطاب حجاجي مشابه لأي خطاب حجاجي آخر لا تميز فيه ، في حين أن الشعر يقوم على الفردية والذاتية

وحقيقته تناقض حقيقة الحجاج" (الدريدي ، 2008، صفحة 75)، وقد حاولت "سامية الدريدي" في كتابها "الحجاج في الشعر العربي القديم" إثبات العلاقة بين الشعر والحجاج ، وردت على طرح هؤلاء الفلاسفة بقولها إن كون الشعر "تجربة فردية لا ينفي مطلقا انطلاقه مما هو جماعي مشترك ، وإنما تكمن قدرة الشاعر أساسا في ضروب التغيير أو التعديل التي يدخلها على الشائع المعروف ، فيأتي في صورة جديدة أو كالجديدة ، صورة نسجتها الموهبة والثقافة وثراء الأحاسيس والرؤية المتميزة للعالم والأشياء واللغة أيضا" (الدريدي ، 2008، صفحة 75) ، فرغم الذاتية التي تميز الخطاب الشعري إلا أنه لا يخرج عن التقاليد اللغوية المشتركة التي يطبعها بأحاسيسه وكل ما ينبع من خياله المبدع باعتباره "نسيجا لغويا يتيح للطاقات التعبيرية الكامنة أن تنفجر من صميم الفيض اللغوي" (حجازي ، 2005، صفحة 130) ، وهذا وإن جعله خطابا فريدا إلا أنه لا يخرجه من كونه خطابا يعتمد على اللغة ويخضع لقوانينها ويستعملها بما يتناسب ومقاصده.

إنّ للحجاج دورا في التأثير والتخاطب والتواصل وله علاقة وطيدة بالروابط اللغوية والبلاغة ، إذ نجد الحجاج الذي يعتمد على الروابط اللغوية في عملية الإقناع ، فهو ليس خارجا عن اللغة بل هو موجود في داخلها "كما أن الجملة كمورفيمات ومونيمات وتعابير وصيغ فضلا عن محتواها القضوي الإخباري يمكن أن توجه للمتلقي تأثيرات إقناعية حجاجية سلبية أو إيجابية" (حمداوي ، 2012، صفحة 93) ، ونجده يعتمد كذلك على تقنيات البلاغة في الإقناع والإفهام ، وكلّ من هذين النمطين من الحجاج نلمسه بوضوح في الخطاب الشعري ، (صحراوي ، 2008): فاللغة العربية مثلا تشتمل على عدد كبير من الأدوات والروابط الحجاجية التي لا يمكن أن تعرف صفاتها الحجاجية إلا بالإحالة على قيمتها الحجاجية داخل الخطاب ، نذكر من هذه الأدوات ألفاظ التعليل (الاسمية والحرفية) والإضراب ، والاستدراك ، والنفي ، والقصر والحصر وغيرها ، مثل: لكن ، بل ، إذن ، حتى ، لا سيما ، إذ ، لأن ، بما أن ، مع ذلك ، ربما ، تقريبا ، إنما ، ما ، إلا ...إلخ ، ومنها الصيغ الصرفية (صفة المبالغة واسم التفضيل...)، ومنها بعض الظواهر الدلالية (مفهوم الموافقة والمخالفة...)...(صحراوي ، 2008)، هذه الروابط يلجأ إليها الشاعر ويعتمد عليها في طرح ما يريد من أجل الوصول إلى المتلقي وتحقيق التأثير والتواصل ، ومثلما يعتمد على الروابط اللغوية يعتمد على تقنيات البلاغة كعلم البيان والمعاني من أجل الإقناع ، هذه الأخيرة التي تكثر في الخطاب الشعري فتميزه عن الخطاب العادي وتزيد من غموضه الأمر الذي يجعله خطابا حجاجيا ويبطل ما قيل عن عدم حجاجيته.

(بيرم ، 2013): وعلى أساس ما تقدم أضحت قدرة الشعر على النهوض بوظيفة حجاجية بينة واضحة لا لبس فيها... (بيرم ، 2013) ، كما أصبح من الممكن توظيف ما وصلت إليه نظرية الحجاج في دراسة الخطاب الشعري عن طريق الوقوف على الروابط الحجاجية اللغوية التي تتحكم في اتساق تراكيب الخطاب وانسجام معانيه ، وتقنيات البلاغة التي ترتقي به وتجعله مميزا عن الخطابات العادية.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنه تم التركيز في هذه الدراسة على الشعر السياسي لأنه يحمل رسائل تختلف باختلاف التوجهات والإيديولوجيات ، ويسعى إلى تغيير الواقع العربي الذي أنهكته الأزمات السياسية الداخلية والخارجية ، وكان "نزار قباني" من الشعراء الذين آمنوا بفكرة قوة الشعر وسيطرته على متلقيه ، وقدرته على تغيير الواقع الأليم عن طريق شحذ الهمم وتحريك الضمائر ، فهو القائل إنَّ: "الشاعر يجب أن يغير العالم ، وظيفة الشعر هي أن يغير العالم" (فاضل ، 1989، صفحة 34)، وأراد بقصائده السياسية أن يصور حاضر العرب ويذكرهم بماضيهم الزاخر بالبطولات ، لعله يوقظ فيهم البطولة القديمة ، ويبث فيهم الأمل في بعث أمجاد الماضي ، لقد انطلق إذًا في شعره السياسي مؤمنا بقدرة اللغة على التأثير ، ومتيقنا من قدرة الشعر على التحريض ودفع الآخر إلى التغيير ، وفيما يلي إبراز للجانب الحجاجي في شعره ، من خلال دراسة قصيدتين من أشهر قصائده السياسية: "منشورات فدائية على جدران إسرائيل" (قباني ، 1999، صفحة 167)، و"المهرولون مع السادات" (الدغيدي ، 2006، صفحة 198)، واللتين تجسدان ثنائية الأمل والألم ، وتصوران التناقضات التي يعيشها العربي جراء ما يلحقه من انكسارات متتالية ، إذ يبقى متأرجحا بين أمل في النصر ويأس مستمر.

2- الآليات البلاغية ذات الأبعاد الحجاجية في الشعر السياسي لنزار قباني

إن الخطاب الشعري خطاب مميز بأساليبه البلاغية التي تجعل لغته فريدة من نوعها ، فلا تكون "بوضوح اللغة العادية اليومية ، ولا تكون بالغموض الذي يهلك المعنى ويقتله ، وينفر المتلقي ويقلقه ، بل هي لغة تقع في منطقة وسطى بين الوضوح والغموض ، إذ تحمل معنى ، لكنه يستدعي من أجل بلوغه كفايات لغوية وأدبية قدرات عقلية ونفسية يبدو أنها أكثر رقيّا وسموّا من تلك التي يتطلبها الكلام اليومي العادي" (المودن ، 2014، صفحة 272) ، ومثلما تجعل هذه الأساليب لغة الخطاب الشعري مميزة قد تجعلها أيضا محملة بالحجج التي تسعى إلى التأثير في الآخر ، والشعر السياسي لـ"نزار قباني" نموذج للخطاب الشعري الحجاجي الذي يتبنى فيه صاحبه موقفا ويسعى جاهدا إلى إقناع الآخر به ، معتمدا على مختلف الآليات الحجاجية المتاحة له ، ولعل الآليات البلاغية هي أكثر الآليات الحجاجية التي يلجأ إليها الشاعر لأنها تجمع بين غايتين هما: التغلغل في الشعور عبر تراكيب تنشد الجمال ، والتأثير في الآخر بتراكيب قائمة على استدلالات منطقية ترضي العقل وتقنعه ، ومن أبرزها: التشبيه ، الاستعارة ، الكناية ، التمثيل ، والتكرار.

2-1-التشبيه

اعتمد الشاعر على التشبيه في شعره وذلك لأغراض جمالية وأخرى حجاجية ، (المودن ، 2014): فالتشبيه بعدّه جزءً من الصور البيانية له دور إقناعي ، وقوته تتأتى من قدرته على التقريب بين عنصرين من نظامين مختلفين مع محاولة جاهدة لطمس ما بينهما من فروق... (المودن ، 2014)، وهو يحمل بذلك حججا تدفع بالمتلقي إلى التأثر والاقتناع ، وقد ورد التشبيه في شعر "نزار" على شكل حجج لنتيجة مذكورة ، أو على شكل نتيجة لحجج مذكورة ، إذ نجده في قصيدة "منشورات فدائية على جدران إسرائيل" يدافع بكل حماس عن أحقية الشعب الفلسطيني في الأرض ، ويركز على البقاء في فلسطين ، ولذلك أورد حجتين اتخذتا شكل التشبيه في قوله:

فهذه بلادُنا
فيها وُجِدنَا منذ فجر العمرْ
فيها لعِبنْا...وعشِقْنا... وكتبنَا الشِعرْ
مُشَرّشُونَ نحنُ في خُلجانها
مثلَ حشيش البحرْ
مُشَرّشُونَ نحنُ في تاريخها
في خُبزها المرقُوقِ...في زيتونِها
في قمحها المُصْفَر
مُشَرّشُونَ نحنُ في وجدانِها
باقونَ في آذارها
باقونَ في نيَسْانِها
باقونَ كالحَفْر على صُلبانِها باقون في نبيها الكريم ، في قرآنها وفي الوصايا العشْرْ ...

النتيجة: البقاء في فلسطين

الحجة 1: مشرشون نحن في خلجانها مثل حشيش البحر

الحجة 2: باقون كالحفر على صلبانها

إذ اعتمد في كل حجة على مشبه به تظهر فيه صفة البقاء ، والصمود ، والثبات بجلاء ، فلا خلجان دون حشيش ولا صليب دون حفر ، وكل قارئ يستحضر هذين المشهدين يدرك تلك العلاقة الوطيدة بين الفلسطيني وأرضه.

وعندما يقول:

ما بيننا ...وبينكُمْ...لا ينتهي بعامْ. ..
لا ينتهي بخمسةٍ ...أو عشْرةٍ ولا بألفِ عامْ. ..
طويلةٌ معاركُ التحرير...كالصيامْ
ونحنُ باقونَ على صدروكمْ كالنَقْش في الرخامْ ...

يعتمد على تشبيهين أحدهما مفرد "طويلة معارك التحرير كالصيام" ، والآخر تمثيلي "ونحن باقون على صدوركم كالنقش على الرخام" كحجتين لنتيجة تظهر في التركيب السابق وهي:

النتيجة: طول المعارك بين الفلسطينيين والعدو

الحجة 1: المعارك كالصيام

الحجة 2: الفلسطينيون كالنقش على صدور الصهاينة التي تشبه الرخام.

فالمعارك ستظل قائمة لأنها مفروضة وواجبة كأيام الصيام ، ولأن الفلسطينيين صامدون كالنقش الذي لا يزال محفورا ، ولأن صدور الصهاينة رخام متحجر لا شعور له ولا يهمه عدد الأرواح التي ستسقط في هذه المعارك.

ولكن هذا الإيمان القوي بالنصر سيتحول إلى انكسار وغضب بعد توالي الهزائم على العرب ، وسيسعى "نزار" إلى إقناع الآخر بالخيبات المتكررة ، وذلك في قصائد عديدة أبرزها: "المهرولون مع السادات" ، وقد استعمل التشبيه كنتيجة ، وذلك لما يقول:

سَقطَت للمرّةِ الخمسين عُذْريّتُنا
دونَ أنْ نهتزَّ أو نَصْرُخ
أو يُرْعِبَنا مَرْأى الدّمَاء
ودَخلْنا في زَمانِ الهَرْولَة
ووقفْنا بالطّوابيرِ كأغْنامٍ أمامَ المِقْصَلة

النتيجة: ووقفنا بالطوابير كأغنام أمام المقصلة

أي: تبعية وذل وهوان ورضى بكل الآلام التي يسببها الكيان الصهيوني

الحجة: التعود على السكوت والانهزام ، وتظهر هذه الحجة جلية في قوله: "سقطت للمرة الخمسين عذريتنا"

2-2-الاستعارة

إن الإقناع بالاعتماد على الاستعارة مقبول ، (المودن ، 2014): لأنه لا يبتعد كثيرا عن الحقيقة والصدق والعقل ، فالاستعارة تظل محافظة على أصلها الدلالي وسندها العقلي ، وتظل متضمنة وجه الشبه بين طرفيها ، وتشتغل بغاية الإقناع بدعوى يدعيها المتكلم... (المودن ، 2014)، و يعدّ "طه عبد الرحمن" الاستعارة قولا حجاجيا قائما على التفاعل بين طرفي الخطاب وفي هذا الصدد يقول: "القول الاستعاري حجاجي وحجاجيته من الصنف التفاعلي" (عبد الرحمان ، 1998 ، صفحة 310)، وقد استخدم "نزار قباني" الاستعارة كوسيلة حجاجية في شعره السياسي ، فلما قال في قصيدته "منشورات فدائية على جدران إسرائيل":

في هذه الأرض التي تلبس في مِعْصَمها
إسوارةً من زهرْ

استعمل استعارة مكنية لتصوير جمال فلسطين ، هذا الجمال الذي هو حجة لكل فلسطيني من أجل البقاء في بلاده ، فهذه الصورة البيانية لها بعد حجاجي إذ استخدمها الشاعر كحجة للتشبث بفلسطين وذلك بعد أن قال: "نحن باقون هنا"

ولو تمعنا قول الشاعر:

لا تسكرُوا بالنصرْ
إذا قتلتُمْ خالداً
فسوف يأتي عَمْرو
وإن سحقتُمْ وردةً
فسوفَ يبقى العطرْ

نجد أن الاستعارة المكنية "لا تسكروا بالنصر" هي نتيجة مدعمة بحجج هي الأخرى تعتمد على الخيال وتشير إلى معان ضمنية ، ويمكن تلخيص هذا كما يلي:

النتيجة: سعادتكم بالنصر مؤقتة.
الحجة 1: الأبطال موجودون
الحجة 2: المبادئ راسخة ومستمرة

وتظهر الحجة كذلك في الاستعارة التصريحية "قَطعتُم الأشْجارَ مِن رُؤوسِها ... وظلّت الجُذُور" ، فالصهاينة لم يقضوا على القضية الفلسطينية ، لأنهم قتلوا الرجال ولم يتمكنوا من الوصول إلى المبادئ الراسخة المتجذرة في عمق المجتمع الفلسطيني.

ولو انتقلنا إلى قصيدة "المهرولون" لوجدنا الاستعارة بنوعيها مستعملة إما كحجة وإما كنتيجة للتعبير عن حقيقة واحدة هي الخضوع والهوان والذل والضياع ، فلما يقول:

كَمْ حلمْنا بِسَلامٍ أخْضَر
وهِلال أبْيَض
وبِبَحْر أزرَق...وقلُوع مُرسله
ووَجَدْنا فجْأة أنفُسَنا...في مِزبَلَه

نجد الحجة في الاستعارة التصريحية "ووجدنا فجأة أنفسنا... في مزبله" ، إذ شبه العالم بصفة عامة والعالم العربي بصفة خاصة بالمزبلة ، فحذف المشبه وصرح فقط بالمشبه به "المزبلة" لتصوير حالة الفوضى التي آل إليها العالم اليوم بسبب الظلم ، حيث لم يعد للقيم الإنسانية معنى ، وأصبح العربي يشعر وكأنه لا شيء أو شيء لا قيمة له ، ويمكن تلخيص هذا فيما يلي:

الحجة: الفوضى وانعدام القيم الإنسانية

النتيجة: ذل وهوان وشعور العربي بالظلم

أما الاستعارة المكنية فتظهر في قوله:

وانْتَهى العُرْس

ولم تحْضرْ فلسطينُ الفَرح

بل رأتْ صُورَتَهَا مبثوثة عبْرَ كلّ الأقنِية

ورأتْ دَمْعَتَها تعْبُر أمْواجَ المُحيط

إذ جعل من الدمعة كائنا يتحرك ويعبر المحيطات، حتى يعبر عن عموم الحزن لدى الشعوب العربية التي فرض عليها الذل، وهنا تبدو الاستعارة كنتيجة وهي الحزن، لحجة قوية هي ضياع فلسطين وقبول العرب بالذل.

2-3-الكناية

عندما يعرف "الجرجاني" الكناية يقول: "المراد بالكناية ها هنا أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني، فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود، فيومئ به إليه ويجعله دليلا عليه" (جرجاني، 1992، صفحة 54)، ومن خلال هذا التعريف يظهر الجانب الحجاجي للكناية إذ يستعمل لفظها للدلالة على المعنى المقصود وبالتالي يكون حجة يستعين بها المتكلم لإقناع المخاطب والتأثير فيه.

فالتركيز في الكناية قد يؤدي إلى اعتبار المعنى الذي يشير إليه لفظها حجة، أما المعنى الضمني لها والذي يقصده المتكلم هو النتيجة، فعندما يقول الشاعر في قصيدة "منشورات فدائية على جدران إسرائيل":

فيهَا وُجِدْنا مُنذُ فَجْر العُمر

هو يثبت تجذر الشعب الفلسطيني وأصالته في أرضه وهذا هو المعنى المخفي وراء تركيب هذه الصورة البيانية، وحجته في ذلك طول المدة التي وجد فيها هذا الشعب في الأرض والذي يفهم من المعنى الحرفي للتركيب "منذ فجر العمر".

وهذا ما يلاحظ أيضا عندما يبرز الشاعر تطفل الصهاينة على الأراضي الفلسطينية عن طريق قوله:

فمَا لكُم خُبزٌ هُنا وَلا حُضُور

المعنى الحرفي لهذا التركيب هو حجة الشاعر في إثبات تطفل الصهاينة على أرض فلسطين، إذ ليس لهم عادات ولا تاريخ يثبت وجودهم في هذه الأرض الطيبة.

وعندما يقول:

إنْ سَحَقتُم وَرْدة فَسَوْف يَبْقى العِطْر

هي حجة نلمس من خلالها نتيجة ضمنية هي استمرار المقاومة رغم المجازر المرتكبة، وحجته وردت على شكل مثال مأخوذ من الطبيعة وهو عند سحق الوردة سيعم عطرها المكان.

ولما نبحث عن حجج قوية في قصيدة "المهرولون" سنجد معظمها كنايات تحمل حججا ونتائج ضمنية، كان الشاعر ذكيا في سبكها وتركيبها، ويظهر ذلك جليا في قوله: "وَتسَابَقْنا لتقْبيلِ حِذاءِ القَتلة"، فهو يثبت تبعية الدول العربية للكيان الصهيوني وحلفائه، وحجته في ذلك تسابق هذه الأخيرة لإرضاء أعدائها وإبرام الاتفاقيات معهم رغم كل الجرائم المرتكبة في حق الشعوب العربية المسلمة، والكناية الآتية: "سَقَطت كلُّ مَواويلُ البُطُولة" حجة قوية يؤكد من خلالها "نزار" على نتيجة حتمية هي انهزامية العرب وتهديمهم لكل ما بناه آباؤهم قديما.

2-4-التمثيل

لجأ "نزار قباني" في شعره السياسي إلى التمثيل أو ما يعرف حديثا بالرمز، واستخدمه كوسيلة حجاجية لها بعد جمالي، وقد عرف "مُحَمَّد العمري" التمثيل بقوله: "هو استقراء بلاغي، والمثل حجة تقوم على المشابهة بين حالتين في مقدمتها ويراد استنتاج نهاية إحداهما بالنظر إلى نهاية مماثلتها" (العمري، 2002، صفحة 82)، إذ يورد حادثة تاريخية أو دينية أو ظاهرة طبيعية، ويجعل المتلقي يسقطها على ما لديه من معان، وهذه العملية عملية استقرائية لها أبعاد حجاجية، وتسهم بشكل كبير في الإقناع، ومثال ذلك قول "نزار" في "منشورات فدائية على جدران إسرائيل":

لأنَّ مُوسَى قُطِعَت يَدَاه

ولم يَعُدْ يُتقِن فَنّ السّحْر

لأنَّ مُوسى كُسِرَت عَصَاه

ولمْ يَعُد بِوسْعه شقّ البَحْر

فهو يوجه خطابا للصهاينة يثبت فيه عدم قدرتهم على السيطرة على فلسطين من خلال الاعتماد على رمز ديني يدفع بالقارئ إلى استذكار معجزات سيدنا موسى عليه السلام، ثم ينفي حدوث هذه المعجزات مع الصهاينة اليوم في فلسطين،

لأن زمن المعجزات ولّى وهم يحتاجون إلى معجزة للسيطرة على هذه الأرض الطاهرة.

ويعتمد الشاعر كذلك على الرمز الديني في إثبات بطولة الرجل العربي وشجاعته وتقواه، حيث يستحضر شخصية الرسول ﷺ، وشخصية الصحابي الجليل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وذلك عندما يقول:

رجالُنا يأتونَ دونَ موعدٍ
في غضبِ الرعدِ، وزخاتِ المطرْ
يأتونَ في عباءةِ الرسولِ، أو سيفِ عُمرْ

وإذا ما ذهبنا إلى الرموز التاريخية نجد لها بعدا حجاجيا، حيث بحث الشاعر في التاريخ عمّا يمكن إسقاطه على ما يجري في فلسطين ووجد حقائق يمكنها أن تتغلغل إلى عمق القارئ وتقنعه بما يذهب إليه، فلما يقول:

لنْ تجْعَلُوا مِنْ شَعْبِنا
شعْبَ هُنود حُمْر

يستحضر المتلقي ما وقع للهنود الحمر من إبادة، ويدرك وجه الشبه الذي يجمع الفلسطينيين والهنود الحمر، فهم أصحاب حق تعرضوا للظلم، ولكن الشاعر يقدم من خلال هذا الرمز حجة لعدم إمكانية إعادة تاريخ الهنود الحمر مع الفلسطينيين، إذ إن الشعب الفلسطيني مختلف عن الهنود الحمر.

ومن الملاحظ من خلال قراءة الشعر السياسي لـ "نزار قباني" تركيزه على الرمز التاريخي وتوظيفه بشكل كبير، ويبدو هذا جليا في قصيدة "المهرولون" لما يقول: "سَقطَتْ غرناطَة للمرّة الخَمْسين من أيْدي العَرب، سَقطَت حطّين من غيرِ قتال، لمْ يعدْ في يَدنا أندلسَ واحِدَة نَمْلِكُها"، وهنا نستحضر بطولات أجدادنا في غرناطة، وحطين والأندلس، ونقارنها بالحاضر المر الذي نعيشه فكل قوانا خارت وكل أمجادنا ضاعت، ودخلنا دائرة التخلف التي لم يعرفها أجدادنا قط لا في غرناطة، ولا في حطين، ولا في الأندلس.

وإلى جانب الرمز التاريخي نجد جملة من الرموز اللغوية التي يمكن القول إن لها بعدا حجاجيا كقول الشاعر:

تَركُوا عُلْبَة سرْدِين بِأيْدينا
تُسَمّى غَزّة
عَظْمَة يابِسَة تُسَمّى "أريحا"
فُنْدُقا يُدْعَى فلسطين
بِلا سَقْفٍ بلا أَعْمِدة

فعلبة سردين رمز لغوي يدل على صغر المدينة التي تركت للفلسطينيين، وعظمة يابسة تحمل كل معاني الذل فالعرب قبلوا بقطع صغيرة من الأراضي الفلسطينية واكتفوا بها وسكتوا، وهنا يمكن استحضار المثل العالمي المشهور "جوّع كلبك يتبعك"، وفندق بلا سقف بلا أعمدة رمز يدل على انتزاع كل رموز السيادة من الفلسطينيين، والسماح لهم بالإقامة فقط وكأنهم في فندق، ولو بحثنا عن الجانب الحجاجي في هذه التراكيب، سنجد أن كل ما قدمه الشاعر من رموز لغوية هي حجج قوية لنتيجة واضحة هي؛ انهزامية العرب وتخليهم عن حقوقهم ورضاهم بالذل والهوان.

2-5-التكرار

اتفق الدارسون على الوظيفة الحجاجية للتكرار، فهو يسهم في تأكيد المعاني إذ له "وظيفة تتجاوز وظيفة الإخبار والإبلاغ إلى وظيفة التأثير والإقناع، وهي وظيفة تنتج عن التكرار بما يثير من دلالات الإلحاح، والمبالغة في التأكيد، بل قد تدفع بعض حالات التكرار إلى تغيير سلوك المخاطَب، فلا يراد منه الاقتناع فقط وإنما يراد منه أحيانا تغيير السلوك غير المرغوب فيه، أو الممارسة الفورية لفعل ما يلح عليه التكرار ويدفع نحوه، وهذه قضية التفت إليها البلاغيون المحدثون اليوم" (علي سليمان، 2013، صفحة 187)، (العبد، 2013): وأشار إليها العلماء القدامى الذين رأوا للتكرار أو ما يسمى أيضا بالترديد والترداد وظائف خطابية عدّة، عبر عنها بالإبانة والإفصاح والكشف، وتوكيد الكلام، وتقرير المعنى وإثباته... (العبد، 2013).

وقد وظف "نزار قباني" التكرار في شعره السياسي لأغراض حجاجية، حيث خدم ذلك الاتجاه العام لمختلف قصائده، سواء أكانت لإبراز ثبات الشعب الفلسطيني وإصراره على استرجاع الحق المسلوب، أم كانت للتأسف على حال الأمة العربية وتصوير الانكسار الذي تعيشه.

ولو نقف على كلمة "باقون" في "منشورات فدائية على جدران إسرائيل" والتي تتضمن معنى الاستمرار في التشبث بالحق الضائع، سنجدها قد تكررت ثلاثين مرة، وتكرارها هذا

يؤكد على حقيقة البقاء التي لا يريد العدو فهمها ، حيث ركز عليها الشاعر وأكسبها بعدا حجاجيا عن طريق تكرارها ، إذ يتحدى العدو وحجته في ذلك التمسك المستمر والتجذر في أرض فلسطين أي البقاء فيها دائما.

ولم يعتمد الشاعر على التكرار الشكلي لهذه اللفظة بل لجأ كذلك إلى التكرار بالمضمون عن طريق استعمال مرادف لها هو "مشرشون" ، والتي تكررت بدورها تكرارا شكليا ثلاث مرات ، وهذا ما يؤكد قيام القصيدة على مبدإ البقاء والاستمرار في الثبات التي اعتمدها الشاعر كحجة يتحدى بها العدو.

ويواصل الشاعر إثباته لحق الفلسطينيين في الأرض من خلال تكرار كلمة "سرقتم" الموجهة للعدو ، وهي حجة يؤكد بها على أولوية الشعب الفلسطيني بأرضه ، ويزيد على هذه الحجة حجة المؤامرة العالمية التي حيكت ضد الشعب الفلسطيني ، وذلك عن طريق تكرار عبارة "صفق العالم" ، وما يثبت كذلك هذا التآمر هو تركيز الشاعر على "أمريكا" واعتماده على التكرار بالمضمون لما يقول: "إن أمريكا على شأنها ليست هي الله العزيز القدير" ويكرر هذا المعنى بعبارة أخرى ولكن بإضافة معنى آخر "إن أمريكا على بأسها لن تمنع الطيور أن تطير" **فالله** عز وجل هو القادر على التحكم في مخلوقاته ، وأمريكا على بأسها ليست **العزيز القدير** ولن تتمكن من منع تحرير فلسطين.

إن فلسطين من حق الشعب الفلسطيني ، ومن خلال هذا التكرار الذي اعتمده الشاعر تظهر ثلاث حجج تثبت هذه الحقيقة ، أولها سرقة إسرائيل للأرض عن طريق القوة ، وثانيها مساندة العالم لهذا الاغتصاب ، وثالثها مساندة أمريكا على وجه الخصوص للعدو.

ويصر "نزار" على هذه الحقائق في قصيدته "المهرولون" ، ولكن بنبرة المنكسر الحزين اليائس ، الغاضب من هذا العالم الذي سيطر عليه الظلم ، فيلجأ إلى التكرار الشكلي بتكراره كلمة "سقطت" اثنتي عشرة مرة ، حتى يبين سقوط الأمة العربية وسكوتها عن حقها ، وتكرار كلمة "سرقوا" ليؤكد على أحقية الشعب الفلسطيني بالأرض واغتصابها منه ، ولإبراز المؤامرة الدولية ومساندة أمريكا للصهاينة كرر كلمات عديدة مثل: "الدولار" ، "أمريكا" ، كما كرر كلمة "خمسين" للتعبير عن طول مدة خضوع العرب وتعودهم على الهزائم والانكسارات.

وهذا التكرار يقدم لنا حججا واضحة لنتيجة حتمية هي ذل العرب وهوانهم وانكسارهم ، ومن أبرز هذه الحجج: هزائم العرب المتكررة ، واغتصاب الصهاينة للأراضي العربية دون التحرك لاسترجاعها.

3- السلم الحجاجي والقرائن الحجاجية في الشعر السياسي لنزار قباني

قبل الخوض في دراسة القرائن الحجاجية في النموذجين الشعريين لـ"نزار قباني" وبناء السلالم الحجاجية لكل منهما ، لابد من الوقوف على الخطوط العريضة لهذين المفهومين ، (بوقرة ، 2013): فالسلم الحجاجي يطرح تصورا لعمل المحاججة من حيث هو تلازم بين قول الحجة والنتيجة ، وفي تلازمها تعكس تعددا للحجة في مقابل النتيجة الواحدة ، على أن هناك تفاوتا من حيث القوة فيما يخص بناء هذه الحجج... (بوقرة ، 2013) ، فعندما تتسابق مجموعة من الحجج لتحقيق نتيجة واحدة فهي "تنتمي إلى فئة حجاجية واحدة ، ويمكن ترتيبها على أساس قوتها ، وهي بذلك تشكل سلما حجاجيا" (Bracos, 2006, p. 162)، ومن خلال هذا يتضح لنا أن السلم الحجاجي قائم على ترتيب الحجج التي تخدم نتيجة واحدة تصاعديا من الأضعف إلى الأقوى ، ويرمز له بالشكل الآتي (العزاوي ، 2013، صفحة 194):

حيث إن "ب "و"ج" و"د" حجج تخدم النتيجة "ن"

ويشير "طه عبد الرحمن" إلى قواعد السلم



الحجاجي والشرطين اللذين ينبغي توفرهما فيه ، فهو مجموعة غير فارغة من الأقوال مزودة بعلاقة ترتيبية ومستوعبة للشرطين الآتيين (عبد الرحمان ، 2000، صفحة 105):

- كل قول يقع في مرتبة ما من السلم يلزم عنه ما يقع تحته ، بحيث تلزم عن القول الموجود في الطرف الأعلى جميع الأقوال الأخرى.
- كل قول في السلم كان دليلا على مدلول معين كان ما يعلوه مرتبة دليلا أقوى.

ولترتيب الحجج المؤدية إلى نتيجة واحدة في السلم الحجاجي ، يتم الاعتماد على ما يعرف بالقرائن الحجاجية التي تساعد في التمييز بين الحجج القوية والحجج الضعيفة ، وهي حاضرة بنسب متفاوتة في جميع الأجناس الخطابية ، ويلجأ إليها المتكلم لفرض نسق من المحاججة يهدف به إلى توجيه مشاركه عملية التلفظ إلى دائرة معينة من الإقناع قصد الحصول على مقاصده أو تبليغ مبتغاه من الخطاب ، (الميساوي ، 2013): ولكي يدرك هذا الهدف يبني المتكلم خطابه وفق خطة حجاجية تنظم البنية الهندسية للخطاب حتى تصير العملية الإقناعية هادفة وموجهة لبنية الخطاب اللسانية والبراغماتية... (الميساوي ، 2013)، ويلجأ في بناء هذه الخطة إلى القرائن الحجاجية ، هذه القرائن التي صنفها المنظرون الغرب مثل "موشلر" (الميساوي ، 2013، صفحة 113) إلى قسمين: الروابط الحجاجية والعوامل الحجاجية ، ولو نظرنا في اللغة العربية سنجد عوامل وروابط حجاجية كثيرة ، فمن العوامل والتي تصادفنا كثيرا الشرط الذي "يساعد على تقييد المعنى بفضل طبيعة العلاقة التلازمية بين جزئيه" (الدريدي ، 2008، صفحة 116) بالاعتماد على الأدوات (من ، ما ، مهما ، كيفما ، أيان ، أنى ، متى ، أيّ ، حيثما ، إن ، إذما ، إذا ، لو ، لولا...)، القصر عن طريق التقديم والتأخير أو إنّما أو النفي والاستثناء ، بالإضافة إلى الألفاظ من قبيل: "ربما ، تقريبا ، كاد ، قليلا ، كثيرا" (العزاوي ، 2013، صفحة 199)، ومن الروابط الحجاجية: بل ولكن و"الغاية منهما تمكين العلاقة بين الحجة ونتيجتها ، وجعل المتلقي يعتقد بصحة العلاقة بينهما والانتقال به من التشكيك في الإمكان إلى ضرورة الاعتقاد بالتلازم" (قادم ، 2013، صفحة 1289)، حتى ، لا سيما ، لأن ، بما أن ، إذ ، كما يمكن إضافة الفاء التعليلية لأنها تسهم في ربط الحجة بالنتيجة.

وعند الغوص في معاني الشعر السياسي لـ "نزار قباني" ستدرك أن الشاعر بنى قصائده على أفكارٍ أراد إقناع المتلقي بها ، لرفع معنوياته ودفعه قدما نحو الأمام مثلما فعل في "منشورات فدائية على جدران إسرائيل" ، أو لتصوير الواقع العربي المر وتبصير الشعوب بالمؤامرات التي تحاك حولهم مثلما فعل في "المهرولون" ، معتمدا على آليات حجاجية متنوعة خاصة البلاغية منها.

ومن أهم الأفكار التي ركز عليها الشاعر في قصيدة "منشورات فدائية على جدران إسرائيل" والتي يمكن اعتبارها نتيجة لمجموعة من الحجج "الصمود وعدم الاستسلام" وهي فكرة مسيطرة على كل القصيدة ، فالشاعر يريد إبراز قدرة الشعب الفلسطيني على الاستمرار ، لذلك قام بتنويع الآليات الحجاجية والتي تدعم نتيجة واحدة هي صمود الشعب الفلسطيني ، فنجد الرابط الحجاجي الفاء التعليلية والذي يربط بين الحجة والنتيجة ، في موضعين وهما "فنحن باقون هنا" ، "فهذه بلادنا" ، إذ قدّم الشاعر حجتين لعدم إمكانية القضاء على الشعب الفلسطيني ، وهما مسبوقتان بالفاء التعليلية ، الحجة الأولى تمثلت في البقاء الدائم في فلسطين وعدم التخلي عنها ، والحجة الثانية تمثلت في التذكير بأحقية الشعب الفلسطيني بأرض فلسطين ، ونجد إلى جانب الرابط الحجاجي كذلك عاملا حجاجيا تمثل في القصر عن طريق تقديم ما حقه التأخير ، حيث قدم الشاعر الخبر على المبتدإ في قوله: "مشرشون نحن في خلجانها" ، "مشرشون نحن في تاريخها" ، "مشرشون نحن في وجدانها" ، وفي هذا التقديم يظهر الشاعر حججا أخرى لصمود الشعب الفلسطيني ، وهي تمسكه بكل شيء في فلسطين.

ولو نتمعن بقية التراكيب في القصيدة نجدها تراكيب بلاغية ذات أبعاد حجاجية ، إذ اعتمد الشاعر على التمثيل والكناية والاستعارة والتشبيه والتكرار ، وكل هذه التراكيب يمكن اعتبارها حججا لنتيجة ضمنية هي صمود الشعب الفلسطيني وعدم استسلامه ، كما نجد آليات أخرى لغوية حجاجية كالصفة التي لها دور في الإقناع لما تحمله في ثناياها من حجج ، فلما يقول "نزار": "باقون في نبيّها الكريم" تحمل الصفة "الكريم" بعدا حجاجيا ، حيث إنَّ الفلسطيني متشبث بدينه وبالأنبياء لأنهم بأخلاقهم السامية يجعلون كل من يؤمن بهم يناضل في سبيل إعلاء كلمة الحق ، وصيغة اسم الفاعل

التي لا تحمل دلالة الوصف فقط، بل لها غايات حجاجية ويظهر ذلك في القصيدة، فعندما يعتمد "نزار" على لفظ "باقون" ويعيد استعماله في مواضع كثيرة، وهو على وزن فاعل من الفعل الثلاثي "بقي" لا يدل هذا على الوصف فقط بل للكلمة بعد حجاجي، فالعدو لن يتمكن من إخراج الفلسطينيين من أراضيهم لأنهم ثابتون فيها، و"باقون" أدت هذا المعنى لأنها تدل على الثبات والصمود والتحدي، وكذلك الأمر عندما يستعمل كلمة "مشرّشون" التي تحمل معنى البقاء، ولكنها أكثر قوة لأنها مصوغة من فعل على وزن "فعَّل" والذي يدل على المبالغة.

أما ترتيب هذه الحجج في السلم الحجاجي فيتوقف على قوة كل منها، فالتعبير المجازي أقوى من التركيب الحقيقي، والتمثيل أقوى من الاستعارة، والاستعارة أقوى من التشبيه، والمعنى المكرر أقوى من غير المكرر:

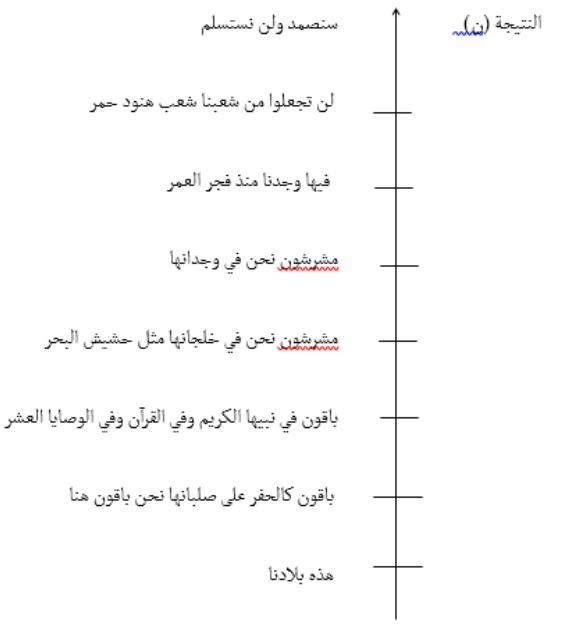

كل معاني الصمود والوقوف في وجه العدو ستصطدم بالواقع الأليم الذي تعيشه الأمة العربية، والذي يصوره "نزار" في قصيدته "المهرولون" هذا الخطاب السياسي الذي يقوم على فكرة هامة هي سقوط العرب وخضوعهم للصهاينة، والتي سنحاول فيما يلي تتبع حججها وبناء سلم حجاجي مناسب لها وفق الشروط التي تم الاتفاق عليها سابقا.

إنّ الشاعر يريد تصوير ما يحدث للعرب اليوم، وإثبات ما توصل إليه عن طريق استعانته بأساليب لغوية وبلاغية ذات أبعاد حجاجية، وتوظيفه لقرائن حجاجية متنوعة، إذ استعمل الرابط الحجاجي الفاء التعليلية والذي يربط بين الحجة والنتيجة، في ثلاثة مواضع وهي "فقد يبست فينا عروق الكبرياء"، "فما من رجل ينقذ الرمز السماوي ولا ثم الرجولة"، "فلقد غاب عن الزفة أولاد البلد"، حيث قدّم الشاعر ثلاث حجج لضياع حق الشعب الفلسطيني، وهي مسبوقة بالفاء التعليلية، الحجة الأولى تمثلت في فقدان العرب لتلك النخوة العربية القديمة التي كانت ترفض الذل، والحجة الثانية تمثلت في عدم وجود مسؤول عربي واحد قادر على الوقوف إلى جانب الفلسطينيين، أما حجته الثالثة فهي الغياب الفعلي للعرب عن الساحة السياسية المتعفنة وحضورهم الشكلي فقط، كما استخدم الرابط الحجاجي "لكي" في قوله: "لم يعد ثمة أطلال لكي نبكي عليها"، فالنتيجة هي عدم تحسر العرب على أي شيء اليوم، وحجته أنه لا يوجد ما نتحسر عليه، وهو بهذه العبارة يؤكد على خسارة العرب لكل شيء، وسقوطهم المتجدد، وإلى جانب هذه الروابط الحجاجية نجد العوامل الحجاجية كالقصر بالنفي والاستثناء في قوله: "ما وجدنا وطنا نسكنه إلا السراب"، وهنا تظهر لنا حجة قوية لنتيجة واحدة هي سلب الفلسطيني أرضه، ونجد كذلك القصر ببل في قوله: "لم تحضر فلسطين الفرح بل رأت صورتها مبثوثة عبر كل الأقنية"، وهو بهذا يبين أن الشعب الفلسطيني منزوع الحرية وأصبح في أيدي الصهاينة والخونة، وليس له القدرة على فعل شيء سوى التفرج على ما يخطط له، وهذه هي نتيجة التخاذل العربي، وإذا ما بحثنا عن حجج أخرى وجدناها ممثلة في صور بيانية ورموز نستطيع ترتيبها في السلم الحجاجي حسب درجة قوتها والتي تتوقف على درجة بلاغتها:

خاتمة

إنّ الخطاب الشعري السياسي لنزار قباني خطاب يجمع بين الوظيفة الجمالية والوظيفة الحجاجية، فهو قائم أساسا على المجاز الذي يمنحه بعدا جماليا وآخر حجاجيا، حيث يعدّ بمختلف صوره -حسب ما ذهبت إليه نظرية الحجاج الحديثة- من الآليات البلاغية الحجاجية، لأنه يجعلها أشد قوة وتأثيرا، وهذا ما أكد عليه العلماء العرب الأوائل منذ القدم، وقد استطاع نزار من خلال شعره السياسي إثبات هذا الأمر حين استعمل قلمه المزيّن بالبلاغة العربية الراقية

كسلاح سياسي يدافع به عن قضايا الأمة العربية ، ويمكن تلخيص النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة في النقاط التالية:



- اعتمد "نزار قباني" في خطابه الشعري السياسي على اللغة الإيحائية وذلك باستخدام الصور البيانية المعروفة منذ القدم ، والرموز الدينية والتاريخية ، فكانت آليات بلاغية حجاجية تعمل على إقناع الآخر ودفعه إلى التغيير.

- يعدّ المجاز بمختلف صوره من الآليات البلاغية الحجاجية المسيطرة على القصيدة ، وهو يرفع من درجة الحجة في السلم الحجاجي.

- يظهر نزار قباني من خلال خطابه الشعري السياسي أن قضيته لم تكن المرأة فقط ، بل كل ما تعلق بالأمة العربية ، إذ يضع يده على جراحها ويرغب في التخفيف عنها ، يبعث فيها الأمل أحيانا ، ويلومها أحيانا أخرى ، فهو المحب الذي يلقي لومه على من يحب رغبة في إصلاحه وإبعاده عن كل ما يسبب له الأذية ، وهو المحب الذي يرغب في رؤية من يحب بعيدا عن الآلام والأحزان.

وفي الأخير لا بد من القول إن الدراسات العربية القديمة قد تطرقت إلى مختلف المفاهيم المعروفة اليوم في الاتجاه التداولي ، وينبغي الاستفادة مما وصلت إليه واستغلاله في الأبحاث الحديثة ، فاللغة العربية لها ما يميزها عن اللغات الأخرى ، والتراث العربي غني باجتهادات عظيمة ، إذا ما تمت العودة إليها ، والتدقيق فيها سيتم التوصل إلى بناء نظرية عربية متكاملة تراعي خصوصية اللغة العربية في هذا المجال وترفع اللبس والغموض الذي يقع فيه كل باحث ، وهذا القول لا يعني تعصبا ورفضا للآخر ، بل هو رفض لتقزيم الذات والذوبان في الآخر.

المراجع والمصادر

الكتب والمراجع

أبو بكر العزاوي. (2013). الحجاج في اللغة. تأليف إسماعيل حافظ علوي ، الحجاج مفهومه ومجالاته. الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع.

أحمد قادم. (2013). رسالة ابن غرسية مقاربة بلاغية حجاجية. تأليف إسماعيل حافظ علوي ، الحجاج مفهومه ومجالاته. الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع.

أنيس الدغيدي. (2006). القصائد الممنوعة لنزار قباني. القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع.

جهاد فاضل. (1989). فتافيت شاعر وقائع معركة مع نزار قباني . بيروت: دار الشروق.

حسن المودن. (2014). بلاغة الخطاب الإقناعي نحو تصور نسقي لبلاغة الخطاب. الأردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.

خليفة الميساوي. (2013). الوصائل الحجاجية في المقاربات اللسانية الغربية. تأليف إسماعيل حافظ علوي ، الحجاج مفهومه ومجالاته. الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع.

سامية الدريدي. (2008). الحجاج في الشعر العربي القديم من الجاهلية إلى القرن الثاني للهجرة بنيته وأساليبه. الأردن: عالم الكتب الحديث ، جدارا للكتاب العالمي.

طه عبد الرحمان. (1998). اللسان والميزان أو التكوثر العقلي. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

طه عبد الرحمان. (2000). في أصول الحوار وتجديد الكلام. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

عبد القاهر جرجاني. (1992). دلائل الإعجاز. القاهرة: مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع.

عبد الله بيرم. (2013). التداولية والشعر قراءة في شعر المديح في العصر العباسي. الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

مُحَمَّد إبراهيم أبو سنة. (1982). دراسات في الشعر العربي. القاهرة: دار المعارف.

مُحَمَّد العبد. (2013). النص الحجاجي العربي دراسة في وسائل الإقناع. تأليف إسماعيل حافظ علوي ، الحجاج مفهومه ومجالاته. الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع.

مُحَمَّد العمري. (2002). في بلاغة الخطاب الإقناعي مدخل نظري وتطبيقي لدراسة الخطابة العربية. المغرب: أفريقيا الشرق.

مُحَمَّد علي علي سليمان. (2013). الحجاج عند البلاغيين العرب. تأليف إسماعيل حافظ علوي ، الحجاج مفهومه ومجالاته. الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع.

مسعود صحراوي. (2008). التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي. الجزائر: دار التنوير للنشر والتوزيع.

نزار قباني. (1999). الاعمال السياسية الكاملة (المجلد 3). بيروت: منشورات نزار قباني.

نعمان عبد المجيد بوقرة. (2013). القيمة الحجاجية في النص الإشهاري. تأليف إسماعيل حافظ علوي ، الحجاج مفهومه ومجالاته. الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع.

Martine Bracos. (.(2006 introduction à la pragmatique les théories fondatrices: actes de la langage, pragmatique cognitive, pragmatique intégrée. Bruxelles: De Boek et Larcier , édition université

المقالات العلمية

جميل حمداوي. (2012). "المقاربة التداولية في الأدب والنقد". مجلة العربية والترجمة ، العدد(9)

عبد الرحمان حجازي. (سبتمبر ، 2005). "مفهوم الخطابة في النظرية النقدية المعاصرة". علامات في النقد ، 15(57)

أثر الفترة الحرجة في اكتساب اللغة عند الصغار؛ مقاربة لسانية عصبية

Critical period's impact in Child's language acquisition; Neuro-lingual approach

تاريخ الإرسال: 28-05-2020 تاريخ القبول: 13-04-2021

هشام بلخير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، linguistique.oeb@gmail.com

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تبني مقاربة جديدة لفهم كيفية اكتساب اللغة عند الطفل ، تعتمد على بيان دور الأسس العصبية في الاكتساب ومعرفة الشروط العضوية والاجتماعية فيه. ثم ، بيان مفهوم الفترة الحرجة ودورها في تحقيق هذا الاكتساب.

اعتمدنا على خطة من أربعة محاور بدءا بأصل اللغة ، مرورا بالشروط العضوية والاجتماعية للاكتساب ، انتهاء بتتبع أثر الفترة الحرجة في اكتساب اللغة لدى الأطفال والكبار.

الكلمات المفاتيح: اكتساب اللغة ؛ شروط الاكتساب ؛ الفترة الحرجة ؛ المحيط اللغوي ؛ اللدونة العصبية.

Résumé

Cette recherche vise à adopter une nouvelle approche pour comprendre comment acquérir le langage d'un enfant, basée sur l'explication du rôle des fondements nerveux dans l'acquisition et la connaissance des conditions organiques et sociales qu'il contient. Ensuite, expliquer le concept de la période critique et son rôle dans la réalisation de cette acquisition. Nous avons adopté un plan en quatre volets en commençant par l'origine de la langue, en passant par les conditions organiques et sociales d'acquisition, terminant de suivre l'impact de la période critique sur l'acquisition du langage pour les enfants et les adultes.

Mots-clés : Acquisition du langage, Conditions d'acquisition, Période critique, L'environnement linguistique, Plasticité neuronale.

Abstract

This research aims to adopt a new approach to understand how a child acquires language, based on clarifying the role of the nervous foundations in acquisition and knowing its organic and social conditions, in addition to explaining the concept of the critical period and its role in achieving this acquisition. This study focuses on a four-pronged plan; starting with the origin of language, passing through the organic and social conditions of acquisition, and ending with tracking the impact of the critical period on language acquisition for both children and adults.

Keywords: Language acquisition, terms of acquisition, critical period, linguistic environment, neuroplasticity.

مقدمة

إنَّ المطّلع على الدراسات اللسانية المعاصرة يلاحظ تغيُّرا في التوجُّهات العلمية وانفتاحا كبيرا على العلوم النفسية والاجتماعية والبيولوجية والعصبية. هذه التغيّرات كانت حاسمة في بلورة تصورات نظرية جديدة ومختلفة حول اكتساب اللغة وتعلُّمها ، والوصول إلى الشروط المتحكّمة فيها ، والقيود التي تحول دون اكتسابها ، إلا في فترات زمنية معيّنة (الفترة الحرجة). ولعلّ الإجابة عن سؤال: ما هو أصل اللغة ؟ ضروري لفهم عملية الاكتساب ، وبخاصة وأنَّ الحاجة ملحّة لفهم ارتباطات عملية إنتاج اللغة بسيرورات ذهنية ونفسية وعوامل فيزيولوجية ومؤثرات خارجية وتداولية. والسؤال الثاني: ما هي الشروط البيولوجية والفيزيولوجية والاجتماعية التي تساهم في نمو اللغة لدى الطفل ؟ والسؤال الثالث: ما هي الفترة الحرجة ؟ هل لها وجود فعلي ؟ ما تأثيرها على الاكتساب اللغوي ؟ هل هي فترة حاسمة ؟ هل يمكن تدارك اكتساب اللغة بعد تجاوزها ؟

1. أصل اللغة

1.1 البحوث الأولى في أصل اللغة

ترتبط مسألة أصل اللغة وكيفية اكتسابها باهتمام الأمم القديمة ، وقد حصل اقترانها بالمسألة الأولى التي تحدثنا عنها (في مقال سابق) ، وهي أصل الإنسان ، وقد سبقت الإشارة إلى رأي ديكون في هذا الاقتران. " وقد نقل هيرودوت (HERODOT) في الجزء الثاني من كتابه (HISTOIRES) كيف أنَّ الأمير بامتيكوس (Psammetichus) قد تولّى عزل مولودين جديدين بعيدا عن أي محيط لغوي ، على أمل أنْ تكون كلماتهما الأولى دليلا على الطبيعة الأصيلة للشعب المصري. ومنذ القرن التاسع عشر كانت بعض الملاحظات الدقيقة حول لغة الطفولة (Langage enfantin) بديلا عن الأساطير والتأمُّلات حول أصل اللغات ؛ فداروين (Darwin) قد احتفظ بجريدة مدقَّقة حول التطوّر اللغوي عند أحد أطفاله ، وكذلك بالنسبة إلى ستيرن (Stern) في الألمانية وقريقوار (gregoire) في الفرنسية وليوبولد (Léopold) في الإنجليزية ، فقد نشروا جميعا دراسات تستند إلى الإنتاج اللغوي لدى أطفالهم " (باسانو ، 2020).

وكل هذه المحاولات تبحث عن اللغة الأولى ، وفي هذا كثير من التعصّب والتحيُّز للغة بعينها لأسباب إثنية أو عرقية ، ولكن الدراسات اللسانية الحديثة أتت بنظريات جديدة حاولت تفسير الاكتساب الأول للغة سنتحدّث عنها ضمنا في هذه الورقة.

2.1 اللغة والمعرفة

يرى أصحاب الاتجاه الربطي في تفسير كيفية اكتساب اللغة أنَّ " الأطفال معرَّضون لآلاف الفرص لتعلُّم الكلمات والعبارات ، والتعلُّم يحدُثُ تدريجيا ، حين يزداد الربط بين الكلمات والمعاني ، وهم يقولون بأنَّ اكتساب اللغة ، على ما فيه من جوانب هائلة ، فإنه ليس الإنجاز الهائل الوحيد الذي يُنْجِزُهُ الطفل ، ويوازنون بينه وبين التعلُّم المعرفي والحسّي ، بما في ذلك تعلُّم الرُؤية " (م.لايتاون.نيتا ، 2014)

وهو ما يؤيده ديكون (T.w.Deacon) حين اعتبر أنَّ الخاصية المحدِّدة للبشر (الهومو سابينس ، أو الإنسان العاقل) هي القدرة المعرفية التي لا نظير لها ، لعلّتين:

- اختلاف طريقة تفكيرنا اختلافًا بَيِّنًا عن كلّ الكائنات الأخرى على سطح الأرض.
- القدرة على تبليغ وتقاسم هذه الأفكار بوسائل ذات طبيعة إبداعية (ديكون ، 2014)

3.1 اللغة والرمز

يعدّ ديكون أنَّ ما يفصل ويُمايِز البشر عن سواهم من الكائنات هو القدرة على التمثيل الرمزي ؛ إذ يمكن للحيوانات تعلّم الربط بين الصوت وشيء ما أو نتيجة ما بسهولة ، ولكن التفكير الرمزي يستلزم بداية ، توفّر القدرة على الربط بين الأشياء التي نادرا ما يكون هناك رابط مشترك بينها ، مثال كلمة وحيد القرن ، أو فكرة المستقبل. اللغة ما هي إلا تعبير ظاهري عن هذه القدرة الرمزية التي تضع الأساس لكل شيء ابتداء من الضحك عند البشر وحتى بحثنا الدءوب دون كلل عن المعنى (ديكون ، 2014).

ويؤيّد هذ الفكرة ميكل كورباليس(M.C.Corballis) ؛ فالإنسان لا يستعمل اللغة لمجرّد التعبير عن المشاعر والأحاسيس ، بل إنَّ له قدرة على تشكيل عقله ؛ فاللغة جِهازٌ مُهَنْدِسٌ بإتقان لوصف الأماكن ، والناس ، والأشياء الأخرى ، والأحداث ، وحتى الأفكار والمشاعر. ونحن نستخدمه ، أي

العقل، بإعطاء الاتجاهات، وحكاية الماضي، وتوقُّع المستقبل، وللإخبار بالقصص الخيالية، وللمداهنة والخداع. ويضيف كوربالیس: ننخرط في النميمة، وهي طريقة نافعة في نقل أخبار عن الآخرين. إننا نستخدم اللغة لنقل الخبرة للآخرين، وبتقاسم خبراتنا نجعل التعلّم أكثرَ كفاءة، وأقلَّ خطرًا في الغالب. فالأفضل أن تطلب من أطفالك ألا يلعبوا وسط حركة المرور بدلا من أن تدعهم يكتشفون بأنفسهم ما الذي سيحدث لهم لو فعلوا ذلك (كوربالیس، 2006).

4.1 اللغة والمخ

يفترض بعض الدارسين في أصل الوجود البشري أنَّ المُخَّ ولُغةَ البشر قد تطوّرا على نحو مشترك على مدى ملايين السنين، في سياق مجتمع بشري، من حيث العمل والفكر والتفاعل، فينفون بذلك وجود لغة، ولو كانت بسيطة، لدى القردة العليا غير البشرية؛ لأنها لم تستطع تعلُّم أساسيات اللُّغة البشرية، حتى عند معايشتها لبيئة اجتماعية تسودها لُغَةُ بَشَرِيٍّ (ديكون، 2014).

ولذلك جاءت الدراسات الحديثة والمعاصرة، لتركِّزَ على التناغم العجيب بين نُضْجِ الدّماغ والمُخّ، خصوصا مع اكتساب اللغة عند الطفل. ومن هذه الدراسات، تلك التي اعتمدت على علم النفس المعرفي في فرع من فروعه، وهو اللسانيات النفسية التطورية (developmental Psycholinguistics) الذي جاء بأدوات جديدة نظرية ومنهجية، فأصبح اكتسابُ اللغة الموضوعَ المباشرَ والمركزيَ. ارتكز التحليل النظري والمنهجي على (باسانو، 2020): التحاليل اللسانية، نتائج البيولوجيا العصبية، منوالات (Modelizations) الذكاء الصناعي.

يعتمد اكتساب اللغة عندنا، نحن البشر، على قدرتنا في تجريد واستخدام القواعد النحوية، وهي قدرة تفتقر إليها الحيوانات، فعلى سبيل المثال، أظهرت تجارب تصوير الدماغ أنَّ هناك تنشيطا في منطقة بروكا (Broca) عندما يتعلّم الشخص قاعدة نحوية للغة ما، لذلك يبدو أنَّ القيود البيولوجية (Les contraintes biologiques) تتفاعل مع الخبرة في منطقة بروكا لجعل اكتساب لغة ما ممكنا، لذلك اعتبرت هذه المنطقة هي الأساس العصبي لاكتساب قواعد النحو لأي لـغة (niveaux، 2020).

5.1 اللغة والأساس الأحيائي

تؤيّد الدراسات في اللسانيات النفسية الاتجاه القائل بأنَّ اكتساب اللغة يُثبِتُ الطبيعةَ الأحْيائيةَ للُّغة؛ إذ إنَّ اكتسابها عملية نماء طبيعية. فكلُّ الأطفال يتقدّمون عبر محطات متشابهة تبعا لجدول زمني متماثل. وما كان لذلك أن يكون على هذا النحو لو لم تكن اللُّغةُ مُتجَذِّرَةً في الأحياء البشري. فإنْ كانت اللغةُ خاصيةً بشريةً ذات أصل جيني، يقوم الدماغ بتمثيلها ومعالجتها، فإنه سيترتب عن ذلك أنَّ المولود البشري سيكتسب ذلك النظام بينما ينمو دماغه. وهذا يسمى النموذج الفطري (الأحيائي) في اكتساب اللغة (كيرنز، 2018).

وما يؤيّد هذه الدراسات الملاحظات الدقيقة التي سجّلت من طرف اللسانيين والنفسانيين في الطريقة التي تثير النظرَ والعجب في النماء البشري للسرعة التي يحدث بها؛ إذ يكتسبُ الطفلُ اللغةَ أو اللغاتِ، التي يتعرّض لها، في وقتٍ وجيزٍ نسبيًا، بل ويصبح بارعًا، إلى حد فائق، قبل سِنِّ الذهاب إلى المدرسة بسنوات وبقليل من الجهد الظاهرِ، ويشغل نظاما للتعبير عن النفس والتواصل من غير تعليم مباشر، لا يداني كفاءَته أيُّ مخلوق آخر، أو حاسوب. (يول، 2017). وما كان لذلك أنْ يكون ممكنا من دون عنصرين أساسيين: التهيؤ أو الاستعداد(Predisposition) ذي الأساس الأحيائي الفطري لاكتساب اللغة، ويشترك في ذلك الأطفال جميعا، مهما كانت الاختلافات الكبرى [بينهم] في الظروف التي يعيشون فيها. ويمكن الظن بأنَّ هذه القدرةَ خاصةٌ باللغة، ويأتي كلُّ طفلٍ مولود حديثا مزوَّدا بها. لكن هذه القدرةَ اللغويةَ التي يولد بها الطفلُ ليست كافية وحدها، لذا يشترط مزاولة هذه القدرة اللغوية في المحيط (يول، 2017) (كيرنز، 2018)، أو البيئة الاجتماعية.

6.1 اللغة والأساس الأحيائي

إنَّ ارتباط المخّ بعملية التعلُّمِ جعلَ من بعض الباحثين يَقْرِنُون الدماغَ، الذي يشتمل على المخ وأعضاء أخرى، بالذِّهنِ، ومن هؤلاء الباحثين اللساني الأمريكي نعوم تشومسكي (N.chomesky) الذي قرن الذهنَ بأعضاء الجسم، " فيعتبره نظاما من الأعضاء يسميها الأعضاء الذهنية، والتي تشتغل وفق برنامج جيني وراثي له كلُّ الدور في تحديد

الوظائف التي تقوم بها هذه الأعضاء ، وتضبط أنساقها وكيفيات نموّها. في ضوء تفاعلها مع المحيط (الزناد ، د.ت).

يتفق شومسكي مع علماء الأعصاب الذين يقابلون بين الدماغ أو المخ مع الذهن أو العقل ، ويتواتر في كتابات شومسكي استعمال ثنائية ذهن/دماغ إشارة منه في رأينا إلى عضوية الذهن وذهنية الدماغ ، فالدماغ عضو فيزيائي لا شك فيه ، ووظيفته نظام رمـزي كامل هو الذهـن (الزناد ، د.ت). مع اختلاف علماء الأعصاب معه في تحديد مفهوم الذهن أو العقل. فمهمة هؤلاء العلماء تتمثّل في دراسة تشريح ، وفسيولوجيا ، وكيمياء الجهاز العصبي ، وبيولوجيا الخلية ، وينصبّ تركيزهم على الربط بين نشاط المخ وحدوث السلوكات المختلفة من بينها نشاط التعلُّم ، ويحاولون الإجابة عن أسئلة كثيرة منها: كيف يحدث التعلُّم المبكّر ؟ كيف ينمو المخ ؟ هل يمرّ نموّه بمراحل متعدّدة ؟ هل هناك فترات حرجة يجب أن تحدث خلالها أشياء معيّنة ، لكي ينمو المخ بشكل طبيعي ؟ كيف تشفر المعلومات في الجهاز العصبي النامي والبالغ ؟ وربما كان أهم سؤال هو: كيف تؤثّر الخبرة على المخّ ؟ (الرسول ، 2016). لذلك نراهم يجدون صعوبة في معرفة الذهن ومعرفة المناطق التي تُشير إليه ، إلا أنَّهم يعتبرونه النشاط الوظيفي للدماغ. أمَّا شومسكي فيعتبر أنَّ الذهن نظام معقّد من الملكات المتفاعلة يتكوّن من أعضاء ذهنية.

ويصح الأمر نفسه على الأعضاء الذهنية ، " ويمكن أن ننظر إلى الملكة اللغوية ، بشكل معقول ، على أنها عضوٌ للغة بالمعنى نفسه الذي يتحدّث به العلماء عن نظام الإبصار ، أو نظام المناعة أو نظام الدورة الدموية ، بوصفها أنظمة للجسد. وإذا فهمنا العضو ، على هذا النحو ، فهو ليس شيئًا يُمْكِنُ نَزْعُهُ من الجسد ، في حين يترك سائـره كما هو (تشومسكي ، 2005)." فاللغة والإبصار والتحكُّم الحركي متمايزة بوظائفها ، وفي العديد من الأحوال ، بمواقعها في الدِّماغ ، ولكل منها خصائصها الذاتية ؛ فاللغة متفرّدة بالقطع الصوتمية وبالأسماء تفرّد الإبصار بالألوان ، ولكنّ جميعها يحلّ في خلايا عصبية لها نفس البنية والتخطيط ، تطوّرت في اتجاه التَّخصُّص الوظيفي من أساس خلوي جيني مشترك لا تخصص فيه (الزناد ، د.ت).

2. شروط الاكتساب اللغوي

وبالنظر إلى أسس اكتساب اللغة ، السابق ذكرها ، يرى بعض الباحثين أنَّ الأساسَ الأوَّلَ هو تلاؤمٌ بيولوجيٌّ عَصَبيٌّ للإنسان مع هذا الاكتساب ، يسمح بالتهيُّؤ له والتمكّن منه ، بعد التعرُّض للتنبيهات اللغوية المناسبة من البيئة الأسرية والمجتمعية.

إنَّ تطوّرَ اللُّغةِ محكومٌ بشروطٍ موضوعيةٍ ، ومن غيرها لا يمكن للطفل أنْ يكتسب لغةَ بَيْئَتِه ، منها: القدرة العضوية ، وسلامة الأجهزة المسؤولة عن عملية الاكتساب والكلام ؛ كسلامة الجهاز العصبي ، والجهاز السمعي ، والجهاز النطقي هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تعرُّض الطفل للتنبيهات اللغوية في فترة معيّنة من حياته تسمّى الفترة الممتازة (Privileged period) أو الحرجة (Critical period).

1.2 سلامة الجهاز العصبي

تعتمد الوظائف المعرفية على تنشيط شبكات عصبية متخصِّصة ، ففي اللغة مثلا ، نعلم أنَّها ، ومنذ أبحاث بروكا وفرنيكي والتكامل الوظيفي بين المناطق المحيطة بالشق الجانبي الأيسر ((The peri-sylivian regions Left ، لازمةٌ لأداء لغوي سليم عنده (Dehaene-Lambertz, 2004). وقد رأينا دور تقنيات التصوير العصبي في فهم أفضل لنمو الدماغ والكشف المبكّر عن تلفه ، وفي هذه الحال ، يمكن القيام بمتابعة هذه الفئة وإعادة تأهيلها لغويا.

وقد أُستُخدِم التصويرُ التشريحيُّ من أجل التعرُّف على طبيعة أنسجة المخّ وخلاياه ، ومعرفة ما إذا كانت هناك إصابات عضوية محدّدة أم لا. وهذا التصوير ليست له علاقة بالناحية الوظيفية ، أي لا يقيس الوظائف الخاصة بمناطق المخ ، وإنما مجرّد تصوير شكلي. وتكمن قيمته العلمية في قدرته على الكشف عن وجود العيوب الخِلْقِية والأورام والجلطات والأنزفة المخية ، وما إلى ذلك من عيوب أو إصابات (Dehaene-Lambertz, 2004). هذا الكشف يساهم في معالجة المصاب في المراحل المتقدمة ، وإعادة تأهيله قبل فوات الأوان.

وأُستُخْدِمت تقنيات التصوير الوظيفي ، مثل تقنية التصوير بالرنين المغناطيسي الوظيفي(fMRI) ، وهذه التقنية لا تختلف عن التصوير التشريحي للمخ بالرنين ، إلا في كونها

تقيس التفاعل الوظيفي أيضا ، ومن ثم تكشف عن مدى عمل الخلايا العصبية أو اضطراب هذا العمل (كحلة ، 2012).

وقد أثبتت التجارب أنَّ استئصالا أو تلفا في منطقة دماغية متخصصة باللغة ، بعد المرحلة الحرجة ، له نتائج وخيمة على اللغة ، بينما توجد إمكانية إعادة انتظام المناطق الدماغية المسؤولة عن اللغة لتستقر في مكان آخر (Reorganization of the brain) ، هذه المناطق التي أصيبت بآفات أدَّت إلى اضطرابات في اللغة (مناطق بروكا وفيرنيكي بالخصوص)، تغمّد خلال المرحلة الحرجة (Catherine ، 2001).

2.2سلامة الجهاز النطقي والجهاز السمعي

والمقصود من هذه السلامة ، قدرة الأطفال على إرسال الإشارات الصوتية في لغة معيّنة واستقبالها ؛ إذ يصدرون جميعا ضوضاء على شكل مناغاة خلال السنة الأولى من أعمارهم ، لكن الأطفال الرضّع ، الذين يولدون صُمًّا ، يتوقَّفون عن ذلك في الشهر السادس من أعمارهم تقريبا. فلا بدّ أنْ يَكونَ الطفلُ ، لكي يتكلَّمَ لغة ما ، قادرًا على سماع اللُّغة التي تُستخْدَمُ في محيطه (يول ، 2017). وإلا لما تمكَّن من اكتساب هذه اللغة لغياب جهاز الاستقبال.

ظهر من الدراسات المكثّفة ، التي أُجرِيَتْ خلال العقود الأربعة الماضية ، أنَّ لغة الإشارات التي يستعملها الصُّــمُّ والبُكْمُ لا تختلف كثيرا عن الكلام المنطوق في لغات العالم المختلفة. فقد ظهر تشابُهٌ في الذخيرة اللفظية وفي المبادئ التنظيمية للغة. فهي تتألف من عدد من حركات اليدين تقابل الأصوات اللغوية ، التي تنتظم في كلمات وصرفيمات ، تنتظم بدروها في جمل وعبارات (الحمداني ، 2007). ومن المفارقات ، أنَّ الأطفال الذين يكتسبون من والديهم الصُّمِّ لُغةَ الإشارات ، سواء كانوا صُمًّا أو أصحاء ، يَمرُّونَ بنفس المراحل التي يمرّ بها الأطفال الذين يتعلمون اللغة المنطوقة.

والمفارقة الأخرى ، أنَّ سلامة الجهازِ السَّمعي ليس كافيا وحده لسلامة اكتساب اللغة ؛ ففي دراسة قام بها موسكوفتز (1991م) لإحدى الحالات تَبيَّنَ له ، أنَّ طِفْلا سليمَ السمع لم يستطع اكتساب القدرة على نطق الإنكليزية أو فهمها ، على الرغم من توفير أبويه الأصمَّيْنِ له ، تعرُّضا كافيا للبرامج الإذاعية والتِّلفازية. أمَّا ما استطاع تعلُّمه بطريقة ممتازة ، عند سن الثالثة ، فهو استخدام لغة الإشارة الأميركية التي اكتسبها من تفاعله مع والديه الأصمّين (يول ، 2017). وتفسير هذه الحالة بأن هناك شرطا آخر ، فضلا عن سلامة السمع ، يتمثَّل في ضرورة إتاحة الفرصة للطفل للتفاعل مع الآخرين عَبْرَ اللغة ، خاصة الأقربين منه (الأبوان ، والإخوة...).

وفي غياب النماذج والقوالب اللغوية المناسبة في بيئة الطفل ، يقوم بابتكار اللغة التي يتواصل بها مع محيطه. ولعلّ الأهم من ذلك مسألة توقيت نُشوء المَهمَّات اللُّغوية...وهكذا فإنَّ ظهور هذه المراحل ، هي جُزْءٌ من النُّمو البيولوجي الذي يظهر موافقا لجدول النضج المناسب للطفل الطبيعي النامي ، حتى عندما تَغيبُ البَيْئَةُ اللغوية...في الوقت نفسه ، يجدر القول إنَّ هذه اللغة ، التي يبتكرها الأطفال ، لا ترتقي أبدا لتَبْلُغَ مستوى اللغات الطبيعية ، سواء كانت لغةً منطوقةً أو لغةَ إشارةٍ. وتَغيبُ ، على الخصوص ، جميع الصرفيمات الوظيفية والمقيّدة والأفعال المساعدة (الحمداني ، 2007). وهكذا فإن اللغة تنمو ، بالاعتماد على جدول نمائي بيولوجي وكذا التعرض لنماذج لغوية أيضا ضمن البيئة المحيطة بالطفل.

وقد ذكرت إيفا م.فيرناندیز وهيلين سميث كيرنز (Eva.M.Fernandez & Helen.S.Cairns) مثالا عن الكيفية التي نمت بها لغة الإشارة في مجتمع الصم في نيكاراغوا ، رغم غياب اللغة في المحيط. ولكن مستخدمي لغة الإشارة النيكاراغويين كان لديهم مثيرٌ مهمٌ في المحيط: وهو وجودُهُمْ معًا. فالدخل (Input) الآتي من المحيط ، بالنسبة للنظام الأحيائي ، مثيرٌ يَقْدَحُ النُّموَ الداخلي (كيرنز ، 2018). ويجعله في تطوُّر طبيعي من أجل تحقيق الاكتساب.

3.2 سلامة الجهاز البصري

لا شكّ أنَّ الأطفال العاديين يعتمدون على الجهاز البصري من أجل ملاحظة المضمون الذي تنطق فيه الكلمات في العالم الواقعي حولهم. وإذا كان الأمر كذلك ، نتوقع أن تحدث مشكلات في تعلُّم الكلام بين الأطفال المصابين بالعمى. لذا نتوقع تأخر نمو هؤلاء لغويا أو معاناتهم ، على الأقل ، من تشويهات في المعاني واضطرابها ؛ لأنّ بعض الكلمات تَدُلُّ على أشياء أكبرَ مما يستطيع الطفلُ الإمساك به أو لمسه ، أو أبعد من ذلك ، كالجبال والغيوم والنجوم...ولكن دراسة نمو اللغة ، عند هؤلاء الأطفال ، تدلُّ على غير ذلك ، فقد

ظهر أنهم يكتسبون الكلمات نفسها تقريبا في الوقت نفسه الذي يكتسبها فيه الطفل المبصر ، كما أنَّهم لا يختلفون عن الأطفال المبصرين في اكتساب الصرف والنحو (الحمداني ، 2007).

وهذا لا يعني أنَّ هناك تساويا وتماثلا بين الطفل العادي والطفل الكفيف في اكتساب اللغة ، بل نجد اختلافا بينهما في بعض الجوانب ، فنجد الكفيف يجد صعوبة في فهم اللغة غير المنطوقة ، كالإيماءات وتعبيرات الوجه والتعبير عنها ؛ لأنه لم يتمكن من مشاهدتها ؛ لذا يصعب فهمها والتعبير عنها. ولكنه من جهة أخرى يتفوّق على الطفل المبصر ، في امتلاكه لقُدرةٍ كبيرةٍ على الانتباه والذاكرة السمعية ، والميزة الأخرى وهي القدرة اللفظية ، وهي قدرته على الإسهاب في شرح أو وصف الأشياء ، وميله إلى الحديث بصوت أكثر ارتفاعاً من المبصرين.

4.2 التعرض للغة في الفترة الحرجة

يعرّضُ الطفل خلال السنتين الأوليين أو الثلاث سنوات الأولى من حياته للتنبيهات اللغوية من الأقربين إليه (الأبوان ، مربية الروضة ،...) لكي يحدث تفاعلا معهم ومع مستخدمي اللغة الهدف ؛ ليؤسس اتصالا بين القدرة اللغوية ولغة معيّنة كالإنكليزية [أو العربية] مثلا (الحمداني ، 2007). وهي خمس سنوات حسب (Gaonoc'h et Golger, 1995)، فحديثنا عن الاكتساب اللغوي وتدقيقا من ظهور اللغة عند الطفل هو حديث في الحقيقة عن الفترة الحرجة أو الفترة الممتازة (Richelle, 1997) (. (Privileged period وأي اكتساب للغة خارج هذه الفترة يصبح صعبا أو مستحيلا.

3. حالات إثبات فترة الاكتساب الحرجة عند الإنسان

1.3 مفهوم الفترة الحرجة (Critical period)

ماذا نعني بالفترة الحرجة أو الحسّاسة أو الممتازة ؟ لها تسميات عديدة ، فهناك من يسمّيها الفترة الحرجة ، وهناك من يطلق عليها مصطلح الفترة الممتازة ، وآخرون يسمّونها الفترة الحسّاسة. وأرى أنها تسميات صحيحة أو قريبة من مفهوم هذه الفترة ، بحسب ما يخلّفه تجاوزها من عواقب وخيمة على الطفل الذي لم يتعرّض للتنبيهات اللغوية في هذه الفترة. من جهة مفهومها يرون أنها خاصيةٌ للنُّمو تمَّت دراستها على مستوى النظام البصري ، وتمَّ إثباتها في مجالات حسّية أُخرى ، فبمرور هذه الفترة فإنّ الوظيفة تنمو ، لكن بخصائص وظيفية أقلَّ جَوْدةٍ.

وتتأكّد أهمية هذه الفترة في الجانب التطبيقي الإكلينيكي ، وذلك بإعطاء الأهمية لتفاعلات الطفل مع محيطه ، ما ينتج عنه إنشاء أنماط للأنشطة الدماغية ، وهو ما يؤكِّد على أهمية التحفيزات والتنبيهات اللغوية خاصة في المراحل الأولى من حياة الطفل. فهي لحظة تطوُّر الفرد الذي يجب أن يتعرّض لمنبهات المحيط اللغوي الاجتماعي بشكل حتمي ، حتى يستمرّ النُّمو بشكل صحيح. تم استخدام فكرة الفترة الحرجة (مستعارة من علم الأجنة) لمراعاة حقيقة أن بعض السلوكات لا يمكن أن تظهر إلا خلال مرحلة محدّدة من النمو ، وأنها ، أي هذه السلوكات ومنها السلوك اللغوي ، لم تعد قادرة على الظهور بعد هذه المرحلة من النمو (Carnets2psycho, , Publish date: Not available).

إنّ فترة تطوّر الفرد التي تعكس خلالها التغييرات الوظيفية والسلوكية مرونة معيّنة في الهياكل العصبية ، ويبدو أنَّها مرتبطةٌ بحساسية أقوى من أي أوقات أخرى. يوفِّر اكتسابُ اللغة مثالا جيّدا لهذا المفهوم ، ومع ذلك لا يمكن تحديد الحدود العمرية للظاهرة بدقة (Carnets2psycho, , Publish date: Not available).

وما يؤكد على وجود فترة حرجة أو ممتازة لاكتساب اللغة الأفكار التي جاء بها لينبرغ (Lenneberg)، والتي تمتد ، في رأيه ، من منتصف السنة الأولى للطفل إلى نهاية العقد الأول تقريبا ، وربما تصل إلى سِنِّ البُلوغِ عند بعض الدارسين. ولقد لوحظ بالفعل أنَّ استرجاع اللِّسان عند الأطفال يصيب بجروح صادمة أحادية الجانب. وهي إذْ تُسهِّلها الليونة الوظيفية للقشرة الدماغية خلال السنوات الأولى ، فإنها تصبح ، على العكس من ذلك ، بعد سنّ العاشرة. وإنَّنا لنَعْلَمُ أيضا أنَّ مربي الأطفال البريين (المتوحشين) وأكثرهم شهرة هو **فيكتور** من **لا فيرون** ، ومنذ وقت قريب **جيني** ، التي أخذت في الولايات المتحدة في السنة الرابعة عشر من عمرها ، قد واجهوا مصاعب هائلة لكي يجعلوا هؤلاء الأطفال يصلون إلى معالجة اللغة الطبيعية. وهذا ما يؤكد الفكرة التي تقول إنّ الفترة النقدية

[الفترة الحرجة] تمَّ تجاوزها نهائيا(سشفاير). وهو ما يؤكّد على أهمية التوريث الثقافي ، الذي يعني أنَّ اللغة المحدّدة ، التي يتعلّمها الطفل ، لا تأتيه عن طريق الوراثة ، بل يكتسبها في وسط يتكلَّم تلك اللغة المحدّدة (يول ، 2017).

2.3 مقارنة بين حالات

سنعرض في هذا العنصر بعض الحالات المشهورة التي تثبت وجود **فترة ممتازة** لاكتساب اللغة الأولى ، حالة استطاعت تدارك التأخر فاكتسبت لغة بيئتها الأولى ، وهي حالة الفتاة **إيزابيل (Isabelle)**، والحالتان الأخريان لم تستطيعا تدارك التأخر بسبب تجاوزهما **للفترة الممتازة** ، وهي: حالة **الطفلة جيني والفتاة تشيلسي.**

1.2.3 الحالة إيزابيل

لعلَّ الحالة الأولى التي دُرِسَتْ ، هي **حالة إيزابيل (Isabelle)** وهو اسم مستعار لفتاة اُكْتُشفتْ ، وهي في السادسة من عمرها ، وقد حَبَسَتْها أُمُّها ، المُضطرِبَةُ عَقْليًّا ، في غرفة في أعلى البيت (علّية) ، ولم تكن تمنحُها أيَّ اهْتمامٍ يفوقُ الحدَّ الأدنى الضروريَّ لإدامة الحياة. ولم تُكَلِّمْها طوال السنوات السِّت. كان عمر الطفلة العقلي لا يزيد عن العمر العقلي لطفلة في السنة الثانية من عمرها ، ولم تكن تعرف الكلام نُطْقًا ولا فَهْمًا.

أُخْرِجَتْ الطفلة من هذه البيئة اللاإنسانية وأُعيدَتْ إلى المجتمع ، وبعد سنة واحدة كانت قدراتها اللغوية تماثل أقرانها في نفس العمر ، كما أنَّ قُدُراتِها المعرفية تحسّنت أيضا ، فاحتلَّتْ مكانها في مدرسة عادية (الحمداني ، 2007). ولولا تدارك الأمر خلال الفترة الحرجة ، التي تمتد عند البعض إلى سن البلوغ ، لكان اكتساب إيزابيل للغة مستحيلا أو يحدث وبتشوهات لغوية ، وبعدم قدرة على التأليف السليم للجمل.

2.2.3 الحالة جيني (Genie)

يتفق معظم الباحثين على أنّ الفترة المثلى لاكتساب اللغة الأولى هي ما قبل سنوات المراهقة المبكّرة ، فلا ينمو بعد ذلك نظام لغوي معقّد تعقيدا كاملا. والدليل على ذلك يأتي من التقارير عما يسمّى بـ الأطفال الوحشيين (البريين) ، مع كامل التحفُّظ على هذه التسمية ، وخصوصا من حالة جيني ، وهي فتاة من كاليفورنيا سُجِنَتْ في حُجْرة صغيرة مِنْ قِبَلِ والدها المعنّف طوال الثلاث عشرة سنة الأولى من حياتها (Curtiss, & al, 1974 ; Curtiss, 1977, 1988). وقد حُرِمَتْ **جيني** ، خلال ذلك الوقت ، من أي دخل (Input) لغوي من أي نوع. وبعد أن تمّ إنقاذها في تشرين الثاني / نوفمبر من عام 1970م ، عمل معها باحثون من جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس لسنوات من أجل مساعدتها على اكتساب الإنكليزية ، ولكن دون جدوى ؛ إذْ اكتسبت الكلماتِ والقدرةَ على التواصل اللفظي ، ولكنّها لم تكتسب أبدًا النِّظام الصرفي والتركيبي التام للإنكليزية (سشفاير). والأمثلة الآتية ، من أقوالها ، توضِّح مستوى قدرتها اللغوية:

1. Genie full stomach. جيني معدة ممتلئة.
2. Applesauce buy store. متجر شراء عصير التفاح.
3. Want Curtiss play piano. تريد كيرتس العزف على البيانو.
4. Genie have mama baby grow up. جيني ينمو طفل مام.

بالعودة إلى الشروط التي ذكرناها آنفا ، من سلامة الجهاز العصبي ، سلامة الجهازين السمعي والبصري ، والقدرة على النطق ، كلّ هذه الشروط متحقِّقة في حالة جيني. ولكن حالتها الذهنية وذكاءها غير معروف ولا محدَّد. ورغم ذلك لا يمكن تفسير عدم قدرتها على اكتساب اللغة بسبب هذا العامل. فمن الواضح أنّ جيني قد تعرّضت لصدمة فظيعة لمدّة سنوات ، وأنّ نموّها العاطفي لا يمكن أن يكون سويا ، ولكن مهما كانت درجة تضررها من الناحية النفسية ، فإنّ ذلك لا يفسّر ما لديها من قصور لغوي. والحقيقة أنّ جيني كانت ودّية جدا ، وكانت تستخدم اللغة بشكل جيد من الناحية الاجتماعية ، ومشاكلها كانت في الصرف والتركيب فحسب ، وهي الجوانب الشكلانية لبنية اللغة التي يشتبه الباحثون في أنها خاضعة لآثار الفترة الحاسمة (كيرنز ، 2018).

3.2.3 الحالة تشيلسي (Chelsea)

ثم ظهرت حالة أخرى ، بعد بضع سنوات ، لامرأة تُدعى (تشيلسي ((Chelsea كرتس ، 1989). ولدت تشيلسي وهي صمّاء ، ولكن الأطباء شخَّصوها ، إمَّا ، على أنَّها متخلِّفة عقليا أو أنَّها مضطربة انفعاليا. لم تصدّق أسرتُها أنَّ ابنتهم مُتخلِّفةٌ

عقليًا ، ولكن لم يخطر على بالهم أنَّها صمَّاء ، لذلك لم تلجأ الأسرة لتعليم البنت لغة الإشارات. وربَّوْها في الدار دون أنْ يُعلِّموها لغةَ الإشارات أو الكلام.

وفيما عدا ذلك ، كانت الطفلة بصحة جيدة وذات جهاز عصبي سليم. وفي الحادية والثلاثين من عمرها ، أُحيلَتْ إلى اختصاصي في الاضطرابات والأمراض العصبية ، الذي سرعان ما اكتشف أنَّ السيِّدة صمَّاء فقط. وعندما وصف الطبيب لها سمّاعات (Hearing aids) أصبح سمعها طبيعيا تقريبا. واهتم العلماء بها ونظَّموا لها برنامجا مكثّفا لإعادة تأهيلها لغويا ، وبالفعل استطاعت أن تكتسب ذخيرة لغوية واسعة ، كما أنَّها استطاعت أنْ تلفظ عبارات مؤلَّفة من عدد من الكلمات. ولكن العبارات التي نَطَقَتْها كانت تفتقر للقواعد اللغوية ، ولم تقترب أبدًا حتى من الجمل التي نطقتها جيني ؛ فالجمل التي كانت تنطقها عبارة عن رصف كلمات لا تنتظم على وفق قواعد لغوية مقبولة (الحمداني ، 2007). ومن أمثلتها:

1. Banana the eat. موز الأكل
2. Breakfast eating girl. الفطور الأكل البنت

وبعد استعراض هذه الحالات ، ماذا يتبيَّن لنا ؟ لماذا لم تبلغ تشيلسي وجيني مستوى التعلُّم اللغوي الذي بلغته إيزابيل ؟ لماذا استطاعت إيزابيل استدراك ما لم تكتسبه في السنوات الأولى من اللغة ؟ ولماذا لم تستطع كل من جيني وتشيلي تحقيق الاكتساب اللغوي المرغوب ؟ يبدو أن الجوابَ يكمن في السن الذي تعرّضت فيه إيزابيل للغة ؛ فسن السادسة عُمْرٌ مُتأخِّرٌ لاكتساب اللغة ، ولكنَّه ليس متأخرًا كثيرًا. لذلك فقد نجحت في اكتساب اللغة ، ولكنَّ عُمرَيْ (13) و(31) سنة متأخِّرَانِ للغاية ، نظرا للتغيُّرات التي تطرأ على الدماغ في أكثر الأحوال. ولذلك يمكن القول إنَّ هناك فترة حرجة لاكتساب اللغة (الحمداني ، 2007).

3.3 الفترة الحرجة والمحيط

رأينا أنَّ سلامة الأجهزة العضوية لدى الإنسان لا تعني أنّ اكتساب اللغة سيتم بالشكل الملائم والطبيعي ، وإنَّما يحتاجُ إلى حدوث هذا الاكتساب ضمن محيط لغوي اجتماعي ؛ فغاية هذا المحيط الأساسية هي توفيرُ المعلومات الخاصة باللغة التي يكتسبها الطفل. ويسمّي اللسانيون النفسيون هذا النوع من المعلومات **الشاهد الموجب**؛ إذْ إنَّه يُوفِّرُ البيانات التي يحتاجها الطفلُ لكي يوجّه الضوابط ، ويقوم بإنماء نَحْوٍ شبيهٍ بنَحْوِ الكبار (كيرنز ، 2018). وهكذا فإنّ اللغة تنمو استنادا لجدول نمائي بيولوجي واستنادا للتعرض لنماذج لغوية أيضا (الحمداني ، 2007).

وطبيعة هذه النماذج ينبغي أن تكون ذات طبيعة بشرية ؛ أي من الموفّرين الرئيسيين ، وهم الناس الذين يتفاعل معهم الطفل: أي الوالدان ، والحاضنون ، والأشقاء ، وأيّ أشخاص آخرون ، سواء من الأطفال أم الكبار ، ينخرطون في تفاعلات لغوية روتينية مع الطفل. ونُشدِّد على أنَّ الأطفالَ بحاجة إلى أنْ يُتحدَّثَ إليهم: فالتعرُّض للدخل يُزوِّدُ الأطفالَ بالشاهد الموجب عن الكيفية التي تعمل بها اللغة (كيرنز ، 2018). وتشير دراسة موسكوفتز (1991م) ، سابقة الذكر ، إلى عدم كِفايَةِ تعرُّضِ الطفل (سليم الجهاز السمعي لأبويه أصمّين) للبرامج الإذاعية والتلفازية (يول ، 2017).

ولقد وضع لينبرغ ضوابط لاكتساب اللغة عند الطفل منها ؛ ما تعلّق بضرورة التحفيز الوارد من المحيط والتفاعل معه. فبعض الأنظمة الأحيائية لا تنمو دون مُثيرٍ من المحيط يقدحها. فلن يقوم الأطفال بإنماء اللغة ، إن لم تكن اللغةُ متوفِّرَةً في محيطهم ، أو لم يكن هناك أحد ما ليتفاعلوا معه (كيرنز ، 2018). ولكنّ ثمّة معطياتٍ مهمةً عن اكتساب اللغة ، تجعل دور اللغة في المحيط دورا محدودا جدا في نظرنا: فكل طفل في كل ثقافة معروفة يكتسب اللغة بالسهولة ذاتها ، عبر اجتيازه لمراحل متشابهة بنفس المعدّل تقريبا. وهذا يدلّ ضمنا على أنَّ ما يعدّ ضروريا لنمو اللغة من خصائص الدخل في المحيط لا بدّ أن يكون موجودا لدى كلّ جماعة لغوية في العالم (كيرنز ، 2018).

4.3 الفترة الحرجة واللدونة العصبية

لعلَّ أهمَّ الأسئلةِ التي طرحها علماء الأعصاب عند دراستهم لتشريح ، وفسيولوجيا ، وكيمياء الجهاز العصبي ، وبيولوجيا الخلية ، هي: كيف ينمو المخُّ ؟ هل يمرّ نموُّه بمراحل متعدّدة ؟ هل هناك فترات حرجة يجب أنْ تَحْدُثَ خلالها أشياءٌ معيّنةٌ لكي ينمو المخّ بشكل طبيعي ؟ كيف تُشَفَّرُ المعلومات في الجهاز العصبي النامي والبالغ ؟ وربما كان أهم سؤال هو: كيف تؤثّر الخبرة على المخّ ؟

وبالنظر إلى نتائج هذه الدراسات، يظهر اللاتماثل أو التمجنب (asymmetry) في وقْتٍ مُبكِّرٍ جدًّا من العمر؛ إذْ تُشير الأدلّة إلى أنَّ النصف المخِّي الأيسرَ يكون أكبر من الأيمن قبل الولادة، وأنَّ الأطفالَ الرُضَّعَ يكونون أكثر قدرة على تمييز الكلام من غير الكلام، حينما تعرض المثيرات على النصف المخي الأيسر (Molfese , 1975, Entus, 1973)، ومع ذلك، فإنّ اللغة المبكّرة، فيما يظهر، لا يتم تمجنبها حتى سن الثانية تقريبا. فإنْ أُصيبَ النصف المخي الأيسر في سِنِّ الرّضاع، فإنه يمكن للنصف المخي الأيمن أنْ يتولّى وظيفَتَهُ، وقدرة جزئي الأدمغة الناشئة هذه على تولّي الوظائف المرتبطة عادة بالمناطق الأخرى، تُسمَّى **اللدونة العصبية** (كيرنز، 2018) **(Neural plasticity).** وهي بذلك، محكومةٌ بالتحكيم الجيني الما قبلي، أي بالبنية الجينية الوراثية، حيث تضبط هذه البنية حدود تلك **المطاطية** نفسها ووجوه حدوثها ومواطن ذلك الحدوث (الزناد، د.ت).

وهذا المصطلح، حسب الأزهر الزناد، يجري على مفهوم التعلُّم في معناه الواسع. وقوام هذه الفكرة أنَّ الفرد عندما يتعلّم شيئًا جديدا أو مهارة لم تَكُنْ له، إنَّما يتغيَّرُ شيء في دماغه، وهذا يعتمد في اعتبار الدماغ مطاطيا، بمعنى أنه يتكيّف ويتطوّر وفق المعطى الجديد (الزناد، د.ت). ومن جهة أخرى، تعتبر من صميم التحقيق في الكلام واللغة. فالسلوك اللغوي من جهة أولى، خاصية يمتاز بها صنف الإنسان العاقل، وهو محكوم بيولوجيا كباقي أنماط السلوك، واختلاف درجة المطاطية والمرونة، من جهة ثانية، تولّد الاختلاف بين اللغات الطبيعية الحديثة (لينبورغ، 2019).

وقد أظهرت الدراسات الحديثة، خاصة تلك التي اعتمدت على التصوير الدماغي، أنَّه في حال تَلف النصف المخي الأيسر؛ فإنَّ الرضيع أو الطفل الصغير يستعيد عافيَتَهُ دون أن يصاب بالحبسة أكثر من الكبير، الذي يكون دماغه أقلَّ لدونة بكثير. بل إنَّ الأطفال الذين يخضعون لعملية جراحية تتم بها إزالة النصف المخي الأيسر يمكن أن ينمّوا وظائف لغوية جيّدة إلى حدّ كبير. ولكن هذه الدراسات نفسها، أثبتت أنَّ النصف المخي الأيمن أقلّ لدونة من النصف المخي الأيسر، نظرا للقصور الذي يعاني منه هؤلاء الأطفال في اكتساب الجوانب الشكلية من تركيب اللغة وصرفها (Dennis & Whitaker, 1976) (كيرنز، 2018).

- لا يتم اكتساب اللغة عند الطفل إلا في ضوء شروط موضوعية: سلامة الجهاز العصبي، الجهاز النطقي والجهاز السمعي، الجهاز البصري، على أن تتم التنبيهات اللغوية في الفترة الحرجة أو الممتازة.

- لا يمكن حدوث الاكتساب خارج الفترة الحرجة، وإن حدث كان أقلَّ من الوتيرة التي يتعلّم بها الأطفال العاديون.

- يؤثِّر مفهوم **اللدونة العصبية** على إمكانية تمديد فترة الاكتساب اللغوي وتجاوز الفترة الحرجة، لكن بكفاءة أقلّ، خاصة عند الكبار.

خاتمة

نصل في ختام هذه الورقة إلى جملة من النتائج، نذكر منها ما يلي:

- يساهم المدخل اللساني العصبي في التفسير العلمي لنمو اللغة لدى الإنسان، وخاصة الأطفال.

- نؤكِّد على الطابع (الأحيائي) الفطري للغة من خلال وجود جهاز اكتساب اللغة لدى الإنسان. يقوم الدماغ بتمثيلها ومعالجتها.

- نؤكِّد على أن الرَّكيزة العضوية التي تسمح باكتساب اللغة ليست وظيفية منذ الولادة ولا تبقى بنفس الدرجة خلال سنوات العمر، بل تبدأ بنفس الدرجة ويحدث اللاتماثل أو التمجنب في السنوات الأولى.

قائمة المراجع

المراجع بالعربية

1. الأزهر الزناد. 2014. اللغة والجسد ، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع ، العراق.
2. الأزهر الزناد. د.ت. نظريات لسانية عَرفنية ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، منشورات الاختلاف ، الجزائر.
3. ألفت حسين كحلة. 2012. علم النفس العصبي ، مكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة.
4. أوزوالد ديكرو وجان ماري سشفاير. د.ت. القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان ، ترجمة منذر عياشي ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء.
5. إيفا م.فيرناندير ، هيلين سميث كيرنز. 2018. أسس اللسانيات النفسية ، ترجمة عقيل بن حامد الزماي الشمري ، دار جداول للنشر والتوزيع ، بيروت.
6. باتسي م.لايتباون ، نينا سبادا. 2014. كيف نتعلّم اللغات ، ترجمة علي علي أحمد شعبان ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، العدد 2193.
7. تيرنس دبليو ديكون. 2014. الإنسان..اللغة..الرمز ؛ التطوّر المشترك للغة والمخ ، ترجمة شوقي جلال ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، العدد 2312.
8. جورج يول. 2017. دراسة اللغة ، ترجمة حمزة بن قبلان المزيني ، دار جداول للنشر والترجمة والتوزيع ، بيروت.
9. دومينيك باسانو: اكتساب اللغة ، تعريب فرحات المليّح. في موقع: https://independent.academia.edu/FarhatMlayeh
10. سامي عبد القوي. 2002. علم النفس العصبي ؛ الأسس وطرق التقييم ، مكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة.
11. مايكل كورباليس. 2006. نشأة اللغة ؛ من إشارة اليد إلى نطق الفم ، ترجمة محمود ماجد عمر ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، كتاب ضمن سلسلة عالم المعرفة ، العدد 325.
12. مريم المقبلي. 2019. الأسس البيولوجية للغة ، لإيريك لينبرغ ، الدار التونسية للكتاب ، تونس.
13. موفق الحمداني. 2007. علم نفس اللغة من منظور معرفي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمّان.
14. نخبة من الباحثين. 2016. كيف يتعلم الناس ؛ المخ والعقل والخبرة والمدرسة ، ترجمة سعاد عبد الرسول وآخران ، المركز القويم للترجمة ، القاهرة ، العدد 1483.
15. نعوم تشومسكي. 2005. آفاق جديدة في اللغة والذهن ، ترجمة حمزة بن قبلان المزيني ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة.

المراجع باللغات الأجنبية

1- Catherine Vidal : La plasticité cérébrale. 2012. une révolution en neurobiologie, Spirale (n° 63).

2- G.Dehaene-Lambertz. 2004. Bases cérébrales de l'acquisition du langage : apport de la neuro-imagerie, Neuropsychiatrie de l'enfant et de l'adolescence.

3- Loisy Catherine. 2001. Psychologie cognitive.

4- Marie Louise Moreau et Marc Richelle. 1997. L'acquisition du langage, Pierre Mardaga editeur.

5- Site Carnets2psycho, Definition of Period, Publish date: Not available. Seeing Date: 29-03-2020. Link : https://carnets2psycho.net/dico/sens-de-periode.html

Site : Le Cerveau a tous les niveaux, Broca, Wernicke et les autres aires du langage, link: , Publish date: Not available. Seeing Date: 23-03-2020. https://lecerveau.mcgill.ca/flash/a/a_10/a_10_cr/a_10_cr_lan/a_10_cr_lan.html

تقييم الوظيفة السيميولوجية لدى تلاميذ عسيري القراءة

Evaluation of the semiotic function of dyslexic students

تاريخ الإرسال: 05-12-2019 تاريخ القبول: 04-05-2021

زهية قيرواني*، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، imene.10@hotmail.fr
صلاح الدين تغليت، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، Salaheddinedz19@yahoo.fr

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تقييم الوظيفة السيميولوجية لدى تلاميذ عسيري القراءة ، والكشف عن المستوى السيميولوجي والبنائي لديهم ، ومقارنتهم بأقرانهم العاديين ، وقد تم الاستعانة بمجموعة من الاختبارات كاختبار الذكاء ، اختبار القراءة ، واختبار الرسم. معتمدين على المنهج الوصفي المقارن الذي يتناسب مع هذه الدراسة التي أُجريت على عينة اختيرت بطريقة قصدية ، مع مراعاة عامل السن ، ومقارنتهم بالفئة العادية من التلاميذ. حيث تكونت عينة الدراسة من 14 فردا من نفس المستوى الدراسي ،07 تلاميذ عسيرو القراءة و7 تلاميذ عاديون ، يتراوح سنهم ما بين 9 إلى 11 سنة ، ذكاؤهم عاد. حيث تبين أن هناك فروقا دالة إحصائيا بين التلاميذ عسيري القراءة ، والتلاميذ العاديين في الوظيفة السيميولوجية (المستوى السيميولوجي ، والمستوى البنائي).

الكلمات المفاتيح: الوظيفة السيميولوجية ، الرسم ، عسر القراءة.

Résumé

Cette recherche vise à évaluer la fonction sémiotique des élèves dyslexiques et à explorer les niveaux sémiotiques et structurels, et à les comparer à leurs pairs. Sur la base de l'approche descriptive comparative, les données sont recueillies à l'aide d'un groupe de tests tels que les tests d'intelligence, les tests de lecture et les tests de dessin. L'échantillon de cette étude a été choisi Intentionnellement prenant en compte leur âge pour les comparer à des élèves non dyslexiques. L'échantillon était composé de 14 personnes ayant le même niveau d'éducation, dont 7 élèves sont dyslexiques et les 7 autres ont une intelligence normale. Leur âge a entre 9 et 11 ans. Les résultats ont montré qu'il existe des différences statistiques entre les élèves dyslexiques et les élèves non dyslexiques de la fonction sémiotique (niveau de la sémiotique et le niveau structurel).

Mots clés : *Fonction sémiotique, Dessin, Dyslexie.*

Abstract

This research aims to evaluate the semiotic function of dyslexic pupils, it also aims to explore the semiotic and the structural levels of thsese pupils and compare them to their peers. Based on the comparative descriptive approach, the data is gathered using a group of tests such as intelligence test, reading test, and drawing test relying on the comparative descriptive approach that fits to this study, it was done on a sample that was chosen in an intentional way, taking into account the age factor and comparing them with normal group of pupils. The study sample consisted of 14 individuals of the same academic level, 07 dyslexic pupilss and 7 ordinary, aged between 9 to 11 years of normal intelligence. it was found that there are statistically significant differences between dyslexic spupils and ordinary pupils in the semiological function (the semiological level and the structural level).

Key terms: *Semiotic Function, Drawing, Dyslexia*

* المؤلف المراسل

مقدمة

يتصل البشر مع العالم الخارجي بواسطة اللغة التي تعتبر حسب دي سوسير جزءا من علم الأسماء، وهو علم العلامات أو السيميولوجيا، هذا العلم بالغ الأهمية من حيث إنه جاء ليهتم بالدلائل اللغوية وغير اللغوية، رغم أنه في البداية اهتم بالدلائل اللغوية لأنه مرتكز على أقدم علم وهو علم اللسانيات، وحتى عام 1964 مع نشأة كتاب (Eléments de la sémiololgie) للمؤلف Roland Barthe، هنا نشأت السيميولوجيا غير اللغوية، ويعتبر Roland Barthe أول من طبق منهجية التحليل السيميولوجي للصورة. (Bernard, Toussaint, 1978)، وتعتبر اليميولوجيا علما خاصا بالعلامات، هدفها دراسة المعنى الخفي لكل نظام علماتي، فهي تدرس لغة الإنسان والحيوان وغيرها من العلامات غير اللسانية باعتبارها نسقا من العلامات مثل علامات المرور والرسوم البيانية، والصور وغيرها (عبد الله ثاني، 2004). أي دراسة بنية العلامات وعلاقتها بالبيئة المعاشة.

كذلك سيميولوجيا اللون أو الصوت أو الشكل، لا يعبر عنها من خلال اللون او الصوت أو الشكل؛ إذ لا بد من نظام غير لغوي من أن يوصف بواسطة اللغة، فلا يمكن ان يوجد إلا من خلال سيميولوجيا اللغة، وداخل هذه السيميولوجيا. ولا يغير من الوضع أن تكون اللغة هنا أداة وليست موضوعا للتحليلن فهذا الوضع هو الذي يحكم جميع العلاقات السيموطيقية. **(قاسم، 1981، ص.61)**

وموضوع بحثنا نشاط الرسم وهو من الأنشطة الهامة واليسيرة التي تساعد على تنمية وتطوير المهارات أو القدرات العقلية، وهي مادة أساسية لتعليم الأطفال في المرحلة الابتدائية بطرق مختلفة حسب السن والمستوى العقلي للطفل، فالرسومات التي ينتجها الأطفال تعبر عن خصائص مراحل النمو المعرفي للطفل وقدراته التخيلية. والتي يمكن تنميتها اجتماعيا من خلال استثمار أوقات فراغهم، والتخلص من التعب والإجهاد النفسي ليجعلهم أكثر إقبالا ونشاطا للتعلم، فهو يساعد الأطفال على توضيح المعلومات وجعلها أكثر بساطة. كما يساهم في تطوير قدراتهم ومعارفهم.

إن ضرورة تعليم الرسم للأطفال حالة أولية لابد من التركيز

عليها، لأنه بمثابة الدعامة الأساسية لتكامل النمو، فإنتاج الرسومات تختلف من طفل إلى آخر تعود الى مهارات خاصة تتشكل بالتدريج منذ الصغر، وبداية بما يسمى بالخربشة. وكانت هناك دراسات عدة اهتمت بتطور رسومات الأطفال وآثارها وعلاقتها ببناء المعلومات.

وعند التوجه إلى القدرة القرائية سيمنح السيميولوجيا وجها نحو التأويل، فجميع رسومات الأطفال هي اختزال للواقع من منظور علاقة الدال بالمدلول بتمثيل البيئة المعاشية، فالرسم نشاط معرفي، ودعامة من الدعامات الأساسية يجعل الطفل أكثر إقبالا وأكثر نشاطا على التعلم، وخاصة تعلم اللغة الكتابية فاستيعاب التمثيل الخطي يظهر منذ بداية السنة الرابعة إلى السابعة، وهو ما يسمى عند لونفلد Lowenfeld بالمرحلة التشكيلية أو المحاولة الأولى للتمثيل. ويؤكد الباحث دي سوسير De saussure، أن العلاقة بين الدال والمدلول هي علاقة اعتباطية، وليس لها مبررات منطقية أو دوافع طبيعية؛ فمثلا ليس في الحروف المكونة لكلمة شمس، أي مبررات طبيعية أو حوافز أو أوجه شبه لتدل على كوكب الشمس كمفهوم أو مدلول، وهو واحد فيها كل العالم، ولكن الدال الملازم له ليس واحدا لو كانت العلاقة بين الدال والمدلول طبيعية أو منطقية، ولها حوافزها لكان هناك دال واحد ملازم لمدلول الشمس في كل الكون، وفي كل لغات العالم. **(عبد الله ثاني، 2004، ص ص.129-130)**، وربما الصعوبات تظهر أكثر في عملية القراءة أثناء استدعاء هذه التمثيلات الخطية للحروف الكتابية للكلمات.

فتعلم اللغة الكتابية يعني القدرة على تمثيل الحروف والكلمات وقراءتها، ويعتمد في الأساس على استدعاء واسترجاع ذاكرة الوحدات الخطية الذهنية لهذه الحروف والكلمات، كما يعتمد بالأساس على استدعاء تمثيلات فونولوجية للوحدات الخطية (حروف، كلمات)،

إن النظام الأبجدي يحتاج إقامة روابط بين التمثيلات الذهنية للحروف والفونيمات، فإذا كان الطفل لديه تمثيلات مضطربة للفونيمات والكلمات، أو أكثر صعوبة للوصول إليها، سيكون من الصعب عليه التوافق بين التمثيلات الخطية والفونولوجية للحروف. (Snowling, 2000)، هذا ما نجده عند ذوي عسر القراءة. وقد اعتمدنا على اختبار الرسم وهدفنا هو معرفة دور اختبار الرسم في تقييم الوظيفة السيميولوجية لفئة عسيري القراءة.

ففعل القراءة يقوم على عمل مجموعة من الوظائف والعمليات

المعرفية المتمثلة في الوظيفة الفونولوجية والوظيفة السيميولوجية. من هذا المنطلق تحاول دراستنا هذه معرفة وتقييم مستوى الوظيفة السيميولوجية بالاعتماد على أحد أشكالها ألا وهو الرسم من خلال المستويين البنائي والسيميولوجي لدى عينة من التلاميذ عسيري القراءة. واعتمدت الدراسة عل المنهج الوصفي المقارن ؛ لأن مقصد الدراسة وصف عينة الدراسة ومقارنتها مع عينة أخرى ، وتم اختيار عشوائي ل 14 حالة من التلاميذ " 07 تلاميذ من فئة عسيري القراءة متمدرسين في قسم السنة الرابعة ابتدائي ، و07 تلاميذ عاديون متمدرسون من نفس القسم ، أما أدوات الدراسة فتمثلت في أدوات المعاينة وهي الملاحظة والمقابلة واختبار الذكاء والاستمارة لجمع المعلومات ، واختبار القراءة ، أما أدوات جمع البيانات فتم الاعتماد على اختبار الرسم (من إعداد الباحثة). واستخدمنا في هذه الدراسة طريقة إحصائية واحدة تمثلت في اختبار مان ويتني U في تحليل المعطيات.

وتتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التلاميذ عسيري القراءة والتلاميذ العاديين في الوظيفة السيميولوجية ؟

التساؤلات الجزئية

-هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية لدى التلاميذ عسيري القراءة والتلاميذ العاديين في المستوى البنائي ؟

-هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية لدى التلاميذ عسيري القراءة والتلاميذ العاديين في المستوى السيميولوجي ؟

أولا: الإطار الإجرائي المفاهيمي

1-فرضيات الدراسة

1-1-الفرضية العامة

-توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التلاميذ عسيري القراءة والتلاميذ العاديين في الوظيفة السيميولوجية.

1-2-الفرضيات الجزئية

-توجد فروق ذات دلالة إحصائية لدى التلاميذ عسيري القراءة والتلاميذ العاديين في المستوى البنائي

-توجد فروق ذات دلالة إحصائية لدى التلاميذ عسيري القراءة والتلاميذ العاديين في المستوى السيميولوجي

2-مفاهيم الدراسة

2-1-السيميولوجيا: Sémiologie La هي العلم العام لكل أنظمة العلامات (أو الرموز) بفضلها يتواصل الناس فيما بينهم. أما بيرس ((Pears فقد كتب بخصوصها ما يلي: المنطق في معناه العام ليس إلا اسما آخر للسميائية ، وهو مذهب شبه ضروري أو شكلي **(شرشار، 2016، ص.14)** هي العلم العام لكل أنظمة العلامات (أو الرموز).

2-2-الوظيفة السيميولوجية: La fonction sémiotique

تتوافق الوظيفة السيميولوجية أو السيميائية أو الرمزية مع القدرة على تمثيل شيء ما مدلول Un signifié (كائن ، حدث ، مخطط تصوري ...) ، وذلك بفضل الدال Un signifiant (لغة ، صورة ذهنية ، إشارة رمزية ...). بعد مرور عامين على تطور الطفل الصغير لسلوكات تسمح له باستحضار الكائن أو الحدث الغائب. الوظيفة السميائية تمثل الآلية المشتركة بين أنظمة التمثيل المختلفة ، وكنظام فردي يكون وجوده السابق ضروريًا لتيسير تفاعلات الفكر بين الأفراد ، وبالتالي في تكوين أو اكتساب المعاني الجماعية. **(Piaget, 1978)**

تتمثل الوظيفة السيميولوجية في اكتساب القدرة التمثيلية الرمزية سواء كان دالا أم مدلولا، والتي يكتسبها الأطفال قبل اكتساب اللغة ، ويعبر عنها بالوظيفة الرمزية مثل اللعب والرسم....

2-3-المستوى البنائي: Le niveau structurel: يتمثل في دراستنا بالأيقونة (Icône) التي تعتبر العلامة التي تدل على شيء تجمعه علاقة بشيء آخر ، هي علاقة تماثل بحيث تشير إليه بفضل صفات تمتلكها خاصة بها وحدها ، وهو ما يترجم في الشبه البصري في الصورة أو الرسم. **(بالخيري، 2012)**

2-4-المستوى السيميولوجي Le niveau sémiotique: ويتمثل في أحد بنود اختبار الرسم ، والذي يتمثل في الرموز أي تجسيد الصورة التمثيلية الرمزية لنقل المدلولات بصورة خطية لدى الطفل عسيري القراءة بواسطة الرسم.

2-5-الرسم: Le dessin: هو نشاط ذهني معرفي ، مرحلة من مراحل الوظيفة السيميولوجية ، هو بداية الكتابات بدءا بما يسمى بالخربشة Gribouillage ، تخطيط الطفولة ،

ومع تعلمه يتحول إلى أشكال خطية ، ثم إلى كتابة ، يعتمد عليه اكتساب التعبير الرمزي (اللغة). تمثيل الشيء أو المدلول سواء كان الشيء ، صورة مفاهيمية حدثا...إلخ ، بواسطة دال مميز (différencié) حسب تعبير Piaget ، هذه الوظيفة تتجلى في استعمال وسائل مختلفة تؤدي فرص التمثيل ، يمكن أن يطلق عليها لفظ الوظيفة الرمزية.

إن الدال عند ديسوسيرDe sausure صورة سمعية مشتقة من كيان صوتي ، أو هي تمثيل طباعي (في حال وجود كتابة) إنه متوالية من الأصوات أراد لها الاستعمال الجماعي الناتج عن تعاقد لا تعرف له بداية ، أي تكون كيانا يحل محل شيء آخر.

أما المدلول فهو التصور الذهني الذي تملكه عن شيء ما أو العالم الخارجي. إنه ليس الشيء ، ولا يمكن أن يكونه ، إنه الصورة المجردة التي يمنحها اللسان إلى الشيء عبر التعيين والتسمية ، فالشيء لا يحضر في الذهن من خلال ماديته ، إنه يأتي إليه من خلال بنية شكلية تعد تكليفا لمجموعة من الخصائص التي تمكننا من استحضار هذا الشيء وفق سياقات متعددة. (بنكراد ، 2005 ، ص76)

هو الأداة المعبرة على وجود خلل في الوظيفة السيميولوجية سواء على المستوى البنائي أم السيميولوجي.

2-6-عسر القراءة:(La dyslexie) صعوبة خاصة دائمة في تعلم القراءة عند الطفل المتمدرس ، يكون قد تجاوز 8 سنوات ، ذو نمو عاد ، ومستوى ذكاء كاف ، لا يعاني أي اضطرابات حسية (سمع ، بصر)، ونفسية سلوكية. وظروف اجتماعية ثقافية ملائمة ، وتعليم عاد.

ثانيا: الإطار النظري من البحث

1-السيميولوجيا والرسم

إن السيميولوجيا هي العلم الخاص بالعلامات ، وحياة الدلائل داخل البيئة الاجتماعية ، اهتمت بدراسة أنظمة التواصل أو دراسة أنظمة العلامة التي تشكل الموضوع الرئيسي في أي بحث سيميولوجي أي دراسة الرموز الصورية التي يتم تمثيلها بواسطة الرسم.

والرسم ما هو إلا عنصر أساسي من عناصر الوظيفة السيميولوجية المهمة ، يقوم به الطفل بتمثيل فكرة أو أي مدلول باستخدام رموز خطية ، ومن هنا فهو نشاط يشتمل على الشروط الواجب توفرها في العلامة السيميولوجية ، فهو استدعاء مقصود للتعبير عن صور عقلية يستنبطها ، ويتعامل معها. **(الهنيدي، 2016، ص.99)**

الرسم عبارة عن رموز خطية ما يسمى بالدال الذي تجسد بالصور الذهنية عن طريق مرجع وفق سيرورة معرفية إدراكية بالدرجة الأولى ، تتجسد في حالة تمثيل رمزي أكثر تجريدا بما سمحت له الخبرات والبناء المعرفي اللغوي. ويتميز مدلول الرسم بتطورية الصور الذهنية ضمن علاقة الدال والمدلول عن طريق أيقونات أو رموز.

وقد وضح ذلك بيرس Pears أن العلاقة التي تجمع الدال والمدلول ضمن الأيقون هي علاقة تشابه وتماثل بينهما ، مثل: الخرائط والصور الفوتوغرافية ، الأوراق المطبوعة ، والتي تحيل على مواضعها مباشرة بواسطة المشابهة. أما الإشارة أو العلامة المؤشرة ، فتكون العلاقة فيها بين الدال والمدلول سببية وعلية ، ومنطقية ، وذلك كارتباط الدخان بالنار مثلا. أما العلاقة فمتواجدة بين الدال والمدلول فيما يتعلق بالرمز ، فهي اعتباطية وعرفية وغير معللة. فلا يوجد ثمة إذا أي تجاوز أو صلة طبيعية بينهما.

وفي الأخير يعد الرسم كنشاط خطي تعبيري ذي قيمة مجسدة في الواقع المعاش عن طريق خطوط لها مفهوم رمزي.

2-الرسم واللغة الكتابية

اللغة كما يحددها دي سوسير De sausure نظام من العلامات تعبر عن أفكار ، ويمكن مقارنتها بالكتابة وأبجدية الصم والبكم ، وبالطقوس الرمزية ، وبأشكال التحية والإشارات الرمزية الحربية...إلخ. **(قاسم، 1981، ص.57)**

واعتبر ديسوسير De sausure اللغة نظاما سيميولوجي الفرع الأكبر من الأنظمة السيميولوجية ، فاللغة نظام إشاري يمتاز بالأفضلية والاتساع على الأنظمة السيميولوجية الأخرى ، مثل الصورة ، أو الصوت ، أو الصوت ، والرائحة ، الألوان ، اللعب ، الفن ، الرسم هذا الأخير ذو أهمية في مجال السيميولوجيا إذ يعتبر شكلا من أشكالها ، بدأ منذ ظهور الإنسان.

إن الرسومات الأولى للإنسان هي محاولة مزدوجة لإعادة إنتاج الواقع وأوهام. يعد الرسم شكلاً من أشكال التعبير عن الوظيفة الرمزية في منتصف المسافة بين اللعبة التي تشترك فيها الجانب المرعب والخيال ، والصورة العقلية ، في محاولة لنسخ الواقع. وهنا مرة أخرى ، يرى بياجيه في

مراحل تطور الرسم تأثيرًا مشتركًا لاستيعاب الواقع في شكل تمثيلي. **(Piaget, 1945)**

الرسم يستعمل آليات تدبير المعطيات اللغوية إدراكا وانجازا ، فحسب Cohn في قوله: إن الوظيفة التركيبية لعناصر صغرى في التعبير عن موضوع أعم في الرسم هو ما دفع إلى التساؤل عن علاقة الرسم باللغة ؛ إذ حاول إثبات أن الجهاز المعرفي للرسم مشابه للغة. فمقاربة Cohn توضح التوازي بين الرسم والقدرات التعبيرية الأخرى ، خصوصا اللفظية والكتابية فالرسم بؤرة للقدرة المعرفية أكثر منه قدرة طرفية لها ، وهو ما يفيد وجود توازي في التعلم ، الرسم ، والكتابة ، وبذلك يكون الجهاز المعرفي في الرسم مشابها للغة (Cohn, 2012, p.188)، وبذلك نلاحظ أن التعبير بالرسم أيضا لغة تتأسس على عناصر صغرى ، لخلق موضوع أعم ، وهو ما يسمح لنا باستخلاص أنها ميكانيزمات معرفية كونية ومشتركة بين الأفراد ، تسمح لهم بتطوير القدرات التي توظف في الرسم وفي اللغة أيضا. **(بنعيسى، 2015، ص.42)**

ويمثل نشاط الرسم شكلا ثالثا للتمثل الذي ذكره (Piaget) كتضمين مهم لمنهج القراءة ، وألح (Douglas) في هذا المجال على المعلمين في تشجيع الأطفال ليوجدوا روابط بين الرسومات التي يرسمونها والكتابة عنها ، وتشجيعهم كذلك على قراءة الكلمات المكتوبة.

إن تشجيع الأطفال على عمل نماذج ذات ثلاثة أبعاد ، ولرسم الصور على الرمل ، أو الطين وعمل أشكال فخارية وتلوينها ، يمكن أن تساعد في إعداد الأطفال لممارسة خبرات تمثيلية أخرى مثل نشاط قراءة كلمة مكتوبة. والنقطة المهمة هنا هي أن الأطفال من خلال ممارسة الرسم ، فإن ذلك يوفر لديهم الفرصة ليتمثلوا الخبرات والأشياء التي شاهدوها مباشرة ، وسمعوها ولمسوها وشموها ، أو تذوقوها ، وتعلم الكتابة ومن بعده قراءة الكلمات المطبوعة يتطلب من الطفل أيضا الربط بين الرموز ومعاني الخبرة التي تهدف تلك الرموز التي تبنيها. **(قطامي، 2000، ص ص 24.25)**

وفي هذا المجال يرى كل من Roger, M, Bourcier, A أن الأشخاص عسيري القراءة أثناء مراحل نموهم يعانون من اضطرابات التوجه الزماني والمكاني والذي يمنعهم للوصول إلى الرمزية ((Symbolisme وهو نوع من التفكير المتحرر الصور والإحساسات ، وهي من إنتاج الفكر التصوري والذكاء التحليلي الذي يسمح بأربع وظائف للذكاء وهي التحليل – التجريد-التعميم وموضوعية العلاقات ، فتعلم القراءة والكتابة يتطلب أن يمتلك الفرد التفكير الرمزي المجرد والتحرر من العيانية (Concrete). **(دبراسو، 2014)**

وهذا راجع إلى اضطراب الوظيفة الرمزية، التي تتجلى من خلال رسوماتهم ، وتنعكس بصفة سلبية على تعلم القراءة والكتابة ، حيث لا يستطيع التلميذ إدراك الكلمات بطريقة كلية بل مبعثرة.

فالغرض من رسومات الأطفال هو تطور المهارات الخاصة بالإدراك الحسي والإدراك الحركي ، كذلك العمليات المعرفية فهي ضرورية للكتابة الصحيحة السريعة. فالعلاقة بين الرسم واللغة الكتابية ليست بديهية ، ونرى أن المكونات الإدراكية الحركية شائعة في الأنشطة التالية: النشاط الإدراكي (Activité perceptive)، النشاط الحركي (Activité motrice) والنشاط الرمزي (Activité symbolique)، النشاط السيميولوجي (Activité sémiotique) ولكن ما يميزها هو من الناحية الوظيفية الرمزية ، ومن ناحية أخرى وظيفة سيميولوجية. وفيما يلي شكل بياني (Erbato Poudou.Mt) يمثل الوظائف المشتركة بين هذه الأنشطة:

رسم تخطيطي للوظائف المشتركة بين الأنشطة التي تخص نشاط الرسم

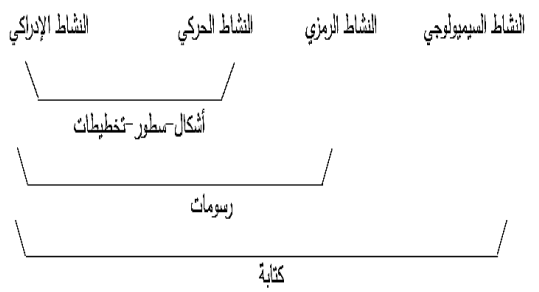

(Cauthier, 1988, p13)

إن نشاط التمثيل مرتبط بالوظيفة الرمزية من الناحية السيميولوجية ، أي تلك الوظيفة التي يقوم بها الطفل لإنجاز الرموز ، يمكن أن تنشأ تمثيلات مادية من نمط أيقوني ، ولكن أيضا تمثيلات معرفية" تساهم بدرجة كبيرة في تعلم القراءة.

كما أن الأساس المشترك لكل مظاهر و"أدوات" الوظيفة الرمزية أو السيميولوجية وفقا لـ (Piaget)، والتي من

بينها الرسم، يتمثل في القدرة على تمثيل الواقع عن طريق أشكال دالة تتميز عن مدلولاتها

- فهل يؤثر تطور الرسم على تعلم القراءة لدى الطفل؟

بالنسبة للتعرف وتعلم القراءة، وبهدف استكشاف الطرق التي يبدأ بها الطفل الصغير استعمال الإشارات الخطية المجهزة بالحروف للتعرف على كلمة ما. فإن المعارف التي يملكها الطفل حول الرسم تتحول إلى إشارات خطية هو بصدد تعلمها، وهذا على غرار اكتساب كل معرفة جديدة تتطلب معارف أخرى سابقة.

كذلك الاكتسابات الأولى للخصائص الخطية للرسم كالخربشة، ما يدعى بتخطيطات الطفولة تكون المرحلة الأولى للتعليم والقراءة، تسمح بالنمو التابع للرسم والكتابة والقراءة".

القراءة شكل إضافي للتمثل، ويرتبط بشكل التمثيل الذي أكده (Piaget) وهو الرسم فهو مؤشر هام وواضح على مستوى تطور الطفل المعرفي والرمزي يساهم في تعلم القراءة.

الرسم يمثل أحد أهم أشكال التمثل الذهني، ويتمثل في رسم الأشياء، الأحداث الموجودة وغير الموجودة، أما الطفل، أي كل ما يتعلق بالبيئة المحيطة به، ويساعده في ذلك تشجيع كل من يعيش معه.

ثالثا: الإطار التطبيقي

1-منهج الدراسة

على اعتبار طبيعة موضوع الدراسة والخصائص التي يتحدد من خلالها المنهج المستخدم. ولما كان مقصد هذه الدراسة وصف عينة الدراسة ومقارنتها مع مجموعة أخرى، فإننا ارتأينا استخدام المنهج الوصفي المقارن.

2-حدود الدراسة

2-1-المجال المكاني: تم إنجاز دراستنا في مدرسة قشي مُحَّد على مستوى بلدية أوريسيا ولاية سطيف.

2-2-المجال الزماني: بدأت هذه الدراسة الميدانية من تاريخ (20 سبتمبر 2019) وانتهت في (20أكتوبر 2019).

3-عينة الدراسة: اختير 07 تلاميذ متمدرسين في قسم السنة الرابعة

(إناثا وذكورا)، اختيارهم كان بناء على عدة شروط سيوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (01): مواصفات العينة

مواصفات العينة	درجة ذكائهم	الوسط اللساني	الوسط الاجتماعي والاقتصادي	الظروف الصحية	السن	ذكر	إناث	المجموع
التلاميذ عسيري القراءة	90 فما فوق	العربية الدارجة	متوسط	عادي	من 9-11سنوات	02	05	07
تلاميذ السنة الثالثة (العاديين)	90 فما فوق	العربية الدارجة	متوسط	عادي	من9-11سنوات	05	02	07

4-أدوات الدراسة

لتحقيق هدف البحث الذي يتمثل في تقييم الوظيفة السيميولوجية من خلال نشاط الرسم لدى تلاميذ القسم الابتدائي السنة الرابعة من فئتي التلاميذ العاديين وعسيري القراءة، تم تحديد هذه المعايير باتباع الخطوات التالية:

- تشخيص عسر القراءة في ضوء الإطار النظري والتطبيقي معتمدة على المقابلات وكل الملاحظات في هذا المجال.
- تطبيق اختبار الذكاء ل Florens (Goodenough)
- تقديم استمارة لتلاميذ قسم السنة الرابعة والخامسة لجمع معلومات تخص التلاميذ والمستوى الاجتماعي. والاقتصادي لأسرهم لتساعدنا على تشخيص عسر القراءة.
- تطبيق اختبار نشاط الرسم.

ولغرض تطبيق هذه الخطوات استخدمنا وسائل متعددة للحصول على المعلومات اللازمة لذلك ونعرضها كالتالي:

4-1-الملاحظة

تعد أكثر الوسائل لجمع البيانات والمعلومات التي تخص الحالات والتي تمكننا في بحثنا من وضع تشخيص أولي خاص بعسر القراءة مثل الاضطرابات الحسية (سمع، بصر، حركة) كارتداء النظارات أو معينات سمعية، أو حركات

مضطربة ، ومستوى القراءة ، الكتابة ، المواد الدراسية الأخرى ، وحصة نشاط الرسم.

4-2-المقابلة

والمقابلة التي قمنا بها في هذه الدراسة كانت مع كل من المعلمين والتلاميذ ، بهدف الوصول إلى حقيقة معينة عن الحالات لمعرفتها لأجل تحقيق الدراسة ، واشتملت بعض الأسئلة عن طريق ما يسمى بالمقابلة نصف الموجهة للمعلمين حول مستويات التلاميذ عسيري القراءة ، ودليل المقابلة يضم مجموعة من الأسئلة مفتوحة مثل: ماهية المواد التي لا يحب مراجعتها ومغلقة مثل هل يحب الطفل القراءة؟ أما المقابلة مع التلاميذ فقد أفادتنا في عزل التلاميذ الذين يعانون من اضطرابات لغوية ، وتم أثناء المقابلة تطبيق الاختبارات.

4-3-استمارة المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة

استخدمنا استمارة المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في تحديد المستوى الاجتماعي والاقتصادي لأسرة التلميذ للتعرف على الوضع الاجتماعي الاقتصادي وهي مستوى تعليم الأبوين ، ووظيفتهما ، المرتب الشهري لهما ، وحتى نوعية السكن...الخ. **(ممدوح، 2008، ص.121).**

4-4-الاختبارات

4-4-1-اختبار الذكاء

استخدمت الطالبة اختبار الذكاء للعالمة Florens Goodenough)) لقياس مستوى الذكاء ، ونحن اليوم بصدد قياس الذكاء من أجل تثبيت مستوى الذكاء العام لدى التلاميذ عسيري القراءة لمعرفة أن التلميذ عسير القراءة يتمتع بذكاء عاد ، وهذا يتماشى مع تعريف عسر القراءة. أما عن تقييم اختبار الذكاء وتصحح الإجابات المتحصل عليها من طرف الحالات ، اختبار رسم رجل ، باستخدام جدول للتصحيح المتكون من 18 وحدة أساسية ، حيث يتم رصد عدد النقاط الموجودة في الرسم المتمثل في رسم رجل ، وعددها 51 نقطة وتعتبر (كدرجات خام)، بالنسبة لهذا الاختبار يعطي نقطة واحدة (01) للإجابة الصحيحة وصفرا للإجابة الخاطئة (0) أو غياب تفصيل معين.

وللحصول على الدرجات أو النقاط نقوم بجمع عدد الإجابات الصحيحة وتحويل هذه الدرجات المعيارية (عمر عقلي) حسب جدول خاص بذلك ، وهو جدول معايير الذكاء ، فبعد تحويل العمر الزمني إلى أشهر ، نقسم العمر العقلي على العمر الزمني ونضربه في 100 فنحصل على نسبة الذكاء.

4-4-2-اختبار القراءة: اعتمدنا في دراستها على اختبار القراءة في اختيار نص قرائي بعنوان العطلة لغلاب صليحة سنة 2012 ، وتم تكييفه من طرف الباحثة صليحة غلاب. وبما أن الهدف من استخدام النص المعتمد هو مساعدتنا في تشخيص عسر القراءة من خلال متوسط الكلمات المقروءة ، والكلمات الخاطئة بالاعتماد على جدول معايير القراءة للفئات العمرية الأربع المتواجدة بالملحق رقم (01) والفئة العمرية لتلاميذ الدراسة تراوحت بين 108 شهر إلى 144 شهرا ، أي اختيارنا الفئة العمرية الرابعة ، بل اعتمدنا على المقارنة من خلال عدد الكلمات المقروءة والخاطئة كالتالي:

قراءة سليمة: 63 ≤ ....

عسر القراءة: 63 ≥ ....

وتم تصنيفها وفق الآتي: الالتباس البصري بين الحروف المتشابهة من ناحية الشكل والصوت ، الخلط بين الأصوات المهموسة والمجهورة ، إضافة حروف ، أو حذفها أو قلبها ، نعني كل كلمة خاطئة تحسب سواء حرفا كان أم كلمة ؛ لأن كل وحدة لها معنى تعتبر كلمة مثل ال التعريف...الخ ، حذف جملة ، التوقف.

جدول رقم (02): مواصفات معايير القراءة للفئات العمرية الأربع

الفئة العمرية بالأشهر	متوسط زمن القراءة بالثواني	متوسط الكلمات المقروءة الصحيحة	متوسط الأخطاء
109-98	153 (180-100)	259 (267-240)	8 (27-0)
121-110	136 (180-83)	260 (267-236)	7 (31-0)
133-122	119 (180-64)	261 (267-235)	7 (32-0)
145-134	109 (175-65)	262 (267-242)	

لقد تم التأكد من صدق وثبات اختبار القراءة من طرف الباحثة غلاب صليحة في رسالة الدكتوراه لسنة 2012 ، لهذا تم الاستغناء عن حساب الخصائص السيكوميترية للاختبار.

4-4-3-اختبار الرسم: (من إعداد الباحثة) تم تطبيق اختبار الرسم كأداة بحثية أساسية على العينتين المختارتين عسيري القراءة، والتلاميذ العاديين لتقييم الوظيفة السيميولوجية لديهما ولإعطاء دلالة إحصائية للفروق الموجودة في بنوده (المستوي السيميولوجي والمستوى البنائي) بين العينتين: التلاميذ العاديين وعسيري القراءة.

يتمثل هذا الاختبار في رسومات بسيطة ومألوفة عند الأطفال، تم اقتباس عناصر نشاط الرسم المرجعية من خلال موضوعات نصوص القراءة (كتاب السنة الأولى والسنة الثانية.)

اختير نشاط الرسم من هذا المستوى، لأن التلميذ المتمدرس محل الدراسة في هذا السن من المفترض أن العناصر المتواجدة بالرسم سواء تعلق الامر بالأيقونات أم بالرموز الممثلة أصبحت بالنسبة له مفاهيم وخبرات سابقة، فقد أصبح قادرا على تصور الأشياء، ورسم نماذج نظامية ومنطقية، إذ يتمكن من تنظيم العناصر وترتيبها من خلال نمذجتها، وبناء ذاته على النموذج الأسري والاجتماعي المطلوب، بعد أن أصبح أكثر قدرة على فهم الأشياء ووصف الوقائع، وترتسم له صور الأشياء، ويصبح قادرا على تنظيمها، وترتيب عناصرها.

ويتطور الطفل مع المسائل بصورة منظمة ومنطقية ؛ إذ يتمكن من تنظيم الأشياء من خلال تحديد نماذجها ثم استبعادها، ولكن في هذه المرحلة بدل أن يستعيدها ذهنيا يحتاج إلى رمزية مباشرة تمكنه من أن يحيا من جديد الحادث، ولا يكتفي باستعادته الذهنية. وهنا يبني الطفل ذاته على النموذج الأسري والاجتماعي أو المدرسي أو التلفزي، ويكون تصرفه على أيقنة الموجودات المختلفة، وتحويلها أيضا إلى تصرفات مادية بناء على الخبرات التجريبية السابقة.

وفي النهاية يغدو تمثل الأشياء الذي كان لا إراديا ذا وظيفة تمثيلية، حيث يتوفر فيها القصد انطلاقا من الوسائل التي يفهم بها الطفل محاكاته للأشياء، وبالتالي فالوظيفة الإشارية لها تفهم قبل الوظيفة الرمزية للغة. إذ يتمكن الطفل حينها من الانتقال من الربط بين الشيء وما يمثله إلى الربط بين الدال والمدلول، وبالتالي فإن تشكل الفكر لديه مقرون باكتساب الوظيفة السيمائية للأشياء من خلال تجاربه ومن خلال اللغة. **(قطامي، 2000)**

يحتوي نشاط الرسم على علامات متعددة تتمثل في: أشخاص، حيوانات اختيرت لأنها محببة عند الأطفال، أشياء، علاقات زمانية مكانية، أفعال... إلخ. على اعتبار أن هذه العناصر في نشاط الرسم تتطلب في ترميزها الخطي استعمال وحدات سيميولوجية مختلفة، بعلاقة سببية لا اعتباطية، منها ما يرتبط بالعنصر الممثَّل بمبدأ التشابه بين الدال والمدلول ما يسمى بالأيقونة (Icone) ومنها الرموز التي تحيل إلى الأشياء بعلاقة غير معللة، وعليه فإن اختيار هذه العناصر كان بهدف الحصول على وحدات رمزية متنوعة.

ويمكن عرض وتقسيم أنشطة الرسم إلى أصناف المفاهيم التالية:

جدول رقم (03): عناصر أنشطة الرسم

كائنات بشرية	أشياء	أفعال	قيم واقعية
طفل طفلة رجل	كل عناصر الحديقة أو ما يتواجد في الطبيعة	غرس الشجرة، فعل الأكل	الألوان الجنس، السن

تبرمج حصة واحدة للتلميذ يقوم بها بالنشاط، حيث تُقدم له ورقة بيضاء، قلم رصاص وأقلام ملونة، ونطلب منه الرسم بطريقة فردية دون تحديد الوقت مسبقا، وفق التعليمات التالية لنشاط الرسم.

- **تعليمة الرسم:** ارسم حديقة بها طفل مع أبيه يغرس شجرة، وأخته الصغرى تطعم الحيوانات.
- **الخلفية النظرية لاختبار الرسم:** إن القدرة على التمثيل للمثيرات هي القدرة على بناء صور ذهنية مركبة من الصور البيئية التي لا تتواجد أمام التلاميذ وقت تكوين الصور الذهنية.

إنتاج رسوم الأطفال يعود إلى مهارات تتشكل تدريجيا منذ الصغر، فهذه العملية تمر بمراحل نمو رسوم الأطفال وتطورها منذ الولادة ظهور (الجانب الحسي الحركي)، ويتمكن من الاحتفاظ بالصور الذهنية للأشياء واستعمال اللعب الخيالي، ثم مرحلة الأيقنة في هذه المرحلة وخلال تطور المفاهيم والخبرات، والمكتسبات السابقة يصبح الطفل قادرا على تصور الأشياء، ورسم نماذج نظامية ومنطقية، إذ يتمكن من تنظيم العناصر وترتيبها من خلال نمذجتها، وبناء ذاته على النموذج الأسري والاجتماعي المطلوب، بعد أن أصبح أكثر قدرة على فهم الأشياء ووصف الوقائع، كما يستوعب الطفل فيها المظاهر المتعلقة بكل من النمو الجسمي والفيسيولوجي والحركي، والنمو الحسّي والعقلي واللغوي، والنمو الانفعالي.

ليصل تمثل الأشياء الذي كان لا إراديا ذا وظيفة تمثيلية ، حيث يتوفر فيها القصد انطلاقا من الوسائل التي يفهم بها الطفل محاكاته للأشياء ، وبالتالي فالوظيفة الإشارية لها تفهم قبل الوظيفة الرمزية للغة. إذ يتمكن الطفل حينها من الانتقال من الربط بين الشيء وما يمثله إلى الربط بين الدال والمدلول ، وبالتالي فإن تشكل الفكر لديه مقرون باكتساب الوظيفة السيمائية للأشياء من خلال تجاربه ومن خلال اللغة.

تليها مرحلة التمثيل الرمزي أين يتمكن الطفل من نقل فهمه وتصوراته للأشياء وتفاعله معها تجريديا ، ويفهم أن اللغة تتسم بإمكانية التعبير عن الماديات والمجردات ، وبإمكانه التمثيل بأحدهما عن الآخر ، وذلك بعد نمو الكفاءة اللغوية لديه ، ومن خلال استمرار النمو العقلي وتزايده ، بصبح الطفل قادرا على التعبير بالرمز اللغوي عن نفسه ، وعن الآخرين ، واستعمال مختلف الأزمنة اللغوية ، وإتقانها ، وهذا مؤشر على الوعي الذاتي الذي يرتبط كثيرا بخبرات الماضي ومعارف الحاضر ، ليتطلع نحو المستقبل.

إن مراحل تطور التمثيل عند الطفل تتجلى بنمو التمثلات الرمزية التي يوظفها الطفل في مستويات مختلفة استعمال اللغة في التعبير الشفوي والكتابي وقد ساعده على ذلك تطوير الوظيفة الرمزية التي تتمثل في الرسم بداية من مرحلة الخربشة ليصل إلى مرحلة فك الرموز الكتابية أي القدرة على القراءة بالتعرف على الرموز حينما يرسم الأطفال صورا لألعابهم ، ويتحدثون عن تلك الصور وعن الخبرات التي تمثلها هذه الصور فإنهم يطورون تمثيلا رسميا للنشاط القرائي ، حينما يكتبون قصصا عن نشاطهم أثناء اللعب ، والقراءة عن لعب الآخرين ، فإنهم يصبحن قادرين على إيجاد خريطة تمثيلية غنية تفصيلية. **(قطامي، 2000)**

وحسب **Cloutier** يصل الطفل إلى مرحلة تمثيل الشكل والشخصيات وتتفرق لديه بالجنس والملابس والتفاصيل التي تميز سلوكهم وتقدم في السياق وفي الوضع. واستعمال الألوان فالطفل يكرر معرفته بالألوان ويولي الانتباه للفروق الدقيقة ، غنه يبحث عن الدقة من خلال الأنسجة متراكمة معقدة مثال (الصخور الجافة أو الرطبة) ، التراكيب ، لكن لم يصل بعد إلى طيات الملابس. وتنظيم الفضاء: رسم نفسه هو أكثر طبيعة ، منحني منظم إلى السماء ، والتعبير عن نهج الأفق في تمثيل خطي: (نفس ، الجهة ، البيت في الخلف) واللوحات غالبا ما تكون معنونة. **(Cloutier, 1989, pp21-22)**

- **تنقيط الاختبار:** كل ما يمثل نشاط الرسم سواء كان عنصر من النوع الأيقوني أوالبنائي بنقطة ، وكل عنصر إضافي يخص نشاط الرسم بنصف نقطة وأي رسم لا يمثل عناصر النشاط المقترح بعلامة صفر.

5-التناول الإحصائي

استخدمنا في هذه الدراسة طريقة إحصائية واحدة تمثلت في اختبار مان ويتني U في تحليل المعطيات وذلك حسب طبيعة هذه المعطيات:

- **حساب الفروق بين المتوسطات:** حيث لدينا مجموعتان تتكون المجموعة الأولى والمتمثلة في 7 تلاميذ عاديين ، بينما تتمثل المجموعة الثانية في7 تلاميذ عسيري القراءة ، قمنا بحساب المتوسط الحسابي لكل مجموعة بالنسبة لأدائها في كل من الجانب البنائي والجانب السيميولوجي ، ثم نقارن بين المتوسطات في كل منها ، ونقوم بحساب الدلالة الإحصائية للفرق المشاهد. وذلك بتطبيق اختبار مان ويتنيU الذي يشترط أن تكون العينتان مستقلتين. ويتمثل في اختبار مان-ويتني لعينتين مستقلتين **(U)** عندما تكون $20 \geq N \geq 9$

يتم استخدام اختبار مان-ويتني في هذه الحالة وفقا للخطوات التالية:

أ- نقوم بتسجيل درجات أفراد كل مجموعة في جدول ، ثم تحويل هذه الدرجات إلى رتب (ر) ، بحيث يُكتب أمام كل درجة رتبتها في العينتين معا ، وليس مجرد رتبتها في مجموعتها التي تنتمي إليها ، مع مراعاة أن الدرجة الصغرى تأخذ الرتبة واحد فالأكبر 2 ، فالأكبر 3 وهكذا وفي حالة الدرجات المتساوية فإنها تعطى متوسط الرتب المتتالية التي تحتلها.

ب- نجمع رتب درجات كل مجموعة (N_1 ، N_2) ونرمز له بالرمز $£c_1$ للمجموعة الأولى و$£c_2$ للمجموعة الثانية (لمراجعة الحل نذكر بأن:

ج-نحسب U_1 وU_2 من المعادلات الآتية:

$$U_1 = n_1 \times n_2 \frac{n_1(1+n_1)}{2} - \sum c_1$$

$$U2 = n_1 \times n_2 \frac{n_2(1+n_2)}{2} - \sum c_2$$

ملاحظة: $U_2= N_1\times N_2 + U_1$

د-نحدد U الصغرى سواء كانت U_1 أم U_2 ونكشف في الجداول عن قيمة U الجدولية المقابلة لعدد أفراد المجموعة الأولى N_1، وعدد أفراد المجموعة الثانية N_2، فإذا كانت U الصغرى المحسوبة ≥U الجدولية يكون للفرق بين المجموعتين دلالة إحصائية وهنا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل، أما إذا كانت U الصغرى المحسوبة < الجدولية، فهذا يدل على أن الفرق بين المجموعتين غير دال إحصائيا، وهنا نقبل الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل.

$$\sum c_1+\sum c_2=\frac{(n_2+n_1)\times(1+n_2+n_1)}{2}$$

وقد اعتمدنا خلال دراستنا هذه على الرزنامة الإحصائية spss

5-عرض ومناقشة النتائج

1- عرض نتائج اختبار الرسم

جدول رقم (04): نتائج اختبار الرسم لدى عسيري القراءة

اختبار الرسم عند عسيري القراءة							
المستوى البنائي				المستوى السيميولوجي			
الاسم	أشخاص	أشياء	مجموع مستوى بنائي	أفعال	قيم واقعية	مجموع مستوى سيميولوجي	مجموع كلي
	ولد وبنت	عناصر الحديقة والطبيعة		غرس الشجرة فعل الأكل	الألوان الجنس السن		
أ-أ	0,5	1	1,5	1	3	4	5,5
م-ك	0,5	1	1,5	1	3	4	5,5
ي-س	0,5	0,5	1	0,5	3	3,5	4,5
م-ق	1	0,5	1,5	1.5	2	3,5	5
ع-ق	1	1	2	1.5	3	4,5	6,5
ح-ه	1	1	2	1.5	2	3,5	5,5
د-ض	1	1	2	1	2	3	5
المجموع	5,5	6	11,5	8	18	26	37,5

من خلال النتائج المتحصل عليها، يتضح أن الفرق واضح بين وحدات المستويين بالنسبة للتلاميذ العاديين حيث تحصلنا في المستوى البنائي (11.5) وهي نتيجة ضعيفة مقارنة بالنتيجة التي تحصلنا عليها في المستوى السيميولوجي والتي كانت (26) بمعنى أن التمثيل في المستوى السيميولوجي الذي يرتبط بالرموز يظهر أكثر بالنسبة للتمثيل في المستوى البنائي الذي يرتبط بالايقونات.

جدول رقم (05): يوضح نتائج اختبار الرسم عند التلاميذ العاديين

اختبار الرسم عند عسيري القراءة							
المستوى البنائي				المستوى السيميولوجي			
الاسم	أشخاص	أشياء	مجموع مستوى بنائي	أفعال	قيم واقعية	مجموع مستوى سيميولوجي	مجموع كلي
	ولد وبنت	عناصر الحديقة والطبيعة		غرس الشجرة فعل الأكل	الألوان الجنس السن		
ح-و	1	1	2	1.5	4	5,5	7,5
ي-ب	1	1	2	2.5	3	5,5	7,5
ح-ا	1	1	2	1	4	5	7
ب-ا	1	1	2	1.5	3	4,5	6,5
ب-س	1	1	2	1.5	4	5,5	7,5
ن-ه	1	1	2	1.5	3	4,5	6,5
ب-س	1	1	2	1	3	4	6
المجموع	7	7	14	10.5	24	34,5	48,5

من خلال النتائج المتحصل عليها ، يتضح أن الفرق واضح بين وحدات المستويين بالنسبة لأفراد المجموعة (التلاميذ العاديين) حيث تحصلنا في المستوى البنائي (14) وهي نتيجة ضعيفة مقارنة بالنتيجة التي تحصلنا عليها في المستوى السيميولوجي والتي كانت (34.5) بمعنى أن التمثيل في المستوى السيميولوجي الذي يرتبط بالرموز يظهر أكثر بالنسبة للتمثيل في المستوى البنائي الذي يرتبط بالأيقونات.

*بالنسبة للفرضية العامة من الدراسة التي تنص على وجود فروق دالة إحصائيا بين عسيري القراءة والتلاميذ العاديين في الوظيفة السيميولوجية.

جدول رقم (06): يوضح قيمة U ودلالة الفروق بين درجات المجموعتين على اختبار الرسم.

	المستوى البنائي	المستوى السيميولوجي	مجموع المستويات
القيمة U	10.500	3.000	2.000
القيمة Z	-2.256	-2.797	-2.917
مستوى الدلالة	0.024	0.005	0.004
القرار	دالة	دالة	دالة

يتضح من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة عند مستوى (0.05) وهذا بالنسبة لجميع المستويات ، وذلك بين أفراد المجموعتين وهذا بالنسبة للدرجة الكلية للاختبار المطبق في الدراسة لتلاميذ عسيري القراءة. بمعنى توجد فروق دالة إحصائيا بين التلاميذ في الوظيفة السيميولوجية.

مخطط أعمدة رقم (01) يمثل درجات المجموعتين في جميع المستويات في الوظيفة السيميولوجية.

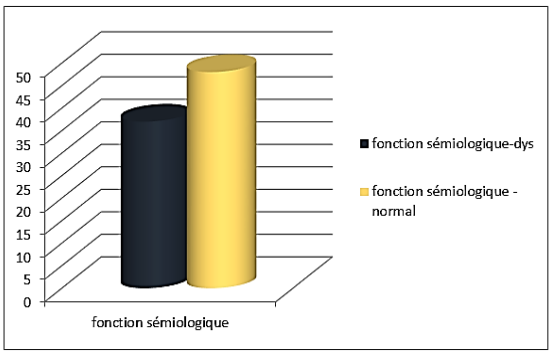

يظهر لنا جليا من خلال المخطط وجود فروق بين المجموعتين للتلاميذ عسيري القراءة والتلاميذ العاديين ، وذلك بالنسبة لجميع الدرجات الكلية للاختبار المطبق لأجل قياس المستوى البنائي والمستوى السيميولوجي.

* بالنسبة للفرضية الأولى التي تنص على أنه توجد فروق دالة بين عسيري القراءة والتلاميذ العاديين على المستوى البنائي.

جدول (07): يوضح قيمة U ودلالة الفروق بين الدرجات المجموعتان على المستوى البنائي.

	القيمة U	القيمة Z	مستوى دلالة	القرار
المستوى البنائي	10.500	-2.256	0.024	دالة

نلاحظ قيمة α=0.024 وهي أقل من α =0.05 ومنه يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) وذلك بين أفراد المجموعتين في جميع بنود المستوى البنائي ، بمعنى توجد فروق دالة إحصائيا بين أفراد المجموعتين في المستوى البنائي.

مخطط أعمدة رقم (02) يمثل درجات المجموعتين في المستوى البنائي.

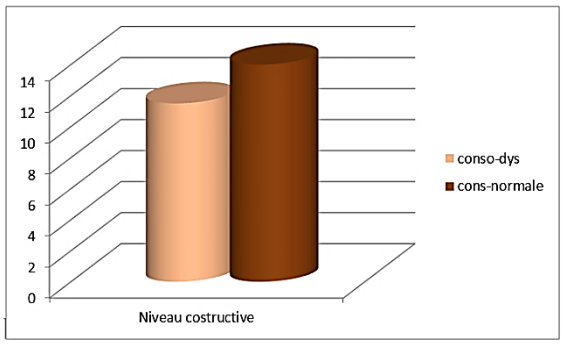

يتضح لنا من المخطط وجود فروق بين أفراد المجموعتين عسيري القراءة والتلاميذ العاديين في المستوى البنائي.

*بالنسبة للفرضية الثانية التي تنص على أنه توجد فروق دالة بين الأطفال العاديين وعسيري القراءة على المستوى السيميولوجي.

- ويوضح الجدول رقم (07) قيمة U ودلالة الفروق بين الدرجات للمجموعتين على المستوى السيميولوجي.

	القيمة U	القيمة Z	مستوى دلالة	القرار
المستوى السيميولوجي	-3.000	-2.797	0.005	دالة

نلاحظ أن قيمة α=0.005 وهي أقل α =0.05 ومنه يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) وذلك بين أفراد المجموعتين على جميع بنود

المستوى السيميولوجي. بمعنى توجد فروق دالة إحصائيا بين أفراد المجموعتين في المستوى السيميولوجي.

مخطط أعمدة رقم (03) أعمدة يمثل درجات المجموعتين في المستوى السيميولوجي.

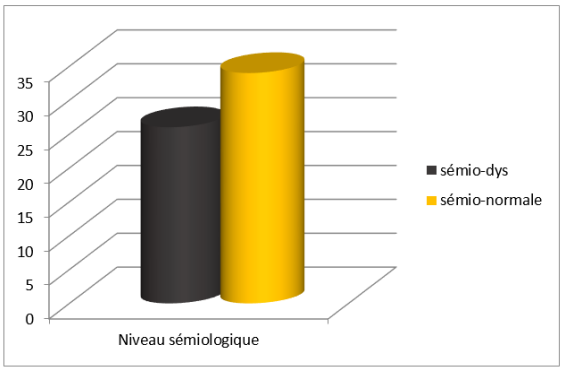

يتضح لنا من المخطط وجود فروق بين أفراد المجموعتين عسيري القراءة والتلاميذ العاديين في المستوى السيميولوجي.

6-تحليل النتائج

تنص فرضية الدراسة على وجود فروق ذات دلالة بين عسيري القراءة والتلاميذ العاديين فيما يخص الوظيفة السيميولوجية. انطلاقا من اعتبار السيميولوجيا مجموعة من العلامات الرمزية المتواجدة بالمجال الاجتماعي يتواصل الناس من خلالها بواسطة اللغة. ما أطلق عليه بياجيه Piaget الوظيفة الرمزية أي قدرة الطفل على تمثيل المدلول بواسطة الدال. حسب دراسة دي سوسير يعطي الدال قيما دلالية تسمى القيم التعبيرية أو الأسلوبية. **(منقور، 2001، ص.61)**، وقد اعتمدنا في بحثنا على الرسم كوظيفة سيميولوجية رمزية معبرة.

وللوظيفة الرمزية جانبان: جانب بنائي وجانب سيميولوجي وإذا تحدثنا عن الطابع السيميولوجي فهو الأكثر تجريدا على الطابع الأيقوني وحتى في مراحل نمو الوظيفة الرمزية فنجد الطفل يمر بالمرحلة الأيقونة تليها المرحلة الرمزية.

وقد أوضح (Paivio, 1963. 1995) أن الأسماء المحسوسة (أسماء الأشياء الواقعية، مثل "باخرة" أو قلم) يتم تذكرها بشكل أفضل من الأسماء المجردة (مثل "جمال" أو "عدالة") في سياقات مختلفة كثيرة. وقد فسر Piavio هذا الاختلاف الملموس من خلال نظرية الرمز المزدوج للذاكرة، إذ يمكن تخزين الأسماء المحسوسة في الآن ذاته، على مستوى اللغة نفسها، وعلى مستوى صورة الشيء، في حين يصعب تكوين صور للصفات المجردة من مثل "شجاعة"، و"جمال". **(بنعيسى، 2015، ص.36)**

وهذا ما يبدو في دراستنا وقد أكدته دراسات سابقة أن الرسم لدى عسيري القراءة يبدو مضطربا وخاصة على المستوى السيميولوجي. ودراسة **Li-ChihWang, Hsien-MingYang, and JuTasi, Hung, Heinrichs, Serlir, (Ronalal C, Serlir, Hsin Ming, Yang (2013)** تقدم موضوعا حول فحص الرسم وفعاليته في تحسين القراءة لدى تلاميذ يعانون من عسر القراءة. وكذا الدراسة التي قامت بها الباحثة وهيبة جنون سنة 2018، تبين إظهار أهمية نشاط الرسم كنشاط معرفي يروم إلى تحسين القراءة، وهذا من خلال تحسين أهم العمليات المعرفية المتدخلة فيها: الوعي الفونولوجي والمعالجة البصرية، والذاكرة العاملة، والقدرة السيميولوجية. أما بالنسبة لدراستنا في تقييم الوظيفة الرمزية لصالح عسيري القراءة فإن النتائج المتحصل عليها دالة إحصائيا. وإن بعد المقارنة بين هذه الفئة والأطفال العاديين، لوحظ أن فئة عسيري القراءة تعاني من صعوبات في هذه الوظيفة وبالخصوص في البند السيميولوجي المتعلق بالرموز.

ومنه ومن النتائج التي توصلنا إليها فإنه في المستوى البنائي وما يحتويه من عناصر، نجد أن التلاميذ عسيري القراءة يسجلون نتائج متقاربة مع أقرانهم العاديين، خاصة ما تعلق الأمر بعنصر الأشياء (عناصر الطبيعة أو الحديقة). إذن فالمستوى البنائي عند التلاميذ عسيري القراءة مضطرب نسبيا مقارنة مع أقرانهم العاديين عن المستوى السيميولوجي.

وانطلاقا من افتراض وجود علاقة بين نشاط الرسم والقراءة حسب دراسات سابقة وهذا الافتراض كان لابد من دراسته منذ زمن بعيد أين نجد Jean Piaget يتحدث عن الوظيفة الرمزية التي تظهر لدى الطفل منذ العامين، وتظهر في: التقليد بالمحاكاة، اللعب الرمزي، الرسم، الصور العقلية، واللغة. ومن بين هذه الوظائف اخترنا نشاط الرسم كونه وحسب Cohn الرسم يستعمل آليات تدبير المعطيات اللغوية إدراكا وإنجازا، في مقاربته أن الوظيفة التركيبية لعناصر صغرى في التعبير عن موضوع أعم في الرسم هو ما دفع إلى التساؤل عن علاقة الرسم باللغة؛ إذ حاول إثبات أن الجهاز المعرفي للرسم مشابه للغة. فمقاربة Cohn توضح

التوازي بين الرسم والقدرات التعبيرية الأخرى، خصوصا اللفظية والكتابية. **(بنعيسى، 2015، ص.41)**

وحديثا كان هناك قدر من الاهتمام في دراسة نشاط الرسم كنشاط مهم في تعلم القراءة، وأكدت بحوث أهمية الرسم كنشاط معرفي يساعد في الأداء القرائي، وحتى بحوث ودراسات حول بناء برامج تدريبية حول الرسم لاكتساب القراءة. ومنها دراسة C.Mc Manus، Rebecca Chamberlain and Phik-Werrn Loo سنة (2010) التي حاولت الكشف عن العلاقة بين القدرة على الرسم، الذاكرة البصرية، ودقة النسخ، وعسر القراءة. تم عرض الدراسات التي أكدت وجود علاقة بين عسر القراءة والرسم لكن لم تتحدث عن نوع التمثيل في الرسم أيقونيا كان أم رمزيا، ويعتبر الرسم حسب دراستنا خللا في عملية استرجاع التمثيلات الصوتية الخطية للغة الكتابية نظرا لطابعها الاعتباطي بالدرجة الأولى أثناء القراءة.

خاتمة

وخلاصة الدراسة أنه بات من الواضح أن مفهوم السيميولوجيا أصح يدل على رؤية جديدة تكشف علما حديثا، يعالج عدة قضايا تهتم ببحث ودراسة وفهم طبيعة علم العلامات بجميع أنظمتها من رموز، أيقونات، إشارات، صور، رسومات، أشكال ودلائل لغوية مختلفة، والتي تتدخل في تمثيلها الوظيفة السيميولوجية بمستوييها البنائي والسيميولوجي، والتي يتم بواسطتها انشاء المعاني الملائمة للأصوات والكلمات والجمل، واهتمت السيميولوجيا في دراستنا بنشاط الرسم وارتباطه بالوظيفة الرمزية، أين تتدخل الرموز في انشاء تمثيلات أيقونية، مادية، وأخرى معرفية، التي لها قدرة على تمثيل الواقع من خلال الدال وعلاقته بالمدلول لتحقيق ما يسمى بعملية القراءة، ويتعلق الأمر بالنسبة لبحثنا وبشكل خاص تحديد معايير نشاط الرسم من خلال الأيقونية والرمزية لتحليلها الأكثر موضوعية ممكنة كونه عملية معرفية ذات أهمية تعليمية. ونخص بالذكر تعلم اللغة الكتابية، لأن نشاط الرسم مبني على نمو التمثيل الرمزي، فهو عامل آخر مهم للنمو المعرفي يساهم في تعلم اللغة الكتابية. حيث يعرف الإنسان بطبعه الاجتماعي الذي يجعله في حاجة ماسة لتعلم القراءة لما لها من أهمية في الحياة الاجتماعية، لكن ثمة فئة من هذا المجتمع لا تستطيع أن تصل الى مرحلة القراءة السليمة وهي فئة عسيري القراءة رغم سلامة الحواس، هذا ويشير مصطلح اضطراب الوظيفة السيميوجية في بحثنا إلى عدم القدرة في اكتساب العملية القرائية، وهذا ما تجلى من خلال الفروق بينهم وبين التلاميذ العاديين في اختبار الرسم، فالمستوى السيميولوجي مضطرب عند هذه الفئة.

تعتبر هذه الدراسة وصفا للتلميذ عسير القراءة، وقد اخترنا من خلالها أن يكون التناول معرفيا قصد البحث والإجابة عن عدة تفسيرات لتقييم الوظيفة السيميولوجية لدى فئة عسيري القراءة، الوظيفة السيميولوجية أو الرمزية ما هي إلا بداية لاكتساب اللغة الكتابية ونمو القدرة السيميولوجية المتمثلة في نشاط الرسم كوظيفة رمزية مهمة هي الأخرى في تعلم اللغة الكتابية ما يسمى فك الترميز بين التمثيلات الخطية والحروف، حيث تتجلى هذه القدرة السيميولوجية في القدرة المتطورة النامية على تمثل العناصر أكثر فأكثر تجريدا أي أكثر فأكثر اعتباطية من منظور علاقة الدال بالمرجع في البيئة المعاشية. لذا وجب الكشف المبكر والتدخل في الوقت المناسب لهدف تشخيص القدرة السيميولوجية مع التلاميذ عسيري القراءة خصوصا قبل سن المدرسة، من أجل تحقيق تعلم ناجح وتقدمهم كعاديين يتمكنون من القراءة. كذلك إجراء دراسات تتبعية لكل من القدرة السيميولوجية والقدرة والتعبيرية الخطية لتلاميذ عسيري القراءة عبر مراحل عمرية مختلفة لدراسة أوسع حول العلاقة بينهما. والعمل على بناء وتصميم برامج علاجية تحتوي على نشاطات الرسم ونشاطات الوعي الفونولوجي لفئة عسيري القراءة. الاعتماد على نشاط الرسم كأداة علاجية لمعالجة المعلومات الخطية - الرمزية للوصول إلى الكتابة والقراءة السليمة.

واعتبرت دراستنا الرسم كعامل مهم آخر في الجانب المعرفي السيميولوجي إلى جانب عامل الوعي الفونولوجي فهو يزود بمعلومات عن الرسم، ويعتبر مدخلا للتفكير يساعد على تنمية المكتسبات الأولية لتعلم كل من القراءة والكتابة.

المصادر

1. الهنيدي ، منال عبد الفتاح. (2016). *التربية الفنية* (ط.4). عمان: دار المسيرة.
2. بالخيري ، رضوان. (2012). *سيميولوجيا الصورة بين النظرية والتطبيق*. الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع.
3. بنعيسى ، زغبوش. (2015). *سيرورات التعليم بين الإدراك والبناء المعرفي: ثوابت العلاقة بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة ومتغيراتها نموذجا ، التربية المعرفية والاستراتيجيات التعليمية من رصد كفايات التعليم معرفيا إلى إجرآتها ديداكتيكي* (الجزء 1 ، ص ص 31-70). الدار البيضاء: منشورات صدى
4. بنكراد ، سعيد (2005): *السيميائيات مفاهيمها وتطبيقاتها* (ط.1). دمشق: دار الحوار السورية.
5. جنون ، وهيبة. (2018). *تأثير نشاط الرسم كمظهر سيميولوجي في تحسين القراءة لدى التلاميذ عسيري القراءة* ، رسالة دكتوراه ، جامعة سطيف.
6. دبراسو ، فاطمة. (2014). *اضطراب التصور الجسدي وعلاقته بصعوبة تعلم القراءة والكتابة عند الطفل (دراسة عيادية على 6 حالات من المرحلة الإبتدائية بولاية بسكرة)*. رسالة دكتوراه ، جامعة بسكرة.
7. شرشار ، عبد القادر. (2016). *مدخل إلى السيميائيات السردية (نماذج وتطبيقات)* الجزائر: الدار الجزائرية.
8. عبد الله ثاني ، قدور. (2004). *سيميائية الصورة مقامرة سيميائية في أشهر الإرساليات البصرية في العالم* ، دار الغرب للنشر والتوزيع: بغداد.
9. قاسم ، سيزا. (1981 ، أفريل). سيميولوجيا اللغة. فصول *مجلة النقد الأدبي* ، 01(03) ، 55-65
10. قطامي ، يوسف. (2000). *نمو الطفل المعرفي واللغوي* (ط.1). عمان: دار الأهلية.
11. ممدوح بدوي شعبان ، دعاء. (2008). *رسوم الأطفال كمدخل لتنمية المهارات اليدوية والفنية لدى طفل الروضة*. مذكرة ماستر ، جامعة طنطا ، مصر.
12. منقور ، عبد الجليل. (2001). *علم الدلالة: أصوله ومباحثه في التراث العربي*. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب.

13. Bernard, Toussaint. (1978). *Qu'est-ce que la sémiologie*, (1. ed). Paris : Privat, Toulous

14. Cauthier, M TH, et Wallon, O. (1988). *Et le dessin*. Paris : Nathan, Coll. Vivre la maternité

15. France, Cloutier. (1989). *Etude descriptive des caractéristiques des stades graphiques d'un groupe d'enfants de 11-12 ans ayant accès à un atelier de peinture dans la classe*. Mémoire de Maistre, Université du Québec à Chicoutimi, Canda.

16. -Snowling, Margaret J. (2000). *Dyslexie* (2. ed). Oxoford: Blackwell Publisher.

17. Piaget, Jean. (1970). *La formation du symbole chez l'enfant : imitation, jeu et rêve, image et représentation. (.ed).* Paris : Delachaux et Niestlé

18. Piaget, Jean. (1978). *La formation du symbole chez l'enfant. (*8. ed). Paris : Delachaux et Niestlé,

دور المجتمع المدني في هندسة ونشر الوعي البيئي في الجزائر

The role of civil society in the making and spreading the environmental awareness in Algeria

تاريخ الإرسال: 19-05-2019 تاريخ القبول: 13-04-2021

سمير حمياز، جامعة بومرداس، samirhamiaz@hotmail.com

الملخص

تهدف هذه الدراسة ، إلى البحث في الأدوار التي يضطلع بها المجتمع المدني في هندسة ونشر الوعي البيئي ، بالشكل الذي يؤدي إلى تكريس اتجاهات وإنتاج أنماط سلوكية حضارية محافظة على البيئة في الجزائر ، وذلك من خلال تشخيص واقع الإشكالية البيئية في الجزائر ، وكذا التطرق إلى آليات عمل المجتمع المدني في مجال التوعية وحماية البيئة في إطار القانون الجديد رقم 10/03 ، فضلا عن التطرق إلى التحديات التي تواجه عمل هذه المنظمات واقتراح أفضل البدائل التي من شأنها الرفع من فعالية وكفاءة العمل المدني الطوعي في نشر الوعي البيئي وفي مجال حماية البيئة وترقيتها في الجزائر.

الكلمات المفاتيح: المجتمع المدني ، البيئة ، الوعي البيئي ، التنمية المستدامة ، الأمن البيئي.

Résumé

L'objectif de cette recherche est d'étudier le rôle de la société civile dans la promotion de la conscience environnementale, afin d'inculquer des comportements susceptibles de protéger l'environnement en Algérie et ce, à travers un diagnostic de la situation environnementale en Algérie, l'étude des mécanismes du travail de la société civile dans le domaine de la protection de l'environnement en vertu de la nouvelle loi N° 03/10. La présente étude cherche également à démontrer les défis rencontrés par ces organisations et de proposer les meilleures solutions pour accroître l'efficacité de l'action civile volontaire en faveur de la sensibilisation à l'environnement et de la protection de l'environnement en Algérie.

Mots-clés : société civile, environnement, conscience environnementale, développement durable, sécurité environnementale.

Abstract

The objective of this research is to study the role of the civil society in the diffusion of the environmental conscience, in order to produce behaviors which, protect the environment in Algeria, through a diagnosis on the environmental situation in Algeria, and also to study the mechanisms of civil society in the field of environmental protection under the new law N° 03/10. This study is also trying to demonstrate the challenges faced by these organizations and propose the solutions to increase the effectiveness of the voluntary civil action for environmental awareness and protection of the environment in Algeria.

Keywords: civil society, environment, environmental awareness, sustainable development, environmental security.

مقدمة

تشكل قضايا البيئة إحدى الإشكاليات المركبة البالغة التعقيد في الجزائر، ذلك أن مسألة حماية البيئة لا يمكن التعامل معها وفق مقاربة انفرادية، من خلال الاقتصار على دور الجهات الحكومية الرسمية وعلى عملية سن الأنظمة والقوانين، وإنما ينبغي التعامل مع الإشكالية البيئية وفق رؤية شاملة تقوم على منطق تشاركي، من خلال تضافر وتكامل جهود وأدوار كل من الدولة ومنظمات المجتمع المدني على كافة المستويات، لتحقيق فعالية أكبر في مواجهة التحديات والمخاطر البيئية، وذلك من خلال المراهنة على أهمية نشر الوعي البيئي، باعتبار أن الأنماط السلوكية للأفراد تجاه البيئة لا تعدو أن تكون سوى انعكاس للتركيبة الإدراكية وللثقافة البيئية التي يحملونها، وهي غالبا ما تتميز بالافتقار إلى الوعي بالعلاقة التي تربط الفرد بالبيئة وبأهمية المحافظة عليها والعمل على ترقيتها.

واللافت للنظر، أن منظمات المجتمع المدني أصبحت تشكل الخاصية الجوهرية التي تميز وتطبع المجتمعات المتحضرة، ليس فقط بالنظر إلى أهمية العمل المدني الطوعي كمكمل لدور الدولة، وإنما أيضا بحكم الأدوار الحيوية التي يضطلع بها المجتمع المدني في حل كثير من القضايا الاجتماعية، وبشكل أخص مسألة المحافظة على البيئة، بعدّها شرطا أساسيا تتوقف عليه الحياة والأنشطة الإنسانية، فضلا عن أهميتها في تحقيق التنمية المستدامة.

وبالنظر إلى الأهمية الحيوية للعمل المدني الطوعي في خدمة وتنمية المجتمع، فقد أولت الجزائر أهمية بالغة لدور المجتمع المدني، وهو الأمر الذي تجلى بالأساس في القانون رقم: 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الذي لم يؤكد فقط على دور المجتمع المدني كفاعل أساسي في مجال حماية البيئة، وإنما أيضا عدّ الفواعل الاجتماعية، كشريك أساسي لا يمكن تجاهله في رسم السياسة البيئية، وفي صناعة القرار البيئي.

بيد أن واقع الممارسة الميدانية، يقر بأن منظمات المجتمع المدني في الجزائر، باتت تواجه العديد من التحديات والمعيقات الناتجة عن طبيعة المناخ السياسي والمنظومة القانونية المنظمة لعمل المجتمع المدني والجمعيات الناشطة في مجال حماية البيئة، في حين أن منطق الحوكمة البيئية وضمان المشاركة الفعالة للجمعيات في حماية البيئة، يقتضي بالأساس توفير كل الشروط والإجراءات التنظيمية والهيكلية والقانونية، التي من شأنها جعل منظمات المجتمع المدني تضطلع بأدوارها على أكمل وجه في هندسة ونشر الوعي البيئي، وفي مجال حماية البيئة بصفة عامة.

والملاحظ خلال العقود الثلاثة الأخيرة، أن البيئة ومشكلاتها، تحولت مع تفاقم التداعيات الخطيرة التي أفرزها التدهور البيئي، إلى إحدى القضايا التي باتت تشكل الهاجس الأكبر للمجتمع الإنساني، فضلا عن كونها أصبحت تتصدر أولويات أجندة السياسة العالمية المعاصرة، ذلك أن مسألة حماية البيئة وترقيتها، يعد شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة، ولكن أيضا لضمان استمرارية الحياة الإنسانية، لاسيما وأن أغلب الدراسات والتوقعات البيئية تقر بمدى خطورة الوضع البيئي الراهن، وما ينطوي عليه من تهديدات فعلية لإمكانية استدامة النظم والموارد الحيوية التي لم تعد قادرة على استيعاب التأثيرات المادية السلبية التي خلفتها الأنشطة الإنسانية.

وقد تزامن هذا الاهتمام المتنامي بقضايا حماية البيئة، مع ظهور خطاب عالمي جديد، يدعو إلى ضرورة تكريس قيم المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة، وفق منطق تشاركي يسمح للفواعل الاجتماعية غير الرسمية، بأن تضطلع بأدوار حيوية إلى جانب الجهود الحكومية، في صناعة ونشر الوعي وفي حماية البيئة بصفة عامة.

وتأسيسا على ذلك، تبرز أهمية المجتمع المدني وقوة تأثيره كفاعل أساسي في نشر الوعي بخطورة الوضع البيئي الراهن وتأثيراته المدمرة، ومن ثم المساهمة في إعطاء بعدا حيويا لقضايا البيئة وأهمية المحافظة عليها والعمل على ترقيتها، لأنها تشكل المحيط الحيوي الذي تتوقف عليه مختلف الأنشطة الإنسانية.

أهداف الدراسة

تتوخى هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

- ❖ الوقوف على تشخيص واقع الإشكالية البيئية في الجزائر.

❖ البحث في الأدوار التي يضطلع بها المجتمع المدني في هندسة ونشر الوعي البيئي وفي مجال حماية البيئة في الجزائر.

❖ إبراز وبيان الأهمية الحيوية للتوعية البيئية في تكريس الثقافة البيئية، التي من شأنها إنتاج أنماط سلوكية حضارية مساهمة في حماية وترقية البيئة في الجزائر.

❖ الكشف عن التحديات والمعيقات التي تواجه عمل منظمات المجتمع المدني في مجال حماية البيئة في الجزائر.

❖ اقتراح الحلول والبدائل التي من شأنها إعطاء فعالية أكبر للأدوار التي يضطلع بها المجتمع المدني في نشر الوعي البيئي وفي مجال حماية البيئة في الجزائر.

إشكالية الدراسة

إذا كانت قضية حماية البيئة هي مسؤولية جماعية لا يمكن حصرها فقط في الجهود الحكومية، وإنما تقتضي تضافر جهود كل من الهيئات الرسمية والفواعل الاجتماعية، **فإلى أي مدى يضطلع المجتمع المدني بأدوار حيوية وفعالة في هندسة ونشر الوعي البيئي بالشكل الذي يؤدي إلى إنتاج أنماط سلوكية حضارية مساهمة في المحافظة على البيئة في الجزائر؟**

فرضيات الدراسة

▪ هناك علاقة سببية بين ثلاث متغيرات أساسية، دور المجتمع المدني في هندسة ونشر الوعي البيئي، تكريس الثقافة البيئية في المجتمع وإنتاج أنماط سلوكية حضارية مساهمة في المحافظة على البيئة في الجزائر.

▪ تتوقف فعالية ونجاعة الأدوار التي يضطلع بها المجتمع المدني في مجال حماية البيئة في الجزائر على مدى توفر منظومة قانونية وبيئة سياسية وديمقراطية ملائمة.

منهجية الدراسة

سعيا للإجابة على الإشكالية، فإن هذه الدراسة ستعتمد على المناهج التالية:

المنهج التاريخي: باعتباره يساعد على رصد وتتبع التطور التاريخي الذي عرفه المجتمع المدني في الجزائر، لاسيما أدوراه في مجال نشر الوعي البيئي وحماية البيئة، قصد **معرفة الثابت والمتغير** من تلك التطورات.

منهج دراسة الحالة: بحيث يساعد على **التركيز تحديدا على دراسة حالة الجزائر**، خصوصا وأن المجتمع المدني يضطلع بأدوار مختلف كالمساهمة في التنمية السياسية، التحول الديمقراطي..، وبالتالي استخدام هذا المنهج يساعد على دراسة حالة حماية البيئة في الجزائر ضمن الأدوار المختلفة التي يضطلع بها المجتمع المدني.

الاقتراب البنيوي الوظيفي: الذي يركز على مفهومي **البنية والوظيفة**، وبالتالي دراسة منظمات المجتمع المدني كبناء يضطلع بوظائف محددة، ومن ذلك المساهمة في هندسة ونشر الوعي البيئي وفي حماية البيئة بصفة عامة.

هيكلة وتقسيم الدراسة

سعيا للإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات، فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى هيكلية منهجية متضمنة للمحاور التالية:

❖ **المحور الأول:** الإطار النظري لدراسة المجتمع المدني، البيئة، الوعي البيئي.

❖ **المحور الثاني:** المجتمع المدني في الجزائر: النشأة، الممارسة والتحديات.

❖ **المحور الثالث:** دراسة تشخيصية لواقع الإشكالية البيئية في الجزائر.

❖ **المحور الرابع:** دور المجتمع المدني كفاعل أساسي في صناعة ونشر الوعي البيئي وفي حماية البيئة في الجزائر.

❖ **المحور الخامس:** التحديات التي تواجه دور المجتمع المدني في مجال حماية البيئة في الجزائر.

المحور الأول: الإطار النظري لدراسة المجتمع المدني، البيئة، الوعي البيئي

أولا: التأصيل المعرفي للمجتمع المدني

يعدّ المجتمع المدني من إفرازات الفكر الغربي، حيث نشأ وتطور في المجتمعات الغربية، وجاء نتيجة إسهامات عصر النهضة والتنوير مع الثورة الصناعية. ضف إلى ذلك أثر فصل الكنيسة عن الدولة، خاصة وأن الكنيسة استنفذت كل

امتيازاتها ، وبلغت مرحلة كان لابد فيها من البحث عن أشكال وأنماط جديدة لتنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية.

لقد حظي المجتمع المدني بأهمية بالغة في الفكر السياسي الغربي ، فالمجتمع المدني بالنسبة إلى "**هيجل**" ما هو إلا تعبير عن المصالح الخاصة لأفراد وطبقات المجتمع ، مما يجعل من الضروري أن تكون للدولة سلطة أقوى في مراقبته والإشراف عليه مع التأكيد بالمقابل على أن تُبقى للمجتمع المدني خصوصيته وتميزه عن باقي القطاعات في المجتمع (صباح ، 2014 ، ص10).

أما "**توكفيل**"، فقد كان له دور ريادي في هذا المجال ، من خلال سعيه لإعادة صياغة فكرة المجتمع المدني استنادا لتطبيقات ومضامين مغايرة لما كانت عليه في النظم الليبرالية التقليدية ، وقد تبلورت طروحاته الفكرية في كتابه الشهير الموسوم: "**الديمقراطية في أمريكا**"، حيث سجل فيه إعجابه بالحياة السياسية في الولايات المتحدة (توشار وآخرون ، 1983 ، ص512).

لقد لفت انتباه "**توكفيل**" ميول الأمريكيين إلى تشكيل جمعيات ومؤسسات تغطي كافة أشكال النشاط البشري كالجمعيات الاقتصادية والصناعية والدينية ، وأبدى إعجابا كبيرا بتنوع الكنيسة والطوائف والانتماءات الدينية في المجتمع الأمريكي ، وعدّها دليلا على حيوية المجتمع المدني (الصبيحي ، 2000 ، ص73).

ويرى أن القدرة على تشكيل الجمعيات بناء على رغبات وحاجيات الناس ، يعد سر نجاح الديمقراطية في أمريكا حيث يقول: " **إن فن إنشاء الجمعيات في البلدان المتقدمة يعد أساس التقدم**"، ومن خلال هذا التنظيم ، لاحظ "**توكفيل**" أن مجال نشاط التنظيمات المدنية في أمريكا أوسع بكثير من مجال نشاط الدولة مما يحول دون استبداد هذه الأخيرة وسيطرتها على المجتمع. كما توصل "**توكفيل**" إلى إجراء مقارنة بين أمريكا (المجتمع القوي والدولة الضعيفة) وأوروبا (الدولة القوية والمجتمع الضعيف) (دي توكفيل ، 1991 ، ص480).

ومع حلول العقد الأول من القرن العشرين ، ظهرت أبعاد جديدة للمجتمع المدني مع المفكر لإيطالي "**أنطونيو غرامشي**" الذي يعدّ المجتمع المدني مجالا للتنافس الإيديولوجي ، فهو فضاء تشكل الإيديولوجيات المختلفة وانتشارها ، والتي تشد الجسد الاجتماعي بعضه إلى بعض ، تلك المساحة التي تشغلها الأنشطة والمبادرات الفردية والجماعية التي تقع بين المؤسسات والأجهزة ذات الطبيعة الاقتصادية البحتة من ناحية ، وأجهزة الدولة الرسمية ومؤسساتها من ناحية أخرى. ويشير مفهوم المجتمع المدني في كتابات "**غرامشي**" بصورة عامة ، إلى مجموع التنظيمات الخاصة التي ترتبط بوظيفة الهيمنة ، وينظر "**غرامشي**" إلى المجتمع المدني بعدّه جزء من البنية الفوقية ، هذه البنية التي يميز فيها بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي ، تتمثل وظيفة الأول في الهيمنة عن طريق الثقافة والأيديولوجيات ، بينما وظيفة الثاني تتمثل في السيطرة والإكراه (صباح ، 2014 ، ص13).

تأسيسا على ما سبق ، يمكن تقديم مجموعة من التعاريف للمجتمع المدني وهي كالتالي:

المجتمع المدني هو ؛ مجموعة التنظيمات المستقلة ذاتيا ، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة ، وهي غير ربحية تسعى إلى تحقيق مصالح أو منافع للمجتمع ككل أو بعض فئاتها المهمشة ، أو لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والإدارة السلمية للخلافات والتسامح وقبول الآخر (قنديل ، 2008 ، ص64).

وقد عرفه "**وايت جوردن**" بأنه "مملكة توسطية تقع بين الدولة والأسرة وتقطنها منظمات منفصلة عن الدولة وتتمتع باستقلال ذاتي في علاقتها معها ، وتتشكل طوعا من أفراد يهدفون إلى حماية مصالح أو قيم معينة."

أما "**مُحَمَّد عابد الجابري**"، فقد ذهب إلى تعريف المجتمع المدني على أنه "المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية" (الجابري ، 1993 ، ص5).

وقد جاء تعريف المجتمع المدني في الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992 حول المجتمع المدني ، على أنه "مجموعة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة ، في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة ، منها

أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني ، ومن ذلك الأحزاب السياسية ، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها ، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضائها ، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية" (صباح ، 2014 ، ص22).

ثانيا: خصائص ووظائف المجتمع المدني

1. خصائص المجتمع المدني

يتميز المجتمع المدني بمجموعة الخصائص ، التي يمكن تحديدها في النقاط التالية:

الطوعية: تعني أن تنظيمات المجتمع المدني باختلاف أنواعها وأهدافها ، تتأسس بناء على الرغبة المشتركة لأصحابها وانطلاقا من إرادتهم الحرة ، أو الطوعية وبالتالي فهي غير مفروضة من طرف أية جهة ، ولا يتم إحداثها استجابة لتعليمات وتوجيهات الحاكمين وذوي النفوذ ، أو غيرهم ، وتمارس نشاطاتها التي تستجيب للأهداف التي سطرتها لنفسها بعيدا عن أي ضغط أو تأثير خارجي.

التنظيم: ويعني أن المجتمع المدني منظم وبهذا فهو يختلف عن المجتمع التقليدي بمفهومه الكلاسيكي ، حيث يشير التنظيم إلى فكرة "المؤسسية" التي تطال الحياة الحضرية تقريبا والتي تشمل مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الركن الأخلاقي والسلوكي: ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية والالتزام في إدارة الخلافات داخل وبين منظمات المجتمع المدني بعضها البعض ، وبينها وبين الدولة ، بالوسائل السلمية المتحضرة أي بقيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس السلمي (المغيربي ، 1995 ، ص ص6-7).

القدرة على التكيف: يقصد به قدرة منظمات المجتمع المدني على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها ، إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كلما كانت أكثر فاعلية ، ويتخذ مفهوم التكيف نوعان أساسيان:

أ- **التكيف الزمني**: أي القدرة على الاستمرار لمدة طويلة.

ب - **التكيف الوظيفي:** أي قدرة منظمات المجتمع المدني على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة (صباح ، 2014 ، ص25).

الاستقلالية: حيث تعد شرطا أساسيا لتحقيق فعالية المجتمع المدني ، وانعدام الاستقلالية يعني خضوع هذه المنظمات لجهات معينة مما يسهل من عملية السيطرة عليها وتوجيه نشاطها وفق رؤية الطرف المسيطر.

إن استقلالية مؤسسات المجتمع المدني عن الدولة يقلل من السيطرة عليها بحيث يصبح للمجتمع المدني حركية مستقلة تمكنه من لعب دور الوسيط بين الدولة والمجتمع. ويمكن تحديد درجة استقلالية مؤسسات المجتمع المدني عن الدولة من خلال المؤشرات التالية:

أ- ظروف نشأة مؤسسات المجتمع المدني وحدود تدخل الدولة في ذلك.

ب – **الاستقلال المالي**: ويتجلى ذلك من خلال تحديد مصادر تمويل هذه المؤسسات ، أي هل تتلقى تمويلها من الدولة ، أو من بعض الجماعات أو الجهات الخارجية ، أو تعتمد على التمويل الذاتي ، من خلال رسوم العضوية ، التبرعات والأنشطة والخدمات...الخ.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة ، أنه من يملك التمويل يملك القرار والتوجيه ، وبالتالي تفقد هذه المنظمات المغزى من وجودها.

ت – **الاستقلال الإداري:** أي إدارة مؤسسات المجتمع المدني لشؤونها وفق لوائحها وقوانينها الداخلية بعيدا عن تدخل الدولة ، ومن ثم تخفيض إمكانية وإخضاعها للرقابة والسيطرة (صباح ، 2014 ، ص26).

2. وظائف المجتمع المدني

يضطلع المجتمع المدني بوظائف بالغة الأهمية ، ومن ذلك ، وظيفة تجميع المصالح من خلال بلورة مواقف

وتحركات جماعية تجاه قضايا معينة ، وكذا وظيفة إفراز قيادات جديدة من خلال الإعداد والتكوين داخل مؤسسات المجتمع المدني ، علاوة على المساهم في إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية قوامها التسامح ، الحوار وقبول الآخر ، ومنطق إدارة الخلافات بطرق سلمية...الخ

كما يضطلع المجتمع المدني بأدوار حيوية من لاسيما ملئ الفراغ عند غياب الدولة وانسحابها ، فضلا عن المساهمة في التنمية الشاملة بحيث يكون المجتمع المدني شريك للدور الحكومي في برامج وسياسات التنمية الشاملة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...الخ (Chagnollaud, 2010 ، pp.102-103).

ثانيا: مقاربة مفاهيمية حول البيئة

1. مفهوم البيئة

يشير مفهوم البيئة إلى ذلك الإطار الذي يشمل عناصر الحياة التي تحيط بالإنسان ، وقد أكد هذا الاتجاه **مؤتمر ستوكهولم** الذي عقد بالسويد برعاية منظمة الأمم المتحدة سنة 1972 ، حيث أعطى مفهوما واسعا للبيئة وعرفها بأنها: "رصيد الموارد المادية والاجتماعية والمناخية في وقت ومكان ما لإشباع حاجات الإنسان" (حجاب ، 1999 ، ص12).

أما **مؤتمر بلغراد** لعام 1975 فقد عرف البيئة بأنها "العلاقة القائمة بين العالم الطبيعي والبيو فزيائي وبين العالم الاجتماعي السياسي الذي هو من صنع الإنسان". ولذلك فالبيئة هي "الوسط الذي يتصل بحياة الإنسان وصحته في المجتمع سواء كان طبيعيا أم من صنع الإنسان." وعليه ، فالبيئة تتكون من عنصرين: الأول طبيعي وهو الذي لا دخل للإنسان في وجوده ، والعنصر الثاني هو الصناعي أو المشيد (سعد الله ، 2008 ، ص105).

لقد ذهب **"ريكاردوس ألبر"** إلى تعريف البيئة على أنها "مجموعة العوامل الطبيعية المحيطة التي تؤثر على الكائن الحي أو التي تحدد نظام حياة مجموعة من الكائنات الحية المتواجدة في مكان وتؤلف وحدة إيكولوجية مترابطة" (رزيق ، 2007 ، ص96). والبيئة تعني أيضا المحيط الذي يعيش فيه الفرد ويؤثر فيه ويتأثر به.

ويشير مفهوم البيئة في التشريع الجزائري، كما جاء في **القانون رقم: 10/03** في المادة 4 فقرة 7 التي نصت على أن "البيئة تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية ، الهواء ، والجو والماء والأرض والباطن والنبات والحيوان ، بما في التراث الوراثي ، وأشكال التفاعل بين هذه المواد ، وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية"(القانون 10/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، الجريدة الرسمية عدد43).

2. البيئة والمفاهيم الأخرى

إن مفهوم البيئة هو في درجة كبيرة من التداخل مع مفاهيم أخرى مشابهة ، ومن ذلك:

أ. الأمن البيئي

ظهر مصطلح الأمن البيئي مع منتصف ثمانينات القرن العشرين ، ويعني مساعي التحرر من التهديدات المتصاعدة التي تواجه حياة البشر ، وكذا الأضرار والانتهاكات التي تتعرض لها البيئة وتؤثر فيها وتعمل على استنزاف مواردها الطبيعية. ويرى **"باري بوزان"** أن الأمن البيئي يعني "الحفاظ على المحيط الحيوي (الكائنات الحية ومحيطها) كعامل أساسي تتوقف علبة الأنشطة الإنسانية" (بن عنتر ، 2005 ، ص16). وعليه ، فهو يعتقد أن المقاربة الأمنية في هذا القطاع ترتبط بالخوف من فقدان الشروط الأساسية للحفاظ على جودة الحياة.

ب. التنمية المستدامة

يشير مفهوم التنمية المستدامة حسب **تقرير بروتلاند** الصادر عن للجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987 بعنوان "مستقبلنا المشترك" إلى "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتهم" (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، 1989 ، ص15).

وقد عرفها المبدأ الثالث من مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في "ريو ديجا نيرو" عام 1992 على أنها: "ضرورة انجاز الحق في التنمية" ولكن مع ضرورة الحفاظ على البيئة. ولذلك ، فقد أشار **مؤتمر ستوكهولم** إلى العلاقة الموجودة بين التنمية والبيئة من خلال التأكيد على أن مشكلات البيئة متداخلة مع التنمية ولا يمكن فصلها عن

بعضها البعض. وفي هذا السياق يقول **"كوفي عنان"**: "إذا فشلنا في معالجة تحدي تغير المناخ ، فإننا لا نستطيع تحقيق التنمية المستدامة." وعليه ، فالحماية البيئية تمثل جزء لا يتجزأ من عملية التنمية المستدامة ، وبحيث لا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها (صباح ، 2014 ، ص56).

ثالثا: التأصيل المفاهيمي للوعي البيئي

إن إدراك الأمن البيئي وفهم مخاطره ومهدداته لن يتأتى دون توفر الوعي البيئي ، ويرتبط هذا الأخير بالثقافة بمفهومها الواسع عند علماء الأنثروبولوجيا ، باعتبار هذا الوعي هو جزء من الثقافة السائدة في المجتمع التي تعمل كموجه عام لسلوك الأفراد.

لقد عرف **"وليام التسون"** الوعي البيئي على أنه "إدراك الفرد لدوره في مواجهة البيئة" (Illtson, 1974, p.24). كما يعني أيضا "الإدراك القائم على الإحساس بالعلاقات والمشكلات البيئية ، من حيث أسبابها وأثارها ووسائل حلها" (الرفاعي ، ماهر ، 2004 ، ص304).

كما يشير مفهوم بالوعي البيئي إلى "عملية تكوين القيم والاتجاهات والمهارات والمدركات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات المعقدة ، التي تربط الإنسان وحضارته بمحيطه الحيوي الفيزيقي ، وتوضيح حتمية المحافظة على مصادر البيئة وضرورة حسن استغلالها لصالح الإنسان ، وحفاظا على حياته الكريمة ورفع مستويات معيشته" (محمود ،2008 ، ص148).

ويقصد بالوعي البيئي "عملية إعداد الإنسان للتعامل مع بيئته تعاملا رشيدا من خلال تزويده بالمعلومات البيئة وتكوين اتجاهات إيجابية نحو البيئة تمكنه من معرفة العلاقات المعقدة بينه وحضارته وبين بيئته (محمود ، 2008 ، ص149).

من خلال استقراء وتفكيك التعريفات السابقة نستخلص العناصر التالية:

- الوعي البيئي هو عملية إعداد الإنسان لتعامل مع بيئته تعاملا رشيدا.
- يهدف الوعي البيئي إلى تزويد الأفراد بالمعلومات البيئية التي تمكنه من معرفة بيئته وعلاقته معها.
- يهدف الوعي البيئي إلى تكوين اتجاهات نحو البيئة ، تكون إيجابية تمكن الأفراد من المساهمة في حل مشكلات البيئة والمحافظة عليها.

المحور الثاني: المجتمع المدني في الجزائر: النشأة، الممارسة والتحديات

أولا: المسار التاريخي لتطور المجتمع المدني في الجزائر

بالرغم من أن منظمات المجتمع المدني في الجزائر لم تظهر بشكل لافت إلا في المرحلة التي صاحبت إقرار التعددية السياسية ، بحكم الانفتاح الديمقراطي والسياسي الذي عرفته الجزائر على غرار كثير من دول العالم. بيد أن المجتمع المدني والحركة الجمعوية في الجزائر ليست وليدة التسعينات أو مرحلة ما بعد الاستقلال ، ذلك أن وجودها يرجع إلى الحقبة الاستعمارية. إذ يمكن إبراز تبيان المسار التاريخي الذي عرفه المجتمع المدني في الجزائر في المراحل التالية:

1. المجتمع المدني في الجزائر خلال المرحلة الاستعمارية

ترجع الجذور التاريخية للمجتمع المدني في الجزائر إلى المرحلة الاستعمارية ، الأمر الذي تجلى بالأساس من خلال **قانون الجمعيات الفرنسي الصادر سنة 1901**، الذي أدى إلى إنشاء العديد من النوادي والجمعيات الثقافية والخيرية على غرار **الرشيدية** في الجزائر العاصمة ، **نادي صالح باي** في قسنطينة ، **ناي الشباب الجزائري** في تلمسان ، ... ، بيد أن فرنسا لجأت في كثير من الأحيان إلى توظيف بعض هذه الجمعيات لطمس معالم الهوية الوطنية ولتحقيق أهدافها الاستعمارية (Thieux, 2009, p.545).

2. المجتمع المدني في الجزائر بعد الاستقلال: (مرحلة الأحادية السياسية)

لقد أدت الأحادية السياسية التي ميزت نظام الحكم في الجزائر غداة الاستقلال ، إلى انحسار المجتمع المدني والحياة الديمقراطية بصفة عامة ، وبالخصوص بعد صدور الأمر رقم: 79/71 المتعلق بالجمعيات في 7 جوان 1972 ، والتي وضع عراقيل كبيرة على تأسيس الجمعيات التي تنشط في الميادين الثقافية والدينية والرياضية (جابي ، 2007 ، ص3).

بيد أنه ومع نهاية الثمانينيات بدأ نظام الأحادية يفقد شرعيته ، بعدّ قاعدته التقليدية التي ارتكزت على "الشرعية التاريخية والثورية" بدأت تفقد بريقها لا سيما عند غالبية جيل من الشباب المولود بعد الاستقلال ، ضف إلى ذلك تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في مرحلة الثمانينيات بحث كانت أحداث أكتوبر علامة فارقة على بداية نهاية نظام الأحادية في الجزائر.

3. المجتمع المدني في الجزائر خلال مرحلة التعددية السياسية

لقد أسهم الانفتاح السياسي والديمقراطي الذي شهدته الجزائر على غرار كثير من دول العالم ، في تنامي زخم منظمات المجتمع المدني في الجزائر خاصة وأن دستور 1989 أقر الحق في إنشاء الأحزاب السياسية والجمعيات بمختلف أنواعها ، ولذلك شهدت الجزائر في ظرف زمني قصير عددا كبيرا من الجمعيات والمنظمات لم تعرفه من قبل (صباح ، 2014 ، ص33).

بيد أن هذه التشكيلات لم تحقق نجاحات كبيرة على الساحة التنظيمية نظرا للمقامة التي وجدتها داخل النظام السياسي ذاته ، والملابسات السياسية التي تمت فيها عملية الانفتاح. علاوة على ذلك فإن الأزمة السياسية (العشرية السوداء) التي مرت بها الجزائر انعكست بشكل سلبي على المجتمع المدني وعلى الحياة السياسية في الجزائر بوجه عام.

ثانيا: المجتمع المدني في الجزائر: الممارسة والتحديات.

رغم أن دستور 1989 الذي صاحب مرحلة الانفتاح الديمقراطي والتعددية السياسية في الجزائر أقر حرية التعبير ، والحق في إنشاء الأحزاب السياسية والجمعيات في مختلف الميادين السياسية والثقافية والاجتماعية.. ، بيد أن واقع الممارسة الميدانية يقر أن هذه المنظمات رغم كثرتها فإن فعاليتها و قدرته على التأثير ضلت محدودة ، ذلك أن أغلب منظمات المجتمع المدني في الجزائر تعاني من **عدم الاستمرارية** في نشاطها الذي يتميز **بالطابع الموسمي حيث يعيش أغلبه في حالة سبات بحيث لا تظهر إلى في المواعيد الانتخابية أو في المناسبات الدينية والاجتماعية (شهر رمضان، الأعياد الدخول المدرسي..)** الأمر الذي يجعلها تفقد مصداقيتها لدى عامة المواطنين.

ويُضاف إلى ما سبق ، أن منظمات المجتمع المدني في الجزائر أضحت عاجزة على إعادة إنتاج ذاتها ماديا واجتماعيا نتيجة اعتمادها المفرط على دعم الدولة مما يجعلها رهينة الجهات الممولة التي تتحكم في مشاريعه ، نشاطاتها وتوجهاتها الأمر الذي يحد من استقلاليتها وفعاليتها.

كما تجدر الإشارة ، إلى أن إقرار قانون حالة الطوارئ في الجزائر أثر بشكل سلبي ليس فقط على أنشطة المجتمع المدني ، ولكن على الحياة الديمقراطية بصفة عامة.

لقد توصلت إحدى الدراسات المغاربية المقارنة ، إلى إرجاع الأسباب التي حالت دون فعالية المجتمع المدني في الجزائر إلى التحديات والصعوبات التالية: (http:// www.gm-unccd.org)

- العلاقات بين الجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني ليست شفافة بالقدر الكافي.
- المؤسسات الرسمية لا تعترف فعليا بمنظمات المجتمع المدني كمحاور وكشريك.
- انعدام الثقة المطلوبة بين منظمات المجتمع المدني وبين المؤسسات الرسمية.
- علاقات العمل والشراكة بين المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني ليست منظمة.
- استفادة منظمات المجتمع المدني من المساعدات المالية الرسمية ليست شفافة بالقدر الكافي.
- لا توجد إجراءات واضحة بهدف حصول الجمعيات على مقرات دائمة أو مقرات لإقامة المشاريع.
- تقييد حرية منظمات المجتمع المدني في الحصول على الهبات والمساعدات من الخارج حيث إن 33 % من الجمعيات الجزائرية النشطة في ميدان البيئة تشكوا من انعدام مصادر التمويل ، في حين أن 50 % منها لا تمتلك مقرات دائمة لترتفع النسبة إلى 74 % التي لا تمتلك وسائل العمل بالإعلام الآلي.

المحور الثالث: دراسة تشخيصية لواقع الإشكالية البيئية في الجزائر

تواجه الجزائر كغيرها من الدول النامية كثيرا من المشكلات البيئية ، التي من شأنها تقويض الأمن البيئي ، وهو الأمر الذي ينطوي على مخاطر كبيرة على الجهود التنموية للدولة ، كون البيئة ليست فقط هي المحيط الحيوي الذي تتوقف عليه الأنشطة الإنسانية ، وإنما أيضا لكونها تعد شرطا أساسيا لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. إذ يمكن إبراز أهم المشكلات البيئية في الجزائر في النقاط التالية:

1. التصحر

يُقصد بظاهرة التصحر انخفاض أو تدهور قدرة الإنتاج البيولوجي للأرض ، مما قد يفضي في النهاية إلى خلق ظروف بيئية شبه صحراوية وتدهور خصوبة الأراضي ، وذلك يرجع إلى عدة أسباب بشرية منها: الضغط السكاني وتحويل الأراضي إلى مناطق سكنية وصناعية ، إضافة إلى الرعي الجائر وأخرى طبيعية كانجراف التربة ونقص كميات الأمطار (أهناني ، 2015 ، ص25).

لقد أصبحت مسألة التصحر في الجزائر قضية استعجالية ، نظرا لتهديدها لمجموع المجال السهبي الواسع ، وهو منطقة رعوية عالية الجودة للبلاد ، وتجدر الإشارة أن المساحات المهددة بظاهرة التصحر تقدر بحوالي 13.821.179 هكتار أي 69 % من مساحة السهوب حسب تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر سنة 2000 ، وهذا يرجع لأسباب عديدة كالجفاف ، الأنشطة البشرية...الخ (أهناني ، 2015 ، ص25).

2. التلوث بمختلف أشكاله

يشير مفهوم التلوث إلى تغير يؤدي إلى إفساد خصائص البيئة ، نتيجة التأثير السلبي على سلامة الوظائف المختلفة للكائنات الحية وغير الحية ، إضافة إلى تأثيراته الصحية والنفسية والاجتماعية على الإنسان. ويتخذ التلوث عدة أشكال: تلوث الجو ، تلوث المياه ، تلوث التربة (قريد ، د.ت.ن ، ص21).

وقد جاء في عرض لوزير التهيئة العمرانية والبيئة أمام لجنة الفلاحة والصيد البحري وحماية البيئة بالمجلس الشعبي الوطني في 04 مارس 2010 ، أن الوزارة أعدت في وقت سابق دراسة بمؤشرات فنية وتقنية وإيكولوجية حول لبيئة في الجزائر ، وكشفت هذه الدراسة عن خسائر سنوية معتبرة ناجمة عن التلوث والسلوكيات المضرة بالمحيط البيئي في الجزائر قدرت بحوالي مليار دولار خلال عام 2002 ، أي ما يعادل 7% من الناتج الداخلي الخام ، مقابل 3.5 مليار دولار خلال سنة 2007 ، أي 5.21% من الناتج الداخلي الخام (أهناني ، 2015 ، ص24).

3. فقدان التنوع البيولوجي

يُقصد بالتنوع البيولوجي مجموع الجسيمات الحية من حيوان ونبات مع دعيمتها الوراثية والأنظمة البيئية التي تتطور فيها ، والتنوع البيولوجي أساسي للمساعدة على التكيف مع التغيرات. وبالرغم من أن هذا التنوع ثري في الجزائر ، إلا أنه متقهقر ، ففي الجزء الشمالي نجد الغابات المتوسطية ، وفي الهضاب الحلفاء والعرعار ، أما الصحراء فهي قاحلة في مجملها تقريبا ، وكل منطقة تحوي كائناتها الحية البرية والبحرية (بلقرمي ، 2006 ، ص3).

بالرغم من كون الجزائر فضاء للعديد من التنوعات الوراثية لأنواع مزروعة أو طوعية إلا أنها اليوم تعاني من عدة مشكلات كالإفراط في الرعي الذي يهدد بعضها بالانقراض ، بالإضافة إلى الحرائق التي تقضي على مساحات هائلة من الغابات (صباح ، 2014 ، ص65).

4. إدارة النفايات الصلبة

تعد مشكلة إدارة النفايات الصلبة من أهم التحديات التي تواجه البيئة في الجزائر ، حيث يتواصل الأثر السلبي للنفايات على الصحة العامة والبيئة والتنمية الاقتصادية ، ومؤخرا على التغيرات المناخية المستجدة ، إلى غاية منتصف التسعينيات من القرن الماضي لم تكف إدارة النفايات الصلبة قضية ملحة في الجزائر كانت تعدّ مجرد مواد يجب إزالتها من مناطق التفاعل العام. ولكن مع التراكم السريع لكميات النفايات بسبب تزايد عدد السكان وارتفاع نسب الاستهلاك ، بدأت العواقب البيئية تطفو على السطح وتشد اهتمام الهيئات المعنية ، قصد صياغة نظام متطور لإدارة النفايات ، بالانتقال من مقاربة النظافة إلى مقاربة بيئية.

ومن المتوقع أن ترتفع نسبة إنتاج النفايات في الجزائر نتيجة تصاعد نسبة التمدن وتزايد عدد السكان لتبلغ كمية النفايات سنة 2025 معدل 15 مليون طن في السنة ، الأمر الذي يجعل طريقة إدارتها رهانا أساسيا في السياسة البيئية للدولة (صباح ، 2014 ، ص67).

علاوة على ما سبق ، فإن الجزائر كغيرها من دول العالم تعاني بدورها من المشكلات البيئية الناتجة عن التغير المناخي والاحتباس الحراري وهي مشكلات تتطلب تضافر الجهود الدولية لحلها.

والحقيقة أن الإشكالية البيئية في الجزائر هي مركبة ومعقدة ، ولا يمكن أن نحمّل مسؤولية تردي الأوضاع البيئية إلى جهات بعينها إذا سلمنا أن الحفاظ على البيئة هي مسؤولية جماعية ، تتطلب تضافر جهود كل من الجهات الرسمية وغير الرسمية. وهنا تبرز أهمية دور المجمع المدني كمكمل لجهود الدولة ، وبخاصة الجمعيات الناشطة في مجال حماية البيئة ، من خلال جهودها في صناعة ونشر الوعي البيئي عبر التربية البيئية التي تؤدي إلى غرس وترسيخ ثقافة بيئية من شأنها أن تفضي بدورها إلى إنتاج أنماط سلوكية مساهمة في حماية البيئة كشرط أساسي للحفاظ عل الحياة الإنسانية ولكن أيضا لتحقيق التنمية المستدامة.

المحور الرابع: دور المجتمع المدني كفاعل أساسي في صناعة ونشر الوعي البيئي وحماية البيئة في الجزائر.

أولا: المجتمع المدني وهان التوعية البيئية.

تتوقف عملية تقويم وتهذيب الأنماط السلوكية للمواطن تجاه البيئة على مدى انتشار الوعي البيئي في المجتمع ، ومن هذا المنطلق ، فإن تحقيق التوعية البيئية يقتضي بالأساس تضافر وتكامل جهود وأدوار كل منظمات المتجمع المدني: كالأسرة ، المؤسسات التعليمية والدينية ، النوادي الاجتماعية...الخ.

بيد أن الجمعيات البيئية يتعين عليها الاضطلاع بدور أكبر باعتبار قضايا البيئة والمحافظة عليها هي الموضوع والهدف في سياساتها وأنشطتها.

إن الأدوار التي يضطلع بها المجتمع المدني في صناعة ونشر الوعي والثقافة البيئية من شأنها أن تساهم في إكساب أفراد المجتمع بمجموعة من القيم التي تمكنهم من إنتاج أنماط سلوكية إيجابية في التعامل مع المشكلات البيئية. وهو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم1: دور المجتمع المدني في نشر الوعي البيئي وحماية البيئة.

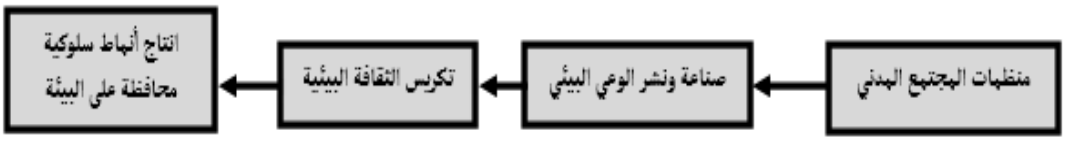

المصدر: الشكل البياني من إعداد الباحث.

إن الأنشطة والبرامج التي يقوم بها المجتمع المدني وبالخصوص الجمعيات الناشطة في مجال حماية البيئة ، مثل عقد الملتقيات وكذا القيام بالبرامج التحسيسية والتوعوية قصد توجيه أفراد المجتمع للتعرف بأهمية البيئة ومشكلاتها لهدف خلق اهتمام وشعور بالمسؤولية إزاء القضايا البيئية من شأنه تغيير اتجاهات وتصورات الأفراد مما يمكنهم من الانخراط بإيجابية في التعامل مع الإشكالية البيئية في الجزائر.

وعلى هذا ، تشير معظم الدراسات إلى أن الأدوار التي يضطلع بها المجتمع المدني في مجال هندسة ونشر الوعي البيئي تساهم بشكل فعلي في التقليل من المشكلات البيئية لا سيما عندما تتكامل وتعمل جنبا إلى جنب مع الوسائل الأخرى (مجاني ، 2017 ، ص368).

ويمكن إبراز الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها منظمات المجتمع المدني من خلال أدوارها في صناعة ونشر الوعي البيئي في النقاط التالية: (مجاني ، 2017 ، ص370).

تعبئة واستخدام الوسائل المساهمة في توعية الإنسان ، وإمداده بكل المعلومات التي من شأنها أن تعمل على ترشيد سلوكه وترتقي به إلى مستوى المسؤولية للمحافظة التلقائية على البيئة.

المعرفة: معاونة الأفراد والجماعات على اكتساب خبرات متنوعة والتزود بتفهم أساس البيئة والمشكلات المرتبطة بها.

المواقف: معاونة الأفراد والجماعات على اكتساب مجموعة من القيم والمشاعر للاهتمام بالبيئة وتحفيزهم على المشاركة الإيجابية في تحسينها وحمايتها.

القيم: معاونة الأفراد والجماعات على اكتساب المهارات اللازمة لتحديد المشكلات البيئية وحلها.

المشاركة: إتاحة الفرص للأفراد والجماعات للمشاركة بشكل إيجابي على كافة المستويات في العمل على حل المشكلات البيئية.

تأسيسا على ما سبق، يمكن القول: إن **المجتمع المدني يمكن أن يلعب دور الرافعة** في مجال حماية البيئة، وفي صناعة ونشر الوعي البيئي، بيد أن التربية والتوعية البيئية لا تحقق أهدافها ما لم تتم **تنمية وتطوير الإحساس بالانتماء والشعور بالمواطنة**، ولذلك **كلما زاد الشعور بالمواطنة لدى الأفراد، كلما زاد إقبالهم على ترجمة الوعي البيئي على أرض الواقع.**

ثانيا: الإطار القانوني المنظم لدور المجتمع المدني في مجال حماية البيئة في الجزائر.

يعد القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، بمثابة الإطار العام لحماية البيئة في الجزائر، فهو ينظم المبادئ العامة الرامية إلى حماية البيئة والمحافظة عليها، ويكرس توجه الجزائر الجديد من خلال تدعيم العلاقة التكاملية بين البيئة والتنمية المستدامة بعدما أصبحتا مطلبا عالميا. كما ركز هذا القانون على القواعد الأساسية لتسيير البيئة وإصلاحها عبر تدعيم الإعلام البيئي وكذا تفعيل دور منظمات المجتمع المدني والجمعيات في مجال حماية البيئة، علاوة على تحديد الجهات التي تقوم ببحث ومعاينة مخالفات أحكام هذا القانون (أهناني، 2015، ص28).

وقد خصص المشرع **الفصل السادس من هذا القانون** لتدخل الأشخاص والجمعيات في مجال حماية البيئة، حيث أصبحت الجمعيات المعتمدة بموجب هذا القانون مدعوة للمشاركة بفعالية إلى جانب مختلف الهيئات الحكومية في مجال حماية البيئة والعمل على ترقيتها في الجزائر.

ونظرا لتركيز قانون البيئة على الطابع الوقائي، فقد أرسى أسس للإطار الاتفاقي لتنفيذ التدابير البيئية وشرع في استكمال بناء قواعد شراكة مع جمعيات حماية البيئة باعتبارها أحد أهم الشركاء الضروريين في ذلك (أهناني، 2015، ص ص29-30).

ثالثا: آليات عمل المجتمع المدني في نشر الوعي البيئي وحماية البيئة في الجزائر

في الحقيقة أن القانون رقم 10/03 لم يؤدِ فقط إلى جعل الجزائر مواكبة للتشريعات البيئية العالمية، باعتبارها طرفا في عدد كبير من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بالبيئة كالاتفاقية الإفريقية للمحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية 1968/09/15. وكذا اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بالتغير المناخي في 1992/05/09. وإنما أيضا أسهم هذا القانون في توفير هامش واسع من حرية العمل لمنظمات المجتمع المدني في مجال حماية البيئة، كما عدّ هذه الجمعيات والمنظمات شريكا أساسيا في صنع السياسة البيئية للدولة.

ومن هذا المنطلق، أصبحت الجمعيات البيئية ومنظمات المجتمع المدني بموجب هذا القانون مدعوة للاضطلاع بأدوار حيوية في نشر الوعي البيئي وفي المحافظة على البيئة وترقيتها في الجزائر، ومن بين الأدوار التي تقوم بها هذه الجمعيات والتنظيمات ما يلي:

1. **الآليات والأدوار الوقائية:** من خلال الدراسات والتوقعات للمخاطر التي من شأنها الإضرار بالبيئة بالإضافة إلى أهمية التربية والتوعية البيئية كحل وقائي. فالدور الوقائي يعني أن التعامل مع الإشكالية البيئية وفق منطق أن التعامل مع العوامل والأسباب المؤدية إلى الإشكالية البيئية أفضل بكثير من التعامل مع مخاطرها وتداعياتها (صباح، 2014، ص80).

2. **الآليات والأدوار التحسيسية والتوعوية:** من خلال العمل على صناعة ونشر الوعي والثقافة البيئية بعدّها شرطا أساسيا لإنتاج أنماط سلوكية محافظة على البيئة.

ولذلك، فالدور التوعوي والتحسيسي بأهمية الحفاظ على البيئة المخاطر التي تهددها، يجب أن يشمل كافة أفراد المجتمع، كما أن منهجية التربية البيئية يجب أن تركز على تنشئة السلوك المبني على الوقاية من الضرر البيئي المتوقع وعلى أساس الاحتياط بدلا من التركيز على التدخل والإصلاح بعد حدوث التدهور البيئي (أهناني، 2015، ص 31).

3. **الآليات والأدوار التشاركية:** من خلال المساهمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في رسم السياسة البيئية وفي صناعة القرار البيئية، لاسيما وأن القانون رقم 10/03 عدّ منظمات المجتمع المدني وبخاصة الجمعيات البيئية المعتمدة قانونيا شريكا أساسيا للحكومة في مجال حماية البيئة.

4. **الآليات والأدوار الرقابية والقضائية:** من خلال اضطلاع المجتمع المدني بدور المراقب والمنبه عن كشف التجاوزات والانتهاكات التي تمس بالأمن البيئي في الجزائر، كما أقر القانون الجديد رقم 10/03 حق هذه الجمعيات في اللجوء إلى القضاء سواء الطبيعي أو الإداري باعتبارها تتمتع بالأهلية والشخصية المعنوية بعد تأسيسها، وهذا من أجل تفعيل دورها كشريك أساسي للدولة في مجال حماية البيئة (صباح، 2014، ص88-90).

المحور الرابع: التحديات التي تواجه دور المجتمع المدني في مجال حماية البيئة في الجزائر.

يواجه المجتمع المدني في الجزائر العديد من التحديات ذات الطبيعة القانونية والسياسية والاجتماعية والهيكلية، التي تحول دون الاضطلاع بفعالية بالمهام المنوطة به في مجال نشر الوعي البيئي وحماية البيئة في الجزائر.

أولا: التحديات القانونية والسياسية.

تتجلى التحديات القانونية بالأساس في قانون تكوين وتأسيس الجمعيات، ممارسة أنشطتها، حق التعبير والمدافعة، والاتصال، التجمع والحصول على الموارد والمقرات الخاصة بالجمعيات وضعف التمويل، التعقيدات البيروقراطية..، أما على صعيد التحديات السياسية، يلاحظ أنه بالرغم من أهمية دور المجتمع المدني في حماية البيئة و في تحقيق التنمية المستدامة، إلا أن المتابع لعمل هذه المنظمات والجمعيات، يلاحظ أن هذه الأخيرة تواجه تحدّيات سياسية عديدة تتعلق بالأساس بطبيعة النظام السياسي القائم على الأحادية وانعدام الديمقراطية التشاركية، فضلا عن سعي النظام السياسي إلى احتواء المجتمع المدني والحد **من استقلاليته وأدواره.**

ومن هذا المنطلق، فإن علاقة الدولة بالمجتمع المدني في دول المغرب العربي عامة هي علاقة هيمنة واحتواء وليست علاقة توازن وتفاعل متبادل، أو بعبارات "**مُحَمَّد عابد الجابري**" **"نحن بصدد الدولة التي تبتلع المجتمع المدني"** ولقد ذهب "**برهان غليون**" لوصف هذه العلاقة بقوله" **إن الدولة قد اعتقلت المجتمع المدني، وشوهت نمو الأحزاب، وصادرت تنمية المجتمع سياسيا، وعملت على تدمير هذه البنى والحلول محلها لضمان استمرارها واستقرارها، فكانت النتيجة أن المجتمع هو الذي انشغل بتنمية الدولة بدلا من أن تنشغل الدولة بتنمية المجتمع"** (سالمي، 2013، ص181).

ثانيا: التحديات الاجتماعية والثقافية

وترتبط بالأساس بطبيعة الثقافة السائدة في المجتمع والقائمة على غياب الوعي وثقافة المشاركة الفردية والجماعية في حل المشكلات البيئية، فضلا عن غياب ثقافة العمل الطوعي وعدم الإحساس بالمسؤولية وانعدام الانضباط لدى المتطوعين، الأمر الذي يحد من جهود هذه المنظمات في حماية البيئة.

ثالثا: التحديات الهيكلية والإدارية

وتتجلى من خلال غياب الممارسة الديمقراطية داخل هذه المنظمات ذاتها، الأمر الذي يحد من مصداقيتها في المجتمع، بالإضافة إلى غياب البناء الإداري والمؤسسي والاعتماد على العمل العشوائي والفردي، فضلا عن نقص الخبرة في إدارة هذه المنظمات، وكذا غياب النظرة المتكاملة للتنمية البشرية والمجتمعية، ضف إلى ذلك افتقارها إلى فن التفاوض وإدارة الحوار مع السلطة والشركاء، مما يقلل من فرص تحولها إلى شريك ومحاور أساسي للسلطة لا يمكن تجاهله لا سيما في التعامل مع الإشكالية البيئية (صباح، 2014، ص97).

خاتمة

من خلال تضاعيف صفحات هذه الدراسة ، نخلص إلى القول: إنّ منظمات المجتمع المدني أصبحت تضطلع بأدوار حيوية وفعالة في هندسة ونشر الوعي البيئي ، الذي من شأنه تكريس ثقافة بيئية في المجتمع ، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ترسيخ اتجاهات وإنتاج أنماط سلوكية حضارية مساهمة في المحافظة على البيئة ، التي تعد شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة ولكن أيضا لضمان استمرارية الحياة الإنسانية.

ولكن بالرغم من أهمية المجتمع المدني وقوة تأثيره كفاعل أساسي في الإشكالية البيئية ، إلا أن منظمات المجتمع المدني والجمعيات البيئية في الجزائر أصبحت تواجه العديد من التحديات التي من شأنها الحد من فعاليتها وآداء أدوارها على أكمل وجه في مجال حماية البيئة ، إذ يمكن تصنيف هذه التحديات أو المعيقات إلى صنفين أساسين: الصنف الأول مرتبط **بالتحديات الناتجة عن طبيعة النسق السياسي** (غياب الديمقراطية ، انعدام الحرية ، المنظومة القانونية الملائمة...)، أما الصنف الثاني فهو **مرتبط بمنظمات المجتمع المدني ذاتها** (انعدام الاستمرارية في آداء نشاطها ، غياب الدمقرطة داخل هذه المنظمات ، ضعف التكوين ، نوعية القيادات...)، وللتغلب على هذه التحديات يمكن اقتراح مجموعة من البدائل التي من شأنها جعل منظمات المجتمع المدني تحقق فعالية أكبر في نشر الوعي البيئي وفي مجال حماية البيئة وترقيتها في الجزائر ، وهي كالتالي:

- ضرورة توفير بيئة قانونية وسياسية ملائمة لعمل المجتمع المدني ، وذلك من خلال تعزيز قيم الديمقراطية مع ضرورة وجود منظومة قانونية محفزة للعمل المدني الطوعي لاسيما في مجال حماية البيئة.
- ضمان استقلالية منظمات المجتمع المدني ، قصد تمكينها على القيام بأدوارها بفعالية في مجال حماية البيئة وترقيتها.
- ضرورة تغيير النمط التمويلي القائم على منح الدولة واللجوء إلى نمط التمويل الذاتي من خلال المشاريع الاستثمارية ليس فقط من أجل لضمان تعدد الموارد وإنما أيضا لتحقيق استقلالية أكبر لعمل هذه المنظمات والجمعيات البيئية ، ذلك أن من يملك التمويل يملك القدرة على التحكم والتوجيه.
- ضرورة تحقيق الدمقرطة داخل المجتمع المدني ، فضلا عن أهمية تحقيق عنصر الاستمرارية في أنشطة هذه الجمعيات التي عادة ما يغلب عليها الطابع الموسمي بحيث لا تظهر إلى في الأعياد الوطنية وفي المناسبات الدينية والاجتماعية ، وعليه فالاستمرارية ، والدمقرطة عنصران جوهريان لجعل هذه الجمعيات تتمتع بمصداقية أكبر مما يجعها قادرة على التغيير الاجتماعي المطلوب وبخاصة في مجال حماية البيئة.
- توفير الوسائل المادية الضرورية للمجتمع المدني من أجهزة ، عتاد ، مقرات لمواجهة المشكلات البيئية.
- تزويد منظمات المجتمع المدني بالمعلومات والبيانات البيئية الضرورية ، والعمل على إنشاء مرصد بيئي في كل ولاية قصد جمع المعلومات والبيانات البيئية وتحيينها.
- إحداث مجلس وطني أعلى للجمعيات تنبثق منه اللجان الجهوية والمحلية للبيئة.
- تطوير قدرات المجتمع المدني والجمعيات البيئية من خلال الدورات التكوينية والزيارات الميدانية.
- تعزيز التعاون والتنسيق بين المنظمات الجمعيات البيئية قصد تبادل الخبرات وتحقيق فعالية أكبر في مجال نشر الوعي البيئي وحماية البيئة.
- حوكمة التسيير والتخطيط البيئي في إطار مفهوم الشراكة البيئية بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

على ضوء ما تقدم ، نخلص إلى نتيجة مفادها ، **أن حماية البيئة هي ليست مسؤولية المجتمع المدني لوحده ولا الدولة لوحدها ، وإنما هي مسؤولية جماعية تقتضي تعبئة وتضافر جهود كل من الدولة ، المجتمع المدني ، القطاع الخاص ، الأفراد ، من أجل ضمان بيئة آمنة ، تنمية مستدامة ، وحياة أفضل.**

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

أ. القواميس والمعجم

- سعد الله ، عمر ، 2008 ، معجم في القانون الدولي المعاصر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.
- قنديل ، أماني ، 2008 ، الموسوعة العربية للمجتمع المدني ، مكتبة الأسيرة ، القاهرة.

ب. الكتب.

- بن عنتر ، عبد النور ، 2005 ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري ، الجزائر ، أوروبا والحلف الأطلسي ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر.
- توشار ، جان وآخرون ، 1983 ، تاريخ الفكر السياسي ، ترجمة: مقلد علي ، الدار العالمية للطباعة والنشر ، بيروت.
- حجاب ، مُحَمَّد منير ، 1999 ، التلوث وحماية البيئة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة.
- دي توكفيل ، ألكسيس ، 1991 ، الديمقراطية في أمريكا ، ترجمة: أمين قنديل ، عالم الكتب ، القاهرة.
- الرفاعي ، محب محمود كامل ، ماهر إسماعيل صبري مُحَمَّد ، 2004 ، التربية البيئية من أجل بيئة أفضل، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة.
- الصبيحي ، أحمد شكر ،2000 ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.
- اللجنة العالميةَ للبيئة والتنمية ، 1989 ، مستقبلنا المشترك ، ترجمة: عارف مُحَمَّد كامل ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت.
- محمود ، سمير ، 2008 ، الإعلام العلمي ، دار الفجر ، القاهرة.
- المغيربي ، مُحَمَّد زاهي ، 1995 ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، القاهرة.

ت. المقالات والدوريات.

- بلقرمي ، سهام ، 2006 ،"تجربة الجزائر في حماية البيئة" ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 29.
- الجابري ، مُحَمَّد عابد ، 1993 ، "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي" ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 167.
- جابي ، عبد الناصر ، 2007 ، "العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر ، الواقع والآفاق" ، مجلة الفكر البرلماني ، العدد 15.
- رزيق ، كمال ، 2007 ، "دور الدولة في حماية البيئة" ، مجلة الباحث ، العدد 5.
- سالمي ، سولاف ، 2013 ، "وسائل تنشيط وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني في المغرب العربي" ، مجلة الرائد المغاربي للدراسات السياسية والبحوث، العدد 1.
- مجاني ، باديس ، 2017 ، "دور الإعلام في نشر الوعي البيئي" ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، العدد 30.

ث. المذكرات والرسائل الجامعية.

- أهناني ، فاروق ، 2015 ، " دور المجتمع المدني في حماية البيئة" ، (مذكرة ماستر غير منشورة في العلوم السياسية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ورقلة ، ورقلة ، الجزائر.
- بن يحي ، سهام ،2004 ، "الصحافة المكتوبة وتنمية الوعي البيئي في الجزائر" ، (مذكرة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع والتنمية)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة قسنطينة ، قسنطينة ، الجزائر.
- صباح ، حواس ، 2014 ، "المجتمع المدني وحماية البيئة في الجزائر: واقع وآفاق" ، (مذكرة ماجستير غير منشورة في القانون العام)، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة سطيف2 ، سطيف ، الجزائر.
- قريد ، سمير ، (د. ت.ن)، "دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية" ، (مذكرة الماجستير غير منشورة في علم الاجتماع)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة عنابة ، عنابة ، الجزائر.

ج. النصوص القانونية.

- القانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، **الجريدة الرسمية**، عدد 43.

ثانيا: باللغة الأجنبية.

- Chagnollaud, Dominique, **2010**, Science politique, éléments de sociologie politique, Dalloz, Paris.
- Illtson, William,1974, An introduction to Environmental psychology, New York.
- Thieux, Laurence, 2009, " Le secteur associatif en Algérie : la difficile émergence d'un espace de contestation politique ", L'année du Maghreb.
- " Etude sur le renfoncement du rôle de la société civile Maghrébine dans la mise en œuvre des pans et des passerelles ", http:///www.gm-unccd.org

عوامل ارتكاب جريمة القتل وأبرز السمات الشخصية للمجرم القاتل

Homicide factors and the most prominent personal characteristics of the murderer

تاريخ الإرسال:25-09-2019 تاريخ القبول: 18-05-2021

هاجر غندور*، مخبر التربية الانحراف والجريمة في المجتمع، جامعة باجي مختار عنابة،
hadjer.grandeur@univ-annaba.org
معمر داود، مخبر التربية الانحراف والجريمة في المجتمع، جامعة باجي مختار عنابة،
daoudmaamar5@gmail.com

الملخص

تعدّ جريمة القتل من أبشع الجرائم المرتكبة في حق النفس البشرية، لما تتركه من آثار وخيمة لا تقتصر على مرتكبيها فقط، وإنّما على الضحية وعلى المجتمع الكبير، وذلك راجع الى جملة من العوامل المتشابكة التي بالرغم من اختلاف مرتكبيها إلى أنهم يشتركون في الغالب في نفس العوامل والأسباب المؤدية الى ارتكابها. لذا فقد كان الهدف من هذه الدراسة هو: معرفة العوامل والأسباب التي تدفع بالمجرم القاتل الى اقتراف جريمته من عوامل وأسباب اجتماعية، نفسية، اقتصادية، دينية...الخ، وصولا إلى تحديد الملامح والسمات الشخصية بما فيها الديمغرافية، والاجتماعية، والنفسية التي يتميز بها هؤلاء المجرمين فضلا عن نوعية الأسلحة التي يتم الاعتماد عليها في تنفيذ الجريمة، وصولا الى معرفة الآثار المترتبة عن هذه الجريمة.

الكلمات المفاتيح: الجريمة، القتل، المجرم.

Résumé

Le meurtre est l'un des crimes les plus odieux commis contre la vie humaine et dont les graves conséquences ne se limitent pas aux seuls auteurs ou à la victime, mais affectent également la grande communauté, en raison de plusieurs facteurs interdépendants qui, bien que les auteurs soient différents, partagent souvent les mêmes facteurs et causes pour la commission du crime. Le but de cette étude est, donc, de découvrir les facteurs et les raisons qui conduisent le criminel à commettre un meurtre, de savoir s'ils sont à l'origine sociaux, psychologiques, économiques, religieux...etc. Identifier, par la même occasion, les traits et les caractéristiques personnelles du criminel, notamment les caractéristiques démographiques, sociales et psychologiques, ainsi que le type d'armes utilisées dans l'exécution du crime, pour déterminer, enfin, les conséquences de ce crime.

Mots clés : Crime, meurtre, criminel

Abstract

The crime of murder is one of the most heinous crimes committed against human life and the dangerous consequences of which are not limited to the perpetrators alone or to the victim and to the large community, due to a number of interrelated factors, which, although the perpetrators are different, often share the same factors a nd causes for the commission of the crime. So the aim of this study was to find out the factors and reasons that le ad the killer criminal to commit his crime, whether it was social factors and reasons, psychological, economic, r eligious...etc. To identify the personal characteristics, including the demographic, social and psychological char acteristics of such criminals, as well as the type of weapons to be relied upon in the execution of the crime, in or der to ascertain the consequences of this crime.

Keywords: *Crime, murder, criminal*

* المؤلف المراسل

المقدمة

تعد الجريمة ظاهرة كغيرها من الظواهر الأخرى الموجودة في البيئة الاجتماعية، فقبل أن تكون ظاهرة قانونية فهي ظاهرة سياسية واقتصادية، وخاصة اجتماعية خلقية سلبية مخالفة لقيم المجتمع ومعاييره، وكذا مختلفة عن بقية الظواهر الأخرى في المجتمع الكبير. فهي تعبير عن الصراع القائم بين القيم الاجتماعية والضغوطات المختلفة من قبل المجتمع، وترجمة هذا السلوك أيضا ما هو الا نتيجة لحالة الصراع بين الفرد وبيئته، وهذا إن دلّ على شيء فهو يدل على أن للمجتمع دورا كبيرا في إجرام الفرد على غرار دوافعه الخاصة وهذا ما أكده **جون جاك روسو** في قوله:" **إنّ الإنسان يولد صالحا ويصبح فاسدا بواسطة المجتمع**".[1]لذا فقد كانت مساهمة العلماء والباحثين في هذا الموضوع لدراسة الجريمة لما تشكله من أضرار وآثار التي لا تقتصر على مرتكبيها فقط، وانما تمس المجتمع الكبير باعتباره المحيط التي تحدث فيه مختلف هاته السلوكيات الإجرامية. وجريمة القتل سواء كان عمدي أو غير عمدي فهي تعد من أخطر الجرائم التي تحدث في مجتمعاتنا العربية الإسلامية والمجتمع الجزائري بالخصوص، كونها جريمة لا تتوقف فقط في ارتكابها على التعدي على القوانين المسلطة على أفرادها، بل الأهم من ذلك أنها تتعدى على حق الضحية في العيش والحياة التي منحها الله سبحانه إياها، فضلا عن أن هاته الجريمة تعرض المجتمع الى الاضطراب، وفقدان الثقة وضياع الأمن الاجتماعي، وتصدع القيم الاجتماعية، وأن جميع هاته الآثار تكون بذلك هدامة للبناء الاجتماعي وكذا الفرد الذي ارتكب جريمة القتل [2]، وهذا ما هو الا نتيجة الانهيار الذي شمل منظومة القيم لهذا المجتمع، وتفككه وكذا انهيار الوازع الديني الذي هو من أساسيات تكوين المجتمع. لذا فالأديان، والأعراف والعادات والتقاليد، والضمير والوجودان كلها ترفض القتل وتعدّه جريمة تمس حق الإنسان في الحياة والوجود والقاتل يستحق أقسى العقوبات لما اقترفه من أعمال دنيئة ومنكرة وإجرامية.

وفي هذا السياق اهتم كثير من الباحثين في ميادين علم الاجتماع وعلم الإجرام وعلم النفس بدراسة هذه الجريمة محاولين معرفة الظروف والأسباب المختلفة التي تؤثر في بعض الأشخاص فتدفعهم إلى ارتكاب هذه الجريمة البشعة، غير أن البعض من هاته الدراسات كانت تهمل جانبا مهما في الدراسة ألا وهو مرتكب هذا الفعل بصفته رجلا أو امرأة، وربما يعزى ذلك إلى نظرتنا الاجتماعية المتخصصة حول المجرم دائما هو أنه رجل خارج عن القانون. لهذا سنحاول في هذه المساهمة العلمية كباحثين أن نتطرق الى جريمة القتل ومعرفة أنواعها، معرجين في ذلك على أهم الأسباب والدوافع التي تدفع المجرم لقتل ضحيته دون الأخذ في عين الاعتبار قدسية النفس الإنسانية، وترتكب الجريمة تارة نتيجة أسباب اجتماعية(**التصدع الأسري، العنف الأسري، ضعف الوازع الديني، ضعف وسائل الضبط الاجتماعي، التنشئة غير السوية...**)، أو أسباب نفسية(**أمراض نفسية، اضطرابات نفسية وكذا سلوكية...**)، أو حتى أسباب اقتصادية(**الفقر، البطالة**) وغيرها من الأسباب التي كانت ولا زالت تعدّ عوامل مشجعة في ارتكاب الفرد لجريمة القتل. ما أدى بنا إلى طرح التساؤل الرئيسي: **ما العوامل المؤدية إلى ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الجزائري؟** والذي انبثقت منه مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ✓ **ما الأسباب الدافعة للارتكاب المجرم جريمة القتل؟**
- ✓ **ما السمات الشخصية التي يتميز بها المجرم القاتل؟**
- ✓ **ما الآثار المترتبة عن هذه الجريمة على المجرم القاتل؟**

- **أهداف الدراسة:** الكشف عن العوامل الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي تجعل الأفراد يقدمون على ارتكاب جريمة القتل بنوعيها، فضلا عن تحديد السمات الشخصية للمجرم القاتل، وصولا الى معرفة أهم الآثار الاجتماعية، والنفسية، والاقتصادية المترتبة على جريمة القتل.

- **أهمية الدراسة:** كونها دراسة مهمة تتناول فيها أبشع وأخطر الجرائم المرتكبة في المجتمع الجزائري ألا وهي جريمة القتل، ومعرفة أهم الأسباب والعوامل التي تدفع بالمجرم القاتل إلى تنفيذ جريمته، ومدى خطورة الآثار التي تتركها هذه الظاهرة على الفرد والمجتمع، حتى أصبحت من المشاكل التي تؤرق المجتمع.

أولا-تحديد المفاهيم الرئيسة

1- مفهوم الجريمة: وتعني في مفهومها العام أنها:" **كل فعل معارض للقانون سواء كان هذا القانون إنسانيا أو إلهيا.**

(منصور رحماني،2006م، ص78) فهي تعدّ نوعا من الخروج عن قواعد السلوك والمعايير التي وضعها المجتمع للأفراد وأن فاعلها يعتبر مجرما **(إحسان مُحَمَّد حسن،2008م، ص118)**، وبالتالي فالمجتمع هو الذي يحدد ماهية السلوك العادي وماهية السلوك المنحرف أو الإجرامي وفقا لقيمه ومعاييره. **(سامية حسن الساعاتي،1983م، ص16)**. كما تطلق لفظة الجريمة على ارتكاب كل ما هو مخالف للحق والعدل والطريق السوي فقد قال سبحانه وتعالى: **"إِنَّ ٱلَّذِينَ أَجۡرَمُواْ كَانُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَضۡحَكُونَ ۝٢٩"(سورة المطففين، الآية 29)**، وقوله أيضا: **" كُلُواْ وَتَمَتَّعُواْ قَلِيلًا إِنَّكُم مُّجۡرِمُونَ ۝٤٦ "(سورة المرسلات، الآية 46)**، فجميع هذه الآيات تبين لنا أن الجريمة كفعل هي محرمة عند الله عزّ وجلّ، فالشريعة الإسلامية ترى أن الجريمة هي كل سلوك وفعل نهى الله عنه ، وأن من قام بإتيانه يعدّ مجرما وسلوكه يعد جريمة يلقى مقابل ذلك عقوبات نتيجة جرمه المقترف. وهذا ما قد أشار إليه **الإمام الماوردي** في تعريفه للجريمة: **"على أنها محظورات شرعية، زجر الله عنها بعقوبة هي الحد أو التعزيز"(عزوز علي، 2011م، ص43)**. لذلك فالشريعة الإسلامية اهتمت بدراسة هذا السلوك لما فيه من خطورة لا تمس الفرد فقط بل المجتمع ككل.

***التعريف السوسيولوجي:** ونجد في مقدمة هذه التعريفات تعريف **المدرسة الوضعية** التي تنظر إلى الجريمة على أنها:**" كل فعل ضار بمصالح المجتمع الأساسية "**. لذلك فإن تكييف سلوك ما على أنه جريمة أم لا يقوم أساسا على وجود **تعدٍّ** على مبادئ الأخلاق والقيم الاجتماعية التي تسود المجتمع. فقد عرفها **دوركايم** على أنها:**" سلوك لابد منه لسلامة المجتمع، وأنها جزء لا يتجزأ من كل مجتمع سليم"**. معنى ذلك أن الجريمة في نظره هي ظاهرة ضرورية مرتبطة بالشروط الأساسية لكل حياة اجتماعية للآن كل مجتمع يحتوي في حالته الطبيعية على الإجرام لكن شرط أن يبلغ في كل نموذج اجتماعي حدا معينا لا يتجاوز فيه الإجرام.**(حسين عبد الحميد أحمد رشوان،2009م، ص ص 17- 19)**، لكن على الرغم من طرحه هذا فهو يراها من ناحية أخرى على أنها حالة من الأنوميا أو ما تعرف باللا معيارية ، والتي تعني عدم توافق قيم ومعايير الفرد الخاصة به مع قيم ومعايير المجتمع، وعدم هذا التوافق ينتج عنه سلوك غير سوي بالنسبة للمجتمع ، والجريمة في مفهومها تحمل هذا المعنى. أما الباحث الاجتماعي **عاطف غيث** فقد عرّف الجريمة أنها:**" سلوك ينتهك القواعد الأخلاقية التي وضعت لها الجماعات جزاءات سلبية ذات طابع سامي"(عماد بن تروش،2013م، ص127)**. لذلك فوقوع الجريمة دائما يكون مرتبطا بوجود المجتمع والمعايير الخاصة به ، فلولا وجود هذه الأخيرة لما كانت هناك سلوكيات إجرامية. وهذا ما أكده **سيزاريبكاريا** في قوله:**" الجريمة هي جرح في جسد المجتمع" (أحسن طالب،2002م، ص27)**، يعني أن الجريمة موجودة بوجود المجتمع ووجود أفرادها الذين تعدوا على قيم ومعايير مجتمعهم. لذا فهذا الاتجاه الاجتماعي ينظر إلى السلوكيات التي تكون مخالفة لقيم المجتمع ومعاييره ومعتقداته وأخلاقياته على أنها سلوكيات اجرامية وسلوكيات غير أخلاقية حتى لو لم يكن هناك نص قانوني يجرمها أو يشرع على عقوبتها. فمجرد التعدي على قيم المجتمع يعدّ جريمة بحد ذاته.

***التعريف القانوني:** فمن الناحية القانونية تعرف على أنها:**" نوع من التعدي على القانون الجنائي، يحدث بلا دفاع أو مبرر وتعاقب عليه الدولة"(سامية مُحَمَّد جابر، 2010م، ص07)**. وهناك من يعرفها بأنها:**" كل فعل يخالف أحكام قانون العقوبات أو يكون تعديا على الحقوق العامة أو خرقا للواجبات المترتبة نحو الدولة أو المجتمع بوجه عام"(مزوز بركو،2007/2006م،ص116)**.وقد كان لرجل القانون **بول تبان** مجال في تعريفه للجريمة من الناحية القانونية إذ يعرفها على أنها: **"نوع من السلوك أو موقف يمكن أن يعرض صاحبه على المحكمة، ويصدر فيه حكم قضائي بالاستناد الى تشريع معين"(علي مُحَمَّد جعفر،1984م، ص09)**.فمن خلال التعريفات السابقة توضح لنا أن الجريمة من الناحية القانونية ما هي إلا سلوكيات وأفعال مقصودة وعمدية خالفت جميع النصوص القانونية ، وذلك حسب طبيعة ونوع كل جريمة وما يحيطها من ظروف وملابسات.

2-تعرف القتل: فالقتل من حيث معناه الاصطلاحي هو:**" ازهاق لنفس انسانية بفعل انسان آخر، أو بفعل صاحبها"**. في حين يعرفه الآخرون على أنه قتل النفس عمدا أو بغير عمد بأي وسيلة كانت مثل: الحرق والاغراق والإلقاء من مكان شاهق أو الخنق أو السم. **(عبد الله سالم الدراوشة، مراد عبد الله المواجدة،2017م، ص119)**.

*تعريف الشريعة الإسلامية: لقد اتفقت جميع الشرائع السماوية على تحريم جريمة القتل، وتقرير أقصى العقوبات الرادعة في حق مرتكبيها حتى يعيش الناس في أمن وسلام. فجريمة القتل هي جريمة قديمة قدم الإنسان منذ وقت قابيل وهابيل، لذلك فهي تعد من أقدم الظواهر في سلوك الإنسان، ولكن بالرغم من قدمها فقد ظلت من أخطر وأبشع الجرائم في جميع الديانات. والدين الإسلامي من بين الديانات التي تؤكد على أن القتل يعدّ من أخطر الجرائم التي تهز كيان البشرية فلذلك ورد تحريمها والوعيد عليها في كثير من نصوص الكتاب والسنة. كقوله تعالى:" **وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِيٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُۥٓ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِي ٱلْأَرْضِ ٱلْفَسَادَ ﴿٢٦﴾** "(سورة غافر، الآية 26)، وقوله تعالى: " **فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُواْ ٱقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ فَأَنجَىٰهُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلنَّارِ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٢٤﴾** " (سورة العنكبوت، الآية 24). وعليه فتعريف القتل في الشريعة والدين الإسلامي كان أكثر وضوحا، والآيات القرآنية أكبر دليل في توضيحها للقتل كسلوك يرتكب من شخص ضد شخص آخر وكجريمة محرمة في جميع الشرائع السماوية. ويعرف **الحنفية والشافعية** القتل بأنه: "كل فعل من العباد يؤثر في ازهاق الروح، ويجب أن يكون لهذا الفعل من العباد أثرا يكون سببا في إزهاق روح إنسان آخر (**السرخسي،1993م، ص262**). كما يعرف أيضا على أنه: "**إزهاق روح إنسان حي عمدا، وبأنه اعتداء على حياة الغير تترتب عليه وفاته، والموت في مفهومهم يعني مفارقة الروح الجسد**"(**خوجة الريامي، 2006م، ص 25**).

*التعريف الاجتماعي: وقد كان للباحث الاجتماعي **عبد القادر الزغل** رؤية اجتماعية من حيث تعريفة لجريمة القتل والذي يعرفها على أنها: "**الجريمة المرتكبة بطريقة مقصودة أو غير مقصودة لأدنى سبب ودون مبرر نتيجة عامل الفقر والبطالة بين الناس**". وهو بدوره يرى أن جرائم القتل تندرج تحتها مجموعة من الجرائم الأخرى كجرائم الشرف وجرائم الثأر، وخاصة الأخيرة التي يرى أنها منتشرة بصورة كبيرة نتيجة لعدم وجود السلطة السياسية الحازمة وكذلك لعدم تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية. علاوة على وجود العصبية القبلية في نفوس الناس (**عبد القادر الزغل،1990م، ص20**). في مقابل ذلك نجد **زيد مُحَمَّد ابراهيم** يعرفها على أنها:" **الجريمة التي تعمد فيها الجاني الاعتداء على المجني عليه – الضحية-، وتعمد قتله مستعملا في ذلك الآلة القاتلة مما أدى الى موت المجني عليه نتيجة لذلك الاعتداء**" (**زيد مُحَمَّد إبراهيم،1980م، ص32**).

*التعريف النفسي: ولقد ربط العديد من العلماء والباحثين في تعريفاتهم للقتل كجريمة من ناحية وكسلوك مرتبط بشخصية الإنسان من ناحية أخرى، بما يعرف به بالسلوك العدواني والعنيف من منطلق أن هذا الأخير-العنف- مرتبط ببعض الاضطرابات النفسية مثل: اضطراب الشخصية والدهانات، والتخلف العقلي، والتي كلها أمراض من شأنها أن تنبأ بوجود نزعة العنف لدى المجرم والتي قد تدفعه في النهاية إلى تنفيذ جريمته. وجريمة القتل تعد من بين الجرائم الأكثر ارتكابا وارتبطا بالشخصية العنيفة لدى المجرم القاتل. (**لطفي الشربيني،2003م، ص75**). فجريمة القتل بذلك ما هي الا التعدي الحاصل من فرد أو عدة أفراد في مجتمع معين على القيم الخاصة بهذا المجتمع وانتهاك حقوق أفراده. (**مصطفى العوجي، 1985م، ص64**).

*التعريف القانوني: وتصنف جريمة القتل في القانون الجزائري على غرار القوانين والتشريعات الأخرى أنها من ضمن الجرائم التي تدخل في نطاق الجرائم ضد الإنسانية أو ما يعرف كذلك بالجرائم العمدية ضد الأشخاص أو الواقعة على النفس. ويعرفها قانون العقوبات الجزائري حسب **المادة 254:" بأنها ازهاق روح إنسان عمدا**"(**فضيل العيش،2007م، ص224**). وهناك من يعرفها على أنها جريمة ازهاق روح انسان، بفعل أو امتناع عمدي، بغير حق مقرر من الشريعة من إنسان مكلف شرعا. وجريمة القتل المضبوطة هي التي تم كشفها وضبط الجاني فيها، أما فيما يتعلق بجريمة القتل المجهولة فهي لاتزال مجهولة الفاعل (**خالد مبارك القريوي القحطاني،2002م، ص08**). لذلك فتحديد مصطلح جريمة القتل لا يختلف من حيث تعريفه في التشريعات الأخرى، وإن كان الاختلاف يكمن في العقوبات الجزائية المقررة لهاته الجريمة. إضافة إلى ذلك فالاختلاف في مثل هاته الجريمة يكمن أيضا في أنواعها فهناك: القتل العمدي، القتل غير العمدي.

3-تعريف المجرم: ويعرف على أنه ذلك الشخص الذي يقع في أمر غير مستحسن مصرا عليه مستمرا عليه لا يحاول تركه ولا يرضى بتركه. (**أكرم عبد الرزاقالمشهداني،2005م، ص34**).

***التعريف السوسيولوجي:** فقد عرفه مُحَمَّد عاطف غيث على أنه كل شخص انتهك أحد القواعد الخاصة بالقانون الجنائي مع سبق الإصرار. **(مُحَمَّد عاطف غيث،2009م، ص95).** أما أنه **يعدّ** مجرما بمجرد انتهاكه أعراف المجتمع وقيمه فهو يعد كذلك حتى لو لم ينص القانون على تجريم ذلك السلوك المتعدي على المجتمع فهو في نظر هذا الأخير يبقى مجرما.

***التعريف النفسي:** وهو ذلك الشخص الذي يعاني من قصور في التوفيق بين غرائزه وميوله الفطرية، وبين مقتضيات البيئة الخارجية التي يعيش فيها. **(جلال الدين عبد الخالق، السيد رمضان،2001م، ص187).**

ثانيا– الدراسات السابقة

1-دراسة سليمان فايز قديحسنة2003م ،**"الظروف الأسرية وعلاقتها ببعض خصائص الشخصية لدى مرتكبي جريمة القتل في سجن غزة المركزي "**، وقد شملت عينة الدراسة **36 سجينا** من جميع السجناء الذين أدينوا بتهمة القتل **العمدي** في سجن غزة المركزي، وقد اعتمد الباحث في دراسته على مجموعة من الأدوات: مقياس الظروف الأسرية من اعداد الباحث، ومقياس مظاهر العدوان، استمارة تقدير المستوى الاجتماعي الاقتصادي للأسرة الفلسطينية، ومقياس تقدير الشخصية، ومقياس بيك للاكتئاب، مقياس الاتزان الانفعالي، مقياس الانحراف السيكوباتي، واستخدام المتوسط الحسابي، والوزن النسبي، ومعامل ارتباط بيرسون، وقد هدفت الدراسة إلى: **التعرف على الظروف الأسرية لدى مرتكبي جريمة القتل في سجن غزة المركزي "مركز الإصلاح والتأهيل المهني، وعلى بعض خصائصهم الشخصية، فضلا عن معرفة العلاقة بين الظروف الأسرية وبعض خصائصهم الشخصية**، ومن النتائج التي بينتها هاته الدراسة أن الظروف الأسرية لمرتكبي جريمة القتل سيئة، وتمثلت في: التفكك الأسري، غياب الدعم النفسي، والتآزر الاجتماعي داخل البناء الأسري، المعاملة الأسرية. كما أوضحت الدراسة أن مرتكبي جريمة القتل في سجن غزة لديهم عدة خصائص: (العدوان مرتفع بدرجة كبيرة، الاكتئاب عالي جدا، الاتزان الانفعالي ضعيف جدا، الانحراف السيكوباتي مرتفع بدرجة كبيرة). **(سليمان فايز قديح، 2003م، ص129).**

2- دراسة مُحَمَّد ناصر القحطاني سنة**2010م** ، **"جرائم القتل: عواملها وآثارها الاجتماعية – دراسة ميدانية على مدينة أبها في المملكة العربية السعودية** -"، وقد شملت عينة الدراسة **660 مفردة** من النزلاء المرتكبين لجريمة القتل في سجن أبها في المملكة العربية السعودية، ولكن تم اختيار **200** عينة من هؤلاء المجرمين بطريقة قصدية من أصل **660** عينة. وقد اعتمد الباحث في دراسته **منهج المسح الاجتماعي**، وفي المعالجة الإحصائية اعتمد **أسلوب الإحصاء الوصفي، وذلك لوصف خصائص أفراد العينة، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، كما استخدم تحليل التباين الثلاثي، التكرارات والنسب المئوية.** ومن بين أهداف هاته الدراسة التعرف على أسباب جرائم القتل التي دفعت بأفراد عينة البحث لارتكاب هاته الجريمة، والآثار المترتبة عن هاته الجريمة. ومن نتائج الدراسة: أن من أهم أسباب جريمة القتل العامل الاجتماعي (الأسر المفككة، الاختلاط برفاق السوء)، والعامل الاقتصادي (الفقر والبطالة)، ومن ثم العامل النفسي (القلق والتوتر) ليأتي في الأخير العامل الديني. أما فيما يتعلق بأهم الآثار الاجتماعية الناجمة عن جريمة القتل **فانتشار** الجريمة الجنسية على النزلاء ثم البطالة، يليه فيما بعد عدم القدرة على تلبية احتياجات الأسرة المالية، ومن ثم فشل الأبناء في الدراسة، ليليه في الأخير القلق والتوتر عند أفراد الأسرة. كما أوضحت نتائج الدراسة أن أكثر أنواع الجرائم ارتكابا هي: القتل دفاعا عن النفس 34 %، القتل دفاعا عن الشرف 28 %، القتل العمدي 19 %، القتل دفاع عن المال 19%، وأن أكثر مرتكبي هذه الجريمة في الأصل من خارج القبيلة بنسبة 67 %، يليه أحد أفراد القبيلة بنسبة 24.5%، ومن ثم من الأقارب وبالتحديد أبناء العم بنسبة 8.5%، فهذه النسبة قليلة يمكن ارجاعها الى أن المجتمع السعودي مجتمع قبلي وعشائري يسودها التلاحم والأخوة، كما أن النزاعات بينهم لا تصل الى درجة القتل. **(مُحَمَّد ناصر القحطاني،2010م، ص ص 40-58).**

3- دراسة عمار سليم عبد العلواني سنة **2005م** ، **"جريمة قتل الأصول – الأسباب والخصائص الاجتماعية –** "، وقد اعتمد على **منهج المسح الاجتماعي** وبالتحديد **طريقة المسح الاجتماعي الشامل** أي الحصر الشامل، وذلك في تحديد عينات الدراسة، **والتي** من خلالها تم شمول جميع مرتكبي قتل الأصول في الدراسة، والتي اقتصرت على

مجموعة من المجرمين والمودعين في دائرتي اصلاح الكبار والأحداث ممن ارتكبوا جريمة قتل الأصول وبالتحديد في مدينة بغداد. وقدرت عينة الدراسة **95 مجرما**، وقسمت على مؤسستين هما:**72 مفردة من دائرة اصلاح الأحداث،23 مفردة من دائرة اصلاح الكبار**. كما اعتمد أيضا على **المنهج المقارن** وذلك من أجل مقارنة الظاهرة الاجتماعية في أكثر من مجتمع واحد، وخلال مدة زمنية محددة، أو مقارنة الظاهرة في مجتمع واحد وعبر مراحل زمنية مختلفة. فضلا عن استخدامه **الاستبيان** كأداة في البحث من أجل جمع كافة المعلومات المتعلقة بمفردات العينة. إضافة إلى اعتماده على **الأساليب الإحصائية**. وهدفت الدراسة إلى معرفة الأسباب التي أدت بالمجرمين الى ارتكابهم جريمة قتل الأصول ، وكذا معرفة الخصائص الاجتماعية للأشخاص المتورطين بهذه الجريمة ، حيث إنه هناك مجموعة خصائص اجتماعية وغير اجتماعية يتسم بها الأشخاص المسؤولون عن الجريمة لكي يتفاداها الأفراد الذين يمكن أن يكونوا متورطين في المشكلة. ومن نتائج الدراسة: أن 95 من أفراد العينة أي بنسبة 100% غير ملتزمين وبالتحديد غير ملتزمين بتأدية فريضة الصلاة ، وهذا ما يؤكد لنا أن أفراد العينة تفتقد لديهم وسيلة الضبط الاجتماعي المتعلقة بالجانب الديني. كذلك من أصل 95 مفردة نجد أن 63.2%كانت ولادتهم في المناطق الحضرية ، أما الذين كانت ولادتهم من المناطق الريفية فقد قدرت 35% مبحوث من أصل 95 مفردة.

فمن حيث الظروف الاجتماعية لوحدات العينة فأكثر الفئات العمرية السائدة بين مرتكبي جرائم قتل الأصول كانت تقع ضمن فئة الفتيان **بنسبة 75%**، أما من حيث جنس العينة فكانون من الذكور بنسبة 90% من حجم العينة ، وأنهم من العزاب **بنسبة 95.8%** ، وأنهم ذو تحصيل علمي ضعيف يتراوح بين أمي وتحصيل ابتدائي ، إضافة الى أنهم يتميزون بدخل اقتصادي يقل عن الحاجة ، وأن غالبية عينة الدراسة كان مسقط رأسهم في المدينة مقارنة بالذين كانت ولادتهم في الريف. **أما من حيث خصائص جرائم قتل الأصول:** فقد أوضحت الدراسة الميدانية أن جرائم قتل الأصول تتسم بخاصية عدم التخطيط عند ارتكابها وبلغت بنسبة **85.3%**أي أنها آنية وجريمة غير مخططة. **وأن** المجرم أثناء تنفيذ جريمته يقوم بها لوحده دون أن يكون هناك شركاء في الجريمة ، **وقد** بلغت نسبة الذكور الذين ارتكبوا الجريمة بنسبة **80%** ، أما بالنسبة للإناث فقد شكلت نسبة المساهمة مع الجماعة **100%** فهي تحتاج الى قوة جسدية والى جرأة لتقدم بمشاركة أحد أشخاص على ارتكاب جريمة قتل الأصول. أما من حيث الظرف الزماني الذي يتم فيه تنفيذ الجريمة هو في الليل بنسبة **79%** مقابل 21 قاموا بقتل أصولهم في بداية الصباح. وفي النتائج الأخيرة لهاته الدراسة أوضحت أن أسباب جريمة قتل الأصول تمثلت في الشكل التالي: أن التطرف في أسلوب التنشئة من حيث اللين أو الشدة في كلا الحالتين كانوا سببا في وقوع الجريمة ، اذ قدر نسبة اللين **50.7%** ونسبة الشدة **49.4%** كأسلوب في التنشئة. في حين نجد أن الخلافات العائلية والمشاجرة الأنية إحدى الأسباب المساهمة في وقوع الجريمة ، حيث بلغت نسبة الإجابة بنعم **94.8%** من حجم العينة. كذلك نلاحظ أن غالبية أفراد العينة غير ملتزمين بوسائل الضبط كثوابت للسلوك الإنساني ، فقد بلغت نسبة غير الملتزمين **91.6%** من حجم العينة. كما أكدت الدراسة بنسبة %**100**من ضعف التزام أفراد العينة وعدم التزامهم بوسائل الضبط الاجتماعي المتعلق بالجانب الديني. فضلا عن أثر عدم توفر الصحة النفسية عند مرتكبي جرائم قتل الأصول والتي بلغت نسبتهم **84.3%** من حجم العينة. **(عمار سليم عبد العلواني،2005م، ص26)**

***التعقيب على الدراسات السابقة:** من خلال العرض السابق للدراسات السابقة نلاحظ ما يلي:

- أن جميع الدراسات كانت تتحدث على الأسباب والعوامل التي تدفع بالمجرمين إلى ارتكاب جريمة القتل ، فالبعض اقتصر على الأسباب والعوامل الاجتماعية والنفسية فقط ، والبعض الآخر على العوامل الاجتماعية والاقتصادية ، في حين نجد الجزء من الدراسات الأخرى اعتمدت على سبب وعامل واحد دون ذكر الأسباب والعوامل الأخرى. ولكن في العموم فجميعها تتفق مع الدراسة الحالية المتعلقة بموضوع البحث.

- أيضا ركزت بعض الدراسات على جريمة القتل بشكل عام دون تحديد نوعها ، ولا حتى أهم الخصائص والسمات المتعلقة بالجناة. إضافة إلى نوعية الأسلحة المستخدمة في تنفيذ الجريمة والمناطق التي تنشر فيها سواء حضرية أو ريفية.

ثالثا-أساليب ارتكاب جرائم القتل (الوسيلة المستعملة في تنفيذ جرائم القتل): لا أحد يجادل في أن

الوسيلة الإجرامية هي الأداة التي يستعين بها الجاني لتنفيذ مخططه الإجرامي ، وتحقيق ما هو عازم على بلوغه. وعلى الرغم من تجاهل دور الوسيلة الإجرامية والذي طبع الفكر الجنائي بحجة لا نرتضيها مفادها أن المشرع لا تعنيه الوسيلة في شيء ، إلا أن هذه الأخيرة يبقى لها دور لا يستهان به في تحليل وقائع الجريمة ، كما أنه يلجأ إليها أحيانا لجعل الوسيلة التي تستخدم في ارتكاب الجريمة سببا لتشديد العقوبة. وهذا ما سلكه المشرع الجزائري عند تناوله لجريمة القتل وبالتحديد القتل العمدي **بعدّها** من الجرائم ذات الوسيلة المطلقة ، بمعنى أنها قد تتم باستعمال أية وسيلة دون تمييز. ثم خرج عن هذا الأصل من خلال إقراره بالوسيلة المقيدة ، وقرر المشرع الجزائري على غرارها أن استخدام السم في القتل أو استخدام وسائل التعذيب والأعمال الوحشية حين ارتكاب الجريمة يضعنا أمام نموذج خاص جدير بعقوبة شديدة وخاصة ، بل وأكثر من ذلك جعل مثل هذه الظروف تغير من وصف الجريمة. فاستعمال السم كوسيلة للقتل يغير الجريمة من قتل عمد إلى جريمة التسميم ، والتي تشكل في القانون الجزائري جريمة مستقلة وقائمة بذاتها عن جريمة القتل. كما أن استعمال وسائل التعذيب والأعمال الوحشية يغير الجريمة من قتل عمد إلى قتل مكيف على أساس أنه اغتيال. **(لربد مُحَمَّد أحمد، دونسنة، ص455)**. وما تجدر الإشارة إليه هنا أن الوسيلة التي يستعين بها القاتل في تنفيذ جريمته مهما كان نوعها: **الأسلحة النارية، الأسلحة البيضاء، السم، الخنق باستعمال الأيدي أو الحبل، الحرق، الضرب بآلة أو عصا** ، وغيرها من الأدوات أو الوسائل التي تحدد نوع جريمة القتل ، هذا فضلا عن القصد الجنائي الخاص بالجريمة والذي **يعدّ ركنا** مهما من أركان جريمة القتل، **التي** من خلالها يحدد هذا الجرم على أساس جريمة قتل عمد ، أو على أساس القتل **الخطأ** (**القتل** غير العمدي)، أو على أساس نوع آخر من الجرائم التي تخرج عن نطاق جرائم القتل. وبالتالي فسلاح الجريمة **يعدّ عنصرا** مهما لا بدّ من الوقوف عنده كباحثين في مجال الجريمة والإجرام عند البحث والتحري في جرائم القتل ، باعتبار أن الوسيلة هي الأخرى تساعد على تحديد هوية الجاني وبسهولة ، كما تحدد نوع جرائم القتل المرتكبة كما أشرنا سابقا. وفي هذا السياق تناول العديد من الباحثين في دراساتهم وأبحاثهم عن جريمة القتل ، الوسيلة المستخدمة في تنفيذ الجريمة **بعدّها** نقطة مهمة للبحث. كدراسة **معاوية 1410هـ** والذي أشار فيها إلى أن النساء في المجتمعات الإفريقية والغربية يستعملن غالبا السم في ارتكاب جرائم القتل. أما في مصر فقد لاحظت الدراسة أن كبار السن يستعملون السلاح الناري أكثر من غيره من الأدوات وأنه الأكثر استخداما في جرائم القتل بالأرياف. في حين يستخدم الصغار من الجناة الآلات الحادة. كما لاحظت أيضا أن الإناث وفي مرحلة الشباب يستخدمن الخنق. أما فيما يتعلق بالسلاح الناري فهو يستخدم أكثر في جرائم الثأر ، بينما يشيع استخدام السكاكين في جرائم الشرف. وبصورة عامة توصلت الدراسة إلى أن أكثر الأدوات استخداما في جرائم القتل في الوطن العربي هي: **السكاكين، الآلات الحادة، الأدوات الراضة، السلاح الناري**. ولقد اتفقت دراسة **عبد الرشيد ومخلوف2007م** ، مع دراسة **معاوية** حين أشار أن غالبية جرائم القتل بدافع الشرف ترتكب باستخدام السكين ، يلي ذلك استخدام الخنق ومن ثم السم. أما دراسة **الشناوي 1988م** ، فيأتي استخدام السكين في مقدمة الأدوات التي يستخدمها الذكور في جرائم القتل داخل الأسر المصرية. لنصل إلى دراسة **نوار الطيب 1996م** ، الذي يوضح في نتائج دراسته عن نوعية الأسلحة المستعملة في ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الجزائري ، **وبالضبط** حسب عينة الدراسة والتي تمثلت في: **السلاح الأبيض (السكين40%، وسيلة حديدية أو خشبية أو حجرية مؤدية للقتل 30% (قضيب حديدي/عصى)، استخدام القوة البدنية 20% (الدفع/ الضرب/الرمي من أعلى/الخنق)**، وكذا **سلاح ناري 10% (حمودة نوار النمر، 2015م، ص ص 499-500)**. وقد **اتضح** لنا من نتائج الدراسات السابقة والتي عرضناها سابقا فيما يتعلق بنوعية السلاح المستخدم في الجريمة ، وتصنيف كل نوع معين من الوسيلة أو السلاح على نوع معين من الجرائم ، على أنه هناك تنوع في وسائل ارتكاب جريمة القتل وإن اختلفت من حيث مستخدميها ، وكذا من حيث الدافع إلى القتل. كما أنه يوجد البعض من الوسائل إذا تم استخدامها في تنفيذ جريمة القتل ، **فذلك** يغير مسار نوع الجريمة من القتل إلى نوع آخر من الجريمة ، **كالتسميم** مثلا.

وعليه ومن خلال ما تم تحليله وتفسيره سابقا نستنتج نحن بدورنا أن سلاح الجريمة في جرائم القتل بما فيها: **السلاح الأبيض، السلاح الناري، السم، الخنق بمختلف الطرق، الضرب بآلة حادة، أو العصا...**وغيرها من الوسائل

الأخرى، **يعدّ** من العناصر المهمة في تحليل وقائع جرائم القتل وتحديد العقوبة أيضا، كون أن نوع السلاح هو عنصر مهم يتم من خلاله تغيير مسار ومجرى نوع جريمة القتل- **كما أشرنا سابقا في مثال جريمة التسميم، إضافة إلى القتل باستخدام وسائل التعذيب والأعمال الوحشية**-هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تشديد العقوبة في بعض الحالات. وبالتالي لا بد على الباحثين في مجال الجريمة والإجرام أن يولوا اهتماما كبيرا أيضا بدراسة وسائل ارتكاب جرائم القتل بغض النظر عن العوامل المؤدية إلى ارتكابها والآثار المترتبة عنها، وبغض النظر أيضا على دراسة السمات والخصائص الديمغرافية والشخصية للمجرم القاتل، لكونها مهمة في تحليل جريمة القتل.

رابعا-السمات الشخصية لمرتكبي جريمة القتل: لقد كان للعديد من العلماء والباحثين في شتى التخصصات الفضل في دراسة المجرم القاتل وتحديد ملامحه وخصائصه من خلال أبحاثهم ودراساتهم الميدانية وبالتحديد فيما يتعلق بدراسة الخصائص الديمغرافية وكذا الاجتماعية والشخصية. وبمصطلح أدق السمات الشخصية للمجرم القاتل وذلك راجع لمدى مجاله الواسع في البحث فيه. ومن منطلق أيضا أن عملية تحديد وقائع الجريمة مرتبط بتحديد ملامح مرتكبيها، وهو الحال بالنسبة إلى جرائم القتل إذ لا بد من دراسة وتحليل شخصية المجرم القاتل وتحديد خصائصه حتى نكشف وقائع الجريمة وأسباب ارتكابها. وكثيرة هي الدراسات التي سعت إلى البحث وبتعمق في تحديد خصائص المجرم القاتل وسماته الشخصية مثل دراسة: **أنعام سعيد فضل الله إبراهيم2011م، تقوى حسن مُحَمَّد2017م**، والدراسة الجزائرية **لقادة بلغيتر يفضلون 2008م**، إذ حاول الباحثون من خلال دراساتهم الميدانية التعرف على بعض السمات والخصائص الديمغرافية والاجتماعية لمرتكبي جرائم القتل. وسنحاول عرض الخصائص الديمغرافية وكذا الاجتماعية والنفسية لمرتكبي جرائم القتل كل واحد على حدا، انطلاقا من جملة من الدراسات والبحوث التي أجريت في هذا السياق على مختلف مجالاتها.

1- الحالة الاجتماعية: يتصف مرتكبو جرائم القتل حسب دراسة **(بولماين 2008)** بالعلاقات الأسرية المتفككة، وذلك يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة **(معاوية 1410)** التي ذكرت أن غالبية مرتكبي جرائم القتل نشأوا في جو عائلي مختل بحكم وفاة الوالدين أو أحدهما، أو بحكم التنافر العاطفي والخلافات المتكررة بين أفراد العائلة، أو بسبب الطلاق، أو غياب الوالد لفترة طويلة جدا خلال الطفولة مما قد يحدث أثرا سلبيا في تربية الأبناء. كما أوضحت الدراسة أن غالبية مرتكبي جرائم القتل نشأوا في كنف أسر كبيرة الحجم مع فقر وتردٍ في أحوالها المعيشية، مما يشير إلى صعوبات بالغة تواجهها الأم في تربية أبنائها، وقد لاحظت الدراسة أن الغالبية العظمى من مرتكبي جرائم القتل هم الإخوان الأكبر سنا في الأسرة، وقد يرجع تبرير ذلك إلى أن الأخ الأكبر يتحمل في الغالب أعباء ومسؤوليات الأسرة، ومنوط به تدبير جميع شؤونها ورعاية إخوته من جميع النواحي، مما يجعله تحت ضغط نفسي وعصبي مستمرين، أو لعل مبرر ارتكابه للجريمة كونه أقرب أفراد الأسرة معايشة لمشاكلها، واحساسه بمعاناتها وبالتالي يكون أكثرهم تأثرا بها، لأنه الأكثر التصاقا وفهما وملاحظة لسلوك الأب مع الأم، أو لسلوك الأم بصورة عامة، أو لسلوك الأب مع أبنائه وكل ذلك ينعكس بلا شك سلبا عليه بصورة أوضح دون بقية الإخوان.

2-المستوى التعليمي: أوضحت مجموعة من الإعلاميين أن مرتكبي جرائم قتل المرأة دفاعا عن الشرف في الغالب ما يكون متحصلين على تعليم متدن، وهذا ما أكدته دراسة **(عبد الرشيد ومخلوف2007)** كما أنّ غالبية الجناة في هذا النوع من الجريمة أميون أو من ذوي التعليم المنخفض. وقد اتفقت العديد من الدراسات على النتيجة نفسها. فضلا عن دراسة **(الغامدي 2010)** الذي يؤكد على أن ارتفاع معدلات ارتكاب جرائم القتل العمدي بصورة واضحة لدى الأشخاص ذوي التعليم المنخفض **(أقل من متوسط)**، وكذلك أشارت دراسة **(عبد المحمود 2012)** إلى أن المتهمين بجرائم العنف الذين لم ينالوا نصيبا من التعليم يمثلون أكبر نسبة في جرائم القتل بالدول العربية، وهذا ما اتفقت معه دراسة **(معاوية1410)** التي بينت أن معظم الجناة في جرائم القتل في العالم العربي لا يتجاوز حظهم من التعليم صفوف المرحلة الابتدائية وما قبلها، بل وتنتشر بينهم الأمية.

3-السمات السلوكية: بينت دراسة **(معاوية 1410)** أن تعاطي المخدرات من الأمور النادرة لدى مرتكبي جرائم القتل في الدول العربية، وبالمقابل شرب الخمر والمسكرات عادة متفشية بينهم، وقد اختلفت نتائج دراسة **(بوالماين2008)** مع ما توصلت إليه دراسة **(معاوية 1410)**

إذ بينت أن غالبية مرتكبي جرائم القتل عاطلون عن العمل، ويهدرون جل أوقاتهم في لعب القمار وتعاطي المخدرات، وهذا ما اتفقت معه دراسة **(الغامدي2010)** التي ذهبت إلى أن جرائم القتل ترتفع لدى متعاطي المخدرات والمسكرات، فضلا عن ذلك فقد بينت دراسته على أن متابعة أفلام العنف لها تأثير واضح في زيادة معدلات جرائم إطلاق النار.**(حمودة نوار النمر، 2015م، ص494)**.

4-الحالة الاقتصادية: بينت دراسة (معاوية 1410) أن غالبية مرتكبي جرائم القتل في الوطن العربي من ذوي الدخل الضعيف والضعيف جدا في بعض الأحيان.

5-الحالة العملية: أكدت دراسة **(عبد المحمود 2012)** أن غالبية مرتكبي جرائم العنف في الدول العربية عاطلون عن العمل، وبالنظر في قطاعات العامليين يتبين أن فئة العمال هي الأكثر ارتكابا لجرائم العنف، وهذا ما أشارت إليه في السياق نفسه دراسة **(دائرة الإحصاء العام 2006)** أن العامليين في المهن الحرة هم الأكثر ارتكابا لجرائم القتل في الأردن، يليهم العاطلون عن العمل ثم الطلاب، في حين كانت فئة ربات المنازل الأقل ارتكابا. كما بينت دراسة **(عبد الرشيد ومخلوف2007)** أن غالبية مهن مرتكبي جرائم قتل النساء على خلفية الشرف من الحرفيين، تليهم ربات المنازل ثم المزارعون والموظفون والعاطلون عن العمل، ومن ثم العمال.[33] وعلى غرار ما تم عرضه فيما يتعلق بالسمات الخاصة بمرتكبي جرائم القتل، فلابد من الوقوف أيضا على الملامح النفسية الخاصة به والتي تعد من أهم الخصائص التي من خلالها نتعرف بها على شخصية المجرم القاتل، والتي تمثلت فيما يلي:

***الاتجاه النفسي نحو الأب:** إذ يلاحظ على أغلب المجرمين القتلة أنهم على علاقة سلبية مع الأب والتي تكشف عن عدم رضى، وعدم قبوله وكذا قسوة الأب وإهماله، مما يؤدي بهم إلى ارتكاب السلوك الإجرامي خاصة جرائم القتل. والعبرة في ذلك هي أن الأب قد يكون شريكا في صنع قاتل مجرم إذا كان قاسيا في تعامله مع ابنه أو محتقرا أو رافضا له.

***الاتجاه النفسي نحو النساء:** تنوعت طبيعة علاقة الأفراد القتلة بالنساء فهي علاقة يسودها الشك والخيانة والفساد، إذ يشعر معظمهم بالدونية أمام النساء، ويصفوهن بالغرور والتكبر ويعبرون عن شعورهم تجاههن بالرفض أو القبول.

***الاتجاه النفسي نحو الجنس:** يعبر غالبية الأفراد القتلة عن عدم رضاهم عن حياتهم الجنسية، وعن وجود صراعات واحباطات بخصوص هذا الموضوع، ولعل بعضهم يعبر عن حالة هذه " لو كانت عندي حياة جنسية مستقرة لما ارتكبت هذه الجريمة" حيث يظهر المجرم القاتل نوعا من الغيرة حين يرى شابا وشابة سويا وفي حالة جيدة حيث إن معظم جرائم القتل المرتكبة من طرف النساء كانت ضد الزوج في إطار الخيانة الزوجية ومن ثم قتل الزوج والتنكيل بجثته بالتعاون مع العشيق عادة.

***الاتجاه النفسي نحو المخاوف:** يتسم المجرم القاتل عادة بوجود مخاوف من المستقبل والقدر، وأيضا الخوف من المجتمع واعتقاده بأنه يريد أن يؤذيه، بالإضافة إلى مخاوف أخرى مثل: الخوف من الإعدام، الانتحار، الله، الحق، الحرام، الصديق الخائن، الموت، السجن، السلطة.

***الاتجاه النفسي نحو الشعور بالذنب:** كشفت الاختبارات النفسية المطبقة على المجرمين القتلة أن هؤلاء الأفراد المجرمين يشعرون بشكل مستمر بالذنب أو الندم، بسبب اعتداءهم على الناس أو بسبب عدم سماعهم لكلام عائلاتهم، أو بسبب تركهم المدرسة في سن مبكرة، ومعاشرة أصدقاء السوء وتقصيره تجاه المجتمع. فبالرغم من هذا الشعور المؤلم داخليا، إلا أنهم لا يقرون به. **(حمودة نوار النمر،2015م، ص ص493 -496)**.

وخلاصة لما تم عرضه فيما يتعلق بالسمات الشخصية، والديمغرافية، والاجتماعية، والنفسية لمرتكبي جريمة القتل، بإمكاننا أن نستنتج فكرة مفادها أن المجرم القاتل له خصائص يتميز بها على غرار مرتكبي الجرائم الأخرى وبأشكال متنوعة، سواء كانت تلك الخصائص مولود بها أو اكتسبها بما يصيبه من أمراض. بالإضافة إلى بعض السمات العقلية والنفسية، التي تؤدي إلى تطوير أنماط من السلوكيات المجرمة، وبعض من المجرمين يولدون بخلل مزمن في جزء من الجهاز العصبي المختص بردود الفعل الطبيعية لدى الإنسان، مما ينعكس سلبا على الاتزان الانفعالي لديهم، وهذا ما يفسر لجوء هؤلاء إلى أنماط أعلى من العنف، بالإضافة إلى ضعف تأثرهم بأساليب العقاب المختلفة. هذا وعلى غرار ذلك تتميز شخصياتهم بعدم الاستقرار وعدم المسؤولية اتجاه أفعالهم، وأنها تبحث دائما عن الإثارة الخارجية، ولا تقبل

القوانين والأعراف والقيم، الأمر الذي يجعلها بعيدة عن التوافق مع المجتمع الذي يعيشون فيه.

وبالتالي تتحدد الخصائص والسمات المميزة لشخصية مرتكبي جرائم القتل في عدد من الصفات، في مقدمتها كونهم: **شخصيات غير متزنة انفعاليا، إحساسهم ضعيف تجاه الشعور بالذنب، متمركزة حول الذات، تفتقر للحس الأخلاقي والمسؤولية عن تصرفاتهم، ولا تستجيب للتعلم عن طريق الخبرة، وهي غير قادرة على تكوين علاقات جادة مع الآخرين، ولا تتحكم بدوافعها، ولا تستجيب للعقاب.** ولقد أثبتت دراسات كثيرة أن مرتكبي الجرائم من هذه النوعية يتميزون بالسلوك العدواني وافتقارهم لتقدير الذات بالإضافة إلى ضعف الوازع الديني لديهم. كما وأضافت دراسات أخرى مجموعة من العوامل من قبيل الوضع الصحي لمرتكبي جرائم القتل، وما يعتريهم من اضطرابات في مراحل نموهم الاجتماعي (الجسمي، الجنسي، والنفسي وكذا العقلي)، والعجز والعاهات التي أصابتهم، فضلا عن الضعف العقلي الموروث والمكتسب.

وعليه فالباحثة تشير أنه إذا أردنا فهم طبيعة السلوك الإجرامي فلن يتقدم ذلك إلا إذا نجحنا في تصنيف الجرائم وحصرها في مجموعات متجانسة، كما أنه ليس هناك من مانع يمنع الباحثين من دراسة بعض الصفات المشتركة والخصائص العامة التي قد تتوافر لدى كثير من أرباب السلوك الإجرامي، خصوصا عندما تصبح الجريمة عندهم نمطا عاديا من أنماط السلوك. وهذا هو الحال في مجتمعنا الذي أصبح ينظر للقتل على أنه سلوك يرتكبه الفرد للتعبير عما هو كامن بداخله وكنتيجة لرد فعل سلبي على الظروف المحيطة به. لذا فالباحثة ترى أنه من الضروري تكثيف الأبحاث والدراسات المحلية في السمات والخصائص الديمغرافية والاجتماعية والنفسية لمرتكبي جريمة القتل بما فيها القتل العمدي، حتى نتمكن من خلالها من إعطاء وصف عام لشخصية المجرم القاتل بغض النظر عن الدراسة في الأسباب والعوامل التي تدفعه إلى القتل هذا من جهة، ومن جهة أخرى حتى نتمكن من إعطاء وصف أكثر دقة لهؤلاء الجناة القتلى والذي من خلاله نستطيع التمييز بينهم وبين الجناة المرتكبين لجرائم أخرى من حيث خصائصهم وسماتهم، وإن اشتركوا في البعض منها.

خامسا- العوامل المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل:

إن البحث والدراسة في جريمة القتل كظاهرة اجتماعية وكجريمة غير انسانية يدينها القانون، والدين، والأخلاق، والقيم، والأعراف والعادات والتقاليد الاجتماعية كانت نتيجة لتفاقمها وارتفاع نسب معدلات ارتكابها، وبما تلحقه أيضا من آثار سلبية لا تقتصر على الفرد وحده بل تمس الجماعة والمجتمع الجزائري ككل، وذلك نتيجة لما يعيشه الفرد الجزائري من ضغوطات ومشاكل في حياته الاجتماعية إضافة الى اختلال القيم الإنسانية في المجتمع الكبير. فارتكاب هذا الجرم من قبل أفرادها ما هو الا انعكاس عن تلك الأوضاع والظروف المحيطة به، لذا فإن مرجعية ارتكاب جريمة القتل قد تختلف من مجرم لأخر وذلك يعود إلى الاختلاف في السبب الذي أدى به إلى الاعتداء على الضحية دون الأخذ في عين الاعتبار حرمة تلك النفس الإنسانية. لذلك فقد تعددت الأسباب والعوامل بين هؤلاء الجناة بين الاجتماعية والنفسية، الاقتصادية، والثقافية، والتربوية والدينية.

1- العوامل الاجتماعية: أشارت العديد من الدراسات والأبحاث العلمية في مجال علم الجريمة والإجرام على أن للعوامل الاجتماعية دورا كبيرا في حدوث جريمة القتل. وبمجرد الحديث عن هاته العوامل فنحن بصدد التحدث عن العوامل الخارجية المحيطة بالقاتل، والتي لها تأثير وانعكاس كبير على سلوكه، وعلى شخصيته، هذا ما يؤثر على دوافعه الداخلية فيقوم بارتكاب الجريمة،[35] وكله راجع إلى الوسط والمحيط الاجتماعي الذي يحيط به ويعيش فيه بداية من؛ البيئة الأسرية والمدرسية وصولا الى جماعة الرفاق، ومجال العمل، وكذا وقت الفراغ، وغيرها من الأسباب الأخرى التي كانت سببا في القتل. وعلى هذا الأساس نتطرق إلى مختلف هاته الأسباب في مختلف المجالات:

1-1-البيئة الأسرية: ويعد الوسط الأسري من العوامل الاجتماعية التي تدفع بالفرد إلى دائرة الإجرام، وهذا ما أكدته دراسة **(فخري الدباغ: أثر العوامل الأسرية في ظهور جرائم القتل)** على عينة قدرت **150** نزيلا من قسم الإصلاح الاجتماعي للكبار في نينوي، والتي أكدت دراسته على أنه هناك تلازم وثيق بين التنشئة الاجتماعية السيئة والإجرام. باعتبارها المجتمع الأول الذي يبدأ فيه الشخص حياته ويقضي طفولته بين أحضانها، ويبدأ فيه تشكيل الفرد وتكوين شخصيته وتوجيه سلوكياته وتحديد معالم مستقبله. **(النوى**

آمنة، 2013م، ص267). لذلك لا غرابة أن نجد علماء النفس والاجتماع والإجرام يهتمون بالأسرة من حيث البناء والوظيفة سعيا منهم لاكتشاف الأسباب الحقيقة وراء إجرامهم. **(حسناوي حيزية: 2011م/2012م، ص156).** مشيرين في النهاية إلى أن هناك بعض المتغيرات الاجتماعية التي كانت سببا في زيادة معدل جريمة القتل في المجتمع الجزائري ومنها:

***سوء التنشئة الاجتماعية (التنشئة الخاطئة):**

وتقتصر عملية تلقين التنشئة الاجتماعية الصحيحة في البداية مع الأسرة والتي يأتي فيما بعد المجتمع مع عمليات الضبط حتى يعدل في سلوك النشء إذا وقع في خطأ ويجنبه من الانحراف والجريمة في جميع مراحله العمرية. إذ يتوقف أثر الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية على مجموعة من العوامل البنيوية المكونة لها كالأصل الاجتماعي، ومستوى الدخل والمستوى التعليمي للأبوين، وعدد أفراد الأسرة والعلاقات القائمة بين أعضاء الأسرة، والمفاهيم والقيم التي تبنتها الأسرة خاصة المفاهيم التي تتصل بأساليب التنشئة الاجتماعية، بحيث تحقق هذه العوامل المختلفة للأسرة نوعا من التوازن والتكامل في التأثير في تنشئة الفرد. ولكن كلما كانت التنشئة الأسرية غير صحيحة ووقع تقصير أثناء عملية التلقين واستعمال أساليب خاطئة من شأن ذلك أن ينشأ أفراد غير أسوياء في سلوكياتهم، كون الأسرة هي التي توجه الفرد وتسمح له بالتدرب على الحياة الاجتماعية. لآن ما يضعه المجتمع من معايير وقواعد أخلاقية يتم صقلها في الفرد عن طريق التنشئة الاجتماعية الأسرية في صغره، وهذا ما أكدته الدراسات النفسية والاجتماعية على أن تجارب التعلم الأولى للأطفال في التنشئة المبكرة تؤسس أنماط سلوك وعادات وتصورات تتسم بالديمومة، والتأثير فيها يكون في مرحلة النضج عند الشباب.[38]ويؤدي سوء التنشئة الأسرية دورا فعالا ومهما في حدوث بعض الجرائم كالقتل مثلا وهذا ما أكدته دراسة **"Bensinq والمشار اليها في الدوري 1984"** والتي هدفت إلى معرفة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لمرتكبي جرائم القتل في مدينة كليفلاند في الولايات المتحدة الأمريكية وتكونت العينة من **600** مجرم قاتل، وأظهرت نتائجها على أنه **75%**من القتلة كانوا يعانون من سوء تنشئة اجتماعية**(علي عبد القادر القهوجي، فتوح عبد الله الشاذلي، 2004م، ص272)**،إضافة إلى الدراسة التي أجراها **(مركز أبحاث مكافحة الجريمة في المملكة العربية السعودية،1990: مدى تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية على ارتكاب الجريمة لدى النزلاء السجون في المملكة السعودية)**، وقد اتضح من عينة الدراسة أن 125 شخص منهم ارتكبوا جريمة القتل لأن آباءهم كانوا يستخدمون الضرب في تنشئتهم الاجتماعية.**(مُحَمَّد زكي أبو عامر، 1985م، ص 210)**.فمن منطلق أن الأسرة الكبيرة الحجم وذات امكانيات اقتصادية محدودة لا تتمكن من انتهاج الأسس القويمة في التربية والإصلاح والمحافظة على الجيل الجديد من أخطار الانحراف والجريمة، إذ أن معظم حوادث القتل التي يرتكبها أبناء هذه الأسرة ترجع إلى الفقر والحاجة الماسة إلى الأموال وتردي الأوضاع البيئية والمحيطية وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي لهاته الأسرة مع ضعف برامج التوجيه والإشراف على الأبناء، فضلا عن ذلك عدم قدرة مثل هاته الأسر على دفع أبنائها نحو السلوك القويم والعلاقات الاجتماعية السليمة، لذا ترتفع ممارسات القتل ومحاولات القتل بين هذه الأنواع من الأسر الفقيرة والمعدمة والتي تعيش في المناطق السكنية الموبوءة والمتخلفة. فالقتل في الغالب ما هو إلا سلوك غير سوي ومعبر عن هذا الاضطراب الكامن في شخصية القاتل. وهذا ما أكدته إحدى الدراسات التي قام بها الباحث **(إحسان مُحَمَّد حسن، جريمة القتل ومحاولات القتل –الأسباب والآثار والعلاج)** على عينة تكونت من **350** مبحوث من كلا الجنسين **150** منهم كانوا من القتلة المدانين المقيمين في السجون العراقية و**250** مواطن من كلا الجنسين من الذين لا علاقة لهم بجريمة القتل، وكانت من بين نتائج دراسته أن الأسرة والتنشئة الاجتماعية وبالتحديد التنشئة الخاطئة تعد من العوامل المسببة لجريمة القتل وذلك وفق إجابات**295**مبحوث من أصل **350** أي بنسبة **84%**، **(صونيا هانت، جينفر هيلتر، 1988م، ص 115)**. وهذا ما أكدته دراسة (**فخري الدباغ، أثر العوامل الأسرية في ظهور جرائم القتل)**، على عينة قدرت **150** نزيلا من قسم الإصلاح الاجتماعي للكبار في نينوي وقد تم اختيارهم عن طريق العينة العشوائية البسيطة، وأكدت نتائج دراسته على أنه هناك تلازم بين التنشئة الاجتماعية السيئة والجريمة وبالأخص جريمة القتل.وعلى هذا الأساس فالتنشئة الاجتماعية بقدر ما لها من دور إيجابي في تكوين شخصية

سليمة للفرد فلها أيضا إسهام أكبر في تكون نزعة إجرامية لدى الفرد، وكله يعود الي الأسرة في كيفية اختيارها لنوع أسلوب التنشئة وبناء وتكوين شخصية الفرد. وأن ارتكاب المجرم للقتل هو نتيجة للتراكمات التي كان يعاني منها في إحدى مراحل حياته أو نتيجة للانتهاكات التي تعرض لها من قبل أفراد الأسرة.

***التفكك الأسري:** أو التصدع الأسري وهو ذلك الخلل أو الانحلال الذي قد يصيب العلاقات والروابط القائمة بين الوالدين، أو بينهما وبين أبنائهما نتيجة عجز أحد هذه الأطراف الثلاثة عن القيام بالدور الذي يتوجب عليهم القيام به، سواء كان ذلك بشكل إرادي أو غير إرادي. **(مُحَمَّد ناصر القحطاني، 2010م، ص38).** فالأسرة هي البنية الأساسية في بناء المجتمع، سواء كان ذلك المجتمع متحضرا أو ريفيا أو قبليا، فإنّ الأسباب والدوافع المؤدية إلى انهيار الأسرة قد تنعكس بشكل سلبي على المجتمع. فانعدام التفاهم بين الزوجين كما أشرنا سابقا والخلافات وحالات الطلاق أو الهجر كلها عوامل تؤدي بالنتيجة على الأبناء فتولد لديهم روح المشاكسة والعناد والعنف ومعاشرة رفقاء السوء والانحراف. إذ يرى العالم وليم توماس وفول ورين بأن جريمة القتل تنشأ نتيجة مظاهر التفكك الاجتماعي والذي يؤدي إلى فقدان تأثير القواعد والقوانين المجتمعية في الفرد وهذا بدوره يؤدي إلى ظهور المشكلات الاجتماعية مثلا لجريمة على اختلاف أنواعها.

(مُحَمَّد ناصر القحطاني، 2010م ، ص 30).وهذا ما أكدته أحد وأهم النظريات العلمية في مجال الجريمة والإجرام **نظرية سندرلاند** مبرزا فيها العلاقة الكامنة بين التفكك الأسري والجريمة وأن غالبية الجرائم تنشأ نتيجة غياب دور الأسرة،**(احسان مُحَمَّد حسن2008م،ص ص 123- 124)**إضافة إلى دراسة (**إحسان مُحَمَّد حسن، أثر تفكك العائلة في جنوح الأحداث- دراسة ميدانية عن دور العائلة في جنوح الأحداث في العراق-2008)**، والتي هدفت الى معرفة العلاقة الجدلية ما بين جنوح الأحداث والتفكك الأسري وقد شملت عينة الدراسة على **160**حدثا جانحا والتي استخلصت في النهاية أنه من بين الجرائم التي يرتكبونها الأحداث الجانحون نجد جريمة القتل ومحاولاته **18%. (ايديو ليلى، 2013م، ص46).**

فضلا عن دراسة الباحثة المصرية (**أمينة مُحَمَّد بيومي عفيفي: التفكك الأسري وعلاقته بجريمة القتل في المحيط العائلي**) وقد شملت عينة الدراسة على **110** من المجرمون والمجرمات الذين ارتكبوا جريمة القتل في المحيط العائلي وأكدت نتائج الدراسة على مدى تأثير التفكك الأسري على أحد أفراد الأسرة وارتكابهم لجريمة القتل داخل الوسط العائلي.**(عبد الله سالم الدراوشة، مراد عبد الله المواجدة،2017م، ص122).**فالأسرة المفككة أو المتصدعة أيا كان السبب في ذلك فهي من شأنها أن تولد اضطرابات في نفسية الفرد **بعدّه عضوا** من الأسرة و ينعكس ذلك على عدم استقراره وشعوره بالخوف وانعدام الأمن، والذي ينشئ من بعد شخصية تعيش نوعا من الاضطراب النفسي، والاجتماعي الذي يؤدي بغالب أفرادها إلى الانطواء في السلوكيات الانحرافية والإجرامية. وهذا ما أكده عالم الاجتماع الأمريكي **"تورستين سلين"** على أن التفكك الأسري يلعب دورا هاما في تطور ظاهرة الإجرام، ويرى أن التكامل الاجتماعي وما يرتبط به من تناسق وانسجام داخل الأسرة هو الذي يصنع الضمير العام، أو الشعور بالتوازن والتكامل الاجتماعي، وهذا يعد أقوى حاجز للتغلب على الرغبات والميول نحو الانحراف والجريمة. **(مُحَمَّد ناصر القحطاني، 2010م، ص22).**

***العنف الأسري:** كثيرة هي الجرائم المنتشرة داخل الأسرة الجزائرية نتيجة العنف الذي يكون بين أفراد الأسرة الواحدة كأن تقتل المرأة زوجها نتيجة العنف الجسدي التي تتلاقاه منه، والذي نجده في الغالب بين الزوج والزوجة أوبين الأب وباقي أفراد الأسرة. ففي نظر هؤلاء الذين يستعملون العنف أن هذا الأسلوب هو سيطرة وتحكم دون معرفة الآثار الوخيمة من هذا السلوك، الذي من شأنه أن ينتج أفراد غير أسوياء في شخصياتهم وحتى سلوكياتهم ويتربون تربية سيئة إمّا أن يكونوا ضعفاء، أو ينشؤون منحرفين يمارسون الجرائم والعنف وينتقمون من أسرهم ومن المجتمع نتيجة هذا العنف الذي مورس عليهم. وقد يكون هذا العنف نفسي كالإهانة، والشتم، والازدراء، وكذا تعذيب جسدي بالضرب المبرح الذي يؤدي في غالب الحالات إلى الوقوع في جرائم القتل.

***القيم الأخلاقية السائدة داخل الوسط الأسري:** ولهذه الأخيرة أيضا دور مؤثر في طبيعة العلاقة بينها وبين الجريمة فحيثما تسود القيم السليمة التي يتشبع بها الطفل فإن سلوكه داخل الأسرة وخارجها يكون سويا، أما إذا سادت

الأسرة قيم غير سليمة وكان الوالدان أو أحدهما مجرما أو سكيرا فإن الأسرة تكون فاسدة وتنتقل العدوى إلى الأبناء فتحول بعضهم إلى مجرمين تحت تأثير التقليد. فللأسرة مسؤولية كبيرة ودور هام في تقرير النماذج السلوكية التي يظهر عليها الطفل في كبره، فلا شك أن شخصية الإنسان وفكرته عن العالم وما يتسم به من تقاليد وعادات وقيم ومعايير للسلوك إنما هي نتاج ما يتلقاه الطفل في أسرته منذ ولادته. وتتأثر شخصية الطفل بعدد أفراد الأسرة وعلاقة الوالدين بالأبناء وعلاقة الأبناء بعضهم ببعض.

وخلاصة لما تقدم سلفا، يمكن القول إن البيئة الأسرية لها دور هام لا يمكن تجاهله في تكوين شخصية الفرد، فالبيئة الأسرية السوية المتماسكة تفرز أفرادا أسوياء يحترمون القانون، ولا يخرجون عن أحكامه، والبيئة الأسرية المتصدعة قد تشكل عاملا من العوامل الدافعة إلى الإجرام، ومع ذلك لا يمكن تعميم هذه النتيجة. فالأسرة المتماسكة وإن كانت تقدم للمجتمع أشخاصا أسوياء إلا أنها قد تفرز بعض المجرمين، والحال كذلك في الأسرة المتصدعة فإنه قد ينشأ بظلها أفراد أسوياء، فإذا كان التصدع الأسري يقوي احتمال سلوك الفرد سبيل الجريمة، فإنه لا يمكن أن يعد بحال العامل الوحيد الذي يؤدي إلى الجريمة، لأن الدافع إلى الإجرام كما أشرنا أكثر من مرة وفي غير موضع لا يمكن أن يكون عاملا واحد، وإنما يقوم بتضافر مجموعة من العوامل تتفاعل فيما بينها للإحداث السلوك الإجرامي. **(إحسان مُحَمَّد حسن، 2008م، ص 334).**

1-2- جماعة الرفاق: وهم مجموعة من الأفراد الذين يكونون في نفس العمر والاتجاهات والميول والمنزلة الاجتماعية. إذ تفوق تأثيرات هاته الجماعة على الأطراف أكثر من الأوساط الأخرى المحيطة بالفرد خاصة إذا كان هذا الأخير يعاني من مشاكل في الوسط الأسري والمدرسي أو حتى في المجتمع الكبير، فيرى في تلك الجماعة وبالضبط الجماعة الانحرافية والإجرامية الملجأ الوحيد لاستقباله فيسلك سلوكياتهم واتجاهاتهم ومعاييرهم ظنّا أنها هي الأصلح من سلوكيات ومعايير الجماعات الأخرى. وهذا ما أكده قول **تارد** أيضا في أن الإنسان لا يولد مجرما بل يتأثر بتصرفات الآخرين، ويكتسب السلوك الانحرافي نتيجة تقليدهم. وهذا ما أشارت إليه دراسة **(أبو حميدة: العوامل الاجتماعية وعلاقتها بالسلوك الإجرامي)** والتي توصلت في نتائجها إلى أن **53.1%**كان أصدقاءهم سببا في ارتكابهم الجرائم، **(أمينة مُحَمَّد بيومي عفيفي،1994م،95).** هذا فضلا عن **نظرية الاختلاط التفاضلي لسندرلاند** التي تشير إلى أن السلوك الإجرامي يتم تعلمه عن طريق الاختلاط والتفاعل، والتأثير المتبادل مع أشخاص أخرين خلال عمليات التواصل والاتصال. إذ يصبح لهاته الجهة تأثير كبير على هؤلاء الأفراد، وقد يكون أكثر من الأسرة والمدرسة من منطلق أن اتجاهاتهم تتعارض مع المنظومة القيمية الأسرية والمدرسية في حين يلقون تقبل لمنظومتهم وقيمهم من قبل تلك الجماعة. ولقد أشار الدين الإسلامي الى أهمية الرفقة والصداقة وأثرها في حياة الفرد في اكتساب القيم والسلوكيات والأفكار. وهذا ما جاءت به دراسة **(شمس وعقاد 1992)** مؤكدين على أن الدوافع وراء ارتكاب جريمة القتل هو الصحبة السيئة التي يتم تكوينها في الحي أو المدرسة وكذا الأقارب.

2-الأسباب النفسية: إن اتزان شخصية الفرد ماهي إلا تعبير عن شخصية سوية والتي بطبيعة الحال تلقت رعاية وتكوينا جيدا خالية من أي خلل أو اضطراب يعمل على عرقلتها، لأن عكس ذلك من شأنه أن يخلق فردا غير سوي مضطربا يعاني من أمراض نفسية، أو حتى عقلية تدفعه إلى ارتكاب الجريمة دون وعيه بذلك، وجريمة القتل إحدى هاته الجرائم التي ترتكب نتيجة اختلالات غريزية، أو أمراض نفسية، أو تخلف عقلي أو غير ذلك، والتي لخصت فيما يلي:

***الفشل والإحباط:** لقد جاء سبب الفشل والإحباط في مقدمة الأسباب في ارتكاب جريمة القتل ومحاولات القتل، وهذا ما أشارت إليه دراسة **(الشناوي1988)** في أن وجود خلل في النظام الأسري، من حيث علاقات أفراده بعضهم ببعض يؤدي إلى عدم التوازن وإلى كثير من الاضطرابات النفسية والسلوكية والتي تكون في العادة مسؤولة بشكل غير مباشر عن جرائم قتل متعددة، ويكون الإحباط النفسي بالتحديد من بين الأسباب الدافعة إلى القتل، فالفرد الذي يفشل في دراسته وتحصيله العلمي ويفشل في ممارساته وطموحاته السياسية، ويفشل في الوصول إلى طموحاته الاقتصادية وحياته الأسرية، وتحقق في الزواج من شأنه أن تقود به إلى العدوان الذي يسلطه الفرد على الآخرين، وقد يأخذ صيغة القتل، الذي يعد من أبشع الجرائم التي يرتكبها الفرد ضد أبناء مجتمعه والمحيطين به، وهنا يرتكب الفرد جريمة القتل ضد فرد ضعيف يجعله مسؤولا عن فشله

وإخفاقه في الحياة ، وقد يكون الضحية غير ضعيف فيرتكب الفاشل جريمته ، وتمنحه هذه الأخيرة درجة من الرضا النفسي والاستقرار الاجتماعي الذي سرعان ما يزول ويختفي لتحل محله عقدة الذنب التي قد تلازمه طيلة حياته ، والتي تعد جحيما لا يطاق ، وعقدة الذنب هذه تكوّن لدى الفرد حالة نفسية متأزمة قد تدفع بالفرد إلى تسليط عدوانيته على ذاته فينتصر ليتحرر من الآلام النفسية.

***تصدع الشخصية:** ويعدّ التصدع في الشخصية من بين العوامل النفسية التي تدفع بالفرد المجرم إلى الإجرام وإلى ارتكاب جريمة القتل ضد الآخر وهذا ما أكدته دراسة **(احسان مُحَمَّد حسن: جريمة القتل الأسباب والآثار،1997)**، إذ طبقت الدراسة على عينة مقدرة **350 مبحوث** من داخل مؤسسات الإصلاح الاجتماعي في بغداد والمحافظات ، وكانت من أهم نتائجها أن تصدع الشخصية يعد من أهم العوامل المشجعة للفرد والتي تؤدي به إلى ارتكاب جريمة القتل وقد احتلت المرتبة السادسة مقارنة مع العوامل الأخرى. ضف إلى ذلك فان الضغوط التي يتعرض لها الفرد في المجتمع نتيجة انتمائه إلى جماعات مرجعية متناقضة قد خلق عنده شخصية عدائية جافة ، تسبب له أمراضا نفسية وعقلية أو قد تولد لديه الشعور بالانتقام والعداوة لأن الشخصية المضطربة ، هي الشخصية غير المتكاملة التي تتسم بعدم النضوج ، إذ تتكون من عناصر متناقضة وغيرمتسقة للإسقاطات البيولوجية ، والنفسية والاجتماعية المتنافرة التي تؤثر فيها سلبا ، وتجعلها غير قادرة على إدخال وتمثيل قيم ومقاييس وتمثل المجتمع وعاجزة عن التكييف للبيئة الاجتماعية وغير مستعدة لآداء أدوارها ومسؤولياتها اتجاه المجتمع ، وبالتالي تكون ممارسات صاحبها اليومية قاصرة ومنحرفة ، إذ لا يتردد صاحب هذه الشخصية عن ارتكاب أنواع الجرائم لا سيما القتل وكذا الاغتيال.**(آمنة النوي،2013م، ص ص260-261)**. وتعدّ الشخصية السيكوباتية من بين الشخصيات المتصدعة والتي تساهم في دفع أصحابها إلى ارتكاب بعض الجرائم ، وجريمة القتل مثال على ذلك وهذا ما أكدته دراسة **(تقوى حسن مُحَمَّد: بعض سمات الشخصية السيكوباتية لدى مرتكبي جرائم القتل العمد وعلاقتها ببعض المتغيرات، 2017)** على أن مرتكبي جرائم القتل يتميزون بشخصية سيكوباتية مرتفعة. **(مُحَمَّد عبد الإله الوريكات، 2010م، ص368)**. فضلا عن ذلك دراسة **(عادل صادق عامر: دراسة الخصائص النفسية والاجتماعية لمرتكبي جرائم القتل،1971)**، وكانت من أهم نتائجها أن مرتكبي جرائم القتل يتميزون باضطراب في الشخصية وهذا ما كان سببا في دفعهم إلى القتل. **(حمودة نوار النمر،2015م، ص498)**.

***انفصام في الشخصية:** ويعرف أيضا مرض الفصام ، أو اضطراب الفصام وهو من أخطر الأمراض العقلية وأوسعها انتشارا لاسيما في سن الشباب ، ومن أعراضه اتجاه المصاب به نحو الانعزال والانطواء والعيش في عالم من الخيال ، ويصحب ذلك اختلال في التفكير ، وكذا عدم الاكتراث بالحوادث التي تهز مشاعر الإنسان السوي ، وعدم اهتمامه بنفسه وأسرته وعمله. كما وقد يصاحب هذه الأعراض هلاوس سمعية كأن يسمع المريض أصواتا لا وجود لها في الواقع ، أو هلاوس بصرية تتمثل في رؤية أشياء غير ماثلة أمامه في الحقيقة ، وهلاوس أخرى تتصل بحواس اللمس والذوق والشم. ويعد هذا المرض من أكثر الأمراض العقلية صلة بالإجرام ، فقد أجريت دراسات في الولايات المتحدة الأمريكية تبين منها أن المصابين به بلغوا **525** من مجموع المجرمون المصابين بمختلف الأمراض العقلية والعضوية والوظيفية والبالغ عددهم **1585** مجرما. ونظرا لتفكك شخصية المصاب بهذا المرض وبلادة انفعالها فإنه قد يقدم على ارتكاب جرائم العنف وبطرق بشعة ، كأن يذبح شخصا بفصل رأسه عن جسده ثم يبدو بعد ذلك كمن لا يرتكب أي ذنب ، كما وقد يشعل النار في المكان الذي يتواجد فيه. ولعل من أكثر الجرائم التي يقوم بارتكابها المصاب بمرض الفصام هي: جرائم القتل كما أشرنا سابقا ، إضافة إلى جرائم العنف وكذا الانتحار. **(مُحَمَّد إحسان الحسن،1997م، ص17)**

***القلق:** وهو شعور بعدم الاستقرار ينتاب الشخص المصاب نتيجة لتخوفه من أمور لا يخشى أحد خطرا منها ، لذلك يمتنع عن سلوك مسلك معين يبدو في نظر الناس طبيعيا ، كالخوف من الجلوس في الأماكن المغلقة أو المرتفعة ، أو الخوف من ركوب نوع معين من المركبات.**(تقوى حسن مُحَمَّد،2017/2015-،ص 74)**.والشعور بالقلق المستمر يترتب عليه عدم قدرة الفرد على مواجهة الحياة ومخاوفها الوهمية فيقدم على الانتحار ، وقد يؤدي به هذا القلق لفقد الثقة بنفسه والخوف من المستقبل ، فلا يستطيع أن يسلك الطريق القويم للإشباع حاجاته فيندفع إلى الجريمة ، كما وقد

يسلك سلوكا شاذا في نظر الأفراد العاديين. ونتائج دراسة **(مُحَمَّد ناصر القحطاني، جرائم القتل: عواملها وآثارها الاجتماعية، 2010م)**، أكدت على أن القلق وكذا التوتر يعدان من بين العوامل النفسية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل.

*__الهوس والاكتئاب:__ ويتميز هذا المرض بتعاقب فترات من الاكتئاب مع فترات من الهوس ، فهذا المرض يغير أحوال المريض من فرح وسرور-**وهذا هو الهوس**-، إلى تشاؤم وقلق وهموم- **ويسمى الاكتئاب**-خلال فترات متتالية دون سبب لذلك ، **يشيع** هذا المرض بين النساء أكثر من الرجال. وفي حالات نوبات الهوس يميل الفرد المصاب به إلى ارتكاب جرائم العنف والتدمير عليهم مما يتصوره لهم من مستقبل بائس حافل بالشقاء. ومن بين الدراسات التي أثبت فيها العلاقة بين الاكتئاب ودوره في ارتكاب جرائم القتل ، دراسة **كليبي كانج Kelbi Kang** التي أجراها **1978م** ، تحت عنوان **الخصائص المميزة للقتلة** ، والذي حاول من خلالها إبراز الخصائص التي يتميز بها القتلة ، **فاستخلص** في نتائج دراسته أن **الاكتئاب** يعد من بين الخصائص التي يتميز بها المجرم القاتل والتي تكون في الغالب سببا في **ارتكابه** لجرائم القتل. **(آمنة النوي ،2013م، ص ص193-194).**

وختاما ومن خلال عرضنا للعوامل النفسية أو ما يطلق عليها أيضا بالعوامل الداخلية ، أي المتعلقة بصفة عامة بالتكوين الشخصي للفرد من الناحية البيولوجية، والنفسية، والعقلية ، كعوامل مساهمة في **اختيار** السلوك الإجرامي وبالأخص **ارتكاب** جرائم القتل ، نلاحظ أن مختلف الدراسات التي تطرقنا إليها في هذا العنصر قد أكدت على وجود علاقة بينها وبين السلوك الإجرامي من ناحية ، وبينها وبين جريمة القتل من ناحية أخرى. ومع ذلك لا يمكن أن نحصر العامل النفسي كعامل مساهم لوحده في **ارتكاب** جريمة القتل. ولعل السبب في ذلك أن الظاهرة الإجرامية بصفة عامة وجريمة القتل بصفة خاصة لا يجب تناولها أو معالجتها بالنظر إلى عامل واحد وإغفال العوامل الأخرى والتي قد يكون لها دور أيضا **مساهم** في دفع الفرد إلى القتل ، **وأن** هناك عوامل أخرى تعرف **بالعوامل الخارجية** بما فيها: **العوامل الاجتماعية، الاقتصادية، الدينية...وغير ذلك**، والتي لها دور أيضا في **ارتكاب** جرائم القتل.

3- الأسباب الاقتصادية: تعد العوامل الاقتصادية من أهم العوامل المسؤولة عن جريمة القتل في المجتمع على غرار العوامل السالفة الذكر ، ذلك أن جريمة القتل لا يمكن فصلها بأي حال من الأحوال عن الظروف الاقتصادية التي يمربها المجتمع. فجرائم القتل ما هي إلا ردود أفعال للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الأفراد والجماعات ، كما أن معدلات مثل هاته الجرائم تكون مرتفعة في فترة الهبوط والكساد الاقتصادي ، وهذا ما جاءت به دراسة **(الشناوي، 1988)** في أن تردي الأحوال الاقتصادية والضغوط الكثيرة التي تواجه الناس في حياتهم ، خصوصا في ظل الانفتاح والتضخم والسعي الحثيث **إلى** كسب المال والاغتراب خارج البلدان من أجل تحقيق الضرورات الأساسية كالمسكن ، والزواج ، ترقية المستوى المعيشي والاجتماعي...الخ ، من شأنه أن يتسبب في القيام بسلوكيات غير سوية فضلا عن التهافت والصراع على جني الأرباح ورفع مستوى الدخول بالاحتيال واتباع طرق غير مشروعة وهذا قد يؤدي بطريقة أو أخرى الى العديد من جرائم القتل. فلقد قام "**وليام بو نكير**" بدراسة الصلة بين الظروف الاقتصادية التي يعيشها المجتمع وبين جريمة القتل ، فوجد بأن جذور جريمة القتل تتغلغل في طبيعة النظام الاقتصادي للمجتمع. فالنظام الاقتصادي وما ينطوي عليه من عوامل مادية وملامسات اجتماعية هو المسؤول بصورة مباشرة وغير مباشرة عن جرائم القتل المرتكبة في المجتمع ، فجرائم القتل في الأعمال **غالبا** هي ظواهر ترجع إلى الفقر والبطالة وانقطاع مصادر الدخل والحرمان الاقتصادي ، فالفقير الذي لا يجد سبيلا للعيش يلجأ الى القتل أو بعض الجرائم الأخرى كالسرقة لكي يسد حاجته الأساسية وحاجات عائلته ومن يتحمل مسؤولياتهم. وهذا ما أكدته دراسة **(الهوبي،2008)** والتي رجحت أن الفقر هو العمود الفقري والعامل المشترك في غالبية جرائم القتل ، فضلا عن الدراسة التي أجراها **(مركز أبحاث مكافحة الجريمة في المملكة العربية السعودية 1990)** التي أجريت على عينة قدرت **125 شخص** منهم ارتكبوا جرائم القتل وكان السبب في ذلك هو العامل الاقتصادي والبطالة، وكذا دراسة **(بوالماين،2008)** التي تأكد على أن انتشار البطالة يعد من الأسباب المهمة في تزايد معدلات جرائم القتل ، وبينت أن جرائم القتل متعددة وحدثت دفاعا عن الأموال.**(آمنة النوي،2013م، ص ص 259- 260).** ومن العوامل

الاقتصادية الأخرى نجد أيضا النزاعات الناشئة حول ملكية الأراضي الزراعية أو جزء منها. إضافة إلى أن عدم تكافؤ الفرص الاقتصادية بين المواطنين، الذي يعود إلى شيوع القيم والممارسات الاجتماعية التي تفضل جماعة أو شريحة أو طبقة على جماعة أخرى، وهذا التفضيل سرعان ما يدفع أبناء الطبقة الدنيا إلى إعلان التمرد والفرض على الجماعة المسؤولية عن التحيز والظلم والتي تنتهي عادة بارتكاب جريمة قتل. **(مُحَمَّد عبدا الله الوريكات،2009م، ص ص 228-229)**. فضلا عن تلك الأسباب السالفة الذكر فهناك مجموعة من العوامل التي كان لها الدور الكبير في ارتكاب الفرد لجريمة القتل مثل: **التعصب العنصري أو الطائفي، الثأر من الآخرين، التطرف في الدين، زوال القيم الأخلاقية والاجتماعية داخل الأسرة، غياب الأنظمة والقوانين الرادعة، الكراهية والحقد، ضعف الوازع الديني.**

وبالتالي بإمكاننا القول إن السبب في اكتساب السلوك الإجرامي وجريمة القتل بالتحديد هي تلك الأوضاع الاقتصادية التي يعيشها المجرم القاتل التي تعد كرد فعل لسلوك الفرد، وهذا وفقا لما جاء به البعض من العلماء وفي أن الوضع الاقتصادي السيئ يدرج ضمن تلك العوامل التي تدفع بالفرد إلى ارتكاب الجريمة سواء من حيث: **الفقر، انخفاض الدخل، الاضطراب الاقتصادي، عدم الشعور بالأمن**،.....إلخ، والذي من شأنه أن يؤثر في تماسك الأسرة وتكاملها، وقد تدفع بالفرد إلى الإقدام على القتل كرد فعل سلبي لتلك الظروف، خصوصا عندما يشعر بعدم المساواة الاقتصادية الناتجة عن الفقر والذي يعد من أهم العوامل التي تدفع به إلى الإجرام، والذي ترتبط به ظواهر عدة مثل: **البطالة، التشرد**.....وغيرها من أوجه عدم التكيف الاجتماعي.

وفي ضوء تحليلنا للعوامل والأسباب التي من شأنها أن تدفع الفرد إلى ارتكاب جريمة القتل بما في ذلك: **العوامل الاجتماعية، النفسية، الاقتصادية**، نستنتج أن جريمة القتل هي جريمة واحدة وإن اختلفت فقط في أنواعها وكذا في اختلاف الظروف المحيطة بهؤلاء المجرمين القتلة، فما يجب التأكيد عليه هو أنه لا يمكن أن نحصر عاملا واحدا في ارتكاب جريمة القتل وإنما هناك عوامل رئيسية كانت سببا في وقوع الجريمة، وعوامل أخرى ثانوية كانت مساعدة على ارتكابها. فالعوامل الخارجية تلعب دورا أساسيا في الدفع إلى ارتكاب الجريمة خاصة إذا وجد لدى الفرد استعداد أو ميل إلى ارتكابها نتيجة ما يتوافر لديه مسبقا من عوامل داخلية. أي أنه يتعين عند البحث عن أسباب ارتكاب جريمة القتل لدى شخص ما لا بد من أن ينظر إلى هذا الشخص نظرة تكاملية من خلال البحث عن العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى إقدام هذا الشخص على القتل.

سادسا-الأثار الناجمة عن ارتكاب جريمة القتل:

أ- الآثار النفسية للجريمة القتل

✓ تصدع شخصية المجرم وانفصامها وتفكك عناصرها الأساسية. شعور المجرم القاتل بالخوف من أفراد المجتمع المحطين به ابتداء من المجتمع الصغير **(أفراد الأسرة)** وصولا إلى جماعات الرفاق والمجتمع الكبير وانسحابه منه.

✓ تؤدي جريمة القتل التي تسود في مجتمع ما إلى تفكك الجماعة وتصدعها وتشتت عناصرها الأساسية.

ب- الآثار الاجتماعية لجريمة القتل:

✓ تؤدي جريمة القتل إلى انسحاب الفرد من المجتمع الكبير، فضلا عن الشعور بالعزلة الاجتماعية وكذا بالنبذ الاجتماعي نتيجة لنظرة المجتمع السلبية اتجاهه وعدم اطمئنانه للمجتمع وانتمائه إليه هذا ما يجعله انسانا غير اجتماعي وأقل تكوينا للعلاقات الاجتماعية.

✓ تؤدي جريمة القتل إلى خوف الفرد من المجتمع الذي يعيش فيه، وهذا الخوف يقلل من حجم عطاء الفرد للمجتمع ويقتل مبادراته في خدمة المجتمع والتضحية من أجله.

✓ لاتهدد جريمة القتل الفرد فحسب بل تهدد الجماعة أيضا، وتهديد الجماعة يدفعها إلى الانعزال والتمرد عليه، وعدم الاستعداد للتعاون معه.

✓ تدفع جريمة القتل إلى نشر الفوضى والارتباك في ربوع المجتمع، وهذه الفوضى وهذا الارتباك لا يشجع المجتمع على تحقيق وبلوغ ما يريد من أهداف.

ت- الآثار الاقتصادية لجريمة القتل

✓ انقطاع مصادر الرزق والكسب عن الفرد، وإذا انقطعت هذه المصادر فإن أسرته سوف تتضرر اقتصاديا وماديا وهنا يقع الفرد وأسرته في مشكلة الفقر نتيجة القتل التي تعرض لها.

ان انتشار جريمة القتل في مجتمع معين من سلبياتها أن تعمل على تفكك الجماعة الاجتماعية وذلك عن طريق انهيار قيمها ومقاييسها وأهدافها وكذا طموحاتها، وهذا مما يؤثر سلبا في بنائها ووظائفها وعلاقاتها الداخلية والخارجية. وهذا من شأنه أن يعرقل نشاطها ويؤدي إلى تدهور واضمحلال الحياة الاقتصادية والمادية وتعرضها إلى مشكلة الفقر فضلا عن العوز المادي الذي قد يمزق نسيجها الاجتماعي.

✓ انعدام الثقة وزعزعة الأمن وانعدام الطمأنينة عند الجماعة، وعدم الاستقرار في ذلك المجتمع التي تنتشر فيه جرائم القتل، وغياب الأمن من شأنه ألا يشجع على الاستثمار والإنتاج والتوفير، الأمر

الذي يقود إلى تقليص أو انعدام الأنشطة الاقتصادية في المجتمع، وهذا ينعكس سلبا على المستوى المعيشي والاقتصادي لذلك المجتمع. **(Ougdale, R,1977, p p 23-56)**

خاتمة

وفي ضوء ما عرضته الباحثة، وانطلاقا من التساؤلات التي تم طرحها سابقا، نستنتج في الأخير أنه لا يمكن أن نرجع سبب ارتكاب جرائم القتل إلى عامل واحد دون غيره، ذلك أن الفرد يعيش في ظل وسط اجتماعي تتوغل فيها مجموعة من العوامل منها ماهي مساعدة في وقوع الجريمة ومنها ما هو مهيأ لها، وبذلك تؤثر على شخصية القاتل فيكون سلوك الاعتداء على الضحية وقتلها نتيجة لتلك العوامل الخارجية المرتبطة بالبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها، أو عوامل داخلية تتعلق بشخصية القاتل، لذا لابد ومن الضروري قبل تحديد عوامل ارتكاب جريمة القتل لابد من تحديد الخصائص الخاصة بالمجرم القاتل لأنّها تعد كوسيط مساعد في تحديد عوامل ارتكاب الجريمة، بما فيها الديمغرافية والاجتماعية وكذا الاقتصادية.

*** التوصيات**

في ضوء ما تم سرده فيما يتعلق بالبناء النظري المتعلق بموضوع- **عوامل ارتكاب جريمة القتل وأبرز السمات الشخصية للمجرم القاتل**-، وتحليل وتفسير مختلف عناصره، نقترح نحن بدورنا جملة من

- توجيه المؤسسات المجتمعية لتقديم برامج من شأنها التخفيف من العوامل المؤدية إلى ارتكاب جريمة القتل.

- العمل على زيادة فاعليـــــة وســـائل الضبـــط الاجتماعي في المجتمع الجزائري.

*** المقترحات**

انطلاقا من أهمية الموضوع- **عوامـل ارتكاب جريمة القتل وأبرز السمات الشخصية للمجرم القاتل**-، وقلة الدراسات السابقة بالأخص في مجتمعنا الجزائري في مثل هذا النوع من الجرائم، تقترح الباحثة إجراء المزيد من الدراسات العلمية وبالأخص الميدانية وذلك من خلال البحث في الموضوعات التالية:

- إجراء دراسة تحليلية للمتغيرات الديمغرافية تحدد من خلالها الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى ارتكاب جريمة القتل.

- إجراء دراسة مقارنة لجرائم القتل عند الذكور والإناث.

- إجراء دراسة بعنوان فاعلية البرامج الإرشادية في الحد من جريمة القتل.

ثبت المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم
2. منصور ، رحماني.2006 ، **علم الإجرام والسياسة الجنائية** ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابة.
3. احسان ، مُحَمَّد حسن. 2008 ، **علم اجتماع الجريمة** ، ط1 ، دار وايل للنشر والتوزيع. الأردن.
4. أحسن ، طالب. 2002 ، **سوسيولوجيا الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية** ، دار الطليعة ، بيروت.
5. المشهداني ، أكرم عبد الرزاق. 2005 ، **واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي** ، ط1 ، جامعة نايف العربية ، الرياض.
6. جلال الدين ، عبد الخالق. السيد ، رمضان. 2001 ، **الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية** ، المكتب الجامعي ، مصر.
7. حسين عبد الحميد ، أحمد رشوان. 2009 ، **القانون والمجتمع — دراسة في علم الاجتماع القانوني** — ط2 ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر.
8. خوجة ، الريامي. 2006 ، **مفهوم القتل واشكالياته الطبيعية — دراسة في فلسفة الخلاق التطبيقية** —، ط1 ، الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع.
9. زيد مُحَمَّد ، ابراهيم. 1980 ، **مقدمة في علم الإجرام وعلم العقاب** ، ط2 ، دار للطباعة والنشر ، القاهرة.
10. حسن الساعاتي ، سامية. 1983 ، **الجريمة والمجتمع -بحوث في علم الاجتماع الجنائي**-، ط 2 ، دار النهضة العربية ، بيروت.
11. مُحَمَّد جابر ، سامية. 2010 ، **الجريمة والقانون والمجتمع** ، ط1 ، دار المعرفة الجامعية ، مصر.
12. السرخسي ، 1993 ، **المبسوط** ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، المجلد 12 ، الجزء 13.
13. صونيا ، هانت. جينفر ، هيلتر. 1988 ، **نمو شخصية الفرد والخبرة الاجتماعية**، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد.
14. الزغل ، عبد القادر. 1990 ، **مشكلة العلاقة بين الفقر والجريمة** ، دار النشر بالمركز العربي للدراسات والتدريب ، الرياض.
15. القهوجي ، علي عبد القادر. الشاذلي ، فتوح عبد الله. 2004 ، **أصول علمي الإجرام والعقاب** ، الدار الجامعية ، بيروت.
16. علي مُحَمَّد ، جعفر.1984 ، **الأحداث المنحرفون-دراسة مقارنة** -، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، لبنان.
17. فضيل ، العيش. 2007 ، **قانون الإجراءات الجزائية-قانون العقوبات**-، دار بغدادي للطباعة والنشر والتوزيع.
18. لطفي ، الشربيني. 2003 ، **معجم مصطلحات الطب النفسي** ، مركز تعريب العلوم الصحية.
19. مُحَمَّد ، إحسان الحسن. 1997 ، **جريمة القتل الأسباب والآثار** ، ط1 ، ديوان المطبوعات ، عمان.
20. أبو عامر ، مُحَمَّد زكي. 1982 ، **دراسة في علم الاجتماع والعقاب** دار المعارف ، الإسكندرية.
21. مُحَمَّد عاطف ، غيث.2009 ، **قاموس علم الاجتماع** ، دار المعرفة الجامعية ، مصر.
22. الوريكات ، مُحَمَّد عبد الله. 2010 ، **مبادئ علم الإجرام** ، ط2 ، دار وائل للنشر ، عمان.
23. مصطفى ، العوجي. 1985 ، **دراسة في العلم الجنائي والجريمة والمجرم** ، بيروت.
24. إيديو ، ليلى.2013 ، **"التفكك الأسري وأثره على البناء النفسي والشخصي للطفل — مقاربة سوسيو نفسية—"** ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد 11.
25. حمودة نوار ، النمر.2015 ،**"جريمة القتل في المجتمع السعودي** ، مجلة دراسات وأبحاث ، جامعة زيان عاشور ، المجلد 07 ، العدد 19.
26. عبد الله ، سالم الدراوشة. مراد عبد الله ، المواجدة.2017 ،**"أثر المتغيرات الاجتماعية على ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية"** ، مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث ، المجلد 3 ، العدد 01.
27. عزوز ، علي.2011 ،**"مقاصد العقوبة في الشريعة الإسلامية"** ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، العدد 07.
28. بن تروش ، عماد. 2013 ، **"العوامل المؤثرة في ظاهرة الجريمة بالمجتمع الجزائري"**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، العدد 13.
29. لريد مُحَمَّد ، أحمد. **"الوسيلة المستعملة وأثرها على الجريمة في قانون العقوبات الجزائري والفقه الجنائي الإسلامي"** ، مجلة الحضارة الإسلامية ، المجلد 16 ، العدد 27.
30. مزوز ، بركو. 2007/2006 ،**"اجرام المرأة في المجتمع الجزائري -العوامل والآثار—"** ، أطروحة دكتوراه علم النفس الإكلينيكي ، جامعة منتوري ، قسنطينة.
31. أمينة مُحَمَّد بيومي ، عفيفي. 1994 ، **"التفكك الأسري وعلاقته بجريمة القتل في المحيط العائلي"** ، رسالة ماجستير ، جامعة المنوفية ، مصر.
32. حسن مُحَمَّد ، تقوى. 2011 ، **"بعض سمات الشخصية السيكوباتية لدى مرتكبي جرائم القتل العمد وعلاقتها بعض المتغيرات-دراسة تطبيقية على نزلاء سجن مدينة الهدى الإصلاحية في الفترة 2017/2015-"** ، رسالة ماجستير علم النفس ، كلية الآداب ، جامعة الخرطوم ، مصر.
33. حسناوي ، حيزية. 2012/2011م ،**"أنماط ودوافع جريمة المرأة في المجتمع — تحليل مضمون جريدة النهار-"** ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة باجي مختار ، عنابة.
34. القحطاني ، خالد مبارك القريوي. 2002 ، **"مهارات البحث الجنائي في جرائم القتل واسهامها في تحديد شخصية الجاني-دراسة تطبيقية على قضايا القتل بمدينة الرياض-"** ، رسالة ماجستير ، الرياض.
35. قديح ، سليمان فايز. 2003 ،**"الظروف الأسرية وعلاقتها ببعض خصائص الشخصية لدى مرتكبي جريمة القتل في سجن غزة المركزي"** ، رسالة ماجستير في الآداب ، ضمن برنامج مشترك بين جامعة عين شمس وكلية التربية بغزة.
36. عبد العلواني ، عمار سليم. 2005 ،**"جريمة قتل الأصول الأسباب والخصائص الاجتماعية — دراسة ميدانية-»، رسالة** ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد.
37. القحطاني ، مُحَمَّد ناصر. 2010 ،**"جرائم القتل عواملها وآثارها الاجتماعية — دراسة ميدانية على مدينة أبها في المملكة العربية السعودية-»، رسالة** ماجستير ، جامعة مؤتة.
38. النوى ، آمنة. 2013 ،**"الإجهاد الصدمي لدى الشاهد على جريمة القتل أو خيانة زوجية-دراسة ميدانية على حالات من شهود جرائم القتل أو الخيانة-"** ، رسالة ماجستير علم النفس الجنائي ، جامعة المسيلة.
39. Ougdale, R ,1997, **Murer definition, causes and effects**, Putnam press, 1st ed.

مبادئ الفكر الاعتزالي في تفسير الكشّاف للزمخشري_مبدأ العدل أنموذجا _

The principles of Mu'tazilites concept on the Al-Zamakhshari's exegesis "AL-Kashshaaf" -The principle of fairness as a model-

تاريخ الإرسال: 2020-01-07 تاريخ القبول: 2021-05-18

صبرينة ماضي*، قسم اللغة والأدب العربي_ جامعة سطيف 2، madisabrina2017@gmail.com
كمال قادري، قسم اللغة والأدب العربي _ المركز الجامعي _ بريكة،kamal-kadri@hotmail.fr

الملخّص

يتناول هذا المقال بالشرح والتحليل مبادئ الفكر الاعتزالي في تفسير الكشّاف لـ "الزمخشري" ، بالنظر إلى كونه أكثر من آمن بها إيمانا قاطعا ، وأظهر من وظّفها من علماء الاعتزال. لأجل هذا ، لا يمكن فهم رؤيته التأويلية ، وإدراك مقاصده إلا من خلال معرفة الفكر الاعتزالي بأبعاده العقائدية ، واستحضار آلياته التأويلية. وقد وقع اختيارنا على مبدأ العدل كنموذج للدراسة ، وذلك في محاولة لمعرفة مدى تأثيره في توجيه دلالة الآيات القرآنية على الصعيد اللغوي والبلاغي والعقائدي. فكيف بنى "الزمخشري" منهجه التأويلي في ضوء مبادئ الفكر الاعتزالي ؟ وما هي الآليات التي سخّرها لتطبيقها ؟

الكلمات المفاتيح: مبادئ الفكر الاعتزالي ، آليات التأويل ، العدل ، الزمخشري ، الكّشاف.

Résumé

Cet article explique et analyse les principes de la pensée Mu'tazilites dans l'exégèse du Al_Zamakhshari "EL-Kashshaf", qui est utilisé comme modèle étant donné qu'il était un fervent partisan des idées mu'tazilites et qu'il mettait en pratique une grande partie de ses principes. Pour cette raison, sa vision interprétative et la réalisation de ses buts ne peuvent être comprises qu'en à travers la connaissance de la pensée Mu'tazilites dans ses dimensions confessionnelles et en affichant ses mécanismes interprétatifs. En choisissant le principe de justice comme modèle dans l'étude, dans une tentative de déterminer l'étendue de son influence dans la direction de la signification des versets coraniques sur le plan linguistique, rhétorique et de la doctrine. Alors comment "Al-Zamakhshari" a-t-il construit son approche interprétative à la lumière des principes de la pensée Mu' tazilites ? Et quels sont les mécanismes qu'il a utilisés pour les mettre en pratique ?

Mots-clés : les principes de pensée Mutazilite les mécanismes d'interprétation, la justice _Al_Zamakhshari, EL-Kashshaf.

Abstract

This article deals with the explanation and analysis of the principles of Mu'tazila thought in the interpretation of Al-Kashaf for "Al-Zamakhshari", given that he was the strongest believer of the Mu'tazilites ideas and employed a great deal of its principles. For this reason، his interpretations can be thoroughly understood only through knowing the Mu'tazilites philosophy and principles in its doctrinal dimensions and displaying its hermeneutic mechanisms, by choosing the principle of fairness as a model in this study in order to demonstrate the extent of its influence on the interpretation of the Quran verses on the linguistic, rhetorical and doctrinal levels. So, how did Al-Zamakhshari develop his method of interpretation in the light of the Mu'tazilites thought? what mechanisms did he employ to implement them?"

Keywords: The principles of Mu'tazilites concept, interpretive mechanisms fairness Al-Zamakhshari Al-Kashsha

* المؤلف المراسل

1. مقدمة

لكلّ مجال علمي منهجٌ يتناسب مع طبيعة مادته، يتمّ البحث في إطاره عن حقائقها للوصول إلى تحقيق أهداف معيّنة، **وللتفسير** منهجه الخاص الذي يميّزه عن باقي العلوم. ولأنّ التفسير بطبيعته عملية قابلة للتنوّع والاختلاف، تتعدّد مناهج التفسير بتعدّد اتجاهات المفسرين، وتنوّع ثقافتهم واختلاف مدارسهم، إلا أنّ التفسير ينقسم إلى قسمين أساسيين، هما: التفسير بالأثر، والتفسير بالرأي.

وقد أخذت التفاسير بالرأي تتلوّن بثقافة المفسّرين وتوجّههم الفكري، وانتمائهم المذهبي؛ حيث انشغل العديد منهم باستثمار ما برعوا فيه من علوم، أو عرض ما مالوا إليه من مبادئ مذهبهم، أو قضايا معتقدهم. لأجل هذا، بدت في مؤلفاتهم _على وفرتها_ أفكار التشيّع والاعتزال والتّصوّف.

ولكلّ مذهب مبادئ وثوابت فكرية ومنطلقات معرفية يستند إليها في بناء تصوّراته الكلية، وتوجيه آرائه، ورسم أهدافه وضبط نشاطاته العلمية. **والمعتزلة** لا تخرج عن هذا النهج؛ إذ تشكّل فكرها على أسس نظرية وأصول منهجية ذات صبغة دينية؛ تعدّ بمثابة دعائم أساسية لقيام الفكر الاعتزالي.

ويتناول بحثنا بالوصف والتحليل الأصل الثاني من أصول الفكر الاعتزالي؛ ويتمثّل في **مبدأ العدل**، في محاولة لمعرفة مدى تأثيره في توجيه دلالة الآيات القرآنية؛ وذلك في تفسير **"الكشّاف" لـ "الزمخشري"** بالنظر إلى كونه أكثر من آمن به إيمانا قاطعا، وأظهر من وظّفه من علماء الاعتزال.

والجدير بالذكر، أنّ هذا الموضوع قد نال اهتمام العديد من الباحثين، نذكر منهم على سبيل المثال: "صالح بن غرم الله الغامدي"، في كتابه "المسائل الاعتزالية في تفسير الكشاف للزمخشري"، و"مهند حسن حمد الجبالي" في كتابه "أثر الاعتزال في توجيهات الزمخشري اللغوية والنحوية في الكشّاف"، و"عبد الرحمن حيسي"، في كتابه "الأثر المذهبي للمعتزلة في التفسير"، والملاحظ تركيزها على قضايا العقيدة أكثر من أي شيء آخر.

وتأسيسا على ما سبق ذكره، ارتأينا من خلال هذا البحث أن نكشف عن الصلة التي تربط أصول الفكر الاعتزالي بتأويل القرآن الكريم عند "الزمخشري". فما هي أصول بيئته الفكرية؟ وكيف أثّرت في تفسيره؟ وما هي الآليات المنهجية التي اتّبعها في سبيل تطبيقها؟ هذا ما نحاول معرفته من خلال العناصر الآتي ذكرها:

أولا: "الزمخشري": بيئته الفكرية ومكانته العلمية.

ثانيا: أصول الفكر الاعتزالي وأثرها في "الكشّاف".

ثالثا: آليات تطبيق أصول الاعتزال عند "الزمخشري".

2. الزمخشري: بيئته الفكرية ومكانته العلمية

يعدّ "الزمخشري" **(ت 538 هـ)** من أشهر علماء التفسير الذين أثْرَوا المكتبة الإسلامية بواحد من أعظم التفاسير القرآنية وقد أسهبت كتب التراجم في الحديث عن حياته نظرا لشهرته وذيوع صيته، بل من البحوث ما أفردته بترجمته مستقلة، نذكر منها على سبيل المثال: كتاب "الزمخشري"، لـ" أحمد مُحَمَّد الحوفي"، و"الزمخشري أديبا" لـ"مُحَمَّد حسن إبراهيم"، و"الزمخشري لغويا ومفسّرا" لـ"مرتضي آية الله زاده الشيرازي". لأجل هذا سنكتفي بعرض أهمّ الجوانب التي ساهمت في تكوينه العلمي، انتقالا إلى كشف بعض ملامح بيئته الفكرية.

1.2 البيئة الفكرية للزمخشري

ولد «أبو **القاسم محمود بن عمر بن مُحَمَّد بن عمر الخوارزمي الزمخشري** سنة سبع وستين وأربعمائة بزمخشر، وتوفي ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة بجرجانية خوارزم بعد رجوعه من مكة_ رحمه الله_». **(ابن خلكان، 1977، ج 5، ص168، 173)**، وقد سخّر حياته لطلب العلم والإقبال على روافده بهمّة عالية، وإخلاص متناهن وطموح كبير للرقي بنفسه ومنزلته.

فانصرف للتأليف والتصنيف، فجادت قريحته بتراث علمي مجيد، خلّد اسمه في تاريخ الفكر العربي؛ تراث في منتهى الثراء والإبداع والتنوّع، حيث بلغت كتبه قرابة الخمسين مؤلّفا ويعدّ "**الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**" من أكثرها أهمية وشهرة؛ حتى أنّه أنشد في مدحه قائلا: **(الزمخشري أ.، 2008، ص 396، 397)**

إنَّ التَفسَاسِيرِ في الدُنيَا بِلا عَددٍ

وَلَيسَ فِيــها لَعَمرِي مِثلَ كَشَّــافِي

إنْ كُنتَ تبَغِي الهُدَى فَالزَمْ قِرَاءَتَه

فَالجَهلُ كَالداءِ والكَشّافُ كَالشَـافِي

وقد كانت بيئة خوارزم «تعج بألوان متعدّدة من الثقافات والأفكار الدينية، وكانت مرتعا لنقاشات أهل الفرق وساحة تدور فيها مناظراتهم وحواراتهم حول العقيدة وأصول الدين». **(الدومي، 2004، ص 35)**، وعُرِف عنها أنّها: «كانت تموج بالاعتزال، وكانت معقلا للمعتزلة حتى لَيَنْدُر أن يوجد خوارزمي غير معتزلي». **(الغامدي، 1998، ج 1، ص 22)**

ولا شكّ أنّ لهذه البيئة بمعالمها الفكرية والثقافية انعكاسها الجلي على شخصية "الزمخشري"؛ حيث تُعلِمنا المصادر التاريخية بانتمائه للعقيدة الاعتزالية، ودفاعه عنها دفاع المؤمن بها في كثير من كتبه ولاسيما "الكشّاف". ذكر "ابن خلكان" **(ت 681 ه)**: «كان "الزمخشري" معتزلي الاعتقاد متظاهرا باعتزاله، حتى نُقِلَ عنه أنّه كان إذا قصد صاحبا له واستأذن في الدخول يقول لمن يأخذ له الإذن: قُل له: أبو القاسم المعتزلي بالباب». **(ابن خلكان، 1977، ج 5، ص170)**. يتّضح من خلال هذا القول، شدّة تمسّك "الزمخشري" بمذهبه الكلامي ومجاهرته به.

2.2المكانة العلمية للزمخشري

يعدّ "الزمخشري" من أكثر الشخصيات بروزا وتميّزا في تاريخ الفكر العربي الإسلامي، وذلك في ضوء ما قدّمه من جهود علمية عظيمة _تنظيرا وتطبيقا_ على تعددّها وتشعّب مناحيها من لغوية ونحوية وبلاغية وتفسيرية وأدبية وغيرها. لأجل ذلك فقد أثنى عليه العلماء وأشادوا بفضله، فهو كما وصفه "ياقوت الحموي" **(ت 626 ه)**: «كان إماما في التفسير والنحو واللغة والأدب، واسع العلم، كبير الفضل، متفنّنا في علوم شتّى». **(الحموي الرومي، 1993، ج 1، ص 2687، 2688)**، وقال عنه "ابن خلكان": «كان إمام عصره مِن غير مدافعٍ تُشدُّ إليه الرحال في فنونه». **(ابن خلكان، 1977، ج 5، ص 168)**. بناء على ما تمّ ذكره، ندرك أنّنا أمام شخصية عبقرية حفلت بحياة علمية خصبة حيوية، ما أهّلها لنيل مكانةً عالية، ومنزلة جليلة بين أبناء زمانها.

3. أصول الفكر الاعتزالي وأثرها في تفسير " الكشّاف"

من الثابت تاريخيا، أنّ الجهود التفسيرية عند المعتزلة قد ضاع أكثرُها واندثر، كما تعلمنا بذلك جلّ مصادر التراجم ك "طبقات المفسرين" لـ "السيوطي" **(ت 911ه)** و"طبقات المفسرين" لتلميذه " الداودي " **(ت 945 ه)**، وغيرها من الكتب التي عُنيت بهذا الشأن، فمن الواضح انتقال هذه المعطيات النظرية الاعتزالية إلى كتب التفسير.

ومن أشهر مفسري المعتزلة، نذكر: عبد الرحمن بن كيسان الأصم، ومُحَمَّد بن عبد الوهاب بن سلام، وأبو القاسم عبد الله بن أحمد البلخي، وأبو الحسن علي بن عيسى الرماني وغيرهم. ولم يصلنا من تفاسير هذه الفرقة الكلامية إلا هذه المصنّفات الثلاثة: تنزيه القرآن عن المطاعن للقاضي عبد الجبّار، وأمالي الشريف الرضي، والكشّاف للزمخشري. **(الذهبي، د_ت، ج 1، ص 275_ 277)**. ويهمّنا منها هذا الأخير؛ «ذلك أنّه الأثر التفسيري الكامل والوحيد الذي بقي من هذا التراث الهائل». **(الصاوي الجويني، 1968، ص 75)**

ولأنّه لا يمكن فهم الرؤية التأويلية لـ "الزمخشري" فهما دقيقا وإدراك مقاصده في معالجته الدلالات القرآنية إلا في ضوء معرفة العقيدة الاعتزالية بأبعادها الفلسفية، واستحضار أصولها المذهبية التي تحدّد منهج بحثها. نعمد إلى التعريف بالمعتزلة والكشف عن أهمّ أسسها الفكرية في محاولة لمعرفة كيف وظّفها "الزمخشري" في تفسيره.

1.3تعريف المعتزلة

إذا ما جئنا إلى محاولة تعريف المعتزلة وكشف أصولها ألفينا اختلافا كبيرا في الآراء والأقوال بين الباحثين قديما وحديثا هذا الاختلاف صحبه تعدّد الروايات، وكثرة المناقشات. وعليه سنعمد إلى تتبّع هذه المعطيات المعرفية بإيجاز، مع الحرص على الأخذ بالرأي الأكثر شيوعا وتداولا.

3_1_1 في اللغة:

المعتزلة كلمة مأخوذة من المادة اللغوية **(عزل)** يقول "ابن منظور" **(ت711 ه)** في بيان دلالتها: «عزل الشيء يعزله عزلا وعزّله فاعتزل وانعزل وتعزّل: نحاه جانبا فتنحّى». **(ابن منظور، 1993، ج 11، ص440)**. نفهم في ضوء هذه

الاشتقاقات ودلالاتها ، أنّ الاعتزال لا يخرج عن دائرة الانفصال والانفراد والتنحي والابتعاد والمفارقة. فهل يدعم المعنى الاصطلاحي هذه الدلالات ويوافقها؟ وبعبارة أخرى بماذا انفردت المعتزلة؟ وعمّ انفصلت؟ هذا ما نحاول معرفته من خلال العنوان الآتي ذكره:

3_1_2 في الاصطلاح

يُورد "الشريف الجرجاني" **(ت816 ه)** تعريفا موجزا للمعتزلة بقوله إنّهم: «أصحاب واصل بن عطاء الغزال اعتزل عن مجلس الحسن البصري». **(الجرجاني ا.، 1985، ص 238)**. المُلاحظ أنّ هذا التعريف يخدم المعنى اللغوي ويؤيّده بشكل جليّ ؛ فالمعتزلة فرقة انفصلت عن حلقة "الحسن البصري" وتفرّدت عن غيرها من الفرق بأصولها ومبادئها وأدلتها ، وذلك بسبب الخلاف في الحكم على مرتكب الكبيرة.

وهو قول أغلب المؤرخين أمثال "مُحَمَّد بن عبد الكريم الشهرستاني" **(ت547ه)** الذي يرى أنّ: «المعتزلة أصحاب واصل بن عطاء الغزال لمّا اعتزل مجلس الحسن البصري ، يُقرِّر أنَّ مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر ، ويثبت المنزلة بين المنزلتين فطرده. فاعتزله وتبعه جماعة سُموا بالمعتزلة». **(الشهرستاني، 1992، ج 1، ص 38).**

نفهم في ضوء هذه التعاريف ، أنّ أصحابها يرتكزون في اصطلاح المعتزلة على اعتبارات عديدة أهمّها: مؤسس الفرقة والحادثة التاريخية ، والمسألة الكلامية التي كانت سببا مباشرا في نشأتها.

2.3 الأسس الفكرية للمعتزلة

تشكَّل الفكر الاعتزالي على أسس نظرية وأصول منهجية ذات صبغة دينية. وقد حصرها علماء المعتزلة في خمسة أصول يشتركون فيها ، حتى لا يعدّ معتزليّا _ كما يرى "الخيّاط"_ من لا يجمع القول بها. يقول: «وليس يستحقّ أحد منهم اسم الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة التوحيد والعدل والوعد والوعيد ، والمنزلة بين المنزلتين ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فإذا كملت في الإنسان هذه الخصال ، فهو معتزلي». **(الخيّاط المعتزلي، 1993، ص 126، 127)**

وهذه الأصول وإن كان عددها خمسة ، فإنّ أهمّها مبدآ التوحيد والعدل ، حتّى إنّ المعتزلة قد عُرِفوا بهما ، فكانوا يُسمّون أهل العدل والتوحيد. من هنا ، لا خلاف في كونهما المصدر الأول للفكر الاعتزالي ، وقطب الرحى ، والركن الركين الذي تدور حوله مسائله وقضاياه.

أمّا التوحيد ؛ فهو الأصل الأول عند المعتزلة وجوهر مذهبهم ، والركن الأول من أركان الإسلام ،ويُراد به: «الإقرار بأنّ الله تعالى واحد ، لا ثانيَ له في القدم والإلهية ، وهو من جملة التوحيد ، ولا شريك له فيما يُثبت له ، أو يُنفى عنه من الصفات مع اشتراط العلم والإقرار بهذه الوحدانية ، وعدم المشاركة ، ومن لم يحقّق هذين الشرطين فليس موحِّدا». **(الضويحي، 1995، ص82)**. وقد شُغِل المعتزلة بالدفاع عن وحدانية الله تعالى والردّ على من خالفهم من الفرق الإسلامية من جهة ، ومفارقة المذاهب المنحرفة من جهة أخرى.

وأمّا العدل ؛ فهو الأصل الثاني الذي يقوم عليه مذهب المعتزلة ، وهو من حيث الترتيب والأهمية يلي مباشرة أصل التوحيد نظرا لـ «أنّ البحث في العدل عند المعتزلة بحث في أفعاله تعالى ، والتوحيد بحث في ذاته سبحانه وصفاته ، والكلام في أفعاله يأتي بعد إثباته تعالى وإثبات صفاته». **(خثيري، 2015، ص 146)**

وعليه ، لا تعدو أن تكون الأصول الثلاثة الأخيرة إلا انعكاسا لما يحمله مبدأ العدل من مفاهيم وأفكار. فالوعد والوعيد ؛ مفاده: «أنّ الله يجازي من أحسن بالإحسان ومن أساء بالسوء ، ولا يغفر لمرتكب الكبيرة ما لم يتب ، ولا يُقبَل في أهل الكبائر شفاعة ، ولا يخرج أحد منهم من النار». **(الجبالي، 2001، ص 12)**

وأمّا المنزلة بين المنزلتين ؛ فمضمونه: «أنّ مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر ، ويثبت له المنزلة بين المنزلتين. وأمّا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ؛ فهو مبدأ مقرر عندهم وواجب على المسلمين لنشر الدعوة الإسلامية ، وهداية الضالين وإرشاد الغاوين ، ولكنّهم بالغوا في هذا الأصل ، وخالفوا ما عليه الجمهور». **(الجبالي، 2001، ص12)**

وجدير بالذكر ، أنّ معظم هذه الأصول تتداخل مع ما ذهبت إليه الفرق الكلامية الأخرى من حيث التسمية ، وتتوافق معهم من حيث الاصطلاح ، إلا أنّها عارضتها في التصوّرات وخالفتها في المقاصد.

وفيما سيأتي ذكره، نحاول بيان مفهوم العدل لغة واصطلاحا – بعدّه أنموذجا للدراسة_ والإلمام بقواعده وحججه والوقوف على الآليات المنهجية التي اتّبعها "الزمخشري" في سبيل تطبيق مسائله.

أ_ العدل في أصل اللغة

العدل في اللغة: «ضد الجور، وما قام في النفوس أنّه مستقيم، عدل يعدل فهو عادل من عدول، وعدّل الحكم تعديلا أقامه، وعدَله يعدِله وعادله وازنه». **(أبادي، 1980، ج 4، ص13)**. هذه هي مختلف الاشتقاقات اللغوية والدلالات السياقية كما تناولها "الفيروز أبادي" في قاموسه، فإذا كان العدل _لغة_ نقيض الظلم والجور، فما هو تعريفه الاصطلاحي؟

ب_ العدل في اصطلاح المعتزلة

يُلخِّص " القاضي عبد الجبّار" **(ت 415هـ)** مبدأ العدل بقوله: «وأمّا علوم العدل فهو أن يعلم أنّ أفعال الله كلها حسنة وأنّه لا يفعل القبيح، ولا يخلّ بما هو واجب عليه، وأنّه لا يكذب في خبره، ولا يجور في حكمه...». **(القاضي ع.، 1996، ص133)**، وقد اتّفق جميع المسلمين على أنّ الله _سبحانه_ عادل في حكمه، إلا أنّ المعتزلة بالغوا في مناقشة هذا الأصل وتعسّفوا في تأويله.

ج_ الخصائص الاعتزالية للعدل

للمعتزلة تصوّرات عقلية أكثر تعقيدا حول مفهوم العدل؛ لأجل ذلك جاء مشتملا على جملة من الخصائص الاعتزالية وخلاصتها أنّ: «الإنسان هو خالق أفعاله، وله عليها سلطة وإرادة، وهو حرّ مختار. وهذه الحرية هي التي تجعل عدلا من الإله أن يعاقبه إذا أخطأ، ويُثيبه إذا أحسن ولولا هذه الحرية لبطُل التكليف، ولفقد الثواب والعقاب أي معنى». **(قصّاب، 1985، ص 21)**

بهذا، يتّضح أنّ العدل عند المعتزلة صفة من صفات الله تعالى تُنزّهه عن الظلم والجور، وانسجاما مع هذا التصوّر قالوا بحرية العبد وقدرته على خلق أفعاله خيرها وشرّها وعليها يترتّب ثوابه أو عقابه.

د_ المسائل الكلامية للعدل

تفرّع عن هذا المبدأ مسائل عديدة، مثل: اللطف الإلهي ونفي القدر، والتولّد، وخلق أفعال العباد، والحسن والقبح العقليان، والصلاح والأصلح. وسنكتفي في هذا المقام بشرح أهمّها، مع توضيح كيف وظّفها "الزمخشري" في كتابه وذلك على النحو الآتي:

1_ مسألة حرية أفعال الإنسان

شكّل التساؤل: هل الإنسان مُجبر على أفعاله من الله تعالى أم لا؟ نقطة مهمّة في مسألة العدل الإلهي عند المعتزلة وقد أوضح "القاضي عبد الجبار" ما أجمع عليه المعتزلة في هذا الأصل بقوله: «اتّفق كلّ أهل العدل على أنّ أفعال العباد من تصرّفهم وقيامهم وقعودهم حادثة من جهتهم؛ وأنّ الله _جلّ وعزّ_ أقدرهم على ذلك، ولا فاعل لها ولا مُحدِث سواهم، وأنّ من قال إنّ الله _سبحانه_ خالقها ومحدثها فقد عظُم خطؤُه». **(القاضي ع.، 1965، ج 8، ص 3)**.

من خلال ما تقدّم ذكره، يتبيّن لنا أنّ المعتزلة قد أنكروا بإجماع خلق الله تعالى لأفعال عباده، وذهبوا إلى القول بمسؤوليتهم عنها مسؤولية تامة، وبأنّ لقدرة الله حدودا تقف عندها ولا تتجاوزها إلى ما بعدها.

وقد استدلّوا على تقرير حرية الإنسان في أفعاله الاختيارية بأدلة نقلية كثيرة، من ذلك قوله تعالى: ﴿**وَقُلِ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكُمۡۖ فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡۚ إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمۡ سُرَادِقُهَاۚ وَإِن يَسۡتَغِيثُواْ يُغَاثُواْ بِمَآءٖ كَٱلۡمُهۡلِ يَشۡوِي ٱلۡوُجُوهَۚ بِئۡسَ ٱلشَّرَابُ وَسَآءَتۡ مُرۡتَفَقٗا**﴾ **(الكهف: 29)**، فإذا تعارضت الآيات القرآنية مع هذا الموقف اضطروا للتأويل العقلي. وقد طعن أئمة الإسلام فيما ذهب إليه أهل الاعتزال. يقول"ابن تيمية" موضّحا ردّهم على هذه المسألة: «وأمّا سائر أهل السنّة فيقولون: إنّ أفعال العباد فعل لهم حقيقة...، وإنّها مخلوقة لله ومفعولة له، ليست هي نفس فعله وخلقه الذي هو صفته القائمة به». **(ابن تيمية، 1986، ج 1، ص 459، 460)**

انطلاقا من هذا القول، يتّضح أنّ موقف أهل السنّة مخالف تماما لموقف المعتزلة؛ فهم يعتقدون أنّ أفعال العباد أفعال لهم حقيقة ولكنّها مخلوقة لله تعالى، وأنّ مشيئتهم فيما يفعلونه تابعة لمشيئة الله تعالى، فما يشاؤون إلا أن يشاء الله وما يفعلون إلا أن يشاء الله.

وأورد "الزمخشري" في تفسيره قوله تعالى: ﴿**وَعَلَى ٱللَّهِ قَصۡدُ ٱلسَّبِيلِ وَمِنۡهَا جَآئِرٞۚ وَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ أَجۡمَعِينَ**﴾ **(النحل: 9)** ما يوافق معتقد المعتزلة القائم على نفي الجور والظلم عن

الذات الإلهية ، يقول: «ومنكم جائر جار عن القصد بسوء اختياره والله بريء منه ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ قصرا وإلجاء». **(الزمخشري أ.، 2015،ج 2، ص 573)**. يرى " الزمخشري" أنّ ضلال العبد وانحرافه عن طريق الحقّ التي شرّعها الله تعالى من سوء فعله واختياره ، وذهب إلى تأويل الهداية بالقسر والإلجاء.

يقول "ابن المنير الإسكندري" معقّبا على تأويل "الزمخشري" لهذه الآية: «قوله ولو شاء لهداكم أجمعين قسرا إلجاء ؛ هذا عند المعتزلة. أمّا عند اهل السنّة ، فإنّه لو شاء لهدى الكلّ اختيارا ، وذلك أنّ المعتزلة أوجبوا على الله الصلاح ، وهداية الكلّ صلاح ؛ فظاهر الآية يخالف مذهبهم...». **(الإسكندري، 2015،ج 2، ص 573)**

نفهم من قوله ، أنّ الهدى ليس حاصلا لجميع العباد فمنهم من هداه الله ؛ بمعنى وفّقه لذلك بفضله ورحمته ومنهم من أضله فلم يوفّقه بعدله وحكمته ، ويشير إلى أنّ القول بوجوب فعل الأصلح على الله تعالى هو الذي قاد المعتزلة لمخالفة أهل السنة في ذلك. فما مفهوم هذه المسألة عندهم؟

2_مسألة الصلاح والأصلح

يقول المعتزلة بوجوب فعل الأصلح على الله تعالى ورعاية شؤون عباده ، لأنّه من مقتضى عدله تعالى ورحمته وحكمته ، أن لا يفعل إلا ما هو صالح وخير لهم ، وإلا كان ظالما لهم ، «فإذا كلّف أحدا من عباده بتكليف فامتثله ، لابدّ من أن يُثيبه على ذلك ، وإذا أصاب عبدا من عبيده بأذى ، لا بدّ أن يجعل ذلك محقّقا لصلاحه ومنفعته ، وإلا كان مخلّا بواجبه ، وهذا قبح في التكليف». **(الضويحي، 1995، ص 111)**

وقد أقر أهل السنة بوجود المصلحة في أوامر الله تعالى ونواهيه ، ولكن على غير ما قال به المعتزلة ، يقول "ابن تيمية": «وذهب جمهور العلماء إلى أنّه إنّما أمر العباد بما فيه صلاحهم ونهاهم عما فيه فسادهم ، وأن فعل المأمور به مصلحة عامة لمن فعله وأن إرساله الرسل مصلحة عامة وهكذا سائر ما يقدّره الله تغلب فيه المصلحة والرحمة والمنفعة ، وإن كان في ضمن ذلك ضرر لبعض النّاس ، فللّه في ذلك حكمة أخرى». **(ابن تيمية، 1986،ج 1، ص 462، 463)**

نستنتج أنّ القول بوجود المصلحة على الله تعالى عند أهل السنّة جاء من باب فضله _تعالى_ وإحسانه على عباده ، لا من باب ما أوجبه غيره عليه.ولارتباط حرية الإرادة الإنسانية بمسألة الصلاح والأصلح نعود للآية السابقة ، لنتبيّن كيف أخضعها "الزمخشري" لفكره الاعتزالي الذي أوجب على الله تعالى الصلاح من خلال هداية الكلّ.

يقول في تفسيره قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ وَمِنْهَا جَآئِرٌ وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ **(النحل: 9)**: «ويعنى قوله: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ﴾ أنّ هداية الطريق الموصل إلى الحق واجبة عليه كقوله: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ﴾ **(الليل: 12)**». **(الزمخشري أ.، 2015، ج 2، ص 572)**

يبدو أنّ " الزمخشري " من خلال استشهاده بقوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ﴾ **(الليل: 12)**، قد قيّد معنى (الهدى) إلى الصراط المستقيم بالدلالة والإرشاد فقط ، وهو معنى عام ثمّ أوجب ذلك على الله تعالى ، وهذا التأويل ينسجم مع مقتضى أصل العدل عند المعتزلة ، ويتعارض مع مذهب أئمة الشرع.

3_ الحسن والقبح العقليان

أسّس المعتزلة تصوّرهم للعدل الإلهي على تساؤل مهم هو: هل يستطيع العقل أن يستقلّ بإدراك الأفعال الحسنة أو القبيحة وحده؟ أم لا بدّ من ورود الشارع ليعلمنا بالحسن والقبيح ويُعيّنه للعقل؟ ويُعرّف "القاضي عبد الجبّار" الفعل الحسن بأنّه: «ما يوجد مختصّا لغرض وتنتفي وجوه القبح عنه ومن حقّه إذا علمه القادر عليه أن يقع». **(القاضي ع.، 1965، ج 17، ص 247)**

وفي المقابل عرّف الفعل القبيح بقوله: «هو ما يقع على وجه يقتضي في فاعله قبل أن يفعله أنّه ليس في فعله ، إذا علم حاله ، وعند فعله يستحق الذّم ، إذا لم يكن يمنع». **(القاضي ع.، 1965،ج 17، ص 247)**. بناء عليه يذهب المعتزلة إلى أنّ أفعال الله تعالى كلّها حسنة ، ولأنّ الظلم والفساد من القبائح ؛ فإنّه لا يجوز أن يكون من الله تعالى.

وأمّا أهل السنّة، فـ «متّفقون على أنّ الله تعالى لا يقاس بخلقه في أفعاله، كما لا يقاس بهم في ذاته وصفاته، فليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته، ولا في أفعاله، وليس ما وجب على أحدنا وجب مثله على الله تعالى، ولا ما حَرُم على أحدنا حَرُم مثله على الله تعالى، ولا ما قَبُح منا قَبُح من الله، ولا ما حَسُن من الله تعالى حَسُن من أحدنا، وليس لأحد منا أن يوجب على الله تعالى شيئا، ولا يحرّم عليه شيئا، فهذا أصل قولهم الذي اتّفقوا عليه». **(ابن تيمية، 1986، ج 1، ص 447، 448)**

وقد بنى "الزمخشري" تفسيره لقوله تعالى: ﴿**زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ فَوْقَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۗ وَٱللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ**﴾ **(البقرة: 212)** على فكره الاعتزالي القائم على تنزيه الذات الإلهية عن كلّ فعل قبيح، حيث أسند التزيين إلى الشيطان. يقول: «المزيّن هو الشيطان، زيّن لهم الدنيا وحسنها في أعينهم بوساوسه، وحبّبها إليهم فلا يريدون غيرها. ويحوز أن يكون الله قد زيّنها لهم بأن خذلهم حتى استحسنوها وأحبّوها، أو جعل إمهال المزيّن له تزيينا». **(الزمخشري أ.، 2015، ج 1، ص 252)** نفهم من هذا، أنّه ينفي أن يكون الله هو المزيّن؛ لأنّه فعل قبيح لا يجوز عليه تعالى، وهذا يتعارض مع ظاهر الآية.

ويُعقّب "ابن المنير الإسكندري" على ذلك بقوله: «وردت إضافة التزيين إلى الله تعالى وإضافته إلى غيره في مواضع من الكتاب العزيز، وهذه الآية تحتمل الوجهين، لكن الإضافة إلى قدرة الله تعالى حقيقة، والإضافة إلى غيره مجاز، على قواعد السنة. و"الزمخشري" يعمل على عكس هذا، فإن أضاف لله فعلا من أفعاله إلى قدرته جعله مجازا، وإن أضافه إلى بعض مخلوقاته جعله حقيقة. وسبب هذا هو التعكيس باتباع الهوى في القواعد الفاسدة». **(الإسكندري، 2015، ج 1، ص 252)**

وعليه، فقد انتبه "أحمد بن منير" إلى طريقة "الزمخشري" التي اعتمدها في تأويل الآية الكريمة وتوجيه دلالتها لتتوافق مع مبدأ العدل عند المعتزلة. ويدلّ تأويله قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ أَرَادُواْ ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُّواْ لَهُۥ عُدَّةً وَلَـٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ ٱقْعُدُواْ مَعَ ٱلْقَـٰعِدِينَ**﴾ **(التوبة: 46)** دلالة واضحة على أثر هذه المسألة الكلامية الاعتزالية.

حيث جعل معنى: «﴿**فَثَبَّطَهُمْ**﴾ فكسّلهم وخذلهم وضعّف رغبتهم في الانبعاث...، فإن قلتَ: كيف جاز أن يُوقع الله تعالى في نفوسهم كراهة الخروج إلى الغزو وهي قبيحة وتعالى الله عن إلهام القبيح، قلت: خروجهم كان مفسدة لقوله: ﴿**لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا**﴾ فكان إيقاع كراهة ذلك الخروج في نفوسهم حسنا ومصلحة» **(الزمخشري أ.، 2015، ج 2، ص267)**

والمُلاحظ أنّ تفسيره لهذه الآية الكريمة، مرتبط بمسألتين من المسائل التي أقرها المعتزلة في مبدأ العدل الإلهي ذكرهما "ابن منير الإسكندري" في تعقيبه على ذلك يقول: «وهذا الفصل في كلامه مبني على قاعدتين فاسدتين: إيجاب مراعاة المصالح على الله تعالى، والتحسين والتقبيح. وقد تكرّر بطلان ذلك فاحذره. واعلم أن معتقد أهل السنة أنّ الله تعالى ألقى كراهة الخروج في قلوبهم، لأنّه أراد شقاوتهم، وانضاف إلى ذلك إرادة راحة المخلصين من مرافقتهم؛ إذ الأمر ليس شرطا في نفوذ المشيئة، والله الموفّق». **(الإسكندري، 2015، ج 2، ص267)**

نفهم في ضوء ما سبق ذكره، أنّ لمبدأ العدل الاعتزالي أثرا جليا في توجيه الدلالة القرآنية في تفسير "الزمخشري" والتي تنبني على التنزيه المطلق للذات الإلهية عن كل مظاهر الظلم وفعل القبيح، وقد انتهج في بيان دلالته على الجدال الفلسفي والتعليل المستفيض، والتحليل المعمّق، والتأويل البعيد؛ والذي وصل لدرجة التكلّف والمغالاة، مخالفا بذلك كلّ رأي يتعارض مع فكره، مظهرا دقة لغوية، مع لجوئه إلى كلام العرب وأساليبهم في القول من جهة، والاستشهاد بالسياق القرآني من جهة أخرى للاستدلال على صحة رأيه وتفسيره.

بهذا، يتّضح أنّ تأويل "الزمخشري" للقرآن الكريم قائم على ما أقرّه الفكر الاعتزالي من مبادئ ومسائل كلامية، الأمر الذي أثار كثيرا من الدراسات والبحوث التي لا يمكن حصرها، «فمن مُميّز لاعتزال حاد فيه عن صوب الصواب، ومن مُناقش له فيما أتى به من وجوه الإعراب، ومن مُحشٍ وضّح ونقّح واستشكل وأجاب، ومن مُخرج لأحاديثه عزا

وأسند وصحّح وانتقد، ومن مُختصر لخّص وأوجز». **(حاجي خليفة، د_ت، ج 2، ص 1477)**، وقد أحصى "كارل بروكلمان" **أربعة وعشرين** شرحا وتعليقا، **وأحد عشر** مختصرا **وثلاثة** ردود، من أشهرها نذكر: **(بروكلمان، د_ت، ج 5، ص 223،224)**

_ حاشية "الانتصاف من الكشّاف"، للإمام "أحمد بن المنير الاسكندري المالكي" **(ت 683 ه)**.

_ حاشية "العلامة قطب الدين محمود بن مسعود الشيرازي" **(ت 710 ه)**.

_ فتوح الغيب في الكشف عن قناع الغيب لـ"الحسن بن مُحَمَّد الطيبي" **(ت743 ه)**.

_ حاشية "الإنصاف على الكشّاف" لـ"ولي الدين أحمد بن زين الدين العراقي"**(ت 826 ه)**.

ولاشكّ أنّ هذا أكبر برهان على ضخامة الحركة التأليفية التي أثارها " الكشّاف " حوله.".

4. آليات تطبيق أصول الاعتزال عند "الزمخشري"

بعد أن تعرّفنا على مبادئ الفكر الاعتزالي، بدا جليّا مدى التزام "الزمخشري" وتمسّكه بها، وكان من البديهي أن يُوظّف -تطبيقا له ودفاعا عن معتقداته، وإثباتا لصحة دلائله وضمانا لمصداقية نتائجه- جملة من الآليات المنهجية والأدوات الإجرائية الكفيلة بتمثيل هذه الأصول وممارستها والتي يعدّ **التأويل** من أهمّها.

بل هو: «ضرورة لا بدّ منها، بل هو ممّا يجب وجوبا حين يُخالف النص أدلة العقول، ومبادئ الاعتزال. وما أكثر ما استخدم المعتزلة في كلامهم أمثال هذه العبارة الصارمة القاطعة: (إذا ورد عن الله تعالى كلام ظاهره يخالف ما دلّت عليه أدلة العقول وجب صرفه عن ظاهره _ إن كان له ظاهر_ وحمله على ما يُوافق الأدلة العقلية ويُطابقها)». **(قصّاب، 1985، ص436)**. فما هو التأويل في اللغة والاصطلاح؟

4_1 التأويل في اللغة والاصطلاح

كثيرا ما يرد مصطلح التفسير مقترنا بمصطلح التأويل بل لا يكاد يخلو مصنّف من الكلام فيهما مع التفاوت في معالجتهما، هذا ما نلحظه من خلال إيراد التعريف اللغوي والاصطلاحي.

4_1_1 في اللغة

تناول "ابن منظور" الدلالة المعجمية للفظ (التأويل) ضمن المادة اللغوية (أول)، وهذا ما سنحاول تتبّعه من خلال تفقّد أهمّ استعمالاتها على النحو الآتي ذكره: «الأَوْلُ: الرجوع. آل الشيءُ يَؤُول أَولاً ومآلاً: رَجَع، وأَوَّلَ الكلامَ وتَأَوَّله: دَبَّره وقدَّره وأَوَّله وتَأَوَّله: فَسَّره». **(ابن منظور، 1993، ج 11، ص32، 33)**

نفهم في ضوء هذا الاستعمال اللغوي، أنّ الدلالات متقاربة رغم اختلاف الاشتقاقات، بهذا يتلخّص (التأويل) في كونه إرجاع الشيء إلى أصله، وردّه إلى غايته، كما يُلاحظ اقترانه بلفظ **(التفسير)** هذا ما يثبت علاقة التلازم بينهما.

4_1_2 في الاصطلاح

شغل مصطلح التأويل اهتمام العديد من الباحثين قديما وحديثا، وفي حقول معرفية مختلفة كعلم التفسير وعلم الأصول، وعلم الكلام والفلسفة وغيرها، فذهبوا في بيان معناه مذاهب شتّى، فلكلّ مذهب اصطلاح خاص به يوظّفه حسب ما يخدم توجّهه ومنهج عمله. ولأنّ المقام لا يسمح بذكرها جميعا نكتفي بذكر أشهرها.

ذهب المتقدّمون إلى أنّ التأويل هو: «تفسير الكلام وبيان معناه سواء وافق ظاهره أو خالفه». **(الخالدي، 1996، ص 34)** وعليه، فالتأويل والتفسير مترادفان. وعرّفه بعضهم بأنّه: «نفس المراد بالكلام فإن كان المراد طلبا كان تأويله نفس الفعل المطلوب، وإن كان خبرا كان تأويله نفس الشيء المخبَر به». **(الخالدي، 1996، ص 34)**. وعليه، فالتأويل والتفسير متباينان. أمّا عند المتأخرين؛ فالتأويل هو: «صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله إذا كان المحتمل الذي يراه موافقا بالكتاب والسنّة». **(الجرجاني ا.، 1985، ص 52)**

يتّضح لنا في ضوء ما تقدّم من تعاريف، أنّ الاختلاف في تحديد معنى التأويل وأنواعه وشروطه صحبه اختلاف كبير في بيان الفرق بينه وبين مصطلح التفسير، حيث ظهرت اتجاهات متعدّدة سعت لضبط العلاقة بينهما، فتارة تجمع

بينهما من باب المماثلة والمساواة ، وتارة تفرّق بينهما من باب المقارنة والمخالفة.

وجدير بالذكر ، أنّ هذه الاختلافات لا تنفي علاقة التلازم والتكامل بينهما ، وذلك بالنظر إلى أنّ التعامل مع القرآن الكريم _كما يرى "صلاح عبد الفتاح الخالدي"_ يحتاج إلى عملية التفسير كمرحلة أولى ضرورية لفهم ما نزل به من آيات تتبعها عملية التأويل كمرحلة ثانية ، إذ لابدّ للمفسّر من اعتماده على المصادر التفسيرية الصحيحة في البداية قبل الانتقال إلى مرحلة التأويل ، والتي تعينه على حسن تأويل القرآن الكريم من خلال ملاحظة لطائفه ، وتسجيل حقائقه ، واستخراج دلالاته ، فكلّ مؤوّل مفسر ، وليس كلّ مفسرّ مؤولا. **(الخالدي، 1996)**

مثال ذلك ، قوله تعالى: ﴿**إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ**﴾ **(الفجر: 14)** ، فللآية الكريمة تفسير وتأويل ، أمّا تفسيرها: «أنّ المرصاد من الرصد ، يُقال رصدته: رَقَبته ، وأمّا تأويلها: التحذير من التهاون بأمر الله ، والغفلة عن الأُهبَة والاستعداد للعرض عليه». **(السيوطي، 2008، ص 758)**

ولا شكّ أنّ اختلاف المفسّرين في تأويل القرآن الكريم يقف وراءه الانتماء المذهبي والعقائدي ، حيث راح عديد المفسّرين بالرأيّ يمارسون التأويل استنادا لمبادئ معتقدهم الأمر الذي ساهم بشكل كبير في اختلاف مناهج التفسير وتعدّد اتجاهات التأويل وتعاظم إشكالاته.

4_2آليات التأويل عند "الزمخشري"

اتّسم التأويل الاعتزالي عند "الزمخشري" وغيره من أهل الاعتزال بجملة من الضوابط ، تعدّ المرتكزات الأساس في بيان دلالة النص وأحكامه ومقاصده ، وتتمثّل في: العقل ، واللغة والمحكم والمتشابه ، والمجاز. يأتي بيانها على النحو الآتي:

4_2_1 الاعتداد بالعقل

يعدّ العقل الأساس الأول في التأويل الاعتزالي ، إذ عليه يتوقّف فهم دلالة الآيات القرآنية ، وقد حرص المعتزلة كلّ الحرص على الأخذ بهذا المبدأ ، وتقديم أدلته على أدلة النقل إرساءً لأصولهم العقائدية ، ودعما لآرائهم الفكرية ، وفي ذلك يقول "القاضي عبد الجبّار": «وربّما تعجّب من هذا الترتيب بعضهم فيظن أنّ الأدلة هي الكتاب والسنة والإجماع فقط. أو يظن أنّ العقل إذا كان يدلّ على أمور فهو مُؤخَّر وليس الأمر كذلك ؛ لأنّ الله لم يخاطب إلا أهل العقل ، ولأنّ به يُعرف أنّ الكتاب حجّة وكذلك السنة والإجماع فهو الأصل في هذا الباب» **(البلخي، القاضي، و الجشمي، 1974، ص 139)**

ومن الأسباب الداعية لقيام المنهج العقلي في الفكر الاعتزالي هو هدم عقائد الديانات الأخرى ، ومفارقة المذاهب المنحرفة. لأجل ذلك ، ف «إنّ اعتماد المعتزلة على العقل كأحد الأسلحة الفكرية ، إنّما كانت تمثّله ظروف تاريخية ضاغطة يقابلها طبيعة النصوص القرآنية التي قد تتناهى جدليتها مع العقل الإنساني الذي يخرج إلى فضاءات لم يطرقها الخطاب القرآني». **(الحديدي، 2012، ص 366)**

وللعقل مكانة عالية في تفسير " الكشّاف " وهذا ما يثبته تفسيره قوله تعالى: ﴿**مَّنِٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَاۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰۗ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا**﴾ **(الإسراء: 15)** ،حيث يقول: «فإن قلت: الحجة لازمة لهم قبل بعثة الرسل ؛ لأنّ معهم أدلة العقل التي بها يُعرف الله وقد أغفلوا النظر وهم متمكّنون منه واستيجابهم العذاب لإغفالهما النظر فيما معهم وكفرهم لذلك ، لا لإغفال الشرائع التي لا سبيل إليها إلا بالتوقيف ، والعمل بها لا يصح إلا بعد الإيمان. قلت: بعثة الرسل من جملة التنبيه على النظر والإيقاظ من رقدة الغفلة ؛ لئلا يقولوا: كنّا غافلين ، فلولا بعثت إلينا رسولا ينبّهنا على النظر في أدلة العقل». **(الزمخشري أ.، 2015، ج 2، ص 628)**

وقوله يتلاءم مع معتقد المعتزلة القائم على التحسين والتقبيح العقليين ، حيث إنّهم يرون أنّ الإنسان قادر على معرفة الخير والشر باعتماد العقل. لأجل هذا فبعثة الرسل في اعتقادهم رحمة من الله تعالى ، ولا يترتب على عدم إرسال الرسل الضلال لأنّ العقل أسبق من الشرع _كما يزعمون _.

وقد تعقّب "ابن المنير الإسكندري" تأويل "الزمخشري" لهذه الآية قائلا: «وهذا السؤال أيضا إنّما يتوجّه على قَدَري يزعم أنّ العقل يرشد إلى وجوب النظر ، وإلى كثير من أحكام الله تعالى ، وإن لم يُبعث رسول ، فيكلّف بعقله ويرتب على ترك امتثال التكليف استيجاب العذاب ، إذا العقل كاف عندهم في إيجاب المعرفة بل في جميع الأحكام ، بناء

على قاعدة التحسين والتقبيح العقليين. وأمّا السنّي، فلا يتوجّه عليه هذا السؤال، فإنّ العقل عنده شرط وجوب عموم الأحكام، ولا تكليف عنده قبل ورود الشرائع وبعد الأنبياء، وحينئذ يثبت الحكم وتقوم الحجة، كما أنبأت عنه هذه الآية التي يروم "الزمخشري" تحريفها فتعتاص عليه وتسدّ طرق الحيل بين يديه». **(الإسكندري، ج2015،2، ص 628)**

ولأنّ العقل يستدعي كثرةَ التدبّر، وطول التأمّل وبعد النظر وقوة الإدراك وعمق التحليل، اتّخذه "الزمخشري" أداة لتأويل النص القرآني، وآلية من آليات الكشف عن دقائق المعاني واستنباط حقائقها اللغوية وأسرارها البلاغية، وغوصه في مكنوناتها، مستعملا أسلوبا حواريا قائما على أساس السؤال والجواب.

والأمثلة على ذلك كثيرة، نختار منها: تفسيره قوله تعالى: ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِنَا سَوۡفَ نُصۡلِيهِمۡ نَارٗا كُلَّمَا نَضِجَتۡ جُلُودُهُم بَدَّلۡنَٰهُمۡ جُلُودًا غَيۡرَهَا لِيَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمٗا**﴾ **(النساء: 56)** يقول: «فإن قلت: كيف تعذّب مكان الجلود العاصية جلود لم تعصَ؟ قلت: العذاب للجملة الحسّاسة وهي التي عصت لا للجلد». **(الزمخشري أ.، 2015، ج 1، ص 512)**

نفهم في ضوء ما سبق ذكره، أنّ شدّة اعتداد " الزمخشري " بسلطة العقل وتقديمه على سلطة الشرع وصلت إلى درجة المغالاة في بعض الأحيان، وفي هذا تأكيد على سيره على ما أقرّه الفكر الاعتزالي.

4_2_2 التوسّع في استعمال اللغة

للغة أهمية كبيرة في تفاسير المعتزلة، فكثيرا ما يرجعون إليها في الاحتجاج لمذهبهم، وتثبيت عقائدهم، لأجل ذلك تعدّ الأساس الثاني من الأسس الضابطة للتأويل، وتتلخّص طريقتهم اللغوية في ذلك على: «صرف دلالات الألفاظ والتراكيب القرآنية المعارضة بظاهرها لأصول مذهبهم إلى المعاني التي يرتضونها والبحث في الاستعمالات اللغوية العربية عما يؤيّدها من الأدلة والشواهد». **(حيسي، 2005، ص 227)**

نفهم من هذا، أنّ المعتزلة قد عمدوا إلى التوسّع في استعمال اللغة في تأويلهم النص القرآني وذلك من خلال النظر في الوجوه الدلالية المحتملة للفظ القرآني، ثمّ اختيار الوجه الذي يتوافق مع مبادئهم، دون أن يغفلوا عن تدعيم صحة رأيهم بالشواهد اللغوية وفي طليعتها الشعرية. وقد عُرِف المعتزلة ببراعتهم في هذا المجال نظرا لانكبابهم على الدرس اللغوي وسعة اطّلاعهم على طرائق التعبير عند العرب وأساليبهم في القول، ووفرة محفوظهم؛ ف «قد أقبلوا على روائع الكلم يحفظونه ويروُونه: إن قرآنا أو شعرا» **(الصاوي الجويني، 1968، ص 71)**

والجدير بالذكر، «أنّ المعتزلة لم يكن منهجهم لغويا مثل "ابن عباس "، وإنّما كان منهجا عقليا، وما اللغة فيه إلا لإثبات ما حكم به العقل، ثمّ إنّ حاجة المعتزلة إلى دعم التأويل العقلي بحجة اللغة وشاهدها دفعهم إلى العناية بالبحث اللغوي والبلاغي». **(أبو زيد، 1986، ص 155)**

وقد سخّر "الزمخشري" اللغة بمختلف جوانبها الصوتية والصرفية والتركيبية والمعجمية نصرةً للفكر الاعتزالي ودعما لآرائه، وقد أهّله لهذا مقدرته اللغوية الفذّة وإلمامه الواسع بعلوم العربية؛ حيث نراه كثيرا ما يصرف دلالات الألفاظ والتراكيب القرآنية المخالفة بِظاهرها لهذه الأصول إلى الدلالات التي توافقها.

ولبيان ذلك، نسوق المثال الآتي ذكره: يقول في تفسيره دلالة **(السيئة)** في قوله تعالى: ﴿**بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةٗ وَأَحَٰطَتۡ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ**﴾ **(البقرة: 81)**: «﴿**مَن كَسَبَ سَيِّئَةٗ**﴾ يعني كبيرة من الكبائر». **(الزمخشري أ.، 2015، ج 1، ص 159)**

ويعقّب "ابن المنير الإسكندري" على ذلك بالقول: «قوله: "يعني كبيرة من الكبائر" فسّرها لتنطبق الآية على مذهب المعتزلة، وهو أنّ فاعل الكبيرة مخلّد في النار، ومذهب أهل السنّة أنّه لا يخلد فيها إلا الكافر. وفسّروا الخطيئة بالشرك». **(الإسكندري، 2015، ج1، ص159)**

وفي هذا إشارة بيّنة إلى تأييده مبدأ العدل الذي يرى أنّ فاعل الكبيرة مُخلّد في النار في فكر المعتزلة _ كما وضّح "ابن منير الإسكندري"_.

4_2_3ردّ المتشابه إلى المحكم

من ضوابط التأويل الاعتزالي ردّ المتشابه إلى المحكم عن طريق تحكيم العقل؛ حيث يجعل المعتزلة كلّ ما يوافق أصولهم في العدل والتوحيد محكما يدلّ بظاهره، وما خالفها متشابها وجب تأويله ليطابق المحكم. وللعلماء أقوال كثيرة في تعريف كليهما جمعها "السيوطي" في كتابه "الإتقان في

علوم القرآن" من بينها قولهم: «المحكم: ما عُرِف المراد منه إمّا بالظهور وإمّا بالتأويل والمتشابه: ما استأثر الله بعلمه/ المحكم: ما وضَحَ معناه والمتشابه: نقيضه/ المحكم: مالا يحتمل من التأويل إلا وجها واحدا والمتشابه: ما احتمل أوجها». **(السيوطي، 2008، ص 425)**

وقد وصف القرآن الكريم آياته بأنّ بعضها محكم وبعضها متشابه في قوله تعالى: ﴿**هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ**﴾ **(آل عمران: 7)**. وممّا يُلاحظ على تناول المعتزلة لهذه القضية أنّ: «المتشابه ممّا يُعلم تأويله ؛ لأنّه كسائر أوجه الخطاب القرآني قصد به منفعة المكلّفين، ولا يتحقّق هذا القصد إلا بمعرفة المراد به، كما أنّ الحكمة تقتضي ذلك، لاستحالة أن يُخاطب الله تعالى عباده بما لا يفهمونه، لأنّه تعالى منزّه عن العبث». **(حيسي، 2005، ص 202)**

وبهذا يتّضح أنّ التمييز بين المحكم والمتشابه من أساسيات التأويل عند المعتزلة رفعا لأي إشكال أو تعارض بين دلالة النصوص القرآنية ومبادئهم الكلامية.

وقد التزم "الزمخشري" بتطبيق هذه الآلية في تأويل القرآن الكريم ؛ حيث إنّه: «يجعل الآي المناصر ظاهرها للمذهب الاعتزالي محكمة، وتلك التي تخالفه متشابهة، ثمّ يردّ المتشابه إلى المحكم ليخضع تفسيرها للرأي الاعتزالي». **(الصاوي الجويني، 1968، ص 107)**

من أمثلة ذلك، ردّه الآية الكريمة: ﴿**ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ وَيَمُدُّهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ**﴾**(البقرة: 15)** إلى المتشابه ومقابلتها بآية أخرى محكمة، لتوافق مبدأ العدل الاعتزالي، يقول: «فإن قلت: فكيف جاز أن يوليهم الله مددا في الطغيان وهو فعل الشياطين؟ ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿**وَإِخۡوَٰنُهُمۡ يَمُدُّونَهُمۡ فِي ٱلۡغَيِّ ثُمَّ لَا يُقۡصِرُونَ** ﴾ **(الأعراف: 202)** قلت:... إمّا على أن يسند فعل الشيطان إلى الله ؛ لأنّه بتمكينه وإقداره والتخلية بينه وبين إغواء عباده». **(الزمخشري أ.، 2015،ج 1، ص 75)**

نلحظ أنّ "الزمخشري" ينفي من خلال تأويله أن يمدّ الله سبحانه وتعالى المنافقين بالضلالة، وذلك عن طريق القول بالمجاز، لأنّه فعل قبيح لا يجوز عليه سبحانه وتعالى، فنراه ينسب هذا الفعل إلى الشيطان.

4_2_4التذرّع بالمجاز لردّ الآيات المعارضة لمذهبهم

تعدّدت آراء العلماء، وتشعّبت تصوراتهم حول مفهوم المجاز، ولأنّ هذا المقام لا يسمح بذكرها جميعا، سنكتفي بذكر تعريف "عبد القاهر الجرجاني " **(ت 474 هـ)** الذي ضبط مصطلحه، ووضّح دلالته بدقّة، بقوله: «والمجاز مَفْعَل من جاز الشيء يجوزه إذا تعدّاه، وإذا عدل باللفظ عمّا يوجبه أصل اللغة وُصِف بأنّه مجاز على معنى أنّهم جازوا به موضعه الأصلي، أو جاز هو مكانه الذي وُضِع فيه أوّلا». **(الجرجاني ع.، 1988، ص342)**

كما يعود الفضل إليه في الفصل بين أنواع المجاز وتمييز حدودها، وضبط مصطلحاتها البيانية، واستقرار قواعدها ليكتمل بذلك مبحث المجاز على يديه، ويصل إلى ذروة تطوره، يقول: «واعلم أنّ المجاز على ضربين مجاز من طريق اللغة، ومجاز من طريق المعنى والمعقول». **(الجرجاني ع.، 1988، ص 355)**

ويعُدّ المجاز أحد أهمّ الركائز الأساسية التي قام عليها المنهج الاعتزالي في التأويل. وهذا ما يؤكّده "علي حاتم حسن" بقوله: «إنّ المعتزلة أثبتوا وجود المجاز في اللغة والقرآن الكريم على نحو خاص بهدف عقيدي، الغرض منه عدم حمل الآيات المتشابهات في القرآن الكريم على ظاهر معناها إلى التشبيه والتجسيم». **(حسن، 2002، ص45)**

بذلك، فقد اتّخذوه سلاحا فعّالا وأداة ناجعة في توجيه دلالة النصوص القرآنية إلى ما يتوافق مع أصولهم المذهبية ؛ «فما من آية يفيد ظاهرها التشبيه أو التجسيم أوصفة أو معنى لا يليق بمقام الألوهية إلا ويحملونها على المجاز ويؤولونها بما يطابق عقيدتهم في العدل والتوحيد». **(حسن، 2002، ص 217)**

وقد وجد "الزمخشري" في المجاز خير معين على تثبيت أصول فكره الاعتزالي والدفاع عنها في ضوء تفسيره "الكشّاف" حيث لجأ إلى تأويل الدلالات القرآنية المنافية لها باعتماد آلية التأويل المجازي عن طريق نقلها من الحقيقة إلى المجاز وبخاصة المجاز الإسنادي.

وحسبنا في هذا المقام أن نُمثّل لذلك بذكر تفسير قوله تعالى: ﴿**خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ**﴾ **(البقرة: 7)**: «فإن قلت: ما معنى الختم على القلوب والأسماع وتغشية الأبصار؟ قلت: لا ختم ولا تغشية على الحقيقة وإنّما هو من باب المجاز». **(الزمخشري أ.، 2015، ج 1، ص 57)**. بهذا، فقد اضطّر "الزمخشري" إلى تأويل الآية الكريمة تأويلا مجازيا؛ لأنّها تتعارض مع مسألة فعل القبيح والسوء.

حيث نجده يضيف قائلا: «فإن قلت: فلم أسند الختم إلى الله تعالى وإسناده إليه يدلّ على المنع من قبول الحقّ والتوصّل إليه بطرقه، وهو قبيح والله يتعالى عن فعل القبيح علوا كبيرا لعلمه بقبحه وعلمه بغناه عنه، وقد نصّ على تنزيه ذاته بقوله: ﴿**مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ**﴾ **(ق: 29)** ... ويجوز أن يستعار الإسناد في نفسه من غير الله لله، فيكون الختم مسندا إلى اسم الله من باب المجاز». **(الزمخشري أ.، 2015، ج 1، ص 57، 59)**

وهكذا، يصرّ "الزمخشري" على تفسير الآية الكريمة على غير ظاهرها؛ لأنّ الختم والتغشية على قلوب العباد حتى لا يهتدوا من مظاهر الظلم والجور، وهذا يتنافى مع مبدأ العدل الإلهي عند المعتزلة الذي ينزّه الذات الإلهية عن فعل القبيح والسوء.

وقد شنّ "ابن المنير الإسكندري" حملة من الانتقادات والاتهامات على تأويل "الزمخشري" لهذه الآية، يقول: «هذا أول عشواء خبطها في مهواة من الأهواء هبطها، حيث نزل من منصة النص إلى حضيض تأويله؛ ابتغاء الفتنة استبقاء لما كتب عليه من المحنة...». **(الإسكندري، 2015، ج 1، ص 57، 58)**

تأسيسا على ما تقدّم ذكره، يمكن أن نعدّ هذه الآليات دعائم المنهج التأويلي عند "الزمخشري" وعند غيره من أهل الاعتزال، حيث حدّدت أطره، ورسمت معالمه. والملاحظ ارتباطها الوثيق بما تقرّر في الأصول الخمسة في الفكر الاعتزالي، وبخاصة أصل العدل.

5. خاتمة

نخلص إلى القول: إنّ للفكر الاعتزالي بأصوله الكلامية وبخاصة العدل وآلياته التأويلية أثرا جليّا في تفسير "الكشّاف" لـ "الزمخشري"؛ الذي ألزم نفسه _بكلّ ما أُوتي من علم وعقل وبكلّ ما يملك من لغة وبلاغة_ نقلها من مجالها النظري إلى مجال التطبيق والممارسة، باعتماد منهج تأويلي خاص قائم على أربعة آليات، هي: العقل واللغة والمحكم والمتشابه، والمجاز.

ولا نغالي إن قلنا: إنّ "الزمخشري" أظهر من وظّفها من مفسري المعتزلة في معالجته قضايا العقيدة، وإنّ تفسيره مثال حي وتجسيد فعليّ لها. وعليه، فقد تمكّن أن يرسم لنا الأبعاد الدلالية لرؤيته التفسيرية بدقّة وبراعة تعكس معالم فكره الاعتزالي. ولأنّه لا يمكن لأي كان أن يكشف أثر الفكر الاعتزالي في تأويله، ينبغي لمن أراد قراءة "الكشّاف" أن يكون على علم بأصوله وفهم مقاصده، مع الحرص على الاستعانة بما كتبه العلماء حوله من شروح وحواش وردود تبيّن تأويلاته الاعتزالية كحاشية "ابن المنير الإسكندري"، مع التحلي بكثير من الفطنة واليقظة بالنظر إلى أنّ "الزمخشري" حسن العبارة وذو مقدرة على بثّ هذه المبادئ بين طيات كتابه بطرائق خفية.

المراجع

1. أبادي الفيروز. (1980). **القاموس المحيط**. ط 3. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
2. بروكلمان كارل. (د_ت). **تاريخ الأدب العربي**. تر/ عبد التواب رمضان. د ط. القاهرة ، مصر: دار المعارف.
3. البلخي أبو القاسم ،القاضي عبد الجبار بن أحمد ، والجشمي الحاكم. (1974). **فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة**. تح/ سيّد فؤاد. د ط. تونس: الدار التونسية.
4. ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم. (1986). **منهاج السنة النبوية**. تح/ رشاد مُحَمَّد. ط 1. مصر: مؤسسة القرطبة.
5. الجبالي مهند حسن حمد. (2001). " **أثر الاعتزال في توجيهات الزمخشري اللغوية والنحوية في الكشّاف**" ، (رسالة ماجستير ، غير منشورة). الأردن: جامعة اليرموك. كلية الآداب. قسم اللغة العربية.
6. الجرجاني الشريف. (1985). **التعريفات**. د ط. بيروت: مكتبة لبنان.
7. الجرجاني عبد القاهر. (1988). **أسرار البلاغة**. تح/ رضا مُحَمَّد رشيد. ط 1. بيروت: دار الكتب العلمية.
8. الجويني مصطفى الصاوي. (1968). **منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه**. ط 2. مصر: دار المعارف.
9. حاجي خليفة مصطفى بن عبد الله. (د_ت). **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**. د ط. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
10. الحديدي عبد الله. (2012). " **المنهج العقلي الانتقائي في التفسير عند المعتزلة دراسة تحليلية** ". مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية ، مج 12 (ع 1).
11. حسن علي حاتم. (2002). **التفكير الدلالي عند المعتزلة**. ط 1. بيروت: دار الكتاب الجديد المتّحدة.
12. حيسي عبد الرحمن. (2005). **الأثر المذهبي للمعتزلة في التفسير**. ط 1. الرباط: دار أبي رقراق للطباعة.
13. الحموي الرومي ياقوت. (1993). **معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**. تح/ عبّاس إحسان. ط 1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
14. خثيري مليكة. (سبتمبر ، 2015). " **الأسس الفكرية لمقاصد التكليف عند المعتزلة** ". مجلة البلاغ الحضاري . (ع 1)
15. الخيّاط المعتزلي عبد الرحيم. (1993). **الانتصار والردّ على ابن الروندي الملحد**. تح/ نيبرج. ط 2. بيروت: دار قابس للطباعة.
16. ابن خلكان أحمد. (1977). **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**. تح/ عبّاس إحسان. د ط. بيروت: دار صادر.
17. الخالدي صلاح عبد الفتاح. (1996). **التفسير والتأويل في القرآن**. ط 1. الأردن: دار النفائس.
18. الدومي مُحَمَّد محمود. (2004). " **القراءات المتواترة في تفسير الزمخشري_ دراسة نقدية** _ " ، (أطروحة دكتوراه غير منشورة). الأردن: جامعة اليرموك. كلية الشريعة. قسم التفسير وعلوم القرآن.
19. الذهبي مُحَمَّد حسين. (د_ت). **التفسير والمفسرون**. د ط. القاهرة: مكتبة وهبة.
20. الزمخشري أبو القاسم. (2008). **ديوان جار الله الزمخشري**. شر/ يوسف الخيمي فاطمة. ط 1. بيروت: دار صادر.
21. الزمخشري أبو القاسم محمود. (2015). **تفسير الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**. تح/ شاهين مُحَمَّد عبد السلام. ط 6. بيروت: دار الكتب العلمية.
22. أبو زيد أحمد. (1986). **المنحى الاعتزالي في البيان وإعجاز القرآن**. ط 1. الرباط: مكتبة المعارف.
23. السيوطي جلال الدين. (2008). **الإتقان في علوم القرآن**. تح/ الأرنؤوط شعيب. ط 1 ، بيروت: مؤسسة رسالة ناشرون.
24. الشهرستاني مُحَمَّد بن عبد الكريم. (1992). **الملل والنحل**. ط 2. بيروت: دار الكتب العلمية.
25. الضويحي علي. (1995). **آراء المعتزلة الأصولية دراسة وتقويما**. ط 1. الرياض_ المملكة العربية السعودية: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع.
26. الغامدي صالح بن غرم الله. (1998). **المسائل الاعتزالية في تفسير الكشّاف للزمخشري في ضوء ما ورد في كتاب الانتصاف لابن المنير**. ط 1. المملكة العربية السعودية: دار الأندلس للنشر.
27. القاضي عبد الجبار بن أحمد. (1965). **المغني في أبواب التوحيد والعدل**. تح/ الطويل توفيق. ط 1. مصر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي.
28. القاضي عبد الجبّار بن أحمد. (1996). **شرح الأصول الخمسة**. تح/ عثمان عبد الكريم. ط 3. القاهرة: مكتبة وهبة.
29. قصّاب وليد. (1985). **التراث النقدي والبلاغي للمعتزلة في نهاية القرن السادس الهجري**. د ط. الدوحة ، قطر: دار الثقافة.
30. ابن منظور جمال الدين مُحَمَّد بن مكرم. (1993). **لسان العرب**. ط 3. بيروت: دار صادر.
31. ابن المنير الإسكندري أحمد. (2015). **حاشية الانتصاف من الكشّاف**. ط 6. بيروت: دار الكتب العلمية.

مسألة الإجهاض في الجزائر مقاربة سوسيوديموغرافية

The question of Abortion in Algeria socio-demographicapproach

تاريخ الإرسال: 18-02-2020 تاريخ القبول: 07-04-2021

علي العكروف، جامعة باتنة1، lakrouf2000@yahoo.fr

الملخص

تناول هذا البحث دراسة العلاقة بين بعض الخصائص الاجتماعية والديموغرافية لعينة من النساء المتزوجات في سن الإنجاب والإجهاض ، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة من الأمهات اللواتي وضعن مولودا حيا بالمؤسسة الاستشفائية المتخصصة للتوليد وأمراض النساء لمدينة باتنة ، والتي بلغ عدد عناصرها 505 مبحوثة. إن هدف البحث هو اختبار علاقة مجموعة من المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية ، والمتمثلة في العمر والمستوى التعليمي والوضع المهني ووسط الإقامة ومحل السكن وصلة القرابة بين الزوجين ، وكذا العنف الزوجي الممارس ضد الزوجة بعدّها متغيرات مستقلة للدراسة ، باحتمال إجهاض الأمهات من عدمه ، بوصفه متغيرا تابعا للدراسة. هذا من جهة ومن جهة أخر يتجه البحث لاختبار مدى تأثير حوادث الإجهاض على الحالة الصحية العامة للسيدات وكذا طريقة وضعهن لمولودهن. ومن أجل ذلك تم الاستعانة بمنهج المسح الاجتماعي كونه يمثل أسلوبا ناجحا في دراسة الظواهر والأحداث الاجتماعية التي يمكن جمع المعلومات الرقمية والكمية عنها ، ورغم العيوب التي قد تكتنفه من عدم المرونة الكافية لاستيعاب الظاهرة على سبيل المثال ، إلا أن تعزيز المعلومات التي تحصلنا عليها من خلال الاستمارة باستخدام الملاحظة قلل من هذه الهفوات

الكلمات المفاتيح: الجزائر ، الإجهاض ، الخصائص الشخصية للنساء ، العنف الزوجي.

Résumé

Cette étude examine la relation entre certaines caractéristiques sociales et démographiques d'un échantillon de femmes mariées en âge de procréer et d'avorter, à travers une étude de terrain sur un échantillon de mères ayant mené à terme leur grossesses et donné naissance à un enfant nouveau-né à l'établissement hospitalier spécialisé (EHS) en obstétrique et gynécologie de la ville de Batna. L'échantillon compte 505 enquêtées. L'objectif de la recherche est de mettre en corrélation la relation des variables sociales et démographiques, qui sont représentées en âge, niveau d'éducation, statut professionnel, provenance sociale, lieu de résidence d'un part et relation de parenté entre les époux, ainsi que la violence conjugale subie par l'épouse en tant que variable d'étude indépendantes d'autre part, avec possibilité d'avortement maternel ou non, comme variable dépendante de l'étude. La recherche a tendance à tester l'effet de l'avortement sur l'état de santé général des femmes ainsi que sur la façon dont elles donnent naissance à leur nouveau-né.

Mots-clés : Algérie, avortement, caractéristiques personnelles des femmes, violence conjugale.

Abstract

This research dealt with the study of the relationship between some social and demographic characteristics of a sample of married women of childbearing age and abortion, through a field study on a sample of mothers who gave birth to a live child in the specialized hospital institution for obstetrics and gynecology in the city of Batna, which numbered 505 subjects.

On the one hand, the aim of the research is to test the relationship of a set of social and demographic variables, represented by age, educational level, occupational status, residence, place of residence, kinship between spouses, as well as marital violence against the wife as independent variables for the study. on the other hand, the research aims to test the impact of abortion incidents on the general health of women, as well as the way they deliver their babies.For this purpose, the social survey method was used, as it represents a successful method in studying social phenomena and events for which digital and quantitative information can be collected, and despite the defects that may be associated with insufficient flexibility to absorb the phenomenon, for example, the strengthening of the information that we obtained through The form using the note reduced these lapses.

Keywords: Algeria, abortion, women's personal characteristics, domestic violence**.**

مقدمة

الإجهاض ظاهرة شائعة منذ القدم وهو منتشر في جميع أنحاء العالم ، ولطالما كان موضوعًا مثيرًا للجدل. بينما يعتقد كثير من الناس أنه من حق المرأة أن تختار الإجهاض أم لا ، فإن بعض الدوائر تعتقد انه لا يجوز ذلك بتاتا لأسباب أخلاقية ودينية وسياسية وديموغرافية.

وينقسم الإجهاض إلى نوعين فمنه التلقائي والمتعمد الذي ينقسم بدوره إلى المستحث والعلاجي (الطبي). وتختلف التشريعات الوطنية التي تتحكم في الإجهاض من بلد إلى أخر ، فالبعض منها يجرمه ولا يسمح به إطلاقا والبعض الأخر يسمح به لأسباب محددة ، في حين تبيحه بعض الدول دون قيد ولا شروط.

في العالم العربي ، وباستثناء تونس فان كل الدول تجرم الإجهاض وبدرجات متفاوتة ، إذ لا تقره قوانين كل من المغرب ومصر والسعودية إلا في حالة ما تبين أن بقاء الجنين قد يؤدي إلى خطر حقيقي على صحة الأم ، حينها أمر المشرع بارتكاب أخف الضررين وهو إسقاط الجنين حفاظا على حياة الأم وهو ما يسمي اصطلاحيا بالإجهاض الطبي.

ومن المعلوم أن المشرع في هذه الدول رجع لما قرره جمهور الفقهاء في الإسلام ، إذ اتفق هؤلاء على تحريم إسقاط الجنين دون وجود ضرورة لإجهاضه ؛ لأن إسقاطه من غير ضرورة قتل للنفس المحرمة.

ويتجه المشرع الجزائري لإباحة الإجهاض في حالتين فقط وفق ما قررته المادة 72 من قانون الصحة وهما: لإنقاذ حياة الأم من الخطر أو للحفاظ على توازنها الفيزيولوجي والعقلي المهدد بخطر بالغ. على أن يتم في عيادة متخصصة بمعية طبيب مختص (الجريدة الرسمية لسنة 1985. العدد 8).

وتفتقر أغلب الدول العربية على غرار الجزائر لقاعدة بيانات دقيقة حول العوامل والأسباب التي تقف وراء معدلات هذه الممارسة ولا على الآثار المترتبة عنه ، وهي المسالة التي تعدّ محور اهتمامنا في هذا البحث.

ولعل سبب ندرة البيانات الإحصائية الدقيقة المتعلقة بمستويات الإجهاض راجع لطبيعة البحوث الميدانية التي تعتمد غالبا عند دراستها لهذه الحوادث على ذاكرة السيدات عند استجوابهن ، ومنه فان كثير من حالات الإجهاض التلقائي يمكن إهمالها جراء النسيان. فضلا عن ذلك ، فان معظم حالات الإجهاض المتعمد تجرى في سرية تامة ، ولا يتم الإفصاح عنها نظرا لعدم شرعيتها وهو ما يدعو للتعامل مع معطيات كثير من الدول بحظر شديد.

إن مشكلة البحث الحالي تنطلق **من** فكرتين أساسيتين مفادهما أن إجهاض السيدات- بوصفه متغيرا تابعا للدراسة- يخضع لجملة من العوامل ، بعدّها متغيرات مستقلة للدراسة-يرتبط بعض منها بالخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأمهات (السن، صلة القرابة بين الزوجين ، الحالة الشخصية، وسط الإقامة، محل الإقامة) والبعض الأخر متعلق ببعض الممارسات الاجتماعية (العنف الزوجي). هذا من جهة ومن جهة أخرى فان الإجهاض يؤثر بدوره تأثيرا جوهريا في صحة المرأة (من حيث المضاعفات وطريقة الوضع).

انطلاقا من هذه المقاربة فإننا نسعى من خلال البحث الحالي الإجابة على مجموعة من الأسئلة ، جاءت كالأتي:

1-هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في احتمال إجهاض السيدات حسب عمرهن ؟

2- هل توجد فروق ترقى للدلالة الإحصائية في احتمال إجهاض السيدات حسب المستوى التعليمي ؟

3-هل توجد فروق جوهرية في احتمال إجهاض السيدات حسب حالتهن الشخصية ؟

4- هل توجد فروق تحمل الدلالة الإحصائية في احتمال إجهاض السيدات حسب وسط إقامتهن ؟

5- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في احتمال إجهاض السيدات حسب محل إقامتهن ؟

6- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في احتمال إجهاض السيدات حسب صلة القرابة بين الزوجين ؟

7- هل توجد فروق تحمل الدلالة الإحصائية في احتمال إجهاض حسب عدد الأطفال الذي تم إنجابه ؟

8-هل توجد فروق جوهرية في احتمال إجهاض السيدات حسب مستوى تعرضهن للعنف المرتكب من طرف الأزواج ؟

9- هل توجد اختلافات جوهرية في الحالة الصحية العامة - كما تراها الأمهات- حسب إجهاضهن من عدمه ؟

10- هل توجد فروق جوهرية في طريقة وضع الأمهات لمولدهن- مسلك عادي أم قيصرية - حسب إجهاضهن من عدمه ؟

2 - فرضيات الدراسة

في ضوء التساؤلات السابقة الذكر تنبثق مجموعة من الفروض ، جاءت على النحو الاتي:

1-إناحتمال الإجهاض يرتفع بارتفاع عمر السيدات.

2-كلما زاد المستوى التعليمي قل احتمال تعرض الأمهات للإجهاض.

3-يزيداحتمال الإجهاض بين السيدات العاملات مقارنة بنظيرتهن الماكثات بالبيت.

4- إن احتمال الإجهاض يزيد بين السيدات المنحدرات من الريف مقارنة بالسيدات الوسط الحضري.

5 –يرتفع احتمال الإجهاض بين السيدات المقيمات مع أهل الزوج مقارنة بقرينتهن المقيمات في مسكن مستقل.

6- يزيد احتمال الإجهاض بين السيدات اللائي تربطهن صلة قرابة مع أزواجهن مقارنة بقريتهن اللائي لا تربطهن صلة دموية مع أزواجهن.

7- كلما زاد عدد أطفال الأمهات كلما ارتفع احتمال الإجهاض لديهن ؟

8- كلما زاد العنف الزوجي الممارس ضد الزوجات بشقيه الجسدي والمعنوي كلما ارتفع احتمال تعرض السيدة للإجهاض.

9-يزيد الإجهاض في تدهور الحالة الصحية العامة للأمهات. بمعنى آخر هناك اختلافات جوهرية في الحالة الصحية العامة كما تراها الأمهات بين اللواتي أجهضن وقرائهن اللواتي لم يجهضن.

10- يقل احتمال وضع الأمهات لمولدهن عبر مسلك عادي بين الأمهات اللواتي لم يجهضن مقارنة بنظيرتهن اللواتي تعرضن لحوادث الإجهاض.

3 - أهداف الدراسة

يرمي البحث لاختبار علاقة مجموعة من المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية ، والمتمثلة في العمر والمستوى التعليمي والوضع المهني ووسط الإقامة ومحل السكن وصلة القرابة بين الزوجين ، وكذا العنف الزوجي الممارس ضد الزوجة بعدّها متغيرات مستقلة للدراسة ، باحتمال إجهاض الأمهات من عدمه ، بوصفه متغير تابع للدراسة. هذا من جهة ومن جهة أخرى يتجه البحث لاختبار مدى تأثير حوادث الإجهاض على الحالة الصحية العامة للسيدات وكذا طريقة وضعهن لمولودهن.

4- منهجية البحث

لقد تم الاستعانة بمنهج المسح الاجتماعي والذي يمثل أسلوبا ناجحا في دراسة الظواهر والاجتماعية التي يمكن جمع المعلومات الكمية ، ورغم العيوب التي قد تكتنفه من عدم المرونة الكافية لاستيعاب الظاهرة على سبيل المثال ، إلا أن تعزيز المعلومات التي تحصلنا عليها من خلال الاستمارة باستخدام الملاحظة قلل من هذه الهفوات (ذوقان عبيدات ، وآخرون ،1984.)

5- أهمية الدراسة

في الجزائر - ومنذ فجر الاستقلال- اتجهت البحوث الديموغرافية في اغلبها لدراسة ظاهرة الخصوبة سواء على المستوى الهيئات أو الفردي (Lakrouf.a.2018) ولم ينال موضوع الإجهاض القدر الكافي من الاهتمام شانه في ذلك شان الكثير من الظواهر الديموغرافية. وعليه فالبحث الحالي بات أمراً ملحّاً في الوقت الراهن ، إذ يكتسي أهمية بالغة تكمن أساسا في مساهمة نتائجه في التعرف على نسبة الإجهاض ومدى ارتباط هذه الحوادث ببعض الخصائص الاجتماعية للأمهات

6- المفاهيم العامة

أ . **الإجهاض العفوي:** وهذا الذي يتم من دون إرادة من المرأة ، أو قصد منها ، للتخلص مما يركض في أصلابها ، ويكون السبب فيه عادة خطأ من المرأة ارتكبته ، أو حالة مرضية تعاني منها ، وحكم هذا النوع يدخل تحت قول النبي ﷺ : (رُفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما اسْتُكْرِهوا عليه) (https://www.islamweb.net)

ب- الإجهاض العمدي: هو إجهاض يحدث عن قصد عن طريق إجراء عملية جراحية أو تناول دواء يسبب الإجهاضلإنهاء الحمل ، ومعظم عمليات الإجهاض المتعمد تتم في الثلث الأول من الحمل ، ويمكن أن يتم الإجهاض المتعمد في الثلث الثاني من الحملأيضاً أي بعد إتمام الأسبوع الثالث عشر من الحمل(https://www.altibbi.com)

أولا/قراءة في أرقام ظاهرة الإجهاض في العالم

1 - الأسس القانونية للإجهاض

تعتبر قضية الإجهاض من أكثر القضايا المثيرة للجدل في العالم ، ففي العقود الخمسة الماضية ظل يتراوح بين الرفض والتقنين والإباحة المطلقة.

في معظم البلدان ، يكون الإجهاض قانونيًا فقط في ظل ظروف استثنائية ، على سبيل المثال عندما تكون حياة المرأة في خطر أو عندما تكون الصحة البدنية أو العقلية للأم أو الطفل مهددة ، كما هو موضح في الشكل 1.

فبين عامي 1996 و2013، زادت النسبة المئوية للبلدان التي تسمح بالإجهاض تدريجياً لجميع الأسباب القانونية باستثناء إنقاذ حياة المرأة ، التي ظلت عند حدود 97 ٪. خلال هذا الوقت ، زادت نسبة البلدان التي تسمح بالإجهاض للحفاظ على الصحة البدنية للمرأة من 63 ٪إلى 67 ٪ ، وزادت تلك البلدان التي تحافظ على الصحة العقلية للمرأة من 52 ٪إلى 64 ٪. وبالمثل ، زادت من 43 ٪إلى 52 ٪في حالات الاغتصاب أو سفاح القربى ، ومن 41 ٪إلى 52 ٪بسبب ضعف الجنين.

الشكل 1: التغييرات في الأسس القانونية للإجهاض في العالم: 1996-2005-2013 (%)

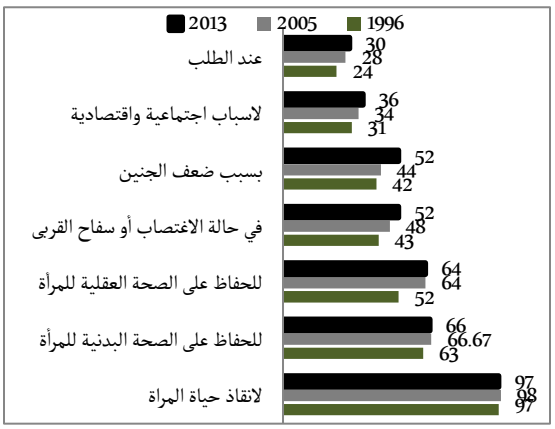

Source: United Nations, 2013.p 67

وارتفعت نسبة البلدان التي تسمح بالإجهاض لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو بناءً على الطلب تدريجياً بين عامي 1996 و2013. ففي عام 2013، سمح ما يزيد قليلاً عن ثلث الحكومات (36 ٪) بالإجهاض لأسباب اقتصادية أو اجتماعية ، بعدما كان في حدود 31 ٪في 1996. في حين أن 30 ٪من الحكومات سمحت بالإجهاض بناء على الطلب سنة2013 بعدما كان 24 ٪في عام 1996.

بين عامي 1996 و2013 زادت عدد الأسباب القانونية للإجهاض في 56 بلدا (20 في أفريقيا ، 12 في آسيا ، 12 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، 8 في أوروبا و4 في أوقيانوسيا). خلال هذا الوقت ، خفضت ثمانية بلدان (3 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، 2 في أفريقيا ، 2 في آسيا و1 في أوقيانوسيا) عدد الأسباب القانونية التي يُسمح بالإجهاض بها (United Nations 2014.p6).

2- مستويات وشدة حوادث الإجهاض

جاء في بعض التقديرات أن عدد حالات الإجهاض بلغ 55.9 مليون حالة سنويا في الفترة الممتدة بين 2010و 2014. وهو في ارتفاع مستمر بنسبة 5.7 مليون حالة - أو 11 ٪ - إذا ما قورن بالفترة الممتدة بين 1990-1994 (50.2 مليون). ووفق نفس المعطيات نفسها ، تحدث حوالي 49.3 مليون حالة في المناطق النامية و6.6 مليون حالة في المناطق المتقدمة. (Sedgh G et al.2016.p89)

وتمثل العمليات غير الآمنة حسب منظمة الصحة العالمية 48 ٪ من جميع هذه الحالات ، وهى حالات تجرى من قبل الأفراد دون المهارات اللازمة أو في بيئة لا تتفق مع الحد الأدنى من المعايير الطبية ، أو كليهما. ويُذكر أن هذا النوع من الإجهاض يتسبب ، على الصعيد العالمي ، في نحو 13 ٪ من مجموع وفيات الأمهات (منظمة الصحة العالمية .2009).

ووفق بعض التقديرات غير المباشرة فانه يتم في البلدان النامية إدخال خمسة ملايين امرأة إلى المستشفى لعلاج المضاعفات المتعلقة بالإجهاض غير الآمن كل عام.(SusheelaSingh. 2006, Pages 1887-1892)

ويُعتقد أيضا أن عبء العجز الناتج عن الإجهاض غير الآمن كبير: فقد تكون الوفيات والمرض الناجم عن الإجهاض مسؤولين عن خسارة 5 ملايين عام من الحياة الإنتاجية في جميع أنحاء العال م7p17). (AJ.Adler,et al.2012.

واهم الأسباب وراء ذلك تعود لعدم إتاحة الإجهاض الآمن في العديد من هذه البلدان بسبب القيود القانونية والعوائق الإدارية للوصول إلى خدمات الإجهاض القانوني والعوائق المالية والافتقار للهياكل الصحية ولمقدمي الخدمة المؤهلين والمدربين بشكل كافٍ. وتتأثر الأعداد المطلقة للإجهاض بحجم السكان ، إلا إن المعدلات السنوية ليست كذلك ، فهي تعكس شدة أو تردد حوادث الإجهاض.

وبشكل عام- تفيد تقارير منظمة الصحة العالمية- انه في الفترة 2010-2014، قدر المعدل السنوي العالمي للإجهاض لجميع النساء في سن الإنجاب (15-44) بنحو 35 حالة إجهاض لكل 1000امراة (الشكل 2)، وهو بذلك في انخفاض إذا ما قرن بمعدل فترة 1990-1994 البالغ 40 حالة لكل 1000أمراة (Guttmacher Institute.2017) .

الشكل 2: معدلات الإجهاض في مناطق العالم (لكل 1000امراةفي سن الإنجاب)

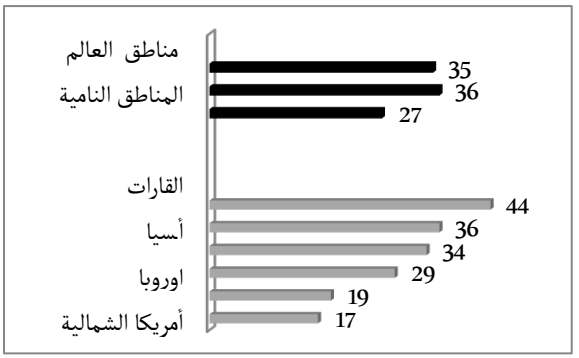

Source : Sedgh G et al2016.p388

ويختلف معدل الإجهاض حسب تقدم البلدان ، ففي المناطق النامية في الفترة 2010-2014، حدثت 36 عملية إجهاض كل عام لكل 1000 امرأة تتراوح أعمارهن بين 15 و44 عامًا ، مقارنة بـ 27 في المناطق المتقدمة.

على المستوى الإقليمي (الشكل 2)، توجد أعلى معدلات الإجهاض في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (44 حالة إجهاض لكل 1000 امرأة))، وأدنى معدلاتها في أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا (17 و19 لكل 1000 على التوالي). المعدلات في إفريقيا وآسيا قريبة جداً من المتوسط العالمي (34 و36 لكل 1000).

وقد حدث أكبر انخفاض في معدلات الإجهاض في أوروبا الشرقية ، حيث زاد استخدام وسائل منع الحمل الفعالة بشكل كبير ؛ كما انخفض معدل الإجهاض بشكل ملحوظ في المنطقة دول الاتحاد السوفييتي بعد التفكك ، خاصة في آسيا الوسطى. حيث ازداد استخدام وسائل منع الحمل الحديثة والفعالة زيادة كبيرة بعد الاستقلال السياسي لهذه الدول - مما أدى إلى انخفاض معدلات الإجهاض.

هذا ، ويحدث الإجهاض بشكل متكرر في الدول النامية وهي الأكثر تقييدًا لهذه العمليات (محظورة تمامًا أو يُسمح بها فقط لإنقاذ حياة المرأة)، مقارنة بالدول المتقدمة التي يكون فيها أقل تقييدًا.

أن الغالبية العظمى من حالات الإجهاض تنتج عن حالات الحمل غير المرغوب فيه لذلك تلجا النساء لتخلص منه عن طريق الإجهاض وقد يكون في شروط غير صحية خاصة في الدول المتخلفة. وهذا يعكس إلى حد كبير مستويات الحاجة غير الملباة لوسائل منع الحمل.

وتفيد بعض الدراسات أن معدلات الحمل غير مرغوب فيه بلغت في المناطق المتقدمة والنامية 45 و65 لكل 1000 امرأة تتراوح أعمارهن بين 15 و44 عامًا على التوالي https://www.guttmacher.org/report/abortion-worldwide-)2017)

وقد تزايد اللجوء للإجهاض لتحديد النسل وللاتجاهات المتزايدة نحو تفضيل العائلات الأصغر (النووية) وللتحكم بشكل أفضل في توقيت ولادة الأطفال.

وللإشارة فان الدراسات تجمع حالات الإجهاض المستحث والعفوي لأن حالات الإجهاض المستحث في البلدان التي يكون فيها الإجهاض غير قانوني قد يتم تسجيلها كإجهاض عفوي وبالتالي فإن استبعاد حالات الإجهاض العفوي المسجلة قد يقلل من حالات الإجهاض غير الآمن.

3- خصائص النساء اللاتي يتعرضن للإجهاض

تعدّ المعلومات حول ما إذا كانت هناك مجموعات معينة من النساء أكثر عرضة من غيرها للإجهاض مفيدة لتطوير واستهداف التدخلات لمنع الحمل غير المقصود ولتقديم خدمة أفضل للنساء اللائي يقمن بالإجهاض ولبناء إستراتجية لتفادي تكرار هذه العمليات.

ولعل عمر المرأة وتأثيره على الإجهاض يبقى من أهم العوامل التي شدت انتباه الباحثين في هذا المضمار، إذ أبرزت بعض الدراسات أن معدلات الإجهاض في بعض البلدان تعد أعلى بين النساء في الفئة العمرية 20-24 عامًا. أما في بعض البلدان الأخرى فان الذروة تقع في أوائل الثلاثينات من العمر. (Juarez F et al, 2013)

كما يتأثر الإجهاض- مستحثا كان أم عفويا - أيضًا بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة في كل مجتمع. وتنبع مستويات الإجهاض التفاضلية من التباين في مستوى حالات الثروة والتحصيل العلمي والإقامة - حضرية كانت أم الريفية.

وكشفت بعض البحوث الميدانية التي أجريت على مجموعة كبيرة من البلدان النامية على أن معدلات الإجهاض أعلى بين النساء الأكثر تعليما في سبع من 12دولة آسيوية تتوفر على بيانات كاملة حول محددات الإجهاض. كما أن معدلات الإجهاض أكثر ارتفاعا في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية في جميع الدول الأسيوية ، باستثناء أرمينيا وأذربيجان والفلبين

وفيتنام ،حيث معدلات إجهاض النساء في المناطق الحضرية والريفية متشابهة(Chae S, et al.2017).

ثانيا/ المقاربة المنهجية للدراسة

1- مجالات البحث الميداني

تعدّ هذه الدراسة جزءا من مجموعة من البحوث الديموغرافية والصحية التي أجريت في المؤسسة العمومية للتوليد وأمراض النساء "مريم بعتورة"، والتي تقع في وسط مدينة باتنة والتي شملت مواضيع متعددة منها الصحة العامة للسيدات وعدد الأطفال المرغوب فيه وجنس الطفل المرغوب فيه وطريقة الوضع -قيصرية كانت أم عبر المسلك العادي - والسن عند الزواج. ولقد شملت كل هذه البحوث بما في ذلك البحث الحالي عينة مشتركة في الخصائص الشخصية للمبحوثات.

وقد اعتمدنا في اختيار العينة على المسح الشامل لكل النساء المتزوجات واللواتي يتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة منقضية واللائي لجأن لعيادة من اجل الوضع ، ودامت الدراسة شهرا كاملا امتدت من 20جوان إلى 20 جويلية لسنة 2019 ، وهي عينة غرضيه تكونت من 505 سيدة.

2- أدوات الدراسة

لقد تم استخدام أداة المقابلة لجمع البيانات ، كونها من التقنيات الشائعة الاستعمال في البحوث الميدانية لأنها تحقق أكثر من غرض في نفس الوقت. فهي من جهة سهلة الاستعمال وتلاءم النساء الأميات ، ومن جهة أخرى ، تجعل النساء يشعرن بأهمية الموضوع أكثر مقارنة بالاستبيان.

وضمت استمارة تسعة أسئلة تضمنت كل من سن السيدات المبحوثات، ووضعهن المهني، ووسط إقامتهن، ومحلهن السكنى ، وصلة القرابة بين الزوجين ، وتعرضها للعنف الزوجي. كما سُئلت كل امرأة ، من جهة ، عمّا إذا كانت قد أجهضت مرة واحدة على الأقل خلال الحياة الزوجية ، ومن جهة أخرى ، عمّا إذا كانت قد تعرضت لهذه الحوادث مرة واحدة على الأقل خلال 12 شهر التي سبقت الحمل وذلك لحساب معدلات الإجهاض. كما تم مساءلتهن حول حالتهن الصحية العامة وطريقة وضعهن لمولودهن.

3- تفريغ البيانات

تم الاعتماد في عملية تفريغ البيانات ومعالجتها على النسخة 20 من الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية لاختبار العلاقة بين المتغيرات ، ومنه فحص فرضيات البحث ، قمنا باستخدام ما يلي:

1- معامل الاقتران والذي يستخدم عندما يكون لكل من الظاهرتين صفتين فقط:

$$Ca = \frac{ad-bc}{ad+bc}$$

2 –معامل التوافق والذي يستعمل عندما تتكون الظاهرتين أو إحداهما على الأقل من أكثر من صفتين:

$$(Cc=\sqrt{\frac{x-1}{x}})$$

وكما هو معلوم فان هذين المعاملين يقيسان درجة الارتباط بين متغيرين أحدهما وكلاهما وصفيين والتي ليس لها صفة الترتيب.

ثالثا/ خصائص عينة البحث

1-الخصائص الديموغرافية والاجتماعية لأفراد العينة: لقد بلغ مجموع أفراد عينة البحث ، وفق الجدول رقم 1 ، 505 مبحوثة تقع أعمارهن بين 15 و49 سنة منقضية ، وتتوزع على الترتيب التنازلي التالي: 32.1 **%**عند الفئة العمرية **25**-29 سنة ثم تليها الفئة 30-34 سنة ب 26.3 %ثم الفئة 20-24 سنة ب 22.6 % ، وسجلت الفئة 45-49 سنة ادني نسبة ب0.6 %.

أما عن الوسط الحسابي لأعمار السيدات فبلغ 29.5 سنة ، وهو يعبر عن متوسط سن الأمهات عند الإنجاب ، الذي تراوح في الجزائر في السنوات الأخيرة بين 29.5 و31.5 سنة (ONS.2015).

وجاء توزيع المستوى التعليمي لأفراد العينة على الترتيب التصاعدي الأتي: 7.9% أميات ، تليها السيدات ذوات المستوى التعليمي المتوسط ، حيث بلغت 12.9%. ثم الجامعيات والحاصلات على شهادة جامعية بنسبة 24.6% ، ثم تليها السيدات ذوات المستوي التعليمي المتوسط بنسبة 24.8% ، وسجلت أعلى نسبة عند السيدات ذوات مستوى تعليمي الثانوي ب29.9 %.

الجدول 1: توزيع أفراد العينة حسب بعض الخصائص الاجتماعية والديموغرافية

	العدد	%
الفئات العمرية		
19-15	9	1.8
24-20	114	22.6
29-25	162	32.1
34-30	133	26.3
39-35	67	13.3
44-40	17	3.4
49-45	3	0.6
المستوى التعليمي للمبحوثة		
أمي	40	7.9
ابتدائي	65	12.9
متوسط	126	24.8
ثانوي	151	29.9
عالي	124	24.6
الحالة الشخصية		
مشتغلة	70	13.9
غير مشتغلة	435	86.1
وسط الإقامة		
حضري	401	79.4
ريفي	104	20.6
محل السكن		
مسكن مستقل	262	51.9
مع أهل الزوج	242	47.9
مع أهل الزوجة	1	0.2
صلة القرابة بين الزوجين		
نعم	139	27.5
لا	366	72.5
عدد الأطفال	1	244
	2	113
	3	78
	4	44
	5	18
	6 فأكثر	8
العنف الزوجي		
العنف الجسدي		
نعم	35	6.9
لا	470	93.1
العنف المعنوي		
نعم	252	49.9
لا	253	50.1
المجموع	505	100

وقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أيضا أن نسبة مرتفعة من السيدات عاطلات عن العمل، حيث قدرت نسبة اللواتي يمارسن نشاط مهني (13.9%) فقط، بينما بلغت نسبة السيدات غير العاملات (الماكثات بالبيت) 86.1%.

وأفرزت عينة الدراسة الميدانية أن نسبة النساء القاطنات في الوسط الحضري بلغت 79.4% من مجموع أفرادها، بينما بلغت نسبة اللواتي انحدرن من الريفي 20.6%.

ويتضح أيضا من خلال المعطيات أن 51.9 % من السيدات يقطن في مسكن مستقل، في حين بلغت اللواتي يقطن مع أهل الزوج 47.9%.

أما عن صلة القرابة فقد أدلت 2 من أصل 7 نساء أنها ترتبط بصلة دموية بزوجها، وهي بذلك تتفق إلى حد ما مع ما تم تسجيله في هذا المضمار على المستوى الوطني 33.3(% (ONS .2014).

وعن عدد الأطفال لكل امرأة، فقد بلغ نسبة ممن لديهن طفل واحد 48.3 %(244)، أما اللواتي لديهن 6 أطفال فأكثر فمثلت 2.6 % من مجموع الأمهات (8). هذا، وقد بلغ متوسط عدد الأطفال لكل امرأة 2.01 وهو بمثابة المؤشر التركي بي للخصوبة.

وتفيد بيانات نفس الجد ولأن 6.9 % من مجمل أفراد العينة تعرضن مرة واحدة على الأقل خلال حياتهن الزوجية للعنف الجسدي على يد أزواجهن، في حين أفادت نصف المبحوثات (49.9%) أنهن تعرضن للعنف المعنوي مرة واحدة على الأقل خلال الحياة الزوجية.

2-حالات الإجهاض المسجلة لدى عينة البحث

الجدول 2: توزيع أفراد العينة حسب حوادث الإجهاض

	العدد	النسبة%
إجهاض مرة واحدة على الأقل خلال الحياة الزوجية		
نعم	110	21.8
لا	395	78.2
الإجهاض خلال 12 شهر قبل الحمل		
نعم	66	13.2
لا	439	86.8

تفيد معطيات الدراسة الميدانية من خلال الجدول 2 أن 22.6 % من السيدات أجهضن مرة واحدة على الأقل خلال حياتهن الزوجية. في سنة 2002 كشفت وزارة الصحة أن نسبة السيدات المتزوجات اللواتي فقدن حملا بلغت 8.1%من مجموع الأحمال (Ministère de la santé.2004).

أما عن معدل الإجهاض (عدد الحالات المسجلة في سنة معية لمجموع الولادة الحية)، فقد أبرزت المعطيات

أن13.2% من السيدات المبحوثات أجهضن مرة واحدة على الأقل خلال السنة التي سبقت الحمل (وهو يعبر عن الشدة أو تردد الإجهاض عند النساء). وهو بذلك في ارتفاع إذا ما تم مقارنته بنتائج المسح الوطني لصحة الأم والطفل لسنة 1992 أين تم تسجيل 105 حالة إجهاض لكل 1000ولادة حية. ONS.1994))

3-الأبعاد الصحية للأمهات

من خصائص أفراد عينة البحث والمرتبطة بصحة الأم ، اختار الباحث بُعدين هما:

البُعد الأول هو الحالة الصحية العامة للأمهاتأو الصحة المدركة (ذاتية التقييم) وهي التقييم العام لصحة الأم كما تراها ، وهي واحدة من المؤشرات الصحية الأكثر استخداما ، ومعترف بها على أنها موثوقة وصحيح ، ومن السهل أن تفهم وبسيطة الجمع (Idler E. L. Benyamini Y.1997.p21).

أما البُعد الثاني فهو كيفية أو طريقة وضع الأمهات لمولودهن (قيصرية كانت أم مسلك عادي).

نعتقد وكما هو موضح في الفرضيتين الأخيرتين أن هذين البُعدين يتأثرا تأثير بالغ الأهمية بالإجهاض.

الجدول 3 توزيع أفراد العينة حسب الخصائص الصحية

	العدد	النسبة%
الحالة الصحية العامة		
جيدة	490	%97.0
سيئة	15	%03.0
طبيعة الوضع		
قيصرية	387	%76.6
مسلك عادي	118	%23.4

تفيد معطيات الجدول 3 أن 97 % من الأمهات يرين أن صحتهن مُرْضِيَةٌ ، في حين ترى 3% منهن أنها سيئة.

أما عن طريقة الوضع فتكشف معطيات نفس الجدول أن نسبة الوضع عن طريق العملية القيصرية بلغت 23.4% من مجموع الولادات ، وهي بذلك في زيادة مستمرة إذا ما قرنت بالسنوات السابقة ، إذ بلغت 8 % سنة 2006 وفق المسح الوطني المتعدد المؤشرات ((ONS. 2008.p118. وهو الاتجاه السائد في الكثير من البلدان فعلى سبيل المثال انتقلت نسبة القيصريات في فرنسا من 10.9%سنة1981 إلى 20% سنة 2003. (Ministère des affaires sociales.2003)

رابعا/ العلاقة بين الخصائص الشخصية للأمهات والإجهاض

1-العلاقة بين الإجهاض وسن السيدات

إذا استثنيا الفئتين العمريتين الأولى والأخيرة ، فان العلاقة بين سن السيدات واحتمال حدوث الإجهاض هي علاقة طردية ، فكلما ارتفع سن المرأة زاد احتمال إجهاضها ، إذ أبرزت معطيات الجدول4 أن احتمال حدوث الإجهاض يكون منخفضا عند الفئة العمرية 20-24 سنة (6.1%)، ليرتفع تدريجيا إلى 11.1% عند الفئة العمرية 25-29 سنة و13.5 % عند العمر 30-34سنة ثم 23.9% عند العمر 35-34 سنة ، ليصل إلى أقصى مستوى له لدي الفئة 40-44 سنة (41.2 %).

الجدول 4: توزيع السيدات حسب الإجهاض وحسب العمر

فئات الأعمار	حدوث الإجهاض خلال 12 شهرا قبل الحمل		المجموع
	نعم	لا	
19-15	0	9	9
24-20	7	107	114
29-25	18	144	162
34-30	18	115	133
39-35	16	51	67
44-40	7	10	17
49-45	0	3	3
المجموع	66	439	505

وكشفت تقارير أن الإجهاض حسب السن يأخذ اتجاهين: على شكل منحنى حرف U ونمو رتيب مع تقدم العمر (Akinrinola Bankole.1999)

وقد أشار معامل التوافق إلى ارتقاء العلاقة بين المتغيرين إلى مستوى الدلالة الإحصائية ، إذ بلغ هذا الأخير 0.328 عند مستوى الدلالة 0.0001.

2- العلاقة بين الإجهاض والمستوى التعليمي

الجدول 5: توزيع السيدات حسب الإجهاض وحسب المستوى التعليمي

		هل حدث إجهاض خلال الحياة الزوجية				المجموع
		لا		نعم		
		العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	
المستوى التعليمي لزوج المبحوثة	أمي	6	546.1	7	53.84	13
	ابتدائي	48	70.58	20	29.41	68
	متوسط	161	80.09	40	19.90	201
	ثانوي	128	81.01	30	18.98	158
	عالي	52	80	13	20	65
المجموع		395		110		505

يبدو مثير للاهتمام دراسة ما إذا كانت هناك علاقة بين الإجهاض والمستوى التعليمي للمرأة. ولعل تحليل بيانات الجدول 5 تبن أن نسبة الإجهاض عند الأميات من الأمهات لامست 53.8 % ، وعند ذوات المستوى المتوسط بلغ 29.4 % ، في حين يتدحرج إلى 20 % عند الجامعيات . وعند اختبار العلاقة بين المتغيرين تبين أنها تحمل الدلالة الإحصائية (معامل التوافق يساوي 0.149 عند مستوى الدلالة 0.022).

3 -العلاقة بين الإجهاض والحالة الشخصية للسيدات

يوضح الجدول6 أن نسبة الإجهاض عند الأمهات العاملات (618.%) تقل عن نظيرتها عند الأمهات غير المشتغلات (3, 22%). وقد بين معامل الاقتران أن الارتباط بين المتغيرين ضعيف (Ca =0114.)

الجدول6 : توزيع السيدات حسب الإجهاض وحسب النشاط المهني

الحالة الشخصية		هل حدث إجهاض خلال الحياة الزوجية			المجموع
	نعم	النسبة%	لا	النسبة%	
غير مشتغلة	13	18.6	57	84.4	70
مشتغلة	97	22.3	338	77.7	435
المجموع		110	395		505

4-العلاقة بين الإجهاض ووسط الإقامة

الجدول7 : توزيع السيدات حسب الإجهاض وحسب وسط الإقامة

وسط الإقامة	هل حدث إجهاض خلال الحياة الزوجية				المجموع	
	نعم	النسبة%	لا	النسبة%		
حضري	83	20.6	318	79.4	401	
ريفي	27	25.9	77	74.1	104	
المجموع	110		395		505	

يوضح الجدول 7التباين في نسبة الإجهاض بين أمهات الوسط الحضري (20.6%) وأمهات الوسط الريفي (25.9%). وقد دل معامل الاقتران إلى أن العلاقة بين المتغيرين ضعيفة (Ca=0.146). وقد جاء في المسح الجزائري حول صحة الطفل والأم سنة 1992 أن النساء الأكثر عرضة لهذه الحوادث هن النساء القاطنات في الوسط الريفي (ONS.1994).

5- العلاقة بين الإجهاض ومحل السكن

الجدول 7: توزيع السيدات حسب الإجهاض وحسب محل السكن

المحل السكن	هل حدث إجهاض خلال الحياة الزوجية				المجموع	
	نعم	النسبة %	لا	النسبة %		
مع أهل الزوج	34	14	208	86	242	
مع أهل الزوجة	1	100	0	0	1	
مسكن مستقل	75	28.6	187	71.3	262	
المجموع	110		395		505	

إذا استثنينا محل السكن " مع أهل الزوجة " والذي لا تسمح معطياته بالتحليل الإحصائي ، فان دراسة تظهر أن هذا الأخير يؤثر تأثير بالغ الأهمية في حدوث الإجهاض من عدمه ، حيث يبن الجدول 7 أن نسبة الإجهاض أكبر بكثير بين الزواجان المقيمات في مسكن مستقل (28.6 %) مقارنة بقرينتهن المقيمات مع أهل الزوج (14.0 %) ، بمعنى أن احتمال أن تجهض المرأة المقيمة في مسكن مستقل يفوق مرتين الاحتمال ذاته إذا كانت تقيم مع أهل الزوج. وقد تبين باستعمال معامل الاقتران أن الارتباط بين المتغيرين متوسط (0.421).

6 -العلاقة بين الإجهاض وصلة القرابة

الجدول 8: توزيع السيدات حسب الإجهاض وحسب صلة القرابة بين الزوجين

صلة القرابة مع الزوج	هل حدث إجهاض خلال الحياة الزوجية				المجموع
	نعم	النسبة%	لا	النسبة%	
قريب	37	26.6	102	73.3	139
غير قريب	73	20	293	80	366
المجموع	110		395		505

تظهر المعالجة الإحصائية لمعطيات الجدول 8 عدم استقلالية شدة الإجهاض عن صلة القرابة بين الزوجين، بمعنى أخر هناك اختلاف في نسبة الإجهاض عند ما نضع في الاعتبار بُعد صلة القرابة بين السيدات وأزواجهن، ففي الوقت الذي تقل فيه نسبة الإجهاض عن 20 % بين سيدات اللواتي لا تربطهن صلة دموية مع أزواجهن، نلاحظ أن نسبتها تجاوزت حد 26.6% عند الأمهات اللواتي تربطهن صلة مع أزواجهن، إلا أن العلاقة بين المتغيرين قيد الدراسة ضعيفة، إذ بلغت قيمة معامل الاقتران 0.186.

7- العلاقة بين الإجهاض وعدد الأطفال

يشير تحليل معطيات الجدول 9 بما لا يدع مجال للشك أن هناك علاقة عكسية بين عدد الأطفال الذي تم إنجابهم واحتمال الإجهاض، بمعنى كلما ارتفع عدد الأطفال كلما قل احتمال إجهاض المرأة.

الجدول 9: توزيع السيدات حسب الإجهاض وحسب عدد الأطفال

إذ أن احتمال الإجهاض بلغ 88 % عند الأمهات ذوات طفل واحد و 62.9% عند اللواتي لديهن طفلين و51.8%عند الأمهات ذوات 3 أطفال، لتنخفض إلى 26.7% عند السيدات ذوات 4 أطفال وثم 25% لدى الأمهات ذوات 5 فأكثر. وعند اختبار العلاقة بين المتغيرين تبين أنها جوهرية، إذ بلغ معامل التوافق 0.376 عند مستوى الدلالة 0.0001.

8- العلاقة بين الإجهاض والعنف الزوجي الممارس ضد الأمهات

1- الإجهاض والعنف الزوجي الجسدي

عندما نضع في الاعتبار متغير العنف الجسدي (الجدول 10)، نجد أن نسبة الزوجات اللواتي أجهضن مرة واحدة على الأقل خلال الحياة الزوجية قد بلغت 48.6 %بين السيدات اللواتي تعرضن للعنف الجسدي، مقابل19.8% بين نظيرتهن اللواتي لم يتعرضن لهذه الاعتداءات، بمعنى أخر السيدات المعنفات أكثر تعرضا لحوادث الإجهاض بمقدار ضعفين ونصف تقريبا عن النساء غير معنفات. وعند فحص نتائج البحث الحالي فان معامل الاقتران أشار إلى أن الارتباط بين المتغيرين قوي (Ca 0.586=).

الجدول 10: توزيع السيدات حسب الإجهاض وحسب العنف الزوجي الجسدي

		حدوث الإجهاض				
		نعم	النسبة %	لا	النسبة%	المجموع
العنف الجسدي	نعم	17	48.5	18	41.5	35
	لا	93	19.7	377	81.3	470
	المجموع	110		395		505

وتتسق هذه النتيجة إلى حدي بعيد مع ما خلصت إليه كثير من الدراسات، إذ أكدت أن عامل العنف الزوجي يشكل خطر ثابت وقوي على إنهاء الحمل عن طريق الإجهاض. (Gillian Aston. Susan Bewley.2009)

2 – الإجهاض والعنف الزوجي المعنوي

استنادا لمعطيات الجدول 11 يتبين أن هناك عدم تجانس في النزعة التي تتخذها مستويات الإجهاض حسب

عدد الأطفال الأحياء	حدوث الإجهاض خلال 12 شهرا قبل الحمل				المجموع
	نعم	النسبة%	لا	النسبة%	
1	22	88	3	12	25
2	17	63	10	67	27
3	14	52	13	48	27
4	4	26.6	11	73.4	15
5 فاكثر	4	25	12	75	16
المجموع	61		49		110

العنف المعنوي الممارس ضد الزوجات، إذ تتباين بشكل

نسبي وفقا ما إذا كانت تعرضت للعنف الزوجي المعنوي (25.4%) أم لم تتعرض لهذه الاعتداءات (18.2%). وهذه العلاقة الضعيفة نسبيا يؤكدها معامل الاقتران الذي قدر ب0.210.

الجدول 11: توزيع السيدات حسب الإجهاض وحسب العنف الزوجي المعنوي

		حدوث الإجهاض				
		نعم		لا	النسبة%	المجموع
عنف معنوي	نعم	64	25.4	188	74.6	252
	لا	46	18.1	207	81.9	253
	المجموع	110		395		505

خامسا / تأثير الإجهاض على صحة الأمهات

1-الصحة المدركة والإجهاض

الجدول 12: توزيع السيدات حسب الصحة المدركة وحسب الإجهاض

		الصحة المدركة				المجموع
		سيئة	النسبة%	حسنة	النسبة%	
هل حدث إجهاض خلال الحياة الزوجية	نعم	6	5.4	104	94.6	110
	لا	9	2.2	386	97.8	395
المجموع		15		490		505

تكشف معطيات الجدول 12 أن إجهاض المرأة يؤثر تأثير بالغ الأهمية في صحتها، إذ بلغت نسبة النساء اللواتي أجهضن وأدلين أن صحتهن سيئة 5.4%، في حين لم تتجاوز هذه النسبة 2.2 % عند الأمهات اللواتي لم يجهضن. بمعنى أخر نسبة النساء ذوات الصحة السيئة عند اللواتي أجهضن تفوق الضعفين تلك التي لوحظت عند الأمهات التي لم يجهضن. وعند اختبار العلاقة بين المتغيرين قيد الدراسة من خلال معامل الاقتران تبين أنها مقبولة (Ca =0.424). وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الآثار السلبية ومضاعفات الإجهاض وأضراره على الصحة الجسدية للمرأة.

2-طريقة الوضع والإجهاض

الجدول 13: توزيع السيدات حسب طريقة الوضع وحسب الإجهاض

		طريقة الوضع				المجموع
		قيصرية		مسلك عادي		
		العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	
هل حدث إجهاض خلال الحياة الزوجية	نعم	30	27.3	80	72.7	110
	لا	88	22.3	307	77.7	395
المجموع		118		387		505

إن متغير الإجهاض لم يكن له تأثير كبير على ما إذا كانت الولادة طبيعية أم قيصرية. فالوضع عبر الولادة القيصرية بلغت نسبته 27.3 % عند الأمهات اللواتي أجهضن، في حين النسبة نفسها قدرت ب 22.3 % عند اللواتي لم يجهضن. وهذه النتيجة تعكسها قيمة معامل الاقتران المتدنية (0.133).

الخاتمة

لقد جاءت هذه الدراسة التي يغلب عليها الطابع الميداني لكشف النقاب على مدى تأثير بعض المحددات والممارسات الاجتماعية على الإجهاض.

اعتمدت الدراسة على عينة غير عشوائية من المبحوثات شملت 505 سيدة. وأهم ما يمكن عرضه من النتائج المتحصل عليها هو:

1- كشفت الدراسة الميدانية أن 22.6 % من السيدات أجهضن مرة واحدة على الأقل خلال حياتهن الزوجية، كما أبرزت النتائج أن 13.2% من السيدات أجهضن مرة واحدة على الأقل خلال السنة التي سبقت الحمل.

2- إن الإجهاض يميل للارتفاع كلما ارتفع عمر المرأة وهذا ما أكدته نتائج الجدول 4، إذا أن نسبة الإجهاض عند العمر 20-24 سنة 6.1%، فإنها تجاوزت 23.9% عند العمر 35-34 سنة، لتصل إلى حدود 41.2% عند الفئة 40-44 سنة.. وجاءت هذه النتائج لتسير وفق ما توقعته الفرضية الأولى،

3-أبرزت النتائج الميدانية من خلال الجدول 5 انه كلما زاد المستوى التعليمي للأمهات كلما قل احتمال تعرضهن للإجهاض، إذ بلغت نسبة الإجهاض 53.8 %عند

ألاميات ، في حين لم تتجاوز 20 %عند الجامعيات. وهذه النتائج دعمت الفرضية الثانية من البحث.

4 -أثبتت النتائج أن تأثير متغيري الحالة الشخصية للسيدات ووسط إقامتهن لم يؤثرا تأثيرا جوهريا على حدوث الإجهاض.

5- يعدّ محل السكن من المتغيرات القليلة الاستعمال في الدراسات السوسيولوجية والديموغرافية ، وقد أثبتت الدراسة الميدانية مما لا يدع مجالا للشك انه ذو أهمية كبير في تحديد مستويات الإجهاض ، ففي الوقت الذي لم تتجاوز نسبة الإجهاض 14 % عند النساء المقيمات مع أهل الزوج فانها تجاوزت 28.6 % عند المقيمات في مسكن مستقل. وجاءت هذه النتائج لتتماشى مع الفرضية 6 مؤداه أن احتمال الإجهاض يزيد بكثير بين الزوجات المقيمات في مسكن مستقل مقارنة بقرينتهن المقيمات مع أهل الزوج.

6-إن تأثير صلة القرابة على الإجهاض يبدو واضحا من خلال مقارنة نسبة الإجهاض في المجموعة التي يسودها ارتباط دموي بين الزوجين (26.6%) ونظيرتها التي لا تربطهن صلة قرابة مع أزواجهن (20%).

7-تشير بيانات الجدول 9 أن هناك علاقة عكسية بين عدد الأطفال الذي تم إنجابهم واحتمال الإجهاض ، بمعنى كلما ارتفع عدد الأطفال كلما قل الإجهاض ، إذ بلغ احتمال الإجهاض - على سبيل المثال - 88 %عند الأمهات ذوات طفل واحد ، في حين لم يتجاوز25 % عند أمهات 4 أطفال فأكثر. وجاءت هذه النتائج عكس ما تم توقعه في الفرضية 7.

8- إن بُعد العنف الزوجي الجسدي يؤثر تأثيرا بالغ الأهمية في حدوث الإجهاض من عدمه ، فالنساء اللواتي تعرضن للعنف الجسدي أجهضن في حدود 48.6 % بينما لم تتجاوز هذه النسبة 19.8% عند مجموعة السيدات اللائي لم يتعرضن للعنف الجسدي. النزعة نفسها تم ملاحظتها ولكن بدرجة اقل عند الثنائية: الإجهاض / العنف الزوجي المعنوي (الجدولين 10 و11)، إذ بلغت نسبة الإجهاض 25.4% عند الأمهات اللواتي تعرضن لهذا الشكل من العنف مقارنة ب 18.2% عند اللواتي لم يتعرضن لهذه الاعتداءات. وهذه النتائج دعمت الفرضية 8 المتعلق بالارتباط الجوهري بين العنف الزوجي والإجهاض.

9- هناك اختلاف كبير وفق تحليل معطيات الجدول 12 -بين نسبة النساء اللواتي أجهضن وأدلين أن صحتهن سيئة (5.4%)، والنسبة ذاتها عند الأمهات اللواتي لم يجهضن (2.2 %). هذه النتائج دعمت الفرضية التاسعة.

10- لم تتأثر طريقة وضع الأمهات لمولودهن إلا تأثير ضعيف بالإجهاض ، إذ جاءت نسبة الولادات القيصرية متقاربة بين اللواتي أجهضن (27.3 %) واللواتي لم يجهضن (22.3 %).

هذا ، ورغم محدودية وتواضع بعض النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة ، إلا أنها تبقى أول دراسة ميدانية تعرضت لمفهوم محددات الإجهاض على المستوى الوطني ، إذ يفتقر مجتمعنا إلى الكثير من البيانات للإحاطة بهذا الموضوع إحاطة كاملة ، مما يجعل الباب مفتوح أمام الباحثين في هذا المضمار.

المراجع والهوامش

- الجريدة الرسمية 1985. العدد 8.

-ذوقان عبيدات-عبد الرحمن عدس-كايد عبد الحق (1984)، البحث العلمي ، مفهومه وأدواته وأساليبه. عمان.

- منظمة الصحة العالمية(2009) الإجهاض غير المأمون : التقديرات العالمية والإقليمية للإجهاض غير المأمون والوفيات المرتبطة به.

-A. J. Adler, V. Filippi, S. L. Thomas and C. Ronsmans Systematic Review Incidence of severe acute maternal morbidity associated with a bortion: a systematic review. Tropical Medicine and International Health. volume 17 no 2 pp 177–190 february 2012.

-AkinrinolaBankole, Susheela Singh and Taylor Haas (1999). Characteristics of Women Who Obtain Induced Abortion .A journal of peer-reviewed research.V25.N2 June1999.

- Chae S, Desai S, Crowell M, Sedgh G, Singh S (2017) Correction: Characteristics of women obtaining induced abortions in selected low- and middle-income countries. PLOS ONE 12(5): e0177149

-Gilda Sedgh and al, (2007). Induced abortion: estimated rates and trends worldwide. Guttmacher Institute. New york.

-Gillian Aston. Susan Bewley (2009). Abortion and domestic violence. The Obstetrician &Gynaecologist.

-Guttmacher Institute, Adding it up: investing in contraception and maternal and newborn health, 2017, *Fact Sheet*, New York: Guttmacher Institute, 2017.

-Lakrouf Ali (2018). Evolution de la fécondité en Algérie : Tendances et Déterminants. Revue des sciences sociales Laghouat.V7, N 28 Janvier 2018.

-Idler E. L. Benyamini Y (1997). Self-Rated Health and Mortality: a Review of Twenty-Seven Community Studies. Journal of Health Social Behavior 38(1).

-Juarez F et al., Unintended Pregnancy and Induced Abortion in Mexico: Causes and Consequences, New York: Guttmacher Institute, 2013

-Ministère de la santé (2004). Enquête algérienne sur la santé de la famille (Papfam). Alger.

-Ministère des affaires sociales, du travail et de la solidarité. La pratique des césariennes : évolution et variabilité entre 1998 et 2001 - Etudes et résultats. Bulletin N° 275 –DREES. Paris ,2003.

-ONS (1994). Enquête algérienne sur la santé de la mère et de l'enfant (EASME). Alger.

-ONS. Enquêtenationaleindicateursmultiples-MICS3.Alger,2008.

-ONS (2015). Démographie algérienne. N740.Alger.

-Sedgh G Gilda et al., Abortion incidence between 1990 and 2014: global, regional, and subregional levels and trends, *Lancet*, 2016, 388(10041):258–267.

-Susheela Singh. Hospital admissions resulting from unsafe abortion: estimates from 13 developing countries. Volume 368, Issue 9550, 25 November–1 December 2006, Pages 1887-1892.

-United Nations, (2013.) World Population Policies Database (2013 Revision). New York.

-United Nations (2014) Abortion Policies and Reproductive Health around the World. New York.

https://www.guttmacher.org/report/abortion-worldwide-2017

https://www.islamweb.net/NewLibrary/display_umma.php?lang=&BabId=14&ChapterId=14&BookId=253&CatId=201&startno=0

-https://www.altibbi.com

التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط: الدور الجزائري أنموذجا 1995-2019

Dealing with illegal immigration phenomenon in the Mediterranean: the role of Algeria as a model 1995-2019

تاريخ الإرسال: 03-10-2019 تاريخ القبول: 08-06-2021

سمير بن عياش، جامعة بومرداس،samir.benayache@yahoo.fr

الملخص

اتخذت ظاهرة الهجرة غير الشرعية منحا خطيرا على المستوى الدولي بسب انتشار الحروب الأهلية والاضطهاد الممارس ضد الأفراد والجماعات بسبب الانتماء العرقي أو الديني أو السياسي ، وكانت أحد الأسباب لحركات انتقال كبيرة ، لاسيما بعد النزاعات التي خلفها الربيع العربي ، فعملية التنقل الأكثر خطورة على حياة وصحة المهاجرين غير النظاميين ، شكلت بدورها تهديدا لدول العبور والدول المستقبلة لهم ، وتم اتخاذ العديد من الآليات لمعالجة الهجرة غير النظامية على المستوى المتوسطي في ظل احترام الحريات والحقوق الإنسانية ، وعملت الجزائر في جوارها الإقليمي (الجوار الإفريقي .والأوربي) على تحقيق ذلك ، والأرقام تدل على انتشار كبير للأمراض الخطيرة وارتفاع الكثافة السكانية ، وتقاطع بعض شبكات تهريب البشر بالتهريب بكل أنواعه ، وهناك انعكاسات على تقدير الجهد الفردي ، فالشباب يضيع سنوات من حياته للعيش في حلم قد لا يتحقق أو يقوده لحتفه ، وأصبحت الظاهرة أكثر تهديدا للاقتصاد والأمن القومي ، فالهجرة غير النظامية هي ظاهرة ذات أبعاد عالمية موجودة في الكثير من مناطق العالم ومست الدول المتقدمة منها أو المتخلفة ، وأثرت على الأمن والاستقرار وهددت البني الاقتصادية والاجتماعية للدول مثل حالة ضفتي المتوسط ، مما يستوجب على الجزائر ودول جوارها الأفارقة وبقية الدول المغاربية ، وكذا شركائها الأوربيين لمعالجتها وفق منظور دولي قائم على التعامل مع أسبابها الحقيقية ومن ثم تقديم الآليات بما يخدم جميع الأطراف المعنيين بالظاهرة.

الكلمات المفاتيح: الهجرة غير الشرعية ، الجزائر ، البحر الأبيض المتوسط ، الجوار الإقليمي ، الأمن ، التنمية.

Résumé

Le phénomène de la migration irrégulière a pris une tournure sérieuse au niveau international en raison de la propagation des guerres civiles et des persécutions contre des individus et des groupes en raison de leur appartenance ethnique, religieuse ou politique, et a été l'une des raisons de grands mouvements, en particulier après les conflits laissés par le Printemps arabe. Le processus de mouvement qui est le plus dangereux pour la vie et la santé des migrants en situation irrégulière a également constitué une menace pour les États de transit et d'accueil. Il y a des répercussions sur l'appréciation des efforts individuels, les jeunes perdent des années de leur vie pour vivre dans un rêve qui ne peut pas être réalisé ou conduit à leur mort, et le phénomène est devenu plus une menace pour l'économie et la sécurité nationale. Pour des pays comme les deux rives de la Méditerranée, l'Algérie et ses pays voisins africains et maghrébins, ainsi que ses partenaires européens, doivent s'y attaquer dans une perspective internationale basée sur leurs causes réelles, puis fournir des mécanismes pour servir toutes les parties impliquées dans le phénomène.

Mots-clés : migration irrégulière, Algérie, Méditerranée, voisinage régional, sécurité, développement.

Abstract

The phenomenon of irregular migration has taken a serious turn at the international level due to the spread of civil wars and persecution against individuals and groups due to ethnic, religious or political affiliation, and has been one of the reasons for large movements, especially after the conflicts left by the Arab Spring. The process of movement that is most dangerous to the lives and health of irregular migrants has also posed a threat to transit and receiving states. There are repercussions on the appreciation of individual efforts, young people waste years of their lives to live in a dream that may not be realized or led to their death, and the phenomenon has become more a threat to the economy and national security. For countries such as the two shores of the Mediterranean, algeria and its Neighbouring Africans and Maghreb countries, as well as its European partners, must address them in accordance with an international perspective based on dealing with their real causes and then provide mechanisms to serve all parties involved in the phenomenon.

Keywords: irregular migration, Algeria, Mediterranean, regional neighborhood, security, development.

المقدمة

أصبحت الهجرة غير الشرعية إحدى التحديات الأمنية المعاصرة، والتي تثير اهتمام الدول والمنظمات الدولية والباحثين الأكاديميين، وقد عقدت في هذا الشأن الكثير من المؤتمرات الدولية الحكومية، وكذا الندوات العلمية، وأبرمت الاتفاقيات بين الدول للحيلولة دون آثارها السلبية وهدفها في ذلك التصدي لظاهرة الهجرة غير المشروعة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، وإيجاد الحلول الكفيلة بعدم تحولها إلى تهديد الأمن الدولي وتهديد أمن الدول المتضررة منها، وتكمن صعوبة التعامل مع هذه الظاهرة بسبب الطابع الإنساني الذي تحمله، وكذا تعقيدات ما تخلفه من تداعيات على الأفراد والمجتمعات، وقد ساهمت الكثير من الأطراف الدولية والإقليمية مثل منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي واتحاد المغرب العربي والدول المعنية والمتضررة من الظاهرة سواء في الضفة الشمالية أو الجنوبي للمتوسط بدورها بالدفع نحو الاهتمام اللائق بهذه الظاهرة، وتوفير الحماية للضحايا في مختلف أصقاع العالم، وإيجاد الحلول العملية لها.

سيتم التركيز على التهديد الذي تشكله الهجرة غير الشرعية خاصة تلك القادمة من دول الساحل الافريقي، فقد ساهمت الظروف المناخية وانتشار البطالة وقلة فرص العمل، وكذا الحروب وفقدان الأمن والاستقرار بالعديد من المناطق في العالم في انتشار الهجرة غير الشرعية، فالظاهرة مرتبطة بعوامل محلية وبشكل الأنظمة السياسية وعدم مسايرة المطالب المجتمعية المختلفة الأبعاد، والإخفاقات التي عرفتها الأنظمة السياسية، وما تلاها من تحول الصراع السياسي إلى عنف وتطاحن وحروب أهلية، وحولت المواطنين الآمنين في أوطانهم إلى رعايا موزعين على كل أصقاع العالم، مجابهين الموت في رحلاتهم بحثا عن مكان آمن يحفظ كرامتهم.

أهمية البحث، وأهدافه

سيتم ربط الموضوع المتعلق بالمهاجرين بطريقة غير شرعية والمشاكل التي تعترضهم في مسار الهجرة غير الشرعية، والتهديدات التي قد يشكلونها في طريق الهجرة نحو أوربا مرورا بدول شمال افريقيا، وبحث تداعيات الربيع العربي بخصوص هذا الوضع، حيث أدت الأزمات الأمنية والاقتصادية والسياسية لانتشار البطالة والركود الاقتصادي، وفي انطلاق موجة هجرة غير مشهودة، ومع تزايد أعداد المهاجرين يزداد التخوف من التهديدات التي سيشكلونها،

وهذه الورقة تهدف للبحث في تأثير هذه الظاهرة على دول العبور والمقصد، كما سيتم استعراض الحلول الأمنية والتنموية بالتركيز على الحالة الجزائرية وتبيان مدى قدرتها على الحد من الهجرة غير الشرعية.

-**المنهج البحثي:** تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي: بهدف الكشف عن المشكلات التي تعترض المهاجرين، وتبيان الحلول العملية والسياسات الحكومية للتعامل معها وأهمية مخرجات ذلك، كما سيتم توظيف الاقترابات المؤسسية والقانونية والنظمي لفهم وتحليل وتقييم مخرجات البرامج والسياسات المتعلقة بالظاهرة.

وعن الدراسات السابقة للموضوع، فهناك الكثير منها ولكنها تركز على دراسة كل مرحلة من مراحل الهجرة غير الشرعية، ويغلب عليها طابع التجريم، ولا ينظر للمهاجرين كضحايا لبيئة دولية تخدم الشركات المتعددة الجنسيات والعولمة المتوحشة، وكضحايا للحروب والصراعات وللتغير المناخي والاحتباس الحراري، فالأسباب تتعدد ولكن من يدفع الثمن هم المهاجرين بطريقة غير شرعية، ومن هذه الدراسات يمكن ذكر ما يلي:

- **كتاب مصطفى عبد العزيز مرسى**: حمل عنوان "قضايا المهاجرين العرب في أوروبا"، نشر سنة 2010 وتناول قضايا المهاجرين العرب بالدول الأوروبية، كالاندماج، وحماية حقوقهم، ومكاسب وسلبيات الهجرة، عد الكاتب إشكالية الهجرة غير القانونية كإحدى إفرازات الفجوة التنموية بين الشمال والجنوب، والتى قدرت عائداتها بنحو 12 مليار يورو سنويا، فى حين بلغ عدد ضحايا قوارب الموت بالبحر الأبيض المتوسط خلال الفترة 1989-2002 بما بين 8000 و10,000 شخص سنويا، ويرى الكاتب أن تشديد قوانين الهجرة وتطبيق سياسات انتقائية للمهاجرين خاصة ضد العرب والمسلمين، أديا إلى زيادة الهجرة غير الشرعية.

- **دراسة بوهالي حفيظة ونش عزوز**، وتحمل عنوان:» مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال وسائل الإعلام دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي أنموذجا خلال سنة 2017«، ونشرت بمجلة جيل العلوم الإنسانية

والاجتماعية في ماي 2018، وخلصت إلى أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة تتحكم فيها العديد من الأسباب والظروف إلا أنها تتطلب مقاربة شاملة من جميع الجوانب منها النفسية والاجتماعية والسياسية والأمنية، بالإضافة إلى مساهمة مؤسسات التنشئة الاجتماعية منها الأسرة والمدرسة والمسجد ووسائل الإعلام.

- كما أعد **المعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية** دراسة حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية تتناول بالخصوص تاريخ هذه الظاهرة ومراحلها العملية ووسائلها المستعملة وتحليلا لدوافعها، إلى جانب عرض المؤشّرات والإحصائيات المسجّلة بصفة رسميّة من سنة 2011 إلى حدود أكتوبر 2017، وسلطت الدراسة الضوء على البعد الجيو سياسي لهذه الظاهرة وملامح الإستراتيجية لمكافحتها.

- **كتاب سليم شنة**، مسارات الهجرة في الجزائر المعاصرة: أفارقة جنوب الصحراء وجزائريون نحو المنفى، نشر في سنة 2016 بباريس، دار النشر"Karthala"، تمثل الهدف الرئيسي من هذا العمل في محاولة فهم الهجرة بوصفها حراكا اجتماعيا عموما، ومقاربة عمليات الانتقال ذهابا وإيابا وطرق العبور للمهاجرين بدون وثائق في الجزائر خصوصا. بالإضافة للكشف عن التناقضات بين الخطابات الرسمية والواقع الاجتماعي فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية في منطقة المغرب العربي. إلى جانب دراسة تجارب المهاجرين بدون وثائق والتي تسمح بتسليط الضوء على خاصية العالمية التي تتميّز بها هذه الظاهرة، وفي هذا الصدد، تناول الباحث في دراسته جوانب متنوّعة، حيث تطرّق للبناء الإعلامي لظاهرة هجرة المهاجرين بدون وثائق في الجزائر، وذلك من خلال دراسة وتحليل الصور السوسيو – إعلامية لهؤلاء المهاجرين، وتوضيح ارتباطها بمصالح مختلف الفاعلين الاجتماعيين

وهذا البحث سيتجه نحو تبيان المشاكل المعترضة للمهاجرين بصفة غير شرعية، وتبيان كيفية التعامل معهم من طرف مختلف الأطراف والتركيز على السياسات والمؤسسات الجزائرية وتقييم جهودها للحد من هذه الظاهرة والتهديدات التي تشكلها في ظل احترام حقوق الإنسان الذي تكفله القوانين المحلية والدولية.

-**الإشكالية**: ما مدى نجاعة المساهمات الدولية في التعامل مع تهديدات الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط ؟ وهل الجهود الجزائرية كافية لحل مشاكل الهجرة غير النظامية منها واليها وعبرها؟ وللإجابة على هذه الإشكالية سيكون العمل وفق الخطة التالية:

.المحور الأول: الإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية.

. المحور الثانى: واقع الهجرة غير الشرعية عبر البحر الأبيض المتوسط:

.المحور الثالث: واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر:

. المحور الرابع: التكفل الدولي بظاهرة الهجرة غير الشرعية:

-المحور الخامس: المساهمات الجزائرية الخارجية والداخلية للتعامل مع تهديدات الهجرة غير الشرعية:

-خاتمة

.الاستنتاجات.

.اقتراحات.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية.

سيتم توضيح مفهوم الهجرة ثم الهجرة غير الشرعية، وتطور هذا المفهوم فتصنيف المهاجرين غير الشرعيين، وصولا لتحديد أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

-أولا: مفهوم الهجرة والهجرة غير الشرعية

لكون الهجرة غير الشرعية جزء من الهجرة فسنبدأ من تعريف الهجرة ثم التحول للهجرة غير الشرعية.

1.مفهوم الهجرة

✓ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نص أن: " لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة ، ويحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة" (الأمم المتحدة ، ، 1948، صفحة 02)

✓ المنظمة الدولية للهجرة حسبها الهجرة هي:" تحركات أشخاص أو مجموعة من الأشخاص سواء عبر الحدود أو داخل الدولة، وهي تحركات سكانية تشمل أي نوع من تحرك الناس أيا كانت مدته أو تركيبته أو أسبابه، وتشمل هجرة اللاجئين والنازحين والمهاجرين لدوافع اقتصادية، والأشخاص الذين يتنقلون لغايات أخرى، بما فيها لم شمل الأسرة".

(الأمم المتحدة ، 2018، صفحة 123)

2.مفهوم الهجرة غير الشرعية:

✓ تطور مفهوم الهجرة غير الشرعية في الأدبيات القانونية ، فبعد أن كان يطلق عليها في بداية الأمر "الهجرة غير الموثقة ""Undocumented Migration ، تطور المفهوم ليصبح الهجرة غير القانونية أو الشرعية Illegal Migration ، وبعد ذلك ارتبط هذا المفهوم بمصطلح الأمن البشري فأخذ يظهر مقرونا بمصطلح:" Human Security Migration and" ، ثم أخذ مصطلح الهجرة غير الشرعية يرتبط إلى حد كبير بمفهوم: " الاتجار بالبشر Human Trafficking" ، حيث قد تأخذ الهجرة غير الشرعية مفهوماً آخر وهو تهريب المهاجرين.

✓ **منظمة الأمم المتحدة** تعرف الهجرة غير الشرعية بأنها: "دخول غير مقنن لفرد من دولة إلى أخرى عن طريق البر أو الجو أو البحر... ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة ، كما تعني عدم احترام المتطلبات الضرورية لعبور حدود الدولة.

(شتيوي ، 2014 ، صفحة 06)

✓ **المفوضة الأوروبية** تعرف للهجرة غير الشرعية بأنها:" ظاهرة متنوعة تشمل أفراد من جنسيات مختلفة يدخلون إقليم الدولة بطريقة غير مشروعة عن طريق البر والبحر والجو بما في ذلك مناطق العبور والمطارات ، ويتم عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة".

✓ (دخالة ، 2014 ، الصفحات 123-154)

✓ **المنظمة الدولية للهجرة** حسبها فإن: "الهجرة غير النظامية هي حركات انتقال تجرى خارج المعايير التنظيمية للبلدان المرسلة وبلدان العبور والبلدان المستقبلة ، فهي من منظور بلدان المقصد الدخول أو البقاء أو العمل في البلد دون التصاريح أو الوثائق اللازمة بموجب الهجرة ، أما من منظور البلدان المرسلة فالوضع النظامي يظهر مثلا في حالات عبور شخص للحدود الدولية دون جواز سفر أو وثائق سفر صالحة ، أو لا يلبي المتطلبات الإدارية لمغادرة البلد ، ولكن ثمة ميل إلى حصر استخدام مصطلح "الهجرة غير القانونية" في حالات تهريب اللاجئين أو الاتجار بالأشخاص."(الأمم المتحدة ، 2018 ، صفحة 122)

وسمى المهاجرون غير الشرعيين بالحراقة ، حيث يلجأ المهاجر بمجرد وصوله إلى أوروبا إلى إحراق أوراق هويته أملاً في الحصول على هوية جديدة في دولة المقصد ، (علو ، 2009 ، صفحة 73)

فالملاحظ هو الاختلاف في تحديد المفهوم والتباين بين غير شرعي وغير نظامي أو غير قانوني ، أو سري أو ما يعرف ب "الحرقة ، وتأخذ أحيانا حالة هجرة قسرية ، وكلها تتناول ظاهرة تتعلق بحالات أفراد تركوا أوطانهم لسبب من الأسباب ، واتجهوا نحو وجهة أخرى دون احترام الطرق المعتادة لدخول الدول الأجنبية ، أو بقوا فيها دون احترام التنظيمات المتعلقة بالبقاء فيها.

3.تصنيف المهاجرين غير الشرعيين: يمكن تصنيف المهاجرين إلى فئتين ، وذلك تبعًا للأسباب الّتي دفعتهم إلى الهجرة ، الأولى"طالب اللّجوء" ((Asylum Seeker والثّانية "المهاجر الاقتصادي" (Economic ، Migrant(، إنّ هذا التّصنيف مهمّ جدًّا بالنسبة للمهاجرين نحو دول الاتّحاد الاوروبي:

✓ **طالب اللّجوء(Asylum Seeker)**: تختلف القوانين الّتي تطبّق على "طالب اللّجوء" عن تلك الّتي تطبّق على "المهاجر الاقتصادي" ، فضلًا عن أنَّ لطالب اللّجوء حقوقًا تمنحه إيّاها "اتّفاقيّة جنيف الخاصّة بوضع اللّاجئين" ، وعرّفت هذه الإتّفاقيّة طالب اللّجوء بأنَّه: "كلّ شخص يوجد ، وبسبب خوف له ما يبرّره من التّعرض للاضطهاد بسبب عرقه ، أو دينه ، أو جنسيّته ، أو انتمائه إلى فئة اجتماعيّة معيّنة ، أو آرائه السياسيّة ، خارج بلد جنسيّته ولا يستطيع ، أو لا يرغب ، بسبب ذلك الخوف أن يستظلّ بحماية ذلك البلد ، أو كلّ شخص لا يملك جنسيّة ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة نتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع ، أو لا يرغب ، بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد".

✓ **المهاجر الاقتصادي(Economic Migrant):** هو من يترك بلده بهدف تحسين مستوى معيشته أو بهدف التّحصيل العلمي ولا يوجد خطر يهدّد حياته. (مرعب ، 2016 ، الصفحات 79-107)

ثانيا - أسباب الهجرة غير الشرعية: هناك الكثير من الأسباب منها:

1- الدوافع الديمغرافية: حيث يعيش حاليا 61% من سكان العالم في آسيا (4.7 مليار نسمة)، و17 في المائة في أفريقيا (1.3 مليار نسمة)، و10 في المائة في أوروبا (750 مليون نسمة)، و8 في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (650 مليون نسمة)، وما تبقى من 5 في المائة في أمريكا الشمالية (370 مليون نسمة) وأوقيانوسيا (43 مليون نسمة). وتبقى الصين (1.44 مليار نسمة) والهند (1.39 مليار نسمة) هما أكبر بلدان العالم، ومعا مع أكثر من 1 مليار شخص يمثلان نسبة 19 و18 في المائة من سكان العالم، على التوالي. ومع حلول 2027، يُتوقع أن تتجاوز الهند الصين لتصبح أكبر بلدان العالم سكانا، في حين يُتوقع أن ينخفض عدد سكان الصين بنسبة 2.2% (أي 31.4 مليونا) بين عامي 2019 و2050.

(الأمم المتحدة، 2019)

و يفتح الانتقال الديموغرافي الذي تشهده بعض المجتمعات آفاقا للاستفادة التنموية المستدامة، وهو ما يطلق عليه مصطلح "الهبة الديموغرافية"، وعموده الفقري هو الشباب، وتشير الدراسات القياسية لدول شرقي آسيا إلى أن 50 إلى 70% من هذا النمو قد تم بفضل التغيرات المواتية بارتفاع نمو السكان في سن العمل ، وارتفع فيه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6% سنويا، وانخفضت فيها نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم إلى 37%، والفرصة التنموية التي يتيحها ازدياد حجم الشباب مرهون باعتماد سياسات اقتصادية واجتماعية تنطلق من إحداث عملية تنموية مستدامة تؤمن شروط الأمن الإنساني، ذلك أن هشاشة الأمن الإنساني تمثل أحد أبرز مفاعيل رفع وتيرة الهجرة عمومًا وهجرة الشباب خصوصا، وينشأ التوتر بين العرض الديموغرافي المتمثل بزيادة حجم الشباب وعملية التنمية في عدم تلبية تلك العملية لحاجات هذا العدد الكبير من الشباب؛ ليس على مستوى التشغيل فحسب، بل على مستوى الحاجات المواطنية أيضا، في ظل هيمنة النظم التسلطية على عملية التنمية، فلم يكن مفارقة أن تندمج الحقوق الاجتماعية والاقتصادية مع الحقوق المواطنية السياسية في عمليات التغير الاجتماعي التي شهدها أكثر من بلد عربي منذ(2011)، وما تزال هذه المرحلة مستمرة بكل تعقيداتها، وتمثل مرحلة انتقالية لهذه المجتمعات، وفي هذه المرحلة الانتقالية فإن التوتر بين زيادة العرض الديموغرافي لقوة الشباب في هذه المجتمعات وإخفاقات السياسات التنموية السياسية السائدة في توفير فرص العمل وإطلاق عملية تنموية مستدامة سيبقى مليئا بالتوترات، ما لم يترافق الانتقال الديموغرافي مع انتقال مؤسسي قائم على فهم خيارات التنمية؛ وتُعد الهجرة الفعلية والهجرة الاحتمالية في وقت واحد من أبرز نتائج هذا التوتر.

(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)

فيمكن ملاحظة عديد تجارب الدول وخاصة العربية، والتي عرفت التطور الديمغرافي الكبير، ولكن هذا التطور لم يقابله الاهتمام اللازم للشباب والباحثين عن فرص العمل، وكذا الاستماع لانشغالاتهم في إطار مواطنة حقيقية لا يتم فيها اقتصاد المواطنين للمشاركة في الشأن العام، فالمهم ليس فقط العدد الكبير للسكان، بل المسألة في كيفية استيعاب الزيادة المتواصلة للشباب في المجتمع وإشراكهم في عملية تنموية حقيقية تستثمر طاقاتهم، فهم يستفيدون في تحسين وترقية وضعهم الاجتماعي، ومجتمعاتهم تستفيد كذلك، وكذا جعل مساهمتهم فعالة في الفضاء العمومي، والاهتمام بالمواطنين ليس في التشغيل وحسب، بل جميع المجالات وبما يمكن من تحقيق التنمية المستدامة للدولة.

2. الأسباب الاقتصادية والاجتماعية : تتمثل في انتشار مظاهر البطالة وانخفاض الأجور وتدني مستوى المعيشة للمهاجرين بطريقة غير شرعية في بلدانهم الأصلية، حيث يتميز الدافع الاقتصادي بقدرته الكبيرة على التأثير على قرار الهجرة، كما أن الثقل النسبي للعامل الاقتصادي يحدد من جهته شرعية الهجرة كهجرة دائمة أو مؤقتة، فالنسبة الغالبة من المهاجرين تستقر في بلاد المهجر سواء تمثل ذلك في الهجرة بصورتها المؤقتة أو في صورتها غير الشرعية، كما ترتبط الدوافع الاجتماعية بالدوافع الاقتصادية ارتباطا طرديا، فالبطالة وتدني مستوى المعيشة على الرغم من كونها عوامل اقتصادية إلا أنها ذات انعكاسات اجتماعية ونفسية لها أثرها على الفرد والمجتمع، (بوهالي و عزوز، 2018، الصفحات 165-179)

وفي الوقت الحالي تقدر الأمم المتحدة بأن ما نسبته 23% من سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، (شتيوي، 2014، صفحة 06) فيما تحقق الهجرة غير الشرعية وعمليات تهريب

البشر أرباحاً تصل إلى (404) مليار دولار وهو رقم كبير دفع بشبكات المافيا العالمية للعمل في هذا الميدان والتوسع فيه ، (عامر ، 2019) وأوصت اللجنة العالمية للهجرة الدولية بضرورة تبني مقاربة شاملة ومستديمة للتعامل مع الهجرة غير المشروعة ، وأكدت أن الهجرة غير المشروعة هي وليدة الأبعاد الثلاثة والمعروفة ب- Les 3D - وهي التفاوت في التنمية ، والنمو الديموغرافي ، وضعف الحكم الراشد وحماية حقوق الإنسان. (عواشرية ، 2015 ، الصفحات 139-164)

تساهم مظاهر انتشار البطالة وانعدام الأمل للحصول على مناصب مستقرة ، وأحيانا تكون لفترة طويلة دون الوصول لأي حل ، وحتى في حال وجود منصب عمل يكون المقابل من حيث الأجر متدنيا وغير كاف للوصول لمستوى معيشي لائق يحفظ كرامة الفرد وعائلته بدولته الأصلية ، فتوفر مثل هذه الظروف يجعل منها دافعا كبيرا لاتخاذ قرار الهجرة غير الشرعية ، فالأسباب الاقتصادية لها الأثر الكبير على اتخاذ قرار الهجرة غير النظامية والمجازفة بحياة الإنسان عبر البحر المتوسط في قوارب للموت ، كما أن الأفارقة المجازفين بحياتهم فهم قبل الوصول إلى المنطقة المغاربية كمنطقة عبور قد جازفوا بحياتهم عبر الصحراء ومنطقة الساحل المليئة بالتهديدات ، ولكن هذه الأسباب ليست الوحيدة .

3.الأسباب السياسية والأمنية والبيئية: هناك عوامل سياسية تدفع نحو الهجرة كالطابع الشمولي الذي تتسم به بعض أنظمة الحكم ، وانتهاك الحقوق السياسية وعدم احترام حقوق الإنسان ، هي كلها ظواهر تم تحديدها على نطاق واسع بأنها مصادر لانعدام الاستقرار السياسي والعنف والتطرف ، فضلا على أن بعض البلدان تعاني الفساد البنيوي على المستويات الاقتصادية والسياسية.

(شتيوي ، 2014 ، صفحة 06)

كما أن انتشار التدخل العسكري والحروب وسيادة نظم الديكتاتورية من مسببات الهجرة غير النظامية ، فهي تعبير عن السخط على وضعية الحرمان السياسي وفقدان حرية التعبير وغياب حقوق الإنسان واحترام الحريات العامة ، والهجرة غير النظامية رغبة للبحث عن ملجأ آمن يحقق لهم الكرامة الإنسانية وحرية التعبير عن الذات ، كما أن البيئة القاسية وتهديد الكوارث تشكل عوامل طرد للسكان ، وانتشار الجفاف والمجاعات والأوبئة ، كما جعلت القوانين الأوربية الصارمة للهجرة النظامية بعض الشباب يسلك الطريق غير القانونية للوصول لأوربا.

(بوهالي و عزوز ، 2018 ، الصفحات 165-179)

وبالإضافة للأسباب السابقة يمكن إدراج تأثير العولمة ووسائل الإعلام والاتصال الحديثة والصراع الدولي على مناطق النفوذ والموارد وغيرها من الأسباب ، وكلها تدفع المهاجر بالمجازفة بحياته بهدف البحث عن مكان آخر لحفظ كرامته ، قد تكون بعضها أو جلها سببا لها ، فالسبب هو اختلال كبير للوضعية الاجتماعية والاقتصادية للمهاجر ، ومعاناته من البطالة أو التشغيل الهش ، وعدم توفر فرص عمل حقيقية لفترات طويلة ، وقد تكون الأجور والمداخيل متدنية وغير كافية للعيش الكريم ، والمناسبة لتوفير السكن وتلبية مطالب الحياة المعاصرة له ولأسرته إن كان له أسرة أو تكوينها في حالة كونه أعزبا ، كما أن انتشار الفساد والاستبداد يفقد الأمل للمهاجر في تحسين وضعيته والعيش بكرامة في وطنه ، فقد يعاني الظلم والقهر دون حماية قانونية وقضائية ، فالغالب في هذه الوضعية غياب احترام الحريات الأساسية واحترام حقوق الإنسان ، وعدم استقلالية العدالة وضعف الاحتكام للقانون ، ومن الأسباب عدم الاستقرار السياسي الداخلي والثقة بين الحاكم والمحكوم ، وقد تكون الصراعات المسلحة والحروب الأهلية والصراع الطائفي .

المحور الثاني: واقع الهجرة غير الشرعية عبر البحر المتوسط

تشكل المغرب والجزائر وليبيا بلاد عبور ، والمغرب المحطة الرئيسة للتسلل إلى أوروبا نظراً لقربها الجغرافي من إسبانيا ، حيث يمكن من طنجة رؤية الساحل الأوروبي بالعين المجردة.

(علو ، 2009 ، صفحة 73)

أولا.مسارات الهجرة غير الشرعية بالمتوسط:

من خلال الخريطة التالية سيتم توضيح المسارات التي تتبعها رحلات تهريب المهاجرين عبر البحر المتوسط:

الخريطة 1: مسارات الهجرة غير الشرعية عبر المتوسط



المصدر: (Organisation internationale pour les migrations، 2019)

يلاحظ من خلال الخريطة استغلال شبكات تهريب المهاجرين لسواحل الضفة الشمالية للمتوسط القريبة جدا من السواحل الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط ، وخاصة في حالات اسبانيا وايطاليا واليونان وقبرص وانطلاقها من قبل في الحالة الإفريقية من دول الساحل الإفريقي ، ومرورها بدول شمال إفريقيا.

وتعد جزيرة "لا مبيدوزا " الايطالية مركزا مهما لاستقبال المهاجرين غير الشرعيين القادمين من جنوب المتوسط ، حيث شهدت الجزيرة العديد من حوادث الغرق لعشرات المهاجرين غير الشرعيين ، ففي أكتوبر 2013 غرق على سواحلها حوالي 360 شخص. (دخالة ، 2014، الصفحات 123-154)

ثانيا –ضحايا الهجرة غير الشرعية بالبحر المتوسط:

تتسبب الظاهرة في مأساة تختلف أعداد ضحاياها من عام لآخر:

1. إحصائيات وفيات الهجرة غير الشرعية بالبحر المتوسط

وبخصوص الوفيات أثناء مسار الهجرة غير الشرعية ، سيتم مقارنتها مع حالات الوصول إلى السواحل الأوربية حسب البيانات المتوفرة من المصادر ذات الاهتمام بهذا الموضوع ، وتظهر من خلال الخريطة التالية:

الخريطة 2: الوفيات والوصول للهجرة نحو أوربا عبر المتوسط.



المصدر: (لوكان ، 2017)

فمن خلال الخريطة يظهر لنا توزيع حالات الوصول وكذا الوفاة للمهاجرين بطريقة غير شرعية عبر البحر الأبيض المتوسط سنة 2016، بكل من قبرص ، اليونان ، ايطاليا ، اسبانيا ، والتي تناقص عددها الإجمالي المقدر ب 161010 سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 حيث تم تسجيل 363401 حالة وصول ، أما بالنسبة للوفيات فقدرت ب 2993 حالة وهو كبير جدا ، ويعبر عن مأساة حقيقية بحوض البحر الأبيض المتوسط.

حيث جاء في تقرير لمنظمة العفو الدولية أنه "نظرا لانعدام عمليات الإنقاذ ، تقريبا ، خلال النصف الأول من سنة2017، كانت هذه السنة ، الأكثر دموية في تاريخ البحر الأبيض المتوسط" ، فمنذ ربيع سنة 2016، تراجعت نسبة أعداد المهاجرين المارين عبر حوض المتوسط باتجاه أوروبا ، وحافظت على استقرارها مقارنة بسنة 2014، كما ارتفعت عدد الرحلات ، وانتهى أغلبها بكارثة مأساوية ، وأكدت العديد من الإحصائيات الصادرة في سنة 2015، أنه خلال تلك السنة ، ارتفعت أعداد رحلات الموت بشكل كبير عبر حوض البحر الأبيض المتوسط ، وفي الآن ذاته ، تزايد عدد القتلى والمفقودين ، لكنها تعد أقل دموية مقارنة بسنة 2016، نظرا لعمليات الإنقاذ المكثفة تحت إشراف الأمم المتحدة ، ووفقا للأرقام الصادرة ، بلغ عدد القتلى والمفقودين في الفترة

الممتدة بين شهر يناير وجوان سنة 2015 وسنة 2016، قرابة 5000 شخص، ويعكس هذا الارتفاع في عدد الوفيات التي تم إحصاؤها خلال سنة 2016، الصعوبات التي تحيط بظروف الرحلات لاجتياز البحر الأبيض المتوسط، ويعزى ذلك أساسا إلى هشاشة القوارب المستعملة في الرحلات، من جانب آخر، عمد المهربون إلى استخدام قوارب مطاطية، في ظل حملات مكافحة التهريب التي تقودها الدول الأوروبية.

(لوكان، 2017)

كما اعتبرت المنظمة الدولية للهجرة، البحر المتوسط، "المنطقة الأكثر دموية في العالم"، مشيرة إلى أنها شهدت غرق نحو 33 ألف شخص وهم يحاولون الوصول إلى شواطئ أوروبا منذ عام 2000 وحتى نوفمبر 2017، وقالت المنظمة، أن 33761 مهاجراً على الأقل جرى الإبلاغ عن وفاتهم أو فقدانهم في البحر المتوسط بين عامي 2000 و2017، ونحو 161 ألف مهاجرا ولاجئا وصلوا إلى أوروبا بحراً في 2017، 75% منهم إلى إيطاليا، في حين توجه الباقون إلى اليونان وقبرص وإسبانيا، بينما غرق نحو ثلاثة آلاف آخرين، وهذا العدد يفسر حجم المأساة الإنسانية الفعلي، حتى وإن كان العدد القياسي لوفيات المهاجرين بدأ يتراجع في عام 2017، وهذا نتيجة لعوامل كثيرة منها التعاون بين الاتحاد الأوروبي وتركيا وليبيا، ويؤدي إغلاق الطرق الأقصر والأقل خطورة للهجرة غير الشرعية إلى فتح طرق أطول وأكثر خطورة، ما يزيد من احتمال الموت في البحر، وخلص التقرير إلى أن غياب المسارات القانونية لطالبي اللجوء أدى إلى زيادة أعداد الوافدين عن طريق البحر على طول طرق شرق ووسط وغرب البحر الأبيض المتوسط منذ عام 2009. . (الهجرة الدولية"، 2019)

2. تراجع المهام البحرية للبحث والإنقاذ وأثرها على زيادة ضحايا الهجرة غير الشرعية عبر المتوسط:

أكدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أن عدد الضحايا على مسار الهجرة بين ليبيا والاتحاد الأوروبي ارتفع بأكثر من الضعف في 2018، في ظل تراجع المهام البحرية للبحث والإنقاذ في عام 2018، بلغ معدل الوفيات واحدا من بين كل 14 مهاجرا عبروا طريق البحر الأبيض المتوسط بين ليبيا والاتحاد الأوروبي، وكان المعدل واحدا من بين كل 38 في 2017، ومنذ تولي الحكومة الشعبوية الحكم في إيطاليا في جوان 2018 وشروعها في إبعاد سفن الإنقاذ التابعة للمنظمات غير الحقوقية، فإن المهاجرين الذين يتم إنقاذهم من البحر كثيرا ما كانوا يجدون أنفسهم محل نزاع بين دول الاتحاد الأوروبي بشأن الدولة التي يتم السماح بإنزالهم فيها، وذكرت المفوضية أن إجمالي عدد المهاجرين الذين عبروا البحر المتوسط إلى أوروبا عام 2018 بلغ نحو 117 ألف شخص، وتوفي في البحر المتوسط 2275 على الأقل، مقارنة بـ 172 ألف مهاجر عبروا إلى أوروبا عام 2017 ووفاة 3139 شخصا، وحسب المفوضية، فإن البحر المتوسط شهد موت ستة أشخاص يوميا في المتوسط عام 2018، وبينما ارتفع معدل الوفيات على المسار المركزي، تراجع المعدل قليلا في بقية أنحاء البحر من واحد من بين كل 55 إلى واحد من بين كل 51 من الواصلين، وبينما تراجع عدد الواصلين إلى إيطاليا بـ80% إلى 23400 شخص عام 2018، زاد عدد الواصلين إلى إسبانيا بأكثر من الضعف إلى 65400 كما ارتفع إلى اليونان بـ 45% إلى 50500.

(DW, 2019)

كما حملت منظمة "سى ووتش" للإغاثة والإنقاذ الألمانية فى أكتوبر 2018، إيطاليا مسؤولية ارتفاع حالات الغرق بين المهاجرين فى البحر المتوسط، وبأن حالات الوفاة بين هؤلاء المهاجرين بلغت فى سبتمبر2018 نحو 20 %، وأن مهاجرا من بين كل خمسة يحاولون عبور المتوسط، يلقى حتفه، ما جعل معدلات الوفاة بينهم قد وصلت إلى مستوى غير مسبوق، وأن سياسة إيطاليا الخاصة برفض رسو سفن الإنقاذ غير الإيطالية على سواحلها، كانت سببا فى زيادة وفيات المهاجرين بالبحر المتوسط. وأن عملية عبور البحر المتوسط بصورة غير قانونية من ليبيا إلى إيطاليا صارت خطرة على المهاجرين بدرجة غير مسبوقة، وتستند منظمة على أبحاث قام بها المعهد الإيطالى للدراسات السياسية الدولية، الذي أثبت بناء على إحصائيات رسمية للأمم المتحدة وتقديرات العاملين بالمعهد ذاته أن معدلات الوفاة خلال الرحلات البحرية من ليبيا إلى إيطاليا وصلت فى سبتمبر2018 إلى 19%. وكانت هذه النسبة تتراوح خلال الأشهر السابقة ما بين 0.1% إلى 8% كحد أقصى، وفق المصدر ذاته. ويستند المعهد فى ذلك إلى أعداد المتوفين والمفقودين مقارنة بمن يصعدون إلى مراكب المهاجرين بصورة غير قانونية من سواحل ليبيا. وتقول بيانات المنظمة الدولية للهجرة إن عدد من لقوا حتفهم خلال 2018 حتى شهر أكتوبر بلغ ألف و777 شخصا خلال محاولتهم عبور

البحر المتوسط بصورة غير قانونية، مقارنة بألفين و749 العدد الذي سجل عام 2017 فى الفترة ذاتها.إلا أن العدد الكلى لمن خاضوا رحلة الهجرة خلال العام الماضى كان أعلى بكثير من العدد الكلى للعام الجاري، (منظمة الاغاثة، 2018)

وهنا يظهر مدى تأثير الأزمة الليبية على تزايد مأساة الهجرة غير النظامية عبر البحر المتوسط، ومدى خطورة السياسات المتبعة من طرف الأحزاب الشعبوية واليمينية المتطرفة، وعدم مراعاتها للبعد الإنسانى فى التعامل مع هذه المسالة.

المحور الثالث: واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر:

رغم كل ما تتميز به الجزائر من خصائص للجذب إلا أنها تعد من مراكز انطلاق وعبور موجات الهجرة غير الشرعية نحو أوربا.

أولا. مكانة الضفة الجنوبية للمتوسط كمصدر للهجرة غير النظامية: تعتبر منطقة جنوب المتوسط خاصة وإفريقيا بصفة عامة من أهم المناطق المصدرة والمستقبلة للاجئين بسبب الحروب وعدم الاستقرار السياسي الذي تعرفه باقي دول المنطقة، وفي هذا الإطار تعد منطقة المغرب العربي منطقة عبور للاجئين والمهاجرين القادمين من دول إفريقية أخرى خاصة من منطقة جنوب الصحراء والبحيرات الكبرى، فالمملكة المغربية تعد نقطة عبور رئيسية نحو إسبانيا عبر مضيق جبل طارق وقد سجل ما بين سنة 1997 إلى سنة 2001 حوالي 3286 ضحية غرقت في المضيق والجزائر وتونس وليبيا هي الأخرى مناطق عبور للمهاجرين القادمين من إفريقيا السوداء حيث أصبحت تعرف انتشارا ملفتا للمهاجرين الأفارقة. (دخالة، 2014، الصفحات 123-154)

ثانيا . الهجرة غير الشرعية انطلاقا من الجزائر: وتعتبر سنة 2007 المأساة الجزائرية بامتياز حيث سجلت بها أكبر عدد رحلات المهاجرين غير الشرعيين، بالإضافة أنه تم انتشال 83 جثة أي أكثر من 60%. (بوهالي و عزوز، 2018، الصفحات 165-179)

احتلت الجزائر المرتبة الخامسة بين الدول الأكثر إقبالا على الهجرة غير الشرعية الى أوروبا، بمعدل 6٪ من مجموع المهاجرين الذين عبروا البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا ما بين شهري جويلية وسبتمبر 2017، حسب تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ووفقا لذات المصدر فإن معدل الهجرة غير الشرعية للجزائريين نحو أوروبا، يضع الجزائر في المرتبة الخامسة بعد سوريا (15٪)، والمغرب (9٪)، ونيجيريا والعراق (7٪ لكل منهما،) بالإضافة إلى ذلك، شكل الجزائريون 18٪ من المهاجرين الوافدين إلى إسبانيا في شهر جويلية 2017، و13٪ شهر أوت ليرتفع الرقم إلى 25٪ شهر سبتمبر، أرقام وضعت الجزائر في المركز الثاني من الوافدين إلى إسبانيا، بعد المغرب، حيث كانت السلطات الإسبانية قد سجلت وصول 5،924 مهاجرا عن طريق البحر، و1،792 برا، خلال صيف 2017، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 90٪ مقارنة بالفترة نفسها عام 2016، بالمقابل تم تسجيل عبور 29،700 مهاجرا من مختلف الجنسيات عبر البحر الأبيض المتوسط مرورا لإيطاليا وإسبانيا، خلال الربع الثالث من عام 2017، من بينها 7،800 إلى إسبانيا و21،700 إلى إيطاليا، فيما وصل عدد المهاجرين غير النظاميين الى هاتين المنطقتين 122،200 مهاجرا خلال عام 2017. (الجنسيات، 2019)

ثالثا. الجزائر من بلد منشأ وعبور للهجرة غير المشروعة إلى مقصد لها: احتلت الجزائر مكانة متنوعة من حيث الهجرة غير المشروعة، فبعد أن عدت بلد منشأ وعبور لها أضحت مقصدًا لها بفعل عوامل متعددة:

1 . الجزائر كبلد منشأ وعبور للهجرة غير المشروعة: عرفت الظاهرة انتشارًا واسعًا منذ أواخر القرن الماضي ؛ وذلك راجع إلى سياسة غلق الحدود التي اتخذتها أوروبا بمقتضى اتفاقية شنغن1995 ، وفرض الرقابة من أجل منع تدفق المهاجرين، وكذا تسوية وضعية المهاجرين الذين لا يحملون وثائق، حيث أثر هذان الإجراءان على حدة الظاهرة، وقد يتسلل المهاجرون غير الشرعيين إلى البواخر الراسية في الموانى، وجاء في إحصاءات مصالح ميناء وهران أن شرطة الحدود تمكنت في الفترة الممتدة من يناير إلى أكتوبر عام 2008 من توقيف300 شاب متلبس في محاولة لامتطاء السفن أو في مناطق ممنوعة من الميناء تحسبًا للرحيل متى أتيحت الفرصة.

ووجد المهاجرون الأفارقة في اتساع الحدود الجزائرية ضالتهم في الدخول برًا إلى الجزائر لينتقلوا بعدها إلى المناطق

الغربية الشمالية، حيث يجدون شبكات للتهريب في انتظارهم ليتسللوا إلى المغرب وبعدها إلى السواحل الإسبانية، وأشارت وزارة الداخلية الإسبانية عام 2007 إلى أن ما يقارب 56 ألف مهاجر غير نظامي داخل التراب الإسباني، في الوقت الذي تم طرد ما يفوق 200 ألف مهاجر قبل وصولهم إلى الحدود الإسبانية، وقد يقارب مليونًا ونصف مليون مهاجر غير نظامي قادم من دول المغرب العربي والساحل الإفريقي ، وشهد عام 2009 تناميًا لظاهرة الهجرة غير المشروعة بالرغم من تزامنه مع صدور القانون الجديد المجرم للظاهرة، وقد نالت هذه الظاهرة فئات أخرى بعد الشباب كالأطفال والفتيات.

2 . الجزائر كبلد مقصد للهجرة غير الشرعية: منذ عام 2000 وبفعل الغلق المرحلي لحدود بلدان الاتحاد الأوروبي في وجه الهجرة، وكذا عملية انتعاش التنمية التي عرفتها الجزائر لم تعد هذه الأخيرة كبلد منشأ وعبور للهجرة غير الشرعية، وإنما أضحت تشكل بلد مقصد للكثير من المهاجرين الذين جاؤوا للاستقرار، أو لأولئك الذين لم يسعفهم الحظ في الوصول إلى الضفة الأخرى، فاستغلوا اتساع مساحة الدولة للتخفي والاستقرار، ولو مؤقتًا بصفة غير مشروعة منتظرين الفرصة للهجرة، فقد أشار رئيس قسم الشرطة القضائية لقيادة الدرك الوطني إلى أن الجزائر تحولت من بلد عبور إلى بلد استقرار ل 70 % من المهاجرين غير النظاميين. (عواشرية، 2015، الصفحات 139-164)

وهناك الكثير من المشاكل المترتبة عن تواجد الأجانب في الجزائر بطريقة غير شرعية، فهناك مشاكل صحية وإمكانية استغلالهم من طرف الشبكات الإجرامية، وكذلك إمكانية استغلالهم من قبل أطراف آخرين بطرق غير قانونية، فلابد من حلول عملية تستهدف تسوية وضعية فئة منهم وإدماجها في سوق العمل، والفئة التي يمكن أن يترتب عنها ضرر للمواطنين فمن الأحسن ترحيلها، واحترام كرامة المرحلين ومعاملتهم بطريقة إنسانية.

المحور الرابع: التكفل الدولي بظاهرة الهجرة غير الشرعية

سيتم في هذا المحور متابعة الجهود العالمية والدولية للتكفل بظاهرة الهجرة غير الشرعية، من ناحية القانون الدولي والمؤتمرات المختلفة، وكذا الجهود الإقليمية للتعامل مع الهجرة غير الشرعية:

أولا. قانون الهجرة الدولي: تخضع الهجرة بشقيها القانونية وغير الشرعية مثل بقية الظواهر ذات الأثر الدولي للقانون الدولي.

1- مرجعية المعايير والمبادئ الدولية المتعلقة بالهجرة:

- **المراجع الداخلية:** تستمد المعايير والمبادئ الدولية المتعلقة بالهجرة مرجعيتها من سيادة الدولة، مثل الحق بالسماح بدخول المهاجرين واحتجازهم وطردهم، وبمكافحة الاتجار بالمهاجرين وتهريبهم، وبحماية الحدود، وبمنح الجنسية، ومن صكوك حقوق الإنسان، ويؤلف هذان العنصران الركيزتين الأساسيتين لقانون الهجرة الدولي.

- **فروع قانون الهجرة الدولي**: تتوزع صكوك قانون الهجرة الدولية على عدة فروع من القانون الدولي، كالقانون الدولي لحقوق الإنسان، القانون الدولي الإنساني، قانون العمل الدولي، القانون الدولي للجوء، القانون الدولي الدبلوماسي والقنصلي، القانون الدولي الاقتصادي والقانون الدولي للبحار.

(الأمم المتحدة، 2018)

2- **حدود حماية القانون الدولي للهجرة**: تضمنت الوثيقة الختامية لمؤتمر الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية ضرورة أن يكون المهاجرون الحاليون أو المحتملون في إطار الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وعلى بينة من مخاطر الهجرة غير القانونية، وقدم الاتفاق العالمي رؤية جامعة للهجرة الدولية للحد من حدوث الهجرة غير النظامية والتقليل من أثرها السلبي من خلال التعاون الدولي. (الأمم المتحدة، 2018، صفحة 12)

ثانيا. المؤتمرات والاتفاقيات والمنظمات لدولية للهجرة غير الشرعية: من بين هذه المؤتمرات والاتفاقيات يمكن ذكر:

1- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية: اعتمدت وعرضت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 25 في الدورة الخامسة والخمسون في 15 نوفمبر

2000، الاتفاقية تهدف إلى تعزيز التعاون على منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها بمزيد من الفعالية، وتلزم الدول الأطراف بأن تنفذ الالتزامات الواردة في الاتفاقية على نحو يتفق مع مبدأ المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية للدول ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ويلزمها باتخاذ ما يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال الخاصة بالأنشطة الإجرامية للجماعة الإجرامية بشتى الصور.

-2- **بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البحر والبر والجو:** الصادر بالقرار رقم 25 للجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر عام 2000 والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية.

3 - **الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم:** الصادرة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 158 في 18 ديسمبر 1990.

4 - **القرار الصادر عن المؤتمر الحادي والثلاثين لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر:** الذي عقد في جنيف عام 2011، وتضمن دعوة الدول إلى التشاور مع الجمعيات الوطنية للهلال والصليب الأحمر من أجل ضمان وجود قوانين وإجراءات تمكن الأخيرة من الوصول الفعلي والآمن لجميع المهاجرين دون تمييز،

(بوهالي و عزوز، 2018، الصفحات 165-179).

كما يضاف لذلك دور المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بالهجرة غير الشرعية نحو أوربا: منظمات الأمم المتحدة مثل: *مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (HCR)، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (HCDH)، ومنظمات أخرى مثل: الاتحاد الدولي لمؤسستي الصليب الأحمر والهلال الأحمر FISCR، المنظمة الدولية للهجرة OIM، محطة* معاونة المهاجرين في الخارج، الصليب الأحمر الأوربي، لجنة الإنقاذ الدولي، وغيرها من المنظمات الدولية التي تعمل بصفة جدية للتكفل بتداعيات الهجرة غير الشرعية.

ثالثا . الجهود الإقليمية للتعامل مع الهجرة غير الشرعية: وسيتم تناول الجهود المتعلقة بحوض البحر الأبيض المتوسط:

1- اتفاق خمسة + خمسة: أعلن هذا المسار سنة 1990م، ويضم الدول المغاربية الخمس من جهة، ودول شمال البحر الأبيض المتوسط (فرنسا، إيطاليا، اسبانيا، البرتغال ومالطا) من جهة أخرى، ركز على الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية بفرق أمنية لتعزيز الرقابة على المستويين المغاربي والأوروبي مجهزة بأحدث وسائل الاتصال والمراكب البحرية السريعة حتى يتم رصد الفارين من أوطانهم وملاحقتهم، وقد تم تشديد الحراسة على الحدود الأوربية والإفريقية كخطوة تهدف إلى تحصين القارة الأوروبية من تسلل المهاجرين غير الشرعيين والحد من ظاهرة قوارب الموت.

2- اتفاق الشراكة الأورو متوسطي (مسار برشلونة 1995م) : وتعد الهجرة غير الشرعية من أهم محاور الشراكة، حيث أعلنت أوروبا تعزيز وسائلها الردعية ضد المهاجرين غير الشرعيين، وعمل الاتحاد الأوربي على تقديم الإعانات المادية للدول المصدرة للهجرة قصد تحقيق تنميتها لتحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، وقدم الاتحاد الأوروبي مبلغ قدره 4.60 مليار أورو للدول المتوسطية كمساعدة مالية للمساهمة في تحمل جزء من تكاليف الانفتاح الاقتصادي عن طريق صندوق الاتحاد في إطار برنامج MEDA1 بالنسبة للفترة الممتدة من 1995 إلى 1999.

3.الاتفاقيات الثنائية: سعى الاتحاد الأوروبي إلى عقد لقاءات واتفاقيات ثنائية بينه وبين كل دولة من الدول المغاربية، ومحاولة التأثير في سياساتها الداخلية بتضييق الخناق على المهاجرين غير الشرعيين، مثل الاتفاقية المبرمة بين تونس والاتحاد الأوروبي لضمان عودة المهاجرين المتواجدين بصورة غير قانونية على الأراضي الأوروبية، وباحترام حقوقهم الإنسانية والتعاون للتخفيف من هذه الظاهرة، كما أبرم الاتحاد الأوربي اتفاقية مع المغرب عالجت مسألة الأشخاص الموجودين بصفة غير قانونية وضمان عودتهم، والتعاون لتخفيف المهاجرين غير الشرعيين القادمين من المغرب، وقامت إيطاليا بعقد اتفاقية مع ليبيا سنة 2000م حول موضوع الهجرة غير الشرعية، وفي عامي 2003 و2004م اتسعت الشراكة الإيطالية الليبية لتشمل تمويل إيطالي لبرامج احتجاز وإعادة توطين المهاجرين غير النظاميين إلى ليبيا. (طعيبة و حجاج، 2016، الصفحات 24-43)

وعقدت اتفاقية بين ايطاليا والجزائر لتبادل المعلومات حول تدفق الهجرة غير الشرعية وكذا المنظمات الإجرامية التي تساعدها، والكيفيات العملياتية والممرات التي تسلكها، والمساعدة المتبادلة والتعاون في مجال محاربة

الهجرة غير الشرعية. (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، 2007، صفحة 04)

والملاحظ في هذا الشأن أن الطرف الأوربي تهمه فقط مصالحه ، ولا ينظر لهذه الظاهرة من ناحية حقوق الإنسان ، أو التعامل مع أزمة تهدد فئة بشرية ، بل يركز على القمع وغلق الحدود ، ولا يستقبل إلا العقول والطاقات التي يحتاجها في تنميته.

4 . على مستوى الاتحاد الإفريقي: تم وضع خطة عمل للتعاون في مجال الهجرة غير المشروعة سمي ببرنامج «مواطنو إفريقيا» ، ويهدف إلى أن تكون إستراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه إفريقيا تنصب في تمويل التنمية ، ورفض الهجرة الانتقائية للكفاءات ، بحيث يحقق هذا التعاون التزام الدول الأوروبية تجاه إفريقيا بتحقيق شراكة فعلية قائمة على احترام المصالح المشتركة التالية:

. تشجيع التعاون مع مصالح الأمن من أجل ضمان مراقبة أفضل للحدود.

. تشجيع التعاون بين البلدان الإفريقية من أجل مكافحة شبكات استغلال الهجرة غير الشرعية.

. إنشاء قاعدة بيانات حول طبيعة وأهمية وآليات إدارة الهجرة غير المشروعة.

. تشجيع جميع المبادرات التي من شأنها تحسين حال سكان الحدود.

كما أبرمت الجزائر اتفاقات ثنائية مع فرنسا وإيطاليا وإسبانيا تتعلق بترحيل المهاجرين غير النظاميين ، وتدعيم القدرات الجزائرية في مجال التحكم في الهجرات. (عواشرية ، 2015، الصفحات 139-164)

5: مظاهر التعاون المغاربي في التخفيف من وطأة الهجرة غير الشرعية

أثرت الهجرة غير الشرعية على الدول المغاربية ، ووضعت الجزائر وليبيا وتونس الإجراءات الصارمة لمكافحتها ، والدخول في اتفاقيات تعاون مع أوربا ، إلا أنها لم تحقق الأهداف المنظمة وأصبحت عاملا سلبيا أثر على المجتمعات المغاربية ، وتأسيسا على ذلك فإن تغير مفهوم الأمن هو ما تعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض مثل دول جنوب غرب المتوسط ، فالأمن في هذه المنطقة مرتبط بتماسك النظام وقدرته على التكيف مع المستجدات الأمنية في بيئته سواء الداخلية أو الخارجية ، وذهب في هذا التوجه "باري بوزان" في استخدامه المجتمع الأمني لتسهيل التحليل الأمني في نطاق الإقليم ، حيث اعتبره يتضمن مجموعة من الدول ترتبط منه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة ، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض ، فتغير مفهوم الأمن من شأنه أن يؤثر على تفسير طبيعة العلاقات بين دول غربي المتوسط فيما يخص موضوع الهجرة غير الشرعية ،

(الحمروني ، 2015، الصفحات 107-108)

فالدول المغاربية مطالبة بالتعامل مع مشاكلها الأمنية والحلول الممكنة لهذه المشاكل بصفة جماعية ، ويمكن لها بهذه الطريقة تجاوز أزماتها ، والتعامل مع الطرف الأوربي ككتلة موحدة ، مما يزيد من قيمته التفاوضية.

لم يلق ملف الهجرة غير الشرعية ذات الاهتمام على المستوى المغاربي مقارنة بالدول الأوروبية ، وما يسجل من جهودها في محاربة الهجرة غير الشرعية نذكر **اجتماع وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي** في 21 أفريل 2013 بالرباط ، وتناول العديد من المحاور ، نذكر منها:

1-الحد من التدفقات غير الشرعية للمهاجرين دون المساس بكرامتهم في إطار مغاربي تنموي ومتوازي.

2- تكثيف الجهود في إطار المسؤولية المشتركة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية وجرائم الاتجار بالبشر وذلك بالتعاون مع الشركاء الأوروبيين والمنظمات الدولية المعنية من أجل ضمان معالجة أفضل لتدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى دول الاتحاد المغاربي التي تحولت إلى بلدان استقرار مع ما يترتب عن ذلك من أعباء مادية ومعنوية بالنسبة لها.

3. بلورة إستراتيجية مغاربية حول الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر. (طعيبة و حجاج ، 2016، الصفحات 24-34)

فينبغي تحقيق هذه الأهداف في الأمر الواقع ، وليس فقط التصريح لوجود جهود وحدوية ، والبحث عن أسباب لتعثر هذه الجهود.

فالانعكاسات الأمنية السلبية للظاهرة مست دول الضفة الشمالية والجنوبية للمتوسط ، وعملية التنقل الأكثر خطورة على حياة وصحة المهاجرين غير النظاميين شكلت بدورها تهديدا لدول العبور والدول المستقبلة لهم ، فالأرقام تدل على انتشار كبير للأمراض الخطيرة وارتفاع الكثافة السكانية ، وتقاطع شبكات تهريب البشر بالتهريب بكل أنواعه ، بما في ذلك الأسلحة والذخيرة ، ورغم خطورة الظاهرة

إلا أن الآليات التي يتم بها معالجتها تتسم بالانتقائية والحرص على التوجيهات الغربية ، فالمصالح الغربية تركز على تهجير الأدمغة للاستفادة منهم وكذا منع وصول كل ما يشكل تهديدا أمنيا لدولها ، فرغم الخطابات الغربية في المحافل الدولية لاحترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية ، إلا أن التسيير البوليسي هو الغالب على هذه الظاهرة ويقوض فرص الحد منها.

المحور الخامس: المساهمات الجزائرية الخارجية والداخلية للتعامل مع تهديدات الهجرة غير الشرعية:

عملت الجزائر على المستويين الداخلي والخارجي للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

جدول1: تصديق البلدان العربية على الصكوك الدولية المنعلقة بالهجرة الدولية حتى ماي 2017

	الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (1990)	الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (1951)	البروتوكول المتعلق بوضع اللاجئين (1967)	بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء وأطفال (2000)، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية	بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو (2000)، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية	
الجزائر	*2005 (a)	1963 (d)	1967 (a)	*2001 (s); 2004 (r)	*2001 (s); 2004 (r)	
البحرين	-	-	-	*2004 (a)	*2004 (a)	
جزر القمر	2000 (s)	-	-	-	-	
جيبوتي	-	1977 (d)	1977 (d)	2005 (a)	2005 (a)	
مصر	*1993 (a)	*1981 (a)	1981 (a)	2002 (s); 2004 (r)	2005 (a)	
العراق	-	-	-	2009 (a)	2009 (a)	
الأردن	-	-	-	2009 (a)	-	
الكويت	-	-	-	2006 (a)	2006 (a)	
لبنان	-	-	-	2002 (s); 2005 (r)	2002 (s); 2005 (r)	
ليبيا	2004 (a)	-	-	2001 (s); 2004 (r)	2001 (s); 2004 (r)	
موريتانيا	2007 (a)	1987 (a)	1987 (a)	2005 (a)	2005 (a)	
المغرب	*1991 (s); 1993 (r)	1956 (d)	1971 (a)	2011 (a)	-	
عمان	-	-	-	2005 (a)	2005 (a)	
فلسطين	-	-	-	-	-	
قطر	-	-	-	*2009 (a)	-	
المملكة العربية السعودية	-	-	-	2002 (s); 2007(r)*	2002 (s); 2007(r)	
الصومال	-	1978 (a)	1978 (a)	-	-	
السودان	-	*1974 (a)	1974 (a)	2014 (a)	-	
الجمهورية العربية السورية	2005 (a)	-	-	*2000 (s); 2009 (r)	*2000 (s); 2009 (r)	
تونس	-	1957 (d)	1968 (a)	*2000 (s); 2003 (r)	*2000 (s); 2003 (r)	
الإمارات العربية المتحدة	-	-	-	*2009 (a)	-	
اليمن	-	1980 (a)	1980 (a)	-	-	

المصدر: (الأمم المتحدة ، 2018 ، صفحة 143)

ملاحظة:* مع تحفظات ، (s) توقيع ، (a انضمام ، d) خلافة ، (r تصدي.

تمت متابعة عمل الجزائر على التصديق على الصكوك والمعاهدات الدولية المتعلقة بالهجرة الدولية من خلال الجدول السابق ، فالملاحظ من خلال الجدول أن الجزائر اهتمت بمعظم الصكوك والاتفاقيات الدولية الواردة في هذا الجدول:

أولا- المساهمة الجزائرية الخارجية للتعامل مع تهديدات الهجرة غير الشرعية: ويدخل في هذا الإطار تصديقها على الصكوك والمعاهدات الدولية المتعلقة بالهجرة الدولية ، وكذا جهودها بالتعاون مع الاتحاد الأوربي ودوله:

1- التصديق على الصكوك والمعاهدات الدولية المتعلقة بالهجرة الدولية. سيتم متابعة التصديق على الصكوك والمعاهدات الدولية المتعلقة بالهجرة الدولية من خلال الجدول التالي:

2- تصديق الجزائر على الاتفاقيات المتعلقة بالهجرة الدولية: يظهر من خلال الجدول:

جدول2: تصديق البلدان العربية على الصكوك الدولية المتعلقة بالهجرة الدولية حتى ماي 2017 /02

	الاتفاقية المتعلقة بمركز الأشخاص جنسية (1954)	اتفاقية بشأن خفض حالات انعدام الجنسية (1961)	اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالعمل الجبري، 1930، (رقم 29)	بروتوكول منظمة العمل الدولية المتعلق بالعمل الجبري، 2014 (رقم 29)	اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالهجرة من أجل العمالة، 1949 (رقم 97)	اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بإلغاء العمل الجبري، 1957 (رقم 105)	اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالعمال المهاجرين، 1975 (رقم 143)	اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بوكالات الاستخدام الخاصة 1977 (رقم 181)	اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالعمال المنزليين، 2011 (رقم 189)
	1964 (a)	-	1962	-	1962*	1969	-	2006	-
	-	-	1981	-	-	1998	-	-	-
	-	-	1978	-	-	1978	-	-	-
	-	-	1978	-	-	1978	-	-	-
	-	-	1955	-	-	1958	-	-	-
	-	-	1962	-	-	1959	-	-	-
	-	-	1966	-	-	1958	-	-	-
	-	-	1968	-	-	1961	-	-	-
	-	-	1977	-	-	1977	-	-	-
	1989 (a)	1989 (a)	1961	-	-	1961	-	-	-
	-	-	1961	2016	-	1997	-	-	-
	-	-	1957	-	-	1966	-	1999	-
	-	-	1998	-	-	2005	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	1998	-	-	2007	-	-	-
	-	-	1978	-	-	1978	-	-	-
	-	-	1960	-	-	1961	-	-	-
	-	-	1957	-	-	1970	-	-	-
	-	-	1960	-	-	1958	-	-	-
	1969 (a)	2000 (a)*	1962	-	-	1959	-	-	-
	-	-	1982	-	-	1997	-	-	-
	-	-	1969	-	-	1969	-	-	-

المصدر: (الأمم المتحدة ، 2018، صفحة 143)

تمت متابعة عمل الجزائر للتصديق على المعاهدات الدولية المتعلقة بالهجرة الدولية من خلال الجدول السابق ، وهذا بالمقارنة مع بقية الدول العربية ، فالملاحظ أن الجزائر اهتمت بمعظم الاتفاقيات الدولية الواردة في الجدول مع اختلافات حسب كل حالة ، وهذا باستثناء الاتفاقية بشأن خفض حالات انعدام الجنسية لسنة 1961، وبروتوكول منظمة العمل الدولية المتعلق بالعمل الجبري 2014 رقم 29، واتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالعمال المهاجرين 1975 رقم 143 ، واتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالعمال المنزليين 2011 رقم189.

3. اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي: وقعت الجزائر على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 2002وذلك بعد سلسلة من المفاوضات بدأت عام2001، والجوانب التي تنفرد بها اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية هي كما يلي:

. التعاون في المجال القضائي والقانوني ومكافحة الإرهاب والرشوة.

. دعم المؤسسات الجزائرية لتطبيق القانون وسير العدالة وترسيخ دولة القانون.

. محاربة الجريمة المنظمة ومكافحة تبييض الأموال والمخدرات.

. تنقل الأشخاص والتأشيرة ، الهجرة بما فيها الهجرة غير المشروعة وإعادة القبول. (طعيبة و حجاج ، 2016، الصفحات 24-43)

فالطرف الأوربي دوما يفاوض على خدمة مصالحه ، ويرغب في إبعاد مشكلة الهجرة غير الشرعية على حدوده.

ثانيا: المساهمة الجزائرية الداخلية للتعامل مع تهديدات الهجرة غير الشرعية:

اتخذت الجزائر العديد من التدابير ، سواء تعلق الأمر بوضع قوانين أو مؤسسات أو برامج.

1- المستوى القانوني: يتم التعامل مع المهاجرين بصفة غير شرعية كما يلي:

أ. الأجانب في وضعية الهجرة غير الشرعية: تم تحديث النصوص المتعلقة بوضعية الأجانب في وضعية غير قانونية ، حيث حدد القانون رقم 08. 11، المؤرخ في 25 يونيو 2008، شروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها ، وأجاز طرد الأجنبي الذي يدخل إلى الجزائر بصفة غير شرعية ، أو يقيم بصفة غير قانونية على الإقليم الجزائري إلى الحدود بقرار صادر عن الوالي المختص إقليميا ، إلا في حالة تسوية وضعيته الإدارية ، وإحداث مراكز انتظار تخصص لإيواء الرعايا الأجانب الموجودين في وضعية غير قانونية ، في انتظار طردهم إلى الحدود أو تحويلهم إلى بلدهم الأصلي ، ويمكن وضع الأجنبي في هذه المراكز بناء على قرار الوالي ، لمدة أقصاها ثلاثون يوما قابلة للتجديد ، في انتظار استيفاء إجراءات طرده إلى الحدود أو ترحيله إلى بلده الأصلي ، ويعاقب كل شخص جزائري يأوي أجنبيا ويغفل التصريح به

بغرامة قدرها 5000 دج. (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، 2008، الصفحات 03-07)

ب . تجريم الخروج من التراب الوطني بطريقة غير قانونية: حيث تم تعديل الأمر رقم 66. 156 ، المؤرخ في 08 جوان 1966 ، والمتضمن قانون العقوبات للتعامل مع حالات تهريب المهاجرين ، ونص القانون على عقوبة الحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة من 20000 إلى 60000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين ضد كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية ، أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية ، وذلك بانتحاله هوية أو باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتخلص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول ، وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود ، كما كيف القانون تهريب المهاجرين لكل عمليات تدبير الخروج غير المشروع من التراب الوطني لشخص أو عدة أشخاص من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو أي منفعة أخرى ، ويعاقب على تهريب المهاجرين بالحبس من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات وبغرامة من 300000 إلى 500000 دج ، كما يعاقب بالحبس من خمس إلى عشر سنوات ، وبغرامة مالية من 500000 إلى 1000000 دج على تهريب المهاجرين مع توفر أحد الظروف التالية:

.إذا كان من بين الأشخاص المهربين قاصر.

. تعريض حياة أو سلامة المهاجرين المهربين للخطر أو ترجيح تعرضهم له.

. معاملة المهاجرين المهربين معاملة لا إنسانية أو مهينة.

كما يعاقب على تهريب المهاجرين بالسجن من عشر سنوات إلى عشرين سنة وبغرامة من 1000000 إلى 2000000 دج إذا ارتكب مع توافر أحد الظروف التالية:

.إذا سهلت وظيفة الفاعل ارتكاب الجريمة.

.إذا ارتكبت الجريمة من طرف أكثر من شخص.

. إذا ارتكبت الجريمة بحمل السلاح أو التهديد باستعماله.

. إذا ارتكبت الجريمة من طرف جماعة إجرامية منظمة.

(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، 2009، الصفحات 03-09)

والملاحظ هو الحالات الإنسانية التي تمت مراعاتها للتشديد في العقوبات ، والتركيز على حماية القصر وكذلك على حالات معاملة المهاجرين المهربين معاملة لا إنسانية أو مهينة ، وإدراجها في تشديد العقوبة تأكيد على مدى التركيز على الجانب الإنساني في جهود الجزائر للحد من الهجرة غير الشرعية ، لكن رغم العقوبات السابقة وحالات التشديد على تهريب المهاجرين التي قد تصل عقوبتها في بعض الحالات إلى 20 سنة سجنا وإلى 2000000 دج كغرامة ، فإنه لم يتم ثني الشباب عن الهجرة غير الشرعية ، فقد سجلت عام 2009 مستويات عالية للهجرة غير الشرعية ، وكذلك السنوات التي تلت تطبيق هذه النصوص القانونية ، مما يدل أن هذا الحل لوحده غير كاف للحد من الهجرة غير الشرعية ، لذلك كان الاهتمام أيضا منصبا على بعد آخر مهم ، ألا وهو البعد الاقتصادي بوضع عدة مخططات اقتصادية من بين أهدافها إبعاد الشباب عن التفكير في الهجرة غير الشرعية ، وإدماج الشباب ضحايا محاولات الهجرة غير القانونية في الحركة التنموية.

2. البعد الاقتصادي والتنموي: ركز الخطاب الرسمي على ضرورة الاهتمام بفئة الشباب ، واتبعت الحكومات المتعاقبة إستراتيجية للتنمية المحلية وتوفير فرص العمل ومكافحة البطالة ، تمثلت في إيجاد أكثر من 450000 منصب شغل سنويًا وتخفيض نسبة البطالة إلى أقل من 9 بالمائة ، وهذا منذ2009 ، وبالرغم من هذه الجهود وكل الفرص التنموية عبر مخططات الإنعاش الاقتصادي الذي صرف عليه 1200 مليار دولار ابتداء من سنة 2001، فإن مستويات الهجرة غير المشروعة ظلت على حالها ، وربما يعزى ذلك إلى فقدان الثقة في مؤسسات الدولة وفي البرامج التنموية المتاحة والتي تأثرت سلبا بالفساد المستشري بالإدارات العمومية ، كما أن فئة كبيرة من فرص التشغيل كان ذا طابع هش مثل عقود ما قبل التشغيل .

3- البعد المؤسسي: جندت الدولة قوات الجيش الوطني الشعبي والدرك الوطني والشرطة ، المتمثلة في مجموعة حراس الحدود وحرس السواحل ومصالح شرطة الحدود ، حيث تسهر على المداومة في مراقبة الحدود. كما أنشأت المديرية العامة للأمن الوطني الديوان المركزي

لمكافحة الهجرة غير المشروعة، وهو جهاز مركزي للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري بصفته مؤسسة للإشراف والتنسيق. كما أنشئت الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة غير المشروعة التي من مهامها متابعة شبكات الهجرة غير المشروعة.

4 . الصعيد التقني: تم تجهيز السواحل الجزائرية بنظام مراقبة متطور : الجهاز المندمج VITMSاستجابة لمطالب كثيرة، بل لضغوط أوروبية، وهذه جملة الحلول التي اتخذتها الجزائر، وإن لم تؤتِ ثمارها في الحد أو التقليل على الأقل من حجم الظاهرة، إلا أنها مع ذلك تعبر عن صدق النوايا لوضع حد لهذه الظاهرة التي باتت تؤرق الجميع، (عواشرية، 2015، الصفحات 139-164)

فالحلول الأمنية البوليسية لوحدها غير كافية للتحكم في ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فلابد من معالجة أسبابها الحقيقية، وبتوفير فرص العمل وترشيد الحكم، كما يجب مراعاة الظواهر المترتبة عنها ولا سيما تدني قيمة العمل لدى الشباب، فهم يبقون دائما في انتظار تحقيق حلم يراودهم للتنقل للضفة الأخرى من المتوسط للعمل بها، وان لم تتحقق هذه الأمنية فلن يرضى بأي عمل داخل بلده، وبانتشار مثل هذه الأفكار، تصبح الظاهرة كعامل تهديد للاقتصاد الوطني وربما تهديد للأمن الوطني في حالة استغلال هذه الفئة في أمور تهدد الأمن الوطني.

5 . الجهود العملية لمكافحة الجزائر للهجرة غير النظامية:

أ.التدخلات الأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية:

وبحسب إحصائيات قوات البحرية فقد تم توقيف 1568 شخصا 1380 تم توقيفهم في البحر و180 تم إنزالهم في الموانئ مقابل 2016 لسنة 2006 و355 سنة 2005 فيما بلغت عدد التدخلات 224 تدخلا خلال سنة 2007 مقابل 104 تدخل سنة 2006 و88 تدخلا سنة 2008.

(بوهالي و عزوز، 2018، الصفحات 165-179)

ب .ترحيل المهاجرين الأفارقة من الجزائر

اعتبرت منظمات حقوقية أن استئناف الجزائر ترحيل المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء سيؤدي إلى "عواقب على حياتهم، وجرى ذلك "في الشارع ووسائل المواصلات وأيضا في مواقع العمل والأماكن التي يعيش فيها المهاجرون"، فمئات من المهاجرين القادمين من نيجيريا ومالي وساحل العاج وليبيريا وغينيا اعتقلوا، وتم نقلهم إلى مركز احتجاز في ضواحي الجزائر العاصمة، قبل نقلهم إلى مدينة تمنراست، على بعد حوالي ألفي كيلومتر جنوب العاصمة، ليتم نقلهم إلى الحدود مع النيجر، على بعد 400 كيلومتر جنوبا، ويعيش في الجزائر نحو 100 ألف مهاجر غير شرعي بحسب تقدير المنظمات غير الحكومية، معظمهم من دول إفريقيا جنوب الصحراء، وكانت وزارة الخارجية الجزائرية قد بينت في أوت 2017 أن عمليات ترحيل مهاجرين أفارقة من جنوب الصحراء "تندرج في إطار إجراءات اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل تعزيز التعاون مع الدول الأفريقية ما وراء الصحراء لوقف نزوح المهاجرين غير الشرعيين الذي تواجهه الجزائر. (منظمة حقوقية، 2019)

فرغم أن الجزائر تعامل المهاجرين حسب ما تفرضه عليها الاتفاقيات وحسب إمكانياتها، إلا أنها بحاجة للمساهمة بفعالية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وجهودها بحاجة للتقييم الموضوعي، والتعامل المباشر مع مسببات الظاهرة.

كما عملت الجزائر في جوارها الإقليمي (الجوار الإفريقي . والأوربي) على معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فهذه الظاهرة اتخذت منحاً آخر على المستوى الدولي بسب انتشار الحروب الأهلية والاضطهاد الممارس ضد الأفراد والجماعات بسبب الانتماء العرقي أو الديني أو السياسي، وكانت أحد الأسباب لحركات هجرة قسرية، للانتقال من المناطق غير الآمنة، لاسيما بعد النزاعات التي خلفها الربيع العربي، للتوجه نحو مناطق أخرى أكثر أمنا وتوفيرا لفرص للحياة البشرية اللائقة..

الخاتمة

تناولت الدراسة الهجرة غير الشرعية، وهي ظاهرة تتعلق بأفراد تركوا أوطانهم بالمجازفة بحياتهم وعبور البحر الأبيض المتوسط بهدف البحث عن مكان آخر لحفظ كرامتهم، وتحقيق ما عجزوا عنه في بلدهم الأصلي، ويشهد البحر المتوسط مأساة إنسانية حقيقية متواصلة حيث يشهد هذا البحر غرق وهلاك آلاف المهاجرين كل سنة، وطال تهديدها الدول المغاربية وكذا الدول الأوربية، عملت الجزائر والدول المغاربية والأوربية على تنفيذ الإجراءات الصارمة لمكافحتها وهذا تفاديا لاستغلالها من طرف شبكات الجريمة

المنظمة ، وكذا التخوف من عمل شبكات تهريب البشر مع الشبكات الإجرامية العابرة للحدود ، وقامت الأطراف المتضررة من الظاهرة بالدخول في اتفاقيات تعاون ، ورغم كل الجهود إلا أن الظاهرة متواصلة ، فنتيجة للحلول وخاصة الأمنية منها فقد تراجعت أعداد المهاجرين غير الشرعيين ولكنها لم تتوقف ، فالتحولات السياسية بدول المنشأ والعبور للهجرة غير الشرعية والمعبر بها بدول الطرد ، يبقى لها التأثير أيضا على بقاء تداعيات الهجرة غير الشرعية عبر حوض البحر الأبيض المتوسط بسبب بقاء نفس الأسباب التي ساهمت في انتشار الهجرة غير الشرعية.

.استنتاجات

- تساهم الكثير من الأسباب في الدفع بالشباب نحو الهجرة غير الشرعية منها الاقتصادية المتعلقة بغياب فرص العمل ، والديمغرافية في العدد الكبير الذي لا تقابله فرص حقيقية للتنمية ، وكذا الأمنية بعدم الاستقرار والحروب ، والسياسية في عدم الثقة بين الحكام والمحكومين والفساد السياسي المستشري ، وغيرها من الأسباب ، والتي تختلف حسب المنطقة.
- البحر الأبيض المتوسط يشهد مأساة حقيقية بسبب قوارب الهجرة غير الشرعية ، والتي تتسبب في هلاك الآلاف سنويا ، وجميع الأطراف متسببة في هذه المأساة بداية بدول الطرد التي تسببت في هروبهم ودول الجذب التي تتهرب من إنقاذهم.
- تم التركيز كثيرا على الحلول الأمنية في التعامل مع الهجرة غير الشرعية ، سواء من طرف الجزائر أو الأطراف الأخرى التي لها علاقة مباشرة بهذه الظاهرة ، والجانب الأمني قد يقلل من الظاهرة ولكن لا يقضي عليها نهائيا ، فهناك حاجة ماسة للتعامل مع الظاهرة من جذورها.
- مراعاة الظواهر المترتبة عن الهجرة غير الشرعية ، ولا سيما تدني قيمة العمل لدى الشباب ، الذين يبقون في انتظار التنقل للضفة الأخرى من البحر المتوسط للعمل بها ، وان لم تتحقق هذه الأمنية فلن يرضوا بأي عمل داخل بلدانهم ، وبانتشار مثل هذه الأفكار تصبح الظاهرة كعامل تهديد للاقتصاد الوطني لدولهم

- **اقتراحات: سيتم** تقديم الاقتراحات التالية:

1. التعامل مع الأسباب الحقيقية للهجرة غير الشرعية بما يسمح من تطويقها والحد منها ، وفق ما يقتضيه مبدأ سيادة الدولة على إقليمها ، والحق في الانتقال المكفول في المواثيق الدولية والتشريعات الداخلية ، وفي إطار الهوية الوطنية ، وإيجاد حلول عملية لها وأن لا يتم التركيز فقط على الحلول الأمنية القمعية.

2. تشديد إجراءات عقاب شبكات تهريب البشر المعنية برحلات الهجرة غير الشرعية والتعاون مع الأطراف الخارجية في هذا الشأن.

3. إنشاء مراكز للدراسات ومخابر أكاديمية مهمتها إعداد دراسات حول الهجرة ويتم ترجمة أعمالها من خلال سياسات للدولة.

4 . الشراكة مع الأطراف الخارجية التي تقدم إضافة فعلية للحد من هذه الظاهرة.

5 .محاربة الفساد ونشر الحكم الراشد على المستويين المركزي واللامركزي والتحقيق الفعلي لاستقلالية القضاء هي حلول ضرورية للحد من الهجرة غير الشرعية.

6. ينبغي تناول انعكاسات الظاهرة على تقدير الجهد الفردي سواء في الجزائر والدول الأخرى ، باعتبار الهجرة غير النظامية الحل السريع لكل المشاكل الاجتماعية بالمجازفة للوصول للدول الغربية ، فالشباب يضيع سنوات من حياته للعيش في حلم قد لا يتحقق أو يقوده لحتفه.

قائمة المراجع

.(2019) .DW تفاقم عدد ضحايا مسار الهجرة بين ليبيا والاتحاد الأوربي الرابط: https://bit.ly/2TSq06b ، تاريخ التصفح:11/03/2019 ،. https://bit.ly/3v1GwgV, ت. ا.

الأمم المتحدة. (.(2018 *الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية ، مراكش بالمغرب ، جويلية 2018.*

الأمم المتحدة. (.(2018 *الاسكوا ، المنظمة الدولية للهجرة ، تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2017 ، طبعة 2018.*

الأمم المتحدة. (.(2019 السكان. *تاريخ التصفح:01/09/2020.الرابط: https://bit.ly/3v1GwgV.*

الأمم المتحدة ،. (.(1948 *الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، المعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة 218 ألف(د- (3 المؤرخ في 10 كانون الأول ديسمبر 1948.*

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (.(2008 القانون رقم 08. 11 ، المؤرخ في 25 يونيو 2008 ، المتضمن شروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها ، الجريدة الرسمية ، عدد 36 ، الصادر بتاريخ:02 جويلية 2008 ، المواد:36. 38 ، ص.09.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (.(2009 القانون رقم 09. 01 ، المؤرخ في 25 فيفري 2008 ، يعدل ويتمم الامر رقم 66. 156 ، المؤرخ في 08 جوان 1966 ، والمتضمن قانون العقوبات ، الجريدة الرسمية ، عدد 15 ، الصادر بتاريخ:08 مارس 2009 ، المواد:02 و06 ، ص.03 و07.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (.(2007 مرسوم رئاسي رقم 374 -07 ، مؤرخ في 01 ديسمبر 2007 ، يتضمن التصديق على التعاون بين حكومة الجزائر وإيطاليا في مجال محاربة الإرهاب والإجرام المنظم والإبحار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية والهجرة غير الشرعية ،. *الجريدة الرسمية* (الموقع بالجزائر 22 نوفمبر 1999 ، الجريدة الرسمية ، العدد77 ، الصادر بتاريخ:09 ديسمبر 2007 ، المادة:01 ، ص.(.04.

الجنسيات ، ا. ا. (.(2019 الأكثر اقبالا على الهجرة غير الشرعية الى أوروبا ، الرابط: https://bit.ly/3v9yCSB ، تاريخ التصفح:11/02/ 2019.

الحمروني ، ا. و. (.(2015 *الهجرة غير الشرعية في دول غربي المتوسط* . الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

المتحدة ، ا. *الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، المعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة 218 ألف(د- (3 المؤرخ في 10 كانون الأول ديسمبر 1948 ، ص..02*

المتحدة ، ا. (.(2019 *السكان* ،. تاريخ التصفح:01/09/2019.الرابط: https://bit.ly/3v1GwgV.

المتحدة ، الأمم. السكان. تاريخ التصفح:01/09/2020.الرابط: https://bit.ly/3v1GwgV.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (.(2017 أعمال المؤتمر السنوي السادس للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، 20 - 18 آذار/ مارس 2017 بالدوحة ، الرابط: https://bit.ly/3pAoVLO.

الهجرة الدولية". (.(2019 البحر المتوسط "الأكثر دموية في العالم ،.الرابط: https://bit.ly/2Tch8HY ، تاريخ التصفح:04/10م2019.

بوهالي ، ح.، & عزوز ، ن. (,2018 ماي). "مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال وسائل الإعلام دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي أنموذجا خلال سنة ." 2017 *مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية* (179-165 .pp ,(42.

دخالة ، م. (,2014 أكتوبر). "واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط ، تداعيات وآليات مكافحتها". *المجلة الجزائرية للسياسات العامة* .

شتيوي ، م. ع. (.(2014 التدابير والإجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ،"في . *ندوة الهجرة غير الشرعية – الأبعاد الأمنية والإنسانية" ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – سطات – المملكة المغربية.*

طعيبة ، أ.، & حجاج ، م. (,2016 جوان). "الهجرة غير الشرعية بين استراتيجيات المواجهة وآليات الحماية". *دفاتر السياسة والقانون* ((15.

عامر ، ع. (.(2019 دور مصر في مكافحة الهجرة غير الشرعية ، تاريخ التصفح:11/02/2019.الرابط: https://bit.ly/2T9m6We ، تاريخ التصفح:11/02/2019.

علو ، أ. (,2009 جويلية). "الهجرة غير الشرعية بين تجارة الأوهام ، وحلم الثروة ، ". العدد ."289 *مجلة الجيش* .

عواشرية ، ر. س. (,2015 ماي). "نحو رؤية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير المشروعة(الجزائر نموذجا)". *المجلة العربية للدراسات الأمنية ، 33* (71).

لوكان ، ب. (.(2017 ترجمة وتحرير نون بوست ، لماذا قد تكون سنة 2017 الأكثر دموية في تاريخ البحر الأبيض المتوسط؟؟. *الرابط: https://bit.ly/3zb562c تاريخ التصفح:25/11/2017 ، .*

مرعب ، ر. (,2016 أكتوبر). "تداعيات الهجرة غير الشرعية على أوربا وأبعادها". *مجلة الدفاع الوطني* ((98.

منظمة الاغاثة. (.(2018 تفاقم عدد ضحايا مسار الهجرة بين ليبيا والاتحاد الأوربي الرابط: https://bit.ly/2TSq06b ، تاريخ التصفح:11/03/2019 ،.

منظمة حقوقية. (.(2019 ترحيل الجزائر لمهاجرين سيؤدي إلى عواقب كارثية ، الرابط: https://bit.ly/2Ta7CFB ، تاريخ التصفح: 11/02/2019.

Organisation internationale pour les migrations. (2019). migrant routes, Méditerranéen 2016, vu le (15, 03,2019). https://bit.ly/3cs3yHq.

توظيف العرفان في رواية "بلاد صاد"

The use of Mysticism in the Novel "Bilad Sad"

تاريخ الإرسال: 27-01-2020 تاريخ القبول: 13-04-2021

سليمة عشو، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس،3acho2011@gmail.com

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التّعرف على كيفيات توظيف العرفان في رواية "بلاد صاد " للروائي المغربي "عبد الإله بن عرفة" من خلال عرض رحلة العرفان وما تستوجبه من مراحل ليقطعها العارف حتى يصل إلى "بلاد صاد" ، ومن ثم ينقل كل ما يراه ويشاهده أثناء حلّه وترحاله. ولقيامه بنقل هذه التّجربة وسردها للآخرين لغة وكتابة يعمد الروائي إلى إمداد العارف السّالك بالوسائل والآليات الممكنة للوصول إلى "بلاد صاد" ، وذلك بتوظيف اللّغة العرفانية والعجائبية. ويظهر البحث آليّات التوظيف العرفاني ، بحيث يعتمد على التأويل كآلية للفهم للتوصّل إلى نتائج من بينها أن توظيف العرفان عمل يسعى إلى خلق أدب جديد ذي مرجعية قرآنيّة ، وقد نتج عنها الكتابة بالنّور ، التي تجعل المثقف يعي المرحلة التي يمرّ بها ويعمل على تجاوزها.

الكلمات المفاتيح: بلاد صاد ، العرفان ، التجربة ، العجائبية ، الكتابة.

Résumé

Cet article vise à identifier et à rendre compte du mode d'investissement du mysticisme dans le roman : "Bilad Sad" du romancier marocain "Abdul Ilah Bin Arafa". Le mystique décrira le parcours qu'il accomplira pour atteindre "Bilad Sad" et rend compte de tout ce qu'il observe et voit pendant son voyage.

Afin de transmettre cette expérience aux lecteurs, le romancier use d'un langage et déploie une écriture qui fournit un savoir et un savoir-faire au moyen d'une langue forte et évocatrice. Il créera, ce faisant, un nouveau genre littéraire mystique qui rendrait les cultivés parmi les lecteurs, conscients des scèneq qu'ils vivent et qu'ils dépassent allègrement.

Mots-clés **:**Bilad Sad, Mysticisme, Expérience, fantaisie, écriture.

Abstract

This papier aims at identifying how to employ the two identifiers in the novel "Bilad Sad" of the Moroccan novelist "Abdul Ilah Bin Arafa" by showing the journey of gratitude and the stages that this trip will take to reach "Bilad Sad", and then conveys everything he sees during his journey. In order to convey this experience and list it to others in a language and a writing, the novelist provides the know-how with the means in the first place, the government of the United States, which is the only country in the world, which makes the cultured aware of and overstep the stage they are going through

Keywords: Bilad Sad, Mysticism, Experience, fantasy, writing.

1. مقدمة

ظهر الأدب العرفاني حديثا مقدّما نفسه للقارئ بأنه كتابة جديدة ؛ "كتابة بالنّور" ومؤسسا اتّجاها خاصّا في الكتابة يتّخذ من مداخل سور القرآن مرجعا ، آخذا من الأحوال الرّوحية الّتي يعانيها العارف والتي تقوم على السّفر والسّلوك كما أن العرفان في التّجربة الأدبية يُوحي باستبطان تجربة روحيّة ، ويشي بالوصول إلى معرفة الذات ومعرفة الله والعالم و الوجود كله ، فهو أسلوب مطلق يتّخذه العارف للإمحاء في الذّات الإلهية ؛ حيث يخلع فيها كافّة الانتماءات ويتجرّد من المال والإمارة وغيرها. فالعرفان يسعى إلى الرّقي بالذات البشرية إلى الذات الإنسانيّة بمعنى الإنسان الخالي من جميع الحزازات والانتماءات والتّوجهات من عرق ودين ، فهو إنسان متجرّد من كل شيء دنيّ ، ومتّصف بكل ما هو عليّ ، والذي يُسمى عند أهل العرفان " الإنسان الكامل"، لكن العرفان بلغته الاستعارية اصطدم بجدار التّواصل بينه وبين القارئ ، ولصعوبة لغته كان التأويل آلية للتفسير والكشف ، وفنا للحوار والجدل والفهم والاستيعاب. وبذلك شكّل لنفسه فضاء واسعا للإبداع ؛ ذلك أن للعرفانيّين تعاملا خاصّا مع اللّغة لاشتغالهم على جسدها وأن لها ظاهرا وباطنا ؛ فخلقوا بذلك لغة خاصّة بهم فأصبحت الكتابة بالنّسبة لهم تجربة خاصّة وعميقة وذات أسرار خفيّة ، فكان اعتماد التّأويل أسلوبا لولوج مغاليق تلك النّصوص بلغتها الرّمزية الاستعاريّة المجازيّة التي تستخدم اللّفظ لغير ما وُضع له أصلا.

- ما العرفان ؟ - وكيف حضرت تجربة العرفان في بلاد صاد ؟

تهدف هذه الدراسة إلى بيان كيفيات توظيف العرفان فى الرواية المعاصرة ، والوصول إلى نتائج أدبيّة وفلسفيّة وفكريّة ، وتجليّات قيميّة وجماليّة ومعرفيّة للخطاب العرفانى ، وانفتاحها على آفاق مستقبليّة ، لاسيما أن اتجاه الروائى "ابن عرفة" ينحو إلى استحضار أهل الشهادة والحضور ، كما بيّن ذلك فى بياناته عند صدور كل رواية وإعطائه المفاتيح اللازمة للولوج إلى هذه النّصوص ، ودراسة العرفان تستدعى معرفة الأهداف التى تسعى إليها هذه التّجربة الفريدة والغريبة.

إن هذه الكتابة النورانيّة من حيث مصدرها (الفواتح النورانيّة القرآنيّة) وغاياتها تتوخّى الأخذ بيد القارئ وإعطاءه قبسا من النور لتُخرجه من ظلمة التّيه الفكري والجهل التاريخي ، والفَوضى في المفاهيم. إلى الحاضر والمستقبل من خلال الماضى وتحرير الإنسان من كل تبعيّة وانتماءات وأفكار هدّامة ، وتحرّره من نفسه ، كما أنها دعوة جديدة للقراءة.

تعتمد هذه الدراسة على آلية التأويل ، الذي يمنح القارئ قراءات متعدّدة ومختلفة ، كما يزيح عنه كثيرا من اللّبس والغموض ؛ لأن العودة إلى القراءة الذاتية ومساءلة المعنى تمنح الحرية للقارئ وتؤدي به إلى الفهم والحضور ، كما أن اختيار التأويل كان مناسبا من أجل معرفة مدى تجليّ مستوى الظلال والتجليّات العرفانيّة ، وآليات توظيفها بشكل من الأشكال ، ولأن الكاتب أيضا يلحّ على فعل القراءة والتأويل من خلال إصداره بيانات للقارئ في مستهل كل رواية.

أما بخصوص الدراسات السّابقة في مجال الرواية العرفانية ، فتتمثّل في كتابين نقديين الأول للروائي عبد الإله بن عرفة بعنوان "جماليات السرد في الرواية العرفانية"، والثاني لمجموعة من الكتاب بعنوان الرواية العرفانية في تجربة عبد الإله بن عرفة ، ومقالات بمجلة "ذوات" الإلكترونية لمؤسسة "مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث بالرباط" ، في عددها العاشر ، بعنوان الرواية العرفانية تأسيس لأدب جديد. كل هذه الأعمال عالجت موضوع الرواية العرفانية ، وماهيّتها وجماليات السّرد فيها.

2. العرفان

العرفان ظاهرة إنسانيّة. ولقد عُرف منذ القديم في الثّقافة البشريّة وفي تاريخها الروحي حيث حقّق على الصّعيد المعرفي كثيرا من التّصورات حول العالم والإنسان والله ، أما على الصّعيد الرّوحي فقد خلّف لنا تاريخا زاخرا من فيوضات المشاعر والأحاسيس الجياشة ، وتجلّى ذلك في الموروث الإسلامي الكبير والزاخر شعرا ونثرا. ودراسة العرفان في هذا العصر والعودة إليه ضرورة أملتها الحاجة إليه. والهدف من دراسة العرفان هو معرفة الحقيقة ؛ حقيقة وجود الإنسان.

والعرفان مصطلح وجب شرحه وبيان مفهومه لأنه يحضر في العمل الروائي من خلال الحكي والأحداث والوقائع ، وسعي الرّوائي إلى التّنويه به واتخاذه وسيلة لرسم المعنى وأداة تحيل إلى اتخاذ التأويل آلية للقراءة ، وأسلوبا للتّحرير والتّنوير ؛ تنوير الفكر من الخرافة والجهل وإخراجه من الضّلال إلى الهداية ، ومن الجهل إلى العلم. «بل إن العرفان قائم على فكرة الخاصّة التي تُوحي في بعض مداليلها بجانب القلّة مقابل كثرة عارمة لا تنضوي تحت هذا اللّواء أصلا»(علي شيرواني ، 2003 ، ص13) فالتّمييز بين العامّة من جهة وبين الخواص وأهل

الاختصاص من جهة ثانيّة ، ليس تمييزا بين من لا يمتلك المعرفة وبين من يمتلكها ؛ فمعرفة العوام تختلف عن معرفة الخاصّة وأهل الاختصاص. فمعرفة العوام تنشأ عن الفطرة السليمة والإيمان التقليدي ، أما الخواص فمعرفتهم تعتمد على النّظر العقلي أي التأويل وهم الفلاسفة والمتكلّمون ، وهذا المستوى فيه من التعدّد والاختلاف ؛ يعني الصّراع حول المذهب ، بينما أهل الاختصاص هم أهل الكشف الصوفي وهم الصّوفيّة علماء الكشف والشّهود. والعرفان لغة كما جاء في مادّة عرف: «العلم قال ابن سيده: وينفصلان بتحديد لا يليق بهذا المكان ، عرفه يعرفه عرفة وعرفانا وعَرِفَاناً ومعرفة واعترفه» (أبو الفضل جمال الدين مُحَمَّد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري ، دت ، ص 110). وقد جاء في المصباح المنير «عَرَفْتُهُ عِرْفَةً بِالْكَسْرِ وَعِرْفَانًا عَلِمْتُهُ بِحَاسَّةٍ مِنْ الْحَوَاسِّ الْخَمْسِ» (أحمد بن مُحَمَّد بن علي المقري الفيومي ، د.ت ، ص 405 404).

نستنتج من التّعريفين السّابقين أن العرفان هو العلم مع المعرفة. ففي التّعريف الأول يقوم على الطلب والملاحظة ، وفي الثّاني تحصل المعرفة والعلم عن طريق التّجربة ، وذلك لدور السّلوك النّاتج من الحواس ؛ فالعرفان يعتمد على البحث والاجتهاد والمجاهدة بالأفعال ؛ أي معرفة الله «أنه العلم بالحق سبحانه وتعالى وبأسمائه هو وصفاته ومظاهره ، وهو أيضا العلم بالمبدأ والمعاد وحقائق العالم أي كل مراتب الوجود. لذا فإن صفحة الوجود بأكملها تدخل في تعريف العرفان وفي موضوع العرفان» (مُحَمَّد شقير ، 2004. ص 10).

1. والعرفان عند الصّوفية هو معرفة خاصّة ورؤيا مختلفة للوجود ، فقد «ظهرت الكلمة (عرفان) عند المتصوّفة الإسلاميّين لتدلّ عندهم على نوع أسمى من المعرفة ، يلقى في القلب على صورة (كشف) أو(إلهام)» (مجموعة من الأكاديميين ، 2014. ص 11) ، وهو بهذه الرؤية يقدّم نفسه على أنه معرفة ؛ «إن العرفان هو سبيل الصّوفي إلى المعرفة الخالصة ، معرفة الأصل في أصله لا في صفاته ، في تجلّيه لا في ستره. وهي معرفة تتم عن طريق الوجدان والأحاسيس الغامضة والتّجربة» (سعيد بنكراد ، 2008. ص 173). وهو المعرفة ؛ «معرفة طريق السّلوك والمجاهدة لتحرير النفس من علائقها وقيودها الجزئية لتتّصل بمبدئها ولتصل إلى الله تعالى من أجل الفناء في الذات الأحديّة» (مُحَمَّد شقير ، ص 10). «المعرفة إحاطة بعين الشيء كما هو. وهي على ثلاث درجات والخلق فيها ثلاث فرق» (م عبد الله الأنصاري الهروي ، 1988، ص 125). وعلى هذا المنوال ينقسم العرفان إلى قسمين عرفان نظري وعرفان عملي.

«والعارف -عندهم-من عرف الله سبحانه بأسمائه وصفاته وأفعاله. ثم صدق الله في معاملته ثم أخلص له في قصوده ونيّاته. ثم انسلخ من أخلاقه الرّديئة وآفاته. ثم صبر على أحكام الله في نعمه وبليّاته» (شمس الدين ابن القيم الجوزية ، 2004. ص 458) إن على العارف أن يبلغ شهوداً حتى يحصل على المعرفة الشّهودية ، وذلك بالمجاهدة والمكابدة والارتيّاض ، وقد يحصل هذا بالمعرفة العقليّة بقسميهما بالبرهان العميق وهو العقل النظري ، أو بالعزم والشوق والإخلاص بلحاظ العقل العملي ، وفي هذا كله القلب يختلف عن العقل في إدراكه (شفيق جرادي ، 2009. ص 20) والعارف أثناء سلوكه وسفره يحس بالغربة «إنه يشعر بأنه غريب étranger عن هذا العالم: إنه ليس منه ، إنه إنما أُلقي فيه إلقاء» (مُحَمَّد عابد الجابري ، ص 256) ، ومادام العارف يشعر بالغربة وعدم الانتماء إلى هذا العالم الموحش ، فهو يتمنى أن يرتحل منه والسّبيل إلى ذلك هو الموت للقاء معروفه المتمثل في المحبوب وهو الله -عز وجل-. وبالموت ينجو ؛ «الخلاص والنّجاة يبدآن إذن من معرفة النّفس ، معرفتها لا كجزء من العالم بل كوجود أسمى منه ومن طبيعة غير طبيعته ، وهكذا فإذا عرف الإنسان نفسه ، إذا هو استطاع جمعها من شتات المادة وخلصها من سجن بدنها عرف الأصل الذي منه انبثق ، أصله السماوي الإلهي الخالد ، فيزداد شوقا إليه كلما ازداد معرفة به. ويستمر في مواصلة الانشداد إليه إلى أن تأتي عليه لحظة يشعر فيها أنه قاب قوسين أو أدنى ، ثم تأتي بعد ذلك لحظة يتّحد فيها العاشق والمعشوق لحظة "الفناء" أو اندماج العارف في أصله» (مُحَمَّد عابد الجابري ، ص 257-258.)

إن التّجربة العرفانيّة هي استعادة العارف لها قراءة داخليّة بلغة العقل ، إذ يؤكد بأنها ليست من الخيال في شيء ، ينقلها لغيره كتابة ويؤكدها ويبرهن على صحّتها بالحجة والمنطق ولكن -كيف للعارف نفسه ، أن يثبت صحّتها باعتبار هذه التجربة فردانيّة ؟

3- تجربة العرفان في رواية بلاد صاد

3- 1. تجربة الكتابة

تقوم تجربة الكتابة العرفانيّة على مقوّمات أساسها الرحلة وتتأسّس بفعل الكتابة انطلاقًا من مفهوم الكتابة بالنّور. والرّحلة التي تقوم بها هي السّفر ؛ والسّفر العرفاني سفر يرتقي إلى مستوى هذا الكون لمعاينة التّجليات الإلهية عبر الخيال العرفاني ؛ وهو سير الكشف والاستكشاف عن العوالم الخفيّة النورانيّة ، ويكون سفرا داخليّا عبر الخياليتجلّى في فكر صاحبه ، وهنا ينمحي الوجود المكاني والزماني ، «أي الشعور

من جانب الذّوات بوجودها لأن وجودها في تحققها بالفعل ؛ ولذا كان هذا الدور دور الحضور أو الآن الحاضر ؛ وهذا في الواقع هو معنى الحضور» (عبد الرحمان بدوي ، 1983. ص 149) فالوجود هو الحضور ، حضور العارف في حالة الكتابة ، لأن رؤية العالم من هذا المنظور هي اختراق الحجب ، ومعرفة كينونة الأشياء ثم ربط العلاقة بين هذه الأشياء والطبيعة ، وقد تكون الرّحلة على شكل رؤيا أو منام ، وذلك في رؤيته للكون والوجود والإنسان والأشياء ؛ كأن يرى العارف نفسه يطير أو يحلّق في الهواء أو يمشي فوق الماء ، فيرحل العارف في هذا المعراج الخيالي لا تحكمه قوانين الزّمان والمكان ، لكن لا يرحل العارف إلا بعد القيام برياضات والمرور عبر امتحانات ، وما يلاقي جراء ذلك من تعب ؛ فرحلة الكشف هذه التي ينتهجها العارف ؛ هي تجربة الموت والفناء ؛ والفناء يكون لأجل البقاء ، إن هذه التّجربة العرفانيّة والحضور العرفاني في الرّواية هو الكتابة ؛ هذه الكتابة هي تجربة البقاء ؛ أي وصف العارف رحلته ونقلها إلى الآخرين. وتفرّق الكاتبة اللبنانيّة "سعاد الحكيم" في معجمها "المعجم الصوفي-الحكمة في حدود الكلمة-" بين التّجربة الصّوفية كحالة يعيشها العارف والتّعبير عنها في حالة عودته من الأعماق «فالتّجربة الصّوفية ، حيث تقف (ذات) المتصوف في مواجهة موضوع حبّها أو معرفتها. هي تجربة جوانيّة تتحرّك في إطار ذاتيّة معيْشية بعيدا عن الحروف والكلمات... بعيدا عن (الآخرين) وهي تجربة قرب وعرفان مجالها الحيوي القرآن والسّنة... أمّا التعبير عن هذه التجربة فهو خروج من الذّاتيّة والجوانية إلى (الآخرين)، هي عودة الصّوفي من رحلته في الأعماق إلى الآفاق» (سعاد الحكيم ، 1981. ص 14). وعودة الصوفي تتمثّل في رجوعه من الحق إلى الخلق بالحق ؛ أي عودة العارف من سيره الذي كان من الحق إلى الخلق بالحق ، وهذا لا يعني انقطاعه عن ذات الحق وإنما لأنه يرى ذات الحق في جميع الأشياء. (ينظر: مرتضى المطهري ، 2007. ص 126) لقد جاء على لسان الششتري بطل رواية "بلاد صاد": «هنّأني عبد الحق بهذا الفتح الجديد وقال لي: هلاّ أخبرتني عن رؤياك ؟ فقلت: أي نعم. كنت في تلك الشّعاب أمشي بأهلي ، وأتوكأ على العصا. فقال عبد الحق: إنّها عين الصاد ، والعصا عين اليد. ومن العين كانت الرؤية ، وبالصاد كان الكلام ﴿صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ ١﴾» (ص 01) (عبد الإله بن عرفة ، ص 266) ، لقد قام العرفان على منظومة لغويّة متفرّدة ، ونمط جديد من القول ، وتعدّد في الدلالة ، وتأسيس لوجود كوني عرفاني ، يقوم على الاختلاف في النّظام المعرفي ، يتحرّر من سلطة اللّغة الأحادية ، ويستعير لغة الرمز والإشارة ، لقد خالف السّائد ، «ليست التجربة الصوفيّة ، في إطار اللّغة العربيّة مجرّد تجربة وإنّما هي أيضا ، وربّما قبل ذلك ، تجربة في الكتابة» (أدونيس ، د-س ، ص 22) ، هذه الكتابة هي خطاب موجّه إلى فئة معيّنة من المتلقّين الذين افترضهم الرّوائي من خلال البيانات الأدبيّة التي يُصدرها في مستهلّ رواياته ، هذا الخطاب هو «خطاب الفقدان: أن يفقد السّائر كل ما رآه وكتبه بآثاره. فهو الكائن بين بحر الوجود (أقيانوسية التّجربة) وشاطئ الجسد (ظواهرية الكتابة) ، لا تزال أمواج الأول تمحو آثار سيره ، وعبوره المسجّلة في جغرافيا الثّاني» (مُحَمَّد شوقي الزين ، 2015 ، ص 106-107) ، فهو خطاب خاص بلغة خاصّة وخطاب الأعماق والآفاق ، أي أنّه على القارئ أن يكتشف البِنْيات الخفيّة والتي تبدو في ظاهرها مجرد حكاية ، ولكن بناءها الباطني يشي ببنية خفيّة وهي ما يقصدها المبدع من نصّه ، «فالتّصوّف هو شوق الظاهر إلى الباطن ، وهو حنين الفرع للأصل وعودة الصّورة إلى معناها» (أدونيس علي أحمد سعيد ، 1982. ص 92) ؛ فالكتابة العرفانيّة كتابة تستدعي الأنا والآخر وهي معرفة وكتابة حضور.

تحكي رواية "بلاد صاد" سيرة الأمير الفقيه الشّاعر أبي الحسن الشّشتري السّائح في الأرض ، والمتنقّل من غرناطة بالأندلس ، إلى بلاد المغرب فالجزائر تلمسان وبجاية ، فتونس وطرابلس ، ومنها إلى مصر ومكة والمدينة ، ثم إلى الشّام. وفي الشّام يكون قد حصل على آخر سمسمة من سمسماته السّبع التي قطفها من كل مكان وصل إليه من هذه الأمكنة ، وبهذا يكون رأى بلاد صاد ، وحصل له من الوجد ما حصل. ثم رجع من بلاد الشام إلى مصر حيث وافته المنيّة فيها. هذا السّفر يبدو ظاهرا ، وقد يكون باطنا ، من العالم إلى الله ، فهو يشير إلى الصّعود الصّوفي نحو الله ، وقد يشير إلى الهبوط نحو النّفس حيث يوجد الله (ينظر: المرجع نفسه. ص 93). والسّفر عند ابن عرفة أنواع ثلاثة وهي: الرحلة معراجا كما في رواية (جبل قاف) ، أو بحرا كما في رواية (بحر نون) أو برا كما في رواية (بلاد صاد) وفي هذه الأخيرة جعل ابن عرفة القارئ يسافر مع الششتري عبر عالم تخييلي ومعرفي مليء بالعجائب ، وينتقل معه من مشهد إلى مشهد وكل مشهد مرسوم بدقة في هذا السّفر الروائي الحكائي.

3- 2-بلاد صاد

"بلاد صاد" وهي عنوان الرواية ، تمثّل المكان الذي سيصل إليه الشّشتريّ السّائح في أرض الله سيّاحة ماديّة أو

معنويّة ، وأيضا هي الإقليم الذي يصله ويكون بذلك قد أتم سياحته في جميع الأقاليم ، وحصل على آخر سمسمة من سمسماته ، فهي مدينة العلم ، وأرض الإحاطة والعبوديّة ، فبلاد صاد هي بلاد الصّورة الأحمديّة الجماليّة وبلاد النّور الأعظم في عالم الغيب والجبروت. ومن دخل هذه البلاد صار من أصحاب الأعراف الذين لهم وجه إلى كلّ جهة (عبد الإله بن عرفة ، ص 309). هذه الصورة الأحمديّة الجماليّة هي نفسها الإنسان الكامل ، كما أن هذا الكمال يكمن في الإنسان الكامل ، أسّ العالم وصيد الحق ، المتحقّق بأسماء الله الحسنى الذي يصل الصّورة الكليّة للوجود كما يراها من علم اليقين إلى عين اليقين إلى حقّ اليقين وعبر هذا السّفر والسّياحة في "بلاد صاد" ؛ يحصل له معرفة بالله تعالى ، معرفة يقينيّة وذلك عن طريق الذوق والكشف ، فخاصيّتها الجمال: جمال الطبيعة وجمال الكون ، وهذا الجمال جزء لا يتجزأ من الإنسان الكامل ، سكّانها أصحاب الأعراف ، «إنّما سمّي الأعراف أعرافا لأن أصحابه يعرفون النّاس») عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير البصروي الدمشقي ، 1999 ، ص334). الأعراف: هو المطّلع وهو مقام شهود الحق في كل شيء متجليّا بصفاته التي ذلك الشيء مظهرها ، وهو مقام الأشراف على الأطراف (علي بن مُحَمَّد السيّد الشّريف الجرجاني ، د س ، ص 29.). قال الله تعالى: ﴿ وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌۚ وَعَلَى ٱلْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّۢا بِسِيمَىٰهُمْۚ وَنَادَوْٓاْ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ أَن سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْۚ لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ ﴿٤٦﴾ (الأعراف 46)".

وتأويل "بلاد صاد" السّفر ، الخروج ، الهجرة ، والتي تعني الانتقال من مكان إلى آخر ، بهدف أو بغير هدف ، فقد يكون السّفر والخروج هروبا من بلاد الكفر إلى بلاد الإيمان ، كحال الأنبياء والرّسل – عليهم السّلام-إبراهيم ، لوط ، موسى مُحَمَّد... ، وقد تكون الهجرة لطلب العلم والمعرفة أو العمل هذه معاني الهجرة في ظاهرها ، كما أن الانتقال من بلد إلى آخر يؤوّل بالتّغيير ، تغيير النّفس وتحسين الطبع أو تغيير الواقع فالسيّاحة في أرض الله الواسعة ، مطلب قرآني أيضا للإيمان وللتغيير وأخذ العبرة. كما أن هذا السّفر ليس سهلا كما يُعتقد ذلك بل فيه من التّعب والجهد ما فيه «لمحت زوبعة كبيرة في الهواء فأسرعت بالحمار إلى صخور قريبة في أصل الجبل خوف أن تدركنا الزوبعة وتذهب بنا»(عبد الإله بن عرفة ، ص 167).

بلاد صاد أرض الله الواسعة ، كما تتبّعنا مع "الششتري" في سيْره القائم على المعرفة وطلبها من أماكن شتّى ، يرحل من الأرض والتي هي الطينة إلى بلاد صاد وهي بلاد النّور والمعرفة. قد تكون "كمدينة أفلاطون الفاضلة" ، أو مكان طاهر مضيء فيه المعرفة والعدل والأمان والسّلام. كل هذا ليس مهمّا بقدر ذلك السّير الذي كان يشكّل مراحلَ ومنازلَ ؛ من الدّرجات الدّنيا إلى العليا ، من أسفل إلى أعلى ، من أصغر إلى أكبر. فالوصول إلى بلاد صاد ليس سهلا «لكنك إذا أردت أن تجول في عالم السمسمة وتسافر في أرض صاد...ثم عليك بالصّبر في مواطن الإشكال فهذا الطريق صعب»(عبد الإله بن عرفة ، ص 167).

يبدأ الرحيل بركوب الحمار ، وهي وسيلة نقل قديمة وكما جاء في الأخبار والآثار ، لكونها ركوب الأنبياء والصالحين ، فدخول الصخرة المؤديّة إلى الكهف ، إلى أن وصل إلى داخل الكهف فوجد أربعين صندوقا «ثم رأيت حللا عجيبة في هذا الصّندوق كأنها حجب نورانيّة فنشبت آخذ منها وأخلع عليَّ. وكلّما لبِستُ حلة منها ظهر عليَّ من العلوم والأنوار بقدر ما لبستُ... ولمّا لبستُ أوّل تلك الخلع أكسبتني العلم ، فأدركت الفرق بين علم اليقين وعين اليقين وحق اليقين»(عبد الإله بن عرفة ، ص 171-172).

فالمعرفة بوجود شيء علم ، ومشاهدته عين ، ومعرفة لما خُلق من أجله حق ، «فإن عين اليقين: مشاهدة وحق اليقين: مباشرة»(شمس الدين ابن القيم الجوزية ، 2004. ص 489).

3- 3 –الاشتغال على الحروف: صاد الصمت

لقد اعتنى "محيي الدّين بن عربي"(ت 638 ه) بالحروف ورموزها عناية كبيرة. وذلك بجعلها أمة من الأمم ومعاملتها كخلق من خلق الله مكلّفة مثل بقيّة العوالم ، لها أسرارها وخواصها. وقد خصّها بكتاب "الفتوحات المكيّة" بفصول الكتاب ومراتبها وطبائعها. «علم الحروف هو علم الأوليّاء وبه تظهر أعيان الكائنات. ألا ترى تنبيه الحق على ذلك بقوله: «كن!»؟ فظهر الكون عن الحروف»(محيي الدين بن عربي ، 1985. ص 204)، وتشكّل الحروف في الخيال العرفاني سرّ الوجود في العالم ، كما تشكلّ في المتخيّل السّردي سرّ كل مكوّنات العالم الرّوائي وانفلاتها من الكلمة تحيل على المرجعيّات التاريخيّة والدّينية في إشارة إلى الرؤيا العرفانية القائمة على الارتقاء والانتقال من ظاهر الأشياء إلى باطنها بالحفر في الدّلالات الرّمزية للحروف والكشف عن معانيها الخفيّة فهي عالم المعقولات والمعاني ، وتوظيف الحروف المتقطّعة الموجودة في فواتح السّور القرآنية ، وهي أربعة عشر فاتحة نورانيّة منها الحروف الأحاديّة والثّنائيّة والثلاثية ، والرباعية والخماسيّة على هذا الشّكل من الكتابة (ق ، ن ،

ص ، الم ، طه ، يس ، حم ، ألمر ، كهيعص...) هذا ما يستدعي قراءتها من منظور تأويلي خاصّة أن علماء التّفسير لم يتطرّقوا إلى تفسيرها ولا إلى أسباب الابتداء بها في كثير من سور القرآن مُرجعين ذلك إلى أن الله عزّ وجل استأثر بعلمه فردّوا علمها إلى الله ولم يفسّروها وآخرون فسّروها واختلفوا في معناها فمنهم من قال أنها أسماء السّور وهناك من قال أنها أسماء الله -عز وجل- بينما آخرون قالوا عنها أنها قسم أقسم به الله سبحانه.

و"ابن عربي" يتعامل مع اللّغة وحروفها كما يتعامل مع كل الموجودات ، وينظر إليها –كما ينظر للوجود بأسره-من خلال ثنائية "الباطن والظاهر» فيرى أن لحروف اللغة جانبًا باطنًا هي الحروف الإلهية التي تتوازى مع مراتب الوجود من جهة وتتوازى مع الأسماء الإلهية من جهة أخرى ، ويرى أيضًا أن لحروف اللغة جانبًا ظاهرا هي الحروف الإنسانية الصوتية التي يتلفّظها الإنسان في كلامه» (ناصر حامد أبو زيد ،1992 ، ص 82) هناك إذن لكل حرف جانبان: الجانب الباطني ، وهو أرواح الأسماء الإلهية ، وجانب ظاهري: «الاسم باصطلاحهم ليس هو اللّفظ ، بل هو ذات المسمى باعتبار صفة وجودية ، كالعليم والقدير أو عدمية كالقدوس والسلام» (عبد الرزاق الكاشاني ، 1992. ص 54).

كما يرى الناقد المصري "ناصر حامد أبو زيد: أنّه: «إذا كان ابن عربي (ت 638) قد قسّم مراتب الوجود الكليّة إلى ثمان وعشرين مرتبة تبدأ بالعقل الأول أو القلم وتنتهي إلى مرتبة (المرتبة) فإنه قد وازى كل مرتبة من هذه المراتب الثّمانية والعشرين وبين حرف من حروف اللّغة العربيّة فجعل مرتبة توازي حرف الألف (الحركة الطويلة) وجعل آخر المراتب توازي حرف الواو» (ناصر حامد أبو زيد ، ص 82) ، فابن عربي يعقد موازنة بين حروف اللّغة ومراتب الوجود ليس على سبيل الشرح والتّبسيط وإنّما على سبيل الإيمان والكشف ، وهي ترتبط بمراتب الوجود الكلية ، والتي ترتبط بالأسماء الإلهية التي أوجدتها القدرة الإلهية ، هذه الحروف لها ظاهر وباطن ، الظاهر هو الجسد ، والباطن هو المعنى ، كما يرى ابن عربي أن «الجانب الباطني للحروف أرواح هي أرواح الأسماء الإلهية ، أما جانبها الظاهر فهو إما أن يكون الصوت في حالة (النطق) أو الخط في حالة (الكتابة)» (مُحَمَّد بن جبار بن الحسن النفري ، 1998. ص 51). فالحرف لا تكمن قيمته في التّجلي أثناء الكتابة فحسب ، بل له باطن ومعنى وتأثير جمالي ونفسي. قال النّبي صلّى الله عليه وسلّم: «أنزل القرآن على سبعة أحرف لكلّ آية منها ظهر وبطن» أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره. ظهر منها هو ما يظهر من معناها والباطن منها هو ما يبطن من معناها. فالظاهر للعامّة والباطن للخاصّة.

إن التّجربة العرفانيّة أكبر من أن يستوعبها لسان أو نطق ، فهي تتجاوز ، لحظة الكلام وتستلزم الصّمت ، فيصبح الكلام على الكلام صعبا على القول المشهور للتّوحيدي. وقول النّفري «كلما اتسعت الرؤيا ضاقت العبارة».

إن قارئ "بلاد صاد" يجد كلاما كثيرا منه كلام السّارد وهو يحكي ومنه الحوار الداخلي والخارجي مع شخصيات الرواية ، وهذا كله يجري على ظاهر النّص. أمّا المتمعّن لاشتغال لغة النّص على مستوى الهمس والصّمت بتوظيف الحروف المناسبة لذلك ، فإنه يجد الروائي "ابن عرفة" يعمل على تجسيد لغة الصّمت بالاشتغال الدّلالي على مستوى صفات الحرف. ورواية " بلاد صاد" ؛ هذه البلاد الموسومة بـ "حرف الصّاد" ؛ الذي يبدو جليّا واضحا على الغلاف الخارجي للرّواية ، إذ نلاحظ هذا الحرف مرسوما على شكل سور محاط بحروف: (ا. ل. م) مكتوبة بحجم صغير ومتقاربة من بعضها البعض تقع على طرف حرف الصاد وتقع داخل المربع الصغير ؛ بينما كتبت الحروف المجاورة لها بحجم أكبر ومستلقة عن مربع حروف المجموعة الأولى ؛ وهذان الحرفان (ك.ه) ، فالكاف أقرب من الهاء ، ثم يرسم على الترتيب حرف (ي) ثم حرف (ع) ، وحرف الصّاد يحيط بها من كل جانب ﴿ص والقُرآنِ ذِي الذّكْرِ﴾. جاء في كتاب «خصائص الحروف العربية ومعانيها" بخصوص حرف الصّاد "مهموس رخو ، يشبه رسمه في السّريانيّة صورة الصّبي... فهو من أصوات الحروف كالرّصاص من المعادن رجاحة وزن ، وكالرّخام الصّقيل من الصّخور الصّمّاء صلابة ونعومة ملمس وكالإعصار من الرّياح ، صرير صوت يقدح نارا...» (حسن علي ، دس ، ص 149).

وبعد تقديمه الرّواية للقارئ نظّم "عبد الإله بن عرفة" قصيدة في حرف الصاد ويقصد به الإنسان الكامل الذي هو صيد الحق ، وسمّاها صاد المثاني ، لأن الصّاد لم يذكر في الفاتحة إلاّ في كلمة الصّراط (ينظر: عبد الإله بن عرفة: بلاد صاد. ص 20)، وفي المتن الرّوائي يعدّد الكاتب أسماء الله –عز وجل-وأسماء الرسول -صلّى الله عليه وسلّم-المتضمّنة لحرف الصّاد ، وهي أسماء قوية المعنى ، لكن فيها نوع من الصمت ، كما أنها تستلزم الصبر الذي يعني الصمت «... والصّاد مفتاح الأسماء الإلهية: الصّمد والصّبور والصّادق والصّانع. كما أنه مفتاح أسماء الرسول صلّى الله عليه وسلّم: الصّادق والصّابر

والصّالح »(المصدر نفسه. ص 304). ويكمن فضل حرف الصاد على الحروف التي يتوسّطها بإعطائها صفته المتمثلة في النبل «فلئن كانت الحروف العربية قد أثرت في معاني معظم المصادر التي يتوسّطها حرف الصّاد ، فإن هذا الحرف قد حماها جميعاً وحصّنها من كل ما هو نابٍ وقبيح من المعاني ، ليكون حرف الصّاد بذلك من أنبل الحروف العربية »(حسن علي ، ص 154). ويعقّب الشّشتري بطل الرّواية على لسان ابن سبعين: «إن حرف الصّاد حرف الموت ، وهو يحتل المرتبة الواحدة والعشرين في التّرتيب النفسي لمخارج الحروف. وهذه المرتبة مختصّة بالطين والتراب...فالصّوم والصّمت والصّدى كلها معانٍ في حكم الموت ، وإن كان موتا معنويا...أمّا العبد الميّت عن نفسه فقد سمّاه النّبي صلّى الله عليه وسلم أبا تراب ، لكمال تحقّقه بالعبودية »(عبد الإله بن عرفة ، ص 309). يشتغل السّارد على تبيان خصائص حرف الصاد مستشهدا على ذلك بما جاء في الأخبار والآثار ، ويقترب من المدلول ثم يصمت عنه تجوّزا ، ولا يذكر إلا هذه الإشارات ، ومن معاني حرف الصّاد: التّراب أو الطين ، لأن الإنسان من التّراب ويحنّ دائما إليه كما يُنهي السارد حديثه عن حرف الصاد ليُعبّر عنه بالموت ، والتراب وأن العبد الميّت كما جاء في الحديث يُسمّى بأبي تراب ليجعلنا نرجع لبداية الرواية لنعرف أن الششتري أثناء سيْره سأل تلاميذه عن اسم المنطقة التي وصلوا إليها فقالوا له "طينة" فقال قولته الشّهيرة: «حنّت الطّينة إلى الطينة»(). وهذا حتى نتمّم معه فكرة الصمت. ولحرف الصّاد في سيرة أبي الحسن الشّشتري مدلولات كثيرة كشفت عنها الرواية ويبقى التّأويل متعدّدا ، فالصّمت والانقطاع عن الكلام ملائم للتّجربة العرفانيّة والمعرفيّة ، «الصّمت المعروف بالسّكوت كثيرا ما وردت الإشارة إليه في القرآن بنفي الكلام ﴿فَكُلِي وَٱشۡرَبِي وَقَرِّي عَيۡنٗاۖ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلۡبَشَرِ أَحَدٗا فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرۡتُ لِلرَّحۡمَٰنِ صَوۡمٗا فَلَنۡ أُكَلِّمَ ٱلۡيَوۡمَ إِنسِيّٗا ٢٦﴾(« سعاد الحكيم ، ص 700). والمكان ملائم لمشاهدة الحق فهو جنة المعارف والأنوار ويعني الموت الذي هو « باصطلاحهم قمع هوى النفس ، فإن حياتها به ولا تميل إلى لذاتها وشهواتها ، ومقتضيات الطبيعة البدنية إلا به وإذا مالت إلى الجهة السّفلية جذبت القلب الذي هو النفس الناطقة إلى مركزها فيموت عن الحياة الحقيقية العلمية التي له بالجهل فإذا ماتت النفس عن هواها بقمعه انصرف القلب بالطبع والمحبة الأصلية إلى عالمه عالم القدس والنور والحياة الذاتية التي لا تقبل الموت أصلا ، وإلى هذا الموت أشار أفلاطون: "مت بالإرادة تحيا بالطبيعة: قال الإمام جعفر بن مُحَمَّد الصادق: " الموت هو التّوبة ...»(عبد الرزاق الكاشان ، ص 110). إن التّجربة الروحيّة تقوم على الصّمت أي التّعبير غير اللّغوي ، وهنا يحضر الإيماء ولغة الإشارة والرّمز ، فكرة الصّمت يقبلها شهود المعنى الإلهي الذي لا كلام معه.

فرواية "بلاد صاد" تنهض منذ البداية ؛ من العنوان وصورة الغلاف على حرف الصّاد ، بالاشتغال على ثنائية الحضور والغياب بحضور الدوال المتعدّدة ، وغياب المدلولات ، فيتوجّس القارئ خيفة من الشخوص الذين يظهرون ثم يختفون ، فظهورهم وحوارهم على الورق وعلى ظاهر الحروف ، ولكن في باطنها هم في عداد الموتى. عندما تنتهي الرواية تحسّ أنك في حلم أبطاله قدموا من عوالم متخيّلة: عوالم ما وراء اللغة واللاكلام والصّمت ، وكأنها تراب في تراب.

وقد جاءت روايات "عبد الإله بن عرفة" تحمل عناوين فواتح السّور القرآنيّة المتمثّلة في الحروف المتقطّعة (جبل قاف ، بحر نون ، بلاد صاد ، ياسين قلب الخلافة ، ابن الخطيب في روضة طه ، طواسين الغزالي ، الحواميم ، الجنيد ألم المعرفة ، خناثة ألر الرّحمة...) وهذا ما يثير عدّة أسئلة ، فالرّوائي أرجع سرّ ذلك إلى أن تلك الحروف تحمل اسم قامة من القامات التي تحمل عبء هذا العالم وتعيد إليه الأمن والأمان ، كما أن الحرف هو المادّة الأولية لعمليّة الكتابة والكتابة هي المعرفة والعرفان «وعلم الحروف هو العلم القويم والطريق المستقيم الذي خاضت بحاره العلماء القدماء وتوعّرت فيه الأئمّة العظماء»(أحمد بن علي البوني ، دس ، ص 6).

3. . 4- توظيف الأسطوري والعجائبي

إن العجيب والأسطورة خطاب مقصود ذو معنى ودلالة ، والأسطورة تحمل معنىً ومرجعا ، هذه المرجعية هي تاريخ النّشأة ، والخلق ، والصّراع من أجل البقاء. لكن توظيفها في هذا المتن الرّوائي ، نزع عنها مفهومها الأوّلي وألبست معنىً نورانيّا ومفهوما معرفيّا ؛ ذلك أن صاحبها ينزع بها نزوعا عرفانيّا ويستعين بها كمخلّص من نزعات نفس السّالك وعقبات الطريق. في رحلة النّور هذه ؛ حيث يجعل منها حارسا للأسماء الإلهية تارة ، وتارة أخرى يجعل منها مفاتيح الدخول إلى عوالم النور ذاتها ، لكن كيف طوّع هذه الأساطير وجعلها خادمة له ؟ وبما أن الأدب هو الخطاب الذي يُطرح فيه سؤال المعنى والحقيقة فما علاقته بالعجائبي ؟ أم أن الأسطورة تقول شيئا لا يمكن أن يُقال بطريقة أخرى.

إن الأسطورة نوع من السّرد أيضا. وهي تحتوي على طاقة إيحائيّة ودلاليّة ، كما أنها تشكّل بالنسبة للرّوائي الملاذ الروحي والآمن ورمز الطّهر والعفاف ، كما أنها بناء ثان للنّص يشدّ أنقاضه ويرمّم شقوقه ، والأسطورة التي وظّفها ابن عرفة ليست من الأساطير التي تتحدّث عن الآلهة وتفسّر نشأة الكون وأصل الإنسان وليست استعمالا للفهم بل لفك رموزها وجعلها أسطورة نورانيّة ، وليست وحوشا أسطوريّة كما في الأساطير الإغريقيّة التي لها فهم ظلماني بينما في "بلاد صاد" لها فهم نوراني.

إن استعانة الروائي بالأسطوري لقابليّة النّص الرّوائي التّعالق مع نصوص أخرى ، ومراهنته على نسق لغوي قوامه أيضا تعالق اللّغات وتداخلها ، ويظهر ذلك عند سرد الرّحلة من خلال الصور الأدبيّة والمواقف البديعة والطرائف الغريبة والحكايات المثيرة ، ما يدعو للإثارة والتشويق ؛ حيث يكشف فيها البطل عن عالم غرائبي ويحكي عمّا شاهده وسمعه وما مرّ به من صعوبات أثناء الرّحلة ، ويعبر عن تجاربه الشّخصيّة التي واجهته أثناء رحلته واصفا إياها وصفا دقيقا. هذا ما يجعل اللّغة تتدفّق بشكل عجيب ويجعل النّصوص عصيّة على القارئ ، بما تحتويه من سير وأخبار وحكايات وتداخل الأنواع الأدبيّة.

لقد استطاع ابن عرفة أن يبعث الأساطير بعثا دينيّا لحماية المقدّس من المدنّس حتى يتمثّل الرؤية المستقبليّة ويمنح نصوصه أبعادا كونيّة ، فقد أخضع الأسطورة للتّحوير ومنحها بناءً شكليّا وفنيّا وفكريّا بما يخدم فكرته الأدبيّة لتكون مادّته المساعدة لبناء المعنى بعد اللّغة. «ولم تكن تلك الكائنات التي زخرت بها أساطيره سوى نوع من العون المادّي الذي ساعد على إضفاء شكل من أشكال الوجود والذاتيّة» (نضال الصالح ، 2001. ص13). يعرض السّارد قصّة علي بابا والأربعين حرامي من مخطوط ألف ليلة وليلة ، وهو محاولة التوسّل بالعجائبي لمساعدة البطل في رحلته وإمداده بالآليات والوسائل لاختراق المألوف ، حيث مرّ البطل بصعوبات كثيرة في سيره منذ خروجه من مدينة غرناطة «وبينما أنا على هذه الحال إذ تكشّف الغبار عن كوكبة من الفرسان المحجّبين ، فزاد رعبي وأمعنت في الاختفاء. وبدا وكأن الفرسان يقصدون المحل الذي اختبأت فيه...ثم سمعت كبيرهم يأمرهم بإنزال أحمالهم وصناديقهم فامتثلوا لأمره. وبعد أن تأكد من خلو المكان من أي أحد تقدّم نحو صخرة في الجبل وقال: افتح يا سم سم» (عبد الإله بن عرفة ، ص 168).

إن توظيف عبارة "افتح يا سمسم" من مخطوط "ألف ليلة وليلة" يشي ببنيات خفيّة ، تعمل على إبراز ما يريد الصّوفي الوصول إليه من قدرات هائلة ليكشف الحجب دون الشّك في مصداقيّتها وحقيقة وجودها ، فالأسطورة تعمل على خلق نوع من التّشويق المُفضي إلى معرفة المزيد وإدراك الأشياء المخبوءة كما يتطلّع إلى كشف الأنوار للوصول إليها ، ووسيلته في ذلك اللّغة بأبجديّتها ورمزيّتها والمتمثلة في كلمة سم سم «...ثم شعرت كأن داعيا يأمرني بأن أنطق مرّة أخرى بالكلمة العجيبة: سِمْ سِمْ سِمْسِمَهْ فأخذت أصابعي تدير الأسطوانات في اتجاه الأحرف السّبعة التي نطقت بها حتى خرج لسان القفل من فتحته فعمّني النّور وغرقت في لجّته. وبعد أن أفقت من سكرتي بدأت معالم الصّندوق تتبدّى لي. فهو كالمدينة العامرة ، رأيت فيها بيوتات كثيرة عددها ثمانيّة وثمانون» (المصدر نفسه. ص 170) ؛ ما نلاحظه هنا سلطة اللّغة ؛ فاللّغة هنا لغة مفتاح يُفتح بها كلّ مُغلق ويُكشف بها كل مجهول ، فهي مفتاح كل سرّ غامض ومُتَخَفٍّ ، كما أنّها سبيل الخيْر والعمران ، ثم يتنقّل بطل الرّواية في هذه العوالم التي اكتشفها بواسطة اللّغة ، فيجد نفسه يلبس الحُلل وهي مثل حلل الملوك ، كلّما لبس حلّة من هذه الحلل أكسبته ما أكسبته من المعارف والعلوم «وبعدما لبست هذه الحلل الثّلاث والثلاثين وأكسبتني من العلوم والأذواق ما ذكرت ، بقي لي سبع حلل من أرفع الحلل وأثمنها ولا تُضاهيها باقي الحُلل لا شكلا ولا لونا...فهي أجمع من غيرها وأوعب من سابقاتها... أخذت أولى تلك الحلل وقبضتُ عليها كما قبض يعقوبُ على قميص يوسف فسرت فيّ الحياة الأبديّة ثم لبست حلّة ثانيّة فأكسبتني العلم الإحاطي ، ثم لبست حلّة ثالثة فرأيت كل شيء مرادا لي ، ثم لبست حلّة رابعة فرأيت الأكوان في طيّ قبضتي ثم لبست الحلّة الخامسة فنطقت بالكلام الأزلي ، وفي السّادسة سمعت من كل شيء بكل شيء ، وفي كل شيء ، وبكل شيء. أمّا الحلّة السّابعة فلمّا لبستها أبصرت قبل كون الزمان ، وبعد أن اشتملت على حلل هؤلاء الملوك واستوفيت كل ما عندهم واجتمعت على ما تفرّق فيهم فزت بكنوز هذا الكهف العجيب (المصدر نفسه. ص 173-174)، وتأويل الكهف هو كهف صدره ؛ وهو رمز ديني وقد يدلّ على البعث من جديد ، والصّناديق هي صناديق العلوم ، أمّا الحلل فهي الأسماء. هذا التّأويل على حسب كلام "عبد الحق بن سبعين" شيخ أبي الحسن الششتري ، كما سأله أيضا عن تأويل «لماذا كان اللّصوص في الكهف أربعين؟ فأجابني: اعلم أن اللّصوص في قصّة علي بابا هم الحجب المانعة من الوصول إلى الحقيقة ، لكن كلمة السّر افتح يا سمسم ، هي اسم الله المفرد الذي يفتح كل شيء ، وعلي بابا رمز لذلك السّر الذي من سلسلة سيّدنا علي بن أبي طالب ، لقول النّبي -صلّى الله عليه وسلّم-:

"أنا مدينة العلم وعلي بابها". فلكي تدخل مدينة العلم يجب أن تأخذ السّر من البوّاب ، وهو سيّدنا علي باب مدينة العلم ، وعلي بابا صورة أدبيّة لهذا المعنى »(المصدر نفسه. ص 177)، ثم أكمل له تأويل أربعين من كل شيء ، من مرور الجنين في بطن أمّه من سبع مراحل كل مرحلة من أربعين يوما ، وكذلك عدم إرسال الله الرّسل إلا بعد تمام الأربعين...

«والعجائبي لا يعني تضمين النّص حقائق غير معروفة بل وسائل غير معروفة في وعي الحقائق والتعامل معها ، إنه استغوار للواقع ، ولكن بوسائل غير واقعيّة ، تحرّر الإنسان من المألوف ، وتنبّهه على المخاطر التي تحدق به ممّا ينتجه هذا الواقع حوله من مفارقات غاشمة تبدّد إنسانيّته.»(نضال الصالح ، ص 21)، فهي تحرّر الإنسان من المألوف ، وتحرّره من نفسه ، «إن الأسطورة ليست اختراقا للمألوف فحسب ، بل هي بناء أيضا ، بمعنى أنها شكل أدبي له سماته المميّزة من الأنواع الأدبيّة الأخرى »(المرجع نفسه. ص 16).

إنّ التقاء التجربة العرفانيّة مع بنيات خارجيّة لا تمثل الرمز الصّوفي تعتبر قيمة فنيّة للإحساس بإكمال النّقص وإتمامه. النقص الموجود في الإنسان بفطرته. والروائي لم يحرك هذه الكائنات بالكلام بل جعلها رمزا معروفا وهو الشر ؛ لكنه تماهى أمام التجربة وامّحى. كما تميّزت التّجربة العرفانيّة في رواية "بلاد صاد" بتمتّع العارف وتذوّقه من المعارف النّابعة من سيره ومعاناته ، وتحصله على مقامات وأحوال ومعارف كشفيّة وشهوديّة ، وهذا إيحاء بتملّك العارف السّالك الذي وصل مرحلة التحقّق لناصيّة الأشياء مثلما نجد النبي سليمان يُسخّر له الجن ويتحكّم في الشياطين ؛ إذ يربطهم في قاع البحار ومنهم من يعملون له القدور والصّحاف ، ويأتمرون بأمره ، فالعفريت في قصة بلقيس قال له أنا آتيك به قبل أن تقوم من مقامك ، وهذا دليل على أنه سخّر تسخيرا لآداء مهامه للنّبي سليمان والتّفاني في خدمته ، فرحلة النّور تُزيل كل عتمة ، بل تجعل من العتمة مصباحا. ففي عالم العرفان لا وجود للشّر ، ولا نزعات النفس ولا الآلام ، فهو عالم مثالي مليء بالأنوار.

3. 5- فكرة الإنسان الكامل

الإنسان الكامل مصطلح معروف عند المتصوّفة ويُعرّف عندهم بأنه «هو الجامع لجميع العوالم الإلهيّة والكونيّة الكليّة والجزئيّة ، وهو كاتب جامع للكتب الإلهيّة والكونيّة ، فمن حيث روحه وعقله كتاب عقلي مسمّى بأمّ الكتاب ، ومن حيث قلبه كتاب اللّوح المحفوظ ومن حيث نفسه كتاب المحو والاثبات ، فهو الصّحف المكرّمة المرفوعة المطهّرة ، التّي لا يمسّها ولا يدرك أسرارها إلّا المطهّرون من الحجب الظلمانيّة. فنسبة العقل الأول إلى العالم الكبير حقائقه بعينها نسبة الرّوح الإنساني إلى البدن وقواه ، وأن النّفس الكلّيّة هي قلب العالم الكبير كما أنّ النّفس النّاطقة قلب الإنسان ، ولذلك يُسمّى العالم بالإنسان الكبير »(علي بن مُحَمَّد السيّد الشّريف الجرجاني ،دس ، ص 35)، لقد جمع هذا التّعريف كل الأحوال التي يشملها الإنسان الكامل من حيث كونه جامعا لما هو إلهي وكوني ؛ فجاء هذا الإنسان مقترنا بالعالم ، فالإنسان صورة مصغّرة لهذا العالم ، والعالم صورة مكبّرة للإنسان ، فالعالم يكمن في الإنسان ومنه يكون. «ولكن الكمال الذي يوصف به الإنسان هنا لا يعني ما يتبادر للذهن من مدلولات أخلاقية ، و إنما في مدلولات أنطولوجية وجودية وغنوصية معرفية ونظرية " الإنسان الكامل " في الحقيقة نظرية في الكلمة (Logos)(ناجم مولاي ، 2012 ، ص140).

يناقش الكاتب والناقد "عبد الرحمان بدوي" فكرة الإنسان الكامل في كتابه: "الإنسان الكامل في الإسلام" ، عن بحث أعاد كتابته وترجمته للمستشرق" لوي ماسّينيون" بعنوان: "الإنسان الكامل في الإسلام وأصالته النّشوريّة". يشرح هذه الفكرة وكيف ظهرت في جميع الدّيانات ، وعند كافّة النّحل والمذاهب. فالإنسان الكامل فكرة قديمة قدم الإنسان منذ آدم «فهي عند بني إسرائيل فكرة "عبد يهْوا" فكرة "العادل" المبتلي بالآلام»(عبد الرحمان بدوي ، 1976 ، ص 107)، ويعتقد المسيحيّون في عيسى الكائن الأول «وفي الإنجيل نصّان لا تزال لهما قيمة رؤياويّة (ملحميّة) منقطعة النظير لأنهما غير متحقّقين وهما طوبيّات موعظة الجبل ودعاء التّمجيد ، (إنجيل لوقا الاصحاح الأول 46-55)، وما يبشّران به من مجيء الإنسان الكامل »(المرجع نفسه. ص 111) وقد عرف بالمخلّص ، أمّا في الإسلام شاهد القدم ، صوت الروح الذي سيحطّم فعله الرّجعي كل الرموز الوثنيّة ، -فيملأ الدنيا عدلا كما ملئت جورا - هذا النّشيد الموحي الذي يدوّي من استشعار الجمال الأزلي المستعاد »(المرجع نفسه. ص 108).

كما يناقش "نصر أبو زيد" هذه الفكرة انطلاقا من أن الإنسان الكامل هو ظل آدم ؛ فكلما تجرّد من نوازع نفسه وتسلّح بالمعرفة تغلّب على حيوانيّته استحقّ هذه المرتبة (الإنسان الكامل). فالقضية قضية معرفيّة لا وجوديّة ،«الفارق بين الإنسان الكامل والإنسان الحيوان ليس فارقا وجوديّا ، ولكنه فارق معرفي. والكمال الإنساني أمر متاح ومفتوح لكافّة البشر ، فحيوانيّتنا قابلة للسموّ والارتفاع والوصول إلى مرحلة الكمال »(ناصر أبو زيد ، 1983. ص 199)، وقد اختلفت تسميات

الإنسان الكامل عند المسلمين خاصّة عند المتصوّفة أمثال الحلّاج وابن عربي وعبد الكريم الجيلي...

تعود فكرة الإنسان الكامل عند الروائي "ابن عرفة" إلى ما يراه "ابن العربي" بأنه عبارة عن ثنائيّة وهي: (العالم، الإنسان)، هذه الثّنائية التي تشكّل الوجود الحقيقي لمعنى العالم، وهو الذي يجمع حقائق وصفات إلهيّة وحقائق كونيّة؛ فهو هذا العالم وهذا الوجود، «فلا يزال العالم محفوظا مادام فيه الإنسان الكامل» (ابن العربي محمّد بن علي، دت، ص 50). الإنسان يجمع في ذاته كل ما في العالم وبذلك يكون (الإنسان) عالما صغيرا و(العالم) إنساناً كبيرا. والنّفس النّاطقة هي الإنسان الخليفة الذي يتولّى أمر المسلمين فهو العالم والأصلح والعادل. لقد جاء في رواية "بلاد صاد" على لسان البطل امتلاكه خاصيّة العلم والمعرفة التي تميّزه عن سائر المخلوقات بما فيهم الملائكة، وتجعل منه خليفة لهذا العالم. بعد الحوار الذي جرى بين "أبي الحسن الششتري" و"ابن سبعين" حول أسرار جمال الطبيعة وأن الإنسان جزء من هذه الطبيعة، (الله مع الطّبيعة) أي أنه جزء من هذا الجمال، والجمال سر من أسرار المعرفة، إلى أن يقول أبو الحسن الششتري: إنّها بكل اختصار قوانين جمال الكون ونحن جزء من هذا الكون، إلا أننا أدركنا سرّ استخلافنا على الكون بمزيّة المعرفة. وهذا هو السرّ الأعظم في كون الإنسان عالما صغيرا، والعالم إنسانا كبيرا، فالإنسان الكامل هو النفس النّاطقة للعالم (ينظر: عبد الإله بن عرفة: بلاد صاد. ص307).

يتحدّث "عبد الإله بن عرفة" بلسان أبي الحسن الشّشتري عن "الإنسان الكامل"، الذي هو سرّ هذا الكون والعالم، والعارف والمعروف، لكن بمزيّة المعرفة، التي هي في الأصل جمال الطبيعة، هذا الجمال هو التّماهي والتّوحّد المطلق معها، هو الوجود المطلق.

إن تأويل الإنسان الكامل هو ظاهر وباطن؛ فالظاهر هو الوجود، والباطن هو المعرفة. فالعالم الإنساني هو المقصود من هذا الوجود، أي الوجود خُلق من أجل هذا الإنسان. وهذه المعرفة الجمال سرّ من أسرارها.

4. خاتمة

رواية "بلاد صاد" رواية عرفانيّة قامت باستحضار قامة من قامات العرفان الإسلامي أبي الحسن الششتري، وسرد سيرته، ونقل أخباره في حلّه وترحاله، فهو أظهر للقارئ أسرار معرفته وسبل سيره وطريقة سلوكه، وجعله يؤثر في قارئه ليقتدي به في السّير والسّلوك أيّما تأثر في جميع مقاماته وأحواله، وجعلته يتتبّعه في جميع أحواله منذ الولادة إلى الوفاة، حتى لكأنه أراد أن يكون هو هو. فالرّواية تسعى إلى:

- التّأسيس لرواية جديدة "الرواية العرفانيّة". ولأدب قائم على السّفر، السّفر الرّوحي التأمّلي.
- توظيف الحروف المقطّعة التي تبتدئ بها بعض السّور القرآنية، وهو عمل سعى إلى خلق أدب جديد ذي مرجعية قرآنيّة.
- إعادة قراءة التّاريخ الإسلامي الرّوحي، بتوظيف التّراث الصّوفي الروحي وسير وتراجم الشّخصيات التاريخيّة الإسلاميّة قراءة معاصرة وفق رؤية تأويلية، والاقتداء بهم في السّير والسّلوك، أي قيام الرّواية على الشّخصيّات في ماضيها؛.وهذه الشخصيات هي الحلاج والحسن الشاذلي، وأبو مدين، وابن سبعين...
- توظيف الحكايات التراثيّة ككتاب "ألف ليلة وليلة" من خلال قصّة "علي بابا والأربعون حرامي" التي عدّت من القصص الشعبي، وذلك بإعادة بعث هذه القصّة من جديد، بثوب جديد ورؤيا مخالفة لما كانت عليه في السّابق خاصّة عبارة "افتح يا سم سم" من هذه القصّة الشّعبية العجائبية، واتخاذ هذه العبارة مفتاحا لغويا للدخول إلى كهف الكنوز والمعارف المحاط بالعقبات؛ فكانت هذه العبارة كناية عن مفتاح الأسرار، واللّصوص الأربعون كناية عن الحجب المانعة من الوصول إلى بلاد الذّات العليّة، وسند عرفانيّ للولوج إلى آفاق معرفيّة وتأويلات عرفانيّة وجماليّة.
- الإنسان الكامل هو من له حق خلافة العالم لأنه استمد قوانينه وفق الشّريعة الإسلاميّة مقتديا برسول الله -صلّى الله عليه وسلّم،-ولأنه يمثل الإنسان الذي هو صيد الحق.
- ما فعله الششتري عبارة عن رسالة لكل مثقف، يعي المرحلة التي يمرّ بها ويعمل على تجاوزها، فالمعرفة ضرورية لوعي الإنسان وفهمه، وذلك بأن يعيد قراءة ماضيه وحاضره، وهذه الوقفة لابد منها في عصر السّرعة والتّقدم الهائل، وضياع الإنسان في متاهة القيم والأفكار.

قائمة المصادر

1. علي شيرواني: الأسس النظرية للتّجربة الدينية-قراءة نقدية مقارنة لآراء ابن عربي ورودلف أت ، و- ، تر: حيدر حب الله ، ط1 ، الغدير ، 2003. بيروت.
2. أبو الفضل جمال الدين مُحَمَّد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري: لسان العرب ، مجلد 10 ، ط1 ، دار صادر للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، (د ت).
3. أحمد بن مُحَمَّد بن علي المقري الفيومي: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، تح: عبد العظيم الشناوي ، ط2 ، دار المعارف ، القاهرة ، (د.ت). ص 405 404.
4. مُحَمَّد شقير: فلسفة العرفان ، ط1 ، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2004.
5. مجموعة من الأكاديميين: جدلية العلاقة بين التصوف والعرفان في الإسلام ، إشراف وتحرير: عامر عبد زيد الوائلي ، ط1 ، تموزة ، دمشق ، 2014. .
6. سعيد بنكراد: السرد الروائي وتجربة المعنى ، ط1 ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، 2008.
7. عبد الله الأنصاري الهروي: كتاب منازل السائرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت. 1988.
8. شمس الدين ابن القيم الجوزية: مدارج السالكين (بين إياك نعبد وإياك نستعين) تح: مُحَمَّد حامد الفقي ، محمود النادي ، ج 2 ، دار ابن الهيثم ، القاهرة ، 2004.
9. شفيق جرادي: العرفان ألم استنارة ويقظة موت ، ط1 ، دار المعارف الحكمية ،2009.
10. مُحَمَّد عابد الجابري: بنية العقل العربي دراسة تحليلية نقدية النظم المعرفية في الثقافة العربية نقد العقل العربي (2) ، ط 9.
11. عبد الرحمان بدوي: الزمان والوجود ، ط3 ، دار الثقافة ، بيروت ، 1983.
12. سعاد الحكيم: المعجم الصوفي-الحكمة في حدود الكلمة-ط1 ، دندرة ، لبنان ، 1981.
13. مرتضى المطهري: مدخل إلى العلوم الإسلامية ، تر: حسن علي الهاشمي ، ط1 ، دار الكتاب الإسلامي ، 2007.
14. أدونيس: الصوفية والسوريالية ، ط3 ، دار الساقي ، لبنان ، (د-س) ،
15. مُحَمَّد شوقي الزين: تأويلات وتفكيكات فصول في الفكر الغربي المعاصر ، منشورات الاختلاف ، ط 1 ، تونس ،2015.
16. أدونيس علي أحمد سعيد: الثابت والمتحول: بحث في الاتباع والابدال عند العرب ، ط3 ، دار العودة ، بيروت ، 1982.
17. عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير البصروي الدمشقي: تفسير القرآن العظيم ، مجلد 1 ، ط1 ، دار صادر للطباعة والنشر ، 1999 ، بيروت ، لبنان.
18. علي بن مُحَمَّد السيّد الشّريف الجرجاني ، معجم التعريفات ، تح: محمّد صدّيق المنشاوي ، (د ، ط) ، دار الفضيلة ، مصر. (د ، س). ص 29.
19. عبد الإله بن عرفة: بلاد صاد.
20. شمس الدين ابن القيم الجوزية ، مدارج السالكين (بين إياك نعبد وإياك نستعين) تح: مُحَمَّد حامد الفقي ، محمود النادي ، ج 2 ، دار ابن الهيثم ، القاهرة ، 2004.
21. محيي الدين بن عربي: الفتوحات المكية-السّفر الثالث- ، تح. تق: عثمان يحي ، ت.م: إبراهيم مدكور ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1985.
22. ناصر حامد أبو زيد ، إشكاليات القراءة وآليات التأويل ، المركز الثقافي العربي ، ط2 ، بيروت ،1992.
23. عبد الرزاق الكاشاني: معجم اصطلاحات الصوفية ، تح: عبد العال شاهين ، ط1 ، دار المنار ، القاهرة ، 1992.
24. ناصر حامد أبو زيد: إشكاليات القراءة وآليات التّأويل.
25. مُحَمَّد بن جبار بن الحسن النفري: كتاب المواقف والمخاطبات ، تح: آرثر يوحنا أربرى ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1998.
26. حسن علي ، خصائص الحروف العربية ومعانيها ، (د.ط) ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، (د.س).
27. حسن علي: خصائص الحروف العربية ومعانيها.
28. أحمد بن علي البوني ، الكشف في علم الحرف ، (د ، ط) ، مؤسسة النور للمطبوعات ، (د ، س).
29. نضال الصالح: النزوع الأسطوري في الرواية العربية المعاصرة ، (د.ط) ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2001.
30. علي بن مُحَمَّد السيّد الشّريف الجرجاني: معجم التعريفات ، تح: محمّد صدّيق المنشاوي ، (د ، ط) ، دار الفضيلة ، مصر (د ، س).
31. ناجم مولاي: مفهوم الإنسان الكامل في الفكر الصوفي ، مجلة العلوم الإنسانيّة والاجتماعية ، ع 7 ، جامعة عمار ثليجي ، الأغواط ، 2012.
32. عبد الرحمان بدوي: الإنسان الكامل في الإسلام (دراسات ونصوص غير منشورة) ، وكالة المطبوعات ، ط2 ، الكويت ، 1976 ، ص 107.
33. ناصر أبو زيد ، فلسفة التأويل — دراسة في تأويل القرآن عند محيي الدين بن عربي- ، ط1 ، دار التنوير ، بيروت ، لبنان. 1983.
34. ابن العربي مُحَمَّد بن علي ، فصوص الحكم ، تح ، أبو العلا عفيفي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، (د.ت).

الأبعاد الحجاجيّة للصّورة التّمثيليّة في الحديث النّبوي الشّريف

the argumentative dimensions of the comparative figure in the Hadith

تاريخ الإرسال: 16-03-2020 تاريخ القبول:18-05-2021

فايزة بوراس، جامعة محمّد لمين دبّاغين سطيف2، fbouras92@yahoo.com

الملخص

يعالج هذا المقال موضوع الأبعاد الحجاجيّة للصّورة التّمثيليّة في الحديث النّبوي الشّريف ، الذي يُعدُّ مصدرا من مصادر التّشريع ، ومنهجا قويما هدفه الأساسُ هو التّغيير والإصلاح ، ممّا يستدعي توظيف الأدوات الحجاجيّة ، لاسيما البلاغيّة البيانيّة ، من قبيل الصُّور كالتّشبيه والاستعارة والكناية ، والتي من شأنها أن تحمل المخاطَب على الاقتناع ، لما تدّخِرُه من طاقات حجاجيّة هائلة. وقد تعدّدت صورُ البيانِ في حديثه صلّى الله عليه وسلّم بتعدُّد المواقِف التّخاطُبيّة ، ولسنا نقف في هذا المقام على لُغَةٍ أو بيانٍ عاديَّيْن ، وإنّما هي لُغَةٌ مستحكمة مُحاطة بأسرار الإجادة والاستيفاء ، كانت الصّورة التّشبيهيّة التّمثيليّة فيها من أنجع السُّبُل الإقناعيّة بتجاوزها زُخرُف القول إلى حُجّيّتِه ، فالحديث النّبوي مُرتبط بغايات خطابيّة هي الإقناع ، وأخرى دعويّة أسمى هي التّبليغ.

الكلمات المفاتيح: الحجاج ، الصّورة ، التّمثيل ، الخطاب النّبوي ، الإقناع.

Résumé

Cet article traite le thème du potentiel argumentatif de la figure de comparaison dans le Hadith, lequel est considéré tant comme source de législation que comme procédé dont le principal objectif est la réforme. Cela requérait l'emploi de mécanismes argumentatifs, notamment rhétoriques telles que la comparaison, la métaphore et la métonymie pour convaincre le destinataire de par leur force argumentative. Les figures de style foisonnent dans le Hadith en raison de la multiplicité des postures conversationnelles.

Nous ne sommes donc pas en présence d'un langage ou d'un style ordinaires mais d'une langue performante visant la compétence communicative et son exhaustivité. Aussi, la comparaison est le procédé persuasif le plus efficace en cela qu'il dépasse les fioritures du langage pour sa force de conviction. Le Hadith prophétique est lié à des fins discursives dont la persuasion et d'autres missions bien suprêmes dont l'information.

Mots-clés : L'argumentation, La figure, La comparaison, Discours prophétique, La persuasion.

Abstract

This article discusses the theme of the argumentative dimensions of the comparative figure in the Hadith, which is considered a source of legislation and a well-organized method whose main objective is change and reform. It requires the use of argumentative mechanisms, including rhetoric such as comparison, metaphor and metonymy which can convince the recipient because they contain enormous argumentative energies. So, there were many figures of style in the Prophet's Hadith due to the multiplicity of conversational positions. Hence, we are not in front of an ordinary language or figure of style but a strong language surrounding the secretes of competence and comprehensiveness, the comparison of which is one of the most effective persuasive procedures where it has gone a adorned speech to his argument. The prophetic Hadith is related to discursive purposes like persuasion and other very supreme missionaries which is notification.

Keywords: Arguments, Picture, Image, Acting, Prophetic speech, Persuasion**.**

مقدمة

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رسول الله وبعد:

تتّضح أهمّية هذا العمل من موضوعه الموسوم بـ: الأبعاد الحجاجيّة للصّورة التّمثيليّة في الحديث النّبوي الشّريف ، فالبلاغة النّبويّة تستدعي البحث والتّنقيب عن كنوزها اللّغويّة والفكرية والبلاغيّة ، ولا عجَب ، لأنّه صلّى الله عليه وسلّم كان أفصح العرب ، أوتي جوامع الكلِم وتجلى ذلك في العربيّة بخصائصها وأسرارها ، وقد كان أثر هذه البلاغة الغرّة واضحا على سائر كلام البشر ، تماما كما كان أثر الأسلوب القرآنيّ والتّأييد الرّبانيّ واضحا على البلاغة المحمّديّة ، التي مدّت فُروعها في الآفاق ، وثبت أصلُها ، وعلا شأنُها ، فالنّبيّ صلّى الله عليه وسلّم قد خاطب في الأمة العقل والوجدان ، فبلغ في النّفوس مبلغا لم يبلُغه أحدٌ من أرباب البلاغة ، وذلك لأسباب واعتبارات اجتمعت فيه وتفرّقت في غيره ، "أمّا اللّغة فهي لغة الواضع بالفطرة القويّة المستحكمة ، والمنصرف معها بالإحاطة والاستيعاب ، وأمّا البيان فبيان أفصح النّاس نشأة ، وأقواهم مذهبا ، وأبلغهم من الذّكاء والإلهاء ، وأمّا الحكمة فهي حكمة النّبوّة ، وتبصير الوحي ، وتأديب الله ، وأمر في الإنسان من فوق الإنسانيّة"(الرافعي ، د س ن ، ص: 357) فهو المؤيّد بالحجّة الرّاسخة المحفوظة.

إنّ الأسلوب النّبويّ علا شأنه قد أتى مليئا بشتّى الصّور البلاغيّة التي تجاوزت زُخْرُف القول إلى وظائف تداوليّة يفرضها السّياق التّواصُلي ، فقد وظّف النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم الصّورة بشكل مُتميّز يجعلُ منها آليّة من آليّات الإقناع ، ووسيلة من وسائل الإيضاح ، لتقريب المعاني من الأفهام. وكان بذلك التّشبيه أحد أبرز هذه الوسائل وأجداها.

لقد كان حضور الصّور التّشبيهيّة في الحديث النّبويّ قويّا تماما مثلما كان له ذات الحضور في استعمالات العرب ، وفي القرآن الكريم ، حيث كان للنّبيّ صلّى الله عليه وسلّم أنْ نوّع مشارب التّمثيل في أحاديثه بما له من حكمة وإحاطة باللّغة ، فاستمدَّ من المُستأنسِ المألوف جُلَّ تمثيلاتِه ، وكان للبيئة العربيّة الحضور الأوفر في عقد الصِّلات بين طرفي التّشبيه أو الصّورة عموما ، لما في ذلك من خدمة للمعاني التي يسعى إلى ترسيخها وتثبيتها.

كان صلّى الله عليه وسلّم يُؤثِر التّعبير عن المجرّد بالصّور الحسّيّة ، المُسْتَمدّة من واقع مُخاطبيه ، وقد وافق نحوُهُ الوضوحَ جمالَ التّصوير والإيحاء ، كما اعتمد صلّى الله عليه وسلّم على الصّور البيانيّة ذات البعد الاستدلالي الحجاجي ، الذي يدفع إلى استنطاق كوامنها ، واكتشاف المُضمر غير المُصرّح به في ظاهر الخطاب ، ممّا ساهم في مدِّ جسور التّواصل بينه وبين أمّته فكيف بإمكان الباحث في هذا الإرث النّبوي أن يستدلّ إجرائيّا على أن للتّمثيل في الحديث النّبويّ أبعادا حجاجيّة من شأنها أن تمهّد سُبل الإقناع ؟ كيف استطاع النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم من خلال الصّورة التّمثيليّة توجيه السّامع نحو المعاني المقصودة لضمان اقتناعه ؟

إنّ الحجاج في اللّغة مأخوذ من المادّة اللّغويّة (حجج) والتي تعني الدّليل والبرهان ، يقول ابن منظور: "حاججته وأحاجُّه حجاجاً ومحاجَّةً حتّى حَجَجْتُه أي غلبْتُه بالحُججِ التي أدْلَيْتُ بها.. وجمع الحُجّةِ: حُجج وحِجاج. وحاجَّه محاجّة وحجاجاً: نازعه الحُجَّة ...واحتجَّ بالشَّيء: اتَّخَذَه حُجَّةً... والحُجَّة الدليلُ والبرهان" (ابن منظور ، ص: 779)

أمّا في الاصطلاح فيُعرف الحجاج بأنّه "فعاليّة تداوليّة ، فهو تداوليّ لأنّ طابعه الفكريّ مقاميّ واجتماعيّ ، وهو أيضا جدليّ لأنّ هدفه إقناعيّ قائم بلوغه على التزام صور استدلاليّة أوسع وأغنى من البنى البرهانيّة الضّيّقة ، إذْ تُبنى الانتقالات فيه على صور مُجتمعة على مضامينها أيًّما اجتماع ، وأن يُطْوى في هذه الانتقالات الكثير من المقدّمات والكثير من النّتائج.."(طه عبد الرحمن ، 2000 ، ص65) ، فهو بذلك قائم على المواجهة الخطابيّة ، البعيدة عن العنف والإكراه ، بوصفه منطوقا موجّها للغير لإفهامه دعوى مخصوصة يحقّ له الاعتراض عليها..." (طه عبد الرّحمن ، 1997 ، ص: 226)

يُعَدُّ الخطاب النّبوي خطابا حجاجيّا هَدَفَ النّبي صلّى الله عليه وسلّم من خلاله إلى تغيير جملة من المعتقدات الفاسدة التي سادت آن بعثته صلّى الله عليه وسلّم ، وقد عمل على وصل الأدوات المنتقاة بما يألفه المخاطَب ، سواء كان ذلك من جانب اللّغة في ألفاظها وتركيبها ، أم في جانب الصّورة ونسجها ، وقد ذكر الحصريّ (453 هـ) قولا جميلا في حديثه عن بيانه ومنطقه صلّى الله عليه وسلّم حيث قال: "هو النّهاية في البيان ، والغاية في البرهان ، المشتمل على جوامع الكلم ، وبدائع الحِكم.. وليس بعض كلامه بأولى من بعض بالاختيار ولا أحقّ بالتّقديم والإيثار" (الحصري أبو إسحاق إبراهيم بن علي القيرواني ، 2001 ، ص51) ، وإنّ ذلك للائق بمقامه الكريم الذي جعله الله بحكمته خاتم الأنبياء ، ومتمّمّ رسالات ربّه ، وقد جاء في الأثر وصف له ولحال الأنبياء قبله فيما رواه أبو هُريرة رضي الله عنه عن النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم قال: «مثَلي

ومثَلُ الأنبياء من قبلي كمثلِ رَجلٍ بنى بُنْيانًا فأحْسَنَه وأجْمَلَهُ إلاَّ موضِعَ لبِنَةٍ من زاوِيَةٍ من زواياه فجعَلَ النّاسُ يَطوفونَ به ويَعْجَبون له ويقولونَ هلاَّ وُضِعَتْ هذه اللَّبِنَة قال: فأنا اللَّبِنَة وأنا خاتَمُ النّبِيّين»(الشّنقيطي محمّد حبيب الله ، ج2/ ص397).

ولأنّ المقام لا يسع للبسط في سوق كلّ ما أُثر عن النّبيّ من الأحاديث المشتملة على الصّور التّمثيليّة ، ننتقي فيما يأتي بعض النّماذج قصد تحليلها وسبر أغوارها.

1. مفهوم الصّورة وأهمّيّتها

يعدّ القول المجازيّ أهمّ ما يُميّز الكلام العربي ، لا سيما ما يتعلّق بالصّور البيانيّة التي تعطي المعاني حُللا جديدة تفتَحُ آفاق التّلقّي والتّأويل وتضمن للخطابات التّمكين. فما مفهوم الصّورة ؟ وما أهمّيّتها في الأدب والنّقد ؟

أوّلا: الصّورة في الدّلالة اللّغويّة

مشتقّة من الفعل (صوّر)، بمعنى: "جعل للشيء صورا مجسّمة ، والصّورة التّمثال ، وجمعها صُورٌ ، مثل: غُرف ، وتصوّرت الشّيء مثّلتُ صورته ، وشكّلته في الذّهن فتصوَّر ، وقد تُطلق الصّورة ويراد بها الصّفة ، كقولهم صورة الأمر كذا أي: صفته"(أحمد بن محمّد بن علي المقري الفيّومي ، ص: 173)

يقول ابن منظور في شرحها: "في أسماء الله تعالى: المصوِّر: وهو الذي صوّر جميع الموجودات ورتّبها ، فأعطى كلّ شيء منها صورة خاصّة وهيئة مفردة يتميّز بها ، على اختلافها وكثرتها"(لسان العرب ، ص: 2523)

وقد أتى عن الرّاغب الأصفهاني (ت 502 ه) في تعريفها: "الصّورة ما يُنتقشُ به الأعيان ويتميّزُ بها غيرها ، وذلك ضربان: أحدُهما محسوس يُدرِكه الخاصّة والعامّة ، بل يُدرِكه الإنسانُ وكثير من الحيوان ، كصورة الإنسان.. بالمعاينة ، والثّاني معقولٌ يُدرِكه الخاصّة دون العامّة ، كالصّورة التي اختصّ الإنسان من العقل ، والرّويّة ، والمعاني التي خُصّ بها شيء بشيء" (أبو القاسم الحسين بن محمّد الرّغب الأصفهاني ، دس ن ، ص: 289).

ويقول الزّبيدي: "الصّورة ، بالضّمّ: الشّكلُ ، والهيئة والحقيقة والصّفة" وَنَقَلَ أنّ الصّورة هي ما يتميّز بها الإنسان عن غيره ، "وذلك ضربان: ضرب محسوس يُدركه الخاصّة والعامّة.. والثّاني: معقول يُدركه الخاصّة دون العامّة ، كالصّورة التي اختصّ الإنسان من العقل والرّويّة والمعاني التي مُيّز بها" (محمّد مرتضى الحسيني الزّبيدي ، 1973م ، ص: 357-359).

وقد وردت في الحديث الشّريف ألفاظ من هذا الجذر اللّغوي (صور) من قبيل (فنسنك ولفيف ، 1955م ، ص: 338-340): الصّورة ، المصوّرون ، التّصاوير ، الصّور وغيرها ، ومن بين هذه الأحاديث ما رواه سهل بن سعد الأنصاري عن النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم أنّه قال: "ليدخُلنّ من أمّتي سبعون ألفا –أو سبعمائة ألف- لا يدخل أوّلهم حتّى يدخل آخرهم ، وجوههم على صورة القمر ليلة البدر" (البخاري ، الصّحيح ، تح: مصطفى البغا ، ج: 3/ ص: 1186).

ثانيا: الصّورة في اصطلاح الأدباء والنّقّاد

يختلف حدّها الاصطلاحي تبعا للرّؤية الفنّيّة والعصر ، والاتّجاهات والمدارس ، وما يطرأ على المفاهيم النّقديّة من تغيّرات ، وكذلك من اضطراب المنهج والنّهل من الثّقافات الغربيّة لاسيما فيما يتعلّق بدراسة أنماطها وخصائصها "فبعض الدّارسين يتجاوز الزّمان ليقصر جمال الصّورة على معطيات البيان العربي القديم ، وبعضهم يتجاوز الزّمان ليقصر جمالها على الثّقافة الغربيّة الرّمزيّة والنّفسيّة والبلاغيّة ، وبعضهم يجمع بين هذين الرّصيدين في لقاح ليتشكّل وليد تامّ الخلق أو مُشوّه الخلق منفّر القسمات"(أحمد ياسوف ، 2006م ، ص:89)

وتبعا للمعنى اللّغوي فقد نعدّ الصّورة طريقة تقديم الفكرة الكلّيّة في قالب شعريّ جماليّ ، يعيد تركيب الموجودات بطريقة تجعل من المعاني أنفذ إلى عوالم النّفس ، وأكثر تأثيرا وقبولا ، يقول أحمد الشّايب: "إنّ الصّورة لها معنيان: أحدهما ما يقابل المادّة الأدبيّة ، ويظهر في الخيال والعبارة ، والثّاني ما يُقابل الأسلوب ويتحقّق بالوحدة ، وهي تقوم على الكمال والتّأليف والتّناسب ، أمّا الأسلوب فمقاييسه العامّة ثلاثة: الوضوح والقوّة والجمال ، وهذه المقاييس أو الصّفات تتأثّر بأمرين ؛ الموضوع والأديب."(أحمد الشّايب ، ص: 259 ، ويُنظر أيضا: ص: 242-251)، فمن خلال العلاقات اللّغويّة والصّور البيانيّة وجملة انتقاءات الأديب يبرُز الجمال الفنيّ للصّورة ، أمّا عن تأثّر الصّورة بالأديب والموضوع ، فإنّ ذلك مرهون بمدى أهمّيّة الموضوع وعمقه ، وبشخصيّة الأديب المبدعة الفريدة التي تجعلُه يحوز مقاييس الوضوح والقوّة والجمال ، وإنّ ذلك لجليّ في الحديث النّبويّ والذي أحيط فيه النّبي صلّى الله عليه وسلّم بالرّعاية الرّبانيّة ، وأوتي فيه أسرار البلاغة ، ليبلّغ موضوعا رفيعا يتّصل بغايات دينيّة سامية ، تقتفي مآرب التّأثير والإقناع لاسيما من خلال الصّورة

التي على الرّغم من عدم اتّصافها بالتّعليل المنطقي، فإنّها تمتلك القدرة على التّأثير المُقنع إن لم تكن وهما(إحسان عبّاس، 1955، ص: 231).

ارتبطت دراسة الصّورة وأنماطها عند الغربيّين بالدّلالات المتعدّدة للمصطلح، وتأثّرت بمختلف المناهج في تطبيقها لهذه الدّلالات لاسيما المنهج النّفسي، والمنهج الرّمزي، والمنهج البلاغيّ، وقد "كانت الطّريقة الإحصائيّة غالبة على هذه المناهج في دراستها للأنماط وتصنيفها عند الغربيّين"(بشرى موسى الصّالح، 1994، ص: 105)، ولا بدّ أنّ المقام لا يناسب البسط في أساسيّات هذه المناهج(للاستزادة يُنظر: نعيم اليافي، 1993، ص: 226) في دراستها للصّورة والعقبات التي اعترضتها، وما يمكن الإشارة إليه أنّ النّقد الحديث اليوم يبيّن أنّ الصّورة هي: التّركيبة اللّغويّة المحقّقة من امتزاج الشّكل بالمضمون، في سياق بيانيّ خاصّ، أو حقيقيّ موحٍ كاشف ومعبّر عن جوانب التّجربة"(بشرى الصّالح، ص:20).

ولعلّ أبرز مظهر يقترن بالصّورة هو طابعها الحسيّ وقدرتها على الانزياح والإيحاء، وقد تنبّه الأدباء والنّقّاد العرب إلى أهميّة الصّورة في نقل المجرّدات في طابع محسوس يجعلها ماثلة كأيّ مُشاهَد آخر، كما ركّزوا على ارتباطها بجانب الخيال والإبداع البعيدين عن الوهم يقول الزّملكاني (ت651هـ): "الصّورة عنصر محسوس يستقيه الكاتب من خارج الموضوع الذي يعالجه، ويستخدمه بغية توضيح قصده، أو الوصول إلى شعور القارئ بواسطة الخيال"(فرانسوا مورو، 1995م، ص: 23)، فللصّورة بحمولتها الجماليّة الإيحائيّة القدرة على التّأثير في المُتلقّي، من خلال العوالم الجديدة التي تخلقها، من خلال تفتيتها للواقع المرئي وإعادة تركيب البنى، استنادا على القدرة الفذّة للأديب في ربط الظّواهر المجرّدة أو الخفية بالموجودات المعاينة، وإنّنا نجد النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم في مقامات عدّة يستعمل الصّور لنقل الغيبيّات وغيرها من المعقولات التي يصعب إدراكها، غير أنّه للصّورة في الفنّ الحديثيّ النّبوي استعمالات خاصّة، فهي مُحاطة بالوحي الذي لا سبيل فيه للوقوع في اللّاوعي أو اللّاشعور، بل إنّها محكومة بالوعي المُحكم بإبلاغيّة الصّورة وفق ما يفرضه الواقع، فمقولة الفنّ للفنّ بعيدة عن هذا الحديث النّبوي، لأنّه يندرج في مقاصد الدّين الحنيف، ويفصّل أموره ويشرحها ولا يمتزج بالجمال إلّا لغايات أبرزها إقرار الحقّ والإقناع به.

2. التّمثيل

أوّلا: التّمثيل في الدّلالة اللّغويّة

يقول ابن فارس: "الميم والثّاء واللّام أصل صحيح يدُلّ على مناظرة الشّيء للشّيء، وهذا مِثلُ هذا، أي نظيره. والمثل والمِثال في معنى واحد، وربّما قالوا مثيلٌ كشبيه.. والمثَلُ المِثلُ أيضا كَشَبَهٍ وشبيه.." (أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريّا، 1979م، ص:296)

ثانيا: التّمثيل اصطلاحا

أ. في اصطلاح المتقدّمين

لم تتحدّد معالم التّمثيل عند المتقدّمين بشكل دقيق، فإذا ما تتبّعنا جذور تلك المرحلة المتقدّمة لا نجده فنّا قائما بذاته عند أصحابها، بدءا بالجاحظ وانتهاء بأبي هلال العسكري، وهما يضمان ابن قتيبة والمبرّد وقدامة وغيرهم.

أمّا الجاحظ فقد ثبُت أنّه يسمّي التّمثيل تشبيها والتّشبيه تمثيلا يقول في قول الله تعالى: " **وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱلَّذِيٓ ءَاتَيۡنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنۡهَا فَأَتۡبَعَهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلۡغَاوِينَ ١٧٥ وَلَوۡ شِئۡنَا لَرَفَعۡنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخۡلَدَ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُۚ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلۡكَلۡبِۖ إِن تَحۡمِلۡ عَلَيۡهِ يَلۡهَثۡ أَوۡ تَتۡرُكۡهُ يَلۡهَثۡۚ ذَّٰلِكَ مَثَلُ ٱلۡقَوۡمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَاۚ فَٱقۡصُصِ ٱلۡقَصَصَ لَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ ١٧٦** " (الأعراف 175-176)، فزعموا أنّ هذا المثل لا يجوز أن يضرب بهذا المذكور في صدر هذا الكلام... فما يُشبّه حال من أُعطِيَ شيئًا فلم يَقْبَلْه ـ ولم يذكر غير ذلك- بالكلب الذي إن حملت عليه نبح وولّى ذاهبا، وإن تركته شدّ عليك ونبح.."(أبو عثمان بحر بن عمر الجاحظ ،1965م، ص16)، كما يَضرِب لنا الجاحظ مثالا آخر في استعماله لمصطلحي التشبيه والمثل استخداما واحدا من غير أن يقيم فُروقا بينهما، في قوله عزّ وجلّ: " **إِنَّهَا شَجَرَةٞ تَخۡرُجُ فِيٓ أَصۡلِ ٱلۡجَحِيمِ ٦٤ طَلۡعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ ٦٥** " (الصّافّات 64-65)، يقول الجاحظ فيها: «فقال أهل الطّعن والخلاف: كيف يجوز أن يضرب المثل بشيء لم نره فنتوهّمه، ولا وُصِفت لنا صورته في كتاب ناطق، أو خبر صادِق. ومخرجُ الكلام يدلّ على التّخويف بتلك الصّورة والتّفزيع منها. وعلى أنّه لو كان شيء أبلغَ في الزجر من ذلك لَذَكَره"(المرجع نفسه، ج6، ص212)، وبذلك يتّضح أنّه إنّما كان يطلق لفظ "التّمثيل" تارة و "التّشبيه" تارة أخرى على حدّ سواء.

وقد ركّز ابن قتيبة (ت 276هـ) على التّشبيهات المركّبة، وأكّد على أنّ التّشبيه يقوم أصلا على إلحاق ناقص بكامل، وضعيف في الصّفة بما هو أقوى منه، وقد قدّم الكثير من التّحليلات البلاغيّة للصّورة التّشبيهيّة في الشّعر العربي تحت عنوان: "محاسن التّشبيه"(ينظر: أبو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّينوري ،1996م، ص: 186-197) في كتابه: "عيون الأخبار" غير أنّنا لا نلمس من خلالها التّفريق بين التّشبيه والتّمثيل.

ولا نجد أنّ المبرّد (في "الكامل" بعد أن عقد دراسة طويلة للتّشبيه قد فرّق بينه وبين التّمثيل، فقد كان شديد الوقوف على الصّور المُركّبة شأنه في ذلك شأن ابن قتيبة، غير أنّه هو الآخر استعمل كلّا من التّشبيه والتّمثيل على حدّ سواء دون تفريق، وجعل أقسام التّشبيه محصورة في: المفرط والمصيب والمقارب والبعيد.

إذا ما اقتفينا أثر التّمثيل عند ابن طباطبا (ت 322هـ) وقدامة بن جعفر (ت337 هـ)، وغيرهم فإنّنا لا نلمس تغييرات جذريّة عمّا أتى به سابقوهم، إلاّ أنّنا إذا ما رجعنا إلى أثر الرّمّاني (ت386 هـ) وجدنا أنّ دراسته قد شكّلت النّواة لما أتى به الجرجاني فيما بعد.

إنّ هذه الدّراسات التي لم تُعرف فيها معالم التّمثيل، كانت بالأساس مرحلة تأسيسيّة ساهمت في بلورة هذا الفن عند المتقدّمين مع عبد القاهر الجرجاني وغيره.

ب. في اصطلاح المتأخّرين

نأتي إلى عبد القاهر الجرجاني والذي يرى أنّ التشبيه على ضربين، ضربٌ جليٌّ بيّن، لا يحتاج إلى إمعان وتنقيب عن أطرافه وما يرمي إليه، وضربٌ يحتاج إلى شيء من التّأويل، يقول في بيان ذلك: «اعلم أنّ الشيئين إذا شُبِّه أحدهما بالآخر كان ذلك على ضربين :أحدهما أن يكون من جهة أمر بيّن لا يحتاج إلى تأوّل، والآخر أن يكون الشبه محصّلاً بضرب من التأوّل، فمثال الأوّل تشبيه الشّيء بالشّيء من جهة الصّورة والشّكل، نحو أن يشبه الشّيء إذا استدار بالكرة في وجه وبالحلقة في وجه آخر... فالشَّبَه في هذا كلّه بيّن لا يجري فيه التّأوّل، ولا يفتقر إليه في تحصيله، وأيّ تأول يجري في مشابهة الخد للورد في الحمرة، وأنت تراها ها هنا كما تراها هناك؟ وكذلك تعلم الشجاعة في الأسد كما تعلمها في الرّجل... ومثال الثاني هو الشبه الذي يحصل بضرب من التّأوّل...»(عبد القاهر بن عبد الرّحمن بن محمّد الجرجاني، د س ن، ص90- 92)، فالجرجاني يُشير إلى التّشبيه الصّريح والتّشبيه التمثيلي، ويبيّن أنّ هذا الأخير يحتاج لنوع من التأوّل والتّنقيب عن المعنى قصد سبر أغواره، ثُمّ إنّ هذا التّأويل تتعدّد مشارِبُه وتتفاوت درجاته بين ما يَسْهُل الظّفر به وما يحتاج إلى رويّة يتبعُها كدٌّ وعناء، ومدار ذلك على مدى حذق المخاطَبِ وقدرته على كشف المخبوء الخفيّ.

وقد تنبّه أيضا إلى الفائدة الحجاجيّة للتّمثيل ووظائفه الفنّيّة والخطابيّة حيث يقول: "واعلم أنّ ما اتّفق العقلاء عليه، أنّ (التّمثيل) إذا جاء في أعقاب المعاني، أو برزت هي باختصار في مَعرِضِه، ونُقِلَت عن صُورها الأصليّة إلى صورته، كساها أبَّهَةً، وكسبها مَنْقَبَةً، ورفع من أقدارِها، وشبَّ من نارها، وضاعف قواها في تحريك النُّفوس لها، ودعا القُلوبَ إليها، واستثار لها أقاصي الأفئدة صبابَةً وكَلَفا... وإنْ كان حِجاجًا كان بُرْهانُه أنوَر، وسُلْطانُهُ أقهر، وبيانُه أبهر.» (المرجع نفسه، ص115)

وقد استقرّ مفهوم التّمثيل في اصطلاح البلاغيّين على أنّه ما كان وجه الشّبه فيه صورة مُنتزعة من متعدّد.

3. الأبعاد الحجاجيّة للصّورة التّمثيليّة

إنّ البلاغة بما فيها من أدوات فنّيّة وصور بيانيّة تعدّ مهدا للإبداع، وهي كذلك معرض فكر ورؤى، تمحورت حول شقَّينِ أساسين: الشّقّ الأدبي الإمتاعيّ والشّقّ الحجاجيّ الإقناعيّ، الإمتاع بعدِّه إجراءات أسلوبيّة وفنّية، تستهدف استمالة المخاطب حسّيّا بجعل القول مُحرّكا لعواطفه ونفسه، والإقناع بعدِّه يقوم على مسار استدلاليّ يستهدف التأثير الفاعل في المخاطَب لتغيير أو تعديل موقفه أو سلوكه.

إنّ الحجاج بمنظور بلاغيّ لا غنى له عن الجمال، فالجمال يُرفد العمليّة الإقناعيّة ويُيسِّر على المتكلّم ما يرومُه من نفاذٍ إلى عوالم المُتلقّي الفكريّة والشّعريّة"(دريدي سامية، ص: 120)، وهنا تكمنُ أهمّيّة الصّورة التّمثيليّة، حيث تكون بديلا عن الفكرة والمعنى أو المفهوم، سواء جاء هذا التّعبير بالصورة للكشف عن كوامن النّفس أو لمجرّد الإمتاع أو التّأثير أو الحاجة إلى الإقناع، وإنّ تأثيرها يكمن "في الطّريقة التي تفرض بها علينا نوعا من الانتباه للمعنى الذي تعرضه، وفي الطّريقة التي تجعلنا نتفاعل مع ذلك المعنى، ونتأثّر به، إنّها لا تشغل الانتباه بذاتها إلاّ أنّها تريد أن تلفت انتباهنا إلى المعنى الذي تعرضُه، وتفاجئنا بطريقتها في تقديمه، هناك معنى مجرّد، اكتمل في غيبة من الصّورة، ثمّ تأتي الصّورة

فتحتوي ذلك المعنى أو تدُلُّ عليه ، فتُحدِثُ فيه تأثيرا مُتميّزا ، وخُصوصيّةً لافتة ، ذلك لأنّها لا تعرضهُ كما هو في عُزلة واكتفاء ذاتيّيْن ، إنّما تعرِضُه بواسطة سلسلة من الإشارات إلى عناصر أخرى... وبهذه الطّريقة تفرض الصّورة على المُتلقّي نوعا من الانتباه واليقظة ، ذلك أنّها تُبطئ إيقاع التقائه بالمعنى ، وتنحرِف به إلى إشارات فرعيّة غير مباشرة ، لا يُمكن الوصول إلى المعنى دونها"(جابر عصفور ، 1991 ، ص: 327 - 328.)

يعدّ التّمثيل من أهمّ الأدوات الحجاجيّة التي تُحْدِثُ تأثيرا فعّالا على المُتلقي ، فهو بمثابة استدعاء للمعنى الذي يمثّل الادّعاء ليُشاهَد واقِعًا ماثِلاً أمام المُعترِض ، وبذلك يقعُ في نفسِه فيكون له بالغ الأثر في تغيير موقفه ورأيه ، لذلك قال الجرجاني: «فأنت إذن مع الشّاعر وغير الشّاعر إذَا وقع المعنى في نفسِك غير ممثّل ثمّ مثّله كمن يُخْبِرُ عن شيء من وراء حجاب ، ثمّ يكشف عنه الحِجاب" ويقول: "ها هو ذا ، فأبصِر تجِدْهُ على ما وصفتُ"»(الجرجاني ، المرجع السّابق ، ص122) ، وكأنّ التمثيل من خلال ما ينقُلُه يُصوّر للمخاطَب مشهدًا يدعوه إلى التّصديق بالمقال ، وكان تأثيره أبلغ من أي صورة أخرى.

4. حجاجيّة التّمثيل النّبوي وطاقته الإقناعيّة

عرّجَ النّبيّ من خِلالِ تمثيلاتِه على أكثر العناصِرِ بروزًا وحُضورًا في البيئة العربيّة ، وتوغّلَ بمنْطِقٍ سديدٍ تُسْعِفُهُ في ذلك أسرار اللّغة على انتِقاء الصُّور المناسِبة للمواضيع المناسِبة ، ونسْجِ علاقاتٍ بينها وبين ما تُوحي به. نحاول قدر الإمكان إبرازِها وتحليلها من خلال التّفصيل في الصُّور لاسيما ما انتُزِعَ فيه المُشبّه به من عُمق البيئة والثّقافة العربيّة ، مع بيان طاقاتها الإقناعيّة.

أ. النّار

عن أبي هُريرة رضي الله عنه عن النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم قال: «مثَلي كمَثَلِ رجُلٍ استوقد نارًا فلمّا أضاءت ما حولَها جعلَ الفراشَ وهذِه الدّوابَّ التي في النّارِ يَقَعْنَ فيها وجَعَلَ يحجُزُهُنَّ ويغْلِبْنَه فيقْتَحِمْنَ فيها قالَ فذلِكُم مثلي ومثلُكُم أنا آخِذٌ بِحُجَزِكُم عن النّار هلُمَّ عن النّار هلُمّ عن النار فتغلِبوني تقَحّمُون فيها.» (الشّنقيطي ، ص394-396)

شرح الحديث:

يقول الشّنقيطي في شَرْحِ الحديث: «قولهُ مثلي كمثَلِ رجُلٍ أيْ كحالِ رجُلٍ (استوقد) أيْ أوْقَدَ (نارًا) فاتّقَدَت ووقُود النّارِ سُطوعُها وهي جوْهَرٌ لطيفٌ مُضيء حارٌّ مُحْرِقٌ.. إذا نفرَ لأنّ فيها حركة واضطِرابًا.. كأنّهُ قيل حالُ النّاس العجيبة الشّأن في دُعائي إيَّاهُم إلى الإسلام المُنْقِذِ لهم من النّار ومثَلُ ما زيّنت لهم أنْفُسُهم من التّمادي على الباطِل كمثل رجُلٍ استوقَدَ نارًا (فلمّا أضاءَتْ ما حولها)... (جعلَ الفراشُ) بفتح الفاء والرّاء المخفّفة وبعد الألف شينٌ مُعجمة جمعُ فراشة بفتح الفاء وهي دوابّ مثل البعوض في الأصل وهي التّي تطيرُ وتتهافَتُ في السِّراج بسببِ ضُعْفِ أبْصَارِها فهي بسبب ذلك تطلُبُ ضوء النّهار فإذا رأت السِّراج بالليل ظنّت أنّها في بيت مُظْلِم وأنّ السِّراج كُوَّة في البيت المظلم إلى الموضع المضيء ولا تزالُ تطْلُبُ الضّوء وترمي بنفْسِها إلى الكُوَّة فإذا جاوزتْها ورأت الظلام ظنّت أنّها لم تُصِبْ الكُوّة ولم تقْصِدْها على السَّداد فتعود إليها حتّى تحترِق..»(المرجع نفسه ، ج2/ ص394-395)

ثمّ إنّ النّبي صلّى الله عليه وسلّم يبيّنُ أنّ الرّجل أخذ يَنْهَرُها ويحجِبُها عن النّار. وهي تقْصِدُها فتقع فيها. يقول الشّنقيطي: «ما ذكَر من حال الرّجل الذي استوقد نارًا فلمّا أضاءت ما حولها صار الفَراشُ والدَّوابّ كالبَعوض يقتَحِمْنَ فيها والرّجُل يمنعُهُنّ من ذلك وهُنّ يَغْلِبْنَهُ ويَقْتَحِمْنَ في النّار...»(المرجع نفسه ، ج2/ ص395)

مورِدُ الحديث وطاقته الإقناعيّة

الحديثُ من التّشبيه التّمثيليّ ، وهو صورة في غاية الدّقة ، والرّوعة والجمال ، لما فيها مِن إيحاء وإشارة واضِحة إلى حِرْصِه صلّى الله عليه وسلّم ، وأدائِه لما وُكِّل إليْه من أمانة على أجملِ وجهٍ وأكمَلِ صورة ، فهو يقدِّمُ الصّورة لينبّه إلى ما كان عليه صلّى الله عليه وسلّم من حِرْصٍ على تقويم سلوك النّاسِ وإرشادِهم وإنذارِهم ، وما كان من هؤلاء من إعْراضٍ وإصْرار على ما يَضُرّهم ولا ينْفَعُهم ، والمثلُ الذي يضرِبُه عليه السّلام مفعمٌ بالحركة ، يجعَلُ مُتلقّيه ينجذِبُ نحو ما يَرْسُمه هذا التّسَلْسُل في أجزاء الصّورة ، حيثُ ضرب عليه السّلام المثل لنفسِه برجُلٍ استوقَدَ نارًا ، ونُلاحِظُ هنا إجْمالَ الصّورة في البداية ليأتي بعدها التّفصيل فيما ترتّب عن إيقاد النّار وغيرها. (فلمّا أضاءت ما حولها) ولنا أن نتخيَّل تَمازُج الألوان ، حيثُ يفْتَحُ لنا أفُقُ الصّورة أن نرى الرّجُل في اللّيل وقدْ ملأ الظلام محلَّه ، فلمّا أوْقد النّار أضاءت المكان وأنارته ، وجعَل الفراشُ يقْصِدُها ويقَعُ فيها ، فهي لا تزالُ تَطْلُبُ النور حتّى تلْتَهِمَها النّار ، لذلكَ ضُرِب بالفراش المثل في الطّيْشِ وغيره

من مواضِع الذّم والهجاء فيُقالُ: «ما هم إلاّ فراشُ نارٍ، وذُبَّانُ طمعٍ». ويُقال: «أطيشُ من فراشَة، وأزْهى من ذُبّان» (الجاحظ، ج3/ ص305). فالفرَاشُ هنا مثَلُ النّاسِ الذين جرفتهم الشّهوات والمهالِكُ فوقعوا فيها بسوءِ تقديرٍ منهم، وقد قال الشّاعِر:

كأنّ بني ذُوَيْبَة رَهْطَ سلمى فَرَاشٌ حول نار يَصْطَلينا
يطُفْن بِحرِّها ويَقَعْنَ فـيها ولا يدْرينَ مـاذا يتّقـينا

(المرجع نفسه، ص ن)

يقول عبد الفتّاح لاشين: «الحديثُ كُلُّه تشبيه تمثيليّ، فقد شبّه صفة الرّسول وحاله في دُعائِه النّاسَ إلى الإسلام المُنْقِذِ لهم من النّار وما تُزيّنُ لهم أنْفُسُهُم من التّمادي في الباطِل، كمثل رجُلٍ عالج إيقادَ النّار وسعى في تحصيلِ كُلّ ما به اشتِدادُ نارِها ونورِها، ولكن بدل أن يهتدي بها الضّالُ ويستَرْشِدَ بها الحائرُ أقْبَلَ عليها الفَراشُ والدَّوابُّ الصّغيرة تتهاوى فيها وتتساقط، والجامِعُ بين الطّرفين: اتّباعُ الهوى وضُعْفُ التّمييز وحِرْصُ كلٍّ من الطّائفتين على هلاك نفسِه»(كمال الدين عبد الغني، 2001م، ص86). فالنّبي يصوغُ لنا المعقول في صورة المحسوسِ، من خِلال القِصّة التي ذكرها، وقد أتت على سبيل التّمثيل، لِما فيه من قوّة في التّصوير، والتأثير في النُّفوس. أمّا القِصّة فقَدْ عمِد إليها النبيُّ صلّى الله عليه وسلّم كما هو الحال في عديد الأحاديث، لتُطْبَعَ في النُّفوس ويكون لها أثرٌ إلى المدى البعيد، وقد أتى في القُرآن الكريم مثَلٌ كهذا الذي ساقَه النبي صلّى الله عليه وسلّم، حيثُ يقول الله تعالى: "**مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾** " (البقرة-17)، يقول ابن كثير في تفسير هذه الآية الكريمة: «وتقريرُ هذا المثل أنّ الله سُبحانه شبّهَهُم في اشتِرائِهِم الضّلالة بالهُدى، وصيرورَتِهِم بعد البَصيرَة إلى العمى، بمن استوقَدَ نارًا، فلمّا أضاءت ما حوله وانتفَعَ بها وأبْصَرَ بها ما عن يمينه وشِمالِه وتأنّسَ بها، فبينا هو كذلك إذْ طُفِئَتْ نارُه وصار في ظلامٍ شديد لا يُبْصِرُ ولا يهتدي...»(الحافظ عماد الدّين أبو الفِداء إسماعيل ابن كثير، 2000م، ص296) وإن كان المثلُ القُرآنيُّ قد ضُرِبَ وأفادَ معنى بِعيْنِه، قد يختلِف بعض الشّيء عن معنى الحديث إلاّ أنّ صياغة المثل النبوي والقُرآني جاءت متشابِهةً مُتَقارِبة.

إنّ ما شبّه النّبيُّ به نفسَهُ يحِيلُ إلى معنى وقيمة النّور الذي جاء به صلّى الله عليه وسلّم، وقد قال الله تعالى: "**وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا ﴿٤٦﴾** " (الأحزاب-46)، وهو في ذلك مثَلُهُ مثَلُ الرّجُلِ الذي أوقدَ نارًا ليستضيء بها هو ومن حوله. وجعَلَ من ضَلَّ كالفَرَاشِ الذي لا يملِكُ التمييز بين النّورِ والنّار، أي: بين النّفع والضّرر، ثمّ يُبيّن عليه السّلام اجتِهادَه في دربِهم عن النّار والهلاك وإصرارِهِم على الوقوع فيها. يقول الله جلّ وعلا في بيان حِرْصِه صلّى الله عليه وسلّم: " **لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾** " (التوبة-128).

وقد كان له صلّى الله عليه وسلّم من خِلال هذا الأسلوب الفريد من القصّ التّمثيليّ أن مزَجَ بين التّصوير الحركي الذي يوقظ الخيال فيكون له فُسْحَةٌ بين ثنايا هذه اللّوحة اللّيليّة، حيثُ امتَزَجَ ظلامُ اللّيل وحُلْكَته، بضياء النّارِ ونورِها، وهو من خلالِ كلّ هذا يسعى إلى نقلِ المعاني وبيانِها ليَكْتَمِلَ فهمها في النُّفوس، «وفي الحديث تحذيرُ الأمّة من خِداعِ العقل وفقْدانِ القُدْرَةِ على التّمييز البَصيرِ كهذا الفَرَاش، الذي يحسَبُ النّار ضوءا وراح يرمي نفسَه فيه... وهكذا الأمّة حين تفْقِدُ الرُّؤية الصّحيحة، فتبحث عن الهُدى في طريق الضّلال، وتَتْرُكَ نورَ النُّبُوَّة...»(فائزة بنت سالم صالح أحمد، 1430هـ، ص131)، ويمكن توضيح ما أتى في هذا الحديث من تمثيل لحِرصِه عليه السّلام على الدّعوة كالآتي:



كما يمكن التّمثيل له حجاجيّا بالسّلّم الآتي:

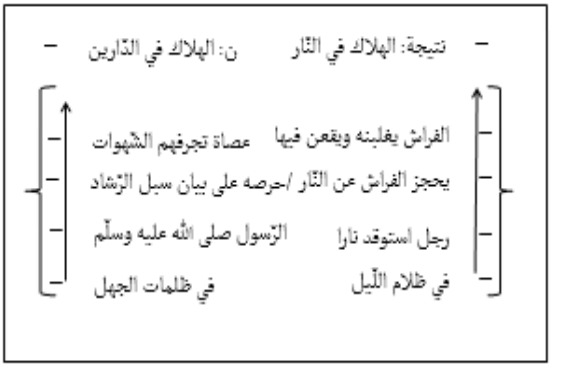

ب. الرّعي والإبل

- عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأَذُودَنَّ رِجَالا عن حوضي كما تُذادُ الغريبة من الإبل عن الحوض» (**زاد المسلم**، ج4/ ص62-63).

شرح الحديث

هذا الحديثُ الجليلُ من الأحاديث المُتواترة التي لقيَت نصيبَها من الشّرح والتّفصيل، كغيرِها ممّا صحَّ إسنادُه إلى النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم. يقول الشّنقيطي في بيان معناه: «قولُه صلّى الله عليه وسلّم: (والذي نفسي بيدِه) أي والله الذي نفسي بِقُدْرَتِه تعالى (لأذودَنَّ) أي لأَطْرُدَنَّ... والحِكمة في الذَّودِ المذْكورِ أنَّه صلّى الله عليه وسلّم يُريدُ أن يُرْشِد كُلَّ أحدٍ إلى حوضِ نبيّه لِما وردَ من أنّ لكُلّ نبيٍّ حوضا أو أنّ المذودين هم المنافِقون أو المُبْتَدِعون أو المرتَدُّون الذين بدلوا.»(المرجع نفسه، ج4/ الإحالة: 1، ص62)، وقد جاء في ذِكرِ الحوض عدَّةُ أحاديث نذكُرُها بين ثنايا التّحليل.

موردُ الحديث وطاقَتُهُ الإقناعيّة

ينتزِعُ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم هذه الصّورة مرّةً أخرى من عُمقِ البيئة العربيّة، فهو يمثّلُ ذودَه للمنافِقين والكُفّار عن حوضِه الشّريف، بحالٍ تُشابِهُ هيئَة الرّاعي الذي وردَ بإبِله موردًا أو حوضًا، فإذا ما أرادت غريبة من الإبل الاختِلاط بها، أبعَدها وظلَّ يذودُها عن إبِله، وكأنّه صلّى الله عليه وسلّم راعٍ لأمّته يتعهّدُها بالرّعاية عندَ حوضِه الشّريف، تمامًا كما يتعهّدُ الرّاعي إبِله بالحِفظ وذودِ كلّ خطرٍ وغريبٍ عنها، وقد جاء عن أنس رضي الله عنه أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال: «إنَّ قَدْرَ حوضي ما بين أيْلَةَ[1](أيْلَة: بلدة بين مصر والشّام) وصنعاء من اليمن. وإنَّ فيه من الأباريق كعدد نجوم السَّماء[2]»(**زاد المُسلِم**، ج1/ ص80)، وفي حديثه صلّى الله عليه وسلّم تشويقٌ وجذْبٌ للانتباه لما يكون عليه حالُ النّاس يوم القِيامة. أمّا المؤمنون فلا خوف عليهِم ولا هم يحزنون، وأمّا المنافقون والكفّار فتراهم في رهبة يقولون: " **يَوْمَ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ قِيلَ ٱرْجِعُواْ وَرَآءَكُمْ فَٱلْتَمِسُواْ نُورًا ۖ فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابٌۢ بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحْمَةُ وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلْعَذَابُ ﴿١٣﴾** " (الحديد 13).

ونجِدُهُ صلّى الله عليه وسلّم أحكم التّمثيل بأن جعلَ الصّورتين متَناسِبَتَيْنِ. ويظهرُ ذلك من خِلال حرصِ كُلٍّ من النّبي صلّى الله عليه وسلّم، وكذلك الرّاعي، على ما يتعهّدانِه بالرّعاية والحفظ، فالنّبيُّ صلّى الله عليه وسلّم إنّما أتى بهذا المُستأنسِ من المشهود المحسوس في البيئة العربيّة، ليُعبّر عن غيْبِيٍّ لا يعلمُ حاله ومُسْتَقَرّهُ إلا الله، وهو بهذا يجْعَلُنا نتخيّل الوضع، حيثُ الكلّ منشَغِلٌ بنفسِه، لا يُريد في ذلك الموقِف إلاَّ أن يروي ظمأه، وهيهات أن ينال الجميع شِربة من حوضِه عليه السّلام، وبذلك يكونُ المُبْعَدُ من منافِقٍ وكافِرٍ كمثل الغريبة من الإبل، يذودُها الرّاعي لاختِلاطِها بإبِله.

يُقرّبُ عليه السّلام من خلالِ هذا التّمثيل مشهدًا وموقِفًا من مواقِف القيامة، وكلّ ما يحمِلُه من ألفاظٍ سِيقَتْ على وجْهٍ مخصوصٍ، يجْعَلُنا نتلمّسُ في أعماقِنا هولاً لاَ يُتَّقى إلاّ بفضْلٍ من الله وهدايَتِه، وكأنّ التّمثيل هنا أيضا جاءَ لغرض التّرغيب والتّرهيب، فالتّرغيبُ إنّما هو في اتّباع المُصطفى، ومن ثمَّ الظّفرُ بشفاعتِه والاستئناس بقُربِه، وقد أتى حديثٌ له عليه السّلام في وصفِه لحوضه الشريف، حيثُ تتعالى معاني التّشويق، يقول: «حوضي مسيرة شهرٍ وزواياه سواء، وماؤه أبيضُ من الورِقِ وريحُهُ أطيبُ من المِسْكِ وكيزانُه كنجوم

[1] أيْلَة: بلدة بين مصر والشّام

[2] للمُتفحِّص أن يرى عظَمَ ما يتحدّثُ عنه النّبيّ ﷺ .وقد عزّ عليّ أن أمُرَّ مرور الكِرام على هذا التّعبير المُحكم. فإذا كان الفلكيّون لا يستطيعون تحديد عددِها بل ويقومون بمُقاربات وتقديرات عدديّة. وذلك بقياس كمّيّة الضوء والتّأثيرات الأخرى النّاتِجة عن عدد غير معروف من النُّجوم، ومُقارَنتِها مع التأثير الكُلّي. ثُمَّ إن بعضهم يُصَرّح أنّ درب اللبّانة وحدها يحتوي على ما يفوق المائة بليون نجم. مع العِلم أنّ هذه الدّرب لا تتألّف إلا من النّجوم الأقرب إلينا. فلك أن تتصوّرَ عُمْقَ تشبيهه ﷺ وعِظَمَه. يُنظر هذه المعلومات الفلكيّة التي أردْتُ ربطها بالحديث لبيان عِظم ما ينقُلُه ﷺ: أطلس دُول العالم الكبير مغامرات مُشَوّقة في الجُغرافيا، بيروت لبنان، د ط، ص43

السّماء فمن شرب منه فلا يظمأ بعدَه أبدا»(المرجع نفسه ، حر: 416، ج1/ ص174-175) ، أمّا التّرهيبُ فمِن يومٍ لا ينفَعُ النّادِم ندَمُه ، فنقلُ المعقولِ إلى المحسوس ، وتصويرُ المعاني ، وطبْعُها في النّفوس ، بشيء ممّا احتضنته البيئة العربيّة وألِفَه البدويّ كلُّها دلائِلٌ تمتَزِجُ فيها جودة الانتِقاء وسلامة القياسِ والمناسبة لتتجلّى من خِلالِها إقناعيّة التّمثيل.

وخيرُ ما يُختتم به تصديقٌ من المولى لكلامِه عزَّ وجلَّ وهو ما يزيدُ تمثيلَه صلّى الله عليه وسلّم إقناعيّة وتَحَقّقًا ، يقول تعالى: " **إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝١** " (الكوثر 01). وقد جاء في تفسيرِها أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال: "أتَدْرون ما الكوثَر ؟" قُلْنا: الله ورسولُهُ أعلم. قال: "فإنَّه نهرٌ وَعَدَنيه ربّي - عزّ وجلّ- عليه خيرٌ كثير ، هو حَوْضٌ ترِدُ عليه أمّتي يوم القِيامة ، آنيتُهُ عدد النُّجوم ، فَيُخْتَلَجُ العبد منهم ، فأقولُ: ربِّ إنَّه من أمَّتي. فيقولُ: إنّك ما تدري ما أحدث بعدك.»«(ابن كثير ، المرجع السّابق ، ج14/ ص475-476) ، ولا بُدَّ أنّ هذا الصِّدق في الوعد يزيد النفسَ تشوُّقًا لما عِند الله لعبادِه المُؤمِنين ، ويُسْهِمُ هذا التّرابُط بين قول المولى عزّ وجلّ ، وبين الحديث النّبوي ، في تحقيق التّمكين لخطاباتِه صلّى الله عليه وسلّم من حيثُ الإبلاغ والإقناع.

ويمكن التّمثيل للصّورة بالسّلّم الآتي:

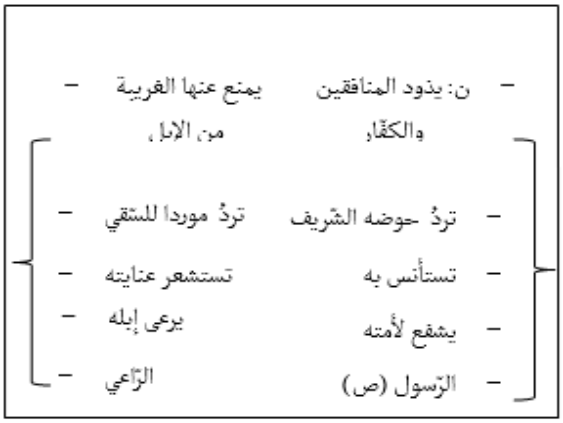

ت. الحدادة والعطارة

- عن أبي موسى رضي الله عنه أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال: إنّما مثل الجليس الصالح وجليس السّوء كحامل المسك ونافخ الكير ، فحامل المسك إمّا أن يُحذيك وإمّا أن تبتاع منه وإمّا أن تجِد منه ريحا طيّبة ، ونافِخُ الكير إمّا أن يُحرق ثيابك وإمّا أن تجِد منه ريحا خبيثة» (**زاد المسلِم** ، ح260 ، ج1/ ص.98).

شرح الحديث

يشبّه النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم الجليس الصّالِح بحامِلِ المِسْكِ الذي لا ينالُ مرافِقُه منه إلا كلَّ طيّب ، ويجعل رفيق السّوء كمثلِ نافِخِ الكير الذي إن لم يُحْرِق ثيابَك أصابك من دُخّانه ، وفيما يلي تفصيلٌ في معنى الحديث والصّورة التي أتى عليها.

مورِد الحديث وطاقته الإقناعيّة

في هذا الحديث ينقُلُنا النبيّ صلّى الله عليه وسلّم إلى جانب العلاقات الاجتماعيّة والإنسانيّة وما يكون بين البشر منها ، ولا بدّ أنّ ما يكون من هذه العلاقات مُتباينٌ مُختلِف من حيث الحُسْن والسّوء ، والنبيّ صلّى الله عليه وسلّم يضرِبُ لنا مثلا في الرّفقة الطيّبة ، التي تكون كالمِسك وهو معروف بطيبِ رائحتِه ، ويضرِبُ لنا مثلاً في رِفقة السّوء ويجعَل الجليس السّوء في صورة نافِخِ "الكير"(شعبان عبد العاطي عطية وآخرون ، 2004م ، ص807) ، والجميل أنّه عليه السّلام لا يخرج بهذه التمثيلات عمّا عهدته وأَلِفَته العرب. يقول كمال عبد الغني: «والحديث فيه تمثيل مُتَضادّين- هما الجليسُ الصّالح والجليس السُّوء ، حيثُ جعَل هذا في مقابل هذا- وكِلاهُما مشبَّه ، ثمَّ جاء بالمشبّه به المناسِب للأوّل وهو (صاحب المسك) ثمّ بالمُشبّه به المُلائم للثّاني وهو (كيرُ الحدّاد) ثمّ وجه الشّبه المُتمثّل في النّفع الحاصِل من الأوّل ، والضّرر الحاصِل من الثّاني. فالمشبّه والمشبّه به حِسّيّان ، ووجه الشّبه معنوي مفصَّل مُنتَزَع من متعدّد» (كمال الدّين عبد الغني ، المرجع السّابق ، ص62).

لمّا كان تحرّي صُحْبة الصّالحين الأخيار ومُجالَسَتِهم أمرا من الأهمّيّة بمكان قصد صلّى الله عليه وسلّم التّنبيه إلى ضرورة الحرص في انتقاء الجُلساء ، ولمّا كان الصّاحِبُ ساحبا كانت رِفقة الصّالِحين مجلبة لكلّ خير ، لذلك شبّهه الرّسول الكريم بِحامِلِ المِسْك ، فحامِلُ المِسْكِ ريحُهُ طيّبَة وفي هذا (والله أعلم) إشارة إلى صِيتِ وسُمعة الجليس الصّالح ، التي لا تفوح إلّا بشذى طيّب بين النّاس ، فإن جالَسْته لمست ذلك وإن اقتديت به أخذت منه الكثير ممّا فيه نَفْعُك ، لذلك قال عليه السّلام: "فحامل المسك إمّا أن يُحذيك وإمّا أن تبتاع منه وإمّا أن تجِد منه ريحا طيّبة" فأيًّا كان ما يربِطُك به فهو لك زيادة في الصّلاح والفلاح ، على عكس الجليس السّوء الذي لا

يكون لصُحْبَته إلا ما يكون للبهيمة من جرب أخواتِها ، ومن وقع في جُلساء السّوء وهبّ معهم أينما هبّوا لا بدّ أن يأتي يوم لا تنفعُه فيه حسرة ولا ندم ؛ يقول الله تعالى في بيان ذلك: "**وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَٰلَيْتَنِي ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا ۝٢٧ يَٰوَيْلَتَىٰ لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا ۝٢٨ لَّقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَآءَنِيۗ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِلْإِنسَٰنِ خَذُولًا ۝٢٩**" (الفرقان 27-29)، والوارد أنّ الآية نزلت في عقبة بن أبي مُعيط ، جاء في أضواء البيان: «من المشهور عند علماء التّفسير أنَّ الظّالم الذي نزلت فيه الآية هو عقبة بن أبي معيط ، وأنّ فُلانا الذي أضلّه عن الذّكر أميّة بن خلف ، أو أخوه أبيّ بن خلف... وعلى كُلِّ حال فالعبرة بعموم الألفاظ لا بِخُصوص الأسباب ، فكلُّ ظالم أطاع خليله في الكُفر ، حتّى مات على ذلك يجري له مِثل ما جرى لابن أبي مُعيط.»(محمّد الأمين بن محمّد المُختار الجكني الشّنقيطي ، 1426هـ، ص347) ، والآية الكريمة تبيّن أنّه لا جدوى من الحسرة والنّدم في مثل هذا اليوم.

والواضِحُ أنّ النّبيّ عليه السّلام أتى بالتمثيل منذ بداية حديثه وامتدّ إلى آخر الحديث ، وفي مقدّمة كلامِه عرضٌ لحُجّته عليه السّلام والتي يبتدِئها بأداة التوكيد إنّما ، ثم يقدِّمُ صورة الرّفقة الطيّبة ورفقة السّوء على سبيل التمثيل بحامِل المسكِ ونافِخ الكير ، فقد قام التّمثيل هنا أيضا على علاقةٍ قياسيّة بين الأطراف.

يمكن التّمثيل للصّورة بالسّلّمين الآتيين:

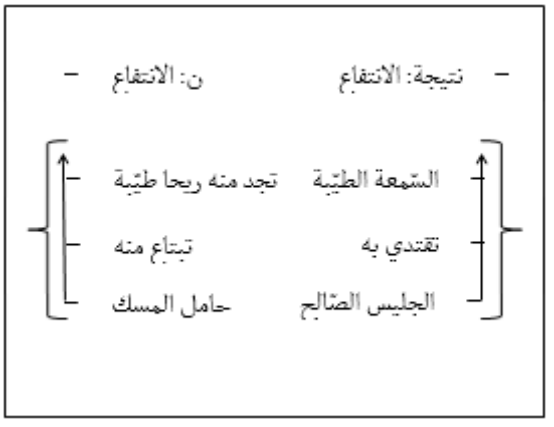



ث. النّهر

- قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: "أرأيت لو أنّ نهرا بباب أحدِكم يغتسِلُ منه كلّ يوم خمس مرّات ، هل يبقي من درنه شيئا؟ ، قالوا: لا يبقى من درنه شيء ، قال: فذلك مثل الصّلوات الخمس يمحو الله بها الخطايا"(البخاري ، ج01/ ص: 197).

شرح الحديث

يتطرّق النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم في هذا الحديث إلى فضل الصّلوات الخمس في تطهير النّفس البشريّة من الخطايا ، ويُقدّم لنا هذا الفضل المعنويّ في صورة محسوسة تُزاوِجُ بين الجماليّة والمقبوليّة ، لاسيما وأنّ المُشابهة التي عقدها المُصطفى لا تخرق المنطق في شيء ، وإنّما تُقرّب التّصوّر بشيء من الموضوعيّة التي تدحض أيّ اعتراض ، فالمُتّفق عليه أنّ النّهر مصْدَرُ خصْبٍ وخير ونماء ، وماؤه العذبُ فيه طهارة للعباد وما يتّصل بهم من ملبس وغيرها ، وذلك معنى الدّرن ، فالدَّرن الوسخُ ، وكذلك الأمر بالنّسبة للصّلاة التي تُطهّر النّفوس من الدّنايا ، فالصّلاة تنهى عن المنكرات من الأقوال والأعمال يقول الله تعالى: " **ٱتْلُ مَآ أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَۖ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِۗ وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ ۝٤٥** " (العنكبوت-45)، وهي من التّمثيلات البديعة للنبي صلّى الله عليه وسلّم حيث شبّه الصّلوات الخمس بالنّهر الجاري.

مورد التّمثيل وطاقته الحجاجيّة

أخذ النبي صلّى الله عليه وسلّم بأحد الأساليب التّعليميّة الهامة ، وهو السّؤال أو الاستفهام ، حيثُ يتّخذه صلّى الله عليه وسلّم "بابا واسِعا لتقرير المعاني وزيادة الإيضاح ، فكم جاء استِفهامه تشويقا للسّامع وقسرا لانتباهه ، أو استدراجا وتقريرا ، ليصل عن طريق الاعتراف إلى الاقتناع

بخطأ أو صواب ، أو غير هذا"(كمال عز الدين السّيّد ، 1984م ، ص: 361) ، وهو في هذا الحديث استدراج وتقرير في الآن ذاته ، فهو يستدرجُنا إلى الاقتناع بفحوى خطابه من خلال التّرغيب ، ويشوّقنا من خلال الصّورة التي تستدعي تتبّعا لأجزائها المُترابطة ، ليُقرّ بعدها أمرا في غاية الأهميّة وهو فضل الصّلاة على العبد ونفسه ، "والاستفهام من الأساليب الإقناعيّة العظيمة في مُخاطبة العقول وصرفِها إلى الأمر المُستَفهم عنه بكلّ روعة وجمال ، وبدون تكلّف وتصنّع يُتعِب المُتكلّم والمخاطب.. والاستفهام بالهمزة يأتي دائما وغالبا للدّلالة على شيء يثبتُ في النّفسِ حُكمُه ، أمّا (هل) فيُستفهم بها عمّا يترجّح فيه نفي ولا إثبات"(طه عبد الله محمّد السّبعاوي ، ص: 262).

وقد وضع السّامِعَ أو المُخاطَب أمام مشهد يصوِّرُ له هذا النّهر الجاري العذب ، اللّصيق ببيتِ الإنسان ، إذ لا يخرُجُ من بيته إلا وينغمِسُ فيه حتّى إذا خرج منه خرج نظيفا نقيّا طاهرا ، لتأتي قيمة السُّؤالِ في بيان أن حقيقة الماء العذب الصّافي الجاري ، هي التّطهير ، ثمَّ يصرِفُ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم مُخاطَبيه عن هذه الصّورة إلى صورة أخرى تُماثِلُها ، والأولى أصلٌ في بيان وتوضيح الثّانية ، فيقول: "فذلك مثل الصّلوات الخمس.." فانتقالُه بين الصّورتين برابط التّفسير (فذلك) والذي تلاه مُباشرة لفظ (مثل) يجْعلُ المُخاطِب ينتقِلُ تِلقائيّا إلى المُشابهة التي بناها النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم فإذا كانت الصّلاة مثل النّهر وكان النّهر مُطهّرا من الدّرن فالصّلاة أيضا مُطهّرة ولكن لمَ ؟ تأتي الإجابة من المصطفى أنها تمحو وتُطهر من الخطايا ، وهذا أساس المشابهة بينهما ، وقد استعمل النبيّ صلّى الله عليه وسلّم في حديثه النّهر دون غيره لمقصدٍ تقصّاه صلّى الله عليه وسلّم بحكمة بالغة ، فمعلوم أنّ مياه الأنهار الجاريَة من أعذب المياه ، والماء لا جرم جوهرُ الحياة البرّاق يقول الله تعالى: " أَوَ لَمۡ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ كَانَتَا رَتۡقٗا فَفَتَقۡنَٰهُمَاۖ **وَجَعَلۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ كُلَّ شَيۡءٍ حَيٍّۚ أَفَلَا يُؤۡمِنُونَ** ٣٠ " (الأنبياء 30). فالماء رمزٌ للحياة والنّماءِ والخَصْب ، وقد اقترن ذِكْرُ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم بالفعل المضارع "يغتسِلُ" للدّلالة على التّجدد الدّائم ، والتّكرار ، وكأنّي به يقول: لكم في الصّلاة الدّائمة المُتكرّرة في أوقاتها طهارة من الخطايا ، وتجديدٌ للحياة ، كما للعالمين من الماء حياة ، وما أطيبها وما أعذبها من حياة.

تحمِلُ الصّورة المتحرّكة النّابضة بالحياة التي رسمها النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم معاني إيحائيّة فائقة الرّوعة وصالحة لكلّ زمان ومكان ، فإذا كان العربيّ قديما يتتبّعُ مساقِط الغيثِ ومَنابِتَ الكلأ ، فلا أحبَّ إليه من أن يقع على أرضٍ بها الماء ، كيف إذا كان الماءُ نهرا مُتدفّقا عذبا ، يُعينه على أمور دنياه من مغسل ومشرب وموردٍ وغيرها ، "ولا شكّ أنّ النّهر بقربه من دِيارِهِم يُشْعِرُ بالطُّمأنينة وقُرْبِ المغفرة ، وسُهولة الحوذة عليها ، فيبدو هذا الجمادُ في صورة آلةٍ تُخلِّصُ المَشْهَدَ من البُقع السَّوداء التي هي الخَطايا ، حتّى ترتسم أمامنا صفحة بيضاء... والحديث يستحضِرُ الرُّؤية من أوّله ، إذ بدأ بـ (أرأيتم) ، ثمّ تكون إجابة التّقرير بالحُجّة الواضحة" (أحمد زكريا ياسوف ، المرجع السّابق ، ص: 344-345.) ، لا بُدّ إذن أنّ هذه المعاني التي حملتها الصّورة النّبوية ، تدّخر طاقاتٍ حجاجيّة وإقناعيّة هائلة يُمكنُ إدراجُها في السّلّم الحجاجي الآتي:

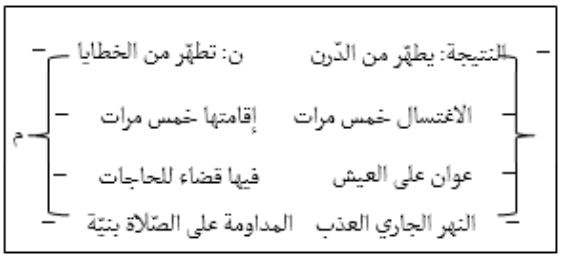

ج. الدِّرع

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: «مثلُ البخِيلِ والمُنْفِق كمثلِ رجُلين عليهِما جُبَّتانِ من حديد[3] من ثُدِيِّهِما إلى تراقيهِما فأمّا المُنفِقُ فلا يُنْفِقُ إلَّا سَبَغَت أوْ وَفَرَت على جِلْدِه حتّى تُخْفِيَ بنانَه وتَعفوَ أثَرَهُ وأمّا البخيلُ فلا يُريدُ أنْ يُنْفِقَ شيْئًا إلاّ لَزِقَتْ كُلُّ حلَقَةٍ مكانَها فهو يوسِّعُها فلا تتّسِع »(**زاد المُسلم** ، ح ر: 731 ، ج2/ ص377-381).

شرح الحديث

أتَتْ في الحديث شرُوحٌ عِدّة ، ولكنّ أهمّ ما يُستَخلَصُ من بينِها هو أنّ الصّدقة والإنفاق لوجه الله تعالى تستُرُ الخطايا والذّنوب تمامًا كما يَستُر الثّوب الجسد ، وأضاف كلمة "سبَغَت/ وفرت" والثّوب السّابغُ طويل يُجَرُّ ولا يترُك أثرًا لمشيِ صاحِبِه لذلك أُردِفَت فيما بعد بـ "وتعفوَ أثَرَه". أمّا

[3] قيل ثوبٌ مخصوص ولا مانِع من إطلاقِه على الدّرع، وفي رِوايَةٍ جَنّتان والجنّة في الأصل الحِصْن وسُمِّيَت بها الدِّرْعُ لأنّها تجنُّ صاحِبَها أي تُحَصِّنه وتَسْتُرُه. يُنظر: **زاد المسْلِم**: ج2/ ص377.

البَخيل فتضيق نفسُهُ بالصّدَقة فيكون كمن أراد لِبس جُبَّةٍ فعَلِقَت برقبَته وهي إلى ضيقٍ عليه ، هذه الجبّة التي كانت من الثُّديّ إلى الترقوة أصبحت طويلة الكمّين إلى أن غطّت أصابِعه ، وكذلك طالت حتى أسبَغَت وهي مثال المنفق ، بالمقابل تضيق جُبّة البخيل حتّى تثْقِلَ على صاحِبِها (البخيل) يقول الخطّابي: «حقيقة المعنى أنّ الجواد إذا همَّ بالنّفقة اتّسعَ لها صَدْرُه وطاوَعته يَدُه فامتدّت بالعَطاء والبخيلُ يضيقُ صَدْرُه وتنقَبِضُ بها يَدُه..»(المرجع نفسه ، ج2/ ص378).

مورِد الحديث وطاقته الإقناعيّة

هذا الحديثُ الجليل هو مِن قبيلِ التّشبيه التّمثيليّ ، وقد انتَزَع النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم هذه الصّورة مِن مألوفٍ لدى العرب ، وتُظهِرُ هذه الصّياغةُ والجوْدَة في رَبْطِ العلاقات والتّصْوير خِبْرَتهُ صلّى الله عليه وسلّم بلِباسِ الحرب ، وقُدرَته على توظيفِها في مقَامٍ كهذا ، لذلك ضُرِبَ المَثَلُ لمن يُنفِقُ في سبيل الله بالدِّرْعِ التي كلَّما كان الإنفاق عن طيبِ خاطرٍ كان أشْبَه بالدِّرْعِ المُتَّسِعة المُسْبِغَةِ على صاحِبِها والواقِيَة له ، وكُلَّما استحكم البُخْلُ بالنّفسِ كان كدِرْعٍ ضيّقة تكبّلُ يديْ صاحِبِها فلا هو يستَطِيع حَرَاكَها ولا هو يسْتطيع توسِعَتَها ليُرْفَعَ عنه الضّيق.

والغرَضُ من وراء الحديث هو الإقناع والإفهام وكذا التّرغيب والحثّ على الإنفاق من جِهة ، والتنفير من البُخل من جهةٍ أخرى ، وقد ضَرَبَ صلّى الله عليه وسلّم المثل بالدِّرعِ لما في ذلك من مُناسَبَةٍ لفحوى خِطابه ، وفي الحديثِ تلميحٌ إلى حالِ المؤمن الذي يكون دائمًا «في حالة حرْبٍ مع نَفْسِه الأمّارة بالسُّوء والتي تدعو دائمًا إلى التّقتيرِ والإمساكِ عن النَّفَقة ، فكيف يُحارِبُ وهو يُعاني من دِرْعِه الضّيّقة التي تُعيقُ تصرُّفَه ثمَّ هي في النِّهايَةِ تصرَعُه.»(كمال الدين عبد الغني ، المرجع السّابق ، ص56)، وقد نهى الله عزّ وجلّ عن البُخْلِ في قوله: " **وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴿٢٩﴾ إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرًۢا بَصِيرًا ﴿٣٠﴾** " (الإسراء 29-30)، وإنّنا نجدُ ابن كثير يُفسِّرُ هذه الآية إلى أن يأتي على ذِكْرِ الحديث يقول: «يقول الله تعالى آمِرًا بالاقتِصاد في العيش ذامًّا للبُخْلِ ناهيك عن السَّرَف: ""وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ" أي: لا تكُن بخيلاً منُوعًا لا تُعطي أحدا شيئًا.. وقوله: " وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ"، أي: ولا تُسْرِف في الإنفاق فتُعطي فوق طاقَتِك وتُخْرِج أكثر من دَخْلِك فتَقْعُدَ ملومًا محسورا» (ابن كثير ، المرجع السّابق ، ج8/ ص476)، فالإنفاق إذًا من صَنائِعِ المعروف التي تقي أصْحابها مَصارِع السّوء[4]. ولا بدَّ أنَّه على درجاتٍ ، والنّبي صلّى الله عليه وسلّم إنّما يرغِّبُ في المحمود منه ، وقد يسأل السّائلُ: وهل مِنَ الإنفاق مذموم؟ ربّما كانت الإجابة أنَّ الإنفاق إذا ما زاد عن حدِّه انقلب تبذيرًا ، وقد نهى ديننا الحنيف عن التّبذير يقول تعالى: " **إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ ۖ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورًا ﴿٢٧﴾** " (الإسراء 24)،

ويمكن التّمثيل له حجاجيّا بالسّلّمين الآتيين:

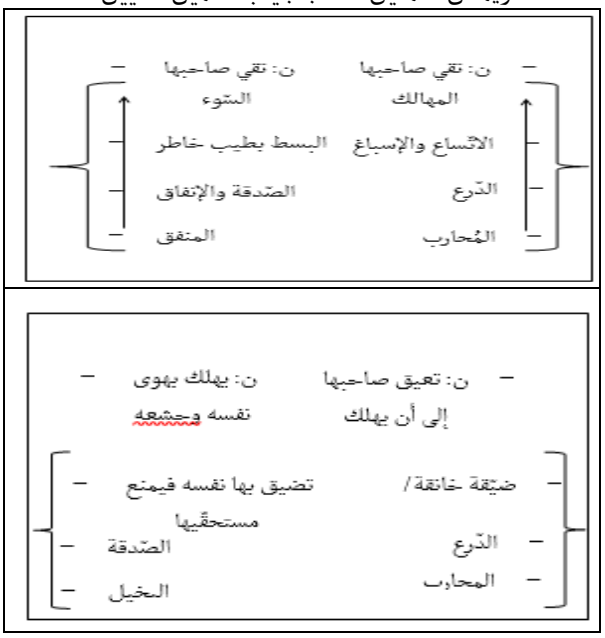

إنّ كلّ ما يُحدِثهُ التّمثيل في هذا الحديث من تأثير ، يزدادُ تحقُّقُه من خِلال أخلاق النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم ، الذي يأمر بالكرم والإنفاق ولا يأتي بخُلُقٍ ذميم كالبُخل وحاشاه أن يكون بخيلا ، بل وكان يدعو الله «أعوذُ بك من البُخلِ والكسَلِ وأرذَلِ العمر وعذابِ القَبْرِ وفِتنةِ الدّجّال وفِتنة المحيا والممات» (**زاد المُسلِم** ، ح ر: 1083 ، ج5/ ص33-35).

خاتمة

في ختام هذا العمل يُمكن إيراد النّتائج الآتية:

– إنّ الحديث النّبويّ من الخطابات الكونيّة التي سعى النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم من خلالها إلى ترسيخ عقيدة ربّانيّة ، أسعفته في ذلك حكمته ، وبصرُه بمواطن الفرصة ،

[4] اقتِباسٌ للفظ رسول الله ﷺ. عن أمِّ سَلَمة رضي الله عنها أنّ رسول الله ﷺ قال: "صنائِعُ المعروفِ تقي مصارِعَ السّوء والصّدقة خفيًّا تُطفئ غضبَ الرّبّ ، وصِلَةُ الرَّحِم زيادَةٌ في العمر ، وكُلُّ معروفٍ صدقة ، وأهل المعروفِ في الدُّنيا هم أهلُ المعروفِ في الآخِرة ، وأهْلُ المُنْكر في الدُّنيا هم أهْلُ المُنْكَرِ في الآخِرة"

ووسائل الحُجّة ، فناهض أرباب البيان وأرسى عقيدة التّوحيد بالحجّة والبيان.

– لا تتّصف الصّورة بالتّعليل المنطقي ، غير أنّها تمتلك القدرة على التّأثير المُقنع ما لم تكُن وهما أو مُغرقة في التّخييل.

– كانت استخدامات النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم للصّورة متفرّدة تعكسُ وعيه بوظيفتها الفاعلة في إرساء المعاني وتثبيتها ، ولمتتبّع الصّورة النّبويّة أن يلمس ذلك النسيج المحكم الذي تترابط فيه أجزاؤها ، لتُفضي إلى النّتيجة المُبتغاة.

– كان توظيف الصّورة في الحديث النّبويّ مقصودا ، كونها وسيلة من وسائل الإقناع التي تشغل الفكر والنّفس معا ، لما تتمتّع به من طاقات حجاجيّة ، لها القدرة على إعادة توجيه الفكر طواعية بعيدا عن الإكراه.

– للصّورة التّشبيهيّة النّبويّة أبعاد حجاجيّة ، تنقل المعاني من التّجريد إلى التّجسيد ، في قالب بيانيّ يتوسّل به النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم ترجمة حقائقه وصياغة تصوّراته ، وقد استخدمها كوسائط تبليغيّة إقناعيّة توجّه مسارات الخطاب إلى نتائج ليس للخصم الاعتراض عليها ، لما له من شراكة في استخلاص المعنى المُتوصَّل إليه.

– نوّع النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم مشارب التّمثيل في حديثه ، فاستمدّ من المستأنس ما يراه خادما للموقف والحال ، وقد كان لعناصر الطّبيعة حضورا لافتا في الصّورة التّشبيهيّة النّبويّة عموما لاسيما التّمثيليّة منها ، فنراه يلج بنا أعماق البيئة العربيّة ، تارة مع الإبل والفلو والفرس وغيرها ، وتارة مع فصائل النّبات من خامة الزّرع والنّخيل والشّجر ، وتارة مع الأترج والحنظلة ، أمّا الطّيب الدّال على الخصب والنّماء فما قرنه عليه السّلام إلاّ بطيّب ، وكان الخبيث منها ملائما لأحوال المنافقين وسيء الأحوال والأفعال لما في ذلك من خبث.

– يحمِلُ التّمثيلُ في الحديث النبوي شُحْنَةً تخييليَّة تستدعي جانِبَ تَتَبُّع أجزائِه ومفاصِله ، ومن ثمَّ ربْطِ العلاقاتِ ربطًا منطِقيًّا يستجيب لفحوى خِطابِه عليه السّلام ، وبذلك يتحقّق الاقتناع لدى المُخاطب.

– اتّخذ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم السُّؤال أداة تعليميّة تقريريّة ، حرّك من خلالها الأذهان ، وشوّق إلى معرفة الحقائق ، كما كانت بابا للحوار الذي يجعل المُخاطَب شريكا في التّوصّل إلى النّتائج.

– لم ينحُ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم في نسج صوره إلى الغرابة والتّعقيد ، بل كانت صوره واضحة دقيقة.

– التّمثيلات النّبويّة تتقارب والتّمثيلاتِ القرآنيّةَ التي حملت هي الأخرى المعانيَ بصور بديعة قريبة من النّفس.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم

1. إحسان عبّاس ، فنّ الشّعر ، د ط ، دار بيروت للطّباعة والنّشر ، 1955م.
2. أحمد الشّايب أصول النّقد الأدبي ، د ط ، مكتبة النّهضة المصريّة ، القاهرة ، 1973م.
3. أحمد بن فارس بن زكريّا ، معجم مقاييس اللّغة ، تح: عبد السّلام محمّد هارون ، د ط ، دار الفكر ، د ب ن ، 1979م.
4. أحمد زكريا ياسوف ، الصّورة الفنّيّة في الحديث النّبويّ الشّريف ، تق: محمّد سعيد رمضان البوطي وعصام قصبجي ، ط2 ، دار المكتبي ، سوريّة ، 2006م.
5. الأصفهاني أبو القاسم الحسين بن محمّد الرّغب ، المفردات في غريب القرآن ، تح: محمّد سيّد كيلاني ، د ط ، د ب ن ، دس ن ،
6. البخاري ، الصّحيح ، تح: مصطفى البغا ، ط1 ، مطبعة الهندي ، دمشق 1976م.
7. بشرى موسى الصّالح ، الصّورة الشّعريّة في النّقد العربي الحديث ، ط1 ، المركز الثّقافي العربي ، الدّار البيضاء وبيروت ، 1994 ،
8. جابر عصفور ، الصّورة الفنّيّة في التّراث النّقدي والبلاغي عند العرب ، ط3 ، المركز الثّقافي العربي ، بيروت ، 1991 م.
9. الجاحظ أبو عثمان بحر بن عمر ، الحيوان ، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون ، ط2 ، د د ن ، 1965م.
10. الجرجاني عبد القاهر بن عبد الرّحمن بن محمّد ، أسرار البلاغة ، تع: محمود محمّد شاكر ، دار المدني ، جدّة ، د س ن.
11. الحصري أبو إسحاق إبراهيم بن علي القيرواني ، زهر الآداب وثمر الألباب ، تق: صلاح الدين الهواري ، ط1 ، المكتبة العصريّة ، صيدا بيروت ، 2001م ،
12. دريدي سامية ، الحجاج في الشّعر العربي القديم ، عالم الكتاب الحديث ، أربد لبنان ، د س ن.
13. الدّينوري أبو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، عيون الأخبار ، كتاب العلم والبيان ، ط2 ، دار الكتب والوثائق القوميّة ، القاهرة ، 1996م ،
14. الرافعي ، تاريخ آداب العرب ، مر: عبد الله المنشاوي/ مهدي البحقيري ، د ط ، مكتبة الإيمان ، د س ن.
15. الزّبيدي محمّد مرتضى الحسيني ، تاج العروس ، تح: مصطفى حجازي ، مطبعة حكومة الكويت ، 1973م.
16. شعبان عبد العاطي عطية وآخرون ، المعجم الوسيط ، ط 4 ، مكتبة الشروق الدّوليّة ، 2004م.
17. الشّنقيطي محمّد الأمين بن محمّد المُختار الجكني ، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقُرآن ، إش: بكر بن عبد الله بن زيد ، ط1 ، دار عالم الفوائد ، مكة المكرّمة ، 1426ه.
18. الشّنقيطي محمّد حبيب الله ، زاد المُسلِم فيما اتّفق عليه البُخاري ومُسلِم ، د ط ، دار إحياء التّراث العربي ، بيروت ، دس ن.
19. طه عبد الرحمن ، اللّسان والميزان أو التكوثر العقلي ، د ط ، المركز الثّقافي العربي ، الدّار البيضاء ، 1997 ،
20. طه عبد الرّحمن ، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام ، د ط ، المركز الثّقافي العربي ، الدّار البيضاء ، 2000م.
21. طه عبد اللّه محمّد السّبعاوي ، أساليب الإقناع في المنظور الإسلامي ، د ط ، دار الكتب العلميّة ، بيروت لبنان ، دس ن.
22. فائزة بنت سالم صالح أحمد ، تأمُّلات بلاغيّة في التّشبيهات التّمثيليّة في الصّحيحين ، ط1 ، دار الخراز ، جدّة ، 1430ه
23. فرانسوا مورو ، الصّورة الأدبيّة ، تر: علي نجيب إبراهيم ، ط1 ، دار الينابيع ، دمشق ، 1995م.
24. فنسنك ولفيف ، المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ، ط1 ، مطبعة بريل ، لندن ، 1955م.
25. ابن كثير الحافظ عماد الدّين أبو الفِداء إسماعيل ، تفسير القرآن العظيم ، تح: مصطفى السّيّد محمّد وآخرون ، ط1 ، مؤسّسة قرطُبة ، د ب ن ، 2000م.
26. كمال الدين عبد الغني ، الأمثال في الحديث النّبوي الشّريف ، ط1 ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 2001م.
27. كمال عز الدين السّيّد ، الحديث النبوي من الوجهة البلاغيّة ، ط1 ، دار اقرأ ، دب ن ، 1984م.
28. المقري الفيّومي أحمد بن محمّد بن علي ، المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير للرافعي ، ط1 ، مطبعة التّقدّم العلميّة ، 1363ه
29. ابن منظور ، لسان العرب ، تح: عبد الله علي الكبير وآخران ، دار المعارف القاهرة ، طبعة جديدة ، د س ن.
30. نعيم اليافي ، مقدّمة لدراسة الصّور الفنّية ، ط1 ، وزارة الثقافة ، دمشق ، 1982م ،
31. نعيم اليافي ، أوهاج الحداثة دراسة في القصيدة العربيّة الحديثة ، ط1 ، إتحاد الكتّاب العرب ، دمشق ، 1993م.
32. مكتبة الصغار ، أطلس دُول العالم الكبير مغامرات مُشَوّقة في الجُغرافيا ، بيروت لبنان ، د ط ، 1999م.

« Obésité, représentations et stigmatisation psychosociales, conséquences physiopathologiques : diagnostic et prise en charge par les activités physiques et sportives ».

« Obesity, psychosocial representations and stigmatization, physiopathological consequences: diagnostic and accommodation via physical and sports activities ».

Date de réception : 2018-12-04 Date d'acceptation : 2021-04-13

Amine Nehaoua, Université Mohamed Lamine Debaghine Sétif 2, nehaoua.staps06@gmail.com

Résumé

L'obésité est une épidémie mondiale qui touche les pays industrialisés, mais aussi les pays en voie de développement, où ses conséquences se voient plus graves en raison de la mauvaise qualité de soins et de la prise en charge sanitaire souvent amputée. Elle représente un enjeu de distinctions sociales et une source de stigmatisation et discrimination ainsi qu'un problème de santé publique associée à différentes pathologies. Nombreuses organisations ont tiré la sonnette d'alarme, pour entreprendre une action visant à freiner cette épidémie à travers l'élaboration de stratégies de lutte et de prévention, pour stopper son émergence. L'une des stratégies clés est représentée par l'augmentation majeure de la pratique des activités physiques et sportives, en raison de leurs bienfaits sur la santé et la réduction du coût de la sédentarité. Cet article a pour but de souligner la relation entre la sédentarité et le développement de l'obésité et les stratégies d'interventions à travers les activités physiques et sportives. Plusieurs points ont été abordés à savoir les conséquences et les effets de l'obésité, le diagnostic et l'importance de l'activité physique dans la prise en charge de l'obésité ainsi que et les principales recommandations pour la promotion de la santé.

Mots clés : Obésité, représentations sociales, pathologies, activité physique et sportive, santé.

Abstract

Obesity has become a worldwide epidemic as far as the developed countries are concerned, as well as the majority of the developing countries, where the consequences are more serious due to the bad quality of care and the amputated healthy accommodation. It represents a risk of not only social distinctions and a cultural vision, but a source of stigmatization and discrimination as well as a public health problem associated with various pathologies. Many organizations have been alarmed as to undertake an immediate action aiming at hindering this epidemic via the conception and the elaboration of strategies for both fighting and prevention to stop its emergence. One of the key strategies was to create a major rise of participation in the physical as well as the sports activities due to their advantages on health and the reduction of the increasing costs of the sedentarity. This article aims at underlining the relationship between the sedentarity and the obesity development, and the strategies to prevent and fight it with physical activities. Many points have been tackled such as the consequences and the effects of obesity, diagnostic and the importance of the physical activity in the accommodation of obesity as well as the main recommendations for the promotion of health.

Keywords: Obesity, social representations, pathology, physical and sport activity, health.

الملخص

تعدّ البدانة وباء عالميا يشمل البلدان المتطورة وكذلك البلدان في طريق النمو ، هذه الأخيرة التي تتضرر من نتائجها أكثر نظرا للرعاية الصحية التي لا ترقى إلى المستوى الحسن ، وتمثل السمنة مجالا لعدة مفاهيم سوسيولوجية وموردا للتمييز والتعصب بالإضافة إلى عدّها مشكل صحة عمومية مرتبط بالعديد من الأمراض الخطيرة. وقد قامت العديد من المنظمات بدق ناقوس الخطر من أجل وضع خطة لكبح هذا الوباء ، من خلال اتباع استراتيجيات لمحاربته والوقاية منه ، ومن بين أهم الاستراتيجيات نجد الرفع من ممارسة الأنشطة البدنية ، والرياضية نظرا لأهميتها وتأثيرها الإيجابي على الصحة والحد من التكاليف الناتجة عن الخمول.

ويهدف هذا المقال إلى إبراز العلاقة بين الخمول وظهور السمنة ، واستراتيجيات التدخل باستعمال الأنشطة البدنية والرياضية. حيث تم التطرق إلى عدة محاور أهمها: نتائج وتأثير السمنة على الفرد ، التشخيص ، وأهمية النشاط الرياضي في التكفل العلاجي بالسمنة ، بالإضافة إلى أهم التوصيات من أجل تعميم وترقية الصحة..

الكلمات المفاتيح: السمنة ، الآثار الاجتماعية ، الأمراض ، النشاط البدني الرياضي ، الصحة.

Introduction

De nos jours, l'obésité est devenue une épidémie mondiale (Eckel et coll., 2004) chez les enfants et adultes. Il s'agit d'un désordre chronique associé à de nombreuses comorbidités. Elle représente un problème de santé publique au niveau mondial car elle ne touche plus que les pays industrialisés, mais concerne aussi la majorité des pays en voie de développement, où ses conséquences se voient encore plus graves en raison de la mauvaise qualité de soins dispensés et de la prise en charge sanitaire souvent amputée comparativement aux pays développés. La mobilisation des services de santé et les coûts des soins médicaux associés ont considérablement augmenté et continuent toujours à augmenter (Poirier et coll., 2006). C'est une maladie, comme définie par l'OMS, caractérisée par une accumulation excessive de graisse pouvant nuire à la santé, ce qui affecte la physiologie des différents systèmes et contribue à la genèse des différentes pathologies telles que les maladies cardiovasculaires, le diabète de type2, l'hypertension artérielle, certains cancers, affections respiratoires…etc.

En raison de l'augmentation vertigineuse de la prévalence de l'obésité, nombreuses organisations ont tiré la sonnette d'alarme, pour entreprendre une action visant à freiner cette épidémie (Eckel, 1997 ; Eckel et Krauss, 1998), à travers la conception et l'élaboration de différentes approches et stratégies pour la gestion et le traitement de l'obésité (Klein et coll., 2004) et idéalement prévenir et stopper son émergence vu la fréquence de l'échec de son traitement (Fogelholm et Kukkonen-Hajula, 2000). L'une des stratégies clés était de produire une augmentation majeure dans la participation dans les activités physiques et sportives en raison de ses bienfaits sur la santé d'une part, et la réduction dans les coûts augmentés de la sédentarité. (Fox et Hillsdon, 2007).

Cet article a pour but de mettre en valeur les répercussions de l'obésité, d'une part, sur les représentations psychosociales émanant à des stigmatisations, discriminations, inégalités sociales voire exclusion et rejet de l'individu ; et sur la genèse des différentes pathologies ainsi que l'augmentation de la morbi-mortalité liée à celle-ci. Il met en évidence aussi l'effet de la sédentarité et l'importance de l'activité physique et sportive pour prévenir et lutter contre le surpoids et l'obésité, et par conséquent, prévenir les différentes complications qui y sont liées ; pour terminer avec les principales recommandations pour y parvenir.

Obésité, représentations psycho-sociales et stigmatisation

En plus des questions de santé, l'obésité est liée également aux problèmes d'apparence qui varie considérablement entre les groupes sociaux, ce qui a des conséquences directes sur les inégalités sociales (De Saint Pol, 2013).

Le corps et ses formes représentent un enjeu de distinction social qui donne une idée sur le statut de la personne dans la société (De Saint Pol, 2013). On trouve dans la société une vision culturelle avec l'idée sur le modèle corporel idéal qui ne revendique pas la minceur mais plutôt l'embonpoint et le surpoids, avec une valorisation positive, qui serait le symbole de la santé, la richesse, la prospérité et le bien-être, contrairement à la maigreur, synonyme de pauvreté. Il a été démontré à travers des enquêtes sociologiques que cela intéresse plutôt les femmes que les hommes dans une même catégorie socio-économique (Poulain, 2002) alors que cela caractérisait les catégories socio-culturelles populaires par rapport aux catégories privilégiées, ces dernières qui sont plutôt engagés dans des programmes de prévention, respectent les règles d'hygiène et les principes diététiques. Cependant, une nouvelle catégorie de rang social aisé présente des excès de poids en raison de l'augmentation des apports énergétiques, car ils considèrent la nourriture comme un élément de bien-être et de plaisir face aux agressions psychologiques (Khzami, Selmaoui, Agorram, 2015), avec des prises alimentaires socialisées, et sans tenir compte de la prévention dans toutes ses dimensions énergétique, sociale et affective. On trouve aussi la surconsommation des produits déconseillés par la diététique actuelle par

des familles qui la considère comme signe de modernité et d'une réussite sociale (Corbeau, 2005). Il faut savoir aussi que les prises alimentaires ne sont pas des décisions individuelles mais aussi le résultat d'une série de situations et de contraintes sociales (Poulain, 2004).

Le corps et ses formes influent également sur les individus, leur quotidien, leurs relations et leur carrière professionnelle. Le statut de l'obèse entraine des phénomènes de discréditations et de stigmatisation qui auraient un impact sur la mobilité sociale (Poulain, 2004) qui est plus important lorsque l'obésité s'installe dès le jeune âge. Chez le jeune obèse, la discrimination est percevable à travers des agissements inappropriés, un sentiment de rejet et d'exclusion par autrui. Les conséquences de l'obésité sont d'abord psychosociales (Puhl et Lanter, 2007) à travers les attitudes négatives à l'égard des obèses en affectant leurs trajectoires sociales voir provoquer un véritable handicap social (Poulain, 2004). Les obèses sont souvent marginalisés socialement, victimes de dépression, isolement et mésestime de soi. Adultes, les répercussions se voient en particulier sur leur carrière professionnelle. On constate que les hommes obèses atteignent souvent une situation sociale inférieure à celle des autres hommes (Thibaut de Saint Pol, 2013) et moins de promotions. Cette discrimination peut devenir un cercle vicieux lorsque l'obèse accepte et justifie les préjudices et les traitements discriminatoires et s'engage de nouveau dans une dépréciation personnelle avec altération de l'image de soi (Poulain, 2009)

La politique de prévention de l'obésité doit tenir en compte l'acteur social, son entourage et son histoire et la complexité socioculturelle et psychologique dans une approche pluridisciplinaire réelle (Corbeau, 2005). Il faut éclairer les processus de construction des inégalités sociales et la genèse des stéréotypes dont sont victimes ces individus. La lutte contre la stigmatisation doit passer par une politique de lutte contre la discrimination et les mécanismes de dévalorisation que subissent les obèses, leur proposer une prise en charge et les aider à mieux vivre avec l'obésité afin de rompre le cercle vicieux. Selon Sobal (1991) l'intervention passe par la reconnaissance et l'identification des mécanismes de stigmatisation et de dévalorisation afin de les désamorcer, l'anticipation de leurs effets dans les différents contextes sociaux, d'assumer la stigmatisation à travers différentes attitudes psychosociales et techniques comportementales, et enfin chercher à intervenir dans la société contre la stigmatisation à travers la communication, la sensibilisation et les actions de soutien.

Conséquences pathologiques : pourquoi parler d'obésité ?

L'obésité est liée à une augmentation du risque de morbidité tels que les maladies cardiovasculaires, diabêtes type 2, l'hypertension artérielle, certains cancers et les troubles du sommeil ; de mortalité ainsi qu'une diminution de la qualité de vie (Poirier et coll. , 2006). La prise en charge sanitaire et le cout des services médicaux associés à l'obésité et les maladies qui lui sont associées ont augmenté significativement et tendent toujours à augmenter. On rapporte une altération du profile métabolique chez les individus ayant une accumulation des tissus adipeux en excès avec des adaptations et altérations de la structure et de la fonction cardiaque (Poirier et coll., 2006). L'obésité affecte le cœur et représente un facteur de risque indépendant pour les maladies cardiovasculaires (Poirier, Eckel, 2002 ; 2000) en raison de son influence sur les autres facteurs de risque déjà définis comme la dyslipidémie, l'hypertension artérielle, l'intolérance au glucose et le diabète, les marqueurs inflammatoires, l'apnée du sommeil obstructive et l'hypoventilation…etc. Par conséquent, elle prédispose à de nombreuses complications cardiaques comme la maladie coronaire, l'insuffisance cardiaque et la mort subite (Poirier et coll., 2006).

Morbidité et mortalité liées à l'obésité

Pathologies cardiovasculaires **:** En Algérie, les pathologies cardiovasculaires représentent la première cause de mortalité. Nombreuses études ont rapporté un effet significatif du surpoids et de

l'obésité sur le système cardiovasculaire et leur impact sur la santé cardiovasculaire comme la genèse et le développement des maladies coronaires, l'insuffisance cardiaque, l'hypertension cardiaque, la thrombose veineuse et l'embolie pulmonaire, et les arythmies (Poirier et coll., 2006).

Le tissu adipeux est entouré par un réseau capillaire très développé ayant une perméabilité très élevée, une pression hydrostatique très basse et la plus courte distance de transport des molécules de et vers les adipocytes (Crandall, Hausman, Kral, 1997). Aussi, l'obésité provoque une augmentation du volume sanguin total et du débit cardiaque induite par l'augmentation des besoins énergétiques (Alpert, 2001) avec une augmentation du volume d'éjection systolique (Messerli, Nunez, Ventura, Snyder., 1987) résultant dans l'augmentation du travail cardiaque (Mattsson, Larsson, Rossner, 1997). Ainsi les pressions de remplissage du ventricule gauche vont augmenter et provoque son dilatation, cette dernière responsable du stress sur la paroi ventriculaire qui s'adapte par l'augmentation de sa masse et provoque une hypertrophie ventriculaire gauche excentrique qui se voit en particulier dans l'obésité morbide (Ku, Lin, Wang, Chang, Lee, 1994) avec dysfonctionnement diastolique (Alpert, 2001), et tardivement, une dilatation de atriale qui peut engendrer une fibrillation auriculaire (Wang et coll., 2004).

D'autres études ont rapporté que le dépôt et l'accumulation des graisses entre les cellules musculaires cardiaques provoquent des troubles de la conduction cardiaque (Balsaver, Morales, Whitehouse, 1967) en particulier lorsque cela concerne le ventricule droit qui sera le siège d'une métaplasie du myocarde touchant le nœud sinusal, le nœud auriculo-ventriculaire, la branche droite du faisceau de His et l'ensemble de la région atrioventriculaire (Balsaver et coll., 1967). Donc, à travers ces différents mécanismes (augmentation du volume sanguin total, augmentation du débit cardiaque, hypertrophie ventriculaire gauche, dysfonctionnement diastolique du ventricule gauche et dysplasie graisseuse du ventricule droit), ainsi que l'effet de l'indice de la masse corporelle élevé sur la promotion de l'hypertension artérielle, le diabête et la maladie coronaire (Kortelainen, 2002 ; He et coll., 2001 ; Wilhelmsen, Rosengren, Eriksson, Lappas, 2001), l'obésité pourrait prédisposer à l'insuffisance cardiaque.

Maladies coronaires : Plusieurs études ont démontré l'association entre l'athérosclérose développée d'une part et l'obésité, l'indice de la masse corporelle (Poirier et coll., 2006) et en particulier le pannicule adipeux abdominal d'autre part (McGill et coll., 2000) indépendamment des autres facteurs de risque cardiovasculaires (McGill et coll., 2002). Les données actuelles indiquent que le développement de l'obésité à un âge jeune contribuerait à l'accélération de la progression de l'athérosclérose (Poirier et coll., 2006) et ont identifié l'obésité comme un facteur pronostic de la maladie coronaire (Wilson, D'Agostino, Sullivan, Parise, Kannel, 2002).

Diabète : L'augmentation vertigineuse de l'obésité a été associé à un accroissement parallèle du diabète de type 2. Selon l'organisation mondiale de la santé, il existe 1,6 milliard d'adultes qui ont un excès de poids, et au moins 400 millions d'entre eux sont obèses (OMS[2]). Le diabète a été associé particulièrement à l'obésité abdominale, de type androïde, du fait de l'activité lipolytique à son niveau et de son drainage par le système porte. Elle contribue à entretenir un niveau élevé d'acides gras libres impliqués dans le développement de la résistance à l'insuline d'une part, et facilite la détérioration des cellules du pancréas. L'augmentation de la concentration des triglycérides provoque la multiplication des cellules bêta ce qui serait à l'origine de l'hyperinsulinisme, puis lorsque cette teneur dépasse un certain seuil, des phénomènes apoptotiques des cellules bêta peuvent apparaitre révélant ainsi une action lipotoxique. Donc, les adipocytes favorisent la résistance à l'insuline et augmente la sécrétion de l'insuline, cette dernière qui accroit le stockage et la surcharge en tissu lipidique, et un cercle vicieux est ainsi créé qui

amène à l'apoptose et participe à l'induction et l'aggravation de l'état diabétique.

On rapporte d'autres facteurs impliqués dans la relation entre l'obésité et le diabète comme les hormones (la leptine, l'adiponectine et la résistine), des peptides et des substances inflammatoires produites en grande quantité qui jouent un rôle dans la résistance à l'insuline et nuisent à son action, ce qui empêche la reprise du glucose par le muscle essentiellement. On en cite les cytokines, comme la protéine TNF-alpha et l'interleukine-6, qui provoquent l'augmentation de l'inflammation au niveau des vaisseaux sanguins, l'augmentation de la coagulabilité du sang, le vieillissement accéléré du pancréas, la modification de l'affinité du récepteur à l'insuline pour son ligand et l'augmentation de insulinorésistance en particulier musculaire.

Dyslipidémie : La dyslipidémie est retrouvée dans 30–60 % des cas de surcharge pondérale ou d'obésité. Elle se caractérise par une triade métabolique athérogène incluant une élévation des triglycérides, une baisse du HDL-cholestérol et un excès de la fraction des LDL petites et denses hautement athérogènes, alors que le LDL-cholestérol ne diffère pas de celui observé dans la population générale ou augmente légèrement (Mbundu Ilunga., Helbling., Favre., Collet, 2018). Cette dyslipidémie est engendrée par un excès de tissu adipeux viscéral qui contribue à l'augmentation du risque cardiométabolique. Cet excès de tissu adipeux abdominal induit une libération accrue et une augmentation du flux d'acides gras libres vers le foie, dont l'augmentation est proportionnelle à l'importance du tissu adipeux viscéral (Despres, 2006) atteignant 3 fois la concentration observée chez un non obèse (Guo, Hensrud, Johnson, Jensen, 1999). Despres (2006) et Pouliot et coll. (1992) indiquent que les obèses avec un tissu adipeux viscéral important ont le profil métabolique le plus perturbé.

Thrombose veineuse et embolie pulmonaire : Tsai et coll. (2002) ont rapporté que l'incidence des accidents thromboemboliques veineux dans le tertile supérieur de l'indice de la masse corporelle était 2,42 fois plus élevée par rapport au tertile inférieur. On rapporte aussi une corrélation significative entre les manifestations thromboemboliques veineuses et le tour de taille supérieur ou égal à 100 cm chez les hommes (Hansson, Eriksson, Welin, Svardsudd, Wilhelmsen, 1999) et entre l'obésité et l'embolie pulmonaire chez les femmes (Goldhaber et coll., 1997).

Hypertension artérielle : Il existe une relation significative entre le surpoids ou l'obésité et l'hypertension artérielle (Voors, Webber, Frerichs, Berenson, 1977) en particulier lorsqu'il s'agit d'une distribution abdominale, témoin de l'augmentation de la graisse viscérale (Poirier et coll., 2005 ; Poirier et Despres, 2006) en raison de l'augmentation du débit cardiaque et des résistances vasculaires périphériques. Stamler et ses collaborateurs (1978) indiquent que l'hypertension est 6 fois plus fréquente chez les personnes obèses en comparaison avec les individus avec un poids normal. Sa prévalence augmente progressivement avec l'augmentation de l'indice de la masse corporelle (Brown et coll., 2000) et ce risque est d'autant plus important que le surpoids est survenu à un âge précoce. On estime que chaque augmentation de 10 kg dans le poids corporel correspond à une augmentation de 3,0 mmHg dans la pression artérielle systolique et de 2,3 mmHg dans la pression artérielle diastolique (Poirier et coll. , 2006) ce qui est à l'origine d'une augmentation du risque de survenue d'une maladie coronaire et d'accident vasculaire cérébral (Clinical Guidelines on the Identification, Evaluation, and Treatment of Overweight and Obesity in Adults, 1998). Cependant, l'élévation des pressions artérielles est réversible et la perte de poids provoque une diminution des chiffres (Schotte et Stunkard,1990), une diminution qui persiste même après l'arrêt de la perte de poids (Pontiroli et coll., 2004 ; Sjostrom, Peltonen, Wedel, Sjostrom, 2000).

Pathologies respiratoires et pulmonaires : Apnée du sommeil, syndrome d'hypoventilation : L'obésité a été associée à de nombreuses complications respiratoires tels que l'augmentation

de la ventilation et du travail respiratoire, l'inefficacité des muscles respiratoires, la diminution de la capacité de réserve fonctionnelle et du volume de réserve expiratoire et l'obstruction des bronchioles périphériques entrainant ainsi une perturbation de la ventilation-perfusion (Poirier et coll., 2006). On rapporte aussi que l'obésité est une cause d'hypoventilation et représente une cause majeure de l'insuffisance respiratoire et de l'hypertension artérielle pulmonaire (Poirier et coll., 2006) et des troubles du sommeil dus essentiellement à l'apnée du sommeil (Vgontzas et coll., 1994). L'apnée du sommeil est liée à de nombreuses anomalies cardiovasculaires (Strollo et Rogers, 1996) et l'obésité représente le plus important facteur de risque modifiable (Bearpark et coll., 1995). La réduction du poids représente l'étape la plus importante dans le traitement et la prise en charge (Strollo et Rogers, 1996).

Accident vasculaire cérébral : Une corrélation significative a été démontré entre l'obésité à travers la mesure du tour de la taille et de l'indice de la masse corporelle et la survenue d'un accident vasculaire cérébral (Pyorala, Miettinen, Laakso, Pyorala, 1998; Kurth et coll., 2002) dont le risque se multiplie par rapport aux individus avec un poids normal en raison de la probable activité prothrombotique/proinflammatoire qui accompagne l'accumulation excessive du tissu graisseux (Rost et coll., 2001 ; Sriram, Benkovic, Miller, O'Callaghan, 2002). On estime que chaque augmentation d'une unité de l'indice de la masse corporelle correspond à une augmentation de 4% du risque d'accident vasculaire cérébral ischémique, et de 6% du risque d'accident vasculaire cérébral hémorragique (Kurth et coll., 2002).

Obésité et cancers **:** Le risque de développer un cancer chez l'obèse est lié au tissu graisseux qui est responsable de l'apparition d'un désordre métabolique à travers une sécrétion élevée de cytokines pro-inflammatoires (TNF et IL6) et de certaines adipokines. Ces substances sont à l'origine d'un syndrome inflammatoire chronique avec un excès d'acides gras libres responsable de l'insulinorésistance et de l'hyperinsulinisme (Kahn, Hull, Utzschneider, 2006). Ces deux derniers représentent un élément important de l'augmentation du risque de cancer. L'insulinorésistance provoque un blocage des voies métaboliques et l'augmentation de la fraction libre de l'IGF-1 et l'hyperinsulinisme induit une croissance cellulaire et une réduction de l'apoptose. Ces facteurs favorables à la croissance et l'extension du cancer sont renforcés par une diminution chez les malades obèses de la concentration d'une autre adipocytokine, l'adiponectine, aux propriétés inhibitrices de la croissance tumorale, pro-apoptotiques et antiangiogéniques (Van Kruijsdijk, Van der Wall, Visseren, 2009). Calle et Thun (2004) rapportent l'influence de la surcharge pondérale sur les concentrations d'androgènes et d'œstrogènes qui jouent un rôle essentiel dans certains cancers gynécologiques comme les cancers de l'endomètre et les cancers du sein. Renehan et coll. (2008) rapportent que l'association entre l'indice de masse corporelle et le cancer du sein est significative après la ménopause, avec un risque nettement accru (Rose et Vona-Davis, 2010). Renehan et coll. (2008) et Calle et coll. (2003) indiquent que l'obésité est liée à l'augmentation du risque des cancers essentiellement digestifs tels que les cancers colorectaux (Giovannucci et coll., 1995), de la vésicule biliaire, du pancréas (Huxley et coll., 2005), du foie particulièrement chez l'homme et œsophagiens mais aussi extradigestifs comme les cancers du rein et de la thyroïde. Polednak (2008) rapportent que près de 6 % des cancers sont essentiellement liés au surpoids et à l'obésité aux États-Unis, et que cette proportion est de plus de 40 % pour les cancers de l'endomètre et les adénocarcinomes œsophagiens, 30 % pour les cancers du foie, 25 % pour les cancers du rein, et d'environ 10 % pour les cancers colorectaux et les cancers du pancréas. La prise en charge efficace du surpoids, en particulier viscéral, est un moyen thérapeutique potentiel essentiel dans la prévention des cancers digestifs en particulier chez les malades à risque augmenté. (Hillon, 2013).

Obésité et autres affections : Nombreuses études ont démontré la relation entre le surpoids ou l'obésité et de différentes pathologies touchant l'appareil locomoteur comme l'ostéoarthérite, l'arthrose particulièrement des genoux et surtout la goutte due essentiellement à l'augmentation du taux sérique de l'acide urique associée à l'obésité. On constate aussi la présence de certaines anomalies gynécologiques qui peuvent toucher les ovaires, la stérilité et l'infertilité, les troubles du cycle menstruel, le risque de diabète gestationnel et d'hypertension, ainsi que les complications lors de l'accouchement et la délivrance ; des maladies du foie comme la stéatose hépatique, cirrhose, des calculs biliaires ; des pathologies neurologiques et psychiques et même ophtalmologiques comme la cataracte.

Obésité et mortalité : L'obésité constitue un facteur de risque établi de mortalité de toute cause dans les études d'observation sur une population générale (Martin du Pan et Golay, 2014) qui augmente considérablement le risque de décès prématuré. La mortalité augmente graduellement en fonction de l'IMC et suit une courbe en J, avec une mortalité qui augmente significativement lorsque l'IMC augmente au-dessus de 30 (Martin du Pan et Golay, 2014).

Nombreuses études épidémiologiques qui ont examiné la relation de l'indice de la masse corporelle et la mortalité dans les 4 continents (The Lancet, 2016) ont rapporté que les personnes ayant un IMC de 20 à 25 avaient le risque de décès le plus faible contrairement aux personnes avec un IMC supérieur à cette fourchette qui présentaient un risque accru de décès prématuré. Il a été constaté aussi que chez les personnes en surpoids ou obèses, chaque tranche de 5 points d'IMC supplémentaires était liée à une augmentation supplémentaire significative de 39% du risque de décès, particulièrement chez les jeunes dont l'âge variait entre 35-49 ans (+52%) par comparaison aux individus ayant un âge de 70-89 ans (21%). Ce risque était plus majoré chez les hommes (+51%) que chez les femmes (+30%). Ils ont indiqué que les décès étaient liés à la maladie cardiaque, à l'accident vasculaire cérébral (AVC), aux maladies respiratoires et aux cancers, et que, au moins 1 décès sur 7, soit 14% des décès prématurés, pourraient être évités si toute la population maintenait un poids de santé. De Gonzalez et coll. (2010) indiquent que le risque chez les femmes était augmenté de 13% pour un IMC entre 25,0 et 29,9, de 44% pour un IMC entre 30,0 et 34,9, de 88% entre 35,0 et 39,9 et multiplié par 2,51 pour un IMC entre 40,0 et 49,9. La sévérité de l'obésité est associée à une espérance de vie diminuée qui peut être réduite à 30 ans jusqu'à 42% chez les hommes et 23% chez les femmes (Richardson et Rickayzen, 2009). Adams et coll. (2006) ont rapporté que la mortalité était maximale chez les personnes avec un IMC très élevé (> 40).

Diagnostic de l'obésité

Plusieurs méthodes ont été validées pour la mesure ou l'estimation de la composition corporelle, et donc l'obésité, allant de la plus simple, accessible à tout individu, à la plus complexe, nécessitant l'utilisation d'une technologie de pointe et une certaine compétence de l'opérateur.

Parmi ces méthodes, la mesure et le calcul de l'indice de la masse corporelle (exprimé par le rapport entre le poids et la taille) représente un moyen facile et accessible, qui trouve son utilité et son importance dans les études épidémiologiques de masse. Cette méthode permet de déterminer le degré de l'excès de poids et d'établir une classification en poids normal, surpoids, obésité et obésité massive ou morbide. L'indice de la masse corporelle joue un rôle déterminent dans la variation du poids du corps ultérieur à travers son influence sur la volonté et la pertinence de pratiquer l'activité physique et sportive ou de loisir. Petersen et ses collaborateurs (2004) indiquent que le risque de devenir sédentaire après 10 ans augmente proportionnellement avec l'augmentation de l'indice de la masse corporelle. Ils rapportent une relation inverse en suggérant qu'une valeur de l'indice de la masse corporelle initialement élevée induirait des niveaux d'activité physique faibles ultérieurement. Cependant, la limite de cette méthode se résume dans le manque de précision

concernant la nature des tissus causant l'excès de poids qui peuvent être autres que du tissu graisseux, ainsi que la distribution et la localisation des graisses. L'endroit de l'accumulation des graisses, en particulier abdominal, a une relation proportionnelle avec le risque de comorbidité et représente un facteur de risque pour les pathologies cardiovasculaires (Poirier et coll., 2006), d'où l'intérêt de mesurer le tour de la taille. Cornier et collaborateurs (2002) indiquent que l'obésité abdominale évaluée par le tour de taille est associée à l'augmentation des dépenses de santé et que le tour de taille représenterait un meilleur indicateur de santé par rapport à l'indice de la masse corporelle.

On définit deux types d'obésité : androïde et gynoïde, qui peuvent être objectivées par la mesure du tour de la taille. Ce dernier représente un complément à l'indice de la masse corporelle. Ainsi, l'obésité androïde est définie par un tour de taille augmentée, et par conséquent, elle majore le risque de comorbidité, contrairement à l'obésité gynoïde, caractérisée par un tour de taille normal avec accumulation de la graisse sous la ceinture. Cette dernière ne majore pas le risque de morbi-mortalité.

Il est à noter que la mesure du tour de taille doit suivre une démarche rigoureuse pour avoir une mesure précise et éviter les erreurs de sur ou sous-estimation. Elle se fait en position debout, jambes légèrement écartées, en fin d'expiration normale. Le galon doit être placé parfaitement en position horizontale autour de la taille en le tenant fermement mais sans comprimer la peau.

La méthode des plis cutanés représente un outil de diagnostic qui permet d'estimer le composant corporel graisseux total sous-cutané et profond. C'est une méthode simple à mettre en œuvre et son coût est très faible. Elle permet d'estimer la masse graisseuse à travers la mesure des plis cutanés en différents points du corps dont la somme est introduite dans des équations prédictives, par l'utilisation d'une pince à plis spécialement calibrée. Cependant, elle présente quelques inconvénients tels que la difficulté de mesurer les plis cutanés chez le sujet présentant une obésité morbide. Elle estime mal aussi le tissu graisseux profond et a tendance à sous-estimer l'obésité viscérale et intra-abdominale qui joue un rôle important dans les maladies cardiovasculaires.

L'impédancemétrie ou bioimpédance représente une méthode largement utilisée pour estimer la masse et la composition du corps. Il s'agit d'une technique simple, facile à utiliser, rapide sans coopération de l'individu étudié, et non invasive. Cette technique a été validée par rapport à une méthode de référence qu'est l'absorptiomètrie biphotonique, et possède une bonne répétitivité (Le Gallais et Millet, 2007). L'impédancemétrie est une méthode indirecte basée sur la mesure de la conductivité des tissus biologiques (Le Gallais et Millet, 2007). Elle fournit des résultats très représentatifs et plus fiables que d'autres techniques dépendant de la technicité de l'individu. Le principe physique de la bioimpédance est basé sur le contenu des différents tissus en fluides. Ainsi, le courant électrique généré par l'appareil parcourt le corps et pénètre facilement les tissus musculaires contrairement aux tissus graisseux qui présentent une impédance plus élevée. Cette différence de l'impédance qui représente le degré de la résistance des compartiments du corps au courant permet d'identifier les tissus et de quantifier les différents composants musculaire, graisseux, hydrique et minéral.

La DEXA (Dual x-ray absorptiometry) ou absorptiomètrie biphotonique est une méthode de référence pour l'étude de la composition corporelle qui permet de séparer trois compartiments graisseux, maigre et contenu minéral osseux, avec une excellente précision, à travers un balayage de l'ensemble du corps avec un faisceau de rayons X à deux niveaux d'énergie dont l'atténuation est fonction de la composition de la matière traversée. Elle permet aussi d'enregistrer de façon fiable des variations de faible amplitude dans ces composants. L'inconvénient de cette méthode se résume dans le cout élevé, le manque d'accessibilité et l'indisponibilité pour les sujets avec une obésité

massive, ainsi qu'elle ne distingue pas entre la masse graisseuse viscérale et sous-cutanée.

Il existe d'autres méthodes de mesure et d'estimation de la composition corporelle mais dont l'utilisation est rare telle que la mesure de la densité corporelle, la mesure de l'eau totale et la tomodensitométrie computérisée, la résonance magnétique nucléaire RMN, …

Physiopathologie : installation de l'obésité.

Les facteurs qui influencent l'installation de l'obésité sont regroupés dans deux principales catégories. D'une part, on trouve la susceptibilité génétique de certains individus à développer une surcharge pondérale allant jusqu'à l'obésité morbide. Cette susceptibilité représente un facteur non modifiable, mais qui peut être géré pour freiner son expression, et ce en adoptant un mode de vie très actif. L'autre catégorie, représentée par les facteurs environnementaux et comportementaux, revêt une importance capitale dans la genèse ainsi que la prise en charge de l'obésité. On y trouve particulièrement le trouble du comportement alimentaire et la sédentarité. La prise de poids résulte d'une rupture de l'équilibre entre les apports caloriques totaux issus essentiellement de l'alimentation, et les dépenses d'énergie basales et suprabasales. Cependant, il existe une grande variabilité individuelle notamment dans le développement de l'obésité androïde qui peut être dû à un dysfonctionnement de l'axe adrénergique hypothalamo-hypophysaire avec altération de la production d'hormones de croissance et d'hormones sexuelles et du cortisol. Cette composante centrale est liée et influencée par certains facteurs environnementaux comme le niveau de stress, situation psychologique, relations sociales...etc.

Importance de l'activité physique dans la prise en charge de l'obésité.

Obésité, inactivité et activité physique et sportive

Durant ces dernières années, plusieurs études ont rapporté une diminution significative dans l'activité physique et domestique, et la distance parcourue en marche ou sur vélo (Department for Transport. National Travel Survey, 2004) avec une augmentation du temps libre passé au repos (Office for National Statistics, UK Time Use Survey, 2005) et l'utilisation des moyens de transport en particulier la voiture (Department for Transport. National Travel Survey, 2004). Selon la loi de thermodynamique sur l'équation de la balance énergétique, Stubbs et coll. (2002) rapportent que le changement dans l'activité physique pourrait induire une modification du poids si les apports énergétiques ne contrebalancent pas les modifications de la dépense énergétique. On assiste à un changement significatif dans le mode de vie avec un transfert du travail laborieux vers le secteur de services (International Labour Organisation, 2006) résultant ainsi dans la diminution de la proportion des gens engagés dans les travaux manuels et de manutention et engendrant une diminution des besoins en dépenses énergétiques au quotidien qui sont devenus moindres que ceux recommandés (Hayes et coll., 2005). Par conséquent, cette réduction de dépense énergétique contribuerait substantiellement au développement de l'obésité si elle n'est pas compensée par d'autres formes alternatives d'activité physique (Department for Transport. National Travel Survey, 2004).

Nombreuses études transversales ont démontré une relation inversement proportionnelle entre l'activité physique récréative et l'obésité (Fogelholm et Kukkonen-Hajula, 2000) suggérant ainsi que l'inactivité pourrait précéder l'installation et le développement de l'obésité. Les habitudes sédentaires sont corrélées avec l'obésité (Fox et Hillsdon, 2007) et la sédentarité a toujours été considérée en relation avec les différents niveaux d'obésité. Martinez-Gonzalez et collaborateurs (1999) ont rapporté que le temps passé en situation d'inactivité est significativement corrélé avec le degré d'obésité selon un effet dose-réponse dépendant, et le risque de surpoids et/ou d'obésité est significativement lié au temps hebdomadaire passé en inactivité durant le temps libre chez les adultes (Proper, Cerin, Brown, Owen, 2006) et au temps passé dans les jeux électroniques chez les enfants

(Stettler, Signer, Suter., 2004; Hancox, Milne, Poulton, 2004).

Koh-Banerjee et coll. (2003) ont estimé qu'une augmentation dans l'intensité de l'activité physique jusqu'à 25 MET par semaine, correspondant à 4 séances d'activité physique à 6 MET, était associée à une réduction dans le tour de taille de 19 mm. Sherwood et ses collaborateurs (2000) ont montré chez les hommes qu'une augmentation de l'intensité d'une séance d'exercice par semaine correspondait à une diminution de 0,53 kg. L'augmentation du temps passé devant la télévision d'une heure chez les femmes correspondait à une augmentation de 23% du risque d'obésité (Hu, Li, Colditz, Willett, Manson, 2003) alors que l'adoption d'un style de vie actif aurait prévenu la survenue de l'obésité chez 30 % des cas. Proctor et coll. (2003) ont montré que les enfants qui passaient plus de 3 heures à regarder la télévision présentaient une somme des plis cutanés supérieure que celle des enfants qui n'en regardent moins de 1,75 heure contrairement à l'activité physique, cette dernière qui, pratiquée à un âge jeune aurait une association avec la composition corporelle à l'âge adulte (Hancox et coll., 2004 ; Tammelin, Laitinen, Nayha , 2004).

Wareham et ses collaborateurs (2005) indiquent que cette relation entre l'activité physique et la prévention de la surcharge pondérale a été étudiée chez les individus de différents statuts, à savoir les couples (Burke, Giangiulio, Gillam, Beilin, Houghton, 2003), au cours de la grossesse (Polley, Wing, Sims, 2002), la pré-ménopause (Simkin-Silverman, Wing, Boraz, Kuller, 2003), chez les patients qui ont un traitement médicamenteux qui favorisait le gain de poids (Litterell, Hilligoss , Kirshner, Petty, Johnson, 2003). Ils rapportent que l'intervention par l'activité physique et sportive à intensité élevée provoque une stabilisation du poids chez le groupe expérimental contrairement au groupe de contrôle (SimKin-Silverman et coll., 2003) ou même une diminution du poids (Muto et Yamauchi, 2001).

La diminution du poids chez les individus obèses peut améliorer et prévenir les facteurs de risque cardiovasculaires (Klein et coll., 2004; Sjostrom et coll., 2004), et l'emploi des différents stratégies de gestion de poids est indispensable. On en cite le régime alimentaire avec balance énergétique négative, la pharmacothérapie, la chirurgie…etc. Cependant, l'activité physique, accompagnée d'une rééquilibration alimentaire, représente la composante la plus importante de tous les traitements (Poirier, 2006).

Bien que les diverses observations dans les études antérieures sur la relation entre l'activité physique et l'obésité étaient inconsistantes et ambiguës, l'activité physique et sportive a été considérée comme l'une des plus importantes stratégies pour contrer et prévenir le surpoids et l'obésité (Erlichman, Kerbey, James, 2002 ; Saris et coll., 2003) peu importe le sexe (Fogelholm et Kukkonen-Hajula, 2000) ou essentiellement chez les femmes (Owens, Matthews, Wing, Kuller, 1992). L'objectif principal de cette stratégie est d'évider le mode de vie sédentaire (Petersen et coll., 2004) et de favoriser une augmentation majeure dans la participation dans les activités physiques et sportives, en raison de leurs effets bénéfiques sur la santé, la morbidité et la mortalité (Petersen et coll., 2004) et la réduction des couts dus à la sédentarité. L'augmentation de la pratique physique précocement dans la vie représente la méthode la plus efficace pour combattre l'obésité (Mitchell et coll., 2002). Les principaux domaines d'activité physique qui contribuent à la diminution de l'incidence et de la prévalence de l'obésité sont essentiellement l'activité physique et sportive et l'activité physique récréative, ainsi que l'activité physique ménagère lourde et l'activité physique de déplacement et de transport (Fox et Hillsdon, 2007). L'augmentation de la pratique de ces activités pourrait être un moyen important qui compensent la dépense énergétique faible du quotidien. (Fox et Hillsdon, 2007).

Des études récentes ont souligné l'importance de l'aspect quantitatif de la relation

entre l'activité physique et le risque de gain de poids ou d'obésité et ont conclu qu'il y avait nécessité d'atteindre un niveau de pratique sportive qui devrait augmenter la dépense énergétique de 1.7 à 1.8 fois la valeur du métabolisme de base (Erlichman et coll., 2002 ; Saris et coll, 2003). Petersen et coll. (2004) indiquent dans une étude épidémiologique que les Odds ratios de l'obésité pour les sujets actifs correspondaient à la moitié de ceux des sujets moins actifs avec une différence très significative.

L'activité physique et sportive joue un rôle prépondérant dans la prévention et la prise en charge de l'obésité. Elle intervient sur plusieurs volets comme la dépense énergétique qui se voit augmentée au-dessus des valeurs basales de repos, ainsi que le contrôle des apports alimentaires. On observe également des effets positifs de l'activité physique sur le plan psychologique qui concernent essentiellement la régulation de l'humeur, la sensation du bienêtre et l'estime de soi. Ces derniers favoriseraient la limitation de la prise de poids et l'observance des conseils diététiques.

L'activité physique et sportive intervient dans la régulation de l'appétit à travers la dépense énergétique. De ce fait, il a été rapporté que lorsque la dépense énergétique diminue, la régulation de l'appétit dépend des facteurs extrinsèques comme la disponibilité des aliments et l'appétence, et donc le gain de poids et facilité. Par contre, lorsque la dépense énergétique augmente, la régulation de l'appétit se fait selon les besoins réels (facteurs intrinsèques). Cela est à l'origine de la diminution du risque de la surcharge pondérale et de l'altération de la réponse hédoniste à l'alimentation.

L'activité physique a un effet positif sur la santé. Elle provoque une diminution des troubles lipidiques qui accompagnent souvent la surcharge pondérale et l'obésité. Il a été démontré qu'il y avait une liaison dose-réponse entre l'activité physique et le profil lipidique, et particulièrement pour les triglycérides et le HDL-cholestérol. Ce constat est autant plus significatif lorsque la dépense énergétique est au-delà de 2000 kcal/semaine.

L'intérêt alloué à l'activité physique dans la lutte contre l'obésité est du à son effet continu sur la dépense énergétique. Certes, cette dernière augmente significativement au cours d'une séance d'activité physique. Cependant, cette augmentation de dépenses persiste même jusqu'à 12 à 15 heures après la séance, et le retour du métabolisme à sa valeur de repos ne se fait qu'après 24 à 48 heures (De Mello Meirelles et Chagas Gomes, 2004 ; Thornton et Potteiger, 2002), d'où l'intérêt de programmer une autre séance pour raugmenter les dépenses énergétiques à nouveau. C'est le principe de la régularité de la pratique sportive.

Plusieurs types d'activités physiques et sportives selon leur intensité peuvent être utilisés en fonction du profil du pratiquant. On en dénombre l'activité physique de faible intensité, limité à 60% de la fréquence cardiaque maximale théorique (calculée à travers plusieurs méthodes dont la plus simple est FCMth = 220 – âge). Saris et coll. (2003) rapportent que la prévention secondaire de la reprise de poids chez les individus qui étaient obèses nécessite 60 à 90 minutes d'activité physique modérée, cette durée qui diminue si l'intensité augmente. Cependant, la prévention primaire de la prise de poids est assurée par une activité physique d'intensité modérée de 45 à 60 minutes par jour. L'activité physique à haute intensité ou encore l'activité physique intermittente, à très haute intensité avec des pauses, favorise davantage l'utilisation des graisses au repos (Yoschioka et coll., 2001). Cependant, la dernière alternative à la pratique sportive reste la marche rapide qui, bien qu'elle n'ait pas une intensité significative, aurait certains effets bénéfiques sur la santé.

Recommandations pour la lutte contre l'obésité et la promotion de la santé par l'activité physique et sportive

L'investissement dans le sport, les installations et les infrastructures sportives devraient représenter une stratégie pour les autorités afin d'augmenter la pratique physique et sportive publique et promouvoir la santé (Fox et Hillsdon, 2007), pour atteindre les niveaux appréciables. Il est

souhaitable d'augmenter la proportion des gens engagés dans une activité physique régulière jusqu'à atteindre un maximum d'individus à risque qui devraient être actifs à raison de 30 minutes d'activité modérée à une fréquence de 5 fois par semaine. L'exploitation des installations sportives, en particulier scolaires qui ont connu ces dernières années un important développement, devrait évoluer et ne pas rester statique comme constatée. Elle ne devrait plus se limiter au temps minime consacré à l'activité physique dans le programme scolaire et les installations devraient être plus accessibles à des activités supplémentaires. Les installations sportives privées, en plein développement ces derniers moments, la prise de conscience de l'efficacité des programmes d'activité physique qui a conduit à l'installation des salles de sport dans certaines usines et sociétés de production représentent des facteurs qui contribuent à l'augmentation de la dépense énergétique et contrer la sédentarité et le temps passé en inactivité et lutter contre ses méfaits.

La lutte contre l'obésité et la promotion de la santé passe aussi par la prise de conscience du public des bienfaits du fait d'adopter un mode de vie actif comme la diminution de l'utilisation des moyens de transport et les substituer par des moyens de déplacement actifs tels que la marche et les vélos. Il est primordial de s'en tenir à l'avis consensuel de santé publique et de préconiser une activité d'intensité modérée de 45 à 60 minutes par jour (Wareham et coll., 2005).

Enfin, en raison de l'augmentation du travail cardiaque chez les obèses comme vu précédemment, il est important de souligner l'intérêt d'une activité physique encadrée par un professionnel de la santé ou des activités physiques et sportives. Il est important aussi d'informer les personnes engagées d'éviter les stratégies de perte de poids rapide voir irréaliste, en se fixant l'objectif qui n'est pas la normalisation du poids, mais plutôt une certaine perte qui pourrait améliorer les facteurs de risque (Kraus et coll., 2002). Il est important de souligner que même avec une diminution de poids minime ou absente, les sujets obèses ayant une bonne capacité cardiorespiratoire montrent une diminution de risque de mortalité cardiovasculaire par comparaison avec les personnes de poids normal mais sédentaires (Lee, Blair, Jackson, 1999). Il a été rapporté que les personnes qui essayent de perdre du poids présentent globalement une baisse significative des causes de mortalité indépendamment de tout changement de poids (Gregg, Gerzoff, Thompson, Williamson, 2003 ; Williamson et coll., 2000), avec une réduction de 25% de mortalité chez les personnes en surpoids diabétiques (Williamson et coll., 2000).

Conclusion

L'obésité, problème de santé publique, est un désordre métabolique chronique associé à de nombreuses pathologies telles que les maladies cardiovasculaires, le diabète de type2, l'hypertension artérielle, certains cancers, affections respiratoires…etc., ainsi qu'une augmentation de la mortalité. Nombreux moyens et méthodes permettent son diagnostic, en particulier, la mesure de l'indice de la masse corporelle et le tour de taille, qui représentent des moyens fiables, d'usage simple et accessibles. La sédentarité et l'alimentation déséquilibrée sont associées à l'augmentation de sa prévalence ; et l'adoption d'un mode de vie actif et la pratique d'une activité physique régulière, en raison de leur rôle sur la régulation de l'alimentation et l'augmentation de la dépense énergétique, s'avèrent plus que nécessaires pour prévenir et lutter contre ses conséquences sur la santé. Cette pratique devrait être régulière, adaptée, sécurisée et souvent personnalisée, idéalement sous l'encadrement d'un professionnel de la santé et de sport.

Références bibliographiques

Adams K.F et coll., 2006, Overweight, Obesity, and Mortality in a Large Prospective Cohort of Persons 50 to 71 Years Old., N Engl J Med., 355:763-78.

Alpert M.A., 2001, Obesity cardiomyopathy; pathophysiology and evolution of the clinical syndrome. Am J Med Sci., 321:225–236.

Balsaver A.M., Morales AR, Whitehouse FW., 1967, Fat infiltration of myocardium as a cause of cardiac conduction defect. Am J Cardiol., 19: 261–265.

Bearpark H, Elliott L, Grunstein R, Cullen S, Schneider H, Althaus W, Sullivan C., 1995, Snoring and sleep apnea: a population study in Australian men., Am J Respir Crit Care Med. 151:1459–1465.

Brown CD, Higgins M, Donato KA, Rohde FC, Garrison R, Obarzanek E, Ernst ND, Horan M., 2000, Body mass index and the prevalence of hypertension and dyslipidemia., Obes Res. 8:605–619.

Burke V, Giangiulio N, Gillam HF, Beilin LJ & Houghton S., 2003, Physical activity and nutrition programs for couples: a randomized controlled trial, Journal of Clinical Epidemiology. 56, 421–432.

Calle E, Rodriguez C, WalkerThurmond K, et coll., 2003, Overweight, obesity, and mortality from cancer in a prospectively studied cohort of US adults., N Engl J Med 348:162538.

Calle EE, Thun M.J., 2004, Obesity and cancer. Oncogene 23:6365-78.

Clinical Guidelines on the Identification, Evaluation, and Treatment of Overweight and Obesity in Adults: The Evidence Report: National Institutes of Health., 1998, Obes Res. Suppl 2:51S–209S.

Corbeau J.P., 2005, Evolution des modes de vie et des trajectoires sociales d'obésité chez les jeunes enfants, Enfances et Psy 2 (n°27).

Cornier M.A., Tate C.W., Grunwald G.K., Bessesen D.H., 2002, Relationship between waist circumference, body mass index, and medical care costs, Obes Res. 10:1167–1172.

Crandall D.L., Hausman G.J., Kral J.G., 1997, A review of the microcirculation of adipose tissue: anatomic, metabolic, and angiogenic perspectives., Microcirculation 4:211–232.

De Gonzalez A. B., Hartge P., Cerhan J. R. et coll., 2010, Body-mass index and mortality among 1.46 million white adults., The New England Journal of Medicine vol. 363, n° 23: 2211–2219.

De Mello Meirelles C. and Chagas Gomes P.S., 2004, Acute effects of resistance exercise on energy expenditure: revisiting the impact of the training variables, Rev Bras Med Esporte 10: 131-138.

De Saint Pol T., 2013, Corpulence, normes et inégalités sociales, Fonds Francçais Alimentation & Santé LS n°11.

Department for Transport. National Travel Survey 2004.

Despres JP., 2006, Is visceral obesity the cause of the metabolic syndrome? Ann med. 38: 51-63

Eckel RH, Krauss RM., 1998, American Heart Association call to action: obesity as a major risk factor for coronary heart disease: AHA Nutrition Committee, Circulation 97:2099 –2100.

Eckel RH, York DA, Rossner S, Hubbard V, Caterson I, St Jeor ST, Hayman LL, Mullis RM, Blair SN., 2004, American Heart Association. Prevention Conference VII: obesity, a worldwide epidemic related to heart disease and stroke: executive summary, Circulation ;110: 2968–2975.

Eckel RH., 1997, Obesity and heart disease: a statement for healthcare professionals from the Nutrition Committee, American Heart Association, Circulation 96:3248 –3250.

Erlichman J, Kerbey AL, James WPT., 2002, Physical activity and its impact on health outcomes. Paper 2: prevention of unhealthy weight gain and obesity by physical activity: an analysis of the evidence., Obes Rev. 3: 273–287.

Fogelholm M, Kukkonen-Hajula K., 2000, Does physical activity prevent weight gain, a systematic review, Obes Rev 1: 95–111.

Fox K. R. and Hillsdon M., 2007, Physical activity and obesity. Obesity reviews 8 (Suppl. 1), 115–121

Giovannucci E, Ascherio A, Rimm EB, et coll., 1995, Physical activity, obesity, and risk for colon cancer and adenoma in men, Ann Intern Med. 122:327-34.

Goldhaber SZ, Grodstein F, Stampfer MJ, Manson JE, Colditz GA, Speizer FE, Willett WC, Hennekens CH., 1997, A prospective study of risk factors for pulmonary embolism in women, JAMA 277:642–645.

Gregg EW, Gerzoff RB, Thompson TJ, Williamson DF., 2003, Intentional weight loss and death in overweight and obese US adults 35 years of age and older, Ann Intern Med. 138:383–389.

Guo Z, Hensrud DD, Johnson CM, Jensen MD., 1999, Regional postprandial fatty acid metabolism in different obesity phenotypes, Diabetes 48: 1586-1592

Hancox RJ, Milne BJ & Poulton R., 2004, Association between child and adolescent television viewing and adult health: a longitudinal birth cohort study, Lancet 364, 257—262.

Hansson PO, Eriksson H, Welin L, Svardsudd K, Wilhelmsen L., 1999, Smoking and abdominal obesity: risk factors for venous thromboembolism among middle-aged men: 'the study of men born in 1913.', Arch Intern Med. 159:1886—1890.

Hayes M, Chustek M, Heshka S, Wang Z, Pietrobelli A, Heymsfield SB., 2005, Low physical activity levels of modern homo sapiens among free-ranging mammals, Int J Obes. 29:151— 156.

He J, Ogden LG, Bazzano LA, Vupputuri S, Loria C, Whelton PK., 2001, Risk factors for congestive heart failure in US men and women: NHANES I epidemiologic follow-up study, Arch Intern Med. 161:996—1002.

Hillon P., 2013, Obésité, diabète et risque de cancer, Post'U. 207-212

Hu FB, Li TY, Colditz GA, Willett WC & Manson JE., 2003, Television watching and other sedentary behaviors in relation to risk of obesity and type 2 diabetes mellitus in women, Journal of the American Medical Association 289, 1785—1791.

Huxley R, Ansary-Moghaddam A, Berrington de Gonzalez A, et coll., 2005, Type-II diabetes and pancreatic cancer: a meta-analysis of 36 studies, Br J Cancer 92:2076-83.

International Labour Organisation. Global Employment Trends. 2006.

Kahn SE, Hull R, Utzschneider R., 2006, Mechanisms linking obesity to insulin resistance and type 2 diabetes, Nature 444:840-6.

Khzami S., Selmaoui S., Agorram B., 2015, Points de vue et perceptions d'adolescents marocains sur l'alimentation et l'obésité, European Scientific Journal vol.11 (n°13).

Klein S, Burke LE, Bray GA, Blair S, Allison DB, Pi-Sunyer X, Hong Y, Eckel RH, 2004, American Heart Association Council on Nutrition, Physical Activity, and Metabolism. Clinical implications of obesity with specific focus on cardiovascular disease: a statement for professionals from the American Heart Association Council on Nutrition, Physical Activity, and Metabolism: endorsed by the American College of Cardiology Foundation. Circulation 110:2952—2967.

Koh-Banerjee P, Chu NF, Spiegelman D, Rosner B, Colditz G, Willett W & Rimm, 2003, Prospective study of the association of changes in dietary intake, physical activity, alcohol consumption, and smoking with 9-y gain in waist circumference among 16 587 US men, American Journal of Clinical Nutrition 78, 719—727

Kortelainen ML., 2002, Myocardial infarction and coronary pathology in severely obese people examined at autopsy, Int J Obes Relat Metab Disord. 26:73—79.

Kraus WE, Houmard JA, Duscha BD, Knetzger KJ, Wharton MB, McCartney JS, Bales CW, Henes S, Samsa GP, Otvos JD, Kulkarni KR, Slentz CA., 2002, Effects of the amount and intensity of exercise on plasma lipoproteins, N Engl J Med. 347:1483—1492.

Ku CS, Lin SL, Wang DJ, Chang SK, Lee WJ, 1994. Left ventricular filling in young normotensive obese adults. Am J Cardiol. 1994; 73:613— 615.

Kurth T, Gaziano JM, Berger K, Kase CS, Rexrode KM, Cook NR, Buring JE, Manson JE., 2002, Body mass index and the risk of stroke in men, Arch Intern Med. 162:2557—2562.

Le Gallais, D., Millet, G., 2007, La préparation physique ; optimisation et limites de la performance sportive, Edition Masson.

Lee CD, Blair SN, Jackson AS., 1999, Cardiorespiratory fitness, body composition, and all-cause and cardiovascular disease mortality in men, Am J Clin Nutr. 69:373—380.

Litterell K, Hilligoss N, Kirshner C, Petty R & Johnson C., 2003, The effects of an educational intervention on antipsychoticinduced weight gain, Journal of Nursing Scholarship 35, 237—241.

Martin Du Pan R.C, Golay A., 2014, Le paradoxe de l'obésité, Rev Med Suisse (10): 1413-1417

Martinez-Gonzalez MA, Martinez JA, Hu FB, Gibney MJ, Kearney J., 1999, Physical inactivity, sedentary lifestyle and obesity in the European Union, Int J Obes. 23: 1192—1201.

Mattsson E, Larsson UE, Rossner S., 1997, Is walking for exercise too exhausting for obese women? Int J Obes Relat Metab Disord. 21: 380—386.

Mbundu Ilunga R., Helbling C., Favre L., Collet T.H., 2018, Prise en charge de la dyslipidémie liée à l'obésité : une approche centrée sur l'alimentation, Rev Med Suisse 14 : 627-632.

McGill HC Jr, McMahan CA, Herderick EE, Malcom GT, Tracy RE, Strong JP., 2000, Origin of atherosclerosis in childhood and adolescence, Am J Clin Nutr. 72:1307S–1315S.

McGill HC Jr, McMahan CA, Herderick EE, Zieske AW, Malcom GT, Tracy RE, Strong JP, 2002, Pathobiological Determinants of Atherosclerosis in Youth (PDAY) Research Group. Obesity accelerates the progression of coronary atherosclerosis in young men, Circulation 105: 2712–2718.

Messerli FH, Nunez BD, Ventura HO, Snyder DW., 1987, Overweight and sudden death: increased ventricular ectopy in cardiopathy of obesity, Arch Intern Med. 147:1725–1728.

Mitchell BM, Gutin B, Kapuku G, Barbeau P, Humphries MC, Owens S, Vemulapalli S, Allison J., 2002, Left ventricular structure and function in obese adolescents: relations to cardiovascular fitness, percent body fat, and visceral adiposity, and effects of physical training, Pediatrics 109:E73.

Muto T & Yamauchi K., 2001, Evaluation of a multicomponent workplace health promotion program conducted in Japan for improving employees' cardiovascular disease risk factors, Preventive Medicine 33, 571–577.

Office of National Statistics: London. 2005.

OMS, Organisation mondiale de la Santé. Thèmes de santé - Obésité et surpoids.

Owens JF, Matthews KA, Wing RR, Kuller LH., 1992, Can physical activity mitigate the effect of aging in middle-aged women? Circulation 85: 1265–1270.

Petersen L, Schnohr P and Sørensen TIA., 2004, Longitudinal study of the long-term relation between physical activity and obesity in adults, International Journal of Obesity 28, 105–112

Poirier P, Despres JP., 2003, Waist circumference, visceral obesity, and cardiovascular risk, J Cardiopulm Rehabil. ; 23:161–169

Poirier P, Eckel RH., 2000, The heart and obesity. In: Fuster V, Alexander RW, King S, O'Rourke RA, Roberts R, Wellens HJJ, editors. Hurst's The Heart. New York: McGraw-Hill Companies 2289–2303.

Poirier P, Eckel RH., 2002, Obesity and cardiovascular disease, Curr Atheroscler Rep. 4:448–453.

Poirier P, Giles TD.; Bray GA., Hong Y, Stern JS.,; Pi-Sunyer FX, Eckel RH., 2006, Obesity and Cardiovascular Disease: Pathophysiology, Evaluation, and Effect of Weight Loss. An Update of the 1997 American Heart Association Scientific Statement on Obesity and Heart Disease From the Obesity Committee of the Council on Nutrition, Physical Activity, and Metabolism, J Circulation 113:898-918.

Poirier P, Lemieux I, Mauriege P, Dewailly E, Blanchet C, Bergeron J, Despres JP., 2005, Impact of waist circumference on the relationship between blood pressure and insulin: the Quebec Health Survey, Hypertension 45:363–367.

Polednak AP., 2008, Estimating the number of US incident cancers attributable to obesity and the impact on temporal trends in incidence rates for obesityrelated cancers, Cancer Detect Prev. 32:190-9.

Polley BA, Wing RR & Sims CJ., 2002, Randomized controlled trial to prevent excessive weight gain in pregnant women, International Journal of Obesity and Related Metabolic Disorders 26, 1494–1502.

Pontiroli AE, Pizzocri P, Saibene A, Girola A, Koprivec D, Fragasso G., 2004, Left ventricular hypertrophy and QT interval in obesity and in hypertension: effects of weight loss and of normalisation of blood pressure, Int J Obes Relat Metab Disord. 28:1118–1123.

Poulain J.P., 2002, sociologies de l'alimentation, les mangeurs et l'espace social alimentaire, Paris, PUF.

Poulain J.P., 2004, Sociologie de l'obésité : Facteurs sociaux et construction sociale de l'obésité, dans Médecine de l'obésité, Flammarion « Sciences médicales ».

Poulain J.P., 2009, Sociologie de l'obésité. Paris, PUF.

Pouliot MC, Despres JP, Nadeau A et coll., 1992, Visceral obesity associations with glucose tolerance, plasma insulin, and lipoprotein levels, Diabetes 42: 826-834

Proctor MH, Moore LL, Gao D, Cupples LA, Bradlee ML, Hood MY & Ellison RC., 2003, Television viewing and change in body fat from preschool to early adolescence: The Framingham Children's Study, International Journal of Obesity and Related Metabolic Disorders 27, 827–833.

Proper KI, Cerin E, Brown WJ, Owen N., 2006, Sitting time and socioeconomic differences in overweight and obesity, Int J Obes. 31: 169–176.

Puhl R.M., Lanter J.D., 2007, Stigma, obesity, and the health of the nation's children, Psychol Bull, 133 (4).

Pyorala M, Miettinen H, Laakso M, Pyorala K., 1998, Hyperinsulinemia and the risk of stroke in healthy middle-aged men: the 22-year follow-up results of the Helsinki Policemen Study, Stroke 29:1860–1866.

Renehan AG, Tyson M, Egger M, et coll., 2008, Body-mass index and incidence of cancer: a systematic review and metaanalysis of prospective observational studies, Lancet 371:569-78.

Richardson J. and Rickayzen B., 2009, A study into the detrimental effects of obesity on life expectancy in the UK. (http://www.actuaries.org.uk/sites/all/files/documents/pdf/ Mayhew_obesity.pdf)

Rose DP, Vona-Davis L., 2010, Interaction between menopausal status and obesity in affecting breast cancer risk, Maturitas 66: 33-38.

Rost NS, Wolf PA, Kase CS, Kelly-Hayes M, Silbershatz H, Massaro JM, D'Agostino RB, Franzblau C, Wilson PW., 2001, Plasma concentration of C-reactive protein and risk of ischemic stroke and transient ischemic attack: the Framingham study, Stroke 32:2575—2579.

Saris WHM, Blair SN, van Baak MA, Eaton SB, Davies PSW, Di Pietro L, Fogelholm M, Rissanen A, Schoeller D, Swinburn B, Trembley A, Westerterp KR, Wyatt H., 2003, How much physical activity is enough to prevent unhealthy weight gain? Outcome of the IASO 1st Stick Conference and consensus statement, Obes Rev. 4: 101—114.

Schotte DE, Stunkard AJ., 1990, The effects of weight reduction on blood pressure in 301 obese patients. Arch Intern Med. 150:1701—1704.

Sherwood NE, Jeffery RW, French SA, Hannan PJ & Murray DM., 2000, Predictors of weight gain in the Pound of Prevention study, International Journal of Obesity and Related Metabolic Disorders 24, 395—403.

Simkin-Silverman LR, Wing RR, Boraz MA & Kuller LH., 2003, Lifestyle intervention can prevent weight gain during menopause: results from a 5-year randomized clinical trial, Annals of Behavioral Medicine 26, 212—220.

Sjostrom CD, Peltonen M, Wedel H, Sjostrom L., 2000, Differentiated long-term effects of intentional weight loss on diabetes and hypertension, Hypertension 36:20—25.

Sjostrom L, Lindroos AK, Peltonen M, Torgerson J, Bouchard C, Carlsson B, Dahlgren S, Larsson B, Narbro K, Sjostrom CD, Sullivan M, Wedel H, 2004, Swedish Obese Subjects Study Scientific Group. Lifestyle, diabetes, and cardiovascular risk factors 10 years after bariatric surgery., N Engl J Med. 351:2683—2693.

Sobal J., 1991, Obesity and nutritional sociology : a model for coping with stigma of obesity, Clin. Sociol. Rev. (9).

Sriram K, Benkovic SA, Miller DB, O'Callaghan JP., 2002, Obesity exacerbates chemically induced neurodegeneration, Neuroscience 115: 1335—1346.

Stamler R, Stamler J, Riedlinger WF, Algera G, Roberts RH., 1978, Weight and blood pressure: findings in hypertension screening of 1 million Americans, JAMA 240:1607—1610.

Stettler N, Signer TM, Suter PM., 2004, Electronic games, environmental factors associated with childhood obesity in Switzerland, Obes Res. 12: 896—903.

Strollo PJ Jr, Rogers RM., 1996, Obstructive sleep apnea, N Engl J Med. 334:99—104.

Stubbs RJ, Sepp A, Hughes DA, Johnstone AM, King N, Horgan G, Blundell JE., 2002, The effect of graded levels of exercise on energy intake and balance in free-living women., Int J Obes. 26: 866—869.

Tammelin T, Laitinen J & Nayha S., 2004, Change in the level of physical activity from adolescence into adulthood and obesity at the age of 31 years, International Journal of Obesity and Related Metabolic Disorders 28, 775—782.

The Lancet, 2016, Body-mass index and all-cause mortality: individual-participant-data meta-analysis of 239 prospective studies in four continents.

Thibaut de Saint Pol, 2013, Corpulence, normes et inégalités sociales, Lettre scientifique n°1, Conférence du 14 février.

Thornton MK, Potteiger JA., 2002, Effects of resistance exercise bouts of different intensities but equal work on EPOC, Med Sci Sports Exerc. 34(4):715-22.

Tsai AW, Cushman M, Rosamond WD, Heckbert SR, Polak JF, Folsom AR., 2002, Cardiovascular risk factors and venous thromboembolism incidence: the longitudinal investigation of thromboembolism etiology, Arch Intern Med. 162:1182—1189.

Van Kruijsdijk R, Van der Wall E, Visseren F., 2009, Obesity and cancer: the role of dysfunctional adipose tissue, Cancer Epidemiol Biomarkers Prev. 18:2569-78.

Vgontzas AN, Tan TL, Bixler EO, Martin LF, Shubert D, Kales A., 1994, Sleep apnea and sleep disruption in obese patients, Arch Intern Med. 154:1705—1711.

Voors AW, Webber LS, Frerichs RR, Berenson GS., 1977, Body height and body mass as determinants of basal blood pressure in children: the Bogalusa Heart Study, Am J Epidemiol. 106:101—108.

Wang TJ, Parise H, Levy D, D'Agostino RB Sr, Wolf PA, Vasan RS, Benjamin EJ., 2004, Obesity and the risk of new-onset atrial fibrillation, JAMA 292:2471—2477.

Wareham Nicholas J., Van Sluijs Esther M. F. and Ekelund Ulf., 2005, Physical activity and obesity prevention: a review of the current evidence, Proceedings of the Nutrition Society 64, 229—247

Wilhelmsen L, Rosengren A, Eriksson H, Lappas G., 2001, Heart failure in the general population of men: morbidity, risk factors and prognosis, J Intern Med. 249:253—261.

Williamson DF, Thompson TJ, Thun M, Flanders D, Pamuk E, Byers T., 2000, Intentional weight loss andmortality among overweight individuals with diabetes, Diabetes Care 23:1499—1504

Wilson PW, D'Agostino RB, Sullivan L, Parise H, Kannel WB., 2002, Overweight and obesity as determinants of cardiovascular risk: the Framingham experience, Arch Intern Med. 162:1867—1872.

Yoshioka M, Doucet E, St-Pierre S, Alméras N, Richard D, Labrie A, Després JP, Bouchard C, Tremblay A., 2001, Impact of high-intensity exercise on energy expenditure, lipid oxidation and body fatness, Int J Obes Relat Metab Disord. 25(3):332-9.

Classroom Semiosis through Teacher-Student Interaction

Date de réception : 2019-05-26 Date d'acceptation : 2021-05-31

Narimane Fatima Mouaîci, Mouloud Mammeri University of Tizi-ouzou, mouaici_narimane@hotmail.com*
Fodil Mohammed Sadek, Mouloud Mammeri University of Tizi-ouzou, fodil_sadek@hotmail.com

Abstract

The purpose of this article is to describe how teacher-student interaction facilitates the production of new meanings in EFL classes. In order to better apprehend the process of classroom exchanges which leads to the generation of meaning, it is hypothesized that teachers make use abduction to design, and then, to test temporary hypotheses about learners' learning difficulties. The findings reveal the effective mediating role played by teachers to enhance students' knowledge acquisition through interactive scenarios. The results may therefore serve to draw guidelines for teachers in their choice of the best teaching strategies to adopt in different situations.

Key words: Interaction, Meaning, Abduction, Communication Strategies.

Résumé

Le but de cet article est de décrire comment l'interaction enseignant-étudiant facilite la production de nouvelles significations dans les classes d'anglais comme langue étrangère. Afin de mieux appréhender le processus des échanges en classe qui conduit à la génération de sens, il est supposé que les enseignants utilisent le raisonnement par abduction pour concevoir, puis, tester des hypothèses sur les difficultés d'apprentissage des apprenants. Les résultats révèlent que le rôle de médiation joué par l'enseignant aide à améliorer l'acquisition des connaissances à travers des scénarios interactifs. Les résultats peuvent servir à élaborer des lignes directrices dans le choix des meilleures stratégies d'enseignement à adopter dans des situations d'apprentissage différentes.

Mots-clés : Interaction, Signification, Raisonnement par abduction, Stratégies de communication

الملخص

هذا المقال العلمي يصف دور التفاعل بين المدرس والطّالب في إنتاج معاني جديدة في دروس اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية. من أجل فهم أفضل لعملينا التبادل والحوار داخل الفصل الدراسي التي تؤدي إلى توليد المعنى ، تمت مناقشة الأسئلة التالية: كيف يؤثر المعلم على قدرة المتعلمين على فهم الكلمات الجديدة ؟ وما الذي يحدد اختيار المعلمين لاستراتيجيات التدريس عند التعامل مع صعوبات الاستيعاب ؟ وما هي طبيعة الحوارات التعليمية الفعالة ؟ نحن نفترض أن المعلمين يستخدمون التفكير الحدسي مع التفكير الاستقرائي في اختبار فرضيات مؤقتة حول مشاكل استيعاب الطلاب وذلك لتصميم معالجة آنية لمشاكل استيعاب الكلمات الجديدة. تم تحليل البيانات بالتحليل السيميائي المقتبس من تشارلز سندرس بيرس (Charles. S . Peirce) يكشف التحليل عن دور الوساطة الذي يلعبه المعلمون في اكتساب الطلاب للمعرفة من خلال سيناريوهات تفاعلية لهدف تفعيل المكتسبات القبلية لصياغة معاني جديدة في القسم.

الكلمات المفاتيح: التفاعل ، المعنى ، التواصل ، التفكير الحدسي ، النظرية السيميائية

* Corresponding author

Introduction

Classroom interaction analysis is an important area in applied linguistics. Researchers emphasize the importance of peer interaction because the interaction in EFL classes facilitates the learning process (Allwright, 1998; Jones, & Raver, 2013; Havik & Westergard, 2019). However, little discussion is conducted about teacher-learner interaction which is too easily associated with traditional teaching and thus blamed for discarding meaningful communication. Even though one type of interaction has been given priority in classroom interaction analysis, scholars agree on the importance of interaction in the educational context.

Different definitions are given to the concept of interaction. For instance, Fogel describes it as an active sharing of information, meanings, opinions, interests, and feelings between addresser and addressee (Fogel, 2007). Similarly, Stacey defines interaction as a collaborative effort to exchange verbal and nonverbal responses (Stacey, 2003). Brown (2001) on his part, contends that interaction is the heart of communication may be what all communication is about.

To socio-constructivist learning designs which regard communication as the basis of cognitive development, interaction is an implicit process that is involved in nearly every step of students' thinking and which allows them to connect new knowledge to old information (Salomon & Perkins, 1998). Mercer (1995) considers interaction as a basis for learning, because it enables learners to be socially creative in groups or in face to face conversations. This social interaction with a more knowledgeable person is important to leverage learning and to continuously assess learners' progress and difficulties (Vygotsky, 1978).

Accordingly, teacher-student interaction is a major aspect of interaction in the EFL classroom. It involves interaction of the teacher with one or more students. This process is identified by Nöth (2014) as a two-way process which is based on verbal exchanges between participants. This implies that there ought to be effective communication in the classroom where the teacher and the learners mutually influence each other.

Consequently, it will be argued in this article that teacher-student classroom interaction can provide a nurturing environment for meaningful learning which favours semiosis. It will also try to demonstrate that teachers are able to use meaningful signs to guide learners' meaning-making processes during active interaction. A qualitative research model is applied to highlight the role played by the teacher-students' interactions in the generation of meaning in EFL classes.

The study explores how meaning is negotiated during teacher and students' interactions by addressing the following questions: 1- How does the teacher know about the learners' comprehension difficulties in the EFL class? 2- What determines the choice of teaching strategies when dealing with comprehension difficulties? 3- How does the teacher affect the learners' cognitive processes, and bring change to their level of comprehension?

To answer the last question, segments of lesson scripts are analysed using a semiotic model inspired by Peirce. Learning scenarios constructed by Peircean scholar Winfried Nöth are then applied to the collected data resulting in the identification of two frequently used vocabulary learning scenarios in secondary education.

The literature about classroom interaction analysis is discussed briefly in the next section. Then methodological details are explained in the methodology section, followed by a discussion of the analytical framework used in the study. Finally, some recommendations are suggested in the conclusion.

1. Literature review:

In the 1980s, traditional ELT classroom interactions were considered as inferior to 'natural' interactions, which were regarded as genuine (Seedhouse, 1996). This is mainly due to the development of the communicative approach to education. Yet in the 1990's, classroom talk became recognised as another form of social discourse. Like any communication discourse, indeed, it was considered in its context as natural and genuine (Bernstein, 2004). Nunan for instance, studied a few lessons which were in concordance with all the communicative language teaching principles in vogue. He concluded that little difference was found in the patterns of interaction used in more traditional classes (Nunan, 1987).

As Seedhouse (1996) explains, the linguistic forms that are used by learners during classroom

interaction inevitably relate to the pedagogical purposes set by the teacher, regardless of the teaching methods that are used (p. 22). Thus, the interaction patterns that are produced by teachers and learners in classroom contexts fall in the category of institutional interaction (Drew & Heritage, 1992). Drew and Heritage (1992) propose the following characterization of Institutional interaction:

Institutional interaction is usually goal oriented and ritual bound communication (i.e. communication is restricted to a certain degree to some forms or conventions.) This makes of it one of the purposeful collaborative joint activities.

1 . Participants' contributions are often managed with special care to maximise efficiency in consideration of the constraints of the context, including time, task instructions, and participants turn taking… etc.)

2 . Institutional talk may involve specific procedures and inferential frameworks specific to institutional contexts (p.22).

What distinguishes institutional discourse from other forms of social discourse is also what makes it interesting for educational research. That is, studying classroom interaction procedures and characteristics may explain how interactional features such as the Initiation, Response, and Feedback pattern: i.e. (IRF cycle) help achieving institutional and educational goals (Coulthard, 1975). Seedhouse isolates three main characteristics of ELT classroom interaction which may apply to all EFL classrooms:

1. The linguistic forms and patterns of interaction which the learners produce are subject to evaluation by the teacher in some way.
2. Language is both the vehicle and object of instruction.
3. The linguistic forms and patterns of interaction that the learners produce will be linked in some way to the pedagogical purposes which the teacher introduces (Seedhouse, 1996, pp. 22, 23).

These universal characteristics may serve as a platform to the understanding of the discourse produced in the classroom and how they relate to meaning making at the micro level of interaction dynamics.

In this study, the purpose of the researcher is to analyse the recorded lessons in terms of topic, goals, and procedure. The linguistic discourse produced by the members of the classroom will be weighed against the pedagogical context in which it is performed to evaluate its contribution to the on-going institutional discourse and the purpose of each lesson. Interactive activities from recorded interactions are analysed to clarify whether and how specific teachers' and students' interactions meet the goals of EFL classes.

2. Methodological design

In order to investigate the dynamic nature of classroom interaction in the confined context of its production, the qualitative case study is used. The main focus of this methodology choice is to provide detailed description of the studied phenomenon by portraying the participants' linguistic behaviours and opinions as faithfully as possible. As stated in the Introduction, the research examines two main research questions: how does the teacher conceive learners' comprehension difficulties in the EFL classroom? And what determines the choice of vocabulary teaching strategies in EFL classes. Two hypotheses are postulated. The first hypothesis stipulates that teachers use the three existing forms of inference to diagnose learners' comprehension problems during the first stages of the language class. The second hypothesis, based on the teacher's enquiry process, stipulates that meaningful signs are brought to the learners' attention and are strategically handled to enhance learners' ability to interpret signs. The researchers argue that this interaction which involves a manipulation of signs affects learners' semiosis by facilitating the emergence of meaning and the co-construction of knowledge.

2.1. Data Collection and Analysis Procedure

To conduct this research, five EFL secondary school class sessions lasting one hour each, were recorded between January 2017 and March 2017. The sample was randomly chosen from three secondary schools in the region of Tizi-Ouzou and its surrounding towns. The targeted population was constituted of two freshman year classes, two sophomore year classes and one senior class. Students were aware that they were recorded, and the five female teachers who accepted to be recorded, had more than five years of teaching experience in a secondary school. They were asked questions immediately after the class meetings.

As mentioned above, institutional interaction is subject to rituals and procedures that govern its shape and patterns. In his study on classroom discourse and interaction, Gourlay divides EFL classes into three distinct phases: "Instructions: Teacher addresses whole class to instruct students to undertake an activity, or take part in group work. Checking answers: Eliciting outcomes or opinions as the teacher addresses whole class to elicit answers, outcomes or opinions from students after individual work, group work or homework. And third, the Leading phase in which the teacher addresses the whole class to introduce a new topic or focus" (Gourlay, 2003, p.190). He argues that most teacher-student Interactions are more likely to occur during the plenary activities.

Usually, EFL classes can be divided into two main phases. The first one is the plenary phase. It is said to be chiefly teacher cantered as teachers are in active interaction with learners, and sometimes take a larger share of talk time. The second important phase is that of group work in which learners are left to work individually, in pairs, or in groups.

The recorded data are analysed qualitatively to highlight the interaction patterns and the communication strategies of knowledge construction in the different classroom contexts. The triadic theory of semiotics is chosen as the theoretical background for the present study. The concepts of abductive reasoning and the triadic sign structure are used in the qualitative analysis of classroom interactions. However, before Indulging into the data analysis procedure in detail, it is useful to discuss the main concepts that are used for the interpretation of our data.

3. Analytical Framework

3.1. The Triadic Sign Structure

For Peirce who conceptualized the triadic semiotic theory, meaning is the result of a dynamic process that is entirely dependent on triadic relations that make up the sign. It is, in fact, the result of the interaction in the mind of an observer of a sign, between a first, a second and a third, which are respectively labelled, object, representamen, and an interpretant. Peirce writes, "I define a sign as anything which is so determined by something else, called its object, and so determines an effect upon a person, which effect I call its interpretant, that the latter is thereby mediately determined by the former" (Peirce &Welby, 1977, p. 88). Peirce's basic claim is that signs consist of three inter-related parts. The sign or representamen is the form which the sign takes. For example, a written word, an utterance, the smell of a chicken soup ...etc. Second, the object is that for which the sign stands. This could be a written or an uttered word the sign refers to, a concept, a myth, a real object in the physical world, etc (p. 89). If, for instance, a person smells the odour of a chicken soup, the object of that sign is chicken soup actually being prepared, while the representamen is just the odour. The interpretant is precisely the sense made of the sign by the person who links the smell to that of a chicken soup, thanks to his/her collateral experience of the type of odours released by a chicken being cooked.

The Interpretant therefore, is what results from a process of interpretation and it constitutes the sign's effect on the interpreter. For example, in the case of an utterance or a written word, it is what the hearer actually understands when hearing the utterance or reading the written word. If the sign is the odour produced by chicken soup, the interpretant is the effect produced in the mind and in the body of the person who perceives its smell, for instance, a sensation of hunger, or a strong desire to taste it. The notion of interpretant is of paramount importance to this study as it is used to designate the "meaning" of the signs encountered in classroom conversations. Peirce describes the sign in these words:

> By a sign I mean anything whatever, real or fictive, which is capable of a sensible form, is applicable to something other than itself, that is already known, and that is capable of being so interpreted in another sign which I call its interpretant as to communicate something that may not have been previously known about its object there is thus a triadic relation between an sign, an Object, and an Interpretant (Peirce, 1910, para. 654).

In this definition, Peirce emphasised the triadic and dynamic character of the relations that link the three components of the sign together. It is important to remind that all three components act upon and are being acted upon one another, in such a manner that any alteration in one aspect of the sign affects it as a whole, and changes the way it is

interpreted, or the meaning given to it. For Peirce, the meaning of signs is not fixed, it evolves continuously and changes depending on the way signs are interpreted, and who interprets them, thus bringing into light the importance of context of interaction for the constitution of meaning (Short, 2007). Another, element which is also an essential part of the meaning-making process is that of inference, or logical reasoning. Three modes of inference are described by Peirce, abduction, induction and deduction. The second and third modes are well-known, and the focus will therefore be put only on the first type.

3.2. Abductive reasoning:

According to Peirce, "abduction is the process of forming explanatory hypotheses. It is the only logical operation which introduces any new idea" (Peirce, 1934, para.172). Peirce describes abductive reasoning in these terms: The surprising fact, *C*, is observed. But if *A* were true, *C* would be a matter of course. Hence, there is reason to suspect that *A* is true (para.189) Peirce offers a syllogism where abduction is described as the inference of a Case from a Rule and a Result:

Rule: All the beans in this bag are white.

Result: These beans are white.

Case: These beans are from this bag.

(Peirce, 1932, para. 623)

The observer forms the hypothesis that the beans are from the same bag using his/her knowledge of a general rule and by observing a surprising event. The inference is not certain but highly probable. This study presupposes that teachers at the beginning of their classes resort to an abductive process to discover learners' interpretation of vocabulary. Arrighi and Ferrario's conversation model of analysis is used to analyse the transcribed lessons. In their paper titled "Abductive Reasoning, Interpretation and Collaborative Processes", the authors compare Clark's model for reaching mutual understanding with the steps in the reasoning processes known as abduction. Although, this model is originally designed for the study of ordinary language in everyday conversations, it is also applicable to institutional interaction. (Arrighi & Ferrario, 2008, p.13)

By embedding abductive inference in a collaborative framework of conversation analysis, this model enables researchers to observe the thinking processes involved in EFL classes. It offers a systematic way to describe meaning-making processes. Teachers' discovery process follows these five steps:

1- Assumptions: interlocutors enter a discussion with a few assumptions about their common ground, already in mind. (For instance, if they both speak English, they may assume that they should only use English vocabulary).

2- Surprising fact: when one of the interlocutors utters or performs an act which is not in concordance with the initial assumptions of the hearer that disrupts mutual understanding which needs to be restored for the communication to succeed.

3- The interpreter, who is faced with the surprising fact, needs to use abduction in order to reach the goal of interpreting the speaker's utterance, resulting in a hypothesis. The temporary hypothesis about the speaker's intent has to be tested.

4- Testing of the hypothesis is done by asking for clarification or risking a new inference with current understanding.

5- Finally, the hypothesis is confirmed or revoked by the speaker, allowing for the communication to resume. (p.14)

Furthermore, based on the findings of the teachers' initial enquiry about learners' comprehension level, choices are made about what strategy to adopt in order to bring the meaning of an unknown vocabulary item closer to learners' comprehension. Because Semiosis is an endless chain of thoughts, and every thought is a sign, the act of thinking is essentially an individual and temporal phenomenon. Peirce describes semiosis as follows: "an action, or influence, which is, or involves, a cooperation of three subjects, such as a sign, its object, and its interpretant, this tri-relative influence not being in any way resolvable into actions between pairs" (Peirce, 1934, para. 484). It is temporal in the sense that every act of thinking or conversing is unique in relation to participants, place and time of its production. In class, every single learner has a unique mind, nurtured and shaped by unique experiences of the world which make them different from everyone else. During interaction, learners are encouraged to express their thoughts. When these are expressed, these thoughts become outward signs that need

interpretation. As, indicated by Winfried Nöth, Classroom interaction is not detached from the participants' inner semiosis. In fact, both internal and external dimensions of thought are complementary, as the understanding of the nature of meaningful signs, and the interaction of its components "is essential to the understanding of how new words and signs in general can be taught and learned" (Nöth, 2014, p. 446).

3.3. The Semiotic Analysis of Vocabulary Learning

To the semiotician scholar Nöth, the proper method of teaching new words requires three signs in one: a symbol which is a complete sign has all three states of a sign namely, icon index and symbol. Icons are signs that resemble the objects they represent; indexes have a physical or causal relation with what they denote, while symbols have merely an arbitrary relation to their objects (p. 2). Nöth derived from Peirce's work a number of ways through which it is possible to learn new words. These ways, which he labelled 'scenarios of learning new words are summarized in the following table:

Table N°1. Nöth's Learning Scenarios

Model for learning new words:	
Familiar Object, Unknown sign:	The objects are available in the learners' semiotic world as the students experience them in their own language, while the signs, which are the spoken or written forms of the word in the foreign language, and the interpretants are the missing correlates. This scenario relies heavily on the learner's collateral experience
Familiar Object, Known Sign, and Unknown Interpretant:	In this case, the learner is familiar with the object of the word to learn. The learner might as well have encountered the word in the target language i.e. (the sign) but has no clue that this foreign word means something that he/she he knows or that it refers to that object. Here the habit of associating the unknown sign with the known object is required.
Familiar Sign, unknown Object:	This situation occurs when the learner is confronted with a new word and knowing neither what it refers to, nor how it does so. For the students, the word at hand is a symbol without an object or an interpretant. Without previous knowledge of the object, the learner cannot interpret this word.

Source: adapted from Nöth (2014). The Semiotics of Learning New Words. Journal of Philosophy of Education, 453-456.

4. Results and discussion

The table below summarises the five recorded lessons. It contains the description of the recorded lessons ordered in terms of their objectives, topic and procedure. The emphasis is placed on the three stages of the lesson suggested by Gourlay (2003) at the beginning of class, in the instruction phase where instructions are provided to learners and the plenary phase where most of the interactions occur. Finally, the lead-in phase when information which is indirectly related to the topic of the lesson is introduced. This generally occurs towards the end.

Table N° 2. Summary of Data Description

Data Script	Level- stream-	Lesson Goal	Topic and Context	Procedure (lesson phases)	Lines
Lesson 1	- Second year - Literature and Philosophy - Teacher 1 (Ms F)	**Using the future passive for writing a press release**	CEO of Oil Shipping company apologises for the damages his wrecked ship has caused for locals of the coasts of California.	Instructions	48 58
				Plenary answers Checking	[1-48] [49 – 58] [59- 70]
				Lead in	41 51
Lesson 2	- Second year - Literature and Philosophy - Teacher 2 (Ms H)	**Writing a press release**	CEO of Oil Shipping company apologises for the damages his wrecked ship has caused for locals of the coasts of California.	Pre-plenary	[1-6]
				Instructions	[50 - 52] [100- 105]
				Plenary answers Checking	[7 - 20] [28- 49] [53 - 79] [81-96]
Lesson 3	- First year - scientific stream - Teacher 3 (Ms M)	**Grammar point Adverbs of quantity**	Discussing ink levels in white-board markers	Instructions	22 43 44
				Plenary answers Checking	[1-21] [23- 37] [44- 94]
				Lead in	[38 – 42]
Lesson 4	Third year Science Teacher 4 (Ms B)	**Writing a short magazine article**	Causes and effects of Changing food habits of Algerian people.	Instructions	[34- 35] [51- 52] [110-113]
				Plenary answers Checking	[1- 33] [36- 50] [54- 92]
				Lead in	19 50 [114- 120]
Lesson 5	-Second year - Scientific stream - Teacher 5 (Ms N)	**Pronunciation: Intonation**	Grocery store shopping	Instructions	31 [73- 78]
				Plenary answers Checking	[1-30] [32 – 72]
				Lead in (spontaneous conversation)	[56- 67]

Source: Made by the researcher.

4.1. IRF Cycles in the plenary phase

Most teacher-student interactions happen in the plenary phase of the lesson in the form of IRF Cycles in the plenary phase, which is the heart of the lesson. The teacher usually addresses the whole class. S/he waits for the attention of all the students to start a series of Initiation, Response Feedback (IRF) cycles during which the most important points of the lesson are discussed together. Generally speaking, during the IRF episode, the teacher initiates the conversation with a question (usually referential or display questions) which is followed by a response from students to which the teacher gives feedback.

However, all the IRF Cycles do not follow the exact form. Each teacher introduced variations to the traditional IRF ritual by including explanations, word definitions and repetitions, and by allowing students the liberty to introduce their personal comments and ask their questions any time during the plenary phase of the lesson. It is worth noting that when students do not answer a question, it is considered a silent answer [SA] that teachers seek to interpret.

4.1.1. Altered IRF Cycles

Teachers often alter the shape of IRF Cycles as a strategy to adapt classroom interaction patterns to learners needs. This is done by adopting Closed-answer or open-answer checking activities. This fragment from a grammar lesson is an example of a Closed-answer checking activity

Table N° 3. Example 01- Altered IRF Cycle using closed- answer checking

	Lesson 3: **Grammar point -Adverbs of quantity**
23.	T3: It's true that there is a lot of water on earth, however …
24.	Ss: some?
25.	T3: "on est à combien ici dans la sale? On est a trente huit?" if I say: the majority of the pupils here are girls, and not boys. "Comment je vais dire" ' the majority'?
26.	Ss: "la plupart."
27.	T3: la plupart, oui! Then which adverb describes the majority?
28.	Ss: the most!
29.	T3: the most! Very good!!
30.	T3…. and…
31.	Ss: some:
32.	T3: but soon, there will be …..
33.	Ss: never…
34.	T3: Non, 'never' "c'est un" adverb of frequency, we are not talking about time here. So what should we say here?
35.	Ss:[SA]
36.	T3: Here we say none (plus rein). 'But, soon, there will be none left for drinking'

Source: *Made by the researcher*

In this segment, the teacher was also conducting a plenary closed-answer checking session with the whole class. The textbook activity consisted in choosing the right quantifier to fill in the gaps in the sentences. However, the traditional form of IRF was not respected rigorously. On different occasions, the teacher introduced definitions and explanations like in line 34 and used the French language to clarify difficult parts in lines 25 and 27. The teacher actively interacted with learners leading them to the correct answers either by providing the answer or by initiating another IRF cycle for the sake of prompting learners' personal answers, gradually guiding them toward a better understanding of the grammar point. The teacher's use of IRF patterns presented more flexibility for the teacher and learners to add examples, ask other questions, and provide definitions. In the following example, the teacher asked an open question and didn't hesitate to give supportive utterances. The greater IRF alteration is visible in the following example. Segment 1 from lesson 4 is an example of an Open-response Checking activity:

Table N° 4. Example 02-Altered IRF Cycle using open- answer checking

	Lesson 4 : **Writing a short magazine article**
1.	T4: How did eating habits change the past 10 years?
2.	Ss: Silence [SA]
3.	T4: Do you know?
4.	S1: nodes no.
5.	T5: Yes? Alright then, let's start like this... answer this question first: do you think our eating habits are different from the past?
6.	S1: Yes.

Source: *Made by the researcher*

In this example, the teacher turned to one student and prompted her to give her own opinion. By doing so, the teacher broke the traditional order of initiation, response and feedback. When the student

didn't respond, the teacher encouraged her and helped her with an easier question in line 5. The teacher initiated another reference without waiting for any response. We can say that the new question was the immediate feedback of the teacher to the student's hesitation to answer.

4.2. Abductive interaction analysis results:

Teacher and learners apply abductive logic to generate temporary hypotheses about each other's intentions in interaction. In order to understand the reasons for these alterations to the IRF cycles and the inclusion of more information in classroom discourse, we turn to the abductive inference model of conversation, bearing in mind that the teacher interacts with novice learners of English.

In addition, the English language is at the same time the target and the medium of instruction language in EFL classes. Teachers are aware of the learners' limitations and carefully choose the utterances they address students with. This example illustrates how the teacher concluded that a change in her strategy was necessary, after testing the hypothesis she had built at the beginning of the conversation with the learners. Teachers often adapt abductive reasoning to find out the best classroom procedure to choose, in order to fit activity goals, and to match the learners' needs during classroom interaction. Put differently, teachers use abductive thinking to evaluate the learners' level of comprehension to accommodate their teaching methods.

Table N° 5. Example 01 of Classroom Abductive Reasoning

Lesson 1: **Using the future passive for writing a press release**
1. T1: Okay. What happened to the Exxon Valdez do you remember?
2. T1: Look at the photo. What happened?
3. S1: It was wrecked off the coast of California,
4. T1: Yes! It was wrecked on the coast of California. Do you know what does that mean?
5. Ss: [SA]
6. T1: Look at the picture! Look at the image and tell me what happened and what is it caused by?
7. S2: Oil spilled up.
8. T1: Indeed, the ship was carrying oil pointing at the black matte displayed in the photo. Look, what happened to the beach?
9. S1: Polluted
10. T1: It was polluted. Just polluted? By what?
11. Ss: Oil.
12. T1: Yes, then what happened to the Exxon Valdez first?
13. Ss: Reading from the book: "It wrecked in the sea".
14. T1: Yes, the ship was destroyed and the oil got out and spilled on the beach.

Source: *Made by the researcher*

4.2.1. Abductive Reasoning from the Teacher's Perspective

a) **Assumptions**: The teacher assumed that learners would easily understand the sentence they read on the textbook. "The Exxon Valdez wrecked at the coasts of California."

b) **Surprising fact**: But she was surprised by the automatic and uncertain response of learners, which led her to doubt they actually did know what it meant.

c) **Hypothesis**: She hypothesised that the meaning of the sentence might not be obvious for learners.

d) **Testing of the hypothesis**: She tested her hypothesis by asking a series of questions about the situation described in the activity.

e) **Confirming the hypothesis**: Based on learners' silent response, the teacher understood that they couldn't comprehend the contextual situation of the activity. Thus, she catered for that problem before resuming the activity.

4.2.2. Abductive Reasoning from the Learners' Perspective

a) **Assumption:** Learners presumed there was a link between the teacher' request to open the book and the question. They had a vague idea that the answer was somewhere in a caption in the page right below the picture! Thus, they answered by reading the caption.

b) Surprising fact: The teacher was not satisfied with the simple answer and asked for more details, which turned out to be a more complex task.

c) **Verifying the hypothesis:** Learners waited for more instruction or explanation from the teacher. The teacher's next questions were centred on the picture. Learners could easily identify the black sticky substance that covered the beach as being "oil" and they formulated the hypothesis by deducing that the oil was on board the ship named "the Exxon Valdez", and that something must have happened to the ship which led to the spread of the oil on the beach.

d) **Confirmation:** The teacher's last assertion confirmed that learners' understanding matched that of the teacher.

When both teacher's and learners' initial hypotheses are tested and confirmed a temporary common ground is reached and both parties are clear about what they are talking about, or about the referent of the conversation. Only at this moment, can it be said that learners "understand" the teacher's intended meaning. Additional meanings can be built henceforth, and the sum of these moments of accord constructs a meaningful lesson. The same process may be applied to instructions and tasks as they are considered meaningful utterances to negotiate.

The results presented above are discussed according to the semiotic framework. According to the branch of semiotics that is concerned with education, the English language teacher is a significant component of the EFL classroom (Stables & Semetsky, 2014). The way in which the lesson is actually performed in class depends primarily on the teacher's styles and thinking strategies. The teacher's ability to be attentive to learners' responses to lesson content and to react effectively is what ensures effective and meaningful language learning.

As the data show, meaningful interaction between the teacher and students was intrinsically connected to the way both parties received and processed each other's utterances. A closer look at classroom dialogues has revealed that they take the form of short investigations undertaken to reach a common ground on which to build meaning. The process of building meaning is subject to other pragmatic considerations such as context and learner's background knowledge. In this section, a semiotic analysis of teacher-learner interactions is undertaken. A few classroom dialogues are analysed following the model constructed by (Nöth, 2014). The goal is to show how learner's previous knowledge influences the way they respond to new information and how the teacher can turn this into a learning advantage. The study reveals that teachers mostly use two recurring learning strategies. The next example is an extract from the same lesson as in table 5 but performed by a different teacher. The two examples are contrasted. Their similarities and differences will be discussed next.

Table N° 6. Example 02 of Classroom Abductive Reasoning

Lesson 2: **Writing a press release**
1. T1: Today we're going to deal with something else. When two cars collide, what do we have? 2. S1:A collision 3. S2: An accident 4. T1: Yes! An "accident" or "collision" 5. T1: Now when you have the same accident in the air, this time, when two planes have an accident what do we call it? 6. S1: A crash. 7. T1: Good! Write it on the board. (The teacher called the student to the board) 8. T1: And what if it happens in water, in the sea? 9. S3: A crash. 10. What do you call an accident between two ships? … a crash? 11. S3: "Un naufrage". 12. T1: Ok! We just called an accident in the sky a crash, but when it happens in the sea, it is called a "wreck" or "wreckage". 13. All right then, when an accident happens in the sea or the ocean, it is called a 'wreckage'. So for today we're going to the deal with the Exxon Valdez wreckage in the sea.

Source: Made by the researcher.

The teacher's abductive reasoning was part of the whole teaching strategy as it helped introducing more clarity to the difficulty encountered in class following Abductive Reasoning key steps: hypothesizing and hypothesis testing. While testing her hypothesis, the teacher asked a series of questions. The first and second questions were of the same nature, and this gave students a hint about the

nature of the following question and the expected answer. However, the teacher tackled the subject in a completely different way from her colleague in example 5.

Before that, we explain in what way the two lesson extracts are different. Three learning scenarios should be differentiated. As explained in the review of the literature, learners learn three aspects a word: its form (the representamen), its referent or what the word is about, (the object) and, it's meaning (the interpretant). In some cases, none of these aspects are ever familiar to learners. In some others, the object is familiar to the learners, as for instance the feeling of cold, or joy... etc. Yet they ignore the form of the word that designates such an object in the English language. Some students may have encountered a word in English, without necessarily being aware that it refers to some familiar object to them; in this case the interpretant is missing. The teacher's approach to teaching vocabulary may differ in each case. The following table summarizes the semiotic description of approaches to vocabulary learning that were identified in the data. Tables 5 and 6 illustrate two different approaches to learning the same word, performed by two teachers with different learning priorities

Table N° 7. Aspects the Learning Scenario Used in the Observed Data

Characteristics of the learning scenarios found in data analysis		
Aspects of the new word (sign)	**The new word is learned as a symbol through icons and indices**	**Learning the word as the representamen of a familiar object.**
Representamen	Known: provided in the context of activity instructions.	Unknown: it was provided at the end of the T/S interaction.
Object	Unknown: needed to be learnt using icons and indices.	Known: it was part of the learners' collateral experience, but had to be pointed at through an iconic description.
Interpretant	Unknown: The habit of associating the sign and the object was established once knowledge of the object was acquired.	Unknown: The habit of associating the familiar object with its sign was established only after the sign had been provided.

Source: Adapted from Nöth (2014), the Semiotics of Learning New Words, Journal of Philosophy of Education, 452-455.

5. *The new word is learned as a symbol through icons and indices*

In the example presented in table 5 above, the linguistic sign: "the Exxon Valdez wrecked at the coasts of Alaska" was provided to students at the beginning of the lesson to ponder about it. The word "wrecked" was learned as a symbol whose object was unknown, using indices and icons. The goal of this teacher-student interaction segment was to interpret the utterance "the Exxon Valdez ship wrecked near the coasts of Alaska", which was introduced very early in the plenary phase of the lesson. Students were told to open their textbooks and read the instruction and comment the photograph. It was clear from the onset that the teacher-student interaction was mediated by students' textbook instructions.

Students were given a few moments to discuss the photograph in pairs. This sequence involved an IRF. Basically, the teacher had prior expectations (assumptions that students might not understand the meaning of the word "wrecked" though it was part of the caption bellow the photo shown on the textbook page). The teacher asked the question to clear her doubt.

The question in line 01 served two purposes: one was to initiate the plenary phase of the lesson, and the second was to test the teacher's initial hypothesis about a possible communicative difficulty concerning the referent of the expression "ship wreck".) The goal was to explain to learners the meaning of the difficult word "wrecked". In order to achieve that goal, the photo was used as an iconic sign of the meaning of the word "wrecked". The picture represented the damages of a large oil spill on the beach, and a few workers wearing overalls who were trying to clean the contaminated zone. Nevertheless, it was the

intention of the teacher to gradually bring her students to the photo and make the link to the meaning of the term "wreck".

The first step the teacher undertook was to ask students what happened to the "Exxon Valdez". She prompted learners to infer meaning from the photo first, in line: 2. Then she led the learners to match their interpretation of the picture with the concept to which the word 'wreck' referred to. Accordingly, the word "wrecked" was the word that needed to be interpreted. It was a known sign without an interpretant. In order to infer the meaning of this sign, the learners were asked a few questions about the photo.

Students responded to the question in the first line by reading the textbook. But the teacher was not sure whether the learners understood what they were reading i.e. whether her learners made the link between the picture which was the sign and its object which was the concept of oil spilling as a result of a ship wreck. So, she asked them explicitly if they really understood what they read in line 4 in table 5. The students kept silent, which the teacher interpreted as a sign of 'incomprehension'

The hypothesis of the teacher was confirmed. She began a series of observations about the photo to lead learners from cause to effect, in order for them to understand what truly happened to the oil carrier ship. (Lines: 6 to 13) The photography was an iconic sign of an oil spill catastrophe with which it shared some resemblance and some indexical features as well. Prior to its spill on the beach, the oil was carried on board of the Exxon Valdez ship. Yet, since it spilled out, some disaster must have happened. So, there was a strong indexical link between what happened to the ship and the oil spill. As a matter of fact, it is known that liquids can only spill out of a broken or damaged container. In order to draw this conclusion, the learners relied on their deductive skills. Thanks to the photograph's iconic and indexical signs, the learners were able to understand what happened using their collateral experience even without understanding the symbol: "wrecked". When the learners became aware of the chain of events leading to an oil spill disaster, and acquired the information that English people use the expression "ship wreck" to refer to similar conditions, the students learned to link the linguistic structure to other objects of experience; they established the real interpretant of the question in line 1. The next example describes the other teacher's approach to classroom interaction.

6. The Word as the Representamen of a Familiar Object

Teachers usually predict the difficult words that may cause a comprehension problem to students, and thus, try to explain them in advance. Some teachers do not just give the equivalent of the word in the learners' first language. Instead, they initiate a conversation with students leading them from what they already know to what they need to learn.

Table 6 illustrates a segment of the second recorded lesson. The aim was to get the students to write a press release about an oil spill catastrophe. Segment 1 of the lesson was an interesting teacher-student interaction that displayed a specific teaching strategy or, in Nöth's terms, a learning scenario. The teacher adopted the second sub-scenario of the first scenario which was explained earlier. In short, the characteristic of this scenario is that learners were familiar with the object of the new word but whose representamen was completely unknown to them.

The teacher (T1) started by asking an easy question "When two cars collide, what do we have?" learners gave a "one-word answer". The student (S1) used his past knowledge of noun formation to form the noun of the verb (line 2: "to collide"). Another student (S2) suggested a word with which she was more familiar (line 3: "accident"). For both students, the teacher approved and gave positive reinforcement using words such as: "yes", and "good". The question that followed was asked in the same way as the former and served to create the context for learning a new concept. From line 2 to 7 the teacher relied on a didactic tool: to guide the students. She directed the attention of students to the consequences of a type of accidents linked to a new word, revealing its indexical aspect, i.e. by explaining the causal relations of the word to its object. When students were asked what was the word for "an accident in the sky", only one

student provided the right answer "crash." The teacher offered positive feedback and wrote the words on the board, providing learners with both the oral and the written forms of the words. (In other words, she gave both forms of the signs for the concept she had just explained).

The next question in line 8 was about the same concept but in a different context. This time no one knew what the word for an accident in the sea was. After a few trials, student S3 expressed the word in French. The students probably had read or had heard about accidents in the past. They were familiar with the ideas conveyed in the text, without necessarily knowing how to express them in English. The precedent inference process made it possible for learners to "see" what the teacher was talking about. The teacher made an appeal to learners' collateral experience to make analogies using 'iconic descriptions'.

At this stage the students became familiar with the object of these descriptions when teacher T1 asked: "… it happens in water, in the sea?" And "…an accident between two ships?" However, the students were not familiar with the sign in the target language (the English sign) for that object i.e. (the concept of "wrecking"). Nevertheless, one student S3 attempted an answer as he provided a word in French "un naufrage" which means "a wreck" in English. This indicated to the teacher that the student was familiar with the concept. The idea of ship-wreck got through to students thanks to a combination of linguistic background and their collateral experience and with the help of analogy. Also, the intervention of S3 helped clarify the idea for those who didn't get it.

Prior to the discovery of the appropriate word in English for the discussed concept, the learners participated in a genuine communication with the teacher to bridge the communication gap they experienced when they missed the meaning of the word "wreck". In other words, learners showed real desire to discover the English word for the topic of the discussion. The teacher exploited learners' eagerness to learn to provide them with the new word in line 12, thus, completing all three elements of the new word, which is a symbolic sign. The word was provided in the context of a verb-phrase in English "It is called a 'wreckage'." This was the interpretant the class was looking for. If the learners become able to use the word "wreck" in a meaningful in the future, they will internalize the interpretant, which will become in this way, part of their collateral experience.

The comparison between the two segments of the same lesson performed by two different teachers in two different classes showed an interesting contrast in the way information are presented and how their meaning is inferred. Although, the teachers' use of abductive reasoning showed similar patterns, it resulted in adopting two different approaches to concept building and meaning-making.

The biggest challenge faced by teachers when choosing to integrate Teacher/student interaction as a teaching strategy, is to choose the right approach, i.e. the most direct approach to tackle students' difficulties during the time allotted to the task. Managing valuable class time is a necessary skill for effective teaching. By gaining awareness of the interaction practices that take place at the moment of T/S interaction, teachers can be more specific in their language choice and more careful in guiding the conversation in a way that benefits students. In other words, to be able to work at a comfortable pace for students following their thinking processes but also, respect time constrains. This is where the value of abductive reasoning is appreciated as it allows for the generation of hypotheses that are more likely to be effective while disregarding others.

When trying to understand how meaning is generated gradually in interaction, the two main variables to observe are the inference stages (the different cycles of abductive reasoning) as well as the learning scenarios involved in the segment (i.e. the different ways to present and interpret signs in interaction). In the table below, a sample of T/S conversation from the lesson 04 is analysed in terms of the stages of inference and the learning scenario applied by the teacher to guide learners to the meaning of the word "irony".

Table N° 8. Three-part analysis of T/S interaction semiosis:

Extract 04 from lesson script 04- lines [82-97]	**Inference Stages**	**Interaction Cycles**	**Learning Scenarios**
82- T: "So how can you react to this cartoon?" 83- T: "Do you think what you say and what she's doing are coherent or the same thing?"	**Teacher's Assumption:** Learners are able to comprehend the cartoon on the prints they were provided, but may not know how to express this is English. **Hypothesis**: She also fears that the question may be too general for students to understand. **Hypothesis testing:** So she made it more specific.	**Initiation**	**Part one:** **Interpreting an icon (the cartoon/ drawing) as the Representamen of a familiar Object (the concept of irony).** - **The caricature drawing** is the **Representamen** of an ironic caricature. - **The Object:** Irony/satire - **Interpretant:** (it is ironic because, it visually displays two contradicting messages in a fanny way.) The goal of this part is to lead learners to express the meaning of the icon in words (indexes and symbols)
84- Ss: "No! it's different."	Students' response, **confirmed the teacher's initial assumption.**	**Response**	
85- T: "what do we call it when what you say and what you do is different?"	**New teacher's assumption:** Learners are better able to express the purpose of the cartoon with a helping question.	**Feedback**	
86- Ss:[SA]	The silent answer from learners came as **a surprising fact that challenged the teacher's assumption.**	**Response**	
87- T: "There's a saying a proverb which goes like that: 'I say what I mean, and I mean what I say.' But here it is inadequate." 88- T: "So do they do what they say?"	**Teacher's Hypothesis**: students are able to make the necessary link if provided with clues to the answer. **Testing the hypothesis:** she provides the opposite of the needed answer and asks a suggestive question.	**Instruction**	
89- Ss: "No!"	**Confirmation of the teacher's second hypothesis:** Students followed the teacher's reasoning and observed that the cartoon displayed two opposite ideas.	**Response**	
90- Ss: S2: "The opposite."			
91- Ss: S3: "Yeah they are eating food which is poor in nutrients."			
93- T: "So what do you think about this cartoon? Is it sad?"	**Teacher's third hypothesis:** students are comfortable with using Antonyms to recognize the right answers faster **Testing**: she elicits the description of the caricature in one word.	**Feedback**	**Part two:** **Interpretation of a symbol using the icon:** - The meaning of the caricature becomes the Object of the sign "irony" which is a symbol. - Interpretant: is the definition of the concept of "irony". The goal is to learn that "irony" is the word to use to symbolise the concept of "irony" (which is represented by the caricature and a definition.)
94- Ss: "No! Funny!"	**Confirmation:** Students provide the correct answer.	**Response**	
95- T: "No, of course not! It is funny." 97- T: "This is what you call "irony". We say something but we mean something else."	Feedback: positive feedback Providing the word in English for the concept that is being discussed using the printouts.	**Feedback** **Instruction**	

At the end of lesson four, Ms B presented learners with prints which present a funny caricature. Her goal was to enable learners to describe the cartoon using their own language to make sure they grasped its meaning, and then to introduce the term "irony". The example exhibits features of both the first and the second learning scenarios which were discussed previously. In the first part, the focus was on interpreting the caricature as the Representamen of a familiar Object. The Object (the concept of irony) is supposed to be known and previously experienced in the students' culture (it was part of the learners' collateral experience, but had to be actualised through an iconic description.) While, the Interpretant (of the icon) is unknown until it is discussed and agreed upon in class. In other words, the habit of associating the sign (i.e. the Representamen) with its (familiar) Object was established only after the sign had been provided and explained to the class.

In the second part of the interaction, the second scenario was applied: learning a symbol through icons and indices. The teacher endeavoured to make the meaning of the word/ symbol "irony" known to learners using the information learned in part one. At first, both the Representamen (the word in English) and its Interpretant were unknown to learners. However, by using three different clues: from the Object of the previous iconic sign, and by having recourse to the students' familiarity with that Object, and by providing a basis for interpretation (containing the sentence 'it is funny', the teacher provides her students with the possibility to construct meaning by themselves. Indeed, because the "index "it" and the adjective "funny" are now being related together, to form a meaningful sentence, learners learn to associate the Representamen (i.e. the word in English "irony" with the familiar "Object (the concept of ironic). Although the Representamen "irony" is given at the end, in the context of a simple definition, the Interpretant of the symbol (irony) became known to learners only after the Object of the symbol was acquired.

Globally, the interaction patterns in this example take the form of multiple- flexible IRFI cycles. The first I stands for Initiation (the initial question), while the last I stands for Instruction (additional information). Feedback however, doesn't always come in positive statements. Following up with a question after a student's response, indicates to learners that their answer is correct, which acts as positive feedback, while maintaining the continuity of the dynamic. This being said, dynamic communication between teachers and students tend to be more flexible than generally accepted, therefore, there isn't a fixed number of patterns that can encompass each and every form of T/S interaction. The reason is that interaction patterns follow contextual reasoning of the parties involved in the conversation. As shown in the table, each step of the interaction procedure corresponds to a stage of reasoning. Even though all T/S interactions cannot be planned in advance, the teachers' ability to situate their own reactions in relation to their students' responses in the middle of a conversation helps to determine the next step.

Conclusion

The qualitative case study is concerned with the analysis of a specific case. The results are not aimed at generalization, but for a better understanding and more precision on a single phenomenon. The focus in this article was on meaningful classroom interaction. The case study was conducted to explore interaction strategies used by five secondary school teachers of English. To do that, five English lessons were audio taped and transcribed. The lessons were divided into key stages. The plenary stages of the lesson involved most of interactions, including teacher-student interaction. The first stage of analysis targeted the form of interactions. Two major interactive cycles occurred in most lessons: the traditional IRF cycles with direct questions and short answers and a more flexible IRFI where the last 'I' stands for 'instruction'.

In the open-response checking phase the teacher asked indirect questions and expected longer and more elaborated answers. During this phase, the teacher guided the learner to the right answer with a set of instructions and mini-lectures. During open-response questions, the teacher had to make sure learners understand the instructions thus, needs a way to check their comprehension. Arrighi and Ferrario's model of interaction enabled the researchers to describe the thought process involved in the checking phase. Data revealed that both teachers and learners used abductive reasoning to look for plausible hypotheses and test them with inductive reasoning to understand each other.

Vocabulary learning can be problematic for foreign learners at the secondary level. This is why teachers generally use every opportunity to tap into

the learners' background knowledge creating links to new vocabulary. The semiotic analysis of sample classroom interaction enabled us to designate two main types of vocabulary learning scenarios directly related to what information the learner is aware of and which is not. As explained by Nöth learning words as symbolic signs is possible by examining iconic and indexical signs. This technique is used when learners are not familiar with the object of the word in English (written or heard). However, when learners know the object of the word in question, i.e. they had already experienced the object of the sign-word in their native language, the new word is simply provided as a form or representation by which is designated the Familiar Object (Nöth, 2014).

The initial hypothesis was that high school teachers of English engage in efficient interaction with students not only to provide them with content information, but also to monitor their understanding of instructions and provide help when needed by using an inquisitive dialogue as often as possible. The purposeful classroom interaction provides the language teacher with the necessary information about the learners' linguistic needs.

Each of the five sample lessons reflected the dynamics of thinking processes specific to each classroom context, content, end goal, and students' background knowledge. The latter being a determinant factor in the choice of teaching strategies. Classroom interaction was part of a bigger communication scheme in which students' linguistic needs were evaluated and provided for. It is the process whereby the teacher becomes part of the learners' experience, thus, playing a mediating role in their knowledge acquisition process.

To conclude, a number of implications can be drawn from this research:

1- Experienced teachers, who view teaching as a form of an ongoing communication with their students, use interaction as a resource that enables them to predict learners' difficulties in comprehension and remediate to them collaboratively.

2- Teachers gain expertise with every interaction, adding to their collateral experience elements that may help them later in their thinking processes.

3- Teachers formulate classroom related hypotheses during planning periods. But during lesson time, they reconsider those hypotheses and refashion them according to new feedback from their learners during classroom interactions. Teachers and students test their temporary hypotheses about the intentions of the other interlocutor by asking questions and providing intermediary tasks.

4- Knowledge construction in the EFL classroom is only possible through active sign interpretation. However, since the interpretation of signs differs from a context to another, a common ground must be established between interlocutors.

5- The meaning of linguistic and non-linguistic signs should be negotiated through interactive exchanges.

6- In the majority of classroom plenary time, the teacher and students step out of the traditional IRF discourse for specific purposes, such as inquiring about the meaning of a word, checking whether the meaning of a word is agreed upon, providing definitions and/or repetition of task instruction. The IRF patterns reported in the previous segments seem to be more flexible than traditional IRF discourse.

7- When Learners are asked to answer a question, they often resort to silence for two main reasons. Either because they fail to interpret the question addressed to them, or in case they know the answer, they may not possess sufficient vocabulary to express their thoughts in the target language.

8- Spontaneous contributions from students: (Questions, examples, use of the board for written illustrations and asking for explanations) could be considered as, both a learning tool and an indicator of progress that facilitates teachers' roles as monitors and guides.

9- Sometimes, learners resort to their native languages to explain their point of view. As a spontaneous reaction, it shouldn't be discouraged as it may display meaningful information about the students' learning progression and difficulties.

10- Necessary explanations should be provided just when they are needed in order to be effective. By being attentive to subtle changes in learners' levels of comprehension through interaction, teachers may evaluate the situation with more accuracy and act accordingly.

References

Allwright, D. (1998). Contextual factors in classroom language learning: an overview. *Context in language learning and language understanding*, 115-134.

Arrighi, C., & Ferrario, R. (2008). Abductive reasoning, interpretation and collaborative processes. Foundations of Science, 13(1), 75-87.

Bernstein, B. (2004). The structuring of pedagogic discourse. Routledge.

Brown, H Douglas. 2001. Teaching by Principles: An Interactive approach to Language Pedagogy, Second edition.New York: Addison Wesley Longman, Inc.

Coulthard, M. (1975). Discourse analysis in English-a short review of the literature. Language Teaching, 8(2), 73-89.

Drew, P., & Heritage, J. (1992). *Talk at work: Interaction in institutional settings*. Cambridge Univ Pr.

Gourlay, L. J. (2003). "Classroom discourse and participation in an'English for specific purposes' context." PhD diss., University of Edinburgh.

Havik, T., & Westergård, E. (2019). Do Teachers Matter? Students' Perceptions of Classroom Interactions and Student Engagement. *Scandinavian Journal of Educational Research*, 1-20.

Jones, S. M., Bub, K. L., & Raver, C. C. (2013). Unpacking the black box of the Chicago School Readiness Project intervention: The mediating roles of teacher–child relationship quality and self-regulation. *Early Education & Development*, *24*(7), 1043-1064.

Mercer, N. (1995). The guided construction of knowledge: Talk amongst teachers and learners. Multilingual matters.

Nöth, W. (2014). The semiotics of learning new words. Journal of Philosophy of Education, 48(3), 446-456.

Winfried Nöth, Op.cit., p. 2.

Nunan, D. (1987). Communicative language teaching: Making it work. ELT journal, 41(2), 136-145.

Peirce, C. S. (1934). The Collected Papers of Charles Sanders Peirce, Vol. V: Pragmatism and Pragmaticism. CP 5. Edited by C. Hartshorne & P. Weiss. Cambridge: Harvard University Press.

Peirce, C. S. and Welby, V. (1977). *Semiotic and Significs: The Correspondence between Charles S. Peirce and Victoria Lady Welby*. SS. Edited by C. S. Hardwick. Bloomington: Indiana University Press.

Ibid, p. 89

Peirce, C. S. (1910). *Essays*. MS [R] 654.

Peirce, C. S. (1932). *The Collected Papers of Charles Sanders Peirce, Vol. II: Elements of Logic*. CP 2. Edited by C. Hartshorne & P. Weiss. Cambridge: Harvard University Press.

Salomon, G., & Perkins, D. N. (1998). Chapter 1: Individual and social aspects of learning. Review of research in education, 23(1), 1-24.

Seedhouse, P. (1996). Classroom interaction: possibilities and impossibilities. *ELT journal*, *50*(1), 16-24.

Short, T. L. (2007). *Peirce's theory of signs*. Cambridge University Press.

Stables, A., & Semetsky, I. (2014). *Edusemiotics: Semiotic philosophy as educational foundation*. Routledge.

Stacey, R. (2003). Learning as an activity of interdependent people. The learning organization, 10(6), 325-331.

Vygotsky, L. S., Cole, M., & John-Steiner, E. (1978). Mind in Society: Development of Higher Psychological Processes.

La place de l'expression orale dans l'enseignement/apprentissage du FLE au secondaire algérien
The place of oral expression in teaching and learning FFL in secondary cycle

Date de réception : 2019-05-26 Date d'acceptation : 2021-05-31

Moustafa Adel, université Abdelhamid Ibn Badis, Mostaganem, adelacharaf@outlook.fr

Résumé

Cet article présente une observation de la place qu'occupe l'oral dans l'enseignement du FLE en Algérie : Notre enquête a touché des classes implantées dans les wilayas suivantes (Oran, Sidi Bel Abbès, Saida, Naama et El Bayadh). Notre problématique est la suivante : la compétence de l'expression orale est-elle enseignée efficacement dans le cycle secondaire ? Au terme d'une enquête basée sur l'observation du déroulement de quelques séances de compréhension et d'expression orale, ainsi que sur un questionnaire soumis à des enseignants de première année secondaire, nous avons pu déduire que ni le temps suffisant ni les moyens adéquats n'ont été mobilisés afin de mener à bien l'enseignement/apprentissage de cette habileté.

Mots-clés : Expression orale, français langue étrangère, compétence, compréhension orale, enseignement

Abstract

Based on the following problem: is the skill of oral expression effectively taught in the secondary cycle? this article presents an observation of the place occupied by the oral expression in the teaching of FLE in Algeria: Our investigation touched on classes established in the following wilayas (Oran, Sidi Bel Abbès, Saida, Naama, and El Bayadh). At the end of a survey based on the observation of a few oral comprehension and expression sessions, as well as on a questionnaire submitted to teachers of the first year of secondary school, we were able to deduce that neither the sufficient time nor the means have been mobilized to carry out the teaching/learning of this skill.

Keywords: Oral expression, FFL, skill, oral comprehension, teaching

الملخص

انطلاقاً من الإشكالية التالية: هل تدرس كفاءة التعبير الشفوي للغة الفرنسية كلغة أجنبية تدريساً فعالاً في الطور الثانوي؟ يقدّم هذا المقال ملاحظات عن المكانة التي يشغلها التعبير الشفوي في تعليم الفرنسية كلغة أجنبية في الجزائر. ولقد مسّ التحقيق الذي أجريناه أقساماً متواجدة في الولايات التالية (وهران ، سيدي بلعباس ، سعيدة ، النعامة ، البيض). وفي نهاية التحقيق المبني على ملاحظة سير بعض دروس الفهم والتعبير الشفويين ، وكذلك على استجواب لفائدة أساتذة السنة الأولى من التعليم الثانوي ، وصلنا للخلاصة التالية والتي مفادها أنه لا الوقت الكافي ولا الإمكانيات اللازمة قد وضعت لضمان تعليم/تعلم جيد وفعال لهذه القدرة.

الكلمات المفاتيح: التعبير الشفوي ، الفرنسية لغة أجنبية ، الكفاءة ، فهم الشفهي ، التعليم

Introduction

Enseigner le français en Algérie vise à faire acquérir aux apprenants algériens des compétences langagières orales et écrites susceptibles de les aider à s'exprimer, à se documenter dans cette langue et à s'ouvrir au monde francophone.

Pour ce faire, le Ministère de l'Education Nationale Algérien propose des programmes d'enseignement où il explicite les objectifs et les démarches à mettre en œuvre pour parvenir aux finalités de cet enseignement. Ainsi, spécialistes de l'enseignement, inspecteurs d'éducation et enseignants étudient régulièrement ces programmes, es révisent pour in fine présenter un manuel et un curriculum qui répondent aux objectifs ciblés.

Cependant, force est de constater que ces efforts ne produisent pas souvent le résultat attendu : arrivés à l'université, la majorité des apprenants algériens ont encore des difficultés en expression orale et ne peuvent prendre la parole en français. Cela ne les empêche pas d'avoir moins de difficultés en expression écrite, ce qui nous fait signaler la différence qui existe entre l'enseignement/apprentissage de ces deux compétences. Pourquoi donc ces lacunes existent-elles ? Où trouvent-elles leur(s) origine(s) ?

Pourquoi les apprenants observés dans le cas de notre expérimentation n'arrivent pas à s'exprimer librement ou du moins de façon correcte à l'oral ? La place de cet enseignement/apprentissage serait-elle la cause principale ? Enseigne-ton suffisamment et de manière adéquate cette compétence ?

L'enseignement de l'oral exige le recours à deux principaux supports pour faire travailler la compréhension et l'expression à savoir : le document audio et audiovisuel. Ces deux moyens permettent de mieux appréhender la langue dans toute sa composition (observer son fonctionnement, découvrir des situations de communication diverses allant du contexte formel à l'informel, en diversifiant les personnages, les registres de langue, les lexiques, les voix, …)

Ergo, la langue y est saisie dans sa prosodie qui représente une composante fondamentale dans l'apprentissage de la langue.

Interrogeons-nous de savoir si les établissements scolaires depuis l'école primaire jusqu'à l'université disposent de suffisamment de moyens technologiques pour travailler l'audio et l'audiovisuel. Ensuite si les enseignants sont formés pour l'enseignement de la compétence orale ; et enfin si cette matière est bien évaluée, si elle dispose d'une progression adéquate.

Notre recherche visait à découvrir la place de l'oral dans l'enseignement/apprentissage du français langue étrangère au secondaire. Nous cherchions par le biais de cette recherche à découvrir les méthodes suivies, les moyens déployés et les démarches mises en œuvre à cet effet.

Pour observer la place que l'enseignement de l'oral occupe dans le système éducatif algérien et dans la pratique de celui-ci, nous avons choisi un échantillon de recherche composé de 10 classes de secondaire dans les wilaya suivantes Oran, Sidi Bel Abbès, Saida, Naama et El Bayadh. Nous avons assisté principalement à des séances d'expression orale qui n'en étaient pas vraiment l'illustration car les enseignants ne les réalisaient que pour le besoin de notre enquête et disaient ne pas avoir l'habitude de les faire pour plusieurs raisons que nous expliquerons à la fin de cet article.

Pour dégager le plus d'informations possibles sur les démarches et moyens de l'enseignement de l'expression orale, nous avons utilisé une grille d'observation basée sur les éléments fondamentaux suivants :

- Observation du comportement de l'enseignant (explication, interaction, évaluation, …)
- Observation du comportement des apprenants (participation, position, réponses…)
- Observation du support pédagogique utilisé (audio, audiovisuel, sons, rythme, …)
- Observation de l'activité (simulation, jeux de rôles, présentation de l'activité, …)

Et afin de nous faire une idée sur la façon dont les enseignants réalisaient leurs séances d'enseignement oral, nous leur avons administré des questionnaires visant entre autres à savoir le temps qu'ils consacraient à l'oral, s'ils disposaient des moyens et des supports nécessaires, et enfin

s'ils focalisaient leur enseignement sur l'oral ou sur l'écrit et pourquoi.

Nous rappelons que notre enquête a été réalisée en 2010.

Cadre conceptuel

Les spécificités de l'oral

Nous allons montrer dans ce qui suit comment dans une situation de communication orale peuvent s'interférer des phénomènes souvent perturbateurs, venant tantôt de celui qui parle, tantôt de son environnement et du milieu où il se trouve. Ces différents phénomènes influent sur le locuteur et doivent être maitrisées et pris en considération dans l'enseignement /apprentissage de l'oral en lange étrangère. Nous citons les principaux traits de l'oralité qui suivront.

Les traits prosodiques

Ces traits qui se manifestant dans la parole, quel qu'en soit le genre, ont des fonctions principalement syntaxiques et sémantiques.

Avant de passer au premier trait marquant, nous définissons d'abord la prosodie. Il s'agit d'un ensemble de phénomènes inhérents à la parole (dont l'articulation, la prononciation, …) qui règlent la chaine parlée, son rythme, et son expressivité et qui sont liés davantage à la phonie et à la musicalité de la langue. : Respect des variations vocales, articulatoires, et rythmiques.

Cette musicalité avec laquelle l'interlocuteur habille ses discours, témoigne enfin de son état d'esprit : user d'accents d'insistance traduit une grande importance accordée au propos dit ; avoir une voix ferme et élevée signifie le sérieux de la situation et le caractère de fermeté du locuteur.

Parmi les traits prosodiques, il y a l'accentuation. Elle est l'importance donnée par le locuteur à un segment de la chaine parlée. Cette importance accordée à la dernière syllabe d'un mot marque un rythme par une durée plus longue que les syllabes précédentes. Cet accent appelé rythmique est un accent principal dans la langue française et l'apprenant doit s'y intéresser pour que se crée l'harmonie de la chaine parlée.

Le second type d'accent est l'accent expressif, jugé facultatif, où l'importance est accordée à la première ou la seconde syllabe et qui sert à appuyer ou renforcer une parole. Il est tributaire de la situation de communication, de l'état psychique du locuteur ainsi que de sa visée communicative : vouloir mettre en valeur un élément du discours plus que d'autres.

Le deuxième trait prosodique est le débit. Il est défini comme la vitesse à laquelle chaque locuteur parle (CUQ « dir », 2003). On peut l'observer au niveau d'un seul énoncé, c'est-à-dire entre les unités qui le composent et se succèdent dans le temps, et également dans le discours complet, entre les différents énoncés qui aboutissent à une signification complète et achevée. L'enseignant de la langue montre à ses apprenants l'importance du débit qui est de laisser l'interlocuteur suivre l'échange verbal, et que l'adoption d'un débit moyen concourt à assurer la compréhension.

En effet, chaque locuteur doit ajuster le débit qu'il adopte selon son interlocuteur, mais aussi en fonction de son objectif de communication : nous imaginons mal un discours politique se réaliser avec un rythme endiablé ou un propos d'urgence dit avec un rythme très lent.

Enfin le débit permet d'établir un contact avec l'interlocuteur et de l'aider à suivre le fil du discours pour en saisir le sens.

Un autre élément qui accompagne logiquement le débit c'est la pause. Elle est un arrêt dans le temps marquant la fin ou le passage d'une phrase à une autre, d'une idée à une autre signalée à l'écrit par des signes de ponctuation. Outre la reprise du souffle, la pause a un rôle syntaxique déterminant car elle délimite le rythme de l'énoncé et son type, déclaratif, interrogatif, … en articulant d'un seul trait tout groupe de mots distincts.

L'arrêt sur un mot, fait ad libitum par le locuteur peut créer un effet d'emphase et contribuer ainsi à la formation du message. Et un arrêt plus ou moins long est un effet d'aposiopèse qui suggère un non-dit et ajoute un sens au propos dit.

Outre l'accent, le débit, et la pause, un autre phénomène relevant de l'oralité est à prendre en considération, c'est l'intonation. Elle bannit la monotonie de la chaine parlée et la fait danser sur des ondes tantôt montantes tantôt descendantes.

Elle est définie comme l'ensemble des modulations de la voix en production de la parole.

En guise d'exemple nous distinguons quelques types d'énoncés qui obéissent à différentes intonations : l'interrogation sans inversion du sujet, sans intonation prête à confusion avec la déclaration ou l'affirmation.

Ex : Elle est contente ? *Intonation montante à l'oral*.

Elle est contente. *Intonation descendante*.

Liaisons et enchainements :

Les unités lexicales porteuses de sens que la grammaire organise selon ses lois, et agence, entretiennent quelquefois des relations obéissant aux règles de la phonétique. Quand on prononce une consonne finale muette d'un mot parce que le mot qui le suit débute par une voyelle, cela s'appelle liaison qui est à distinguer de l'enchainement.

La liaison et l'enchainement dans l'articulation favorisent une fluidité phonologique et créent une harmonie par la continuité de la chaine parlée.

Hésitations et ruptures

L'oral contrairement à l'écrit obéit à des règles de la situation de communication dont l'imprévu. Le locuteur à qui on a posé une question, ou qui veut expliquer, argumenter, décrire ou raconter quelque chose est sujet à l'improvisation, voire l'indécision vis-à-vis de ses propos, car il pense et parallèlement et immédiatement traduit sa pensée en mots. Cette double fonction étouffée par le temps, l'attente de l'autre, et d'autres contraintes n'est souvent pas maintenue et maitrisée. Nous observons là une difficulté à laquelle font face aussi les apprenants d'une langue étrangère et qui doit faire l'objet d'une formation particulière pour y remédier.

Alors, le locuteur a inéluctablement recours dans ce cas de figure aux reformulations dont découlent des ruptures et ce jusqu'à ce que le message soit bien exprimé et le propos compris. Exemple : Enfin, …je veux dire, …, ce n'est pas que…, voilà ! ...euh…tout à l'heure je disais…, en fait, dire que…c'est ce que, déjà…voilà, on peut….

Les parasitages

Le bruit qui nous entoure (cris de gens, bruit d'engins, vent…) présente un obstacle à la communication orale. Il est très rare que l'on soit à l'abri de tout cela, le bruit est partout. L'ensemble de ces bruits divers nous force à faire plus d'effort quant à l'écoute, ainsi qu'à la parole : on s'approche encore de son interlocuteur, on élève de sa voix, on répète si nécessaire, on sollicite la répétition à cause de la mauvaise audition.

Ces parasitages qui vont jusqu'à entraver la communication orale, nuisent aussi à la réflexion, la perturbent, déconcentrent, et ainsi touchent la maitrise de soi. On peut s'énerver, on stresse, …

Il est donc nécessaire, quant à l'enseignement de l'oral de prendre en compte l'importance de ces effets qui proviennent de la nature même de l'oral comme nous l'avons déjà précisé.

Les interruptions de la parole

Comme on n'a pas généralement l'occasion de parler seul et d'avoir ce pouvoir sur les autres en les faisant taire, et que la communication se construit sur l'échange et le partage, l'intervention de l'interlocuteur pour rebondir, contester une idée, en corriger une autre, manifester son désaccord, représente une interruption de la parole et rectifie par là le cours de la conversation. Il faudrait ainsi faire habituer l'apprenant à reprendre la parole ou à la poursuivre sans perdre le fil de ses idées. (Desmons et ali., 2005, p. p20-25).

La compétence de l'oral entre compréhension et production

Juger de la compétence orale d'un apprenant c'est l'évaluer d'abord en compréhension qui va du mot à la phrase puis au texte ou à l'énoncé oral long puis à l'expression.

Quant à la compréhension, l'apprenant en sera capable après avoir franchi des étapes à la fois perceptives et cognitives. Il commence par l'audition des sons et leur perception grâce à l'ouïe afin qu'il distingue les différents phonèmes, les voyelles, les consonnes, les longueurs, la musicalité, …Cette perception est d'abord globale et confuse, puis à force d'entrainement elle se précise et une discrimination entre les lettres, les mots, et les rythmes s'opère donnant naissance au sens des unités entendues. C'est à cette occasion

que l'apprenant relie signifiant ou image acoustique et signifié.

Faire écouter régulièrement des enregistrements aux apprenants pour les familiariser avec les formes de la langue étrangère est de ce fait une priorité d'enseignement de l'oral. Il est nécessaire de prévoir plusieurs écoutes afin que le message entendu soit cerné et compris. Signalons ici qu'il ne suffit pas seulement de comprendre des mots pour saisir le sens du message mais il y a lieu de maitriser les différentes structures syntaxiques, d'identifier le dit et le non-dit, d'intégrer le discours dans un contexte particulier, de comprendre les implicites culturels et d'identifier la visée communicative de tout énoncé.

Apprendre à comprendre un discours oral en langue étrangère court à la perfection d'une aptitude humaine naturelle qui est de « donner sens » selon une attitude active comportementale et cognitive. La compétence de compréhension a deux objectifs dont le premier est d'acquérir une attitude active de réception, de réflexion et d'analyse, et le second c'est bien entendu de s'initier à la langue étrangère.

Deux types de support sont employés pour enseigner la compréhension orale : l'audio et la vidéo. Le support audio renforce la perception auditive car les sons ne sont accompagnés d'aucun autre élément technique tandis que la vidéo vise le développement à la fois de la perception auditive et de celle visuelle. L'image peut donc aider à comprendre le discours entendu parce qu'elle est une illustration contrairement au support audio qui sert à faire travailler plutôt l'imagination de l'apprenant et ne lui fournit pas de représentation sans effort mental. Il faudrait donc que l'un ou l'autre support soient utilisés selon l'objectif ciblé et non de façon alternative hasardeuse et fortuite.

La compréhension orale prépare automatiquement mais pas forcément suffisamment à la production et à l'expression de l'oral du fait qu'elle fournit à l'apprenant des données (mots, façons d'expressions, locutions, sonorités, …) qui vont être stockées dans sa mémoire et réemployées par la suite.

Enfin cette compétence est évaluée soit à l'oral soit, contrairement à une idée reçue très répandue car à notre sens non réfléchie, par écrit. L'apprenant dit ce qu'il a écouté, le commente, en parle, ou en rend compte par écrit. Dans les deux cas, les informations recueillies permettent à l'évaluateur de savoir si l'apprenant a compris ou non.

Tester la compréhension orale des apprenants se fait à travers des questions de compréhension allant du simple au complexe et touchant à l'explicite et à l'implicite en prenant en considération bien évidemment le niveau des apprenants et les objectifs de l'évaluation. Le CECR (cadre européen commun de références pour les langues) conçoit des modèles d'évaluation qui semblent à notre sens représentatifs d'une évaluation logique, cohérente et exhaustive car d'abord il varie les questions (QCM, questions ouvertes, …), qu'il est progressif, et qu'il traite des contenus fondateurs du thème proposé (informations nécessaires au déroulement d'un événement, dates, pourcentages, personnage principaux, …)

L'apprenant commence donc toujours par découvrir les sonorités de la langue étrangère et se familiarise avec ses rythmes, pour pouvoir ensuite reproduire certains énoncés entendus, imiter en répétant, bref, commencer à produire et à s'exprimer quitte à ne pas formuler des phrases correctes ou à ne pas être conscient de ses propres dires.

La production orale se traduit dans la capacité à transposer ses idées en un système phonétique et grammatical intelligible et soumis aux contraintes de la communication. Il y a dans la parole un effort physique d'émission d'air et de voix associé à un autre qui a trait à l'organisation de ses idées pour les bien rendre. Cet effort double est d'autant plus difficile en phase d'apprentissage de la langue étrangère à cause de la non automatisation du système de cette langue : le contrôle de sa langue est très élevé et les erreurs sont nombreuses.

Le contrôle de sa propre production est aussi grand quant à l'utilisation du lexique et à la formation des structures syntaxiques : l'apprenant est en interrogation continue pour savoir s'il a bien prononcé, utilisé le mot dans son sens exact, s'il a formé une phrase correcte syntaxiquement, et enfin s'il s'est fait entendre. Cette interrogation lui prend du temps et c'est pourquoi il risque les hésitations, les arrêts, les bribes, voire l'abandon de la parole.

L'intervention de cette opération métacognitive n'est évidemment pas naturelle et elle s'ajoute aux difficultés à apprendre une langue étrangère. Mais quels sont les exercices qui permettent d'accéder à la prise de parole spontanée, moins contrôlée et fluide ?

Nous proposons ici quelques techniques, stratégies et exercices susceptibles d'aider l'apprenant à s'exprimer en langue étrangère et faire disparaitre ce contrôle.

1- La répétition : c'est une action machinale qui demande la bonne perception du message entendu et qui permet de travailler la prononciation et la prosodie de la langue. L'apprenant est invité à répéter des séquences entendues d'un reportage, d'une émission, d'un dialogue en étant tout à fait fidèle aux propos dits. Il aura à répéter plusieurs fois le même message afin que sa langue (nous parlons ici de l'organe) s'accommode aux différentes flexions et positions que l'apprenant n'est pas capable de réaliser dans sa langue maternelle. Le travail de l'enseignant est donc de choisir des messages qui répondent à ses objectifs d'enseignement : faire travailler des messages courts ou plutôt longs, viser le phonème /ou/, le son /u/, la combinaison /oin/,/ein/, /ien/,…

La répétition permet également de créer des prototypes linguistiques qui donneraient lieu à des productions ultérieures et qui représentent des points d'ancrage à l'apprentissage de la langue.

2- La reformulation : l'enseignant fait écouter un message à l'apprenant et lui demande de le dire avec d'autres termes et de façon plus simple. Il peut lui proposer des phrases au choix et il va choisir celle qui reformule le message entendu pour la redire. L'exercice de la reformulation permet à l'apprenant de se libérer de la répétition machinale et représente un pas important vers l'expression libre.

3- Jeu de question/réponse : préparer un ensemble de questions orales à poser à l'apprenant à condition que ces questions soient relatives aux centres d'intérêt de ce dernier, qu'elles soient adaptées à son niveau d'apprentissage. Ces questions auraient trait par exemple à la santé de l'apprenant, au temps qu'il fait, à ses loisirs et préférences, à ses programmes télévisés de prédilection.

4- Commentaire d'images : présenter à l'apprenant des images et photos qu'il doit commenter, y reconnaitre des personnages, des couleurs, des événements. Il peut également imaginer une situation de communication entre les personnages existants.

5- Le débat : proposer un sujet aux apprenants et créer entre eux un contexte de controverse et de conflit afin de les exhorter à parler. Comme le débat est souvent un prétexte pour la provocation, l'apprenant se trouve en défi, voire dans l'obligation de prendre la parole pour se défendre, se mettre en valeur, ou s'en prendre à son adversaire, bref « rendre des coups ».

6- Le jeu de rôle : l'enseignant propose à l'apprenant des rôles inscrits dans une situation de vie qu'il doit jouer. L'apprenant peut choisir le personnage qui lui va le mieux ou qui lui ressemble le plus. Il peut également tenter de nouveaux rôles. Un temps de préparation du jeu est accordé à l'apprenant d'une part pour préparer les répliques et s'y entrainer, d'autre part pour incarner l'esprit du personnage joué (attitudes, voix, registre de langue, statut, mimiques, gestes, …)

J.P Cuq et Isabelle Gruca (2005) expliquent cette activité ainsi :

« On propose donc aux apprenants des scénarios fonctionnels qui leur fournissent la situation (le lieu, l'action), les rôles (profil des personnages qui sont impliqués) et des séquences d'actes à réaliser. Les apprenants, après un temps de préparation, produisent leur dialogue en groupe et la règle essentielle est de maintenir la conformité des échanges par rapport aux éléments caractéristiques de la situation donnée et surtout du personnage incarné, de traduire par le rythme, l'intonation, la mimique et des attitudes corporelles les intentions de communication et, enfin, de suivre les règles pragmatiques des formes linguistiques mises en situation. »

La simulation globale : après avoir joué des rôles, l'apprenant s'habitue à l'échange verbal dans un cadre fabriqué et passe ensuite à la fabrication de ses propres rôles, personnages, décors. Cette activité est plus complexe que la précédente car l'imagination et la créativité des apprenants sont ajoutées à son entrainement à la parole en langue étrangère.

Ces deux activités permettent de travailler à la fois le verbal et le non-verbal et ainsi elles installent chez l'apprenant un réflexe langagier complet en ce sens qu'il lie l'acte langagier au mouvement et au geste et donc à l'acte comportemental. Grâce à cet apprentissage qui imite la situation naturelle de la communication chez l'homme, l'apprenant sera à même d'apprendre dans une situation de pratique et dépasser les exercices systématiques de la langue qui le condamnent à demeurer sur son séant languissant de passivité car la langue n'est pas une simple entreprise intellectuelle et ne doit pas s'enseigner ainsi.

Dans ces deux activités plus que dans les autres, le rôle de l'enseignant est crucial. Il se trouve animateur et quelquefois acteur au sens cinématographique afin de montrer l'exemple du jeu à ses apprenants et les aiguiller dans sa réalisation. Son rôle est également d'encourager le réticents, de féliciter les bons, de faire délier la langue des timides, de tempérer l'enthousiaste, de dynamiser les apathiques, de décoincer les complexés, de gérer les émotions, de diriger les discours et de les corriger, d'esquiver et de prévenir les conflits naissant des maladresses, de prévoir les imprévus, et enfin d'évaluer cette tâche pédago/didactique.

7- Exploiter certaines émissions télévisées : faire jouer l'apprenant à travers la diffusion d'une émission et en l'invitant à répondre en même temps que les candidats avant de dévoiler la réponse recherchée. Nous avons essayé dans le cadre de notre enseignement de l'expression orale de travailler avec nos apprenants sur quelques émissions que nous citons ici en exemple : *Harris, Slam, Remuez vos méninges, questions pour un champion, des chiffres et des lettres. (Voir en annexes le descriptif de chaque émission)*

8- Traduire un énoncé : proposer aux apprenants un extrait oral dit en langue maternelle et leur demander à tour de rôle de transposer ce qu'ils ont entendu en français pour voir s'ils arrivent à traduire correctement le sens et produire des énoncés corrects en langue française. De là, l'enseignant relève toutes les erreurs commises, les fait remarquer et y remédier à travers un compte-rendu final.

9- Réordonner des énoncés oraux : demander aux apprenants d'écouter attentivement des phrases dont les mots sont désordonnés et les réordonner oralement mais avec rapidité. Exemple : annoncer la phrase suivante, « condition, vous, à pouvez, de, réussir, travailler »

Analyse des résultats de la production orale

1- L'activité de production orale

Pour savoir comment les apprenants pratiquaient l'expression orale en classe, nous avions cherché les deux principaux éléments suivants : S'agit-il d'une simulation globale ? S'agit-il d'un jeu de rôles ?

La simulation globale comme le jeu de rôles font acquérir la parole à l'apprenant. En effet, l'avantage de ces activités est de projeter l'apprenant directement dans la communication. Cette situation lui exige l'exploitation de ce qu'il apprend en français (compétences linguistiques, communicatives, pragmatiques, …).

En compétence communicative et pragmatique, il va apprendre à accepter l'autre, à le comprendre, le respecter…et là un autre objectif intervient, c'est la socialisation de l'apprenant.

Sa compétence langagière se traduit dans sa capacité à réemployer une notion grammaticale déjà vue (ex : employer le conditionnel, le subjonctif, …) afin de parler. Il pourra parallèlement réinvestir le lexique qu'il a acquis (employer des adjectifs, des expressions, des noms, …).

L'apprenant n'étant pas seul heureusement, se trouve contraint à s'adapter à l'autre, c'est-à-dire agir et réagir en fonction de ce que dit ou demande son interlocuteur. Ainsi, il peut d'abord écouter, puis comprendre, enfin répondre. Il s'agit là d'une situation de communication quasi réelle, car pleine de contraintes dont l'immédiateté.

Le rôle de l'enseignant est ainsi d'assister les apprenants jouant et principalement de les évaluer.

Cependant, à aucun moment de notre enquête nous n'avons assisté à une de ces activités. 100% des cas ont été restreints à des questions/réponses.

Vu que l'apprenant n'avait pas la chance d'être acteur en sa classe, d'endosser une responsabilité à travers un rôle, de se sentir

important, et qu'il demeurait tout le temps récepteur des questions de l'enseignant, nous constations que sa compétence orale ne pourra progresser.

"Les jeux de mise en situation permettent à un groupe de vivre une situation qui simule certains aspects réels. Ces jeux favorisent l'expérience de la négociation, l'expérimentation et le dynamisme du groupe. Idéal pour prolonger une situation de travail de groupe, faire la synthèse d'éléments travaillés, les élèves se voient confier un rôle dans une situation : animateur radio pour réinvestir des outils de communication en langue vivante, par exemple." (BIHOUEE., 2009)

2- Durée de l'activité

Cette fois-ci, après avoir remarqué qu'il n'y avait pas eu de séances de compréhension ni de production orales, nous voulions évoquer le point de vue des enseignants quant au temps accordé à l'oral.

La majorité des enseignants que nous avons interrogés, nous ont certifié que l'oral se faisait pendant toutes les séances.

Cependant, nous nous demandions ce que ces enseignants, qui affirmaient faire de l'oral à tout moment, et que ces séances duraient plus qu'une demie heure, tout en sachant que la séance d'oral avait lieu une fois par séquence, et qu'ils n'utilisaient pas de support audio, et n'organisaient pas de jeu de rôles pour leurs apprenants, appelaient enseigner l'oral ?

L'explication, à notre humble avis serait la suivante : soit ils considéraient que répondre par un mot à une question c'était de l'expression orale, soit ils ne faisaient pas la différence entre l'oral comme moyen d'enseignement et l'oral comme objet d'apprentissage.

En tout cas, même si à l'oral on consacre une heure comme c'est indiqué dans les programmes, nous trouvons que ce temps par rapport à celui consacré à l'écrit demeure insuffisant.

3- Les conditions de l'activité d'oral

Il fallait observer les conditions dans lesquelles l'activité de production orale a été réalisée le lieu, les moyens et la disposition des tables ont été mis en question.

D'abord, nous avons observé que toutes les séances d'oral se sont déroulées dans la salle de classe.

Quand il s'agissait d'un jeu de rôles, cette salle n'était pas l'endroit idéal. En effet, les apprenants jouaient ne pouvant pas se déplacer librement se trouvaient bloqués et donc privés d'expression.

L'enseignant embarrassé par cet obstacle, tentait de trouver une solution à cette réduction de l'espace en poussant les tables contre les murs. Nous imaginons combien ce travail avait pris de temps, et combien il était fatigant quand il était récurrent !

En outre, par "moyen" nous désignons tout matériel utilisé au service de l'expression orale (photocopies de textes, CD, magazines, images, chaises mobiles, laboratoires de langue, médiathèque, objets et produits illustratifs, …). Aucun de ces matériels n'a été utilisé.

Enfin, concernant les tables, elles étaient disposées en rangées, et elles n'étaient pas mobiles donc difficiles à déplacer pour le regroupement.

Nous pensons que ce manque d'équipement dans les établissements ou le fait d'être inexploité ne favorise pas l'enseignement/apprentissage de la compétence orale.

4- La reformulation

Afin qu'il se fasse comprendre, l'enseignant reformulait ses questions, simplifiait ou clarifiait sa consigne car c'est d'abord de là que les apprenants commençaient à parler.

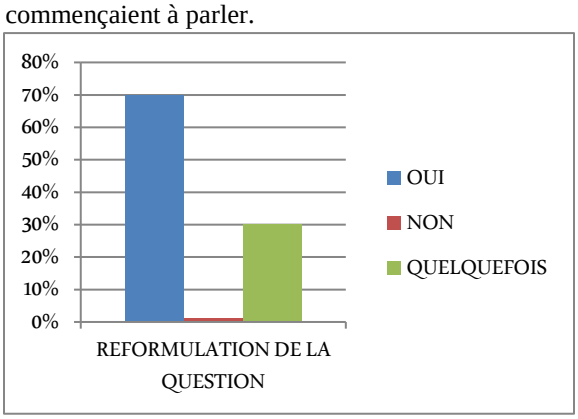

Figure01 : L'enseignant reformule-t-il ses questions ?

70% des enseignants vus réexpliquaient, répétaient, et reformulaient leurs questions. Malgré cela, les apprenants ne prenaient pas la parole, ne tentaient de répondre que rarement. Pourquoi ?

La majorité des enseignants interrogés confirmaient que les apprenants ne parlaient pas parce qu'ils n'avaient pas de compétence linguistique (manque de vocabulaire, faiblesse en grammaire, …).

Pourtant, supposons que l'apprenant ait la bonne réponse ainsi que les mots pour l'exprimer, répondrait-il forcément ?

Dans ce cas-là, certains renvoient ce mutisme des apprenants à la timidité, d'autres à la peur (notamment de faire des erreurs et d'être par conséquent la risée de ses camarades).

A notre sens, après l'avoir démontré dans l'analyse précédente, nous résumons les causes de ce mutisme en disant que les apprenants ne sont pas habitués à parler en français en classe : ils n'ont pas toujours l'occasion de s'exprimer et ils ne sont pas motivés.

5- La correction des erreurs en production

Parmi toutes les tâches qu'effectuait l'enseignant en classe quant à la transmission du savoir, il y a eu son intervention par rapport aux réponses des apprenants.

En effet, une réponse est une phrase à évaluer. Cette évaluation porte à la fois sur le fond et sur la forme. S'agissant du fond, l'enseignant vérifiait si la réponse était juste ou fausse, ensuite sur la forme, il jugeait l'énoncé oral.

L'énoncé oral de l'apprenant va être vu selon deux axes : linguistique (fautes de grammaire, de vocabulaire, …) et phonologique (articulation, prosodie, …).

L'importance des deux aspects cités ci-dessus étant indéniable, nous avons effectivement trouvé qu'à 100% les enseignants corrigeaient les phrases produites par leurs apprenants.

Toutefois, cela n'est pas suffisant car à l'oral, à la différence de l'écrit, le paramètre phonologique est à prendre en charge. Tout ce qui a trait à l'oralité doit être évalué. Est-ce le cas dans notre observation ? Quels types d'erreurs les enseignants corrigent-ils généralement ?

6- Types d'erreurs corrigées

Les erreurs commises par les apprenants ont été à 100% de langue, contre 60% d'oralité.

Nous aimerions signaler le fait qu'aux erreurs d'oralité aucune importance n'a été accordée par les enseignants : quand il s'agissait de la conjugaison d'un verbe, de la place d'un adjectif, ou de l'utilisation d'un autre mot, on y remédiait. Néanmoins, n'ont pas été corrigés la mauvaise articulation, l'incohérence des rythmes et des pauses, l'absence de l'intonation, l'écorchement des mots, l'irrégularité du débit, l'inexistence d'accents, …

"En matière de langue parlée, la clef du succès est un professeur bien au courant de ces faits, qui s'y intéresse et saisit toutes les occasions pour attirer l'attention des élèves sur les véritables difficultés de cet apprentissage. La poésie et les chansons sont d'excellents moyens d'enseigner le rythme, la durée des syllabes, la valeur des voyelles. » (MARTINET A (dir)., 1973)

Nous estimons qu'elle est déplorable cette absence de sensibilisation à l'oral. C'est une lacune qui vient à tort s'ajouter aux autres déjà constatées et nous laisse réfléchir à la façon dont l'oral du français est enseigné à l'école algérienne.

7- Position de l'apprenant

La méthode questions/réponses employée par les enseignants, dans toutes les séances observées, impliquait une position unique des apprenants, c'est qu'ils ont été dans 100% des cas assis.

Ce type de communication conforme aux conférences, aux exposés, ne mettait pas l'apprenant au centre de la communication, et de ce fait il se sentait moins concerné, moins motivé, moins actif, donc moins présent.

Si nous faisons un calque sur la vie quotidienne de chacun, afin d'y préparer l'apprenant, nous remarquons que dans la majorité des cas, les échanges langagiers se font debout (acheter, saluer, discuter, …), ce qui reflète d'ailleurs l'importance de la communication orale dans notre vie.

Nous avons remarqué que cette condition a été occultée dans les activités de production orale. Dans 100% des cas, les apprenants ont parlé en ayant été sur leur séant.

En revanche, être debout, en se déplaçant et en effectuant des mouvements tout en parlant, ressemble vraiment à la réalité. Les apprenants en s'y entrainant alterneraient compétence langagière et compétence pragmatique.

Evidemment, cela se justifie dans notre cas, comme nous l'avons déjà vu, par l'absence des activités de jeux de rôles et de simulation globale.

8- Les échanges de parole

En classe, il y a deux acteurs principaux : l'enseignant d'une part, les apprenants de l'autre.

Quand il s'agit d'une leçon frontale (magistrale) reflétant la pédagogie traditionnelle, la parole va du « dominant », à savoir l'enseignant vers l'apprenant « le dominé ».

Or, dans une approche communicative ou par les compétences, l'apprenant est mis au centre du processus d'enseignement/apprentissage, ainsi il pense son apprentissage en exerçant un regard sur soi, et un contrôle lui permettant de s'auto évaluer.

Outre l'autoévaluation, la co-évaluation nous intéresse également. Cette évaluation "mutuelle" nait du dialogue et de l'échange.

Or, la dominance de la parole du professeur créait dans 100% des séances, un échange de type enseignant→apprenants et jamais apprenant→ apprenant.

Ce manque de communication interpersonnelle (surtout entre apprenants) empêchait qu'un échange oral ne se fasse, diminuait la confiance entre les apprenants, bannissait l'ambiance de la classe.

9- Participation des apprenants

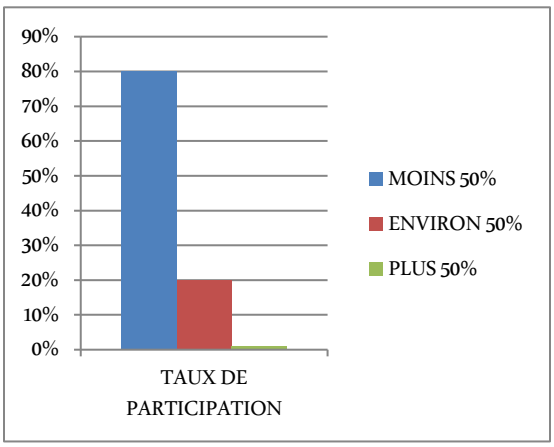

Figure02 : les apprenants participent-ils aux échanges de parole ?

Les apprenants ont été généralement passifs : à 80% le taux de leur participation a été estimé à -50%.

La participation des apprenants dans la prise de parole représente pour l'enseignant un indicateur à travers lequel il évalue leur compréhension, leur expression et leur motivation.

Dans cette interaction, l'enseignant va aussi se remettre en question, ou remettre en question l'objet enseigné.

Cependant, lorsque le silence dominait la classe et que seulement un apprenant ou deux levaient le doigt, il serait normal de s'interroger là-dessus.

Tentant de justifier ce phénomène, nous avons interrogé plutôt les apprenants manifestant le désir de parler et qui représentaient la minorité.

Ces apprenants qui ont de bonnes notes en français, qui n'hésitaient pas à prendre la parole en classe, étaient ceux dont les parents avaient un niveau intellectuel notable (médecins, ingénieurs, professeurs de français, …), mais pour la majorité des apprenants, l'oral était loin d'être acquis.

10-Réponses des apprenants

L'incapacité des apprenants à s'exprimer transparait également dans la qualité de leurs propos : leurs réponses ont été à 100% réduites à des mots isolés.

L'apprenant se montrait incapable de faire des phrases complètes, même simples (avec sujet, verbe, complément.), il se contentait d'énoncer à tort et à travers des mots qu'ils soient des verbes, des noms, des adjectifs, …

Nous avons remarqué ainsi que le temps de l'expression de l'apprenant était de plus en plus insuffisant, même quand on lui donnait l'opportunité de parler, il répondait avec un mot étant donné qu'il n'était pas habitué à s'exprimer en continu.

Conclusion

La présente recherche nous a permis d'identifier la place qu'occupait l'enseignement de l'oral dans les classes étudiées. Nous pouvons donc déduire à ce propos que l'enseignement/apprentissage de l'oral ne possède pas une place importante dans les classes du FLE

visitées. En guise de synthèse, nous déduisons les remarques suivantes :

- L'absence des activités de jeu de rôles ;
- L'insuffisance du temps d'expression orale (-15mn/séance) ;
- La négligence par les professeurs des erreurs relevant de l'oralité ;
- L'unique type d'échange enseignant→ apprenants;
- Manque de participation des apprenants (-50%) ;
- Absence de motivation chez les apprenants ;
- L'incapacité des apprenants à construire des phrases complètes ;
- Manque de moyens audiovisuels,
- Lacunes chez les enseignants dans la maitrise de la formation à l'oral,

Enfin, les défis pédagogiques et didactiques qui caractérisent l'enseignement de l'oral demeurent multiples et difficiles à relever. C'est pourquoi, il serait temps de mettre en valeur cette compétence et y consacrer tout le temps nécessaire et y préparer les conditions adéquates (progression, modalités d'évaluation, formateurs spécialisés, méthodes idoines, …). Va-t-on, toujours laisser la part de lion à l'enseignement de l'écrit au détriment de l'oral ? Cela sert-il les objectifs que le Ministère de l'Education Nationale s'est fixés ? Allons-nous nous tourner vers l'oral et en faire un tremplin pour l'écrit ? Visera-t-on d'ores-et-déjà à former des usagers de la langue française ?

Nous ferions enfin les principales suggestions dont nous avons remarqué l'absence tout au long de cette enquête à savoir :

- Consacrer davantage de temps aux séances de l'oral en production et en compréhension,
- Former les enseignants de langue plus spécialement à l'enseignement de l'oral,
- Doter les établissements scolaires de moyens et d'équipements techniques pour l'enseignement de l'oral (laboratoires de langues, aides pédagogiques numérisés, …)
- Prévoir une évaluation formative régulière ainsi qu'une autre certificative de l'oral pour exhorter les apprenants à accorder de l'importance à cette compétence et la mettre pus en avant.

Références bibliographiques

BIHOUEE, P. (2009). *Cours et supports* : L'art de préparer sa classe, Editions Eyrolles, Paris.

CUQ, J.P et GRUCA, I. (2005). *Cours de didactique du français langue étrangère et seconde*, PUG, Grenoble, France.

DESMONS, F., FERCHAUD, F., GODIN, D., GUERRIERI, C., GUYOT-CLEMENT, C., JOURDAN, S., KEMPF, M-C., LANCIEN, F., & RAZAKAMANANA, R., (2005). *Enseigner le FLE* : Pratiques de classe, Belin, Paris.

MARTINET, A (dir)., (1973). Encyclopédie de la pléiade., *Le langage (le circuit de la parole)*, Gallimard, Paris.

MAURICE, G., *Le bon usage*, Editions Duculot, Belgique, 1993. (Douzième édition)

Ministère de l'Education Nationale. (Mars 2005). *Programme de première année secondaire*, ONPS, Alger.

NARCY-COMBES, M-F. (2005). *Précis de didactique* : Devenir professeur de langue, Editions Ellipses, Paris.

PLAQUETTE, H., (2006). *L'expression orale* : Réseau des thématiques, Editions Ellipses, 2ème édition, Paris.

Dictionnaires

Dictionnaire le Petit Larousse illustré 2009, Editions Larousse, Paris, 2008.

CUQ J-P (dir)., (2003). *Dictionnaire de didactique : Du français langue étrangère et seconde*, Clé international, Paris.

Investigating Integrative and Instrumental Motivation and Vocabulary Learning among Third Year English as a Foreign Language Secondary School Students at Batna Province, Algeria

Date de réception : 2018-12-16 Date d'acceptation : 2021-06-15

Nassima Kalkoul*, Université Batna 2, kl.nassima@gmail.com
Fatiha Hamitouche, Université Alger 2, f_hamitouche@yahoo.com

Abstract

A myriad of studies around the world have attempted to study the interdependence of motivation and achievement, however, few have tackled the issue in relation to vocabulary learning, noticeably, in foreign language learning contexts. The present work was developed in order to explore the influence of motivation on Algerian EFL secondary school learners' vocabulary learning. A total of 100 EFL students who were at third-year level of secondary education took part in the study. Data was gathered through the administration of a questionnaire adapted from Gardner's (1985) AMTB to assess participants' type of motivation according to the instrumental/integrative dichotomy. An additional section of the questionnaire was devoted to examine their level of English vocabulary knowledge. Results indicated the outperformance of the integratively motivated learners in vocabulary knowledge. The study outcomes can serve to help educators to take appropriate measures to instil stronger motivation among secondary school students and consequently shed more light on the existing problems Algerian learners experience in their EFL learning.

Key Words: Vocabulary Learning, Foreign Language Learning Motivation, Integrative Motivation, Instrumental Motivation, Secondary School Level Learners.

Résumé

Beaucoup d'études dans le monde ont tenté de rechercher l'interdépendance de la motivation et les résultats académiques des étudiants, mais peu ont abordé la question en relation avec l'apprentissage du vocabulaire, notamment dans des contextes d'apprentissage de langues étrangères. Le présent travail a été développé afin d'explorer l'influence de la motivation sur l'apprentissage du vocabulaire des apprenants des écoles secondaires algériennes. Au total, 100 étudiants en troisième année secondaire ont participé à l'étude. Les données ont été recueillies par l'intermédiaire d'un questionnaire adapté de l'AMTB de Gardner (1985) permettant d'évaluer le type de motivation des participants en fonction de la dichotomie instrumentale / intégrative. Une section supplémentaire du questionnaire a été consacrée à l'examen de leur niveau de connaissance du vocabulaire anglais. Les résultats ont montré la surperformance des étudiants motivés par la motivation intégrative dans l'apprentissage du vocabulaire. Les résultats de l'étude peuvent aider les éducateurs à prendre les mesures nécessaires pour renforcer la motivation des étudiants du secondaire et ainsi mieux traiter les problèmes existants que les apprenants algériens rencontrent dans leur apprentissage de l'anglais.

Mots –Clés : L'apprentissage du vocabulaire, Motivation de l'apprentissage des langues étrangères, Motivation intégrative, Motivation instrumentale, étudiants du niveau secondaire.

الملخص

تطرقت العديد من البحوث حول العالم الى دراسة العلاقة الارتباطية بين التحفيز والتحصيل العلمي ، إلا أن قلة منها تناولت هذه المسألة فيما يتعلق بتعلم المفردات ، خصوصا في سياق تعلم اللغات الأجنبية. تسعى هذه الدراسة الى استطلاع مدى تأثير التحفيز على تعلم مفردات اللغة الانجليزية وذلك على مستوى التعليم الثانوي في الجزائر. شارك في الاستفتاء مئة تلميذ من المستوى الثالث في الطور الثانوي. جمعت البيانات عن طريق استبيان تم اعتماده من مجموعة جاردنر للأسئلة المتعلقة بالحوافز والاتجاهات وهذا لتقييم نوع حوافز المشتركين استنادا للتفرع الثنائي لجاردنر المتمثل في الحوافز التكميلية والنفعية. كما تم تخصيص قسم إضافي في الاستبيان للاطلاع على علاقة نوع التحفيز بمدى معرفة التلاميذ لمفردات اللغة الإنجليزية. اظهرت النتائج تفوق أداء التلاميذ ذوي الحوافز التكميلية. تساعد نتائج هذه الدراسة الاساتذة على اتخاذ التدابير الملائمة من اجل بعث الحوافز المناسبة في نفوس تلاميذ الثانويات ، وبالتالي تقوم بتسليط المزيد من الضوء على المشاكل التي تصادف التلاميذ الجزائريون في تعلم اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية.

الكلمات المفاتيح: تعلم المفردات ، تحفيز تعلم اللغات الأجنبية ، التحفيز التكميلي ، التحفيز النفعي ، تلاميذ الطور الثانوي.

* Corresponding author

Introduction

Everything needs motivation and a reason for action. Motivation is undoubtedly a paramount factor to succeed in any given task, and it is considered as a determinant element in educational success.

The study of motivation was a major point of interest in psychology and education during the past decades, and as a result, a myriad of studies tried to approach the concept from different perspectives in an attempt to understand this multi-faceted complex phenomenon. Research on motivation in second/foreign language learning was heavily influenced by the work of the Canadian Psychologist R. C. Gardner and his student Lambert (1972) who initiated several motivations related studies in the Canadian context. The obtained results constituted the cornerstone for further research and stimulated worldwide interest in the topic.

In the Algerian context, there is a scarce existing body of research on the issue of motivation in the teaching-learning process, and specifically, in relation to EFL teaching and learning. In fact, despite researchers trying to cast light on the interdependence of EFL learners' achievement and motivation, little attention was directed to tackle the issue in relation to vocabulary learning.

Undoubtedly, vocabulary learning is at the core of any successful language learning situation. The researcher, an Algerian university EFL teacher who taught previously the secondary schooling level, observed during her three years of teaching experience a lack of vocabulary mastery among EFL secondary school learners which resulted in poor academic performance, be it written or oral. Nonetheless, the issue of vocabulary learning and students' learning motivation needs to be dealt with in that very specific context in order to come up with adequate remedial plans for improved academic outcomes. Secondary education is pivotal to learners' future academic life, that is why any possible disturbances in motivation need to be detected and dealt with at that critical level before attending university.

Accordingly, the present study is an attempt to examine Algerian EFL secondary school learners' type of motivation based on Gardner's Socio-Educational Model of language learning. Additionally, it tries to investigate the existing relationship between learners' motivation type and vocabulary acquisition so to uncover the type that results in better mastery of English vocabulary.

Statement of the Problem

Vocabulary learning plays a significant role in language learning (Zimmerman, 1997b; De Bot, Paribakht, & Wesche, 1997). It is increasingly important to integrate vocabulary learning research to the overall existing FLL theoretical knowledge, especially in Algeria. In fact, it has been noticed by the researcher; who taught English subject at a secondary school for three years, that students at that level demonstrate a lack of vocabulary mastery resulting in a poor overall performance in their EFL learning.

Actually, Algerian secondary schools adopt the competency-based approach (CBA) in teaching English as a foreign language. This approach merges both types of motivation, integrative and instrumental, as learning becomes learner-centred where different real-world situations are created in order to stimulate communication and enhance the ability to deal with problem-solving issues. However, the structure of Algerian EFL secondary students' motivational attitudes towards English learning has not been highlighted in research.

As a result, there are almost no studies investigating the role of different levels of motivation in EFL learning, especially in relation to vocabulary learning, and more evidence on the role of motivation on vocabulary knowledge in EFL students' learning performance is required.

Therefore, the present study is an attempt to add to the scant body of knowledge about Algerian secondary school students' motivation towards learning English as a foreign language by following in the footsteps of previous studies while taking account of the nature of the researched context.

Research Questions

The current research is a descriptive one that deals with investigating Algerian EFL secondary school learners' motivation type in relation to

vocabulary mastery. Thus, the work is an attempt to understand the following research questions:

- What is the prevailing motivation type (integrative or instrumental) among Algerian EFL secondary school learners?
- What causes Algerian secondary school learners' demotivation for learning English vocabulary?
- Are students who evaluate themselves positively in English vocabulary learning integratively or instrumentally motivated?

1. Literature Review

1.1. Gardner's Socio-Educational Model

As mentioned before, Gardner and his associates were the pioneers to undertake studies on motivation in language teaching and learning. From a socio-psychological perspective, Gardner highlighted the fact that learning a language is different from learning any other subject since it involves adding elements of a different cultural group into one's own culture (Gardner& Lambert, 1972), and is easily influenced by a range of social factors, such as prevailing attitudes toward the language, geopolitical considerations, and cultural stereotypes (Dörnyei, 2005). In this vein, Gardner tried to account for differences in motivation to master the language of another community through integrating social and individual psychology.

Motivation is defined as "the combination of effort plus desire to achieve the goal of learning the language plus favourable attitudes toward learning the language" Gardner (1985:1).

Within the Socio-Educational Model, Gardner distinguished between two types of motivation, integrative and instrumental. The former referring to a desire to integrate with the target language group and become like valuable members of the target community, whereas in the latter, the student exhibits a need to learn the language for utilitarian purposes like succeeding an exam or getting a job (Lucas, 2010). The model stresses integrative motivation to correlate more positively with language learning achievement (Gardner, 2001a).

1.2. The Attitudes/Motivation Test Battery

Gardner's and associates extensive studies resulted in the production of a set of a battery of psychometric tests, The Attitudes/Motivation Test Battery (the AMTB), designed to measure a variety of motivational factors (Dörnyei, 2001). The questionnaire was used worldwide and contributed in the popularisation of motivation research. Since its publication, it has been used in many different parts of the world to investigate students' motivation to learn second/foreign languages (Mondada & Doehler, 2004), heritage languages (Syed, 2001), foreign languages (Inbar, Donitsa-Schmidt, & Shohamy, 2001; Ushioda, 2001), and English as a foreign and international language (Brown, Robson, & Rosenkjar, 2001; Lamb, 2004).

1.3. Motivation and Vocabulary Learning

In fact, a large body of studies unveiled a positive relationship between motivation and language learning achievement among learners at different ages, sex, and proficiency levels (Schmidt and Watanabe, 2001; Masagoret and Gardner, 2003; Csizér & Dörnyei, 2005; Bernaus and Gardner, 2008). However, despite this growing concern about motivation and achievement gaps, little research has tried to explore the existence of such positive link in relation to vocabulary learning (Gardner, Lalonde and Moorcroft, 1985; Elly, 1986; Gardner and McIntyre, 1991; Fernàndez and Fontecha, 2010b). Gardner, Lalonde and Moorcroft (1985), for instance, investigated the effects of aptitude and integrative motivation of 170 students from an introductory psychology course on their learning rate of 25 French/English vocabulary pairs. Results indicated that participants with a high integrative motivation learned faster than those with a low integrative motivation.

Some researchers suggested that the two key dimensions of vocabulary knowledge are 'depth' and 'breadth' (Meara, 1996; Qian, 1999; Read, 1989; Wesche & Paribakht, 1996). The depth of vocabulary knowledge is concerned with the level of understanding of the various aspects of a given word

whereas the breadth is regarded as vocabulary size. The current study focuses on the dimension of breadth in approaching students' vocabulary learning through the designed items in the data collection tool, i.e., the questions were designed as to examine students' vocabulary understanding level.

2. Aims of the Study

The current work is a descriptive inquiry that is undertaken in order to unfold the nature of Algerian EFL secondary school learners' motivational attitudes. It intends first to detect the type of motivation, integrative or instrumental, learners hold towards English language learning. Secondly, it aims at examining vocabulary knowledge and motivation through unveiling the motivational type that is positively related to Algerian EFL secondary school students' vocabulary learning.

3. Research Methodology

The research design for this study is quantitative descriptive. Data were collected by means of an adapted questionnaire containing both close-ended and open- ended items aiming to answer the previously raised research questions. The quantitative research design and the descriptive survey method have been the most commonly employed methods in L2 motivational research because of the initial influence of social psychology and a concomitant emphasis on results that are reliable and replicable to different L2 learner populations.

3.1. Population and Sample

The population of the study involved all third-year secondary school learners at Batna province attending Mustapha Benboulaid secondary school.

The reason for selecting that level of instruction is because learners' English vocabulary knowledge is supposed to be well developed and their reasons for learning English language must be clear at that age. Hence, it would be quite an easy task to assess their vocabulary mastery. Additionally, the targeted students are one step far from attending university, so any problems should be detected then remedied at that stage before enrolling in further studies. As a result, the generated data is expected to be rich in content.

Concerning the sample of this study, the researcher could not work with the whole number (300), and thus only 1/3 of the total population was randomly selected to take part in the study. Random selection allows the ability to give equal chances in representing all students. The sample then comprised 100 students ranging from 16 to 8 of age.

3.2. Data Gathering Instruments

The present study adopted a quantitative approach, particularly a descriptive method, to answer the previously raised research questions. The research tool used for generating the needed data was a questionnaire adapted from Gardner's AMTB. The questionnaire was deemed appropriate as "it affords a good deal of precision and clarity, because the knowledge needed is controlled by the questions" (McDonough and McDonough, 1997: 171). Furthermore, the use of the questionnaire enables the researcher to collect standardized answers since all the participants respond to the same questions and saves him/her time and effort either in data collection or handling (Dörnyei, 2003).

To serve the purpose of this work, the original AMTB was altered in order to fit the Algerian context. The AMTB was constructed in an ESL setting, and in order to use it in an EFL setting, it needs to be adjusted to both the learning environment and to respondents 'actual lives. Therefore, the questionnaire items were modified focusing on English as the target language in order to make it contextually relevant to the participants. Additionally, and to answer the aforementioned research questions, only integrative and instrumental scales were included in the questionnaire as the aim was to divide participants into two cohorts of integratively motivated students and instrumentally motivated ones.

The questionnaire comprised two main sets of questions. The first set was structured with a multiplicity of statements on a five-point Likert scale ranging from agreement to disagreement. A total of eight items under two sub-scales were gauged to

explore students' integrativeness and instrumentality. The items were attributed value as follows: 5 for Strongly Disagree, 4 for Disagree, 3 for Neutral, 2 for Agree, and 1 for Strongly Agree. The integrative motivation scale contained four items to discern how much participants of the study learn English with a genuine interest to assimilate with the target language community, culture, way of life and literature. Similarly, the instrumental scale comprised four items, aiming at measuring respondents' practical reasons for studying English language.

The next set of questions was aimed at measuring students' vocabulary knowledge. It contained six items designed to probe into participant respondents' perceptions about their vocabulary knowledge level. The answer options ranged from very poor to very good. Some items required from students a further explanation to their answers through a related open-ended question.

The reliability and validity of the measures used in this test battery have been supported by considerable research (Gliksman 1981; Lalonde and Gardner 1984; Gardner, Lalonde, and Moorcroft 1985; Gardner and MacIntyre 1991).

3.3. Procedures

The current study took place at Mustapha Benboulaid secondary school in Batna, Algeria. A pilot study with a sample of 50 third-year students was undertaken two weeks before the actual study. Piloting allows the identification of unclear or ambiguous items in a questionnaire and also the determination of time limits and the clarity of instructions (Welman and Kruger, 1999). After piloting the questionnaire, an Arabic version of the questionnaire was added since the majority of participants were unable to understand the overall meaning of the questions, and consequently, students' opinions were unclear and confounding.

At the end of the second semester, permission was gained from the administration at the level of the targeted school to conduct the research. 100 questionnaires were personally distributed by the researcher before regular class time. Participants were provided with a brief and clear explanation of the questionnaire instructions, aims and expectations. They were also assured about the anonymity of their responses and were encouraged to ask questions at any time during the process. Answering time took an average of 10 minutes. Questionnaire results generated rich data that was later calculated and tabulated.

4. Data Analysis and Discussion

Data analysis for this research begins with the first part of the questionnaire which was designed to uncover the type of participants' motivation according to the instrumental/integrative dichotomy.

4.1. Motivation Type

Results pertaining to students' motivation type are presented below.

4.1.2. Students' Integrativeness

Students' responses to the four items measuring their integrativeness in EFL learning are displayed in the table below.

Table N°1: The Mean Scores and Standard Deviation of the Integrative Motivation Items (n=100)

Items on Integrative Motivation	M	S.D
1. Studying English can be important to me as it will allow me to be more at ease with other people who speak English	3.91	1.01
2. Studying English cane be important for me because it will allow me to meet and converse with more and varied people	4	0.97
3. Studying English can be important for me because it will enable me to better understand and appreciate British and American art and literature	3.31	1.13
4. Studying English can be important for me because I will be able to participate more freely in the activities of other cultural groups	3.53	1.12
Overall Mean Score	3.68	

Note. M=Mean Score, S. D= Standard Deviation

As table 1 makes evident, students' integrativeness represents a mean score of 3.68 indicating a positive tendency towards integrative

reasons for learning English language. Participants of the study, therefore, show positive attitudes towards English speaking people, their culture and civilisation. This comes in line with the findings of Al-Quyadi (2002) who asserted the existence of integrativeness in EFL contexts. Such results posit Algerian students' openness towards the world's different cultures and civilisations as well as a willingness to integrate with other communities and nationalities.

4.1.3. Students' Instrumentality

Participants' answers on instrumental motivation items are shown in table2.

Table N° 2: The Mean Scores and Standard Deviation of the Instrumental Motivation Items (n=100)

Items on Instrumental Motivation	M	S.D
1. Studying English can be important for me because I'll need it for my future career	4.40	0.70
2. Studying English can be important for me because it will make me a more knowledgeable person	4.20	0.98
3. Studying English can be important for me because I think it will someday be useful in getting a good job	4.52	0.62
4. Studying English can be important for me because other people will respect me more if I have knowledge of English	4	0.97
Overall Mean Score	4.28	

A close examination of the mean scores of responses to the four items comprising the instrumental motivation indicates that students have a positive and high degree of instrumental motivation. A mean score of 4.28 implies that participants of the study were strongly stimulated by utilitarian purposes to learn English language. This is consistent with the results of many studies conducted in Muslim countries (AlMutawa, 1994, Al-Quyadi, 2002, Qashoa, 2006).

4.1.4. **Integrativeness Vs Instrumentality**

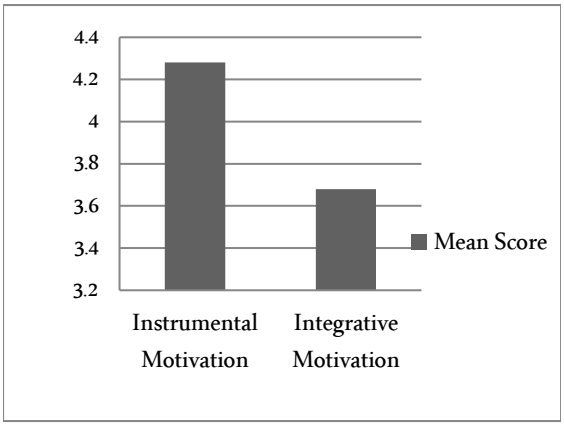

Figure N° 1: The Overall Means of Students' Integrativeness and Instrumentality

Comparing the overall mean scores of the instrumental motivation and the integrative one, it can be concluded that instrumental motivation shows a higher mean score of 4.28 compared to integrative motivation which receives 3.68. This indicates that instrumental reasons for learning English language were dominating among participants of the study. This reveals that Algerian secondary school students' foreign language learning is affected by the practical benefits the target language can offer more than it is affected by an interest in its culture. The results of this study conform to the claim of scholars like Gardner (1985) and Brown (1994) who assert that in EFL contexts where students have little or no chance to use the target language and no opportunity to interact with people of the target community, learners are more likely to develop instrumental motivation more than integrative motivation.

4.2. Vocabulary Learning

Results of items belonging to section two and which evaluate students' English vocabulary learning are displayed and discussed below.

4.2.1. Students' Perceptions of the Importance of Vocabulary in English Learning

Table N° 3: Students' Perceptions of the Importance of Vocabulary in English Learning

Answers	SD	D	N	A	SA
n	0	0	11	56	33
(%)	(0)	(0)	(11)	(56)	(33)

Note. SD= Strongly Disagree, D=Disagree, N=Neutral, A=Agree, SD=Strongly Agree

As Table 3 shows, the majority of students approved the importance of learning English vocabulary as more than half of them, (89 students), gave positive answers. Such results demonstrate that Algerian students deem vocabulary a prerequisite for learning English language. In fact, students often instinctively recognize the importance of vocabulary to their language learning, as Schmitt (2010) noted, "learners carry around dictionaries and not grammar books" (Schmitt,2010:4)

4.2.2. Students' Perceptions of their English Vocabulary Learning Improvement during Secondary Schooling

Table N° 4: Students' Perceptions of their English Vocabulary Learning Improvement during Secondary Schooling

Answers	Yes	No
n	31	69
(%)	(31)	(69)

From the table above we can see that only 31% of participants admitted that their English vocabulary improved during secondary schooling. The remaining (69%) denied any progress.

To analyse the obtained results, it is worth mentioning first, that English language is a compulsory school subject in Algerian secondary schools. Learners experience 3 years of secondary schooling before entering the higher educational institutions. Learners at secondary stages spend three 60 minutes English periods per week. Nonetheless, we can say that despite the shift of teaching from the traditional methods to communicative language teaching, most English language classrooms in Algeria continue to be places to memorize textbooks rather than practice communication. The results above suggest that Algerian EFL teachers are still educating learners in a manner which is directed to meet the requirements of the exams through extensive vocabulary and grammatical rules, as a result, most students are still facing difficulties learning English language, particularly, vocabulary.

4.3. Motivation and Vocabulary Learning

Findings related to items of section three in the questionnaire are presented and discussed below.

4.3.1. Students' Appreciation of English Vocabulary Learning

Table N° 5: Students' Appreciation of English Vocabulary Learning

Answers	Yes	No
n	81	19
(%)	(81)	(19)

As can be seen from the table above, Table 5, among 100 participants, 81 affirmed their appreciation of English vocabulary learning, while the rest, 19 participants, declared they did not like it. The results indicate that the greater number of Algerian students who took part in the study tend to enjoy learning English vocabulary. However, it is worth mentioning that despite the fact that the majority exhibited positive attitudes towards English vocabulary, an important number of participants (26 students) did not adhere to that. Consequently, and to have a more detailed picture of the issue, an open-ended item followed the main question in order to probe into students' personal demotivating factors in learning English vocabulary. Dörnyei (2001) contends that "demotivation concerns various negative influences that cancel out existing motivation" (Dörnyei, 2001:143).

Table 6 below summarizes the most frequent and important reasons stated by the 19 participants with the negative attitudes.

Table N° 6: Students' Demotivating Factors in Learning English Vocabulary

Students' Demotivating Factors (n=19)
○ The difficulty to retain new words and remember all what have been learnt at class.
○ Learning English vocabulary is boring.
○ Learning English is difficult.
○ No interest in learning English language.
○ The complexity of English words' structure and spelling.
○ Word pronunciation problems.
○ Teacher's rapid speech.
○ The teacher does not provide Arabic translation of English vocabulary.
○ Teacher's personality.

Closer inspection of the table shows that the demotivation of some students stemmed mainly from the perceived difficulties of English language structure, pronunciation, spelling and vocabulary load. This brings into light Algerian EFL students' frustration with English subject as they need to memorize a large number of new lexical items to enable them to write and speak fluently and consequently pass English tests.

Additionally, other participants referred to their teachers as demotivators stating three main issues which were the instructor's rapid speech, personality, and lack of the use of the mother tongue inside the classroom. Indeed, the teacher is the key of the teaching and learning process, and his/her way of teaching has great influence on the learners' like or dislike for learning the related subject. Krashen (1987) argues that "the effective language teacher is someone who can provide input and help make it comprehensible in a low anxiety situation" (Krashen; 1987:32).

Accordingly, when planning lessons, Algerian EFL teachers should take into consideration students' needs in order to help them overcome vocabulary learning impediments and increase their motivation, as one of the main roles of a teacher is that of a facilitator of learning (Oxford & Shearin, 1994).

Moreover, some student respondents judged English vocabulary learning as a boring experience and English language as a difficult and uninteresting subject. This might be due to the teaching method where students are not involved in the leaning process and are kept as passive actors whose main role is to absorb the lesson's content mechanically. This highlights the incapacity of Algerian EFL teachers to cope with the CBA, which is a learner-centred approach, and abandon the traditional one where they are the sole and main active part in the teaching-learning process. Creating a fun and enjoyable atmosphere within the language classroom where autonomy is promoted facilitates successful learning.

Finally, it can be clearly noticed through these results, that most of the demotivating factors related to English vocabulary learning in the Algerian context are in line with the demotivating factors which are categorized by (Oxford,1994) and (Dörnyei,2001), particularly, teacher's personality and teaching methods.

4.3.2. Students' Degree of Motivation to Learn English Language

Table N°7: Students' Degree of Motivation to Learn English Vocabulary

Answers	Never	Occasionally	Sometimes	Often	Always
n	11	12	25	23	29
(%)	(11)	(12)	(25)	(23)	(29)

As shown in Table 7, more than half of the students at Mustapha Benboulaid Secondary school who participated in the actual study demonstrated a strong motivation to learn the target foreign language vocabulary as 23% answered they often feel motivated about it, and 29% affirmed they are always motivated to acquire English vocabulary. 12% and 25% of the respondents claimed to be less motivated, whereas the rest, 11%, admitted a total lack of motivation in learning English vocabulary. These results suggest that all in all, Algerian EFL secondary school students, and despite the demotivating factors that they may encounter, are still motivated to learn aspects of the English language, and more specifically, vocabulary. This implies students' awareness of the importance of English language in today's globalized world as it is an international language used in all fields.

4.3.3. Students' Reasons for Learning English Vocabulary

Students' responses to item number 3 in the second section accounted for the ensuing reasons for learning English vocabulary.

- It is an international language (or widely spoken).
- To talk with friends in English
- To gain more knowledge.
- To communicate with people across the world.
- To enjoy speaking English

- To get information from the internet.
- To know about world events.
- To gain a good academic rank.
- To continue education overseas.
- To cope with political, special, and economic changes in the world.
- To increase understanding capacity.
- To understand English books, movies, music, etc.
- To convey a bright picture about Muslims and Islam in general. The list of motives displayed above is in line with the results obtained from a set of investigations conducted by Dornyei (1994a) and Oxford & Shearin (1994), who tried to identify the needs and motives of teenagers for learning a foreign language in the context where the language is learned as a school subject.

4.3.4. Students' Evaluation of their English Vocabulary Level

Table N° 8: Students' Evaluation of their English Vocabulary Level

Answers	VP	P	A	G	VG
n	13	28	38	11	10
(%)	(13)	(28)	(38)	(11)	(10)

Note. VP=Very Poor, P=Poor, A=Average, G=Good, VG=Very Good

It can be seen from the data presented in table 8 that the highest percentage is that of students with an average vocabulary level (38%). In the second position comes the "poor" level (28%), followed by the "very poor' one (13%). The 'good' and 'very good' levels ranked last with 11% and 10%. This means that in Algeria as an EFL context, learners' vocabulary level in secondary schools is weak as only 21% of participants evaluated themselves positively. This is probably because of the aforementioned demotivating factors mentioned by students (see Table 6). Teaching methods, teacher' personality, the textbook and certainly more other reasons are hindering Algerian EFL students from developing their vocabulary.

4.4. Integrativeness Vs Instrumentality in Vocabulary Learning

To provide an answer to the second research question stated previously, data from Table 4 were used in order to draw an analogy between the integratively motivated students and their instrumentally motivated peers in terms of what type of motivation, integrative or instrumental, affects positively students' vocabulary knowledge.

Hence, participants were divided into two groups. The first group consisted of students who attributed themselves a 'good' and a 'very good' level when rating their English vocabulary level. Their total number is 21 students, and they represent students with a good command of English vocabulary. With regard to the second group, it contained participants who belonged to the 'poor' and 'very poor' category, making up a total of 41 participants representing those whose vocabulary level is weak. The ones of the 'average' category were excluded.

Figure2. illustrates the profile of students with a good English vocabulary level and the ones with a weak level based on the results' frequency of distribution.

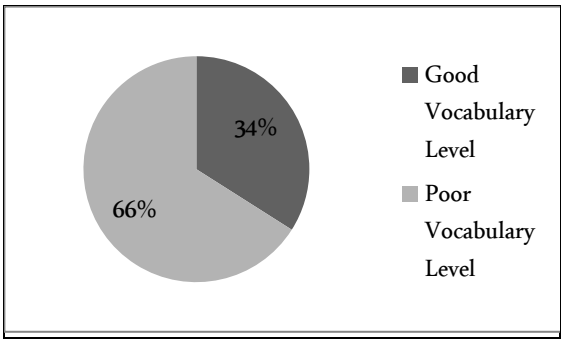

Figure N° 2: Students' Vocabulary Level Profile

Based on the data demonstrated in Figure2, the majority of secondary school students in Algeria have a poor English vocabulary level (66%). The ones with a good level, constituted only 34% of the whole number.

Table N° 9: Motivation Type of Students with Good Vocabulary Level

English Vocabulary Level Rank	Frequency	Percentage
Instrumental Motivation	6	28.57 %
Integrative Motivation	15	71.43 %
Total	21	100.0 %

To identify the dominant motivation type among participants of the study who confirmed to have a good vocabulary level, descriptive data were

obtained (displayed in Table 9) which revealed that a large percentage of them were motivated integratively (71.43%). This fact is consistent with the findings from Peipei and Guirong (2009), Monawar (2003), who reported that high achievement in EFL contexts is greatly related to integrative motivation.

Based on the findings of this research, integrative motivation plays a significant role for vocabulary acquisition of the students in secondary schools of Algeria. It means that the integrative motivation is more effective as compared to the instrumental motivation in the study of second/foreign language (Crookes & Schmidt, 1991), and it has a main impact on language learning in school settings, too (Mounawar, 2003).

Nonetheless, it is worth mentioning that based on table 9, few of the participants with good vocabulary level in this study had instrumental motivation (28.57%). Although this type is limited (less than a half), based on some notions (Brown, 2000; Spolsky, 1989) people with instrumental motivation can also perform well as they might expose themselves more to English learning and they might put more efforts to be successful. As it is asserted by Spolsky (1989), both motivation types influence the second/foreign language learning because those who are motivated (in either way) will allocate more time on learning an aspect of the language, consequently, the more will be learned. Although this may be true to some extent, integrative motivation in this study proved to be a significant determinant of vocabulary knowledge among Algerian EFL secondary school students.

Pedagogical Implications

The findings of this study have some pedagogical implications. First the dominance of the instrumental motivation type among third year students should make secondary school teachers try to come up with methods, strategies and introduce some teaching materials that nurture learners' instrumentality in order to achieve better learning outcomes and thus facilitate the teaching-learning process through meeting learners' needs and desires.

Moreover, although Algerian EFL secondary school students recognized the importance of vocabulary when learning English, most of them feel demotivated to learn vocabulary due to many factors, on top of them were the teacher and teaching methods. As a result, it is increasingly important teachers try to keep up with students' attitudes towards EFL learning by selecting activities that respond to learners' aspirations in order to make them more engaged in different vocabulary learning tasks and thus improve their achievement.

Consequently, vocabulary learning can become a source of pleasure and entertainment and learners will enjoy acquiring new English words when their goals are taken into consideration by the educational staff from teachers to syllabus designers and policymakers.

Limitations of the study

This study is a human endeavor that is certainly exposed to hurdles and shortcomings that may limit the accuracy of its findings.

To begin with is the concept of 'motivation', which is not a *"*static mental or emotional state*"* (Dörnyei, 1998:118), but instead a *"*dynamically evolving and changing entity, associated with an ongoing process in time*"* (Dörnyei& Otto, 1998:44). Certainly, therefore, attitudes toward English and learning English can change over time.

Besides, the concept of vocabulary has been approached differently by researchers in the field and definitions may have varied according to what motivates any given study. When definitions over what measures vocabulary acquisition differ in research, there is the potential of reduced comparability.

There is also the problem related to the generalizability of the findings. The current study dealt with secondary school level at one specific secondary school at the region of Batna, Algeria.

Finally, participants of the study may have provided skewed data as they may have not put a reasonable effort into answering the questionnaire.

Suggestions for Further Research

This study might serve as a basis for further research in many ways. First, participants of the study pay have provided skewed data as they may have not put a reasonable effort into answering the questionnaire. More time should be devoted for better results.

Furthermore, both qualitative and longitudinal approaches are desired much more to deal with this topic as a simple questionnaire cannot certainly gauge students' true feelings and perceptions in the long run.

Finally, focused researches in Algeria on studying the effect of motivation on attainment in EFL vocabulary through taking into consideration other dimensions like 'depth' by means of different tests such as the FLAGS (Cid, Granema, Tragant,2009) or the WTC test (McIntyre et al, 2002), are greatly advised for an in-depth understanding of the factors affecting English language learning vocabulary.

General Conclusion

The success of foreign language learning depends mainly on how a learner is motivated to learn the target language. The present study was an attempt to identify the motivational characteristics of Algerian EFL secondary school students in relation to vocabulary learning for it is underrepresented in research literature especially in the Algerian context. Specifically, this work tried to uncover the type of motivation, integrative or instrumental, that is positively linked to EFL vocabulary knowledge in the Algerian context through the lenses of Gardner's socio-psychological approach.

The yielded results indicated the prevalence of instrumental motivation over the integrative one among secondary school students who took part in the study. This is in line with a similar study conducted in the Arabic context, where Qashoa (2006) found that secondary school students in Dubai demonstrate a high degree of instrumentality. Participants, therefore, exhibited a strong desire to study English in order to fulfil practical goals like securing a better future career, gaining a respectful social status, passing important exams, and accessing different educational materials in English language.

In terms of motivation and vocabulary learning, this research revealed that instrumentally motivated students differed from the integratively motivated ones in vocabulary learning with integratively motivated students having the lion's share in providing a positive evaluation of their overall vocabulary knowledge (71.43%). Hence, the more students affiliated themselves with the English community, the positive were their attitudes regarding English vocabulary. As a result, the current study alongside many of other empirical studies (Gardner et al. 1987; Gardner et al., 1989; Gardner & MacIntyre, 1991; Gardner et al., 1992; Tremblay & Gardner, 1995) turned out to support Gardner's prediction that "individuals who are integratively motivated would be more active in language learning context, they would work harder and learn faster." (Gardner,1983: 228).

When examining Algerian EFL secondary school students' vocabulary learning motivation, results of the current study indicated that participants recognized the importance of vocabulary in learning English, however, most of them feel demotivated to learn vocabulary mainly due to the teacher of English language and teaching methods.

In light of these results, teachers, educators and syllabus designers should be sensitive to learners' motives by recognizing their instrumentality. Developing curricula and planning courses in secondary schools based on students' goals and needs is important in enhancing EFL learners' motivation and overall achievement.

References

- Al-Mutawa, N. (1994). *Factors Influencing English Language Teaching and Learning in the Secondary Schools of Kuwait*. Educational Sciences (Institute of Educational Studies, Cairo University) 1(2), 33-62.
- Al-Quyadi, A. (2002). *Psycho-sociological Variables in the Learning of English in Yemen*. Unpublished Ph. D Thesis, Bhagalpur University, India.
- Bernaus, M., & Gardner, R. C. (2008). Teacher motivation strategies, student perceptions, student motivation, and English achievement. *The Modern Language Journal, 92*(3), 387-401.
- Brown, H.D. (1994). *Principles of Language Learning and Teaching*. New Jersey: Prentice Hall Agents.
- Brown, H.D. (2000) (4th Ed.). *Principles of Language Learning and Teaching*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.
- Brown, J. D., Robson, G., & Rosenkjar, P. R. (2001). Personality, motivation, anxiety, strategies, and language proficiency of Japanese students. In Z. Dörnyei & R. W. Schmidt (Eds.), *Motivation and second language acquisition* (pp. 361-398). Honolulu: University of Hawaii, Second Language Teaching and Curriculum Center.
- Cid, E., Granena, G. & Tragant, E. (2009). Constructing and validating the Foreign language attitudes and goals survey (FLAGS). *System*, 37 (3), 496-513.
- Crookes, G., & Schmidt R.W. (1991). Motivation: Reopening the research agenda. *Language Learning, 41 (4),* 469-512.
- Csizér, K. & Dörnyei, Z. (2005). The internal structure of language learning motivation and its relationship with language choice and effort. *Modern Language Journal,89*,19-36.
- De Bot, K., Paribakht, T.S., & Wesche, M. (1997). Toward a lexical processing model for the study of second language vocabulary acquisition. *Studies in Second Language Acquisition, 19,309*-329.
- Dörnyei, Z (1990). *Conceptualizing Motivation in Foreign-Language Learning*, 40(1),45-78.
- Dörnyei, Z. (1994a). Motivation and motivating in the foreign language classroom. *Modern Language Journal, 78(3),* 273-284.
- Dörnyei, Z. (1998). Motivation in second and foreign language teaching. *Language Teaching, 31*(3), 117-135.
- Dörnyei, Z., & Ottó, I. (1998). Motivation in action: A process model of L2 motivation. *Working Papers in Applied Linguistics.* London: Thames Valley University, *4,* 43-69.
- Dörnyei, Z. (2001a). *Teaching and Researching Motivation.* Harlow, UK: Longman.
- Dörnyei, Z. (2001b). *Teaching and Researching Motivation*. Essex, England: Pearson Education Limited.
- Dornyei, Z. (2003). *Questionnaires in second language research: Construction, administration, and processing*. Mahwah, New Jersey: Lawrence Erlbaum Associates, Inc., Publishers.
- Dörnyei, Z. (2005). *The Psychology of the Language Learner: Individual Differences in Second Language Acquisition*. Mahwah, USA: Lawrence Erlbaum Associates.
- Elly, C. (1986). Language learning motivation: A descriptive and causal analysis. *Modern Language Journal, 70*, 28-35.
- Fernández Fontecha, A. (2010b). Gender and motivation in EFL vocabulary production. In R. M. Jiménez Catalán (Ed.), *Gender perspectives on vocabulary in foreign and second languages* (pp.93–116). Houndmills, Basingstoke, Hampshire: Palgrave Macmillan.
- Gardner, R.C and
- Lambert
- , W.E. (1972). *Attitudes and Motivation in Second Language Learning*. Rowley, MA: Newbury House Publishers.
- Gardner, R. C. (1983). Learning another language: a true social psychological experiment. *Journal of Language and Social Psychology*, *2*, 219-239.
- Gardner, R. C. (1985). *Social Psychology and Second Language Learning: The Role of Attitudes and Motivation*. London: Edward Arnold.

- Gardner, R. C., Lalonde, R.N., & Moorcroft, R. (1985). The role of attitudes and motivation in second language learning: Correlational and experimental considerations. *Language Learning, 35,* 207-227.
- Gardner, R.C., Lalonde, R.N., Moorcroft, R. & Everts, F.T. (1987) Second language attrition: the role of motivation and use. *Journal of Language and Social Psychology*, 6, 29-47.
- Gardner, R.C., R., Moorcroft, and J., Metford, (1989). Second language learning in an immersion program: Factors influencing acquisition and retention. *Journal of Language and Social Psychology,* 8, 287-305.
- Gardner, R.C., & MacIntyre, P.D. (1991). An instrumental motivation in language study: Who says it is not effective? *Studies in Second Language Acquisition, 13*, 57-72.
- Gardner, R. C., Day, J. B., & McIntyre, P. D. (1992). Integrative motivation, induced anxiety, and language learning in a controlled environment. *Studies in Second Language Acquisition*, *14*, 197-214.
- Gardner, R.C. (2001a). Integrative motivation and second language acquisition. In: Z. Dornyei, and R. W. Schmidt, (Eds), *Motivation and Second Language Acquisition*. Honolulu, University of Hawai'i.
- Gliksman, L. (1981). *Improving the Prediction of Behaviours Associated with Second Language Acquisition.* Unpublished doctoral dissertation. University of Western Ontario, London, Canada.
- Inbar, O., Donitsa-Schmidt, S. & Shohamy, E. (2001). Students' motivation as a function of language learning: The teaching of Arabic in Israel. In: Z. Dörnyei and R. Schmidt (Eds.), *Motivation and second language acquisition* (Technical Report No. 23, 297-311). Honolulu: University of Hawaii, Second Language Teaching and Curriculum centre Ushioda, 2001.
- Krashen, S. (1987). *Principles and Practice in Second Language Teaching Acquisition*. Prentice Hall International.
- Lalonde, R. N., & Gardner, R. C. (1984). Investigating a causal model of second language acquisition: Where does personality fit? *Canadian Journal of Behavioural Science, 16,* 224-237.
- Lamb, M. (2004). Integrative motivation in a globalizing world. *System 32*, 3-19.
- Lucas, R., (2010). A study on the intrinsic motivation factors in second language learning among selected freshman students. February 2009. Vol. 4 February 2009. *Laylor international*.
- McDonough, J. and McDonough, S. (1997). *Research Methods for English Language Teachers.* London: Arnold.
- Meara, P. (1996). The dimensions of lexical competence. In G. Brown, K. Malmkjaer, & J. Williams (Eds.). *Performance and competence in second language acquisition* (pp. 35-53). Cambridge: Cambridge University Press.
- Mondada, L., & Pekarek Doehler, S. (2004). Second language acquisition as situated practice: Task accomplishment in the French second language classroom. *The Modern Language Journal, 88*, 501–518.
- Mounawar, A. (2003). Factors that contribute to success in learning English as a foreign language. *Damascus University Journal*, 19 (1) (2).
- Oxford, R. L. (1994). Where are we with language learning motivation? *Modern Language Journal,* 78, 512-514.
- Oxford,R.L. & Shearin, J. (1994). *Language learning motivation: Expanding the Theoretical Framework.* The Modern Language Journal, 78; 12-28.
- Peipei, L. & Guirong, P. (2009). The Relationship between motivation and achievement: A survey of the study motivation of English majors in Qingdao agricultural university. *English Language Teaching,* 2(1).
- Qashoa, S. (2006). *Motivation Among Learners of English in the Secondary Schools in the Eastern Coast of the UAE*. Unpublished M.A thesis, British University in Dubai.
- Qian, D. D. (1999). Assessing the roles of depth and breadth of vocabulary knowledge in reading comprehension. *Canadian Modern Language Review,* 56(2), 282-307.
- Read, J. (1989). *Towards a deeper assessment of vocabulary knowledge.* Paper presented at the 8th Annual Meeting of the International Association of Applied Linguistics, Sydney, NSW, Australia.
- Schmidt, R. & Watanabe, Y. (2001). Motivation, strategy use, and pedagogical preferences in foreign language learning. In Dornyei, Z & Schmidt, R (Eds.), *Motivation and Second Language Acquisition*, (pp. 313-360). Hawaii: University of Hawaii Press.
- Schmitt, N. (2010). *Researching vocabulary: A vocabulary research manual*. New York: Palgrave Macmillan.

- Spolsky, B. (1989). *Conditions for Second Language Learning: Introduction to a General Theory*. New York: Oxford University Press.
- Syed, Z. (2001). Notions of self in foreign language learning: A qualitative analysis. In Z. Dornyei & R.Shmidt (Eds.), *Motivation and second language acquisition* (pp.127-148). Honolulu, HI: University of Hawai'I Press.
- Tremblay, P.F & Gardner, R.C. (1995). *Expanding the Motivation Construct in Language Learning*. The Modern Language Journal, 79, 505-518.
- Welman, J. C., & Kruger, S. J. (1999). *Research methodology for the business and administrative sciences*. Johannesburg, South Africa: International Thompson.
- Wesche, M. B., & Paribakht, T. S. (1996). Enhancing vocabulary acquisition through reading: A hierarchy of text-related exercise types. *The Canadian Modern Language Review*, *52*(2), 155-178.
- Zimmerman, C. B. (1997b). Do reading and interactive vocabulary instruction make a difference? An empirical study. *TESOL Quarterly, 31*(1), 121-140.

Appendix

A QUESTIONNAIRE ABOUT MOTIVATION AND VOCABULARY KNOWLEDGE IN EFL LEARNING

Section One: Motivation Type

-Dear students, below are a number of statements with which some people agree and others disagree. We would like you to indicate your opinion about each statement by putting an " X" in the box that best describes the extent to which you agree or disagree with the statement. Thank you very much for your help.

-Use the scale below to answer:

1 =	Strongly disagree
2 =	Disagree
3 =	Neutral
4 =	Agree
5 =	Strongly agree

STATEMENTS	S.D 1	D 2	N 3	A 4	S.A 5
1. Studying English can be important to me as it will allow me to be more at ease with other people who speak English					
2. Studying English cane be important for me because it will allow me to meet and converse with more and varied people					
3. Studying English can be important for me because it will enable me to better understand and appreciate British and American art and literature					
4. Studying English can be important for me because I will be able to participate more freely in the activities of other cultural groups					
5. Studying English can be important for me because I'll need it for my future career					
6. Studying English can be important for me because it will make me a more knowledgeable person					
7. Studying English can be important for me because I think it will someday be useful in getting a good job					
8. Studying English can be important for me because other people will respect me more if I have knowledge of English					

Section Two: Vocabulary Knowledge

Please tick the answer that best describe your opinion, and provide further justifications when required.

1. According to you, is vocabulary knowledge basic to English learning?

☐ Strongly disagree ☐ Disagree ☐ Neutral ☐ Agree ☐ Strongly agree

2. Do you find that your English vocabulary size has improved through secondary school studying years?

☐ Yes ☐ No

Section Three: Motivation in Learning English Vocabulary

3. Do you like learning English vocabulary?

☐ Yes ☐ No

If no, please say why.

……

……

4. Do you feel motivated to acquire English vocabulary?

☐ Never ☐ Occasionally ☐ Sometimes ☐ Often ☐ Always

5. Would you please state what motivates you most to learn English Vocabulary?

……

……

6. How do you rate your English vocabulary level?

☐ Very poor ☐ Poor ☐ Average ☐ Good ☐ Very good

Thank you for your cooperation.